المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

أحزان الإمبراطورية

النزعة العسكرية، والسرية، ونهاية الجمهورية

تأليف

تشالمرز جونسون

ترجمة

صلاح عويس

1796



فى هذا الكتاب يرى البروفيسور تشالمرز جونسون أن فرض الهيمنة الأمريكية على العالم هو شكل جديد لإمبراطورية كونية تحيط العالم بنظام واسع النطاق من القواعد العسكرية المزودة بأحدث ما أنتجته آلة الحرب الأمريكية. ورغم انهيار الاتحاد السوفيتى زادت واشنطن من وتيرة اعتمادها على الحلول العسكرية للمشكلات السياسية والاقتصادية. ويستعرض الكتاب كيف أن النزعة العسكرية الأمريكية تتلازم مع النزعة الإمبراطورية حتى أنه يصفهما بأنهما توأمان سياميان ملتصقان لا يمكن الفصل بينهما. ويدلل على ذلك بالسلوك الإمبراطورى مثل خوض الحروب الانتقائية، والتدخل فى شئون الدول منذ عقود، والإطاحة بنظم حكم لا تستجيب للنزوات الإمبراطورية والعسكرية وفرض نظم عميلة وديعة، وعسكرة الفضاء، والعمل الأحادى فى الشئون الدولية وانتهاك الشرعية الدولية دون العودة الى الأمم المتحدة، وحتى انتهاك الدستور الأمريكى فى الشئون الداخلية وفرض عمليات التجسس والتنصت على المواطنين الأمريكيين، وغير ذلك. ويحذر المؤلف من أنه إذا استمرت الولايات المتحدة فى توجهاتها، فإنها سوف تتعرض لمخاطر تهاوى الجمهورية الأمريكية والإفلاس وازدياد كراهية العالم لها والتورط فى حروب لا تتوقف وخسارة الديموقراطية والحقوق الدستورية، وهى ما يسميها المؤلف جميعها " أحزان الإمبراطورية ".

تصميم الغلاف: وليد حمزة

أحزان الإمبراطورية

النزعة العسكرية، والسرية، ونهاية الجمهورية

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1796
- أحزان الإمبراطورية: النزعة العسكرية، والسرية، ونهاية الجمهورية
- تشالمرز جونسون
- صلاح عويس
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

The Sorrows of Empire:
Militarism, Secrecy & the End of the Republic
By: Chalmers Johnson

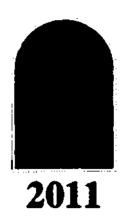
First Published by Henry Holt & Company
Translation rights arranged by Sandra Dijkstra Literary Agency

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ -٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

أحزان الإمبراطورية

النزعة العسكرية،والسرية، ونهاية الجمهورية

تأليف: تشالمرز جونسون
ترجمة: صلاح عويس



2011

جونسو، تشالمرز.
أحزان الإمبراطورة: النزعة العسكرية والسرية ونهاية الجمهورية/ تأليف: تشالمرز جونسون؛ ترجمة: صلاح عويس . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
٤٣٢ص ؛ ٢٤ سم. ـ (المركز القومى للترجمة)
تدمك ١ ٩٨٤ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ العالم ـ تاريخ.
أ ـ عويس، صلاح. (مترجم)
رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٤٣٩/ ٢٠١١
I. S. B. N 978 - 977 - 421 - 984 - 1
ديوى ٩٠٩

محتويات الكتاب

مقدمة المترجم

يتساءل عدد كبير من المفكرين الأميريكيين هذه الأيام: هل يمكن أن تكون دولة ما ديموقراطية وإمبراطورية مستبدة فى وقت واحد؟ أليس من المفروض أن تكون الدولة إما ديموقراطية أو إمبراطورية؟ وإذا اختارت أن تكون الأخيرة أليس من المحتم أن تأخذ نفس مسار الإمبراطوريات القديمة التى انتهى بها الحال إلى الانهيار؟

ويحلو لمعظم الكتاب الأميريكيين أن يستذكروا ما جاء فى خطبة الوداع التى وجهها جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة، إلى الأمة الأميريكية فى نهاية فترة رئاسته والتى قال فيها إن الجيوش العاملة هى العدو الأكبر للجمهورية. وكان يرمى بذلك إلى أنها هى التى تقضى على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الأمر الذى يؤدى بالبلاد إلى السقوط فى براثن الديكتاتورية والاستبداد.

ويفسر المفكرون المهمومون بمصير الولايات المتحدة الأميريكية - وعلى رأسهم البروفيسور تشالمرز جونسون مؤلف هذا الكتاب - مخاوفهم بأن تلك الجيوش ونزعة التسلط العسكرى، والمؤسسة العسكرية، والمجمع العسكرى - الصناعى، ينتزعون كل السلطات ويعهدون بها إلى رئاسة الجمهورية ليقيموا بذلك ما يسميه جونسون "الرئاسة الإمبراطورية". كذلك تتطلب المحافظة على الإمبراطورية استمرار وجود قوة مسلحة خارقة وإهدار أموال طائلة على التسلح من خلال إنشاء مجمع عسكرى - صناعى، وبذلك تصبح البلاد أسيرة لدائرة شريرة من المصالح التى تقود إلى سلسلة لا نهاية لها من الحروب.

ومن الغريب أن يبادر الرئيس الأميريكى الأسبق دوايت أيزنهاور هو أيضا فى خطاب الوداع عام ١٩٦١ إلى التحذير من تنامى صناعة الأسلحة الضخمة التى كانت قد بدأت فى التمرد على أى نوع من الرقابة، وواضح أنه كان يقصد على وجه التحديد المجمع العسكرى ـ الصناعى، ولكن وجه الغرابة أو المفارقة فى تحذيره أن كُتَّابًا أميريكيين مثل البروفيسور جونسون يصفونه بأنه "جزار مذبحة جواتيمالا"، وأنه الشخص الذى أمر بتنفيذ أول عملية سرية تعتبر من أكثر العمليات المأساوية التى قامت بها أميريكا وهى الإطاحة بالدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الإيرانى عام ١٩٥٣ من أجل عيون الشركة البريطانية للبترول "بريتيش بتروليوم"، كذلك كان هو الذى قاد النمو الخرافى للمجمع العسكرى ـ الصناعى والإنتاج الجنونى المفرط للأسلحة النووية وتَغَوُّل سلاح الجو. ويبدو أنه أفاق قبل مغادرته البيت الأبيض ـ كسلفه جورج واشنطن ـ على هول وجود هذه المؤسسة العسكرية المخيفة، ولكن بعد فوات الأوان.

ويرى عدد لا بأس به من الباحثين والكتَّاب الأميريكيين وغيرهم أن الحكومة الحقيقية فى الولايات المتحدة هى تحالف المجمع العسكرى ـ الصناعى ـ التكنولوجى. ويشير الباحث والكاتب المصرى سمير مرقص فى كتابه: الإمبراطورية الأميريكية: " ثلاثية الثروة والدين والقوة " إلى أن هذا التحالف هو الصانع الأول للقوة والدافع نحو التوسع المستمر والمحدد لمصالحها القومية العليا. ولعل أصدق وصف لهذا التوسع أنه يمثل التوسع من الداخل إلى الخارج، فضلا عن أن السياسة الخارجية الأميريكية هى مجرد استجابة لأمرين اثنين هما: القوة الأميريكية المتنامية باطراد، والمصالح التوسعية الأميريكية وفق ما تفرضه مصالحها، وهو ما يتفق مع ما ذكره بول كينيدى فى كتابه: "صعود وسقوط القوى الكبرى" إذ يتوقع الأفول النسبى والمطلق للولايات المتحدة، ويرجع ذلك أيضا إلى التوسع العسكرى المفرط والإنفاق على العجز قائلا: "أصبح لدينا من الحروب أكثر مما لدينا من نقود".

وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية كان البعض يعتبر الولايات المتحدة آخر وأقوى قوة إمبراطورية فى العالم، ومع ذلك إذا عدنا إلى أيام الحرب الباردة سنجد إمبراطوريتين متنافستين هما الإمبراطورية الأميريكية والإمبراطورية السوفييتية. ولم تلبث أن انفردت الإمبراطورية الأميريكية بالعالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتى.

غير أن وجهة نظر جديدة بدأت تظهر فى السنوات الأخيرة وتتلخص فى أنه لم تعد هناك إمبراطوريات فى العالم، ولكن برزت بدلا منها طبقة كونية حاكمة فى سبعينيات القرن الماضى، ولم تعد الولايات المتحدة إمبراطورية فى حد ذاتها، ولكنها أصبحت المنفذ الرئيسى لإدارة الطبقة الكونية الحاكمة. ويقول أصحاب هذا الرأى إننا مازلنا نمر بمرحلة التحول من الإمبراطورية الأميريكية إلى حكم الطبقة الكونية التى خرجت من رحم الإمبراطورية الأميريكية. ومن بين أبرز أصحاب هذه النظرية الكاتبان مايكل هاردت وأنطونيو نيجرى اللذان يعبران فى كتابهما: " السلطة الإمبراطورية" عن نظرية تقول إن الطبقة الكونية الحاكمة ظهرت وتطورت على مدى نصف القرن الماضى وإنها هى التى تحكم العالم الآن. وتستند هذه النظرية إلى فرضية أساسية هى أن "السيادة أخذت شكلا جديدا وأصبحت تتكون من سلسلة نظم وطنية وفوق الوطنية اتحدت تحت منطق واحد للحكم. وهذا الشكل الكونى الجديد للسيادة هو ما تسميه النظرية "السلطة الحاكمة". وعلى عكس النزعة الإمبراطورية فإن السلطة الإمبراطورية لا تقيم مراكز سلطة إقليمية ولا تعتمد على حدود أو حواجز ثابتة. وسوف نرى كيف يخالف تشالمرز جونسون هذا الرأى ويتحدث بإسهاب عن "إمبراطورية القواعد العسكرية" فى كتابه الذى بين أيدينا، فضلا عن أن رأى اصحاب تلك النظرية يتعارض مع وجهة النظر التقليدية التى تضع السلطة الأساسية التى تتحكم فى عمليات العولمة والنظام العالمى الجديد فى أيدى الولايات المتحدة.

ويطرح الكاتبان ويليام روبنسون وجيرى هاريس نظرية مماثلة فيقولان إن طبقة رأسمالية متجاوزة للحدود القومية برزت باعتبارها ذلك الجزء من البورجوازية العالمية التى تمثل رأس المال المتجاوز للحدود القومية، وهم مُلاَّك أدوات الإنتاج العالمية القائدة التى تتجسد فى المؤسسات المتجاوزة للحدود القومية والمؤسسات المالية الخاصة العابرة للقارات. وهذه الطبقة الرأسمالية هى التى يمكن أن نسميها الطبقة الكونية الحاكمة. ويمكن تفسير العديد من السياسات الدولية المعاصرة على ضوء الصراع الناشئ بين الإمبراطورية الأميريكية والطبقة الكونية الحاكمة التى خرجت من تحت عباءتها. وقد كان الدافع الواضح لغزو العراق هو المصالح الإمبراطورية لجانب من الطبقة الحاكمة فى الولايات المتحدة، وهو ما يتفق تماما مع رأى البروفيسور جونسون الذى يذكر بصراحة بعض عناصر هذه الطبقة من الشركات والمؤسسات الكبرى فى الولايات المتحدة وخاصة تلك العاملة فى مجال النفط وصناعة السلاح. ويمكن ملاحظة هذا الصراع بين النخبة المتجاوزة للحدود القومية والإمبراطورية الأميريكية حتى فى

الأحداث التالية للغزو وأثناء الاحتلال. وهذا الصراع لا يتضح من خلال العراق وحده، بل من خلال جوانب كثيرة فى السياسة الدولية مثل رفض الولايات المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية، ورفض الرئيس السابق جورج دبليو بوش لاتفاقيات كيوتو. وعودة بوش إلى الممارسات الإمبراطورية القديمة من خلال ما سمى "دبلوماسية الدولار".

ولو عدنا إلى كتاب "أحزان الإمبراطورية" نجد أن البروفيسور تشالمرز جونسون يرى أن النزعة العسكرية الجديدة فى الولايات المتحدة تعمل على تغيير أميريكا ودفع شعبها إلى تحمل أعباء الإمبراطورية. وعندما ينتقل إلى الحديث عن الوقت الحاضر فإنه يرسم خارطة لإمبراطورية القواعد العسكرية الآخذة فى التوسع ولشبكة الخدمات الهائلة التى تدعمها. ويلفت الأنظار إلى طبقة العسكريين المحترفين التى اخترقت عدداً كبيراً من المناصب المدنية فى فروع الحكومة، والتى تطبع كل ما تفعله بطابع السرية، والتى تعتمد مصالحها الحيوية على استغلال الميزانيات العسكرية الضخمة.

ويؤيد المؤلف آراءه بالإحصائيات والبيانات وخاصة تلك التى تعترف بها المصادر الحكومية فى بلاده، كما يؤكد أن النزعة الإمبراطورية ليست جديدة وإنما تعود إلى القرن التاسع عشر، ويستعرض مظاهر الإمبراطورية الأميريكية مثل التدخل فى شؤون الدول الأخرى الذى يعود إلى عقود عديدة من الزمان، وعسكرة الفضاء، وتحويل وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية إلى ما يسميه "جيش الرئاسة الخاص" مما سمح لإدارة الرئيس بوش بتولى "سلطات ديكتاتورية" تحميها مؤسسات يفترض أن تدين بالديموقراطية مثل مجلسى الكونجرس اللذين يطالب البروفيسور جونسون بإصلاحهما ومحاربة الفساد فيهما ويتهمهما بأنهما أصبحا مثل "السينيت" الرومانى القديم فى خضوعه لقيصر.

وفى مقابلة تليفزيونية أجرتها معه الكاتبة والصحفية إيمى جودمان حول ثلاثيته يتحدث عن القواعد الأميريكية المنتشرة فى أنحاء العالم والتى سوف يتعرف عليها القارئ فى كتابه بالتفصيل، ولكن يهمنى أن أشير هنا إلى الأمر الذى أعتبره الدليل الحديث على إمبراطورية القواعد الأميريكية، وهو قرار البنتاجون، بموافقة رئاسية، على إنشاء قيادة إقليمية أخرى فى إفريقيا. وربما تكون هذه القيادة فى القاعدة الأميريكية فى جيبوتى فى القرن الإفريقى أو فى خليج غينيا حيث تنقب الولايات المتحدة عن النفط وحيث يؤيد السلاح البحرى الوجود الأميريكى هناك.

ويضيف قائلا: "النزعة الإمبراطورية هى شكل من أشكال النظام الاستبدادى، وهى لا تحكم مطلقا من خلال الشعب الذى تحكمه ولا تسعى إلى الحصول على رضاه،

ونحن نتحدث عن نشر الديموقراطية، ولكننا نتكلم عن نشر الديموقراطية على فوهة مدفع مهاجم، وهذا تناقض فى الكلام ولن ينجح. وأى شخص يحترم نفسه ممن فرضت عليهم الديموقراطية بهذه الطريقة سوف يسعى إلى الانتقام".

ومع أنه لم يتحدث طويلا فى كتابه عن مقاومة شعوب العالم لوجود القواعد العسكرية الأميريكية فى بلادها، إلا أنه فى هذا اللقاء التليفزيونى يجيب على الصحفية المحاورة بشىء من الإسهاب، ويسلم بأن هناك مقاومة حقيقية منذ زمن طويل، ففى جزيرة أوكيناوا كانت هناك ثلاث انتفاضات تاريخية على الأقل ضد الوجود الأميريكى. وهناك تعاون بين الحكومة اليابانية والبنتاجون بشأن استخدام هذه الجزيرة التى تعتبر نسخة من بورتوريكو. وهذه هى الطريقة اليابانية لصناعة الكعكة وأكلها أيضا، فهم يحبون التحالف مع أميريكا، ولكنهم لا يريدون وضع الجنود الأميريكيين فى أى مكان قريب من المواطنين على الأرض اليابانية الأم. وهكذا يقومون بدور أساسى فى إلقائهم أو الحجر عليهم بعيدا فى هذه الجزيرة حيث يدفع سكانها الثمن. ويقول تشالمرز جونسون: "فى الحقيقة هناك مقاومة هائلة فى إيطاليا حيث توجد عدة قضايا ضد السى آى إيه ذات صلة بخطف أشخاص ونقلهم جوا إلى دول أخرى تتولى تعذيبهم. وهناك الآن نحو خمسة وعشرين ضابطا من السى آى إيه معروفون بالاسم ومطلوبون أمام القضاء الإيطالى حيث تتهمهم الحكومة الإيطالية بارتكاب جنايات فى إيطاليا. كذلك نرى المقاومة فى شخص رئيس الوزراء ثاباتيرو فى إسبانيا حيث كان قد وعد الشعب بالانسحاب من العراق إذا تسلم السلطة، ولكنه على الأقل خفض الوجود العسكرى الأميريكى فى إسبانيا إلى حد كبير. وتستمر المقاومة حول العالم بينما يسود قلق كبير من استعراض العضلات العسكرية الأميريكية فى أنحاء العالم وخاصة مع وجود أربع مجموعات عمل مع حاملات الطائرات فى الخليج الفارسى. وإذا عدنا إلى التاريخ ربما كان أكثر بلد مناهض للديموقراطية الأميريكية هو اليونان. ولن ينسى اليونانيون دورنا فى جلب الجنرالات إلى حكم البلاد فى أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات من القرن الماضى، وبالطبع مع إقامة عدة مواقع عسكرية أميريكية - ويستمر الحال على هذا النحو فى كل مكان فى أميريكا اللاتينية وفى إفريقيا اليوم - ولعل أهم منطقة بالنسبة لأصحاب النزعة العسكرية الإمبراطورية هى منطقة أوراسيا الجنوبية التى أصبحت مفتوحة للضغوط الإمبريالية الأجنبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتى".

ويرى معظم المراقبين الذين استقالوا من مهامهم الموكلة إليهم من البنتاجون أن التفسير الأساسى للحرب فى العراق هو أن يصبح بالتحديد بديلا عن الدعامتين القديمتين للسياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط. والدعامة الأولى هى إيران بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. والدعامة الثانية هى المملكة العربية السعودية وقد وضعت البنتاجون قوات مسلحة برية وجوية هناك بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. ويقول البروفيسور جونسون: " لم يكن ذلك ضروريا بل كان تصرفا يدل على الغباء والعجرفة. وقد تسبب فى إثارة العداء بين عدد كبير من السعوديين الوطنيين وأولهم على الإطلاق زميلنا ورصيدنا السابق أسامة بن لادن ".

وكتاب " أحزان الإمبراطورية " هو الجزء الثانى من ثلاثية البروفيسور جونسون. ويتناول الجزء الأول نفقات وعواقب الإمبراطورية الأميريكية، أما الجزء الثانى الذى بين أيدينا " أحزان الإمبراطورية " فموضوعه النزعة العسكرية وتمسكها بطابع السرية، ومؤشرات نهاية الإمبراطورية، ويتناول الجزء الثالث الأيام الأخيرة للجمهورية الأميريكية. والناشر: " متروبوليتان بوكس - هنرى هولت آند كومبانى - نيويورك ".

وفى الختام، أرجو أن يسمح لى القارئ الكريم بأن أبدى ملاحظتين شخصيتين:

الأولى: هى رجاء أن يغفر لى حرصى - كمترجم - على نقل ما يراه مؤلف الكتاب بأمانة حتى وإن خالفته الرأى أحيانا، من ذلك مثلا إصرار المؤلف - شأن كثير من كتاب الغرب - على تسمية الخليج العربى بالخليج الفارسى. وقد حافظت على مسمياته كلها على غير رغبة منى فى بعض الحالات.

والثانية: هى أننى جاهدت أن أنقل - بقدر ما أسعفتنى به لغتنا العربية الثرية - روح السخرية الأدبية التى استعان بها المؤلف فى الحديث عن السياسة والساسة وبعض مؤسسات بلاده، فقد كان يلجأ إلى اللعب بالألفاظ والمعانى أحيانا إذا ابتعد عن لغة البيانات والإحصائيات والأرقام الجامدة، راجيا أن أكون قد حققت بعض مقاصده.

صلاح عويس

القاهرة - ٢٠١٠

مقدمة المؤلف

كشف القناع

عن الإمبراطورية الأميريكية

" امتنا هى اعظم قوة أبدية فى التاريخ "

الرئيس جورج دبليو بوش

كروفورد، تكساس، ٣١ أغسطس ٢٠٠٢

مع الشعور بالتميز عن الشعوب الأخرى لا يدرك معظم الأميريكيين - أو لا يريدون أن يدركوا - أن الولايات المتحدة تهيمن على العالم من خلال قوتها العسكرية.

وهم غالبا ما يجهلون حقيقة أن حكومتهم تنشر حامياتها العسكرية فى الكون، كما أنهم لا يعرفون أن هناك شبكة واسعة من القواعد العسكرية الأميريكية على أراضى كل قارة، باستثناء القارة القطبية الجنوبية لتؤسس شكلا جديدا لإمبراطورية. إن بلادنا تنشر فعلا ما يزيد على نصف مليون من الجنود والجواسيس والتقنيين والأجراء والمقاولين المدنيين فى دول أخرى، بالإضافة إلى ما يقرب من نحو اثنتى عشرة حاملة طائرات تمثل قوات العمل فى جميع محيطات وبحار العالم. ونحن ندير العديد من القواعد السرية خارج أراضينا لمراقبة ما تقوله شعوب العالم لبعضها البعض وما تتبادله من رسائل الفاكس والبريد الإلكترونى بمن فيهم المواطنين الأمريكيين. وتجلب

منشآتنا العسكرية والاستخبارية التى تطوق العالم الأرباح للصناعات المدنية التى تقوم بتصميم وصناعة الأسلحة للقوات المسلحة، أو تتولى تنفيذ عقود الخدمات لبناء وصيانة قواعدنا العسكرية واسعة الانتشار. ومن بين مهام هؤلاء المقاولين أن يحرصوا على توفير غذاء جيد وبرامج ترفيهية وتسهيلات لإجازات رخيصة وممتعة لكل من يرتدى الزى العسكرى من أعضاء الإمبراطورية الذين يتم إيواؤهم فى مساكن مريحة. ولقد أصبحت قطاعات بأكملها من الاقتصاد الأميريكى تعتمد على المبيعات العسكرية، ففى عشية حربنا الثانية على العراق على سبيل المثال، أمرت وزارة الدفاع بتوريد ٢٧٣ ألف زجاجة من السائل الواقى من أشعة الشمس (من عيار SPF 15) وهذه الكمية تبلغ ثلاثة أضعاف ما سبق طلبه عام ١٩٩٩، كما تعتبر نعمة بالنسبة للشركة الموردة لها واسمها " كونترول سايلاى كومبانى" فى تولسا بولاية أوكلاهوما، وممثلها الفرعى شركة " صن فن برودكتس " فى ديتونابيتش بفلوريدا[١].

ولقد كانت الإمبراطورية الأميريكية الجديدة فى طور التكوين منذ زمن بعيد؛ إذ تعود جذورها إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما أعلنت الولايات المتحدة أن جميع بلاد أميريكا اللاتينية تدخل ضمن مجال نفوذها، وعملت بنشاط على توسيع أراضيها على حساب سكان شمال أميريكا الأصليين والمكسيك المجاورة مثلما فعل الاستعماريون البريطانيون والفرنسيون والإسبان. وبذل الأميريكيون جهد طاقتهم فى انتزاع السكان الأصليين فى القارة الأميريكية الشمالية وسلموا أراضيهم لمستوطنين جدد. وبهذا كان الأميريكيون على شاكلة معاصريهم فى أستراليا والجزائر وروسيا القيصرية. وعلى مشارف القرن العشرين قامت فى الحكومة جماعة من الإمبرياليين المفرطين فى الثقة بذواتهم باستغلال الحرب الأميريكية ـ الإسبانية لزرع بذور قواعد عسكرية فى أميريكا الوسطى والبحر الكاريبى وهاواى وجوام وجزر الفلبين، بالضبط مثلما فعلت جماعات مماثلة من المحافظين الذين سعوا بعد قرن لتنفيذ أجنداتهم التوسعية تحت غطاء " الحرب على الإرهاب ".

ومع الحرب العالمية الثانية برزت أمتنا باعتبارها الأغنى والأقوى على وجه الأرض، والوريث المرشح تلقائيا للإمبراطورية البريطانية، غير أن الشعب الأميريكى لم يكن متحمسا لذلك مثل الرئيس فرانكلين د. روزفلت. وطالب الشعب الأميريكى بأن يتم تسريح الجيوش وتحويل اهتمام الأمة إلى توفير التوظيف الكامل والتنمية المحلية. ولم

يدم السلام طويلا على أية حال. ومع الحرب الباردة وتنامى الاقتناع بأن المصالح الحيوية، وحتى التمسك الوطنى بالبقاء، يتطلب " احتواء " الاتحاد السوفييتى، كل ذلك ساعد على تحول الإمبراطورية غير الرسمية، التى بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى مئات المنشآت فى أنحاء العالم من أجل أضخم قوات مسلحة احتفظنا بها فى زمن السلم. وخلال ما يقارب الخمسين عاما من امتلاك مكانة القوة الأعظم، كانت الولايات المتحدة تنكر أن أنشطتها تشكل نوعا من الإمبريالية وتدعى أنها مجرد رد فعل لخطر " إمبراطورية الشر "، أى الاتحاد السوفييتى والدول الدائرة فى فلكه. وببطء شديد أصبحنا نحن الأميريكيين نعى أن دور القوات المسلحة آخذ فى النمو فى بلدنا، وأن " الفرع التنفيذى ": "الرئاسة الإمبراطورية " ينخر فى الأساسات الديموقراطية لجمهوريتنا الدستورية. وحتى فى زمن حرب فييتنام وإساءة استخدام السلطة المعروفة باسم ووترجيت لم يحظ وعينا أبدا بالقدرة الكافية على فرض الاتجاه المعاكس لنقل السلطة إلى البنتاجون ووكالات الاستخبارات العديدة وخاصة وكالة الاستخبارات المركزية.

وعندما انهار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١ وجرف معه المبرر الأساسى لسياسات الاحتواء الأميريكية كان زعماؤنا قد اعتادوا على الهيمنة على نصف الكرة الأرضية حتى أن فكرة التخلى عنها أصبحت غير متصورة. وببساطة توصل كثير من الأميريكيين إلى نتيجة مؤداها أنهم " كسبوا " الحرب الباردة وبذلك فهم يستحقون ثمار النصر الإمبراطورية. وبدأ عدد من الأيديولوجيين يقولون إن الولايات المتحدة كانت فى حقيقة الأمر "إمبراطورية طيبة " وبناء على ذلك فإن عليها أن تتصرف فى عالم يحتوى على قوة مهيمنة واحدة فقط. ورددوا أن تسريح الجنود وتحويل مواردنا إلى الغايات السلمية سوف يقود إلى الإثم قديم الطراز وهو " الانعزالية ".

وفى السنوات العشر الأولى بعد الحرب الباردة قمنا بأعمال كثيرة لإدامة ونشر قواتنا الكونية بما فى ذلك الحروب والتدخلات " الإنسانية " فى بنما والخليج الفارسى والصومال وهاييتى والبوسنة وكولومبيا والصرب، بينما أبقينا على عمليات نشر قواتنا الخاصة بالحرب الباردة فى شرق آسيا والمحيط الهادئ دون تغيير. وظلت الولايات المتحدة تبدو فى عيون شعبنا على أنها إمبراطورية غير رسمية خاصة وأنها فى نهاية الأمر ليست لديها مستعمرات، وأن قواتها المسلحة الضخمة نشرت حول العالم للحفاظ

على "الاستقرار" أو لضمان " الأمن المتبادل " أو لدعم نظام عالمى ليبرالى يقوم على أساس انتخابات حرة و" أسواق مفتوحة " على النمط الأميريكى.

ويحلو للأميريكيين القول إن العالم قد تغير نتيجة هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على المركز التجارى العالمى والبنتاجون. والأكثر دقة أن يقال إن الهجمات أدت إلى تغيير خطير فى تفكير بعض زعمائنا الذين بدأوا يرون فى جمهوريتنا إمبراطورية حقيقية، أو روما جديدة، هى أضخم صرح فى التاريخ ولم تعد مقيدة بالقانون الدولى، ولا بهموم الحلفاء، ولا بأية قيود على استخدامها للقوة العسكرية. وما زال الشعب الأميريكى يعيش فى ظلام دامس بالنسبة إلى سبب تعرضه للهجوم أو لماذا أخذت وزارة خارجيته تحذره من السياحة فى دول أجنبية مدرجة فى لائحة آخذة فى التزايد: (" لماذا يكرهوننا ؟ كانت تلك هى الشكوى الشائعة التى تتردد فى برامج المناقشات، وكانت أكثر الإجابات شيوعا هى : الغيرة ") غير أن عددا متزايدا من الأميريكيين بدأ يدرك فى النهاية ما كان قد عرفه وخبره معظم غير الأميريكيين على مدى نصف قرن، ومفاده بالتحديد هو أن الولايات المتحدة شىء مغاير لما تظاهرت به، وأنها فى الحقيقة قوة ساحقة مصممة على السيطرة على العالم.

ولعل الأميريكيين ما زالوا يفضلون استخدام عبارات ملطفة مثل "القوة العظمى الوحيدة"، ولكن بلادنا تعرضت منذ الحادى عشر من سبتمبر للتحول من جمهورية إلى إمبراطورية قد تبرهن على أنها غير قابلة للتراجع. وفجأة أصبحت تهمة " انعدام الوطنية " توجه إلى كل أميريكى يبدى شكوكه فى إعلان إدارة بوش " الحرب على الإرهاب "، ناهيك عن الحرب على العراق أو " محور الشر " بأكمله أو حتى على ما يقرب من الستين دولة التى أعلن الرئيس ووزير دفاعه أنها تؤوى خلايا للقاعدة، وبهذا أصبحت أهدافا مفتوحة لتدخل أميريكى من جانب واحد. وقد سمحت وسائل الإعلام لنفسها أن تستغل لترويج عبارات معقمة مثل "الدمار غير المباشر " و" تغيير النظام " و" المقاتلون غير الشرعيين " و" الحرب الوقائية " وكأن هذه العبارات كانت كافية لإيضاح وتبرير أفعال البنتاجون. وفى نفس الوقت كانت الحكومة تبذل جهودا مضنية لحرمان المحكمة الجنائية الدولية من مجرد خيار النظر فى أية اتهامات بارتكاب جرائم حرب توجه إلى مسؤولين أميريكيين.

وهذا الكتاب دليل للإمبراطورية الأميريكية فى الوقت الذى بدأت فيه نشر أجنحتها الإمبراطورية علنا وأصبح مداها عالميا، فبحلول شهر سبتمبر ٢٠٠١ اعترفت وزارة

الدفاع بوجود مالا يقل عن ٧٢٥ قاعدة عسكرية أميركية خارج الولايات المتحدة. والواقع أن هناك المزيد إذ توجد قواعد حازتها بعقود إيجار أو باتفاقيات غير رسمية أو بوسائل تمويه متعددة. وقد أقيم المزيد من القواعد منذ أن تم الإعلان عن هذا الأمر. وبدا منظر هذه الإمبراطورية العسكرية غريبا وبحجم لا يصدق فى عيون الأميريكيين اليوم مثلما كانت التبت أو تمبوكتو بالنسبة للأوربيين فى القرن التاسع عشر. ومن بين الإضافات الأخيرة هناك قاعدة العديد الجوية الأميريكية فى صحراء قطر حيث يعيش عدة آلاف من العسكريين الأميريكيين رجالا ونساء فى خيام مكيفة الهواء، والمحطة البحرية ـ الأميريكية فى جزيرة مصيرة فى خليج عمان حيث لا تسلية إلا لعبة تسمى "وادى بول " وهى لعبة هجين من الكرة الطائرة وكرة القدم. ويتضمن المنظر أيضا حاميات دائمة باهظة التكلفة أنشئت بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١ فى أماكن مختلفة فى كوسوفو وكرجيزيستان وأوزبكستان. وتتوفر فى قواعد الإمبراطورية الحديثة أيضا وسائلها الترفيهية الخاصة ونقاط الانطلاق الشبيهة بتلك البلدات الهندية على التلال التى كان مديرو الحكم البريطانى للهند يستخدمونها للراحة والاستجمام فى فصل الصيف القائظ. والمواقع الحديثة المماثلة لمناطق دارچيلنج وكاليمبونج وسريناجار الهندية، هى مراكز التزلج وأجازات القوات المسلحة فى جارميش بجبال الألب البافارية، وفندق ومنتجع فى قلب مدينة طوكيو، و٢٣٤ ملعبا للجولف تديرها القوات المسلحة فى جميع أنحاء العالم، فضلا عن الإحدى وسبعين طائرة نفاثة من طراز ليرچت، وثلاثين من طراز جلف ستريم، وسبع عشرة من طراز سيسنا الفاخرة التى تستخدم فى رحلات الأدميرالات والجنرالات إلى تلك المواقع. ويبلغ ثمن الطائرة الواحدة طراز جلف ستريم خمسين مليون دولار أمريكى . وتتسع الطائرة لاثنى عشر راكبا بالإضافة إلى اثنين من الملاحين ومهندس طيران واحد وفنى لتشغيل نظم الاتصالات ومرافق فى الرحلة.

وكما هو الحال فى الإمبراطوريات القديمة فإن لدى إمبراطوريتنا نواب قناصلها(*) وهم فى هذه الحالة الضباط ذوو الرتب العالية فى القوات المسلحة الذين يفرضون " اتفاقيات الحالة القانونية للقوات " خارج حدود الدولة على الحكومات المضيفة لضمان عدم تحميل الجنود الأميريكيين مسؤولية الجرائم التى يرتكبونها ضد السكان المحليين. إن إمبراطوريتنا التى تمت عسكرتها هى حقيقة ملموسة مع أسلوب حياة

(*) كان لدى الإمبراطورية الرومانية منصب يسمى نائب القنصل و هو من المناصب الرفيعة فى تلك الإمبراطورية. (المترجم)

واضح، ولكنها أيضا شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية المرتبطة بألف طريقة مختلفة بالمؤسسات والجامعات والجماعات الأميريكية، غير أنها ظلت منفصلة عما يعتبر من الحياة اليومية التى تعود إلى ما عرف مؤخرا بأنها من أمور " الوطن "، ومع ذلك بدأ يختفى ذلك الإحساس بالانفصال لأن الطبيعة المتغيرة للإمبراطورية تعمل على تغيير مجتمعنا أيضا ومثال ذلك أن وزارة الدفاع تقوم ببطء، ولكن بإصرار بإزاحة وحجب وزارة الخارجية باعتبارها الوكالة الأساسية المنوط بها وضع وإدارة السياسة الخارجية، ولكننا نقوم الآن بوضع أعداد لا حصر لها من الضباط العسكريين العاملين تفوق عدد الدبلوماسيين المدنيين أو موظفى المعونة أو أخصائيى البيئة فى الدول الأجنبية، وهذه مسألة ليست مجهولة فى البلاد المكلفين بمهامهم فيها. وتبعث حامياتنا العسكرية رسالة يومية مؤداها أن الولايات المتحدة تفضل التعامل مع الدول الأخرى من خلال التهديد باستخدام القوة بدلا من المفاوضات أو التجارة أو التفاعل الثقافى، ومن خلال العلاقات بين العسكريين والعسكريين لا بين المدنيين والمدنيين. وقد تم إيضاح هذه المسألة فى خطبة ألقاها الرئيس جورج دبليو بوش فى الأكاديمية العسكرية فى وست بوينت فى الأول من يونيو ٢٠٠٢، عندما قال إن على الولايات المتحدة أن تستعد لشن " حرب الإرهاب " ضد نحو ستين دولة. وقال: " يجب أن ننقل تلك المعركة إلى العدو لتحطيم خططه ومواجهة أسوأ المخاطر قبل ظهورها ". وأضاف قوله: " يجب على الأميريكيين الاستعداد لعمل استباقى إذا دعت الضرورة للدفاع عن حريتنا وعن حياتنا ... والطريق الوحيد إلى السلامة فى العالم الذى دخلنا فيه هو طريق المعركة، وهذه الأمة سوف تخوض المعركة ".

وكما ذكر آرثر شليسنجر جونيور مستشار الرئيس جون كنيدى فى الذكرى الأولى لهجمات ١١/ ٩ فإن " أحد الأحداث المثيرة للدهشة فى الشهور الأخيرة تقديم الحرب الوقائية على أنها أداة مشروعة وأخلاقية للسياسة الخارجية الأميريكية ... وأثناء الحرب الباردة كان دعاة الحرب الوقائية منبوذين وموصومين بأنهم جماعة من المخبولين ... لقد كسبت سياسة الاحتواء إضافة إلى الردع الحرب الباردة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى حمد كل شخص الرب لأن المهووسين بالحرب الوقائية لم يصلوا إلى السلطة أبدا فى أية دولة كبرى . أما اليوم، ويا للأسف، يبدو أنهم تقلدوا زمام السلطة فى الولايات المتحدة "(٢). وكان شليسنجر يشير بوجه خاص إلى ديك تشينى وزير الدفاع فى إدارة بوش الأولى ، والذى أصبح بعد ذلك بالطبع نائبا للرئيس، ويشير كذلك

إلى دونالد رامسفيلد وزير الدفاع فى إدارة بوش الثانية ، والمرة الأولى التى تمكن فيها مدنيون وعسكريون من دعاة الحرب من الهيمنة على الحياة السياسية ، هى عندما أخذ روبرت ماكنمارا وزير الدفاع يملى السياسة إزاء فييتنام.

ومثل غيرى من الأميريكيين الذين لم يرتبطوا كثيرا بالقوات المسلحة، كنت أولى اهتماما ضئيلا بإمبراطورية قواعدنا العسكرية حتى شهر فبراير ١٩٩٦ عندما قمت بأول زيارة لى لمستعمرة الأمر الواقع العسكرية الأميريكية فى أوكيناوا تلك الجزيرة اليابانية الصغيرة التى ظللنا نحتلها باستمرار منذ عام ١٩٤٥ . وكانت آخر صلة لى بالقوات المسلحة قد انتهت قبل أربعين عاما فى صيف ١٩٥٥ عندما تركت خدمتى العاملة كضابط فى البحرية غرب المحيط الهادئ. وفى عام ١٩٩٦ وفى أعقاب قيام اثنين من جنود المارينز وبحار أميريكى باغتصاب فتاة من أوكيناوا فى الثانية عشرة من عمرها، دعانى ماساهايد آوتا محافظ الجزيرة لكى أتحدث عن مشاكل قواعدنا. وقد قمت بزيارة قرية كين التى ابتلع معظم مساحتها معسكر هانسن حيث وقعت جريمة الاختطاف والاغتصاب. وهناك أجريت مقابلات مع المسؤولين المحليين وخرجت من الزيارة بشعور عميق من الانزعاج أولا بسبب كرم ضيافة أهل أوكيناوا، وثانيا بسبب حقيقة مؤداها أنه ليست هناك أية استراتيجية أميريكية جدية تستطيع توضيح مبررات نشر ثمان وثلاثين قاعدة منفصلة على نسبة من أفخر الأراضى تبلغ ٢٠٪ من مساحة الجزيرة. وكان من الواضح من العديد من الشواطئ وملاعب الجولف والتسهيلات الترفيهية الأخرى، أنها محجوزة لاستعمال قواتنا المسلحة. وهناك صورة أخرى مستنسخة منها لدى القوات المنفصلة مثل القوة الجوية ، والقوة البحرية ، ومطارات سلاح المارينز التى فرختها القواعد العسكرية طوعا وكرها مع بداية الحرب الباردة دون أى اعتبار للإنصاف فى استخدام الأراضى أو لحياة ١,٣ مليون نسمة هم أهل أوكيناوا. وقد صدمنى موقف القوات المسلحة فى الجزيرة بمثل ما صدمنى موقف القوات السوفييتية فى ألمانيا الشرقية بعد هدم حائط برلين. وفى الحالتين فضّل الجنود البقاء مدة أطول حيث هم، لأن مباهج الحياة كمحاربين فى ثكنات إمبراطورية تفوق كثيرا ما فى حياتهم إذا عادوا إلى "وطنهم". وكان الجنود وعائلاتهم سعداء بنواديهم ومساكنهم وصالاتهم الرياضية ومسابحهم ومراكز تسوقهم المعروفة فى لغو العسكريين باسم " مقايضات القاعدة " ولا ريب فى أنهم يفضلون " أوكيناوا " على احتباسهم فى بلدات صغيرة فى الولايات المتحدة أو بقربها مثل أوشانسايد بكاليفورنيا

القريبة من قاعدة سلاح المارينز فى كامب بندلتون. وإذا لم توجد أية مزايا أخرى لأصبح كافيا أن عقوبة جريمة الاغتصاب فى كاليفورنيا أشد إلى حد كبير من العقوبة الموقعة على الجنود الأميريكيين عن نفس الجناية فى أوكيناوا. ووفقا لبنود اتفاقية الحالة القانونية للقوات التى فرضتها الولايات المتحدة على اليابان عام ١٩٥٣، فإن اليابانيين مطالبون حتى بتقديم وجبات خاصة للقليل من الجنود الأميريكيين الذين يسلمون للسلطات اليابانية ويسجنون بالفعل. وكانت الوجبات المقدمة للسجناء اليابانيين تحتوى فى المتوسط على ٢٨٠٠ سعر حرارى، ولكنها كانت تصل إلى أربعة آلاف سعر حرارى فى الوجبات التى تقدم إلى الاثنى عشر جنديا أمريكيا الذين كانوا قد سجنوا فى نهاية عام ٢٠٠١(٣).

وبعد زيارة أوكيناوا بدأت فى البحث والكتابة عن تاريخ قواتنا المسلحة هناك بدءا من المعركة الدموية النهائية فى الحرب العالمية الثانية ضد الجيش اليابانى، وحتى محاولات كبار ضباط الولايات المتحدة ومسؤولى وزارة الدفاع الأميريكية التهوين من شأن جريمة الاغتصاب التى وقعت فى ٤ سبتمبر ١٩٩٥(٤). وكانت رؤيتى هى رؤية باحث أكاديمى قضى حياته أستاذًا جامعيًا يدرس سياسات واقتصاديات اليابان والصين، ولكن ليس كأحد محللى السيطرة العسكرية الكونية الأميريكية. ولما كان الأمر صحيحا صحة مطلقة فى نظر كثير من اليابانيين غير المقيمين فى أوكيناوا، فقد أصبحت أميل إلى رؤية الموقف فى تلك الجزيرة - فى أسوأ الأحوال - على أنه موقف فريد وقضية رضا ذاتى وإهمال من جانب البنتاجون. وبدا أن الحل بديهى وهو إغلاق بعض القواعد الزائدة عن الحاجة وإعادة جانب كبير من القوات البرية إلى الأراضى الأميريكية وخفض الأعباء التى تثقل كاهل أهل أوكيناوا، وبهذا تنعكس بعض الكراهية الموجهة للولايات المتحدة والواضحة فى كل مكان على الجزيرة. وخطر فى بالى لو أن وزارة الدفاع فرضت أولويات حقيقية لاستطاعت أن تحتفظ حتى ببعض منشآتها هناك مثل قاعدة كادينا الجوية التى قد تثبت فائدتها فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وبدا لى أنه إذا لم يتحقق ذلك فإن سكان أوكيناوا قد يثورون إن عاجلا أو آجلا ويطردوننا خارج الجزيرة مثلما فعل الشعب الفلبينى عام ١٩٩٢، وكما هدد الكوريون الجنوبيون بذلك عام ٢٠٠٣. وكما فعل أهل برلين الشرقية بالضبط ضد الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ .

ولم أتوصل - إلا بعد لأى - إلى إدراك أن مسألة أوكيناوا كانت نسخة مطابقة لا وضعًا فريدًا، فالأحوال فى الجزيرة هى صورة طبق الأصل لمثلها فى كل مكان توجد فيه

حاميات عسكرية أميريكية، ومثال ذلك نزع ملكية أثمن أراضى الجزيرة وتخصيصها للقواعد، ومنح الحصانة للجنود الأميريكيين الذين يرتكبون جرائم ضد السكان المحليين المدنيين، وزحام البارات وبيوت الدعارة وانتشارها حول بوابات القواعد الرئيسية، والحوادث التى لا حصر لها، والضجيج، والعنف الجنسى. وحوادث التصادم التى يسببها السائقون المخمورون، وتناول المخدرات، وتلوث البيئة. وباستثناء عدد القواعد المقتطعة من مساحة الجزيرة فإن أوكيناوا ليست أمرا غير عادى إذا ما قورنت بالعديد من القواعد المقامة على الجزء الرئيسى من أراضى اليابان، وبأكثر من مائة منشأة فى كوريا الجنوبية، وجبهات الانتشار الضخمة فى ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والبلقان والخليج الفارسى وأميريكا اللاتينية وأماكن أخرى. ولما كان نواب قناصل أميريكا العسكريون يمقتون الإعلان عن وجودهم أصبح من النادر أن تقوم الصحافة الأميريكية بأية زيارات لإمبراطورية القواعد الأميريكية، أو بكتابة تقارير إخبارية عنها. وقد قدمت لى لمحة عن جوانب الحياة الأميريكية المعاصرة التى لم يرها معظم الأميريكيين على الإطلاق.

وعلى ضوء تلك التجارب فى أواخر تسعينيات القرن العشرين كرست نفسى لتأليف كتاب عن السياسة الخارجية الأميريكية عنوانه " الانفجار المرتد " مستخدما مصطلح وكالة المخابرات المركزية الأميريكية الخاص بالنتائج غير المتوقعة لعمليات غير معترف بها فى بلاد شعوب أخرى، وكان قصدى أن أنبه رفاقى الأميريكيين إلى سلوك سياستنا الخارجية عبر نصف القرن السابق مع التركيز بوجه خاص على زوال الاتحاد السوفييتى والموقف السياسى المتطور فى شرق آسيا. وقد ظهر الكتاب فى بدايات ربيع عام ٢٠٠٠ وفيه ذكرت أن جوانب كثيرة مما فعلته الحكومة الأميريكية خارج البلاد شجعت فى الواقع ضحايا هذه الأفعال من الدول والشعوب على شن هجمات انتقامية. وقد بدأ الانفجار المرتد فى النصف الثانى من القرن العشرين. ويعتبر كتاب " الانفجار المرتد " إلى حد ما وسيلة للقول بأن الأمة تحصد ما تزرعه. ورغم أن بعض الأفراد الأميريكيين يعرفون ما يزرعون فمن النادر أن يحصلوا على نفس المعرفة على المستوى الوطنى مادام الكثير مما يفعله مديرو إمبراطوريتنا قد أحيط بالسرية.

ومع أننى أصبحت مهتما بقواعدنا فى الخارج عندما قمت بزيارة أوكيناوا، إلا أن بصيرتى نفذت إلى منظمات الإمبريالية الأميريكية وعملياتها السرية. ومن عام ١٩٦٧

حتى عام ١٩٧٣ عملت مستشارا لمكتب التقديرات الوطنية التابع لوكالة المخابرات المركزية الأميريكية(٥). وقد طُلِب منى الانضمام إلى جماعة من نحو عشرين إخصائيا فى العلاقات الدولية من خارج الوكالة لقراءة مسودات تقديرات الاستخبارات الوطنية وتقديم بحوث انتقادية لها وغير بيروقراطية. والتقديرات الاستخبارية هى تحليلات رسمية واستنتاجات مجمعة من معلومات استخبارية خام نظرا لأن مديرى السى آى إيه كلفوا بالتنسيق مع وكالات الاستخبارات الأخرى ومن ثم تقديم المعلومات إلى رئيس الجمهورية ومستشاريه. وهذه التقديرات، التى لا تشير إلى مصادر المعلومات تحت البحث، تكتب بأسلوب بيروقراطى غير مسىء لأحد ويقصد به تبسيط الاختلافات فى التفسير، على سبيل المثال، بين مكتب استخبارات وزارة الخارجية ووكالة استخبارات الدفاع. وقد دعانى ريتشارد هيلمز لأكون مستشارا، وهو المدير الذى أدين بعد سنوات قليلة بالكذب على الكونجرس بعد حلف اليمين عندما شهد بأن الوكالة لم يكن لها دخل بالإطاحة بالرئيس سلفادور ألليندى رئيس تشيلى. وهكذا بدأ تقديمى إلى العالم السرى.

وفى عام ١٩٦٧ اشتهرت بأننى إخصائى أكاديمى فى شؤون الصين، وكانت الوكالة مهتمة بآرائى فى عدة مسائل كبرى آنذاك مثل الحرب فى فيتنام، والانشقاق الصينى - السوفييتى، وحملة التطهير الماوية للحزب الشيوعى التى عرفت بالثورة الثقافية. فضلا عن التمرد والتمرد المضاد وما أسماه الصينيون حرب الشعب وهو الموضوع الذى استولى على اهتمام واشنطن. وكانت اجتماعات المستشارين الخارجيين تعقد مرتين فى السنة فى بيت ألان دالاس المدير السابق لسى آى إيه والذى يقع ضمن ممتلكات كامب بيرى الذى كان آنذاك قاعدة تدريب " سرية " فى فيرچينيا تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. ورغم فوزى بتحريات أمنية لصالحى وتقرير أمنى بالغ الجودة. سرعان ما اكتشفت أننى لست فى حاجة إلى القلق من إفشاء الأسرار الوطنية عن غير قصد، وكما قلت لزوجتى ذات مرة: إن أفضل سبب للحفاظ على سرية التقديرات الاستخبارية الوطنية هو تفاهتها المطلقة، ولعلها صنفت بطابع السرية البالغة لأنه مما يدعو للخجل أن يعرف أن مثل هذه المعلومات الصحفية التقليدية تم تمريرها إلى مركز الفكر الاستراتيجى فى المكتب البيضاوى. وكانت الاجتماعات مرحة ومثيرة للنشاط. ولكن ندر أن تشت عن الحصافة العادية لأصحاب النزعة العسكرية فى زمن حرب فيتنام (من ناحية أخرى كان محللو السى آى إيه العالمون بفيتنام جيدا يمتدحون فى السر نشرة

دانييل إلسبرج المسماة " أوراق فييتنام " لأنهم كانوا مقتنعين باستحالة تحقيق انتصار فى تلك الحرب(*).

وكانت هناك ميزة واحدة ترتبط بعملى مستشارا فى مكتب التقديرات الوطنية، وهى أننى اكتنزت الكثير من المعرفة من مكتبة دالاس الزاخرة بأحدث تقارير السى آى إيه فى موضوعات ليست على جدول الأعمال. ونسخ سابقة من تقديرات استخبارية قديمة، وسجلات يومية سرية مخصصة لأساليب التجسس. وكانت المكتبة مفتوحة طوال الليل وسمح بالجلوس فيها وتصفح مجموعة الوثائق لكل من يستطيع البقاء يقظا طوال الليل ممن لا يرغبون فى قضاء الأمسيات فى لعب البوكر أو يروون لبعضهم البعض حكايا الجرأة الخارقة فى الحرب الباردة. وأتذكر كيف كنت أقضى معظم الليلة الواحدة فى قراءة تفاصيل مدهشة عن كيفية نجاح الروس فى تهريب جاسوسهم جورج بليك من سجن وورموود سكربز فى لندن.

وفى سياق هذا النشاط الليلى الذى أنار بصيرتى بدأت أتحقق ببطء من أن الآمر يصبح المأمور فى وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية، وأن شغل أميريكا الشاغل هو العمليات السرية لا جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها. وأثناء الحرب العالمية الثانية أنشأ ويليام جى. دونوفان مكتب الخدمات الاستراتيجية السابق على السى آى إيه. ولم أعرف إلا مؤخرا أن التاريخ الداخلى لدى السى آى إيه يقول إن " دونوفان محلل معلومات استخبارية باعتبار ذلك غطاء ملائما للعمليات التخريبية خارج البلاد. وقد أثبتت هذه الحيلة فائدتها عبر السنين"(٦). وبقدر ما كانت مساهماتى قيّمة فى عملى الاستشارى، زاد عليها أن هذه التجربة شفتنى من أى ميل إلى تصور أن الحكومة تحتفظ بالأسرار باعتبارها مسائل تخص الأمن القومى، فالوكالات تدمغ الأمور بطابع السرية لحماية نفسها من التعرض لتدقيق الكونجرس أو المنافسين السياسيين أو البيروقراطيين داخل الحكومة. وببساطة تحكم القيادات الحذرة الاحتفاظ بهذه الأسرار. ويكفى لإثارتنا أن نعرف أنه فى سبتمبر ٢٠٠٢، وبينما كانت إدارة بوش تثير ذعر العالم يوميا ببيانات عن أسلحة صدام حسين السرية والحاجة إلى غزو وقائى للعراق، كشفت وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية عن عدم وجود تقدير استخبارى

(*) دانييل إلسبرج محلل عسكرى و موظف سابق فى البنتاجون و قد سرب وثائق سرية تحمل معلومات تكشف أكاذيب الحكومة الأميريكية فى حرب فييتنام. و قد وصفه بعض الأميريكيين بأنه أخطر رجل فى أميريكا. (المترجم)

وطنى عن العراق، وأن الوكالة لم تفكر فى تجهيز تقدير من هذا النوع طوال أكثر من سنتين(٧).

وكجزء لا يتجزأ من تنامى النزعة العسكرية فى الولايات المتحدة، تحولت السى آى إيه إلى جيش خاص للرئيس الأميريكى لكى يستخدمه فى المشروعات السرية التى يرغب هو شخصيا فى تنفيذها (مثال ذلك ما حدث فى نيكاراجوا وأفغانستان فى ثمانينيات القرن الماضى) ولذا يدرك الإنسان سبب تعطش الرئيس السابق جون إف كنيدى لمشاهدة أفلام المؤلف إيان فليمنج عن جيمس بوند، ففى عام ١٩٦١ أدرج كنيدى رواية " من روسيا مع حبى " ضمن قائمة الكتب المفضلة لديه. ولاشك أنه كان يحسد " دكتور نو " ورئيس سميرش(*) وكان لدى كل منهما قوات خاصة شبه عسكرية تحت تصرفه ليقوما بأى عمل يريدانه. وقد وجد كنيدى ضالته الأولى فى وكالة الاستخبارات المركزية إلى أن جلبت له المهانة فى عملية خليج الخنازير الفاشلة فى كوبا ثم أصحاب البيريهات الخضر التابعين للجيش. واليوم أصبحت الوكالة مجرد واحدة من وحدات الكوماندوز السرية العديدة التى تحتفظ بها حكومتنا. وفى حرب أفغانستان عام ٢٠٠١ تعاون أعضاء السى آى إيه تعاونا وثيقا مع قوات العمليات الخاصة التابعة للجيش: (أصحاب البيريهات الخضر، وكوماندوز دلتافورس ...إلخ) إلى درجة أن أصبح من المستحيل التفرقة بينهم. وقد أقرت الولايات المتحدة متفاخرة بأن أول ضحايا غزو أفغانستان كان واحدا من العاملين فى السى آى إيه. وخلال شهر أغسطس ٢٠٠٢ كشف دونالد رامسفيلد وزير الدفاع عن وجود خطط لتوسع قوات العمليات الخاصة ضمن القوات البرية ودمجها مع قسم الأنشطة الخاصة التابع لوكالة الاستخبارات المركزية (الذى يضم عناصر العمليات السرية). وتعتبر قصة الجيوش الخاصة المتعددة لحكومتنا جزءا لا يتجزأ من تنامى النزعة العسكرية الأميريكية وطابع السرية الذى يرافقها. رغم أنه يبدو من غير المحتمل أن تستطيع تلك الجيوش التغلب على المنافسات البيروقراطية والمتداخلة فيما بينها(٨).

ويبدأ الكتاب الذى بين أيدينا من حيث انتهى الكتاب السابق : " الانفجار المرتد " وفيه اعتبرت أن الحكومة الأميريكية مازالت تتصرف تقريبا بنفس أسلوبها أثناء الحرب الباردة، وأكدت على احتمال نشوب صراع فى شرق آسيا، ولكننى لم أركز على مدى

(*) دكتور نو فيلم سينمانى، أما سميرش فهى الحروف الأولى لاسم الوكالة الروسية للتجسس المضاد كما صورتها أفلام جيمس بوند، الشخصية التى ابتكرها الكاتب الصحفى إيان فليمنج. (المترجم)

اتساع النزعة العسكرية فى أميريكا، ولا على إمبراطورية القواعد العسكرية الضخمة التى انبثقت دون أن تكتشف تقريبا، والتى أصبحت اليوم حقيقة جيوسياسية من حقائق الحياة. وفى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم يعد ضروريا إطلاق التحذيرات وبدلا من ذلك كان التشخيص، أو حتى التشريح أمرا أكثر ملاءمة. وفى رأيى أن من المحتمل تعذر إلغاء تنامى النزعة العسكرية والسرية الرسمية والاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تعد ملزمة بالفقرة الشهيرة فى إعلان الاستقلال التى تنص على التمسك بـ " الاحترام اللائق لآراء البشر ". وقد يتطلب الأمر اندلاع ثورة تهدف إلى إعادة وزارة الدفاع تحت السيطرة الديموقراطية أو إلغاء وكالة المخابرات المركزية أو حتى التفكير فى فرض تنفيذ المادة ١، القسم ٩، البند ٧ من الدستور التى تنص على عدم السماح بسحب أية أموال من الخزانة العامة إلا وفقا للمخصصات المحددة بحكم القانون، ووجوب إصدار بيان حسابى بانتظام للواردات والنفقات الخاصة بجميع الأموال العامة ونشره من وقت لآخر.

وهذه المادة هى التى تدعم الكونجرس وتجعل من الولايات المتحدة دولة ديموقراطية، وتضمن إطلاع نواب الشعب على ما يقوم به جهاز الدولة بالفعل، وتخويلهم الكشف الكامل عن تلك الأنشطة. غير أن تلك المادة لم تطبق على وزارة الدفاع أو وكالة الاستخبارات المركزية منذ إنشائهما، وبدلا من ذلك كانت هناك سياسة دائمة مفادها: " لا تسأل ... لا تخبّر ". وظل البيت الأبيض يحتفظ دائما بسرية ميزانيات وكالات الاستخبارات. ويعود تاريخ عمليات الخداع فى ميزانية الدفاع إلى أيام مشروع مانهاتن أثناء الحرب العالمية الثانية، والقرارات السرية بصناعة القنابل النووية واستخدامها ضد اليابانيين. وفى عام ١٩٩٧ اقترح السيناتور الديموقراطى روبرت توريسيلى آنذاك إجراء تعديل على تفويضات مشروع قانون ١٩٩٨ لوزارة الدفاع وطالب الكونجرس بالكشف عن مصروفات الاستخبارات. ورغم هزيمة اقتراح السيناتور فإنه استطاع أن يلفت الأنظار إلى أن وكالات الاستخبارات تنفق أكثر من مجموع الناتج الوطنى الإجمالى لكل من كوريا الشمالية وليبيا وإيران والعراق مجتمعة. وهذه الوكالات تفعل ذلك باسم الشعب الأميريكى، ولكن دون مشورته أو إشرافه.

ويتناول موضوع هذا الكتاب النزعة العسكرية الأميريكية، ووجودها المادى الملموس فى العالم فى الوقت الحاضر. ونمو " القوات الخاصة " باعتبارها جيشا خاصا لرئيس الجمهورية، والسرية التى تسمح حتى للمزيد من مؤسسات سرية تمت عسكرتها بأن تعيش وتزدهر. ولا يعتبر ذلك تقريرا متفائلا. وكما توصل ماكس ويبر عالم الاجتماع

العظيم فى الدولة الحديثة، فإنه يقول " كل بيروقراطية تسعى إلى زيادة تفوق أولئك المحترفين العالمين ببواطن الأمور عن طريق الحفاظ على سرية معارفهم ونواياهم. وتميل الإدارة البيروقراطية دائما إلى أن تكون إدارة " دورات سرية " بقدر ما تستطيع، وتخفى تصرفاتها وما لديها من معرفة عن المنتقدين ... إن مفهوم " السر الرسمى " هو بالذات اختراع البيروقراطية، وليس هناك أى موقف آخر يلقى من البيروقراطية مثل ذلك الدفاع المتعصب. وفى مواجهة البرلمان وبدافع من غريزة سلطوية راسخة، يحارب النظام البيروقراطى كل محاولة يبذلها البرلمان للحصول على معرفة ما يجرى بوسائله الخاصة كالخبراء أو جماعات المصالح. وطبيعى أن ترحب البيروقراطية ببرلمان هزيل المعلومات وضعيف القوة بالتالى. وبقدر ما يعتوره من جهل فهو يوافق بشكل ما على مصالح النظام البيروقراطى فهو يوافق بشكل ما على مصالح النظام البيروقراطى "(٩). ولو وجد ويبر اليوم لوصف الحكومة الأميريكية الحاضرة بنفس الأوصاف. وفى الحرب ضد أفغانستان نجد أن المعلومات الوحيدة المتاحة للجمهور وممثليه تأتى من وزارة الدفاع. لقد أصبح العسكريون خبراء فى إدارة الأخبار. وبعد هجمات ١١ سبتمبر بدأت الحكومة، على كافة مستوياتها، تضع القيود على المعلومات المتاحة للجمهور بما فى ذلك التهم الموجهة للأشخاص الذين كانت تجىء بهم بعد اعتقالهم فى أفغانستان وأماكن أخرى وتزج بهم فى زنازين منفردة فى سجن البنتاجون فى كوبا. وأخذت صحفنا تبدو وكأنها نشرات رسمية، واستسلمت أخبار التليفزيون ببساطة واتبعت أوامر الشركات المالكة. وتنافس الحزبان السياسيان فيما بينهما فى إبداء الخنوع للبيت الأبيض.

وأخشى أن نفقد بلدنا حيث أصبح جليًا أن النزعة العسكرية، وعجرفة السلطة، والتعبيرات الملطفة المستخدمة لتبرير الإمبريالية، تتعارض حتما مع البنية الديموقراطية الأميريكية للحكومة، وتشوه ثقافتها وقيمها الأساسية. وإذا كنت أبالغ فى الحديث عن الخطر فإننى متأكد من الصفح عنى لأن حكومات المستقبل سوف يسعدها كثيرا أن أكون مخطئا. ولكن الخطر الذى أتوقعه هو أن الولايات المتحدة وُضِعَتْ على مسار لا يختلف عن مسار الاتحاد السوفييتى السابق فى ثمانينيات القرن العشرين. فقد انهار الاتحاد السوفييتى لثلاثة أسباب رئيسية هى: التناقضات الاقتصادية الداخلية بدفع من الجمود الأيديولوجى، والتمدد الإمبراطورى، والعجز عن الإصلاح. ولما كانت الولايات المتحدة أكثر ثراء فقد تستغرق وقتا أطول حتى تفعل الأمراض المماثلة فعلها، ولكن أوجه التشابه واضحة ولم يُسَجَّل فى أى مكان أن الولايات المتحدة، المتنكرة كإمبراطورية تحكم العالم، سوف تستمر إلى الأبد.

الفصل الأول

الإمبراطوريات القديمة والحديثة

• ماذا كان اسم ذلك النهر الذى عبره يوليوس قيصر؟ ألم يكن يسمى روبيكون؟ وبالأمس ربما عبر مستر بوش نفس النهر.

روبرت فيسك

مراسل صحيفة إندبندنت اللندنية فى الشرق الأوسط

من تقرير له من الأمم المتحدة - ١٣سبتمبر ٢٠٠٢

يحلو للقادة الأميريكيين الآن أن يقارنوا أنفسهم بأباطرة الرومان رغم أنهم لا يعلمون الكثير عن التاريخ الرومانى. والدرس الأساسى للولايات المتحدة الذى يجب أن تعرفه هو كيف تحولت الجمهورية الرومانية إلى إمبراطورية فى عملية تدمير نظامها الانتخابى لاختيار قنصليهما (المسؤولان التنفيذيان الرئيسيان) وتحويل مجلس الشيوخ (السينيت) إلى مجلس عقيم، والقضاء إلى الأبد على المجالس الشعبية الثانوية والجمعيات التشريعية التى كانت تشكل جوهر الحياة الجمهورية، الأمر الذى أدى إلى قيام ديكتاتورية عسكرية دائمة.

وعلى قدر كبير من التشابه مع الولايات المتحدة اليوم، حازت الجمهورية الرومانية ببطء إمبراطورية بالغزو العسكرى. وبحلول القرن الأول قبل الميلاد هيمنت على بلاد الغال ومعظم أيبريا وساحل شمال إفريقيا واليونان والبلقان وأجزاء من آسيا الصغرى. ويرى الكاتب الكندى مانويل مايلز أنه " لا يوجد قانون تاريخى يمنع جمهورية ما من امتلاك إمبراطورية. وهناك اتجاه نحو عمليات استيلاء أوتوقراطية على جمهوريات إمبراطورية وخاصة بعد وصولها إلى مرحلة معينة من النمو. وهذه العملية تأخذ مجراها فى الولايات المتحدة الأميريكية حتى فى الوقت الحاضر إذ يقرر رئيس الجمهورية - مثل أوائل الأباطرة الرومانيين - متى وأين يشن الحرب ويبصم مجلس الشيوخ بالموافقة وانتزاع الاعتمادات المالية للإنفاق على مغامراته الإمبراطورية مثلما كان يفعل النموذج الأصلى فى زمن قيصر وأوكتافيان[1]. وقد أدى مجلس الشيوخ الرومانى - مثل الكونجرس تماما - دوره بكفاءة على مدى قرنين من الزمان، ولكن بحلول القرن الأول قبل الميلاد فاقت متطلبات الإمبراطورية وجيوشها التى تصونها قدرات المجلس والقناصل. وفى العام التاسع والأربعين قبل الميلاد خرق يوليوس قيصر القانون الرومانى بدفع جيشه إلى عبور نهير صغير اسمه روبيكون فى شمال إيطاليا

وإغراق البلاد فى حرب أهلية بين أباطرة وجنرالات جيوش روما الضخمة. وبعد معركة أكتيوم عام ٣١ قبل الميلاد برز أوكتافيان كأقوى الجنرالات وتولى سلطات ديكتاتورية لإنهاء الحروب الأهلية العسكرية. وفى عام ٢٧ قبل الميلاد تخلَّى مجلس الشيوخ عن معظم سلطاته له ومنحه لقب أوغسطوس. وكان أول إمبراطور امتد حكمه من عام ٢٧ قبل الميلاد حتى عام ١٤ ميلادية. وخلال عقود قليلة من الزمن تضخم مجلس الشيوخ حتى زاد أعضاؤه عن الألف عضو بينما تقلص المجلس إلى ما يزيد قليلا على أحد نوادى الأرستقراطيين العجائز وعائلات العسكريين. وقد حكمت روما جميع أنحاء العالم المعروف آنذاك عدا الصين، ولكن بمرور الوقت استأصلت الديكتاتورية ديموقراطية روما. وفى النهاية غرق الرومان فى عالم الأعداء الذى أقاموه. وأخيرا تظاهرت الجيوش الرومانية بأنها تتحدث باسم " مجلس الشيوخ والشعب الرومانى "، وأخذت تقوم باستعراضات عسكرية حاملة رايات زُيِّنَتْ بشعارات تحتوى على الحروف الأولى اللاتينية لعبارة تقول: " شيوخ الشعب الرومانيون " وأصبحت الإمبراطورية تحمل عوامل فنائها فى ذاتها.

وبينما كانت الإمبراطورية الرومانية تتفسخ، لم يذعن جميع مواطنيها بهدوء لفقد حقوقهم الديموقراطية. وفى إحدى مسرحيات شكسبير الشهيرة التى تتناول السياسة فى تلك الأيام يسأل كاسيوس أحد المواطنين، الشخصية المسرحية الأخرى: بروتس قائلا: " بأى نوع من اللحوم يتغذى قيصرنا هذا حتى أنه أصبح بهذه الضخامة ؟ ". وبشكل ما يحاول هذا الكتاب الإجابة على هذا السؤال فى سياق السلطة الإمبراطورية الأميريكية. ولنأخذ كبداية مجرد فرضية واحدة زادت بها سمنة أصحاب النزعة الإمبراطورية هذه الأيام الذين تسممت نفوسهم بالزهو الكاذب وتمجيد ذواتهم بادعاءات كاذبة. وأنا أشير هنا إلى نتيجة خطر التضليل التى تفيد بأن الولايات المتحدة هى التى تسببت فى انهيار الاتحاد السوفييتى ومن ثم فقد "كسبت" الحرب الباردة. إن العقلية التى فرضت هذه النتيجة توفر مفتاحا لمعرفة كيف أن الولايات المتحدة وضعت على مسار يوجهها نحو النزعة العسكرية والإمبراطورية مثلها مثل روما القديمة.

وقد شاعت خرافة بين مدعى الانتصار والمعجبين المخلصين برونالد ريجان والمتحمسين لحرب النجوم القديمة. وتقول هذه الخرافة إن رعاية الرئيس ريجان لما

أسماها "مبادرة الدفاع الاستراتيجى" هى التى فجرت المنافسة مع الاتحاد السوفييتى على الإنفاق الدفاعى مما أدى فى النهاية إلى سقوط الأخير، مع أن المبادرة لم تكتمل وهى غير قابلة للانتشار على الإطلاق، كما تعتبر خطة دفاع ضد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وتحتاج إلى قواعد فضائية على نطاق واسع. ويزعم مدعو الانتصار أن مقترحات ريجان بشأن حرب النجوم أجبرت الاتحاد السوفييتى على خوض سباق تسلح قصم ظهره اقتصاديا . بالرغم من أن تلك المقترحات لم تر النور. وتمضى هذه المجادلة إلى القول بأن خطة ريجان حول " إمبراطورية الشر" ودعمه لحرب العصابات ضد السوفييت فى أفغانستان، ودعمه غير القانونى لمتمردى الكونترا ضد الحكومة المنتخَبة فى نيكاراجوا، كل ذلك خلق مناخا أصبحت فيه مبادرة الدفاع الاستراتيجى حاسمة. ورغم سجل لا ينقطع من التقديرات الخاطئة والنصائح المضللة بشأن قوة ومشاكل الاتحاد السوفييتى خلال عقده النهائى، يخلص روبرت جيتس مدير وكالة الاستخبارات المركزية فى عهد إدارة جورج هـ. دبليو بوش، إلى القول فى مذكراته: " فى رأيى أن البعث الجديد واسع النطاق فى الغرب، والذى ترمز إليه مبادرة الدفاع الاستراتيجى، هو الذى أقنع حتى بعض الأعضاء المحافظين فى القيادة السوفييتية بالحاجة الماسة إلى إجراء تغييرات داخلية فى الاتحاد السوفييتى. وبمجرد اتخاذ هذا القرار أصبح المسرح مهيأ للأحداث الدراماتيكية داخل الاتحاد السوفييتى فى السنوات العديدة التالية "(٢).

و بالإضافة إلى ذلك يرى أناتولى دوبرينين، السفير السوفييتى لدى واشنطن لسنوات طويلة، أن الرئيس الروسى ميخائيل جورباتشوف توصل مبكرا، فى فبراير ١٩٨٠، إلى استنتاج مؤداه أن " الولايات المتحدة تعتمد على استعدادنا لبناء نفس النوع من النظام المكلف (مبادرة الدفاع الاستراتيجى)، ويأمل الأميريكيون أن يكسبوا هذا السباق بمرور الوقت مستخدمين تفوقهم التكنولوجى، ولكن علماءنا أخبرونى بأن علينا إنفاق ١٠٪ فقط مما قد ينفقه الأميريكيون على خطتهم إذا أردنا تدمير أو تحييد نظام المبادرة الأميريكية "(٣). ولم يكن من بين المستشارين العلميين لجورباتشوف من هو أكثر أهمية من أندريه زخاروف الذى ساهم فى إنجاز القنبلة الهيدروجينية وأصبح بعد ذلك الناقد الشجاع لسجل حقوق الإنسان فى بلاده، والفائز بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٥. وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ أمر جورباتشوف بإعفاء زخاروف وزوجته يلينا بونر من منفاهما الداخلى فى مدينة جوركى حيث كان المكتب السياسى قد أرسلهما بسبب

انتقاد الغزو السوفييتى لأفغانستان. وكان الإفراج عن زخاروف واحدا من أوائل وأبكر أعمال " الجلاسنوست " أو الانفتاح " بالغة الأهمية التى أدت فى النهاية إلى تفكك النظام السوفييتى بينما كان جورباتشوف يريد أيضا مشورة زخاروف بشأن " مبادرة الدفاع الاستراتيجى ". وفى عدة اجتماعات سرية عقدت فى موسكو فى فبراير ١٩٨٧ قدم زخاروف تحليلا جليّا مفاده أن " مبادرة الدفاع الاستراتيجى لن تكون على الإطلاق فعالة من الناحية العسكرية ضد خصم جيد التسلح، بل على العكس قد تكون نوعا شبيها بخط ماجينو، ولكن فى الفضاء بالغ التكلفة، ولكنه هش أمام الهجمات المضادة. ولن تصلح كوسيلة دفاع واق للسكان أو كدرع يمكن شن الضربة الأولى من خلفه لسهولة الدفاع عنه. ومن المحتمل أن أنصار المبادرة فى الولايات المتحدة يُعَوِّلون على أن يؤدى سباق تسلح متسارع إلى تدمير الاقتصاد السوفييتى، ولكن إذا كان الأمر كذلك فهم مخطئون لأن اتخاذ إجراءات مضادة لن يكون مكلفا "(٤).

و كان السوفييت يقومون بالفعل بعملية تقليص للنفقات بدلا من زيادة الاستثمارات فى تصنيع أسلحة جديدة. وفى منتصف ثمانينيات القرن العشرين أشارت تقديرات السى آى إيه المعدلة عن الإنفاق السوفييتى على التسلح إلى أن معدل الزيادة الحقيقى بلغ نسبة تافهة قدرها ١,٣٪. سنويا، وليس نسبة ٤ إلى ٥٪ التى كانت وكالة الاستخبارات قد أبلغتها للرئيس الأميريكى سابقا، وأشارت التقديرات أيضا إلى أن مخصصات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية تناقصت بالفعل بنسبة ٤٠٪. غير أن كاسبر واينبرجر وزير الدفاع رفض نظريا هذه التقديرات وأعادها إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية فأمر روبرت جيتس مديرها آنذاك مكتب تحليل الشؤون السوفييتية التابع للوكالة بإرسال مذكرة إلى واينبرجر تركز على نواحى القوة فى الاقتصاد السوفييتى(٥).

وفى حقيقة الأمر لم تدرك وكالة الاستخبارات الأميريكية أزمة الاتحاد السوفييتى الوشيكة، ولم تقدم أبدا لقادتنا السياسيين تقديرا دقيقا للمبادرات التى شرع فيها ميخائيل جورباتشوف. وفى ١٩ أغسطس ١٩٩١ خضع الاتحاد السوفييتى أخيرا لانقلاب داخلى بفضل عملية إسقاط شرعية النظام الداخلية التى كان جورباتشوف نفسه قد بدأها. ولم يكن لدى الولايات المتحدة ما تفعله إزاء ذلك. وبينما كان جورباتشوف يحاول تنفيذ بريسترويكا داخلية (إعادة البناء الاقتصادى) والجلاسنوست

(نهاية السرية والإفراج عن السجناء السياسيين) وقع الحدث الحاسم عشية يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ والذى أوضح للعالم المدى الذى وصلت إليه عملية الإصلاح... لقد سقط حائط برلين. وهنا للمرة الثانية لم تكن الجهود الحاسمة أميريكية بل كانت ألمانية غربية. وفى دراسة علمية تحليلية (بتكليف من البوندستاج الألمانى) لما أسماه العالم هانزذ هيرمان هيرتل " أحد أكبر النزاعات الأبوية فى أى زمان" ، يقول هيرتل : " بناء على اتفاقية سرية مع بون فتحت المجر حدودها إلى النمسا يوم ١٠ سبتمبر ١٩٨٩ أمام مواطنى جمهورية ألمانيا الديموقراطية (ألمانيا الشرقية). ومقابل ذلك منحت جمهورية ألمانيا الفيدرالية المجر مبلغ ٥٠٠ مليون مارك ألمانى ووعدت بتعويض أية خسائر تلحق بها نتيجة أية إجراءات انتقامية قد تتخذها جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وقد رحل عشرات الآلاف من الألمان الشرقيين إلى جمهورية ألمانيا الفيدرالية (ألمانيا الغربية) عبر أراضى النمسا فى الأيام والأسابيع التى تلت فتح الحدود. وعانت ألمانيا الديموقراطية أضخم موجة رحيل منذ بناء حائط برلين في عام ١٩٦١. وأظهرت تلك الهجرة الجماعية ضعف قيادة حزب الوحدة الاشتراكى الألمانى (الحزب الشيوعي) إزاء هذه المسألة ، وزعزعت سلطة نظام الحكم بطريقة غير مسبوقة "(٦).

وبديهى فى تدريس العلاقات الدولية القول بأن الإمبراطوريات لا تتخلى طواعية عن المناطق الخاضعة لسيطرتها. ويعتبر الاتحاد السوفييتى استثناء نادرا من ذلك الحكم العام. فقد اعتقد بعض دعاة الإصلاح من النخبة السوفييتية أن إقامة علاقات ودية مع الدول الأوروبية الغربية يمكن أن تساعد روسيا على استئناف عملية تحديثها الموقوفة. وكان هؤلاء الدعاة يستلهمون فى ذلك مثالية جورباتشوف والرغبة فى أن يصبحوا أعضاء فى " البرلمان الأوروبي " وفى حصول روسيا على اعتراف دولى بأنها دولة " عادية ". ويقول المؤرخ الروسى فلاديسلاف زوبوك: " عند نقاط معينة... أصبحت الروابط السياسية السوفييتية بفرنسا وألمانيا الغربية أكثر أهمية وربما أكثر دفئا على المستوى الشخصى من العلاقات مع بعض الدول الأعضاء فى حلف وارسو "(٧).

وقد تحول جورباتشوف إلى العداء ضد المفهوم الإمبريالى - الثورى للاتحاد السوفييتى الموروث عن ستالين. وتشابه جورباتشوف فى ذلك إلى حد كبير مع موقف إيمرى ناجى زعيم الحزب الشيوعى المجرى فى الثورة ضد الاتحاد السوفييتى فى بودابست عام ١٩٥٦. ومع ألكسندر دوبتشك السكرتير العام للحزب الشيوعى التشيكى

فى انتفاضة براغ عام ١٩٦٨. وعن طيب خاطر تخلى جورباتشوف عن الإمبراطورية السوفييتية فى أوروبا الشرقية ثمنا لإعادة إنعاش نظام الاتحاد السوفييتى الاقتصادى. ولم يكن لدى القيادة الأميريكية لا المعلومات ولا الإدراك لفهم ما كان يجرى آنذاك ، إذ كانت مفتونة تماما بالفكر " الواقعى " الأكاديمى وبذلك فاتها واحد من أعظم التطورات فى التاريخ الحديث واستخرجت منه نتائج خاطئة تماما فى معظمها. وفى لحظة ما بعد هدم حائط برلين ذكر السفير الأميريكى لدى الاتحاد السوفييتى أن السوفييت قد يتدخلون عسكريا فى أوروبا الشرقية للحفاظ على "استقرار" المنطقة(٨). وبعد تردد قررت الحكومة والدوائر العسكرية الأميريكية عدم السماح بوقف الحروب الباردة الشرسة المماثلة فى شرق آسيا وأميريكا اللاتينية(٩). وبدلا من الاتحاد السوفييتى أصبح الأعداء الجدد هم " الخطر الصينى "، وفيدل كاسترو، وأمراء المخدرات، و" عدم الاستقرار ". وحديثا جدا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل و" محور الشر ": إيران والعراق وكوريا الشمالية. وفى نفس الوقت بذلت الولايات المتحدة قصارى جهدها لدعم هياكل وتحالفات الحرب الباردة القديمة . وحتى بدون وجود خطر الاتحاد السوفييتى أخذت تمدد حلف شمال الأطلنطى (الناتو) إلى أوروبا الشرقية واستخدمته فى ضرب البلد الشيوعى السابق. وبدورها طالبت وزارة الدفاع الأميريكية (البنتاجون) بإبقاء الإنفاق العسكرى على نفس المستويات الأساسية للحرب الباردة. وسعت إلى ابتكار أساس منطقى طويل المدى لأنشطتها الكونية.

وبنفس بطء واشنطن فى إدراك ما كان يحدث فى الاتحاد السوفييتى، وتأخر الشخصيات الرئيسية فى مجلس الأمن القومى حتى شهر مارس ١٩٨٩ التى حذرت من "المبالغة فى تقدير ضعف السوفييت" وأخطار هوس توجهات جورباتشوف المسمى " جوربى مانيا "، تحركت القيادة الأميريكية بسرعة ملحوظة لضمان ألا يؤثر الانهيار على ميزانية البنتاجون أو على " موقفنا الاستراتيجى " على الكرة الأرضية التى أقمنا حاميات عسكرية عليها باسم مناهضة الشيوعية. وبعد لحظات قليلة من سقوط حائط برلين. وحتى أثناء تفكك الاتحاد السوفييتى أخذ ديك تشينى وزير البنتاجون يحث على زيادة الإنفاق العسكرى. وقد قام مايكل جوردون المراسل العسكرى لصحيفة نيويورك تايمز بكتابة تقرير صحفى يتحدث فيه عن ميزانية الدفاع الجديدة فى يناير ١٩٩٠ فيقول: " تتلخص وجهة نظر تشينى، التى يشاركه فيها الرئيس جورج هـ. دبليو بوش، فى أن الولايات المتحدة سوف يستمر احتياجها إلى سلاح بحرى كبير (وقوات تدخل

على وجه العموم) للتعامل مع المناوشات والمخاطر ضد المصالح الأميريكية فى أماكن مثل أميريكا اللاتينية وآسيا ". وبعد شهرين كشف البيت الأبيض أمام الكونجرس عن استراتيجية جديدة للأمن القومى، ووصفت العالم الثالث بأنه بؤرة محتملة للنزاع قائلة: " فى عصر جديد نتوقع أن تبقى قوتنا العسكرية دعامة أساسية للتوازن الكونى، ولكن بدرجة أقل من الظهور وبوسائل مختلفة. ونحن نرى أن متطلبات استخدام قواتنا العسكرية الأكثر احتمالا قد لا تشمل الاتحاد السوفييتى وقد تكون فى العالم الثالث حيث يتطلب الأمر قدرات وسبلا جديدة "(١٠). ويجب ملاحظة أن البنتاجون والبيت الأبيض قدما هذه الخطط العسكرية قبل غزو العراق للكويت والأزمة التى نشأت عنه والتى تسببت فى حرب الخليج عام ١٩٩١. كذلك توقعت استراتيجية الأمن القومى الجديدة عام ١٩٩٠ حاجة البلاد إلى " تعزيز وحداتنا المنتشرة فى مواقع متقدمة أو لإظهار القوة فى مناطق ليس لنا وجود دائم فيها " وبشكل خاص فى منطقة الشرق الأوسط بسبب "اعتماد العالم الحر على إمدادات الطاقة من تلك المنطقة المحورية ". وتحتاج الولايات المتحدة أيضا إلى أن تكون مستعدة لمواجهة " نزاع محدود " ينطوى على مخاطر ذات نسق منخفض كالإرهاب والنشاط الهدام والتمرد وتهريب المخدرات، التى تهدد بأساليب جديدة الولايات المتحدة وعامة مواطنيها ومصالحها ... ويستدعى النزاع المحدود نشوب صراع بين مبادئ وأيديولوجيات متنافسة أدنى من مستوى الحرب التقليدية " وتذكر استراتيجية الأمن القومى عام ١٩٩٠ أن "على قواتنا المسلحة أن تكون قادرة على التعامل بفاعلية مع سلسلة كاملة من المخاطر بما فى ذلك حالات التمرد والإرهاب ". ومن خلال مثل هذه التنبؤات التى تحققت كما هو متوقع سعت المؤسسة العسكرية إلى مواجهة نهاية الحرب الباردة عن طريق مباشرة مشروع جديد متعاظم تلعب فيه دور الشرطى العالمى .

وفى نفس الوقت عمد المنظرون الأميريكيون إلى إقناع الجماهير بأن زوال الاتحاد السوفييتى هو دليل الانتصار الأميريكى العظيم. وبدوره ولّد هذا الزهو بالنصر تحولا دقيقا فى موقف الولايات المتحدة الذى ثابرت عليه طوال الحرب الباردة، ولم تعد تصور نفسها باعتبارها قوة دفاعية تسعى فحسب إلى ضمان أمنها وأمن الدول المتحالفة فى مواجهة اعتداء سوفييتى أو شيوعى محتمل. وفى ظل عدم وجود قوة عظمى عدوة برزت الملامح الأولى للدور الإمبراطورى العلنى المتغطرس الذى ستقوم به الولايات المتحدة فى القرن الجديد عندما بدأت البنتاجون فى سبر أغوار المياه فى مجموعة من

القدرات التى قد توسع مدى بعضها، وتترك بعضها الآخر للسنوات القادمة، وذلك بدلا من إعلان الانتصار وتسريح القوات. والآن وبالتدريج وببطء أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤوليات التدخل الإنسانى ونشر " ديموقراطية السوق " على الأسلوب الأميريكى عبر العولمة، وشن حرب مفتوحة على كارتلات المخدرات الأميريكية اللاتينية، وعلى حركات الإصلاح السياسى فى بلادها، وفرض الحصار على ما يسمى " الدول المارقة "، وقيادة حرب لا نهاية لها على الإرهاب، وأخيرا التدخل " الوقائى " ضد أية قوة يمكن أن تكون غير صديقة فى أى مكان وتهدد بامتلاك أنواع أسلحة الدمار الشامل التى كانت الولايات المتحدة أول من صنعها وما تزال تريد احتكارها. وخلال عقد من انتهاء الحرب الباردة فى أوروبا تعرض موقف الولايات المتحدة فى العالم لتحول أساسى. ويرى ويليام جالستون، نائب مساعد الرئيس بيل كلينتون للسياسة الداخلية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، أنه " بدلا من الاستمرار فى العمل باعتبارها الأولى بين أنداد فى النظام العالمى ما بعد الحرب، تصرفت الولايات المتحدة باعتبارها فوق القانون حتى على نفسها وفرضت قواعد جديدة للالتزامات الدولية دون موافقة الدول الأخرى "(١١) ولم يعد يبدو على الولايات المتحدة أنها تهتم بعدد الأعداء الذين تتسبب فى عداتهم.

وقد تضمنت الفترة مابين سقوط حائط برلين والذكرى السنوية الأولى لهجمات ١١ سبتمبر ثلاث عشرة سنة وثلاثة رؤساء. ومن عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٢ قامت ثورة فى علاقات أميريكا مع بقية دول العالم. ففى بداية تلك الفترة كان مسار السياسة الخارجية ما زال يعتبر عملية مدنية إلى حد كبير نفذها رجال ونساء تمرسوا بالعمل الدبلوماسى وتعودوا على الدفاع عن الأفعال الأميريكية بلغة القانون الدولى مستندين إلى تحالفات قائمة منذ زمن طويل مع دول ديموقراطية أخرى. ولقد كان هناك على الدوام عنصر عسكرى فى الممارسة التقليدية للسياسة الخارجية وكثيرا ما لعب أشخاص من ذوى الخلفية العسكرية أدوارا بارزة كرجال دولة مدنيين. ومن وقت لآخر تجاوز بعض العسكريين ما توقعه الجمهور منهم مثلما حدث فى الدعم السرى والتمويل غير المشروع للجيوش اليمينية فى أميريكا الوسطى إبان إدارة ريجان، ولكن كان يتم بشكل عام الحفاظ على التوازن لصالح القيود الدستورية على القوات المسلحة واستخدامها. وبحلول عام ٢٠٠٢ تغير كل هذا ولم تعد هناك " سياسة خارجية " للولايات المتحدة. وبدلا منها أصبح لديها إمبراطورية عسكرية ومع نهاية الحرب

الباردة أصبح إقليم أوراسيا الهائل الواقع بين دول البلقان وباكستان مفتوحا أمام التوسع الإمبراطورى. وقد كان سابقا منطقة محظورة لوقوعها ضمن مجال نفوذ الاتحاد السوفييتى. وقامت الولايات المتحدة بنشر قواتها المسلحة على وجه السرعة فى تلك المنطقة الحساسة، وأبدت استعدادها لخوض معارك حربية ضد أنظمة الحكم التى وقفت فى طريقها. وأثناء هذه الفترة التى جاوزت العقد بقليل نسجت معا وحدة مركبة كبيرة من المصالح والالتزامات والمشروعات إلى أن برزت للوجود ثقافة سياسية موازية للمجتمع المدنى. هذه الوحدة المركبة التى أسميها إمبراطورية لها جغرافيا طبيعية واضحة وحتى محددة وتم تملُّك الجزء الأكبر منها خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ولكن لم يُعترف بها لأنها توارت خلف منطق احتواء الاتحاد السوفييتى. وتتكون هذه الإمبراطورية من قواعد بحرية دائمة ومطارات حربية وثكنات للجيش ومراكز تجسس للتنصت ومواقع استراتيجية محاطة بأراض أجنبية، وكل ذلك ينتشر فى كل قارة على وجه الأرض.

وطبيعى أن القواعد العسكرية والمستعمرات كانت من المعالم الشائعة للنظم الإمبراطورية منذ العصور القديمة، ولكنها كانت فى الماضى تقوم دائما بتأمين أو الدفاع عن الأراضى المهزومة واستغلالها اقتصاديا. وقد بدأت الولايات المتحدة كإمبراطورية تقليدية، فقد قمنا باحتلال واستيطان القارة الأميريكية الشمالية وأقمنا قواعد عسكرية أمامية من الساحل إلى الساحل سميت بالحصون (forts) مثل فورت أباتشى، وفورت ليفنوورث، وفورت ساتر وفورت سام هوستون، وفورت لارامى، وفورت أوسيج. ولكننا لم نضم أراضى فى الزمن الأكثر حداثة على عكس ما فعلته إمبراطوريات أخرى عديدة، وبدلا من ذلك أخذنا - أو استأجرنا أحيانا - مناطق عسكرية تقع ضمن الأراضى وبذلك أقمنا إمبراطورية مستعمرات لا إمبراطورية قواعد. وترتبط هذه القواعد بمنظومة من القيادات تحت إشراف البنتاجون دون أى رقابة مدنية ذات شأن، ومن ثم ألحقت بالمجمع الصناعى العسكرى المتنامى وأثرت تأثيرا عميقا على الثقافات الأصلية لأهل تلك الأراضى اتجه بها نحو الأسوأ بثبات. وقد أدت كذلك إلى تحويلنا إلى نوع جديد من الإمبراطورية العسكرية: إلى سبارطة استهلاكية، وثقافة المحارب التى تتباهى بالمساكن مكيفة الهواء وقاعات العرض السينمائى ومحلات السوبر ماركت وملاعب الجولف وحمامات السباحة المخصصة وهنا خاصية خطيرة أخرى تميز الإمبراطورية الأميريكية عن إمبراطوريات الماضى

وهى أنه لا حاجة لأن تخوض القواعد حروبا، ولكنها تتواجد باعتبارها تعبيرا خالصا عن النزعة العسكرية والإمبراطورية. إن التمييز بين القوات المسلحة ونزعة التسلط العسكرى مسألة مهمة. فعندما أذكر الأولى فإنى أعنى بها جميع الأنشطة والنوعيات والمؤسسات التى تطلبها دولة لكى تخوض حربا تدافع بها عن نفسها. ويجب أن توجه القوات المسلحة اهتمامها إلى تأمين الاستقلال الوطنى وهو الشرط الضرورى لصيانة الحرية الشخصية. غير أن امتلاك القوات المسلحة يقود بأى حال من الأحوال إلى نزعة التسلط العسكرى وهى الظاهرة التى تؤدى بقوات الدولة المسلحة إلى ترجيح الحفاظ على هذه النزعة على تحقيق الأمن الوطنى أو حتى على التزامها إزاء وحدة الهيكل الحكومى التى تعتبر هذه القوات جزءا منه. ويقول المؤرخ العسكرى الكبير ألفرد فاجتس: " إن الجيش العامل فى زمن السلم هو الأعظم بين جميع المؤسسات العسكرية(١٢) " وإضافة إلى ذلك فإن القوات المسلحة عندما تتحول إلى مؤسسة لنزعة التسلط العسكرى، من الطبيعى أن تبدأ فى إزاحة جميع المؤسسات الأخرى داخل الحكومة المكرسة لإدارة العلاقات مع الدول الأخرى. ومن علامات وجود تلك النزعة أن تتولى قوات الدولة المسلحة عددا كبيرا من المهام التى يجب تكليف المدنيين بها.

وتأتى القواعد الخارجية، التى تقر وزارة الدفاع بأن عددها نحو ٧٢٥ قاعدة، فى نطاق الجيش العامل فى زمن السلم وتشكل عبئا دائما على موارد الأمة بينما هى فى الغالب غير قابلة للتغير وغير كافية بالفعل لخوض حرب. فالقواعد الضخمة على أراض أجنبية مثل تلك التى فى أوكيناوا أو ألمانيا لم تشترك فى قتال منذ الحرب العالمية الثانية. وليس المقصود منها فى الحقيقة أن تضيف شيئا إلى قدرات القتال فى الحروب، وإنما هى مراكز قيادة رئيسية لقناصلنا ومظاهر مرئية للمدى الإمبراطورى لنا. وعلى سبيل المثال لم تستخدم الولايات المتحدة قواعدها فى الخليج الفارسى وآسيا الوسطى أثناء حرب العراق الثانية فيما عدا إطلاق القاذفات لقصف المدن العراقية وهو نشاط أشبه ما يكون بالتدريب فى ظل التفوق الجوى الأميريكى لا بأى شىء يمكن أن يسمى قتالا. والواقع أن جميع القوات القتالية الفعلية جاءت من " أرض الوطن ": فرقة المشاة الثالثة من فورت ستيوارت بجورجيا، وفرقة المشاة الرابعة من فورت هود بتكساس، وفرقة مشاة البحرية الأولى من كامب بندلتون بكاليفورنيا، والفرقة ١٠١ المحمولة جوا من فورت كامبل بكنتاكى. أما القواعد الموجودة فى قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان وفى أماكن أخرى، فقد خدمت

أساسا باعتبارها منتجعات ومواقع مريحة لأصحاب الرتب العالية من كبار الضباط يستخدمونها فى مراكز قيادتهم بالريموت كونترول. ولا تعتبر شبكة القواعد الأميركية علامة على الجاهزية العسكرية، ولكن على نزعة التسلط العسكرى وهى الرفيق الذى لا مفر منه للنزعة الإمبراطورية. والتمويل هو المشكلة الكبرى فى هذه الشبكة. ولقد كانت معظم الإمبراطوريات القديمة تدفع عن نفسها أو كانت تحاول ذلك على الأقل. وقد أثرت الإمبراطوريات الإسبانية والهولندية والبريطانية أوطانها من خلال الاستغلال الاستيطانى، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لإمبراطورية القواعد. ونظرا لكونها معسكرة ومن طرف واحد فإنها تميل إلى تقويض التجارة والعولمة لأنها تضعف القانون الدولى وقواعد المعاملة بالمثل التى تعتمد التجارة عليها. وهى بذلك تضيف إضافة ضخمة إلى الأعباء الاقتصادية غير المباشرة التى تعانيها سلطتنا الإمبراطورية، وهو موضوع سأعود إليه فيما بعد فى هذا الكتاب. ومن حين لآخر تكسب إمبراطورية قواعدنا بعض المال لأن الولايات المتحدة تضغط على الحكومات الأجنبية لتدفع من أجل مشاريعها الإمبراطورية مثلما كانت عصابات ثلاثينيات القرن العشرين تجبر الناس والمتاجر الواقعة فى طريقها على دفع أموال الحماية. وأثناء حرب العراق الأولى انتزعت الولايات المتحدة ١٣ بليون دولار من اليابانيين ثم تفاخرت بعد ذلك بأنها لم تحصل إلا على ربح صاف ضئيل من وراء النزاع، ولكن كلما زادت صراحتنا وإصرارنا على مزاعمنا بالهيمنة على العالم ضعفت جاذبية خطط " الأمن المتبادل " القديمة بالنسبة لدول أخرى غنية، ولكنها عاجزة عسكريا. إن تقلص التجارة وتحويل رءوس الأموال، والدعم المالى المباشر سوف تقوض إمبراطورية القواعد الأميريكية بأسرع كثيرا مما كانت عليه الحال فى إمبراطوريات التمويل الذاتى الأقدم.

وتوحى الحياة فى إمبراطوريتنا من نواح معينة بما كان عليه الحكم البريطانى للهند بطقوسه العسكرية وعنصريته وتنافساته وتكلف العظمة وهيكله الطبقى. وبمجرد وجود قناصل أميريكا المحدثين فى قواعدهم فإنهم هم ومساعديهم الأدنى لن يختلطوا مع أى من "مواطنيهم" أو الأميريكيين المدنيين. وهذه المدن ـ الدولة تعلم الشباب الأميريكى العجرفة والعنصرية وتغرس فيهم عناصر التفوق العنصرى مثلما فعلت مع شباب القرن التاسع عشر الإنجليز والفرنسيين. وتتضمن مرافق القاعدة الموفرة للحياة الرغدة أشباها عسكرية دائمة التوسع كما فى دزنى لاند كما أن غرف " كلب مدّ " وهى سلسلة الفنادق والمنتجعات محجوزة للاستخدام الحصرى للعاملين فى

الخدمة العسكرية الفعلية من الرجال والنساء، إلى جانب الإسكان والتسهيلات الرياضية والكنائس والمدارس المتوفرة بدون مقابل أو مقابل أسعار ثابتة ضئيلة. وهذه المنشآت تشكل تقريبا شبكة عالمية سرية قد تكون لبعضها استخدامات استراتيجية مؤقتة، ولكنها تطورت منذ وقت طويل إلى مخافر أمامية دائمة. وقد حدث كل هذا بشكل غير رسمى وبغير قصد على حد علم جانب عريض من الجمهور. ولم يشر أحد إلى الإمبراطورية إلا فى حدود الحديث عن تحرير الجنود الأميريكيين للنساء الأفغانيات من سيطرة الأصوليين الإسلاميين أو مساعدة ضحايا كارثة طبيعية فى الفلبين أو حماية أهل البوسنة أو كوسوفو أو الأكراد العراقيين من حملات " التطهير العرقى " (ولكن لا حديث عن الرونديين أو الأكراد الأتراك أو الفلسطينيين).

ومهما يكن السبب الأصلى لدخول الولايات المتحدة دولة ما وإقامة قاعدة فيها، فإنها تبقى هناك لأسباب إمبراطورية مثل السيطرة الإقليمية أو الكونية، ورفض ترك أراض تحت سيطرة منافسين، وإتاحة المجال لدخول الشركات الأميريكية، والحفاظ على " الاستقرار " أو " الصدقية " كقوة عسكرية أو جمود الحركة ببساطة. ويرى بعض الناس أن قواعدنا تثبت صحة أسلوب الحياة الأميريكية و" انتصارنا " فى الحرب الباردة. أما مدى قدرة الولايات المتحدة على أن تحمل التواجد فى كل مكان وإلى الأبد فإنه لم يعتبر موضوعا ملائما للمناقشة على المستوى القومى، ولا من الملائم الإسهاب فى تناول مفصل لما تتحمله الإمبراطورية من نفقات أو كيف تنتهى وذلك في ظل الأجواء الدعائية التى طوقت البلاد فى الألفية الجديدة. وليست الإمبراطورية الجديدة مجرد كيان مادى بل هى أيضا موضع تحليل ومداهنة يعتز به جيش جديد من " المفكرين الاستراتيجيين " الذين عينوا أنفسهم للعمل فى أديرة وطنية حديثة تدعى " مستودعات الأفكار ". وهى كذلك بؤرة جماعات المصالح القديمة والجديدة مثل أولئك المعنيين بإمدادات وأسعار النفط، وأولئك الذين يجنون الأرباح من إنشاء وصيانة الحاميات العسكرية فى أماكن بعيدة الاحتمال. وهناك مصالح كثيرة جدا غير تلك الخاصة بالمسئولين العسكريين الذين ينعمون بأفضل ما فى الإمبراطورية لدرجة أن هناك إصرارا مفرطا وواضحا على وجودها إلى حد أنه من الصعب تخيل خروج الولايات المتحدة بإرادتها من " إمبراطورية البيزنس ". وبالإضافة إلى قواتها العسكرية وعائلاتها تدعم الإمبراطورية المجمع الصناعى العسكرى، ومراكز البحوث والتنمية الجامعية، ومصافى البترول وموزعيه، والأعداد التى لا حصر لها من جيوش الضباط

الأجانب الذين تولت تدريبهم، وصناع المركبات الرياضية المبسطة وذخائر الأسلحة الصغيرة، والمؤسسات متعددة الجنسيات والعمالة الرخيصة التى تستخدمها لصناعة منتجاتها، والبنوك الاستثمارية، وصناديق التحوط وجميع أنواع المضاربين، والمدافعين عن " العولمة "، والمنظرين المعنيين الذين يريدون إجبار جميع الدول على فتح أبوابها للاستغلال الأميريكي والرأسمالية على الأسلوب الأميريكى. وتتضمن قيم ومؤسسات الإمبراطورية نعرة الرجولة العسكرية، والاستقامة الجنسية، وإدارة الخدمات الطبية لصالح قلة مختارة، والضمانات من المهد إلى اللحد، والأجر المنخفض، والعلاقات العائلية المضنية (بما في ذلك قتل الزوجات أو الأزواج) والموقف السياسى المحافظ، والإلحاح على السلوك كمحارب رغم أن الكثير من الحروب التى نشبت فى العقد الأخير أو يزيد حملت سمات أدنى تشابها فى القتال الجسدى التقليدى من سلسلة ألعاب الكومبيوتر.

وهناك قصة من بين آلاف صفحات الدعاية التى توزعها البنتاجون احتفالا بالانتصار على طالبان فى أفغانستان. وتدور القصة حول سيدة برتبة نقيب فى سلاح الطيران كانت تجلس فى مركز قيادة فى باكستان وتراقب طائرة بدون طيار من طراز بريديتور أطلقت فوق أفغانستان. وفجأة لاحظت وجود مجموعة من الأفغان تتجمهر حول مركبة طراز تويوتا وقررت أنهم " إرهابيون " فأمرت بتحليق إحدى طائرات البحرية الأميريكية المسلحة بقنبلة تقليدية ألحقت بها أداة تعمل عبر نظام كونى لتحديد الموقع بواسطة الأقمار الاصطناعية وهى موجهة بالقصور الذاتى ومبرمجة لكى تقصف القنبلة فى نطاق ثلاثين إلى خمسة وأربعين قدما من هدفها. وبينما كانت تسقط قنبلتها لم تتمالك الضابطة نفسها من أن تصرخ منادية الرجال المشتبه بهم الظاهرين على شاشة الكومبيوتر قائلة : " اهربوا ... ابتعدوا عن الطريق ... سوف تقتلون " وبعد ثوان قليلة كانوا فعلا قد ماتوا . ومن الممكن أن القصد من توزيع هذه القصة هو إظهار الشعور الإنسانى الفطرى لدى سلالة محاربينا الجديدة، حتى ولو كانوا يقاتلون على بعد مئات الأميال أو من ارتفاع يصل إلى ٣٥ ألف قدم على متن قاذفة من طراز ستيلث. غير أن م. فرانكلين روز المتخصص فى علم تصميم الروبوت فى الجيش لا يعتقد أن مثل وخزات التقمص الوجدانى هذه سوف تستمر طويلا إذ يقول: " لقد تربى هؤلاء الجنود الشبان على ألعاب الفيديو وأجهزة الكومبيوتر ، وقد نشأوا وهم يثقون فى الآلات "(١٢). والموت الماحق، كما يبدو فى ألعاب الفيديو، أصبح

الآن أمرا محتما فى العمليات التى تخوضها قواتنا المسلحة ذات التقنيات العالية، كما أصبح من الشائع عدم خضوعها لأية قيود يفرضها القانون الدولى أو المحلى من أى نوع كان. وعلى سبيل المثال ، فى يوم ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ ، اعترفت الحكومة بأنها وجهت ضربة فى اليمن مماثلة لتلك التى وصفناها سابقا فى أفغانستان، بطائرة استطلاع بدون طيار من نفس الطراز تتم مراقبتها فى هذه الحالة عن طريق العاملين فى السى آى إيه فى منشأة فرنسية عسكرية فى جيبوتى وفى قيادة وكالة الاستخبارات فى فرجينيا. وأطلقت الطائرة صاروخا دمر سيارة قيل إن عضوا إرهابيا كبيرا فى القاعدة كان على متنها[١٤]. ولم يقتصر الأمر على احتراق السيارة بالكامل إلى درجة حالت دون تأكيد ذلك الادعاء. ولكن طبيعة الضربة نفسها لابد أن تدفع حكومات أخرى إلى التفكير لأنها وقعت بعد أن عرف أن الحكومة اليمنية رفضت التصرف بناء على معلومات تم تمريرها إليها بواسطة وكالة الاستخبارات الأميريكية ... لماذا لا تقوم طائرة موجهة بالريموت كونترول بإطلاق صاروخ طراز هيلفاير لتدمير إرهابيين معروفين فى الفلبين أو فى سنغافورة أو فى ألمانيا مهما كان رأى أو رغبة الحكومة المحلية ؟

وأثناء فترة ما بعد الحرب الباردة تولت مجموعة من المديرين زمام الأمور فى المؤسسة العسكرية وكانوا أكثر اهتماما من أسلافهم بالحرب التى تستخدم أسلحة يتم إطلاقها من ارتفاعات شاهقة أو من فوق خط الأفق أو من الفضاء الخارجى. وكانوا مصممين على تفادى إيقاع خسائر فى أرواح جنودهم بهدف جعل التطوع فى الالتحاق بالقوات المسلحة أكثر جاذبية وعدم تخويف المواطنين الذين يمدون القوى العاملة ويدفعون ثمن الأنشطة العسكرية وأسلوب الحياة. وقد أدى هذا الأسلوب الحربى إلى استمرار ممارسات الحرب العالمية الثانية لقصف مناطق سكانية والعجز عن تجنب قتل غير المشاركين فى القتال والناس الأبرياء وذلك رغم الإسراف فى إطراء قدرة الأسلحة على " دقة التصويب ". ولا شىء جديد فى هذا الأمر فقد قتل الرومان أو استعبدوا أسراهم ونهبوا ودمروا مدن أعدائهم وذبحوا جميع سكانها دون تمييز بين المقاتلين وغير المشتركين فى القتال. أما " الحرب الشاملة " فى القرن العشرين التى ترافقها قوة جوية فوق كل شىء فقد عرفت فى القرون الوسطى باسم "الحرب الرومانية ". وبشكل عام يقول سفن ليند كويست فى كتابه: " تاريخ القصف بالقنابل" : " إن قوانين الحرب تحمى الأعداء من نفس الجنس والطبقة والثقافة. وتترك قوانين الحرب الغريب والدخيل دون حماية "[١٥] وتعتبر هيروشيما ونجازاكى مثالا على ذلك. والتوجه

الطريف اليوم هو نفاقنا بشأن الذخائر " دقيقة التوجيه " وتصمم البروباجندا الأميريكية على تجاهل المجازر التى ترتكبها قواتنا الحربية ذات التكنولوجيا العالية ضد السكان المدنيين ، وتعلن أن نوايانا بالتحديد طيبة، وأن عمليات القتل والتشويه هى مجرد "ضرر جانبى". ومثل هذا التضليل سمة ذاتية للعالم الإمبراطورى وخادمته أى النزعة العسكرية.

ويصعب تعريف النزعة الإمبراطورية، ولكن يسهل التعرف عليها. ويقول عالم الاقتصاد السياسى الإنجليزى جون هوبسون إن " أصحاب النزعة الإمبراطورية هم "طفيليات وعالة على الوطنية "(١٦) وهم الذين يبادرون إلى " الأعمال المربحة والوظائف التى تدر أموالا وفيرة " فى سياق إنشائهم إمبراطورية والعمل على استغلالها، كما يستولون على المناصب العسكرية والمدنية فى السلطة الإمبراطورية، وعلى التجارة مع الشعوب التى تهيمن عليها ضمن شروط تمت هيكلتها لصالحهم، ويصنعون الأسلحة والذخائر للحروب ونشاط الشرطة، ويقدمون ويديرون رءوس الأموال لاستثمارها فى المستعمرات وشبه المستعمرات والدول التى تدور فى فلكهم والتى تنشئها النزعة الإمبراطورية.

ويتلخص التعريف البسيط للنزعة الإمبراطورية فى أنها هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة واستغلالها. وتعقب أحزان كثيرة هذه الظاهرة القديمة والتى تسهل ملاحظتها . فالنزعة الإمبراطورية على سبيل المثال هى السبب الجذرى لأحد أسوأ الأمراض التى أصابت بقية العالم عن طريق الحضارة الغربية وأعنى بها: العنصرية. ويقول دافيد إيبرنثى أحد الثقاة فى دراسة النزعة الإمبراطورية الأوروبية : " احتاج الأمر إلى قفزة ذهنية قصيرة لكى يستنتج الشعب المتفوق فى القوة أنه متفوق فى القوة الذهنية ومبادئ الأخلاق والحضارة أيضا. واستخدمت عقدة التفوق فى تبرير الحكم الاستعمارى، باعتباره حقا يستحقونه عن جدارة مع التخفف من هواجس الريبة فى عدالة السيطرة على شعب آخر"(١٧).

ووفقا لتقليد طويل فى الكتابة عن النزعة الإمبراطورية فإنه إذا لم تتضمن سيطرة دولة قوية " استعمار " دولة ضعيفة فهى إذن ليست ذات نزعة إمبراطورية. وقد استخدم بعض الكتّاب مصطلح " السيطرة السياسية " كبديل للنزعة الإمبراطورية الخالية من المستعمرات، وأصبحت تلك السيطرة فى عصر القوى العظمى بعد الحرب

العالمية الثانية تتداخل مع فكرة "المعسكرين" الشرقى والغربى. وكان تعقيد الأمور على الدوام حافزا أميريكيا ثابتا للعثور على وسائل لتلطيف النزعة الإمبراطورية وتهوين وإخفاء النسخة الأميريكية من تلك النزعة عن عيون الأميريكيين الآخرين على الأقل. وعلى سبيل المثال اعترف تيودور روزفلت بأنه "توسعى" وليس "إمبرياليا". وتعلل بشأن ضم جزر الفلبين بقوله : "لا يوجد أى إمبريالى فى البلاد ... توسع ؟... نعم... لقد كان التوسع قانون نمونا الوطنى"(١٨).

ولقد كان إيبرنثى يعبر عن ذلك تماما فى إصراره على أنه فى الإمبراطورية الحقيقية يجب أن تطرح الدولة القوية مطالبة رسمية بالدولة الأضعف. وكتب إيبرنثى يقول: "الاستعمار هو مجموعة من سياسات رسمية وممارسات غير رسمية، وأيديولوجيات توظفها حاضرة كبيرة فى تولى السيطرة على مستعمرة والانتفاع بهذه السيطرة. والاستعمار هو تعزيز للإمبراطورية وهو الجهد المبذول لتوسيع وتعميق مطالب الحكم التى طرحت فى فترة مبكرة من عملية بناء الإمبراطورية "(١٩). وطبيعى أن الإمبريالية الأوروبية ارتبطت فى الحقيقة بالمستعمرات ارتباطا وثيقا وكرست لتنمية الهجرة إلى ممتلكاتها على نطاق مذهل. وقد هاجر ملايين الأوروبيين إلى الجماعات التى أنشأتها الإمبريالية الأوروبية فى أميريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا. وعلى التعاقب نقل ملايين الأفارقة كعبيد إلى المستعمرات الأميريكية والكاريبية. وبينما تمدد الأوروبيون عالميا، دفع قادتهم السياسيون ومديرو المستعمرات الأموال لملايين الصينيين والهنود، أو خدعوهم، لكى يهاجروا ـ أحيانا كخدم متعاقدين ـ إلى المستعمرات الأوروبية والأميريكية وأقاليم فى جنوب شرق آسيا والمحيط الهندى والبحر الكاريبى وإفريقيا والولايات المتحدة. كذلك استخدمت الشعوب الأوروبية مستعمراتها بانتظام باعتبارها مقالب نفايات لمجرميها ومعارضيها السياسيين، وذلك فى محاولات واعية للحيلولة دون اندلاع ثورة محلية. وفرضت بعض الحكومات أحكاما " بالترحيل " للتخلص من الذين تخشى أن يصبحوا راديكاليين أو ثوريين. وبعد انتفاضة العمال فى باريس عام ١٨٤٨ دفعت الحكومة الفرنسية أموالا لأكثر من خمسة عشر ألفا من أهل باريس لكى ينتقلوا إلى الجزائر المُسْتَعْمَرة. كذلك اعتاد البريطانيون على ترحيل الراديكاليين الأيرلنديين وغيرهم إلى سجون المستعمرات فى أميريكا الشمالية ثم إلى أستراليا بعد الثورة الأميريكية. وفى مقابل هذه الخلفية من الطبيعي أن يبرهن

إيبرنثى أن مفهوم الإمبريالية ذاته يصبح غير منطقى بمجرد إزاحة الاستعمار والاستعماريين من الصورة.

غير أن هذه وجهة نظر مقيدة تاريخيا. فبعد مرور الزمن أصبحت الهجرة والنزعة الاستعمارية أقل تلازما متكررا مع الإمبريالية. واليوم تسفر الإمبريالية عن وجهها فى أشكال عديدة مختلفة ومتطورة، ولا تستطيع مؤسسة بعينها - باستثناء القوة العسكرية - أن تحدد الظاهرة الأكبر. فالإمبريالية والنزعة العسكرية لا تفترقان وتهدف كلتاهما إلى بسط هيمنتهما، وكما يقول ألفرد فاجتس: " أينما تطلعت إحداهما إلى المزيد من الأراضى فى المقام الأول، اشتهت الأخرى تملك المزيد من الرجال والمال "[٢٠] ومن المؤكد أن هناك أنواعا كثيرة من الإمبريالية لم تُستغل فى إنشاء المستعمرات، فالمؤسسة المميزة لما تسمى "النيوكولونيالية" هى الشركة متعددة الجنسيات المدعومة علانية بقوة إمبريالية. وهذا الشكل من الإمبريالية يؤدى إلى تخفيض التكلفة السياسية والالتزامات النيوكولونيالية بواسطة الاحتفاظ بواجهة كاذبة لاستقلال سياسى صورى للدولة الواقعة فى براثن الاستغلال. ويقول الثائر الكوبى تشى جيفارا إن النيوكولونيالية " هى الشكل الأشد بأسا من الإمبريالية بسبب أشكال التنكر والخداع التى تنطوى عليها وخبرة القوى الإمبريالية الطويلة فى هذا الطراز من المواجهة "[٢١]. وتتطابق الشركة متعددة الجنسيات إلى حد ما مع واحدة من مؤسسات الإمبريالية المبكرة وهى شركة الامتياز. وفى مثل هذه المنظمات التجارية الكلاسيكية تمنح الدولة الاستعمارية امتيازا لشركة خاصة لاستغلال - وأحيانا لحكم - إقليم أجنبى على أساس احتكارى على أن يتم تقاسم الأرباح بين المسؤولين الحكوميين ومستثمرى القطاع الخاص. وأفضل الأمثلة المعروفة فى هذا المجال هى شركة الهند الشرقية الإنجليزية التى تأسست عام ١٦٠٠، وشركة الهند الشرقية الهولندية التى أنشئت عام ١٦٠٢، وشركة الهند الشرقية الفرنسية فى عام ١٦٦٤، وشركة هدسون باى فى عام ١٦٧٠ . وتختلف شركة الامتياز عن الشركة متعددة الجنسيات الحديثة فى أن الأولى لم تَدّعِ أبدا أنها تؤمن بمبدأ التجارة الحرة بينما تستغل الشركات متعددة الجنسيات " التجارة الحرة " وكأنها تعويذتها. ولم تؤد الكولونيالية الرسمية ولا الكولونيالية الجديدة لشركات الامتياز أو الشركات متعددة الجنسيات، إلى إنهاك القدرات المؤسسية للإمبريالية، ومثال ذلك أن الهيمنة النيوكولونيالية لا تحتاج إلى أن تكون اقتصادية، بل يمكن أن تؤسس على نوع من خدعة الحماية الدولية مثل معاهدات الدفاع المتبادل ، والمجموعات الاستشارية

العسكرية ، وتمركز قوات مسلحة فى دول أجنبية " للدفاع " ضد مخاطر غير محددة بدقة ، أو آخذة فى الانحسار ، أو لا وجود لها . وتنتج هذه التدابير دولا تابعة تبدو مستقلة فى الظاهر بينما تدور علاقاتها الخارجية وجاهزيتها العسكرية فى فلك قوة إمبريالية. كان هذا هو الحال أثناء الحرب الباردة بالنسبة لدول أوروبا الشرقية التابعة للاتحاد السوفييتى السابق، ودول شرق آسيا التابعة للولايات المتحدة والتى شملت ذات يوم تايوان والفلبين وفييتنام الجنوبية وتايلاند، ولكنها تقلصت الآن إلى اليابان وكوريا الجنوبية إلى حد ما. أما دول الدومينيون التابعة للإمبراطورية البريطانية والمتمتعة بالحكم الذاتى فقد كانت البديل. وتتميز كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن مستعمرات التاج البريطانى الأخرى تميزا كاملا فى اتجاهات عنصرية، فقد حُشِدت فى المقام الأول بالمهاجرين الأوروبيين البيض. ومازال هناك نوع بديل آخر هو " الدولة - العميلة " وهى الدولة العالة التى تعتمد على قوة إمبريالية، والتى قد تمنحها مواردها وموقعها الاستراتيجى ونفوذها أحيانا فرصة لكى تملى نهجا سياسيا على القوة المسيطرة بينما تستمر فى الاعتماد على دعمها غير المحدود . ومن الأمثلة على تلك الدول: إسرائيل فى مواجهة الولايات المتحدة، والصين وفييتنام فى مواجهة الاتحاد السوفييتى قبل الانشقاق الصينى - السوفييتى، وكوريا الشمالية بين عامى ١٩٦٠ و١٩٩٠ عندما استطاعت أن تتلاعب بالاتحاد السوفييتى والصين ضد بعضهما البعض.

وأثناء الحرب الباردة زعمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أنهما تعارضان الإمبريالية الأوروبية القديمة وبذلك فهما ليستا قوتين إمبرياليتين. ومع ذلك وقبل الحرب العالمية الثانية بوقت طويل أقامتا إمبراطوريتين: الولايات المتحدة فى أميريكا اللاتينية والمحيط الهادئ، والروس فى القوقاز وآسيا الوسطى، وحصلت كل منهما على أراض جديدة فى سياق خوضهما تلك الحرب، ولكن كان على كل منهما أن تموه ممارساتها الإمبريالية قديمة العهد باعتبارها أمرا حميدا جدا. وعمدت كل دولة فى الحرب الباردة إلى ترويج مجموعة محكمة من الأساطير حول خطر الطرف الآخر والحاجة إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية " فى مواقع متقدمة " تكون مستعدة على الدوام لصد " الضربة الأولى ". واتفقت القوتان الأعظم فى العالم على أمر واحد على الأقل وهو أن وجودهما العسكرى مطلوب فى جميع قارات العالم للحيلولة دون نشوب حرب قوى عظمى.

وأصبحت القواعد العسكرية الأجنبية للقوتين العظميين مؤسسات مميزة لشكل جديد للنزعة الإمبراطورية. وتبنت كلتا الدولتين بحماس فكرة أن كل واحدة تواجه خطرا داهما من الأخرى حتى رغم أنهما كانتا حليفتين فى الحرب العالمية الثانية. وقد سهلت الحرب الباردة وتعادل الطرفين فى آسيا الوسطى بشكل خاص تحديد الهدف من وجود ١٧٠٠ منشأة عسكرية أميريكية فى نحو مائة دولة في تلك الفترة(٢٢). وانهمكت جميع القوات المتواجدة فى هذه القواعد فى مشروع كبير من أجل " احتواء التوسع السوفييتى"، كما قيل إن قوات الاتحاد السوفييتى تقوم بإحباط " العدوان الأميريكى "(٢٣). وفى عام ١٩٨٩ وبينما كان الاتحاد السوفييتى قد بدأ فى منح الحرية للدول الدائرة فى فلكه ثم تمزق فى سياق الجلاسنوست، كانت الولايات المتحدة ما تزال منشغلة بالقمع الوحشى للمتمردين أو النظم المتمردة فى دول أميريكا الوسطى الصغيرة باسم منع استيلاء السوفييت على العالم الجديد .

وأدت بارانويا الحرب الباردة العسكرية إلى تعزيز المجمعات الصناعية العسكرية الهائلة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وساعدت على الحفاظ على مستويات عالية من التوظيف من خلال تطبيق نوع من " المبادئ الكينزية "(*) فى المجالات العسكرية، أى الإنفاق الحكومى الضخم على الذخيرة والجاهزية للحرب. كذلك أنعشت الحرب الباردة الوظائف فى القوات المسلحة نفسها، وفى أجهزة إدارات التجسس والأنشطة السرية، ومعاهد البحوث العلمية والاستراتيجية فى الجامعات التى أقيمت لخدمة آلة الحرب. وأهدرت كلتا الدولتين مواردهما الداخلية. وعملتا على بتر الديموقراطية حيثما بدت مزعجة لهما فى الخارج، وعلى دعم الانقلابات والتدخلات الدموية ضد كل من يقاوم خططهما، كما دمرتا البيئة بمصانع إنتاج الأسلحة النووية دون رقابة تذكر. وأخذ مروجو البروباجندا الرسميون يبررون الجرائم والقهر اللذين ترتكبهما كل إمبراطورية بادعاء أنها أدت على الأقل إلى تجنب حرب نووية كارثية، وأحبطت أو احتوت النوايا الشريرة لدى الإمبراطورية الأخرى.

ولكن هل كان هناك خطر حقيقى؟ على الإطلاق؟ ففى عام ١٩٤٥ وفى الاجتماع الشهير فى يالطا وتوقعا لاستسلام ألمانيا بعد شهور قليلة، قام روزفلت وستالين بتقسيم أوروبا إلى "غرب" ومناطق نفوذ روسية عند نهر الإلبى، واتفقا على الغنائم فى شرق

(*) يشير المؤلف هنا إلى نظرية الاقتصادى البريطانى الشهير مينارد كينز. (المترجم)

آسيا بعد هزيمة اليابان. وعلى مدى السنوات الخمس والأربعين التالية لم يبد أى جانب أبدا أية رغبة جادة فى تخطى حدود اتفاقية يالطا. وعلى الرغم من عمليات جس النبض العسكرية فى برلين وكوريا، وقرار أميريكا إقامة دولة منفصلة فى نصف ألمانيا الذى تحتله، والمنافسة الشرسة بين إدارات الاستخبارات لدى القوتين العظمتين، والحروب المريرة بالوكالة فى فيتنام وأفغانستان، ورغم اللحظة الوحيدة عام ١٩٦٢ عندما بدا أن حريقا نوويا على وشك الاندلاع، أصبحت الحرب الباردة، مثلها مثل أى شىء آخر، مبررا متبادلا مقبولا لبقاء العالم مقسما على نطاق واسع عند المواقع التى توقفت عندها الجيوش المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية.

وقد طرح الصحفيان ديانا جونستون وبن كريمر المسألة على هذا النحو: " إذا كان خطر حرب سوفييتية - أميريكية لا وجود له فى الحقيقة على الإطلاق، عندئذ يمكن القول إن المهمة الأساسية للقوات الأميريكية فى أوروبا كانت فى حقيقتها الإبقاء على ادعاء وجود الخطر السوفييتى. ومادامت القوات الأميريكية على هذا الانتشار الواسع فى أوروبا الغربية وفى موقف الهجوم (أو الهجوم المضاد) على الاتحاد السوفييتى، فإن الاتحاد السوفييتى نفسه سيبقى فى موقف الهجوم (أو الهجوم المضاد) على القوات الأميريكية فى أوروبا. لقد حافظت " المخاطر " السوفييتية والأميريكية على بعضهما البعض و من ثم على سيطرتهما العسكرية المزدوجة على القارة الأوروبية "(٢٤). ولقيت هذه الأفكار تأييدا مذهلا بعد الحرب الباردة من مصدر غير عادى هو الرئيس جورج دبليوبوش ومستشارته للأمن القومى كوندوليزا رايس. وفى بيان بوش حول الأمن القومى الصادر فى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢، قال هو ورايس: " أثناء الحرب الباردة، وخاصة فى أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية (عام ١٩٦٢)، واجهنا أمرا واقعا بشكل عام هو عدو كاره للمخاطرة " و تلك كلمات لم تكن لتصدر عن البيت الأبيض قبل سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ .

لقد استغل كل طرف الخطر المزعوم الذى وصف به الطرف الآخر لتبرير احتلالهما واستغلالهما لأراض أجنبية: ففى حالة الولايات المتحدة فى شرق آسيا كانت الحجة " خطر " الصين الشيوعية. وطبقت الولايات المتحدة نفس المبرر فى أميريكا اللاتينية لتصف حكومة جواتيمالا المنتخبة ديموقراطيا عام ١٩٥٤، وحكومة كوبا الثورية عام ١٩٥٩، وحكومة ساندينستا فى نيكاراجوا عام ١٩٧٩، بأنها تمثل أخطارا شيوعية. واستخدمت هذه الحجة كغطاء لسلسلة طويلة الأمد من التدخلات الأميريكية

والانقلابات ضد الحكومات اللاتينية الأميريكية التى اعتبرتها عدوة لمصالح أميريكا. وكان قيام وكالة المخابرات المركزية الأميريكية بالإطاحة بحكومة جاكوبو أربنز فى جواتيمالا، وكارثة غزوها لخليج الخنازير فى كوبا، مجرد خطوة قصيرة نحو " قطع الدومينو المتهاوية " فى شرق آسيا والتدخل المدمر فى فييتنام .

وكان التأثير الأولى للحرب الباردة توفير المبرر لإحكام قبضة كل من القوتين العظميين على مناطق عديدة كانت قد دافعت عنها أو حررتها أثناء الحرب العالمية الثانية : السوفييت فى وسط أوروبا ابتداء، والأميريكيون فى إنجلترا وشمال الأطلنطى وألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان. وفى عام ١٩٥٣ - على سبيل المثال - أجبرت الحكومة الأميريكية سرا جانبا من سكان جزيرة جرينلاند الأصليين على الانتقال من أراضيهم وأعطتهم إنذارا مدته أربعة أيام فقط وهددتهم بهدم منازلهم بالبلدوزرات بعدها. ويبلغ حجم هذه الجزيرة نحو ثلاثة أضعاف مساحة ولاية تكساس، وكانت مستعمرة دانماركية منذ عام ١٧٢١. وكان سبب الاستيلاء على تلك الأرض وإخلائها إجراء توسعات كبيرة فى قاعدة ثول الجوية التى تحتل رقعة استراتيجية مساحتها ٢٢٤,٠٢٢ إيكر(*). وتم تمويهها منذ الحرب العالمية الثانية على أنها " محطة أرصاد جوية ". والحقيقة أن قاعدة جرينلاند أصبحت فى الحرب الباردة موقعا للتزود بالوقود بالنسبة للقاذفات المقرر أن تحلق عبر ممرات جوية إلى الاتحاد السوفييتى فى حالة اندلاع حرب عالمية ثالثة (وقد اعتبرت موقعا خطيرا لخطة إدارة بوش الدفاعية للصواريخ الباليستية)[٢٥]. وبعد أكثر من خمسين عاما لم يبد سلاح الجو أية بادرة لمغادرة القاعدة رغم الاحتجاجات العديدة للإسكيمو الأميريكيين فى الجزيرة. والقضايا الكثيرة التى رفعت أمام المحكمة العليا فى الدانمارك، ذلك أن القوات المسلحة تحجم تماما عن إخلاء أية قاعدة بمجرد أن تستولى عليها وبدلا من ذلك تبتكر لها أغراضا جديدة . ومثال ذلك أن الوجود الأميريكى فى أوكيناوا كان يُبرر فى البداية بحجة الحاجة إلى غزو الجزر اليابانية الأساسية (الذى لم تصبح له ضرورة بعد استخدام القنابل النووية واستسلام اليابان)، ثم بحجة استخدام أرض آمنة لشن الحرب فى كوريا، ثم باعتبارها قاعدة متقدمة لنشر القوات ضد الصين، وبعد ذلك باستخدامها قاعدة للقاذفات من طراز بى - ٥٢ ومنطقة حشد عسكرى من أجل حرب فييتنام ، ومنطقة تدريب لحرب الغابات،

(*) الإيكر مساحة من الأرض قدرها أربعة آلاف متر مربع (المترجم).

وأخيرا جدا قاعدة رئيسية للقوات والطائرات التى قد تستخدم فى مكان آخر فى آسيا أو الشرق الأوسط. وقد كتب باتريك لويدهاتشر المؤرخ والكولونيل المعتزل فى الجيش الأميريكى، يقول : " إن للعقارات الأجنبية جاذبية بالنسبة لواضعى خطط الدفاع الأميريكيين مثل الجاذبية التى يشعر بها الأدميرالات إزاء حاملات الطائرات من طراز نيميتز ، والتى يشعر بها أيضا الجنرالات إزاء طائرات ستليث بى - ٢ ودبابات إبرامز ... وجميع هؤلاء العسكريين لا يشبعون أبدا "(٢٦).

وبإيجاز فإن إمبريالية القوى العظمى خلال الحرب الباردة تركزت على نشر القوات العسكرية فى دول شعوب أخرى. وقد أخذت شكلا خاصا بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية وتبنى دولاً تابعة طَيِّعة تدور فى فلك كل قوة عظمى ومجال نفوذها.

ومع أن المواقع العسكرية الأميريكية فى بلاد أجنبية تختلف من حيث هيكلها وقانونيتها ومفهومها عن المستعمرات، إلا أنها بذاتها شىء يشبه مستعمرات مصغرة من حيث إنها لا تخضع إطلاقا للسلطة القانونية للدولة الخاضعة للاحتلال، إذ تقوم الولايات المتحدة فى الواقع بإبرام ما يسمى " اتفاقية الحالة القانونية للقوات " مع الدولة " المضيفة " المستقلة ظاهريا . وهذا الأمر هو تراث حديث من القرن التاسع عشر يعود إلى الممارسة الإمبريالية فى الصين لما يسمى الحصانة الدولية أى حق الأجنبى المتهم بارتكاب جريمة ما فى تسليمه لمحاكمته على أيدى الممثلين الدبلوماسيين لوطنه ووفقا لقوانين بلده لا أمام المحاكم الصينية وقوانينها. وقد انتزع هذا المبدأ من الصينيين تحت تهديد السلاح فضلا عن ادعاء الأجانب أن القانون الصينى بربرى ولا ينبغى إخضاع " البيض " له. والحقيقة هى أن القانون الصينى كان أكثر اهتماما بالنتائج الاجتماعية الناشئة عن الجريمة منه بالنسبة لإثبات الإدانة الفردية أو براءة المجرمين وخاصة أولئك الذين فرضوا حضورهم فى الصين دون رغبة أهلها. وبعد حرب الأفيون الأنجلو - صينية بين عامى ١٨٣٩-١٨٤٢ كانت الولايات المتحدة أول من طالب بالحصانة لمواطنيها، ثم طالبت جميع الدول الأوروبية الأخرى بنفس الحقوق مثل الأميريكيين. وباستثناء الألمان الذين فقدوا مستعمراتهم الصينية فى الحرب العالمية الأولى، ظل الأميريكيون والأوروبيون يعيشون فى ظل " الحصانة الدولية " إلى أن ألغاها اليابانيون فى عام ١٩٤١، وأوقف تطبيقها على يد الكومينتانج بزعامة تشيانج كاى شيك فى عام ١٩٤٣ فى " الصين الحرة ".

وينتهى اثنان من الثقاة فى شؤون اتفاقيات الحالة القانونية للقوات هما ريتشل كورنويل وأندرو ويلز إلى أن " معظم تلك الاتفاقيات كتب بحيث لا تستطيع المحاكم الوطنية تطبيق السلطة القانونية على أفراد القوات المسلحة الأميريكية الذين يرتكبون جرائم ضد السكان المحليين إلا فى حالات خاصة توافق فيها السلطات العسكرية الأميريكية على نقل السلطة القانونية(٢٧). ولما كان العسكريون العاملون يتمتعون بالإعفاء أيضا من مراقبات الجوازات والهجرة المعتادة، يصبح لديهم الخيار فى أن يسمحوا بالسفر جوا لشخص متهم بالاغتصاب أو بالقتل وخروجه من البلاد قبل أن تستطيع السلطات المحلية تقديمه للمحاكمة. وهى حيلة ابتدعها ضباط القيادة فى قواعد المحيط الهادئ وكانوا يلجأون إليها مرارا وتكرارا. وفى الوقت الذى وقعت فيه الهجمات الإرهابية فى نيويورك وواشنطن فى سبتمبر عام ٢٠٠١، أقرت الولايات المتحدة علنا بوجود اتفاقيات الحالة القانونية للقوات مع ثلاث وتسعين دولة على الرغم من أن بعض هذه الاتفاقيات مشينة جدا للدول المضيفة إلى درجة أنها احتفظت بسريتها وخاصة فى العالم الإسلامى، ومن ثم فإن عددها الحقيقى لم يعرف علنا(٢٨).

ولا تخضع القواعد العسكرية الأميريكية فيما وراء البحار لرقابة بعض مكاتب المستعمرات أو وزارة الخارجية، بل هى تخضع لوزارة الدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومى، ووكالة استخبارات الدفاع، وحشد من دوائر رسمية أخرى فى الدولة و إن ظلت سرية أحيانا. وهذه الوكالات تقوم بإنشاء القواعد وإمدادها بالموظفين والإشراف عليها، وهى تقع فى مواقع على أراض أجنبية ومحصنة بالسياج وتخضع لوسائل الدفاع عنها، ويتم بناؤها فى الغالب لتحاكى الحياة فى أميريكا. ولما كان بعض أعضاء القوات المسلحة فى الخارج لا ترافقهم عائلاتهم أو لا يريدون ذلك - باستثناء الدول الإسلامية - فإن هذه القواعد تؤدى فى العادة إلى اجتذاب صفوف من الحانات والمواخير، والعناصر الإجرامية التى تديرها، بالقرب من البوابات الرئيسية لهذه القواعد. ولا مناص من أن وجود هذه القواعد ينتهك ويشوه ويخرب أية مؤسسات قد توجد لدى حكومة ديموقراطية فى المجتمع المضيف للقواعد. كما أن جلب عدة آلاف من الشباب الأميريكى الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والرابعة والعشرين من العمر، إلى ثقافات غريبة عليهم ويجهلونها تماما، يعتبر طريقة لنشر سلسلة لا تنتهى من " الحوادث " لتصبح كالوباء الذى يصيب الدول التى وافقت على استضافة تلك القواعد. ويتعلم السفراء الأميريكيون بسرعة مراسم زيارة وزارات خارجية تلك

الدول لتقديم الاعتذارات عن سلوك جنودنا. ويشعر السكان المحليون بالإرهاق والملل من الاعتداءات الجنسية والسائقين المخمورين من الأجانب حتى فى الدول وثيقة التحالف مع أميريكا والناطقة باللغة الإنجليزية. وأثناء الحرب العالمية الثانية كان البريطانيون يسخرون من جنودنا ويصفونهم بأنهم : " ذوو رواتب مفرطة، وذوو ميول جنسية مفرطة، وذوو وجود مفرط هنا " ولاشىء قد تغير!!

وقبل أن نقوم بجولة فى هذه القواعد لنتفقد كيف نمت وانتشرت، نحتاج إلى دراسة الفكر العسكرى المعاصر فى الولايات المتحدة وجذوره. إن القواعد تدعم القوات المسلحة وهى مناطق نفوذها، ولكن تلك القوات ونموها أثناء وبعد الحرب الباردة، هى نفسها التى تسببت فى تحويل هذه القواعد الحاسم من كونها مناطق حشد لمواجهة صراعات مسلحة متعددة إلى حصون دائمة لحراسة إمبراطورية.

وفى الزمن الذى عسكر فيه قيصر فى رافينا وأخذ يفكر فى التقدم جنوبا عبر نهر روبيكون مخالفا بذلك أوامر مجلس الشيوخ الرومانى حدث شىء بدا وكأنه حمله على التصرف رغما عنه. ووفقا للمؤرخ وكاتب السيرة سويتونيوس فإن الرعاة والجنود أغرتهم أصوات عازفى المزامير فاندفعوا إلى ضفة النهر. وكان من بينهم بعض عازفى الأبواق، فقام واحد منهم لأسباب غامضة بعزف لحن التقدم الذى فهمته القوات على أنه إشارة للتقدم بجسارة إلى الجانب الآخر من النهر. وقيل إن قيصر قال عندئذ : " فلنذهب إلى حيث تدعونا نذر الآلهة وجرائم أعدائنا ... لقد نفذ السهم ". وعلى نفس المنوال يبدو أن أصحاب النزعة العسكرية الأميريكيين بعد الحرب الباردة قد نفذ سهمهم وأن الشعب الأميريكى سار مغمض العينين لعبور نهرهم " الروبيكون " لكى يصبحوا إمبراطورية ذات تطلعات كونية[٢٩].

الفصل الثانى

جذور النزعة العسكرية الأميريكية

• إن النمو المفرط للمؤسسات العسكرية فى ظل أى شكل من أشكال الحكومة هو نذير شؤم للحرية، ويجب اعتبارها معادية للحرية الجمهورية بشكل خاص.

الرئيس جورج واشنطن

فى خطبة الوداع ـ ١٧ سبتمبر ١٧٩٠

• إن الارتباط بين مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة أسلحة ضخمة أمر جديد فى التجربة الأميريكية... وفى مجالس الحكومة علينا أن نحذر من امتلاك المجمع الصناعى نفوذا غير مصرح به سواء سعى إليه أو لم يسع. إن احتمال الصعود المدمر لقوة فى غير مكانها موجود ومثابر ويجب ألا نسمح أبدا لثقل هذه المجموعة المؤتلفة بأن يعرض للخطر حرياتنا وعملياتنا الديموقراطية. ونحن لا نسلم بشىء.

الرئيس دوايت أيزنهاور

فى خطبة الوداع ـ ١٧ يناير ١٩٦١

ظهرت الميول العسكرية الأولى فى الولايات المتحدة فى نهاية القرن التاسع عشر. وقبل وأثناء الحرب الإسبانية ـ الأميريكية عام ١٨٩٨ سخرت الصحافة لإشعال حمى حرب شعبية بينما أخْفَت عن المشهد العام الأعمال الوحشية والجرائم التى ارتكبتها القوات الأميريكية فى جزر الفلبين. ونتيجة للحرب تملكت الولايات المتحدة أولى ممتلكاتها الاستعمارية وألفت أول هيئة أركان عامة عسكرية. فى تلك الفترة استوحت النزعة القومية المتطرفة الناشئة عن الشعور بالتفاخر والشوفينية العدوانية، وجودها من ميول مماثلة، فى إنجلترا الإمبريالية. وحتى عبارة " النزعة القومية المتطرفة " استخرجت من أغنية وطنية بريطانية عام ١٨٧٨ واستخدمها أولئك الذين أيدوا إرسال الأسطول البريطانى إلى المياه التركية لمواجهة تقدم روسيا.

وفى عشية يوم ١٥ فبراير ١٨٩٨، وفى ميناء هافانا الذى كان جزءا من مستعمرة كوبا الإسبانية، وقع انفجار غامض دمر وأغرق البارجة الأميريكية المسماة يو.إس.إس مين. وأدى الانفجار إلى مصرع ٢٦٢ من بين طاقمها البالغ ٣٧٤ فردا. وكانت البارجة قد وصلت إلى هافانا منذ ثلاثة أسابيع كجزء من مهمة " ودية " لإنقاذ بعض الأميريكيين الذين كانوا قد لحقوا بحركة تمرد كوبية جارية ضد الحكم الإسبانى. أما مهمات البارجة غير المعلنة فكانت ممارسة " دبلوماسية البوارج " ضد إسبانيا لصالح الثوار الكوبيين وفرض مبدأ مونرو بتحذير قوى أوروبية أخرى مثل ألمانيا من استغلال الموقف غير المستقر. وانتهت تحقيقات البحرية الرسمية إلى وقوع انفجار خارجى، ربما كان بسبب لغم أدى إلى إشعال النار فى مستودعات الذخيرة، وذلك رغم أن الإسبان أصروا على أنهم لم يكن لهم دخل فى إغراق البارجة. ولكن محللين من بينهم الأدميرال هايمان ريكوفر، ذكروا فيما بعد أن السبب ربما كان يعود إلى حريق تلقائى اشتعل فى مخزن للفحم وتسبب فى انفجار طارئ.[1] ورغم أن السلاح البحرى انتشل

البارجة ثم أغرقها بعد ذلك فى عام ١٩١١ وظل ما حدث عام ١٨٩٨ لغزا غامضا حتى اليوم، ولكن لم يكن هناك لغز حول رد الفعل فى الولايات المتحدة. وعلى الفور أعلن نائب وزير البحرية تيودور روزفلت أن إغراق البارجة " عمل قذر من أعمال الغدر (الإسبانى) ". وأخبر السفير الفرنسى لدى واشنطن حكومته بأن " ثورة غضب جامح استولت على الشعب الأميريكى " (٢) ونشر ويليام راندولف هيرست فى صحيفة نيويورك جورنال رسوما تبين كيف قام مخربون إسبان بتعليق لغم فى جسم البارجة من وتفجيرها من الشاطئ ، ثم قام هيرست بعد ذلك بإرسال الفنان فريدريك ريمنجتون إلى كوبا لكى يتابع أخبار التمرد الكوبى ضد القهر الإسبانى. وما لبث ريمنجتون أن أرسل إلى رئيسه يقول له : " لا وجود لحرب .. أرجو إبطال طلبكم "، ورد عليه هيرست ردا لقى شهرة بعد ذلك يقول فيه : " أرجو البقاء ... أنت تزودنا بالصور وأنا أرسم الحرب "(٣) وهذا ما فعله الاثنان فعلا. وبفضل عمل هيرست الصحفى وجهود جوزيف بوليتزر فى صحيفة نيويورك وورلد انفجرت البلاد فى نوبة غضب وهياج وطنى برىء. وفى ٢٥ أبريل ١٨٩٨ أعلن الكونجرس الحرب على إسبانيا. وفى اليوم الأول من شهر مايو اضطر سرب الطائرات الآسيوى على متن الحاملة أدميرال جورج ديوى إلى مغادرة مستعمرة هونج كونج البريطانية بسبب إعلان الحرب، وقام السرب بمهاجمة الأسطول الإسبانى فى خليج مانيلا محققا نصرا سهلا. وتمكن الأميريكيون من احتلال مانيلا بمساعدة وطنية فلبينية، وبدأوا فى التفكير فيما يفعلونه ببقية جزر الفلبين. وأعلن الرئيس ويليام ماكينلى أن " الفلبين جاءت إلينا هدية من الآلهة " رغم أنه أقر بأنه لا يعرف شيئا على وجه الدقة عن مكانها(٤).

وخلال صيف عام ١٨٩٨ ترك دوايت أيزنهاور الحكومة وتوجه إلى كوبا مع فوجه العسكرى الخاص المكون من رعاة بقر ومواطنين أميريكيين أصليين وأعضاء من لاعبى البولو من طبقة خريجى هارفارد عام ١٨٨٠. وكان يطلق على رجال روزفلت اسم فرسان روكى ماونتن (وقد اشتهروا فى الصحف باسم "الفرسان الشرسون") غير أن القسم الأعظم منهم مات بالملاريا والديزنتاريا على الجزيرة، ولكن مناوشاتهم للإسبان فى منطقة سان خوان هيل شرق سانتياجو عادت على قائدهم بترشيحه لنيل وسام الشرف من الكونجرس ودفعت به إلى أرفع منصب سياسى منتخب. وعاد السلام بمعاهدة باريس التى وقّعَتْ فى يوم ١٠ ديسمبر ١٨٩٨، والتى أطلقت الولايات المتحدة إلى دور لا يتخيله أحد فى ذلك الحين كقوة إمبريالية واضحة فى البحر الكاريبى

والمحيط الهادئ. وقد منحت المعاهدة الاستقلال لكوبا غير أن تعديل بلات الذى وافق عليه الكونجرس الأميريكى عام ١٩٠١ جعلها تابعة للولايات المتحدة بينما أدى إلى إنشاء قاعدة بحرية أميريكية فى خليج جوانتانامو. وكان السيناتور أورفيل بلات قد أرفق تعديلا بمشروع قانون اعتمادات الجيش يحدد شروط تدخل الولايات المتحدة فى الشؤون الداخلية الكوبية. وطالب التعديل كوبا بألا توقع أية معاهدات قد تؤدى إلى المساس بسيادتها، أو تتعاقد على أية ديون لا تستطيع سدادها من مواردها العادية. وإضافة إلى ذلك أجبرت كوبا على منح الولايات المتحدة امتيازات خاصة تعطيها حق التدخل فى أى وقت للحفاظ على استقلال كوبا أو لدعم حكومة " ملائمة لحماية الحياة والممتلكات والحرية الفردية " على أن يقوم جنود البحرية الأميريكية بالنزول إلى البر لممارسة هذه الحقوق التى أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وذلك فى الأعوام ١٩٠٦ و ١٩١٢ و١٩١٧ و١٩٢٠. وفى عام ١٩٠١ أجبرت الولايات المتحدة كوبا على ضم تعديل بلات إلى دستورها وظل معمولا به حتى عام ١٩٣٤. وقد تضمن الدستور مادة تسمح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة فى جوانتانامو إلى أن " يوافق " الطرفان على إعادتها، وهو شرط أصرت عليه الحكومة الأميريكية بحجة أن القاعدة عامل حاسم للدفاع عن قناة بنما. وقد اعتبر تعديل بلات إذلالا مهينا لجميع الكوبيين، ولكن قبوله كان الوسيلة الوحيدة لتحاشى احتلال عسكرى دائم.

وعلى الرغم من أن منطقة القناة لم تعد ملكا للأميريكيين. فإن خليج جوانتانامو ظل مستعمرة أميريكية تُستخدم الآن معسكرا لاحتجاز أولئك الذين اعتقلوا فى الحرب الأميريكية - الأفغانية ٢٠٠١-٢٠٠٢ وحرب العراق ٢٠٠٣. (ونظرا لأن جوانتانامو تقع خارج الولايات المتحدة فقد اعتبر هؤلاء السجناء غير خاضعين لحماية القوانين الأميريكية، ولما كانت حكومة بوش قد أطلقت عليهم عبارة " محاربون غير شرعيين "، التى لا وجود لها فى القانون الدولى، اعتبروا كذلك غير خاضعين لاتفاقيات جنيف، بشأن معاملة أسرى الحرب. وفى التاسع من أكتوبر ٢٠٠٢ فصلت الحكومة الأميريكية قائد جوانتانامو الجنرال ريك باكوس لأنه كان "رقيقا جدا" فى التعامل مع نزلاء السجن). ولم تقم الولايات المتحدة بضم كوبا مباشرة عام ١٨٩٨ بسبب تظاهرها بأنها أمة معادية للإمبريالية، ورغبتها فى تفادى عبء دين كوبى يبلغ ٤٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى عدد كبير من سكان كوبا الأفرو - أميريكيين؛ ومخاوف ولاية فلوريدا من منافسة كوبا لها فى الزراعة والسياحة إذا اعتبرت جزءا من البلاد[٥].

كذلك أخضعت معاهدة باريس الأراضى الإسبانية فى بورتوريكو وجوام للسيادة الأمريكية حيث بقى الأمر على هذا الحال حتى اليوم(١). والأهم من ذلك أن المعاهدة منحت الولايات المتحدة أرخبيل الفلبين بأكمله مقابل دفع مجرد ٢٠ مليون دولار لإسبانيا. ويضم الأرخبيل ٣١٤١ جزيرة تقع بالقرب من ساحل الصين وفيتنام، وعلى بعد نحو ٧٩٥٢ ميلا من لوس أنجليس، ولكن أقل من ٢٠٠٠ ميل من طوكيو. وكان المبلغ المدفوع، على تواضعه، مهما للقادة الأمريكيين كبرهان على أنهم ليسوا " مغتصبى أراض" كما كان بعض النقاد يتهمونهم ويشبهونهم بقوى إمبريالية جديدة أخرى فى ذلك الوقت وهى ألمانيا وروسيا وإيطاليا وبلجيكا واليابان ناهيك عن الدول الإمبريالية القديمة بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا. ولم يبد الفلبينيون أنفسهم اهتماما بأن يكونوا "مستوعبين بالهبات" كما كان الرئيس ماكينلى يصفهم وثاروا ضد سادتهم الأمريكيين الجدد تحت قيادة الوطنى القومى إيميلوا أجوينالدو الذى كان قد ساعد الأدميرال ديوى فى انتزاع مانيلا من الإسبان. ورغم قيام الجنود الأمريكيين باعتقال أجوينالدو عام ١٩٠١ وإجباره على أداء قسم الولاء للولايات المتحدة فإن القتال استمر حتى عام ١٩٠٢. وبينما كلفت معارك الحرب الإسبانية - الأمريكية الأمريكيين ٣٨٥ قتيلا (يسميها الكوبيون الحرب الإسبانية - الكوبية - الأمريكية) نجد أن عدد قتلى العسكريين الأمريكيين فى معارك إخماد الثورة الفلبينية بلغ نحو ٤٢٣٤ قتيلا. وعمد الجيش الأمريكى - بضباطه الذين اكتسبوا خبرتهم من الحروب الهندية - إلى ذبح مائتى ألف فلبينى على الأقل من بين عدد السكان البالغ أقل من ثمانية ملايين نسمة. وأثناء الحرب العالمية الثانية تعاون أجوينالدو مع غزاة الجزر اليابانيين فى محاولة ثانية فاشلة للخلاص من الحكم الإمبريالى القائم بمساعدة من قوة إمبريالية منافسة.

وبممارسة ما يسميه المؤرخ ستيوارت كريتون ميلر " الشعور المبالغ فيه بالبراءة "، صورت الولايات المتحدة احتلالها الوحشى للفلبين بأنه قدر مقدس، وأمر عنصرى محتوم، وشأن اقتصادى لا مفر منه(٦). وكان لهذه الأفكار تأثير قوى على اليابانيين الذين كانوا يحاولون قيادة حركة بعث آسيوية مناهضة للغرب، فضلا عن انضمامهم

---

(١) خلال الفترة من عام ١٨٩٤ حتى ١٨٩٨، دبرت الولايات المتحدة أيضًا انقلابا ضد ملكة هاواى "ليلى" أوكلانى، وقامت بضم جزرها. وفى عام ١٩٠٢ أشعل تيودور روزفلت، الرئيس الأمريكى آنذاك، ثورة برزخ بنما لكى يفصله عن كولومبيا ويستولى عليه من أجل قناة بنما التى تعتبر مسألة استراتيجية مركزية فى التخطيط الإمبريالى. (المؤلف).

إلى الإمبرياليين فى استغلال الدول الأضعف فى شرق آسيا. وكان لابد فى نهاية الأمر من أن تؤدى محاكاتهم لدول "متقدمة" أخرى فى سلوك الطريق الإمبريالى، إلى حرب مع الولايات المتحدة.

وكان أحد أبرز الإمبرياليين الأميريكيين فى زمانه هو السيناتور ألبرت بفريدج عن ولاية إنديانا. وكان يتفاخر بالجهر بقوله : " جزر الفلبين ملكنا إلى الأبد ... وهناك وراء الجزر أسواق الصين اللامتناهية ... والمحيط الهادئ ملكنا " وكانت عبارة : " جزر الفلبين هى درجات السلم للعبور إلى الصين " هى الحجة الدائمة فى مناقشات الكونجرس لموضوع ضم الجزر. وكان بفريدج يؤمن بأن واجب أميريكا نقل المسيحية والتحضر إلى " الشعوب الهمجية والشائخة " بغض النظر عن أن معظم الفلبنيين يعتنقون المذهب الكاثوليكى منذ قرون.(٧) وحتى المعارضون للضم مثل السيناتور بنجامين تيلمان كانوا يرون أن من السخف الحديث عن تعليم الحكم الذاتى لشعب " غير صالح عنصريا لحكم نفسه "(٨) وفى الوقت الذى كان تيلمان يردد كلامه هذا كانت جمعية " تامانى هول "(*) فى نيويورك تمثل أقوى قوة سياسية فى الولايات المتحدة، ولم تكن بالضبط نموذجا للحكم الذاتى المستنير. وكان الرئيس ماكينلى يسمى الفلبنيين " إخوته السمر الصغار" بينما كان الجنود فى الميدان يتغنون بنشيد صغير يقول: " قد يكونون إخوة لماكينلى، ولكن من المؤكد أنهم ليسوا إخوة لنا " والمفارقة المؤكدة أن مثل هذه التوجهات التى سادت بين مختلف الجماعات ساهمت فى بروز شعور يابانى بالتفوق العنصرى وإيمان متنام لدى اليابانيين " بمصير واضح " وقدر مقدس وهو تحرير آسيا من النفوذ الغربى.

إن الحرب الإسبانية ـ الأميريكية لم تؤد إلى عهد نزعة إمبريالية أميريكية فحسب بل وضعت الولايات المتحدة أيضا على طريق النزعة العسكرية. وظل الفكر السياسى الأميريكى التقليدى يرى ألا ضرورة للاحتفاظ بجيوش عاملة كبيرة مادامت الولايات المتحدة مصرة على تجنب خوض حروب أجنبية أو أى تهديد للحرية، لأن النظام العسكرى والقيم العسكرية يتعارضان مع انفتاح الحياة المدنية(٩). وفى خطبة الوداع الشهيرة فى ١٧ سبتمبر ١٧٩٦ قال جورج واشنطون لمواطنيه الأميريكيين " إن مدونة سلوكنا بالنسبة للدول الأجنبية فى توسيع علاقاتنا التجارية هى أن نقيم معها أقل ما

(*) تامانى هول هو الاسم الشعبى للآلة السياسية الديموقراطية فى مانهاتان. و قد أنشئت عام ١٧٩٨ كقوة سياسية مناهضة للفيدرالية آنذاك (المترجم).

يمكن من الروابط السياسية ". (١٠) ويبدو هذا البيان على درجة عالية من المثالية بالنسبة لمن يستمعون إليه فى القرن الحادى والعشرين. ولو كان هذا الكلام ملائما لدولة جديدة ولا قوة لها، فمن المؤكد أنه بلا جدوى بالنسبة للقوة الأعظم الوحيدة فى العالم. ومازال اسم واشنطن مقدسا فى الولايات المتحدة، ولكن صرف النظر عن محتوى نصيحته باعتبارها نزعة " انعزالية ".

ومع ذلك كان لدى جورج واشنطن شىء محدد فى ذهنه، فقد كان يخشى أن تقيم الولايات المتحدة دولة أجهزة، مثل دول أوروبا الأوتوقراطية، تستطيع إزاحة النظام الدستورى. وهذا سيؤدى حتما إلى زيادة الضرائب الفيدرالية للإنفاق على جيوش الدولة ودوائرها البيروقراطية، وإلى انتقال السلطة السياسية من الولايات المكونة للاتحاد إلى الحكومة الفيدرالية، والانتقال داخل الحكومة الفيدرالية من تفوق الكونجرس إلى تفوق الرئيس مما سينتج عنه ما توصلنا إلى تسميته " الرئاسة الإمبراطورية ". وكانت الحروب الأجنبية هى السبيل المؤكد إلى هذه النتائج غير المرغوب فيها فى ذهن واشنطن. وقد كتب جيمس ماديسون المؤلف الأصلى للدستور : " من بين جميع أعداء الحرية العامة تعتبر الحرب أبغضهم لأنها تتضمن وتنمى جرثومة كل عدو آخر. والحرب هى أصل الجيوش، ومنها تنجم الديون والضرائب. والجيوش والديون والضرائب هى الأدوات المعروفة لإخضاع الكثيرين لسيطرة القلائل "(١١). وقد اتهم إعلان الاستقلال ملك إنجلترا " بالتأثير على التفريط فى استقلال الجيش ومنح الأفضلية للسلطة المدنية ". كذلك أدان أول مؤتمر للحكم الذاتى اسمه "الكونتيننتال كونجرس(*) استخدام الجيش فى تنفيذ جباية الضرائب. وقد استمرت هذه المواقف لنحو قرن من الزمان. ومع نشوب الحرب الإسبانية ـ الأميريكية بدأت الحكومة فى بناء آلة عسكرية ـ وإباحة النزعة العسكرية التى رافقتها ـ حتى أنها أصبحت لا تقهر بحلول نهاية القرن العشرين.

وخلال صيف عام ١٨٩٨ كانت القوات الحربية الأميريكية قد تجمعت فى تامبا بولاية فلوريدا لبدء هجومها على سانتياجو فى كوبا، ولم تكن هناك أية سلطة عسكرية أو سياسية فى موقع المسؤولية، وساد الضياع والاضطراب والمرض. والحقيقة أن تيودور

(*) هذا الكونجرس كان يمثل مجلسى مبعوثى المستعمرات (الولايات المتحدة فيما بعد) اللذين حكما أميريكا من عام ١٧٧٤ حتى عام ١٧٨٩. و قد عقد فى فيلادلفيا فى أكتوبر ١٧٧٤ وحضره ممثلون عن المستعمرات التى ثارت ضد الاحتلال البريطانى و طالبت بالاستقلال (المترجم).

روزفلت استغل تلك الفوضى فى تشكيل قوة " الفرسان الشرسون ". وفى عام ١٨٩٩ عين الرئيس ويليام ماكينلى إيليهو روت وزيرا للدفاع. وفى عام ١٩٠٣ قدم الوزير مساهمة فعالة للنزعة العسكرية الأميريكية بإنشاء " هيئة الأركان العامة " من كبار ضباط القوات المسلحة بحيث تخضع له مباشرة، وكلفها بتخطيط وتنسيق الحروب المقبلة. ومن حين لآخر كان روت يشير إلى الاضطرابات فى تامبا فى عام ١٨٩٨ كدليل على الحاجة إلى مثل هذه المؤسسة. وكان يردد ذلك فى شهادته أمام الكونجرس وفى تقاريره السنوية كوزير للدفاع، ولكن هدفه الحقيقى كان أوسع بكثير، وكان أكثر شىء لازم أقواله ... حديثه عن " ظاهرة نجاح الجيوش الألمانية (البروسية) خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، والذى يعود بدرجة كبيرة إلى هيئات الأركان التى لدى الجيش الألمانى والتى جمعت ضباط الأركان العامة المدربين تدريبا عاليا". وخلص إيليهو روت إلى القول إن " التجربة المشتركة بين البشر هى أن الأشياء التى كان على هيئات الأركان العامة تلك أن تفعلها، يجب فعلها فى كل جيش حسن الإدارة والتوجيه، كما ينبغى فعلها على أيدى جماعة من الرجال المكلفين بها على وجه الخصوص. ويجب أن تكون لدينا مثل هذه الجماعة المنتقاة والمنظمة وفقا لأسلوبنا ونظامنا الخاص لكى تقوم بهذه الأشياء الجوهرية "(١٢).

وفى يوم ١٤ فبراير ١٩٠٣ وافق الكونجرس على تشريع أنشأ الهيئة التى تعتبر السلف لهيئة الأركان المشتركة فى الوقت الحاضر. ومن غير المحتمل أن يكون روت قد تصور أن مساهمته المتواضعة فى تعزيز الكفاءة العسكرية سوف تثمر بعد قرن آلاف الضباط العسكريين الذين يقومون بمهام شاقة فى البنتاجون تتصل بقضايا الأسلحة والتخطيط الاستراتيجى، وبناء القوة، ويرمز العسكريون إلى هذه القضايا برطانة لغتهم بـ C ٤١ SR ١ (أى القيادة والرقابة والاتصالات وأجهزة الكومبيوتر والاستخبارات والمسح والاستطلاع). وإذا عدنا إلى عام ١٩٠٣ نجد أن روت قام، بعد أسبوع واحد من إنشاء هيئة الأركان العامة، بإنشاء معهد مكمل لنزعة التسلط العسكرى وأطلق عليه اسم كلية الحرب التابعة للجيش وكان موقعها فى البداية فى واشنطن ثم نقلت بعد ذلك إلى كارلسل فى بنسلفانيا. وفى خطابه عند إرساء الحجر الأساسى للكلية الأصلية، أصر روت على القول إنه " ليس غريبا أن يرتفع على شاطئ نهر البوتوماك الجميل، وعلى أرض مولعة بالسلام، بناء مكرس لتعزيز كفاءة جيش لخوض الحروب. لقد أصبح العالم أكثر نزوعا للسلام، وتتعرض الحرب لمزيد من الإدانة على مر السنين، ورغم ذلك

لم تختف الأنانية والجشع والغيرة والرغبة فى العظمة من خلال الظلم. ولا يحرز الإنسان تقدما إلا بخطوات بطيئة. ومادام الطمع والغيرة يعيشان بين الناس فإن على الأمة أن تكون مستعدة للدفاع عن حقوقها "(١٢). وبالإضافة إلى ذلك وكجزء من جهوده للتحديث، أدخل روت المعايير والمناهج الفيدرالية إلى ميليشيات الولايات نصف المستقلة وأعاد تسميتها بإطلاق اسم " الحرس الوطنى " عليها.

وقد يكون روت مصيبا فى رؤيته أن الولايات المتحدة، وقد أقامت القواعد الصناعية للقوة العسكرية، أصبحت فى حاجة إلى الالتفات إلى توازن القوة العالمى وتعديل مؤسساتها بناء على ذلك، ولكن ليس هناك شك فيما فقدناه بذلك العمل. وقد تكون تحذيرات جورج واشنطن من مخاطر وجود مؤسسة عسكرية ضخمة ودائمة على الحرية الأميريكية، قد ظلت تلقى تبجيلا أكبر واهتماما أقل على مر السنين بينما حملت الحكومة على الدوام أوجه تشابه أكثر غموضا مع النظام السياسى الذى رسمه دستور ١٧٨٧. وفى عام ١٩١٢ انتُخِب وودرو ويلسون رئيسا عن الحزب الديمقراطى. ومعروف أن ويلسون كان آنذاك حاكما لولاية نيوجرسى ورئيسا سابقا لجامعة برنستون والعالم السياسى المرموق وصاحب كتاب "الحكومة البرلمانية " وهو واحد من الكلاسيكيات الأصيلة القليلة التى تناولت النظام السياسى الأميريكى. وقد استفاد إلى حد كبير من انشقاق الحزب الجمهورى الذى نشأ عن محاولة الرئيس السابق تيودور روزفلت العودة إلى المناورات السياسية. وباعتباره قائدا لأول إدارة ديموقراطية منذ عشرين عاما، صمم على الشروع فى إصلاح الفساد والمظالم التى رافقت العصر الأميريكى المذهب الخادع، فخفض التعرفات وفرض ضريبة الدخل بحكم التعديل السادس عشر، وابتكر نظام الاحتياط الفيدرالى لكى يؤدى البنك المركزى مهامه، وسن قانونا فيدراليا بشأن تشغيل الأطفال، وفرض أول قانون للضرائب العقارية، وأدخل تغييرات جديدة عديدة نقلت السلطة السياسية فى الولايات المتحدة بلا رجعة إلى واشنطن ورئاسة الدولة .

ولكن كانت السياسة الخارجية هى المجال الذى قدم فيه أعظم إبداعاته سواء أصاب أو أخطأ. وقد بدأ ويلسون بالثورة المكسيكية التى اندلعت عام ١٩١٠ ولم يستطع مقاومة التدخل ودعم جانب دون الآخر. ولم يكن ذلك بالطبع أمرا جديدا من حكومة أميريكية لها مسبقا مستعمرات كاريبية. وكان ذلك وسيلته لتبرير التصرفات التى ميزته

عن الإمبرياليين الجمهوريين عند نهاية القرن، والتى صنعت منه فى النهاية القديس الشفيع " للحروب الصليبية " التى شكلت معالم السياسة الخارجية بدءا بالتدخل فى الحرب العالمية الأولى وحتى غزو العراق عام ٢٠٠٣. لقد كان وودرو ويلسون مثاليا ومبشرا مسيحيا فى السياسة الخارجية. ويهتم دائما بأن يفعل ما هو صالح أكثر من اهتمامه بأن يكون مؤثرا.

وكان ويلسون ابنا لكاهن الجيش المتحد والمقدم سنا فى الكنيسة المشيخية البروتستانتية والمرتل اليومى للكتاب المقدس. ويذكر آرثر س. لينك أحد كتاب سيرته أنه " لم يكن يفكر أبدا فى القضايا العامة ولا الخاصة إلا بعد أن يقرر أية عقيدة، وولع مسيحى يسود تلك الظروف ". (١٤) وكان ويلسون أيضا عنصريا ومتكلفا الاحتشام بحكم ولادته فى فيرجينيا، وشديد الإيمان بمكانة الولايات المتحدة الاستثنائية وقدرها فى جلب " السلام النهائى للعالم "، وسبب إيمانه هذا هو الشكل الجمهورى الأميريكى للحكومة، وأمنها خلف محيطين، وما اعتبره من الفضائل الفطرية لشعبها. ولم ير أنشطة أميريكا الخارجية من منظورها الواقعى أو من زاوية استدامة توازن القوى العالمى، وكان يعتقد بدلا من ذلك أن السلام اعتمد على نشر الديموقراطية وأن الولايات المتحدة ملتزمة ببسط مبادئها وممارساتها الديموقراطية فى أنحاء العالم(١٥).

وقبل أن ينتهى من المكسيك أمر السلاح البحرى باحتلال فيراكروز فى أبريل ١٩١٤ مستفزا بذلك فرانشيسكو " بانشو" ڤيللا ليُغِير فى ٩ مارس ١٩١٤ على كولومبوس فى نيومكسيكو، فأرسل الجنرال جون برشينج على رأس حملة فاشلة توغلت فى الأراضى المكسيكية لاعتقال ڤيللا. وكان ويلسون يعلن أنه يعتبر نفسه الوصى على المكسيك بشأن شكل حكومتها، وهو الدور الذى أفسد العلاقات المكسيكية ـ الأميريكية لعقود من الزمان. ولقد أمكن بالكاد تفادى الحرب مع المكسيك غير أن التدخل الجائر فى شؤون دولة جارة، والمموه بسحابة من الكلام المنمق عن المثل الليبرالية والدستورية الأميريكية الشمالية، لم ينطل على أحد، فقد استخدمت اليابان مرارا هذه السابقة مع خطبها الرنانة عن " التحرير " من الإمبريالية الغربية، لكى تبرر تدخلاتها المسلحة فى منشوريا والصين الثورية، التى كانت على أبواب اليابان. ولم تكن لدى الولايات المتحدة حجة مقنعة ترد بها غير أن تتجه فى النهاية إلى الحرب مع اليابان بسبب سلوك تعلمته اليابان من الولايات المتحدة.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى اتبع ويلسون نصيحة جورج واشنطن وظل محايدا. ولقى موقفه هذا شعبية واسعة وأعيد انتخابه عام ١٩١٦ تحت شعار يقول " لقد جنبنا الحرب ". ومنذ اندلاع الحرب أسفر الرئيس السابق تيودور روزفلت وإليهو روت (السيناتور آنذاك) عن انتقادات صريحة لإصرار ويلسون على اتخاذ موقف الحياد. وعلى أى حال عندما قاد ويلسون البلاد فى النهاية إلى الحرب عام ١٩١٧ تحول إلى إمبريالى كلاسيكى على نفس شاكلة رجال عام ١٨٩٨. وكان فى حقيقة الأمر، وعلى وجه التحديد، النمط الذى حذر منه الرئيس جورج واشنطن. أما روزفلت ورفاقه فقد دافعوا عن نزعة إمبريالية أميريكية على منوال السوابق البريطانية التى سعى أصحابها إلى السلطة والمجد لأنفسهم عن طريق الغزو العسكرى والاستغلال الكولونيالى. من جانب آخر قدم ويلسون تعاليم مثالية أساسية للإمبريالية الأميريكية أصبحت تسمى فى زماننا " بالمهمة العولمية لدمقرطة العالم ". كما أنه ـ أكثر من أى شخصية أخرى ـ أرسى الأسس الفكرية لنزوع السياسة الخارجية إلى التدخل المغلفة بالعبارات الإنسانية والديموقراطية المنمقة ويظل ويلسون الأب الروحى لأولئك الأيديولوجيين المعاصرين الذين يبررون القوة الأميريكية الإمبريالية بحجة تصدير الديموقراطية.

لقد تغيرت المواقف الشعبية من ألمانيا ببطء لتعكس المشاعر العامة الكامنة المؤيدة للبريطانيين وتأثير الدعاية الأنجلو أميريكية التى صورت حرب الغواصات الألمانية ضد سفن الشحن الإنجليزية بأنها " غير متحضرة ". وبلغت المسألة أوجها فى يوم ٧ مايو ١٩١٥ عندما فجرت غواصة ألمانية طوربيدا فى سفينة الركاب المسماة " لوسيتانيا " المملوكة لشركة كونراد لاينز البريطانية قبالة الساحل الأيرلندى، مما أدى إلى مصرع ١٢٨ أميريكيا وعدة مئات من مواطنى دول أخرى. وزعم الألمان أن السفينة كانت تقل جنودا كنديين. ولم يكن ذلك صحيحا من الناحية الفنية (لم يكن الرجال قد ألحقوا بعد بالجيش الكندى)، كما زعموا أن قبطان السفينة أخفق متعمدا فى اتخاذ خط متعرج كما تنص قواعد الأدميرالية البحرية البريطانية. وزعم الإمبراطور الألمانى أن القبطان بعمله هذا عرض سفينته للغرق لكى يلهب مشاعر الرأى العام الأميريكى ضد ألمانيا. وكان البريطانيون يقومون بحصار فعال مماثل للموانئ الألمانية، ولكنهم كانوا يهدفون إلى اعتراض السفن المهاجمة ونقل الركاب والطواقم قبل تعرضهم للغرق. من جهة أخرى لم يوجه زورق الطوربيد الألمانى إنذارا للسفينة لوسيتانيا. وكان ويليام جننجز بريان وزير خارجية ويلسون مناهضا للحرب وللإمبريالية، وميالا إلى مسالمة ألمانيا

لتجنب الحرب، فقدم استقالته يوم ٩ يونيو ١٩١٥ وعين ويلسون مكانه روبرت لانسينج الدبلوماسى المحترف وأحد دعاة الدخول فى الحرب على الجانب الأنجلو ـ الفرنسى ـ الروسى. واستمر ويلسون فى التفاوض مع الألمان نحو سنتين محاولا الحصول على تعهد بعدم مهاجمة سفن الركاب، وبدلا من ذلك أعلن الألمان فى ١٣ يناير ١٩١٧ سياسة شن حرب غواصات غير محدودة ضد جميع السفن المتجهة إلى الموانئ البريطانية سواء كانت محايدة أو معادية. وفى ٣ فبراير أعلن ويلسون قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. وكان كذلك منزعجا من توفر الدلائل على أن عملاء من الألمان عرضوا سرا مساعدة الثوار المكسيكيين ضد الولايات المتحدة. وفى رسالة الحرب التى وجهها وودرو ويلسون إلى الكونجرس فى الثانى من أبريل ١٩١٧ أعلن أن العدوان الألمانى يمثل خطرا لا يقتصر على الولايات المتحدة فحسب بل على الإنسانية نفسها " وأضاف قوله: " ألمانيا تشن الحرب ضد الجنس البشرى وضد جميع الدول ". ولما كان غير مقتنع بأن هزيمة ألمانيا مبرر كاف لاشتراك الولايات المتحدة فى الحرب، فقد أضاف أهدافا جديدة أكثر طموحا : " يجب جعل العالم آمنا من أجل الديموقراطية ... وعلى أميريكا أن تحارب من أجل حقوق وحرية الدول الصغيرة، ومن أجل دومينيون عالمى يدافع عن الحق، وبمثل هذه الرابطة من الشعوب الحرة سوف نجلب السلام والأمان لجميع الأمم، ونجعل العالم نفسه حرا فى نهاية الأمر ". وقال ويلسون عن هذه الأهداف : " لقد كانت الأقرب إلى قلوبنا دائمًا "(١٦). وطلب فى رسالته الموافقة على إعلان الحرب وحصل عليها بعد أربعة أيام. وعندما تبقى عام ونصف على نهاية الحرب، كان نحو١٣٠٢٧٤ جنديا أميريكيا قد قتلوا فى الجبهة الغربية.

وفى خطاب أمام الكونجرس يوم ٨ يناير ١٩١٨، كشف ويلسون عن نقاطه الأربع عشرة الشهيرة التى كان ينوى من خلالها إبرام صلح سلمى، ودعت أولى هذه النقاط إلى "تعهدات علنية تم التوصل إليها بصراحة "، ولكن ويلسون اكتشف فى مؤتمر السلام نفسه أن بريطانيا وفرنسا واليابان ـ وهى متحالفة جميعا فى الحرب ـ تفاوضت حول سلسلة من المعاهدات السرية بين بعضها البعض التى تنقل أجزاء من الصين إلى اليابان فى مقابل اعتراف اليابان بمناطق النفوذ الأوروبى فى آسيا. وقد قبل ويلسون سيطرة اليابان على جزء من الصين لكى يبقى اليابان فى عصبة الأمم المتحدة التى اقترحها مع إدراكه الضعيف أن الثورة الصينية كانت قد أحرزت تقدما بالفعل وبدأت تلقى تأييدا

شعبيا . وكانت الثورة البولشفية عام ١٩١٧ قد حثت الكثير من الصينيين وشعوب المستعمرات الأوروبية والأميريكية فى آسيا على دراسة المبادئ الماركسية واللينينية والسعى إلى الحصول على مساعدة روسيا السوفييتية فى تشكيل أحزاب شيوعية محلية. ولم يؤد شىء إلى تزكية البولشفية مثل الخوف الصاخب الذى ظهر فى العالم الرأسمالى.

وعندما رفض ويلسون طلبا يابانيا بإضافة مادة فى معاهدة فرساى تقر بمبدأ المساواة العنصرية، تصلبت اليابان فى مواقفها وقررت انتزاع كل شىء تستطيعه من معاهدة السلام، ولكن أكثر ما دمر السلام المرتقب هوأن شعوب مستعمرات الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والأميريكية اكتشفت أن أشهر نقاط ويلسون الأربع عشرة والتى تنص على " حق تقرير المصير لكل الشعوب " تنطبق فقط على الإمبراطوريتين المهزومتين النمساوية - المجرية والعثمانية، وأنها وضعت من أجل البيض فحسب، ولم يمنح هذا الحق لشعوب الهند البريطانية أو الهند الصينية الفرنسية أو جزر الهند الشرقية الخاضعة للاستعمار الهولندى أو جزر الفلبين. وعلى متن سفينة ويلسون المتجهة إلى أوروبا كتب لانسينج وزير الخارجية فى مذكراته اليومية: " كلما فكرت فى إعلان الرئيس الخاص بحق تقرير المصير ازداد اقتناعى بأنه سيشكل أساسا لمطالب مستحيلة من مؤتمر السلام ... أى تعاسة سوف يسببها هذا الإعلان! "(١٧). وقد كرس معظم ما تبقى من القرن العشرين لجهود الشعوب المستعمَرة للحصول على هذا الحق من خلال التمرد والعصيان المدنى وحرب العصابات، وهو ما رفضه ويلسون فى المعاهدة التى أنهت الحرب العالمية الأولى. وقد انتهت هذه المآسى والعجرفة و السذاجة بمأساة شخصية لويلسون، فعند وصوله إلى باريس لإجراء مفاوضات السلام أعلن قوله : " لقد أنهينا الحرب للتو لكى ننهى جميع الحروب " وكان يعتقد أن عصبة الأمم التى أراد إنشاءها سوف تمنع الحروب فى المستقبل بالوقوف فى وجه المعتدين، ولكن مجلس الشيوخ الأميريكى بقيادة هنرى كابوت لودج رفض التصديق على معاهدة فرساى مرتين فى ١٩ نوفمبر ١٩١٩ وفى ١٩ مارس ١٩٢٠ باعتبار أنها تنتهك السيادة الأميريكية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة نفسها لم تصبح أبدا عضوا فى عصبة الأمم. وحتى لانسينج وزير الخارجية عارض المعاهدة. وبذلك أصبح ويلسون شبه مشلول بهذه الضربة فتقدم باستقالته. وعاد الجمهوريون إلى السلطة فى

نوفمبر ١٩٢٠ وسرعان ما أنجز الرئيس الجديد وارين هاردينج اتفاقية سلام منفردة مع ألمانيا. وفى نهاية عام ١٩٢٠ منح ويلسون أخيرا جائزة نوبل للسلام، ولكنها كانت على غير المعتاد إيماءة لا معنى لها. وقد قال مارشال فرديناند فوش الفرنسى، القائد الأعلى لجميع قوات الحلفاء، عند نهاية الحرب : "هذه ليست معاهدة سلام بل هى هدنة لعشرين عاما ". ولم يعش فوش ليرى كيف تحققت نبوءته(١٨).

وبوجود وودرو ويلسون أُرْسِيَتْ الأسس الفكرية للإمبريالية الأميريكية. وقد مثل تيودور روزفلت وإليهو روت الرؤية العسكرية الإمبريالية المشتقة من أوروبا والمدعومة بتصور لا مزيد على أهميته مؤداه أن قدر الولايات المتحدة الواضح هو أن تحكم الأميريكيين اللاتينيين والشرق آسيويين الأدنى عنصريا. وأجل ويلسون فكرته المثالية المفرطة والعاطفية التى لا تهتم بالتطور التاريخى أو العرف والتى تقول إن ما ينبغى السعى إليه هو إقامة عالم ديموقراطى على أساس المثال الأميريكى وبقيادة الولايات المتحدة، وكانت تلك الفكرة مشروعا سياسيا لا يقل طموحا ولا تمسكا عاطفيا به عن الرؤية الخاصة بعالم شيوعى التى طرحها فى نفس الوقت تقريبا زعماء الثورة البولشفية. وقد صور ذلك ويليام بفاف الباحث الناقد فى العلاقات الدولية بقوله : " كانت الولايات المتحدة مازالت أسيرة ذهنيا لرئيس ـ كاهن تقى يعتقد أنه دائما على حق ومصاب بجنون العظمة. وبث هذا الرئيس فى الأمة الأميريكية اقتناعا مجدفا بأن الله خلقها ـ كما خلقه هو نفسه ـ لكى ترشد أمم العالم إلى سبل الحرية "(١٩).

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد ولدت الأساس الأيديولوجى للإمبريالية الأميريكية، فإن الحرب العالمية الثانية أطلقت العنان للنزعة العسكرية المتنامية، وكانت المسألة، كما كتب جيمس دونوفان الكولونيل البحرى المتقاعد، تتلخص فى " أن الروح العسكرية الأميريكية بلغت ذروتها "(٢٠) وكانت الحروب مع الألمان واليابان ذات شعبية، وكان عامة الناس وأعضاء القوات المسلحة يعرفون لماذا يقاتلون مع وجود خلاف ضئيل نسبيا حول أهداف الحرب. ومع ذلك أدارت الحكومة بحذر الأنباء اللازمة لإدامة مزاج الحرب، لكنها لم تسمح بنشر صور الضحايا من الجنود الأميريكيين. وقدم الكونجرس توجيهاته الصارمة بشأن كيفية نشر أخبار الحرب(٢١).

وأظهرت الحرب العالمية الثانية أعلى معدل مشاركة عسكرية من الأمة بالنسبة لأى حروب أميريكية أخرى. والمقصود بهذه النسبة الأشخاص الذين هم تحت السلاح.

وحققت الحرب العالمية الثانية معدل مشاركة عسكرية بنسبة ١٢,٢٪ أى نحو ١٦٣٥٣٧٠٠ من الرجال والنساء من بين مجموع عدد السكان البالغ آنذاك ١٣٣,٥ مليون. وكانت نسبة المشاركة العسكرية للجانب المتحالف فى الحرب الأهلية وحدها هى الأعلى إذ بلغت ١٣,١٪، ولكن المعدل الإجمالى للطرفين فى الحرب الأهلية كان بنسبة١١,١٪. أما أدنى معدل للمشاركة العسكرية - بنسبة ٠,٤٪ - فقد كانت فى الحربين المكسيكية - الأميريكية (١٨٤٦-١٨٤٨) والإسبانية - الأميريكية وتبعتهما حرب الخليج عام ١٩٩١ بنسبة ١,١٪[٢٢] (وهذا الرقم الأخير غير مؤكد على أية حال لأن جانبا كبيرا من القوات " تحت السلاح " وقت حرب الخليج لم يشترك فى القتال أو كان موجودا فى منطقة الخليج ويشغل الحاميات والسفن الأميريكية العديدة حول العالم).

وقد أنتجت الحرب العالمية الثانية أمة من المحاربين القدماء الفخورين بما أنجزوه والجديرين بالاحترام، ولكنهم فقدوا الثقة كليا فى قادتهم العسكريين، ويؤيدون على نسق واحد استخدام القنابل النووية التى وضعت نهاية سريعة للحرب. ولعب الرئيس فرانكلين روزفلت دور القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الدور الذى لم يلعبه أى رئيس قبله ولا بعده. وقد أرسل ذات يوم مذكرة إلى كورديل هل وزير الخارجية يقول فيها : " أرجو أن تخاطبنى بعبارة قائد عام القوات المسلحة بدلا من كلمة رئيس "[٢٣] . ولم يفرض الكونجرس على روزفلت لجنة أركان مشتركة لقيادة الحرب، مثلما فرضها على الرئيس لينكولن خلال الحرب الأهلية. وكانت مؤسسات عسكرية مثل هيئة أركان الحرب المشتركة مازالت غير رسمية وغير خاضعة للإشراف ومسؤولة مسؤولية كاملة أمام السلطة التنفيذية. ويذكر الكولونيل دونوفان أنه " مع وجود سياسة متفق عليها لحرب محدودة قنع الكونجرس أيضا بالتنازل عن مسؤوليات مراقبة المؤسسة العسكرية، واعتقد بعض القادة العسكريين أن الرقابة المدنية على القوات المسلحة أصبحت أثرا من آثار الماضى ولا مكان لها فى المستقبل "[٢٤] . وكان الجنرال دوجلاس ماك آرثر أشهر العسكريين فى الحرب العالمية الثانية. وقد تحدى السلطة الدستورية للرئيس هارى ترومان أثناء الحرب الكورية التى كتب عنها أنها " كانت تمثل - إلى يومنا هذا - مفهوما غير معروف

خطيرا جعل أعضاء قواتنا المسلحة مدينين بالتبعية والولاء والإخلاص - قبل كل شىء - إلى أولئك الذين يمارسون مؤقتا سلطة الفرع التنفيذى للحكومة بدلا من ولائهم للوطن ودستوره اللذين أقسموا بالدفاع عنهما. وليس هناك ما هو أخطر من هذا

الموضوع "(٢٥) . وفى ١١ أبريل ١٩٥١ اتهم ترومان الجنرال ماك آرثر بالعصيان وأعفاه من قيادة القوات المسلحة وأجبره على الاعتزال. وكان تصرف ترومان آخر تأكيد كلاسيكى للمبدأ الدستورى الذى يقضى بأن للرئيس والمدنيين الذين يعينهم حق الإشراف على القوات المسلحة. وخلال رئاسة جون كنيدى وبيل كلينتون على وجه التحديد كانت القيادة العليا كثيرا ما لا تستقر علنا على صفات رئيس الأركان وتوشك على اختراق خط الشرعية الدستورية دون أن تفعل ذلك بالفعل. وكما سنرى فإن هيئة الأركان المشتركة أثناء إدارة كنيدى اقترحت أن تنفذ القوات المسلحة سرا عمليات إرهابية فى الولايات المتحدة ثم تستغلها كذريعة للحرب ضد كوبا بزعامة كاسترو، ولم يعد الرئيس كلينتون أبدا قادرا على استعادة سلطته الكاملة على القيادة العليا بعد تفجير العاصفة على الشواذ فى القوات المسلحة فى بداية إدارته.

وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل بعض كبار ضباط القوات المسلحة ذوى الرتب العالية، بمن فيهم الجنرالان مارشال وأيزنهاور، إلى مناصب رئيسية فى التسلسل الوظيفى المدنى للسلطة السياسية بطريقة غير مسبوقة منذ الحرب الأهلية، وأصبح جورج مارشال، رئيس الأركان وقت الحرب، أول وزير خارجية للبلاد ذا خلفية عسكرية (وأصبح هناك اثنان آخران منذ ذلك الحين وهما الجنرال ألكسندر هيج فى إدارة ريجان، والجنرال كولين باول فى إدارة بوش الثانية). ومن المفارقات أن الجنرال مارشال ترك اسمه على الفشل الأعظم الوحيد فى السياسة الخارجية والمتمثل فى مهمته إلى الصين عام ١٩٤٦ ومحاولة التوسط بين الشيوعيين والقوميين فى الحرب الأهلية الصينية، بينما أحرز أعظم نجاح منفرد فى مشروع مارشال عام ١٩٤٧ الذى ساعد على إعادة بناء أوروبا اقتصاديا بعد الحرب.

غير أن الحرب العالمية الثانية ـ رغم شعبيتها ـ لم تنشئ نزعة التسلط العسكرية الأميريكية. ولما كانت الحرب الباردة لم تنتج عنها فمن المعقول أن نفترض أن المعارضة الأميريكية التقليدية للجيوش العاملة والحروب الأجنبية قد عادت إلى إثبات وجودها بقوة. وإذا كان قد وجد اتجاه متنام نحو النزعة العسكرية، فقد ظل هناك أيضا شىء من الشك العميق فى الجيوش. ورغم أن جميع أفراد القوات المسلحة تقريبا تم تسريحهم فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٤٥ مباشرة، فإن الأفراد المجندين بقوا فى الخدمة حتى عام ١٩٧٣ عندما برزت إلى الوجود القوات المسلحة المعتمدة جميعها على

التطوع بعد نحو عقد من الاحتجاجات ضد الحرب فى فيتنام. وعلى المستوى البراجماتى أظهر الجمهور تضاربا فى عدائه للحروب بسبب ضحاياها. وقد نتج عن الحرب العالمية الثانية ثانى أكبر عدد من بين ضحايا الحروب الأميريكية. أما الحرب الأهلية فقد كانت الحرب الأكثر دموية فى تاريخنا وأثرت بعمق فى المواقف الشعبية وولدت مقاومة شرسة من الشعب الأميريكى لإرسال أبنائهم وبناتهم إلى المعارك. وبلغ عدد القتلى من الجانبين المتحاربين فى الحرب الأهلية ١٨٤٥٩٤ فردا وهو عدد يقل بكثير عن القتلى الأميريكيين فى الحرب العالمية الثانية البالغ عددهم ٢٩٢١٣١ شخصا. ومع ذلك عند إضافة ٣٧٣٤٥٨ حالة وفاة فى الحرب الأهلية لأسباب أخرى مثل الأمراض وحالات الفقدان والحوادث بما في ذلك حالات الوفاة بين أسرى الحرب، يصبح إجمالى ضحايا الحرب الأهلية ٥٥٨٠٥٢ فردا. وإذا أضيفت حالات الوفاة لأسباب أخرى فى الحرب العالمية الثانية والبالغة ١١٥١٨٥ حالة يصبح الإجمالى ٤٠٧٣١٦ فردا[(٢٦)] .

ولم تكن الحرب العالمية الثانية أكثر دموية من الحرب الأهلية باستثناء معيار واحد هو كثافة القتال التى توضحها جيدا نسبة الذين قتلوا فى المعارك فى الشهر(*) . وقد استمرت الحرب الأهلية ثمانية وأربعين شهرا وأسفرت عن ٣٨٤٦ قتيلا شهريا، بينما استمرت الحرب العالمية الثانية ٤٤ شهرا (بالنسبة للولايات المتحدة) وأسفرت عن ٦٦٣٩ قتيلا شهريا. وهذه الكثافة القتالية هى التى يتذكرها الأميريكيون من الحرب العالمية الثانية وجعلتهم يرتابون فى حروب المستقبل وخاصة تلك التى لا تمثل خطرا مباشرا على الولايات المتحدة، أو التى لم تتعرض فيها الولايات المتحدة للهجوم، وبذلك فإن تركة الحرب العالمية الثانية بالنسبة لتنمية النزعة العسكرية تبدو ملتبسة ذلك لأن الكثيرين اشتركوا فى المجهود الحربى بحماس أكبر من أى صراع آخر وقطعوا تمسكهم بالشك التقليدى فى جدوى إشعال الحرب. ومن ناحية أخرى انتهت تعبئة البلاد بسرعة بعد الحرب وعاد الناس إلى أعمالهم المعتادة فى وقت السلام. وفى السنوات التى تلت

(*) بلغ عدد القتلى من الرجال والنساء من كلا الجانبين فى الحرب الأهلية نسبة ٤,٨ فى المائة من العاملين بالقوات المسلحة، بينما كانت النسبة ١,٨ فى المائة أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت نسبة القتلى جراء جميع الأسباب فى الحرب الأهلية ١٤,٤ فى المائة، غير أن النسبة بلغت ٢,٥ فى المائة خلال الحرب العالمية الثانية. وبلغت نسبة القتلى والجرحى فى الحرب الأهلية ٢٥,١ فى المائة من الجنود، ولكن نسبتهم فى الحرب العالمية الثانية بلغت ٦,٦ فى المائة فقط.

الحرب العالمية الثانية مباشرة توقفت سريعا آلة الإنتاج العسكرى الكبرى وسرح العمال وأغلقت المصانع، وحاولت بعض مصانع الطائرات تجربة قدرتها على صناعة قوارب الألومنيوم والبيوت المحمولة، والبعض الآخر من المصانع توقف تماما. وفى مستهل الحرب الباردة وظهور طبقة عسكرية محترفة أعيد الكثير من النماذج التى ميزت زمن الحرب إلى ممارسة نشاطها وبدأت صناعة الأسلحة تعمل بكامل طاقتها. وبين عامى ١٩٥٠و٢٠٠٣ مرت الولايات المتحدة بأربع فترات من التعبئة العسكرية المكثفة التى رافقتها طفرات هائلة فى مشتريات السلاح. وكانت أول وأهم ذروة فى مشتريات السلاح قد حصلت أثناء الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣) رغم أن جزءا صغيرا منها فقط استخدم فى التسليح لخوض الحرب. واستخدمت معظم الأموال فى تطوير الأسلحة النووية وإمداد الحاميات الضخمة التى كانت تقام أيام الحرب الباردة فى بريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية. وارتفعت نفقات الدفاع من نحو ١٥٠ بليون دولار عام ١٩٥٠ بمعيار القوة الشرائية عام ٢٠٠٢ إلى ما يقل قليلا عن ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٥٣. وقامت الزيادة الثانية بتمويل حرب فييتنام. وبلغت نفقات الدفاع عام ١٩٦٨ أكثر من ٤٠٠ بليون دولار بمعدلات عام ٢٠٠٢ . وحدثت الطفرة الثالثة بسبب إسراف رونالد ريجان، وقد تضمنت استثمارات هائلة فى نظم الأسلحة مثل القاذفة بى ـ ٢ المسماة " ستيلث "، وفى أبحاث وتطوير مبادرة الدفاع الاستراتيجى ذات التقنية العالية التى طرحها. وهذه الأرصدة خضعت لعملية إخفاء واسعة النطاق فى " الميزانية السوداء " السرية للبنتاجون. ووصل الإنفاق إلى نحو ٤٥٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٩. وأطلقت إدارة بوش الثانية أحدث حفلات السمر فى إنتاج الأسلحة الجديدة التى زودها بالدعم جزئيا رد الفعل الجماهيرى تجاه هجمات ١١ سبتمبر. وفى ١٤ مارس ٢٠٠٢ وافق مجلس النواب على ميزانية عسكرية بلغت ٣٩٣,٨ بليون دولار وهى تعتبر أضخم زيادة فى نفقات الدفاع فى نحو عشرين عاما(٢٧).

غير أن ما حدث فى الميزانيات العسكرية بين تلك الذرى لا يقل أهمية. ولم تنخفض نفقات الدفاع فى أية لحظة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥ إلى مستوى ما قبل الحرب الباردة والمستوى الأدنى كثيرا فيما قبل الحرب العالمية الثانية. وبدلا من ذلك فإن الأعوام من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥، ومن ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠، ومن ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، رسخت معدل الحرب الباردة أو قاعدة الإنفاق العسكرى الرئيسية فى عصر النزعة العسكرية. وقد بلغ متوسط الإنفاق الحقيقى على الدفاع خلال تلك السنوات ٢٨١ بليون دولار فى

السنة بمعيار عام ٢٠٠٢. وحتى فى سنوات إدارة كلينتون بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، بلغ متوسط الإنفاق الدفاعى ٢٧٨ بليون دولار وهو نفس معدل الحرب الباردة تقريبا. وليس صحيحا اتهام الجمهوريين المتكرر لكلينتون بأنه خفض الإنفاق العسكرى. بل إنه ببساطة سمح بإعادة الإنفاق العسكرى إلى مستواه الطبيعى، وذلك فى أعقاب الحشد الدفاعى فى عهد ريجان الذى خرب الميزانيات العامة حتى أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة فى العالم.

ومن الحرب الكورية حتى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين أحدثت مأسسة هذه النفقات الدفاعية الهائلة تغييرا أساسيا فى اقتصاد الولايات المتحدة السياسى. فقد أصبح الإنفاق الدفاعى بمستويات مذهلة سمة عادية للحياة " المدنية " وحاول جميع أعضاء الكونجرس اجتذاب عقود الدفاع لصالح دوائرهم الانتخابية، وأصبحت مناطق مثل كاليفورنيا الجنوبية تعتمد على الإنفاقات الدفاعية، وأضحت حالات الكساد المؤدية إلى تسريح العمال فى سنوات الإنفاق الدفاعى " العادية " سمة قياسية لاقتصاد كاليفورنيا. وفى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ أشارت التقديرات إلى أن وزارة الدفاع ضخت نحو ربع اعتمادات البحوث والتطوير لشركات فى كاليفورنيا كانت توظف أعدادا من عمال الدفاع تفوق بكثير أية ولاية أخرى. والأكثر من ذلك أن هذا الرقم مخفض بلا شك لأن كثيرا من مؤسسات كاليفورنيا الجنوبية مرتبطة ببرامج عسكرية سرية ذات ميزانيات سرية أيضا. ومن هذه المؤسسات نورثورب جرامان فى سينتشرى سيتى، و" تى. آر. دبليو " فى ريدوندو بيتش، ولوكهيد مارتن فى بالمديل، وريثيون فى إل سيجوندو(٢٨).

وقد اعتاد الأميريكيون حتى الآن سماع قادتهم السياسيين وهم يبذلون جهدهم فى الترويج للإنفاق العسكرى المحلى ومثال ذلك كل من السيناتور الديموقراطى باتى موراى. والسيناتور الديموقراطى ماريا كانتويل عن ولاية واشنطن. وكذلك السيناتور الجمهورى تيد ستيفنز عن ألاسكا. وقد صوتوا لصالح تضمين ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٣ نحو مبلغ ٣٠ بليون دولار أميريكى لإنفاقها على مدى عشر سنوات فى استئجار طائرات بوينج طراز ٧٦٧ وتعديلها للعمل كحاملات وقود جوية لتموين الطائرات المقاتلة فى الجو. وهو مشروع لم يكن حتى مدرجا ضمن أهم ستين أولوية للسلاح الجوى ولا بين خطط مشترياته للسنوات الست التالية. ونص مشروع القانون أيضا على أن يتولى السلاح الجوى الإنفاق على إعادة تجهيز الطائرات للاستخدام

المدنى وإعادة تسليمها لشركة بوينج بعد انتهاء مدة استئجارها. وجاء فى تعليق السيناتور موراى قوله : " من دواعى مصلحتنا القومية أن نحافظ على انتعاش شركتنا الوحيدة لصناعة الطائرات التجارية فى الأوقات العصيبة ".(٢٩) ومن الواضح أن شركة بوينج تصنع الطائرات فى مصانعها الواقعة فى ولاية واشنطن. وفى عام ٢٠٠٠ تسلم ستيفنز تبرعا من بوينج قدره عشرة آلاف دولار من أجل حملته الشخصية لإعادة انتخابه، وكذلك مبلغ ألف دولار للجنته للعمل السياسى. وفى عام ٢٠٠١ أعطته الشركة مبلغا إضافيا قدره ثلاثة آلاف دولار. وكان هذا السيناتور عضوا نافذا فى لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ وفى لجنتها الفرعية لاعتمادات الدفاع. وبلغ من حماس رئيس مجلس النواب دنيس هاسترت أنه أضاف اعتمادا لاستئجار أربع طائرات مدنية من طراز بوينج ٧٣٧ لرحلات أعضاء الكونجرس على نفقة الدولة. ولم تعد تثير الاهتمام مثل هذه اللامبالاة بكيفية إنفاق أموال دافعى الضرائب التى ترقى إلى حد الفساد، والتى أصبحت سمة اعتيادية من سمات الممارسات السياسية. كذلك أصبح المجمع الصناعى العسكرى مصدرا ثريا بالمناصب بعد "التقاعد" بالنسبة للضباط العسكريين ذوى الرتب العالية حيث يفوز كثير من مديرى شركات المقاولات الدفاعية بوظائف رفيعة فى البنتاجون. وتميل عملية " تدوير النخب " هذه إلى قطع دابر محاولات الكونجرس مراقبة أى من وزارة الدفاع أو مقاولى الدفاع. والنتيجة هى الغياب الكامل للمساءلة عن الأموال العامة التى يتم إنفاقها على مشروعات عسكرية من أى نوع. ويذكر كيلى أوهارا الصحفى فى مجلة " إنسايت " أن نائب المفتش العام فى البنتاجون فى مايو ٢٠٠١ " اعترف بأن تسوية مالية قدرها ٤,٤ تريليون دولار فى ملفات البنتاجون تم التلاعب فيها لتجميع بيانات مالية مطلوبة، وأن مبلغ ١,١ تريليون دولار اختفى ببساطة ولم يعد أحد يعرف متى أو أين أو لمن ذهبت هذه الأموال "(٣٠) وهذه الأموال أكبر من ضرائب الدخل التى دفعها الأميريكيون فى السنة المالية ١٩٩٩ والبالغة ٨٥٥ بليون دولار. كذلك فإن عدم اكتراث أحد بذلك هو دليل على وجود النزعة العسكرية.

وهناك ثلاثة مؤشرات عريضة تدل على تفاقم النزعة العسكرية بشكل عام. والمؤشر الأول هو ظهور طبقة العسكريين المحترفين وما يتبعها من تمجيد لمثلها العليا. وقد كانت الاحترافية المسألة المطروحة أثناء الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣). وهدف الاحترافية إعداد جنود يقاتلون لسبب وحيد وبسيط هو أنهم تلقوا أوامر بذلك لا لأنهم يتعاطفون

بالضرورة مع الأهداف السياسية للحرب أو يهتمون بها. وفى الحرب العالمية الثانية حاربت الولايات المتحدة عدوين هما ألمانيا النازية واليابان ذات النزعة العسكرية، وقد استطاعت تصويرهما على أنهما " الشر الحقيقى " بمساعدة البروباجندا الحكومية[٣١]. وبذلت الولايات المتحدة جهدها لتصوير الكوريين الشماليين والشيوعيين الصينيين بوجه خاص، الذين دخلوا فى الحرب أواخر عام ١٩٥٠، على أنهم " القبائل الصفراء " و" النمل الأزرق "، غير أن جيمس ميتشنر مؤلف رواية " جسور توكو - ري " (١٩٥٣) وصف بدقة مشاعر الجماهير آنذاك بأنها كانت أقل تعاطفا منها أثناء الحرب العالمية الثانية. ومع تراخى الدعم الجماهيرى تحولت القيادة العسكرية العليا إلى تلقين الجنود القيم الحربية وجعلت منها أهم هدف حيوى لجميع التعليمات العسكرية ليحل حتى محل التدريب على استخدام الأسلحة. وكانت هذه القيم تتضمن الولاء، وروح الجماعة، والتقاليد، والترابط الذكورى، والانضباط، والقتال، أى أن يكون الجندى بشكل عام صورة من الممثل جون وين ونظرته إلى العالم(*). وكان هناك عمل كثير لابد من إنجازه نظرا لأن المجندين إلزاميا كانوا يشكلون معظم الجيش فى تلك الأيام. وكان المحاربون القدماء من الحرب العالمية الثانية يحقرون من شأن جون وين بسبب نعرة الرجولة التى كانت هوليوود تضفيها عليه فى أفلام مثل فيلم " نحل البحر " (١٩٤٤). ويعود ويليام مانشستر، المحارب القديم فى المحيط الهادئ وكاتب سيرة الجنرال دوجلاس ماك آرثر، بذاكرته إلى ما بعد معركة أوكيناوا بقليل ليصف كيف استقبل الجرحى من جنود الجيش والسلاح البحرى بصيحات الاستنكار ذلك الممثل الشهير الذى لم يدخل الخدمة العسكرية، وذلك خارج مسرح فى مستشفى " آياهايتس " فى هاواى عندما كان يسير وعلى رأسه قبعة تكساس مستخدما منديلا ملونا كبيرا وقميصا متنوع الألوان ومسدسين وبنطالا جلديا وحذاء طويلا ومهمازين[٣٢] .

ولم يحدث أبدا أن تحقق الاحتراف كما تصورته القيادة العسكرية لا فى الحرب الكورية ولا فى حرب فيتنام فى المقام الأول لأن الرجال الذين طلب منهم أن يقاتلوا كانوا مجندين إجباريا. ومن الأسباب التى دمرت شعور الافتخار بالانتماء إلى القوات المسلحة عدم الإنصاف فى التجنيد بالإضافة إلى ارتفاع مستويات أعداد ضحايا الحرب بين الذين لم يستطيعوا تفادى قرعة الخدمة العسكرية. وقد أدرك الضباط

(*) اشتهر الممثل جون وين بلعب دور راعى البقر (الكاوبوى) الأميريكى المقاتل وغيره من الأدوار التى تجعل منه البطل المنتصر دائما (المترجم).

هذه الحقيقة وكرسوا أنفسهم لدعم مهنتهم وتيسير وصولهم إلى أهدافهم. وخلال حرب فييتنام بالذات بدأت القوات المسلحة فى تطبيق دورات تنقلات سريعة من وإلى منطقة الحرب لتفادى وقوع عصيان أو حتى تمرد. ولم تقترب حرب كوريا وفييتنام من مستويات ضحايا الحرب العالمية الثانية، ولكن جنودنا كانوا مازالوا مدنيين فى الأساس ولم يتفهموا أهداف هاتين الحربين ولذلك أصبحوا هم وعائلاتهم متحررين من أوهام الحرب بل وحتى نافرين منها نفورا عميقا. وكانت نسبة المشاركة العسكرية فى الحرب الكورية ٨,٣٪، وفى حرب فييتنام ٣,٤٪. وبلغت حالات الوفاة بين الأميريكيين فى كوريا ٣٣٦٥١ فردا، وفى فييتنام ٤٧٣٦٩ فردا. أما عدد الوفيات خارج المعارك فى الحرب الكورية فهو غير معروف، ولكنه بلغ ١٠٧٩٩ فى الحرب الفييتنامية. وقد خدم فى فييتنام نحو ٢,٧ مليون أميريكي أصيب من بينهم ٣٠٤٠٠٠ من الجرحى فى المعارك، وأصبح ٧٥ ألفا معاقين دائمين بسبب إصاباتهم. وفى يوم الذكرى عام ١٩٩٦ كانت أسماء ٥٨٢٠٢ من المتوفين محفورة على اللوحة التذكارية لحرب فييتنام فى واشنطن. ومازال نحو ١٣٠٠ رجل فى عداد المفقودين فى المعارك[٣٢] . ولم تحظ الحربان بأية شعبية وتحقق الفوز فى ثلاثة انتخابات رئاسية بسبب الوعود بإنهائهما فقد فاز أيزنهاور فى زمن الحرب الكورية، وجونسون ونيكسون فى سنوات حرب فييتنام (وذلك على الرغم من أن كلا منهما واصل توسيع نطاق الحرب بمجرد انتخابه). وأثناء الحرب الفيتنامية أصبح واضحا أن القرعة العسكرية كانت تجرى بطريقة غير عادلة إذ أعفى طلبة الجامعات من التجنيد بينما وقع عبء الخدمة العسكرية بشكل غير متناسب على الأقليات وأولئك الذين لا يملكون وسائل كافية لتجنبها، وعندئذ اختارت الحكومة إلغاء القرعة بدلا من تطبيقها بأسلوب عادل. ومنذ ذلك الحين أصبحت الخدمة العسكرية اختيارية تماما وتحولت إلى سبيل لنقلة اجتماعية بالنسبة لأولئك الذين سدت فى وجوههم قنوات التقدم الأخرى، بالضبط كما كان الحال فى الجيش الإمبراطورى اليابانى السابق فى ثلاثينيات القرن العشرين حيث شاع تأجيل تجنيد سكان المدن " لأسباب صحية " وأصبح ينظر إلى الجيش باعتباره ملاذا للفقراء من أهل الريف. وفى الجيش الأميريكي عام ١٩٩٧ كان واحد وأربعون فى المائة من المجندين من غير البيض (وهذا موضوع سوف أعود إليه لاحقا).

وبالإضافة إلى إنهاء القرعة فى الخدمة العسكرية فى أميريكا، ومن ثم تحول القوات المسلحة الصارم إلى أن تصبح قوة " محترفة "، ساهمت حرب فييتنام فى تنامى

النزعة العسكرية على عكس ما هو بديهى بعد هزيمة الولايات المتحدة فى الحرب. وهذه الهزيمة المخيبة للآمال بشدة لنخب القيادة الأميريكية أثارت جدلا لم ينته حول " الدروس " المستفادة منها(٣٤) . فبالنسبة إلى أقصى اليمين الصاعد حديثا أصبحت فييتنام مجرد حرب لم يكن لدى الجناح اليسارى الإرادة ولا الشجاعة لكسبها. وسواء كان زعماء اليمين السياسيون مقتنعين حقا بهذا الرأى أم لا، فإنهم توصلوا إلى نتائج محددة. ويقول كريستيان آبى(*) : " بالنسبة لريجان وبوش (الذى كان نائب ريجان آنذاك) فإن الدرس الأساسى لحرب فييتنام لم يكن يتمثل فى ضرورة أن تكون السياسة الخارجية أكثر ديموقراطية، بل على العكس كان يجب عليها أن تكون على نحو أكبر دائرة اختصاص مديرى الأمن القومى الذين مارسوا عملهم بعيدا عن أعين الميديا المتفحصة، أو مراقبة الكونجرس، أو المساءلة أمام جمهور معقد "(٣٥). وكانت النتيجة ظهور زمرة من أصحاب النزعة العسكرية المحترفين الذين صنفوا كل شىء على أنه سرى والذين تم تعيينهم فى وظائف عليا فى جميع مواقع الفرع التنفيذى. ولم يكن كل هؤلاء يرتدون الزى العسكرى. ويضع المؤرخ ألفريد فاجتس تعريفا لعبارة " النزعة العسكرية المدنية " بقوله إنها " تدخل قيادات مدنية فى ميادين كانت قد تركت لأصحاب مهن محترفين بحكم التعود أو التقاليد ". وغالبا ما تكون آثار ذلك أى شىء إلا أن تكون حميدة. وتؤدى النزعة العسكرية المدنية عامة إلى " تكثيف أهوال الحرب. ففى الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال لم يبادر المدنيون إلى الحرب بلهفة أكبر من المحترفين فحسب بل لعبوا دورا رئيسيا فى تحويل القتال إلى شىء مطلق بلا قيد وأشد فظاعة من العادات العسكرية المألوفة ".(٣٦) وينساق المدنيون بالأيديولوجيا إلى حد أكبر من المحترفين، وعندما يعملون مع العسكريين يشعرون فى الغالب بالحاجة إلى إظهار معرفتهم بثقافة المحارب التى يفهمونها على أنها تعنى القسوة ذات القبضة الحديدية نظرا لأنهم مجردون من خبرة القتال الحقيقى. وقد لوحظ أثر ذلك بشكل خاص فى حرب العراق الثانية عام ٢٠٠٣ عندما كان الجنرالات والأدميرالات تملى عليهم الاستراتيجيات ومستويات القوة وأهداف الحرب من كثير من المدنيين الملتزمين أيديولوجيا العاملين فى وزارة الدفاع دون خبرة بالخدمة العسكرية والعمليات الحربية. وقد عمد كبار الضباط القدامى ذوى الخبرة إلى تحقيرهم بأن أسموهم "الصقور

(*) كريستيان آبى هو مؤلف كتاب عن حرب فييتنام عنوانه "حرب الطبقة العاملة". (المترجم)

الجبانة"[٣٧]. وكان هذا الدور البارز للمدنيين أصحاب النزعة العسكرية نتيجة غير مقصودة لحرب فييتنام.

وأثناء حرب فييتنام كانت هيئة أركان الحرب المشتركة غالبا ما تعترض على قرارات الرئيس ليندون جونسون. وكانوا يريدون حربا أوسع نطاقا مما كان يريده الرئيس حتى مع وجود مخاطرة نشوب حرب نووية مع الصين. ويذكر هـ. ر. ماك ماستر كمؤرخ لهيئة الأركان المشتركة أن " الرئيس ووزير الدفاع روبرت ماكنمارا نقلا مسؤولية التخطيط الحقيقى من هيئة الأركان إلى لجان خاصة تتشكل أساسا من محللين مدنيين ورجال قانون ويكون هدفهم الرئيسى الحصول على إجماع فى الآراء يتفق مع سعى الرئيس إلى موقف وسط بين فك الاشتباك والحرب ... وعندما تصاعد التورط الأميريكى فى الحرب ازداد ضعف جونسون أمام كبار الضباط العسكريين الساخطين لأنه كان يتعمد تضليل الكونجرس والرأى العام بالنسبة لطبيعة الجهد العسكرى الأميريكى فى فييتنام "[٣٨]. وتم تفكيك مبدأ فصل العمل الأميريكى القديم المؤسساتى بين الضباط المنتخبين والمحترفين العسكريين الذين بذلوا المشورة للضباط المنتخبين ثم نفذوا سياساتهم. ولم يعد هذا المبدأ إلى الوجود أبدا. وأثناء إدارة ريجان جاء عدد كبير من الاستراتيجيين الهواة ومؤيدى حرب النجوم ليحتلوا البيت الأبيض، وسعوا إلى وضع حلفائهم فى المناصب الحاكمة فى البنتاجون، وكانت النتيجة ظهور نوع من الانتهازية العسكرية فى قلب الحكومة بوجود عسكريين ينافقون مجموعة مدللة من السياسيين عديمى الخبرة ويرتبون لحصولهم على وظائف مربحة بعد التقاعد فى مجال صناعة الأسلحة أو فى مراكز البحوث العسكرية. وبدأ أرفع القادة العسكريين يقولون ما يريد رؤساؤهم السياسيون سماعه بينما يعملون سرا على حماية مصالح إداراتهم المنفردة أو مصالح إقطاعياتهم ضمن تلك الإدارات[٣٩]. وأخذت المؤسسة العسكرية تتحول إلى كارتل هائل متضخم يعمل لصالح الفروع الأربعة الرئيسية : الجيش، والبحرية، وسلاح المارينز، والسلاح الجوى، ويمارس عمله بنفس طريقة منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " للحفاظ على أرباح كل دولة من أعضائها. ولم تتغير أنصبة كل إدارة بأكثر من ٢٪ من ميزانية الدفاع خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية التى انهار الاتحاد السوفييتى أثناءها ودخلت الولايات المتحدة حروبا مختلفة فى بنما والكويت وهاييتى والصومال والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان والعراق. ولم تكن احتياجات القوات المسلحة تدعو إلى فرض هذا الثبات على خوض الحروب.

وأثناء تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين تولت مسؤولية جميع الخطط البوليتيكو - عسكرية جماعات اللوبى وممثلو الجماعات الأخرى التى كانت تريد مواجهة دول مثل الصين قد تتسبب فى تحديات مستقبلية للسيطرة الأميريكية(٤٠). وكثيرا ما سعت هذه الجماعات إلى تطهير الحكومة من الخبراء الذين يقفون فى طريقها وبالتالى تضاءل نفوذ وزارة الخارجية بشكل خاص. ومثال ذلك أن كورت إم.كامبل المساعد السابق لنائب وزير الدفاع لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ فى إدارة كلينتون تنبه - فى معرض إثبات وجهة نظره - إلى أن " السياسة الخاصة بالصين أخذت تخضع بشكل متزايد "، طبقة استراتيجية " جديدة من تشكيلة من الأكاديميين والمعلقين وصناع القرار الذين تساعد أفكارهم على تحديد المصالح القومية ". ويضيف كامبل أن هذه المجموعة الجديدة من الخبراء العسكريين - التى كان هو مجرد عضو مدنى مستأجر فيها - لا تعرف الكثير عن الصين، وليس لديها بدلا من ذلك خلفية من الدراسات الاستراتيجية أو العلاقات الدولية " ولا الوعى بشكل خاص " للمؤشرات الدالة على قدرة الصين على التهديد "(٤١). وهذه هى مواقف أصحاب النزعة العسكرية لا مفكرى السياسة الخارجية الحكماء.

والسمة السياسية الثانية للنزعة العسكرية هى غلبة الضباط العسكريين وممثلى صناعة الأسلحة فى شغل المراكز الحكومية العليا. وخلال عام ٢٠٠١ عمدت إدارة جورج دبليو بوش إلى شغل العديد من الوظائف الدبلوماسية الأميريكية الرئيسية بالعسكريين أو بأصحاب النزعة العسكرية بمن فيهم وزير الخارجية الجنرال كولين باول الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، وكذلك نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج الذى كان وكيلا لوزارة الدفاع فى إدارة ريجان. وعين الرئيس بوش فى البنتاجون بيتر ب. تيتس الرئيس السابق لمؤسسة لوكهيد مارتن، فى منصب وكيل وزارة الدفاع لشؤون سلاح الجو. كما عين توماس إى. وايت البريجادير جنرال السابق والمدير السابق لمؤسسة إنرون، فى منصب وزير الجيش (وقد استقال فى أبريل ٢٠٠٣)، وجوردون إنجلاند نائب رئيس شركة جنرال داينامكس فى منصب وزير البحرية، وجيمس روش أحد مديرى شركة نورثروب جرامان والبريجادير جنرال المعتزل، فى منصب وزير لشؤون سلاح الجو(٤٢). ويجب ملاحظة أن شركة لوكهيد مارتن هى أكبر شركات صناعة الأسلحة فى العالم. وقد بلغت مبيعاتها ١٧,٩٣ بليون دولار قيمة معدات الأسلحة العسكرية فى عام ١٩٩٩. وفى ٢٦ أكتوبر عام ٢٠٠١ منح البنتاجون لتلك الشركة عقدا قيمته ٢٠٠ بليون

دولار وهو أضخم عقد عسكرى فى تاريخنا، وذلك لصناعة الطائرة المقاتلة إف ـ ٣٥. وقد كان من المعقول أن تكون تلك الطائرة مفيدة أثناء الحرب الباردة، ولكن لا علاقة لها بالمشاكل العسكرية المحتملة فى القرن الحادي والعشرين.

وفى تقدير ريتشارد جاردنر السفير السابق فى إسبانيا وإيطاليا أن الولايات المتحدة تنفق بنسبة ١٦ إلى واحد على الأقل للإعداد للحرب أكثر مما تنفق لمنعها(٤٣). وفى تسعينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة مقصرة بشكل فاضح فى دفع التزاماتها للأمم المتحدة، ودفع متأخرات قدرها ٤٩٠ مليون دولار لعدة بنوك تنمية متعددة الأطراف. وبالمقارنة كانت الولايات المتحدة على وشك امتلاك ميزانيات دفاع سنوية تتجاوز ٤٠٠ بليون دولار، وذلك فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية.

والمؤشر الثالث للنزعة العسكرية هو التفانى فى وضع سياسات تصبح فيها الجاهزية العسكرية هى الأولوية الأعلى للدولة. وقد قال الرئيس جورج دبليو بوش فى خطبته الافتتاحية لرئاسته: " سوف نبنى دفاعاتنا لتتجاوز كل تحد خشية أن يؤدى الضعف إلى استجلاب التحدى. وسوف نواجه أسلحة الدمار الشامل حتى نجنب القرن الجديد أهوالا جديدة". ولكن لا توجد لدى أية دولة القدرة على تحدى الولايات المتحدة. وحتى عندما تحدث الرئيس الجديد كان المعهد الدولى لأبحاث السلام فى ستوكهولم يجمع نسخة كتابه السنوى الجدير بالاعتماد عن عام ٢٠٠١. وقد أوضح أن الإنفاق العسكرى العالمى ارتفع إلى ٧٩٨ بليون دولار فى عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٣,١٪ عن العام السابق. وبلغ نصيب الولايات المتحدة نسبة ٣٧٪ من هذا المبلغ وهى أكبر نسبة إلى حد بعيد. وكانت الولايات المتحدة أيضا أكبر بائع أسلحة فى العالم ومسؤولة عن ٤٧٪ من جميع صفقات الذخيرة بين عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٠. وهكذا كانت البلاد قد جهزت جيدا للحرب عندما تولى بوش الأصغر رئاستها. ومادامت إدارته مولعة بمزيد من زيادة قدرات أميريكا العسكرية ـ وهى علامة على النزعة العسكرية لا على الجاهزية العسكرية ـ فقد كان على تلك الإدارة أن تخترع مخاطر جديدة لكى تقنع الناس بأن هناك حاجة إلى المزيد. وقد جاءت هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية ـ من جوانب كثيرة ـ وكأنها هبة من السماء لإدارة مصممة على دفع الميزانيات العسكرية إلى الأعلى.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين اشتملت الترسانة النووية الأميريكية على ٥٤٠٠ رأس نووية ذات قدرة متعددة من الميجاتون ومركبة على قمة صواريخ بالستية عابرة للقارات على الأرض وفى البحر، و ١٧٥٠ قنبلة نووية إضافية، وصواريخ كروز جاهزة للانطلاق من القاذفات بى ـ ٢ وبى ـ ٥٢، فضلا عن ١٦٧٠ سلاحا نوويا ومصنفة على أنها أسلحة " تاكتيكية ". وهناك أيضا رءوس نووية إضافية لم يتم نشرها بالكامل، ولكنها متاحة للعمل ويبلغ عددها ١٠ آلاف أو نحو ذلك وهى مخزنة فى مخابئ فى جميع أنحاء الولايات المتحدة(٤٤). وقد يظن البعض أن كل هذا يكفى وأكثر للجاهزية لردع الدول الثلاث الهزيلة التى عرفها الرئيس فى بداية عام ٢٠٠٢ بأنها تمثل أكبر الدول عداء لبلاده. وكانت اثنتان منها وهما إيران وكوريا الشمالية تحاولان إقامة نوع من العلاقات الودية مع الولايات المتحدة دون نجاح. إن أبرز برهان على صعود عقلية جبلت على النزعة العسكرية يتمثل فى القدرة المذهلة على الإبادة لدى ترسانتنا النووية وقدرتها على تدمير الكوكب الأرضى أكثر من عدة مرات، والافتقار إلى أية صلة منطقية بين الوسائل النووية والغايات النووية.

ولم تتسبب حرب أو واقعة واحدة فى بروز النزعة العسكرية الأميريكية. بل إنها ظهرت فى الحقيقة من عدة خبرات للمواطنين الأميريكيين فى القوات المسلحة، ومن أفكار عن الحرب أخذت تتطور من حرب إلى التى تليها، ونمو صناعة تسليح هائلة. وفى ذروة حرب فييتنام قال رونالد ستيل الباحث فى العلاقات الدولية : " نحن نؤمن بأننا مسؤولون عن الدفاع عن الدول فى كل مكان ضد الشيوعية. وليس هذا طموحا إمبرياليا، ولكنه قاد بلادنا إلى استخدام وسائل إمبريالية مثل إنشاء الحاميات العسكرية فى جميع أنحاء العالم، ومنح معونات للزبائن من الحكومات والسياسيين، وتطبيق العقوبات الاقتصادية، وحتى استخدام القوة العسكرية ضد دول متمردة، وتوظيف جيش حقيقى من مديرين استعماريين يعملون من خلال منظمات مثل وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية ووكالة الاستعلامات الأميريكية ووكالة الاستخبارات المركزية. ومع تزايد تعودنا على إمبراطوريتنا وإدراكنا أنها أمر مبهج، انتهينا إلى اعتبار مؤسساتها وادعاءاتها أمورا مسلما بها. وهذه فى الحقيقة علامة على وجود سلطة إمبراطورية مقتنعة بأن على مؤيديها ألا يرتابوا أبدا فى فضائل الإمبراطورية، رغم أنهم ربما يناقشون طريقة إدارتها ولا يمكن بأى حال أن يشكوا فى أنها تعمل من أجل أفضل ما فى صالح أولئك الذين يخضعون لحكمها ".

وقد أصبح الاستخدام الدائم للأساليب الإمبراطورية عبر مساحة زمنية تبلغ أربعين سنة، سببا للإدمان، وفى النهاية حولت هذه الأساليب مؤسسة الدفاع إلى مؤسسة ذات نزعة عسكرية، وعلى وجه السرعة تضخم حجم ومجال الدور الذى لعبته القوات العسكرية فى حياة الأمة السياسية والاقتصادية.

الفصل الثالث

نحو روما الجديدة

● إنه نفس الحلم القديم ... السيطرة على العالم.

إيان فلمينج

فيلم دكتور نو (١٩٥٨)

أصبحت كلمة " إمبراطورية " فى العرف السياسى الأميريكى مصطلحا للعار. وقد اشتهر الرئيس ريجان باستخدامه لدمغ الاتحاد السوفييتى بصفة شيطانية فأطلق عليه اسم "إمبراطورية الشر". وقد وجدت فكرة الإمبراطورية زخما هنا منذ نهاية الحرب الباردة، ومنذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بشكل خاص. ويصف أندرو باسيفتش أستاذ العلاقات الدولية ذلك التغير بقوله: " فى كل حياة الأميريكيين العامة يندر أن تجد شخصا بارزا واحدا يتلمس قصورا فى الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة الباقية فى العالم حتى نهاية الزمان "[١]. وحتى ما قبل ظهور المغالين فى التعصب القومى أيام الحرب الإسبانية ـ الأميريكية، لم يناد مثل هذا العدد الكبير من الأميريكيين علنا بتأييد النزعة الإمبراطورية وبالتخلى حتى عن التظاهر باتباع سياسة خارجية دستورية وديموقراطية. والآن ينقسم أصحاب النزعة الإمبراطورية إلى مجموعتين : مجموعة تدعو إلى هيمنة أميريكية على العالم من جانب واحد ودون قيود (وتعبر عن ذلك أحيانا بعبارة اتباع خطى الإمبراطورية البريطانية). وأخرى تدعو إلى إمبريالية ملتزمة بأهداف " إنسانية ". ويمثل المجموعة الأولى تمثيلا دقيقا الكاتب الصحفى تشارلز كراوتهامر فى عموده واسع الانتشار فى صحيفة واشنطن بوست. وبعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية هلل " لنجاح " حملة القصف الأميريكية فى أفغانستان وذلك فى مقالة عنوانها " النصر يغير كل شىء " الذى قال فيه : "الحقيقة الأولية التى يبدو أنها تغيب عن الخبراء مرارا وتكرارا ـ سواء فى حرب الخليج أو أفغانستان أو الحرب القادمة ـ هى أن السطوة هى جائزتها. والنصر يغير كل شئ، السلوك النفسى فوق كل شىء. والنفسية السائدة الآن فى المنطقة (آسيا الوسطى) هى الشعور بالخوف من السطوة الأميريكية والاحترام العميق لها. وقد حان الوقت لاستخدامها فى ردع وهزيمة وتدمير نظم الحكم الأخرى فى المنطقة التى تؤوى الإرهاب الراديكالى الإسلامى "[٢]، ولكن حتى منذ ستة أشهر قبل إعلان الرئيس "

الحرب على الإرهاب ". فإن كراوتهامر أصر على القول بأن " أميريكا لم تعد المواطن العالمى .. إنها القوة المهيمنة على العالم والأكثر سيطرة منذ الإمبراطورية الرومانية. وبناء على ذلك فإن أميريكا فى مكانة تسمح لها بإعادة تشكيل المعايير وتغيير الآمال وخلق حقائق جديدة ... كيف؟ باستعراضات الإرادة الشرسة غير التبريرية "(٣). ويوافق كثيرون من بين طبقة المعلقين كراوتهامر فيما يقوله، ويعتقد روبرت دى كبلان بأن على الولايات المتحدة ألا تكتفى بدور خليفة الإمبراطورية البريطانية فحسب بل يجب أن نكون مبالغين فى الكتمان والخداع بشأن هذا الدور " ذلك لأن الوسائل السرية أكثر حصافة وأرخص تكلفة من الحرب المعلنة ومن التعبئة على نطاق واسع، ولن يتوفر إلا القليل من الوقت لإجراء مشاورات ديموقراطية سواء مع الكونجرس أو الأمم المتحدة "(٤). ويرى والتر رسل ميد عضو مجلس العلاقات الخارجية أن الولايات المتحدة هى : "جيروسكوب النظام العالمى(*) ". وأنها تخشى من أن الشعب الأميريكى لو ترك لخياراته الذاتية فى عالم ما بعد الحرب الباردة لاختار تسريح القوات المسلحة مثلما فعل فى الماضى، وعودة البلاد إلى المعايير الدستورية المشرفة والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية. ولمنع ذلك من الحدوث يؤيد ميد نزعة إمبراطورية صريحة لملء الفراغ الذي خلفته الحرب الباردة(٥). وقليل من هؤلاء الكتاب من يرغب فى الإسهاب فى تفاصيل ما كانت تفعله الولايات المتحدة فى الماضى بصلابة وما ينبغى أن تستمر فعله للمحافظة على إمبراطوريتها. ومنذ أن حوَّلنا اليابان وكوريا الجنوبية إلى توابع سياسية فى أواخر أربعينيات القرن الماضى، والولايات المتحدة تدفع رشى لنظم عميلة إما بطريق مباشر أو من خلال الغش التجارى لكى تظل تلك النظم مطيعة ومخلصة. وقد علمنا إرهاب الدولة لآلاف من العسكريين ومسؤولى الشرطة الأمريكيين اللاتينيين فى مدرسة الأمريكتين التابعة للجيش فى فورت بينينج فى ولاية جورجيا، واستخدمنا وكالة المخابرات المركزية الأميريكية وصندوق النقد الدولى لفرض تغييرات فى نظم الحكم من خلال الانقلابات والاغتيالات وتقويض الاقتصادات. كما قمنا بقصف وغزو دول شقت عصا الطاعة على سيطرتنا أو عارضتها. وكانت التكلفة المدنية لعمليات الحرب الباردة هذه مرتفعة. ولو ضربنا مثالا واحدا فقط لوجدنا أن أصحاب النزعة العسكرية الذين ساعدتهم الولايات المتحدة على الاستيلاء على السلطة فى إندونيسيا ذبحوا ما لا يقل عن نصف مليون مواطن من شعبهم بزعم أنهم مؤيدون للحزب الشيوعى. وقد أمدت سفارتنا الجيش الإندونيسى بقوائم بأسماء أناس ترى وجوب إعدامهم(٦).

(*) الجيروسكوب هو جهاز حفظ التوازن فى الطائرات والسفن وتحديد الاتجاه فيهما. (المترجم)

وفى أميريكا اللاتينية انتهجت الولايات المتحدة سياسة هى صورة طبق الأصل لما سمى فى الاتحاد السوفييتى السابق باسم " مبدأ بريجنيف " الذى قضى بتدخل القوات المسلحة السوفيتية ضد أية دولة اشتراكية تحاول الانسحاب من الكتلة السوفييتية مثلما فعلت تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. وفى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ أرسل جورج هـ. دبليو بوش ٢٦ ألف جندى بمن فيهم القوات الخاصة للحرب غير التقليدية وجنود الصاعقة التابعة للجيش والفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا، إلى بنما للإطاحة بزعيم محلى هو مانويل أورتيجا الحليف السابق " وأحد مصادر " السى آى إيه الذى توقف عن طاعة أوامر واشنطن. وأثناء قصف مدينة بنما قتل العسكريون الأميريكيون من ٣ آلاف إلى ٤ آلاف مدنى من مواطنى بنما (لا أحد يعلم على وجه اليقين العدد بالضبط، ولا أحد فى الولايات المتحدة إطلاقا أبدى اهتماما باكتشاف العدد). وتحدث شاهدو عيان وعدة جماعات إنسانية مستقلة عن أعمال وحشية واسعة النطاق تضمنت قتل مدنيين عزل من السلاح وجرف جثثهم إلى مقابر جماعية، وحرق حى العمال القديم فى إل كوريللو. وكانت نية بوش الواضحة هى قتل القسم الأعظم من جيش بنما الذي يمثل القوة الرئيسية الداعمة لنورييجا، والتأكد من أن تلك الدولة سوف تبقى فى الفلك الأميريكى حتى بعد استعادة سيادتها على قناة بنما. وكانت القصة المبررة للعملية التى سميت " عملية القضية العادلة " هى أن نورييجا كان يتاجر فى صفقات المخدرات المتجهة إلى السوق الأميريكية.

و حدث استعراض القوة بعد أسابيع قليلة من سقوط حائط برلين. وكان جورباتشوف قد تنصل قبل ذلك من مبدأ بريجنيف فى خطابه فى العام السابق أمام الأمم المتحدة.

و فى عشية عيد الميلاد عام ١٩٨٩ اجتمع جاك ماتلوك السفير الأميريكى لدى موسكو بنائب وزير الخارجية آى. بى أبويموف لجس نبضه حول النوايا السوفييتية فى أوروبا الشرقية فقال له أبويموف: " نحن نقف ضد أى تدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ونحن ننوى اتباع هذا الخط بدقة وبدون خروج عنه. ولذلك يمكن للجانب الأميريكى أن يعتبر " مبدأ بريجنيف " بين يديه باعتباره هديتنا إليه "(٧).

و تعتبر أعمال مثل غزو بنما جانبا جوهريا من السلوك الإمبراطورى. وعندما يوضع السجل التاريخى فى الاعتبار فإن السياسة الخارجية الأميريكية قد لا تقيم

دليلا على أنها كانت بشكل خاص استثنائية أو شريرة، ولكن الفجوة سوف تستمر فى الاتساع بين ما كانت الحكومة تقوم به والإيضاحات التى قدمتها لعامة الناس. ويحلو لأصحاب النزعة الإمبراطورية لدينا أن يؤكدوا أنهم كانوا يحاولون فقط مجرد تحقيق قدر من " الاستقرار " للعالم، ويدّعون أن الأيدى القذرة تعود إلى الإمبراطوريات القديمة لا إلينا نحن، وإذا اعتبروا أننا نتتبع الخطى البريطانية يدّعون أننا لم نسر على خطى أسلافنا كذلك، فعلى سبيل المثال يؤمن ماكس بوت رئيس التحرير السابق لصحيفة وول ستريت جورنال بأننا "إمبراطورية جذابة " ويقول : " إن أفغانستان وبلادا مضطربة أخرى تصرخ ملتمسة مثيلا للحكومة الأجنبية المستنيرة التي أقامها ذات مرة الإنجليز الواثقون بأنفسهم ذوو السراويل الضيقة والقبعات الفلينية "(٨). وليس واضحا ما إذا كان ماكس بوت غير مبال بالقهر عديم الرأفة والدموى الذى ساند الإمبراطورية البريطانية، أو أنه لم يسمع أبدا بأحداث مثل مذبحة أرميتسار عام ١٩١٩ التى أخذ فيها الجيش البريطانى يمعن فى قتل أهل البنجاب إلى أن نفدت ذخيرته أو أنه لم يسمع أيضا باستخدام جزر أندمان كمعسكر للسجناء السياسيين مزود بكامل أدوات التعذيب والعمل الإجبارى، أو القصف بالقنابل والرشاشات أو استخدام الغاز السام ضد الثوار العراقيين بعد أن استولت بريطانيا على العراق من الأتراك فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، أو قرار تقسيم الهند الذى أدى إلى القتل بالجملة للهندوس والمسلمين، أو بحرب كشمير الدموية المستمرة طوال خمسين عاما. فإذا كان ذلك كله هو الحكومة الأجنبية المستنيرة فإن الإنسان يصيبه الفزع لو تصور كيف تبدو الحكومة الإمبريالية غير المستنيرة.

والتراث الفكرى للمحافظين الجدد مدّعى الانتصار فى أميريكا هو خليط من نزعة تيودور روزفلت الإمبراطورية العسكرية ونزعة وودرو ويلسون الإمبراطورية المثالية. وتمتد جذور معظم المحافظين الجدد إلى اليسار لا إلى اليمين. وقد جاء بعضهم من الحركة التروتسكية فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى. وخلال الثلاثين عاما الأولى من الحرب الباردة تبنوا ليبرالية معادية للشيوعية قادتهم إلى اعتناق النزعتين العسكرية والإمبراطورية لدى جناح اليمين أثناء إدارة ريجان. وأيد مفكرو الدفاع من هؤلاء المحافظين الجدد الحرب الوقائية المبنية على أساس النموذج الإسرائيلى عام ١٩٨١ والمتمثل فى الغارة الإسرائيلية على مفاعل أوزيراك النووى العراقى. ولكنهم فى نفس الوقت تحمسوا لنشر الديموقراطية القسرى. أو على الأقل ادّعوا ذلك فى

دعايتهم. وأطلق واحد من مؤيديهم وهو ماكس بوت، عبارة " المذهب الويلسونى الصارم "(٩) على سياسة المحافظين الجدد الخارجية. ويعتبر أن تاج إنجازاتهم الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣ التى قامت فيها الولايات المتحدة باجتياح تلك الدولة فى هجوم عسكرى من جانب واحد ثم احتلالها. وكما قال المؤرخ بول كينيدى : "كان لدى العراق ديموقراطية على النمط الغربى أقحم عليها مزيج غريب من مثالية ويلسون واستعراض العضلات الريجانى "(١٠).

وهناك مجموعة أميريكية أخرى من الأيديولوجيين يمكن أن يطلق عليها : " أصحاب النزعة الإمبراطورية الإنسانية " وهم ليبراليون عولميون ينحدرون مباشرة من وودرو ويلسون. ويؤمنون " بجعل العالم آمنا من أجل الديموقراطية " فى إطار فكرة أيدها الرئيس السابق بيل كلينتون مفادها أن التاريخ يقف إلى جانب الولايات المتحدة (وهكذا وقبل رحلة كلينتون إلى بكين مباشرة فى عام ١٩٩٨، عاقب الصين لأنها تتوق إلى " الجانب الخاطئ من التاريخ " رغم أنها أقدم حضارة فى العالم ما تزال باقية ومستمرة) ويفضل أصحاب النزعة الإمبراطورية الرقيقة هذه استخدام مصطلح " النزعة الإمبراطورية " مع عبارة ملطفة تلحق بها مثل : " النزعة الإمبراطورية ما بعد الحداثة " و" النزعة الإمبراطورية المخففة (لايت) " و" النزعة الإمبراطورية الجديدة " و" النزعة الإمبراطورية الليبرالية ". وقبل الجميع عبارة: " الحق فى التدخل الإنسانى "(١١). وباعتبار أنهم من أتباع نهج ويلسون، نجدهم مثلا يؤيدون حق تقرير المصير لشعوب مثل الفلسطينيين بينما نجد لدى المحافظين الجدد سجلا من اللامبالاة بمحنتهم.

ويعتبر سباستيان مالابى كاتب الافتتاحيات بصحيفة واشنطن بوست مؤيدا نموذجيا لمثل هذه النزعة الإمبريالية الليبرالية إذ يقول : " يدرك العالم الثرى بوتيرة متزايدة أن الفوضى تهدد مصالحه ... وأنه لا يملك الأدوات اللازمة لعلاج هذه المشكلة "(١٢) ويرى أن التعامل مع خطر " الدول الفاشلة " يقتضى قيام " أميريكا ذات نزعة إمبراطورية " بملء الفجوة الكونية. ويضيف قوله : " ليست المسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تسعى إلى ملء الفراغ الناشئ عن وفاة الإمبراطوريات الأوروبية، ولكن المسألة هى ما إذا كانت سوف تسلم بأن ذلك هو ما تفعله " ولم يشر فى أى وقت إلى أن النزعة الإمبراطورية الأوروبية (مثلها مثل الأميريكية واليابانية) هى السبب

الجذرى لوجود الدول الفاشلة اليوم فيما جرت العادة على تسميته بالعالم الثالث. ويقترح مالابى - من بين أشياء أخرى - أن تنشئ الولايات المتحدة منظمة " دولية " جديدة تهيمن عليها أميريكا وتصمم على نمط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى " لملء الفراغ الأمنى الذى خلفته الإمبراطوريات ".

وتتمثل المسألة المعقدة فى قلب النزعة الإمبراطورية الليبرالية فى " التدخل الإنسانى " (وبشكل عام لا يهتم دعاة الانتصار من المحافظين الجدد بأى شىء يتلازم مع صفة "الإنسانية") والفكرة من هذه العبارة هى أن دولة قوية يمكن أن تنتهك سيادة دولة أخرى أو حتى تعزل إدارتها قسرا من أجل أن توقف أو تمنع انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، أو التطهير العرقى، أو الإبادة الجماعية، أو إرهاب الدولة، أو عمليات " فرق الموت"، أو الهجمات العسكرية الانتقامية واسعة النطاق ضد المدنيين. وتشير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة، التي يرأسها وزير خارجية أسترالى سابق، إلى مثل هذه الأعمال بعبارة " مسؤولية الحماية " وتضع شروطا لتبرير عمليات التدخل فى أى وقت.(١٢) وتتضمن تلك الشروط وجود أذى خطير للبشر غير قابل للإصلاح وقائم بالفعل أو على وشك الوقوع، واعتبار استخدام القوة العسكرية الملاذ الأخير، وأن تكون القوة العسكرية المستخدمة ملائمة فى حجمها، مع وجود فرص نجاح معقولة.

و منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين أعلنت الولايات المتحدة مثل هذه الدوافع الإنسانية فى سلسلة من التدخلات المسلحة فى الصومال وهاييتى والبوسنة وكوسوفو. ولم يكن التدخل الإنسانى قد طرح أصلا كعامل لغزونا أفغانستان، ولكن بعد أن أصبحنا هناك زعمت إدارة بوش أن المعاملة القاسية للأفغانيات تحت حكم طالبان، كانت واحدة من اهتماماتنا. ومع ذلك لم تكن تلك مسألة شغلت بال قادتنا الأميريكيين أثناء ثمانينيات القرن الماضى عندما سلحوا بسخاء ودعموا القوات التى أصبحت طالبان. وخلال تلك السنوات تخلت الولايات المتحدة وكثير من حلفائها عن " مسؤولياتهم " تجاه الروانديين وسكان أقصى جنوب المكسيك والشيشان وأهل التبت والكشميريين والتيموريين والفلسطينيين. ولا أحد ينكر أن التدخل الأجنبى لإنقاذ حياة الأبرياء قد يكون مطلوبا فى حالات قصوى، ولكن المسألة هى من يستطيع أن يعلن أن التدخل العسكرى إنسانى. وترى اللجنة الدولية أن مجلس الأمن الدولى وحده هو الذى يجب أن يجيز ويقنن أنشطة من هذا النوع. ومهما كان المبرر والإعلان الذاتى

للتدخل الإنسانى مثل تدخل الولايات المتحدة فى الصومال أو صربيا. فإن ذلك يصبح عملا من أعمال النزعة الإمبراطورية. ومما يؤدى بالفعل إلى إلحاق الضرر بالعلاقات الدولية أن يفرض أحد مبدأ جديدا مثل " مسؤولية الحماية " من جانب واحد لتصبح مسؤولية آخر قوة عظمى فى العالم وحدها وعندئذ تتولاها عندما ترى أن ذلك يلائمها.

ومنذ هجمات يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم تُرِد حكومتنا تفويضا من مجلس الأمن الدولى بشن حربها الخارجية (وهى لم تفعل ذلك على الإطلاق) وبدا أنها لا ترى أنها فى حاجة إلى هذا التفويض. وكانت خطبة الرئيس بوش فى الأمم المتحدة يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ تمثل إنذارا أكثر منها طلبا إذ قال : " إذا لم تكن الأمم المتحدة تنوى اتخاذ إجراء ضد العراق فسوف تفعل الولايات المتحدة ذلك وحدها " وفى يوم ١٩ مارس ٢٠٠٣ نجح فى تنفيذ إنذاره وشن الحرب بنفسه لأنه كان يواجه لجوءا إلى الفيتو مؤكدًا وربما هزيمة من أغلبية غاضبة إذا اضطر إلى اللجوء إلى مجلس الأمن للحصول على تفويض منه بشن الحرب على العراق. وتعنى النزعة الإمبراطورية من بين أشياء أخرى، التصرف من طرف واحد عند اتخاذ القرار وممارسة أعمال الدولة بغض النظر عن الدافع الإنسانى أو غير ذلك من الدوافع الأخرى التى قد ترددها. وهناك دراسة مهمة موضوعها " حكم القوة أم حكم القانون " وقد قامت بها منظمتان لا تسعيان للربح هما معهد أبحاث الطاقة والبيئة ولجنة المحامين للسياسة النووية. وقد حللت الدراسة استجابة الولايات المتحدة لثمانى اتفاقيات دولية رئيسية بما فيها معاهدة حظر الانتشار النووى. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ عابرة القارات. وتقول نيكول ديلر المؤلفة المشاركة فى التقرير " انتهكت الولايات المتحدة أو ساومت أو عمدت بوسائل حاسمة إلى تقويض كل اتفاقية قمنا بدراستها بالتفصيل "[١٤] وتضيف نيكول قائلة : " إن الولايات المتحدة لم ترفض فحسب المشاركة فى آليات قانونية ابتكرت حديثا، بل تخلت عن الوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها فى المعاهدات التى صدقت عليها "

ووفقا للتقرير فإن الولايات المتحدة " انجرفت بعيدا عن اعتبار المعاهدات عنصرا جوهريا فى الأمن العالمى، وتحولت الولايات المتحدة إلى موقف الالتزام بالمعاهدات التي ترضيها فقط ". ومن أبرز الأمثلة على دوافعها الأحادية محاولتها تقويض المحكمة

الجنائية الدولية التى هى أول محكمة دائمة للعالم للنظر فى جرائم الحرب. ففى يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ وقّع الرئيس بيل كلينتون المعاهدة التى أنشأت المحكمة التي كانت قد وضعت مسودتها من قبل أثناء محادثات متعددة الأطراف فى روما فى يوليو ١٩٩٨، وتلا ذلك التوقيع والتصديق عليها من جميع الدول الديموقراطية الحليفة لأميريكا والمقربة إليها، ولكن إدارة جورج بوش الابن خشيت أن يجد بعض كبار المسؤولين الأميريكيين أنفسهم ذات يوم مطلوبين للمثول أمام المحكمة (رغم أن الضمانات التى فى المعاهدة تجعل من ذلك احتمالا مستبعدا)، ولم تكتف برفض تقديم المعاهدة إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليها، ولكنها لم توقع عليها بأثر رجعى فى خطوة غير مسبوقة. وكتب الصحفى دافيد موبرج قائلا : " إن رفض الولايات المتحدة للمحكمة هو فى الأساس بيان رمزى بأن أميريكا ليست مسؤولة أمام أحد ... ويريد بوش أن تتصرف الولايات المتحدة باعتبارها المحقق والشرطى والمدعى العام والقاضى ومنفذ حكم الإعدام للعالم أجمع. وهذا هو نموذج إمبراطورى وليس إعلانا للسيادة "[١٥] وفى نفس الوقت أعلنت الإدارة أنها لم تعد مرتبطة باتفاقية جنيف لعام ١٩٦٩ الخاصة بقانون المعاهدات الذى يطالب الدول الموقعة بالامتناع عن اتخاذ خطوات تقوض المعاهدات التى وقعت عليها حتى ولو لم تقم بالتصديق عليها. وبالنسبة لمعاهدة المحكمة الجنائية الدولية كانت الولايات المتحدة قد وقعت عليها، ولكنها لم تصدق على اتفاقية جنيف.

وأصبحت حكومتنا مصابة بعقدة الاضطهاد إزاء موضوع تلك المحكمة إلى درجة أنها حاولت منع ريتشارد هولبروك السفير الأميريكى السابق لدى الأمم المتحدة حتى من الإدلاء بشهادته أمام محكمة الأمم المتحدة الخاصة حول جرائم الحرب المنعقدة فى لاهاى وذلك أثناء محاكمة سلوبودان ميلوسوفيتش الرئيس الصربى السابق بسبب جرائم الحرب التى ارتكبها. وزعمت وزارة الخارجية أنها خشيت من إرساء سابقة تعاون مع محكمة جنائية دولية تشمل ولايتها القضائية الأفراد إذا سلمنا بأن معاهدة المحكمة الجنائية الدولية تم التصديق عليها بنجاح من عدد كاف من الدول وأصبحت قائمة رغم المعارضة الأميريكية[١٦]. وفى ١١ مارس ٢٠٠٣ بدأت المحكمة عملياتها الرسمية فى لاهاى للنظر فى تهم جرائم الحرب التى ارتُكِبَتْ بعد أول يوليو ٢٠٠٢. وتحسبا لهذا التطور كان مجلسا الكونجرس قد وافقا على قانون حماية أعضاء الدوائر الأميريكية الذى يسمح فى الواقع للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية لتحرير أى مواطن

أميريكى تحتجزه المحكمة. أما رجال السياسة الهولنديون حلفاء الأميريكيين منذ زمن طويل، فقد أدهشهم ذلك وأثار غضبهم واعتبروه محاولة لا معنى لها لإثارة الاهتمام، وفى سخرية مرة أطلقوا على ذلك القانون اسم " قانون غزو لاهاى "(١٧).

وزعمت إدارة بوش أنها تخشى من محاكمات تمليها النزوات لمسؤوليها وضباطها العسكريين وتجريها محكمة خارجة عن سيطرتها، حتى رغم احتواء معاهدة روما على كثير من الضمانات ضد المحاكمات التعسفية، ومن بين هذه الضمانات حق أية دولة فى الأسبقية على المحكمة الجنائية الدولية فى محاكمة مواطنيها بسبب جرائم الحرب. فإذا كانت الولايات المتحدة تقاوم إقامة محكمة تستطيع محاكمة أفراد لارتكابهم جرائم حرب، فإن سبب مقاومتها بالتحديد هو أن أنشطتها الإمبراطورية تستدعى حتما ارتكاب مثل هذه الجرائم فى أغلب الأحوال. ولقد كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى أدانتها المحكمة العالمية القديمة بتهمة الإرهاب (وتستطيع هذه المحكمة محاكمة الدول فحسب لا الأفراد) بسبب العمليات السرية التى كانت تقوم بها إدارة ريجان لتقويض وتدمير حكومة ساندينستا فى نيكاراجوا عام ١٩٨٤.

وقد زعمت الإدارة دائما أن معارضتها للمحكمة الجنائية الدولية تعود إلى رغبتها فى تحصين موظفيها العاديين وصغار مسؤوليها من الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، ولكن يتضح أن قلقها الحقيقى هو من أن المحكمة قد تحاول محاكمة الرئيس بوش أو غيره من القادة المدنيين والعسكريين البارزين. ومع تذكر الإدارة جيدا تأثير تحقيقات المدعى العام الخاص كينيث ستار مع الرئيس السابق بيل كلينتون بسبب مغازلته الجنسية لمونيكا لوينسكى، تتخوف من أنه إذا فتح مدع عام دولى تحقيقا علنيا فى أعمال الرئيس بوش فسوف يكون له تأثير سياسى ضار حتى لو لم يؤد التحقيق إلى توجيه الاتهام إليه(١٨). ولم تكن تلك المخاوف بعيدة الاحتمال فالجنرال ويزلى كلارك قائد حرب النيتو الجوية ضد الصرب مسؤول، بناء على اتفاقية جنيف ١٩٤٩، عن عدم إيقافه القصف غير القانونى لوحدات معالجة المياه والمستشفيات والمدارس، والذى أدى إلى مصرع ألفى مدنى، وكذلك الحال بالنسبة للجنرال البوسنى الصربى دراجان أوبرينوفيتش الذى قاد الهجوم على سربرينتسا فى يوليو ١٩٩٥ ونتيجة لذلك أحيل إلى محكمة جرائم الحرب فى لاهاى لمحاكمته. ويود المدعون العامون فى تشيلى والأرجنتين وإسبانيا وفرنسا تقديم هنرى كيسنجر وزير الخارجية السابق للمحاكمة لدعمه

ورعايته للنظم الديكتاتورية العسكرية فى البرازيل وتشيلى وأوروجواى وباراجواى وبوليفيا والأرجنتين وإكوادور بينما كانت هذه النظم فى سبعينيات القرن العشرين تقتل وتعذب " وتوارى " مواطنيها ومواطنى البلاد المجاورة(١٩). ونفس الشىء بالنسبة لدولة تيمور الشرقية حديثة الاستقلال التى تحب أن تسأل كيسنجر تحت القسم عما كان يعنيه فى اليوم السابق لبدء غزو إندونيسيا لتلك الأراضى البرتغالية السابقة عام ١٩٧٥. وقد بدا أنه أعطى الضوء الأخضر لرجل إندونيسيا القوى الجنرال سوهارتو. ففى يوم ٦ ديسمبر ١٩٧٥ وبينما كان الرئيس جيرالد فورد وكيسنجر فى طريق العودة من زيارة لبكين، توقفا فى جاكرتا للاجتماع بسوهارتو. وأخبرهم الجنرال بخططه للاستيلاء على ذلك الإقليم ضد إرادة سكانه وضمه إلى إندونيسيا. ورغم أن الجيش الإندونيسى كان مسلحا جزئيا بأسلحة أميريكية، ورغم أن استخدامها لأغراض محلية غير قانونى وفقا لقانون الولايات المتحدة، فإن كيسنجر قال : "من المهم أنك لابد أن تنجح بسرعة مهما كان ما تفعله " وتساءل كيسنجر عما إذا كان الإندونيسيون يتوقعون " حرب عصابات طويلة "، فأجاب الجنرال على مورتوبو، أحد مهندسى عملية الاستيلاء، قائلا : " العملية كلها ستتم فى ثلاثة أسابيع "(٢٠) وأخذ الجيش الإندونيسى يمعن فى قتل نحو ٢٠٠ ألف من أبناء تيمور الشرقية.

ولم تكتف الإدارة بالخلاص من المعاهدات التى تعتبرها مزعجة لها بل رفضت أيضا أن تشترك فى نشاط دبلوماسى عادى مع حلفائها لجعل هذه المعاهدات أكثر قبولا. وهكذا انسحب ممثلو الإدارة ببساطة من بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ حول الاحتباس الحرارى العالمى الذى حاول البروتوكول كبحه من خلال التحكم فى انبعاثات ثانى أوكسيد الكربون. وادّعى هؤلاء الممثلون أن التكلفة الاقتصادية عالية جدا (وتولد الولايات المتحدة من هذه الانبعاثات أكبر بكثير من أية دولة أخرى) واستمر جميع حلفاء أميريكا الديموقراطيين فى إنجاز المعاهدة رغم المقاطعة. وفى يوم ٢٣ يوليو، وفى بون بألمانيا، تم التوصل إلى اتفاق وسط بشأن قسوة الاستقطاعات فى الانبعاثات التي يجب على الدول المتقدمة إنجازها. وكذلك بالنسبة للعقوبات التي ستفرض عليها إذا لم تفعل ذلك. ونتج عن ذلك معاهدة ملزمة قانونا وافقت عليها ١٨٠ دولة. ولا يعتبر بروتوكول كيوتو المعدل عملا كاملا تماما، ولكنه بداية نحو تخفيض غازات الدفيئات. وبنفس الطريقة انسحبت الولايات المتحدة وإسرائيل من مؤتمر الأمم المتحدة حول التمييز العنصرى الذى عقد فى ديربى بجنوب إفريقيا فى أغسطس

وسبتمبر ٢٠٠١. أما الدول التى بقيت فقد صوتت ضد مطالب سورية بإضافة عبارة تتهم إسرائيل بالعنصرية. وفى البيان الختامى للمؤتمر أضافت أيضا إدانة للرق باعتباره " جريمة ضد الإنسانية "، ولكنها فعلت ذلك دون إضافة صيغة قد تجعل الدول المتمسكة بتجارة الرقيق مسؤولة عن تقديم تعويضات. فإذا سلمنا بتاريخ العبودية فى الولايات المتحدة وعرفنا إلى أى حد أجريت تعديلات على الوثيقة النهائية للمؤتمر لتهدئة القلق الأميريكى لأدركنا أن الانسحاب كان تعبيرا عن نزق إمبراطورى أو بالأحرى رسالة " بأننا " لا نحتاج " إليكم " لإدارة شؤون العالم.

وفى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عبر كثير من المراقبين للشؤون الداخلية والخارجية عن أملهم فى أن تتخلى الولايات المتحدة عن أحاديثها الإمبراطورية اعترافا بأن حربها ضد الإرهاب، أو على الأقل جهودها للسيطرة على تمويل الإرهاب، تتطلب حلفاء وجهدا دوليا هائلا وتناسقا[٢١]. ولكن تبين أن هذا الأمل كان وهما، ففى الشهور التي تلت ١١ سبتمبر قررت إدارة بوش من جانب واحد إلغاء الحقوق الممنوحة فى العادة لأسرى الحرب ورفضت منحها للمقاتلين الذين اعتقلتهم فى أفغانستان واحتجزتهم فى " كامب إكس راى " وهو عبارة عن مجموعة من الأقفاص المبنية بالأسلاك فى الهواء الطلق فى القاعدة العسكرية الأميريكية القديمة فى خليج جوانتانامو فى كوبا[٢٢]. كذلك أعلنت من جانب واحد أن إيران والعراق وكوريا الشمالية " دول مارقة " تشكل " محورا للشر " وتستحق ضربة استباقية دقيقة لتدميرها كلها أو بعضها، أو أية دولة أخرى تعتبر عدوا محتملا وتمتلك أو تخطط لامتلاك " أسلحة دمار شامل " أو أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية. وفى نفس الوقت قررت الولايات المتحدة إنتاج أسلحة نووية جديدة أو أكثر قابلية " للاستخدام " لنفسها، وقامت بعملية توسيع دراماتيكية للظروف التى يمكن للبنتاجون أن يعتبرها " مؤدية لحرب نووية " فى أى نزاع فى المستقبل. وقد فعلت الإدارة الأميريكية كل ذلك فى انتهاك علنى لالتزامها بناء على معاهدة حظر الانتشار النووى بتقديم " تعهد واضح " بالتخلص من ترسانتها النووية[٢٣]. كذلك أعفت إدارة بوش نفسها من معاهدة تحظر صناعة أسلحة بيولوجية لأنها قد تؤدى إلى فتح مصانع صيدلانية "خاصة " أمام المفتشين الدوليين.

وإزاء براهين من هذا النوع توصلت فلورا لويس خبيرة العلاقات الدولية العريقة فى صحيفة نيويورك تايمز إلى نتيجة مؤداها أن " الولايات المتحدة أدارت ظهرها للمبادئ العالمية " وكانت تشعر بالقلق بشكل خاص من محاولتنا تخريب اتفاقية دولية

للحد من التجارة العالمية فى الأسلحة الصغيرة. وفى يوليو ٢٠٠١ أعلن جون بولتون وكيل وزارة الخارجية للرقابة على الأسلحة أن الولايات المتحدة عقدت النية على إحباط أية اتفاقية قد تضع قيودا على حق مواطنيها فى شراء الأسلحة النارية(٢٤). أما البروفيسور مايكل جلينون إخصائى القانون الدولى فى مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية بجامعة تافتس، فإنه يرى أن أحادية إدارة بوش ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن الدولى يعنيان أن " مواد ميثاق الأمم المتحدة التى تحكم استخدام القوة لم تعد تعتبر قانونا دوليا ملزما... وبشكل مأساوى أخذ الميثاق نفس مسار اتفاق كيلوج - برياند(*) لعام ١٩٢٨ الذي كان يرمى إلى تجريم الحرب والذى وقع عليه كل محارب من المتحاربين الكبار فى الحرب العالمية الثانية(٢٥).

وفى نصف عام منذ ١١ سبتمبر أعدنا اختلاق صفة لأنفسنا باعتبارنا أكثر شعب محارب على الأرض. فكيف حدث هذا ؟ هذا السؤال يطرحه الكاتب الصحفى جيمس كارول من صحيفة بوسطون جلوب، ويجيب عليه قائلا : " لأن هجمات سبتمبر كانت أول عنف ضخم تعانيه الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية ... وقد جعلتنا غير واثقين بأنفسنا وخائفين. ولكن فى أماكن أخرى من العالم كانت أهوال الحرب جميعها أمورا مألوفة جدا، أما بالنسبة لنا فهى تبقى فكرة مجردة. وتؤكد ذكريات سبتمبر كيف أن أهوال الحرب الحديثة لم تلمس المدن الأمريكية على الإطلاق، وهذا هو السبب الوحيد فى أن تعرفنا على عرض القوة الأمريكية يدور حول مشاهدة ضربات الروبوت والقصف الاستراتيجى وحتى الأسلحة النووية الصالحة للاستخدام، ويمثل كل هذا فشل الخيال الأمريكى فى إدراك الأثر الحقيقى لمثل هذه الهجمات على الناس الحقيقيين. ونحن نشن الحرب دون أن نعرفها "(٢٦).

وإذا عدنا إلى عام ١٨٧٤ بعد الحرب الأهلية مباشرة نجد أن جيش البلاد العامل يتكون من قوة معتمدة قوامها ١٦ ألف جندى فقط وكان الجيش لدى معظم الأمريكيين أقل أهمية من مكتب البريد مثلا. وفى تلك الأيام لم يكن أى أمريكى فى حاجة إلى جواز سفر أو تصريح حكومى بالسفر خارج البلاد. وعندما كان المهاجرون يصلون إلى البلاد يتم فحصهم فقط ضد الأمراض المعدية ولم يكن مطلوبا منهم

(*) سمى الاتفاق أيضا: "اتفاق باريس" و اعتبر معاهدة متعددة الجنسيات لمنع استخدام الحرب كأداة فى السياسة الوطنية. و حمل الاتفاق اسمى فرانك كيلوج وزير الخارجية الأميركية وأرستيد برياند وزير الخارجية الفرنسية. و قد وقع الاتفاق فى باريس بعيدا عن عصبة الأمم فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٨. (المترجم)

الإبلاغ عن تحركاتهم لأى شخص. ولم يكن هناك حظر على المخدرات، والتعرفات هى المورد الرئيسى لدخل الحكومة الفيدرالية، ولا وجود لضريبة الدخل[٢٧]. وبعد مرور قرن وربع أصبح قوام الجيش الأميريكى ٤٨٠ ألف جندى، والسلاح البحرى ٣٧٥ ألفا، وسلاح الجو ٣٥٩ ألفا، والمارينز ١٧٥ ألفا، وبهذا يبلغ الإجمالى مليونا و٣٨٩ ألف رجل وامرأة فى الخدمة العسكرية العاملة. وبلغت رواتب العسكريين عام ٢٠٠٢ مبلغا قدره ٢٧.١ بليون دولار للجيش العامل، و٢٢بليون دولار لكل من السلاح البحرى والسلاح الجوى، و٨.٦ بليون دولار للمارينز. واليوم تستطيع الحكومة الفيدرالية إذا أرادت الدخول خلسة إلى هواتف جميع المواطنين والتنصت على مكالماتهم وأجهزة الفاكس لديهم ورسائلهم الإلكترونية. وقد بدأت حبس المواطنين بالولادة والمواطنين بالتجنس والمسافرين فى سجون عسكرية دون توجيه أى اتهام إليهم، والرئيس وحده هو الذى يقرر من هو " المحارب غير المشروع " وهو اصطلاح ابتدعته إدارة بوش دون استئناف لقرار الرئيس. وتتمتع أكثر ميزانيات الدفاع وجميع الوكالات الاستخبارية بالسرية كما تتوفر جميع سمات نزعة التسلط العسكرى وإقامة دولة أمن قومى.

ويتمثل أحد مظاهر النزعة العسكرية غير العادية فى القرن الحادى والعشرين فى أن الحكومة لديها خطط محكمة للهيمنة على العالم لا بمجرد استخدام آلة عسكرية ضخمة على هذا الكوكب، بل من خلال السيطرة على الفضاء. ونجد أول ملمح لهذه التطلعات فى القصف الجوى ضد صربيا من ٢٤ مارس إلى ٣ يونيو ١٩٩٩. وكان الطيارون - وبعضهم يقود القاذفات ستيلث بي - ٢ - تأخذهم أشواط القصف من ميسورى إلى البلقان والعودة، وهكذا قاموا بأكثر من ٣٨٠٠٠ طلعة جوية فوق صربيا. وخلال هذه الحملة أُسقطت طائرتان فقط ولم يصب أى أميريكى فى الاشتباكات. وقال الجنرال ريتشارد مايرز رئيس القيادة الفضائية الأميريكية آنذاك إن كوسوفو كانت " تمثل حربا ذات إمكانيات فضائية " و" علامة جديدة " للمستقبل ". وقد سمحت الأقمار الاصطناعية العسكرية ونظام تحديد المواقع العالمى للطائرات الأميريكية بشن غارات تتميز تقريبا بدقة القصف والهجمات الصاروخية الموجهة التى أبقت الجنود ورجال الجو فى مأمن من الخطر. وفى أغسطس ٢٠٠١ عين الرئيس جورج دبليو بوش الجنرال مايرز رئيسا لهيئة الأركان المشتركة ليصبح أول ضابط بمثل خلفياته يشغل أعلى منصب عسكرى فى الدولة[٢٨].

وبعد أقل من شهر من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نشبت الحرب التالية ذات الإمكانيات الفضائية إذ بدأ الأميريكيون القصف من ارتفاعات شاهقة ضد أفغانستان

البلد المدمر أصلا نتيجة حرب دامت عقدين من الزمن وجعلت طرد نظام طالبان الاستبدادى أمرا سهلا. ورغم تقارير البنتاجون عن " الدمار الجانبى " العرضى، فإن الولايات المتحدة قتلت أعدادا من المدنيين الأفغان يماثل على الأقل أولئك الذين قتلتهم الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمى والبنتاجون(٢٩). ومع ذلك زعم العسكريون إحراز نصر عظيم دون أى ضحايا بين الأميريكيين فى مزيد من تبرير لجوئهم إلى أسلوبهم فى شن الحرب ذات التقنية العالية والمعتمدة على الفضاء وفى عام ٢٠٠١ عين الرئيس بوش بيتر تيتس الرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن. فى منصب وكيل وزارة الدفاع لشؤون سلاح الجو ومدير المكتب القومى للاستطلاع الذى يعتبر أكبر وكالة استخبارات بلغة الميزانيات. وفى المنتدى القومى السنوى للفضاء الثامن عشر فى كولورادو سبرينجر فى أبريل ٢٠٠٢، انضم إليه الجنرال إد إيبرهارت، الذى خلف الجنرال مايرز فى رئاسة قيادة الفضاء، وأيده فى تأكيد الرسالة التى تفيد بأن الولايات المتحدة تستطيع السيطرة على العالم من خلال الهيمنة على الفضاء وأنها تنوى ضمان هذه السيطرة. وأكد تيتس وإيبرهارت على دور الفضاء فى الانتصار على طالبان ودلّلا على ذلك بأن الأقمار الاصطناعية استُخدمت بكثافة فى الحرب وأنهما " سمحا بالقصف الموجه بدقة فائقة فى أفغانستان من المقاتلات ومركبات فضائية غير مأهولة "(٣٠). وذكر إيبرهارت أن تزويد القوات بوسائل الإرسال ذات النطاق العريض من الفضاء كان بنفس أهمية المعلومات الاستخبارية بالنسبة للجنود. وأضاف قوله : " نحن فى قيادة الفضاء زودنا الجنرال تومى فرانكس (القائد فى أفغانستان) بنطاق ترددات عريضة بلغت سبعة أضعاف ما كان لدى الجنرال نورمان شوارتسكوف، وكان لدى الجندى الواحد من تلك الترددات ٣٢٢ ضعف ما كان فى عاصفة الصحراء. أما جيف هاريس المدير السابق للمكتب القومى للاستطلاع، والمدير التنفيذى الآن بشركة نظم الفضاء التابعة لشركة لوكهيد. فقد أخبر المنتدى بأن " على الولايات المتحدة الآن أن تعمل بانتظام وبطريقة استباقية ومحترفة حول الكون باستخدام موارد قائمة فى الفضاء فى المناوشات المحلية... ويجب على القوات المسلحة الأميريكية أن تبث فى نفوس جميع أعدائها المحتملين رعباً مؤكداً من قدرات الولايات المتحدة ". وسخر وكيل الوزارة تيتس من أى حديث عن التعاون مع حلف شمال الأطلنطى أو الأمم المتحدة أو أية أشكال أخرى من " المشاركة فى تحمل العبء " أو " التعددية ". وقال إن على الولايات المتحدة أن تفخر بقدراتها الأحادية وأن تستغل " تفوقنا الفضائى وسيطرتنا

على الفضاء لتحقيق النجاح القتالى فى الحرب "[٣١]. وأكثر من ذلك فإن التقنية السبرانية والبراعة العسكرية فى استخدامها هى التى تغذى إعادة التفكير فى المؤسسة العسكرية بأكملها ومهامها[٣٢].

وحتى قبل حرب أفغانستان بدأت مجموعة من "مفكرى الدفاع " فى الجناح اليمينى فى الدعوة إلى استراتيجية جديدة للهيمنة الكونية، وكان كثيرون منهم يعملون فى إدارات جمهورية سابقة ومنحت لمعظمهم مرة أخرى مناصب رفيعة بالتعيين عندما تولى جورج دبليو بوش الرئاسة. وقد ركزوا على خطط لعقد أو عقدين قادمين وبنفس الأسلوب الذي اتبعه القبطان البحرى ألفرد ميهان والسيناتور هنرى كابوت لودج ومساعد الوزير للسلاح الجوى تيودور روزفلت الذين ركزوا جهودهم على القوة البحرية وقواعد المحيط الهادئ وتخصيص قوتين بحريتين للعمل فى محيطين فى نهاية القرن التاسع عشر. وندر أن وثق أعضاء القرقعة الجديدة فى الرأى العام، ولكنهم أساتذة بارعون فى استغلال الميديا التى يعترفون بأنها الشىء الذى " تعلموه " نتيجة لتجربة حرب فييتنام المريرة. وكما فعلت حادثة إغراق البارجة مين عام ١٨٩٨ أدت الأحداث الإرهابية عام ٢٠٠١ إلى إعطاء دفعة هائلة لأجندتهم الخاصة إذ عبأت العواطف والمشاعر الوطنية خلف المبادرات العسكرية التى لو حدثت فى ظروف أخرى لكانت قد استجلبت تيارا ساندا خطيرا من الشكوك والاحتجاجات.

ويتعلق الإصرار على عسكرة الفضاء الخارجى والهيمنة على الكون، بوضع محطات قتالية فى مدار حول الأرض وتسليحها بأنساق من الأسلحة تتضمن أشعة ليزر ذات طاقة عالية يمكن توجيهها نحو أى هدف على الأرض أو ضد أقمار اصطناعية تابعة لدول أخرى. ويتعلل بيان سياسة قيادة الفضاء المسمى " رؤية لعام ٢٠٢٠ "بأن عولمة الاقتصاد الدولى سوف تستمر مع اتساع الفجوة بين من "يملكون" ومن " لا يملكون" ولذلك فإن مهمة البنتاجون هى " السيطرة على الأبعاد الفضائية للعمليات العسكرية لحماية مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها " فى عالم مناهض لأميريكا تتزايد خطورته دون قيد. ويجب أن يكون أحد أهداف السياسة الحاسمة هو " حرمان الدول الأخرى من الوصول إلى الفضاء "[٣٣].

وتتطلب هذه المحاولة الجريئة لتأمين السيطرة العسكرية من جانب واحد، أن يتخلى هذا البلد عن كل اتفاقيات مراقبة وتقييد التسلح بما فى ذلك معاهدة الفضاء

الخارجى عام ١٩٦٧ التى تفرض حدودا على عسكرة الفضاء بما أن الفضاء موجود فى الكون أساسا (الأقمار الاصطناعية لا تبقى ضمن الحدود الوطنية). وكان المنطق وراء تسليح الفضاء أمرا قديما تضمنته بالفعل جميع المشاريع الإمبراطورية وهو : الحاجة إلى حماية إقليم أو إمكانية ما بولغ فى هشاشتها وحيث لم توضع فى الاعتبار بدائل عن الخيار العسكرى. وتدعى الولايات المتحدة أنها أصبحت تعتمد عسكرياً على أقمار الاتصالات والتجسس وأن أى خصم يمكن أن يكتسب ميزة بنشر أسلحة مضادة للأقمار الاصطناعية لتعطيل تلك الإشارات. وتتعلل الولايات المتحدة الآن بأنها يجب أن تهيمن على الفضاء كلية لحماية تقنياتها القتالية الجديدة الخالية من الخسائر البشرية، بالضبط مثلما كانت بريطانيا فى نهاية القرن التاسع عشر مضطرة - كما يقال - إلى احتلال مصر وجنوب إفريقيا لحماية الطرق البحرية المؤدية إلى الهند، ثم تقوم بعد ذلك بهزيمة السودان وأعالى النيل لحماية مصر وجانب كبير من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لحماية جنوب إفريقيا. وإذا قورن هذا اللون من المنطق " بنظرية الدومينو " فى حرب فييتنام، فإنه يقود إلى تزايد لا نهاية له للأماكن والالتزامات التى يجب حمايتها مما يؤدى حتما إلى التوسع الإمبراطورى والإفلاس والسخط الشعبى، وهى نفس الأمراض بالتحديد التى ابتليت بها بريطانيا الإدواردية. كذلك يميل هذا النوع من التخطيط الاستراتيجى إلى إحداث نتائج غير مقصودة فى صورة حروب غزو إمبراطورى لا مبرر لها مثلما فعلت بريطانيا ضد المستوطنين البوير فى جنوب إفريقيا. وقد دامت حرب البوير من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٢ وتسببت فى مقتل ٢٢ ألف جندى بريطانى. وفى سياق محاولة هزيمة المستوطنين، الذين لجأوا إلى حرب العصابات ضد عدوهم الأقوى، أقام البريطانيون أول معسكرات اعتقال فى العالم حيث مات فيها على الأقل ٢٨ ألف مدنى من البوير (معظمهم من النساء والأطفال) وبين ١٤ ألفا و٢٠ ألفا من رجال الأدغال وقبيلة الزولوو أناس من قبائل أخرى متنوعة[٣٤]. وارتفعت الوفيات فى معسكرات الاعتقال إلى نحو ١٠٪ من مجموع السكان البوير. ولم يكن السبب الرئيسى لهذا الأذى المتعمد الحاجة إلى الدفاع عن الهند وإنما الرغبة الملحة فى الهيمنة الكونية أى باختصار النزعتان الإمبراطورية والعسكرية. ولم يهتم أحد بالتفكير جديا على الإطلاق فى أساليب بديلة لإنجاز نفس الأهداف، أو فى التخلى عن تلك الأهداف التى لم تكن تستحق كل هذا العناء.

وفى إطار القرقعة الحديثة لأصحاب النزعة الإمبراطورية، نجد أن المؤيدين الأساسيين لعسكرة الفضاء هم : دونالد رامسفيلد من المحاربين القدماء فى الحرب الباردة ووزير الدفاع فى إدارة الرئيس فورد (١٩٧٥-١٩٧٧) ثم أعيد إلى البنتاجون على يد الرئيس جورج بوش الابن بعد ربع قرن، وديك تشينى نائب الرئيس، وكان رئيس أركان الرئيس فورد ووزيرا للدفاع فى إدارة بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٣). وقبل أن يصبح وزيرا للدفاع عام ٢٠٠١ مباشرة رأس رامسفيلد لجنة تقويم إدارة وتنظيم الأمن القومى الفضائى التى يتحدث تقريرها النهائى عن النتيجة التالية : تقتضى المصلحة القومية للولايات المتحدة أن تستخدم قدرتها فى الفضاء لدعم أهدافها المحلية والاقتصادية والدبلوماسية وأمنها القومى، وأن تطور وتنشر وسائل الردع والدفاع ضد الأعمال العدائية الموجهة إلى موجوداتها فى الفضاء وضد استخدامات الفضاء المعادية لمصالح الولايات المتحدة "(٣٥). ولقى رامسفيلد وتشينى دعما تحليليا من داخل البنتاجون متمثلا فى شخص أندرو مارشال وهو " المفكر فيما لا يمكن تصوره " فى مؤسسة راند سابقا الذى تخصص لسنوات عديدة فى ترويج القيام " بثورة فى الشؤون العسكرية " ويعنى بذلك أشكالا متقدمة من الحرب تستخدم فيها التقنية السيبرانية. وعلى الفور عيَّن رامسفيلد أندرو مارشال مسؤولا عن إعداد مخطط تفصيلى لمستقبل البنتاجون، وبدأ فى شن حملة واسعة النطاق للدفاع عن استراتيجية كبرى فى الفضاء تستخدم التقنية العالية لتغيير القوات المسلحة وضمان السيطرة الكونية لعقود قادمة(٣٦). وفيما يشبه الإعادة التقليدية لبارانويا الفكر الإمبراطورى أصبح الجنرالات الأميريكيون يتخوفون الآن من اعتماد البلاد على الأقمار الاصطناعية ومخاطر التعرض " لبيرل هاربور فضائية ". ولتحاشى هذه الكارثة المتخيلة يرى أصحاب النزعة العسكرية أن على الولايات المتحدة الاستيلاء والسيطرة على الفضاء فى أسرع وقت ممكن. وفى عام ٢٠٠٣ أنشأت الولايات المتحدة أول وحدة عسكرية مهمتها الدفاع عن الاتصالات والطقس والملاحة. وأقمار الإنذار الصاروخى من أية هجمات " عدوة " محتملة ضد محطات أرضية أو فى الفضاء. وهذه الوحدة هى السرب ٦١٤ لاستخبارات الفضاء ومركزها فى قاعدة فاندنبرج الجوية فى كاليفورنيا. ويقول الميجور كورت جوديت مدير العمليات فى السرب الجديد إن " جميع القنابل الذكية والأسلحة الذكية يتم التحكم فيها بواسطة النظام العالمى لتحديد المواقع، وإذا لم يعمل هذا النظام فلن تكون لدينا أية قنابل ذكية، ولذلك من المحتم أن تكون هذه الأسلحة فى مكانها الصحيح وفى

أمان "(٣٧). والجزء الجوهرى فى هذا البرنامج لا يتمثل فحسب فى ضرورة قيام الولايات المتحدة بتوفير موارد كبيرة لإنتاج الأقمار الاصطناعية " القاتلة " لمنع دول أخرى من الإقامة فى الفضاء، ولكنه يعنى أيضا بناء دفاعات توضع فى النهاية فى قواعد فى الفضاء للدفاع ضد صواريخ الدول الأخرى الباليستية. وهذا البرنامج الأخير هو الجانب المكشوف من المشروع الأكثر سرية لعسكرة الفضاء، وكان موضع قدر كبير من التباهى الرئاسى والسياسى. وأثناء عام ٢٠٠١ أصبح الدفاع عن القواعد الدفاعية ضد الصواريخ الباليستية الوسيلة الأولى لدعم زعمائنا لإظهار التزامهم بالتصرف من جانب واحد الذى كان من أقوى مظاهره قرار الرئيس فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ بالانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية مع الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٢. وقد اتخذ الرئيس هذا القرار قبل أن تقيم الولايات المتحدة أى نوع من الدفاعات ضد الصواريخ العابرة للقارات ولا جربتها وطورتها، وذلك رغم الاعتراض العلنى من روسيا والصين ودول الناتو الرئيسية.

ولم يكن غريبا أن تشك الصين فى أن ذلك البرنامج : الدفاع ضد الصواريخ الباليستية موجه فعلا إلى تحييد قدرة الردع النووية الصغيرة لديها وكان معظم حلفاء أميريكا الأساسيين موافقين ضمنا. ولكنهم أحجموا عن المضى فى ذلك البرنامج خوفا من أن يطلق سباق تسلح جديدا ويدفع الدول التى تحدتها أميريكا مثل الصين إلى إنتاج صواريخ أكثر وأفضل للتغلب على مثل تلك الدفاعات. ومع ذلك أصرت إدارة بوش على المضى فى هذا النظام المقوض للاستقرار والذى لم يجرب بل ولم يوجد بعد فى حقيقة الأمر. وقد وافق الكونجرس على كل دولار طلبته وزارة الدفاع تحت تأثير الهوس الوطنى الذى أعقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وفى سياق هذه العملية بذلت إدارة بوش أقصى ما تستطيع من جهد ونفوذ لفرض السرية عليها وبالتالى إخفاء أية معلومات رسمية عن وجود احتمال كبير لفشل أداء النظام، فعلى سبيل المثال أخفت وزارة الدفاع تقريرا كتبه فى أغسطس ٢٠٠٠ فيليب كويل مديرها للاختبار والتقويم العملياتى، رغم وجود ستة طلبات مختلفة من الكونجرس بتقديمه. وقد وثّق كويل - من بين أشياء أخرى - كيف أن نظام القيادة والمراقبة لبرنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية مشوش وتسبب فى الماضى فى حفز إطلاق أسلحة اعتراضية متعددة ضد صواريخ لم يكن لها وجود. وقد ذكر جون تيرنى

عضو مجلس النواب الديموقراطى أن "أحد الأخطار المباشرة لهذه الأنماط من المواقف أن الأعداء قد يفسرون عمليات الإطلاق تلك على أنها الضربة الأولى المعادية فيردون عليها بناء على ذلك(٣٨). وقال رامسفيلد وزير الدفاع إنه يريد برنامج دفاع ضد الصواريخ الباليستية حتى ولم يختبر على نحو تام ولو تقرر أنه عاجز عن العمل وفقا للمواصفات.

وقد استمد هذا البرنامج بعض المشروعية فى دوائر الحزب الجمهورى من تأييد الرئيس السابق رونالد ريجان لمبادرة الدفاع الاستراتيجى التى كان من أهدافها بناء نوع من الحماية بقبة إلكترونية من الصواريخ وأشعة الليزر فوق البلاد. وهى فكرة لم يثبت إطلاقا أنها ممكنة تقنيا. ولا شك فى أن ريجان فكر فى مبادرة دفاعية. ولكن كلا من المبادرة وبرنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية هما فى الحقيقة ذات مفاهيم هجومية. وقد تكون عملا جيدا من أعمال العلاقات العامة لمؤيديها لكى يلمحوا إلى أن برنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية يقصد به الدفاع عنا فقط ضد ما يسمى الآن بالدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران اللتين لم تذعنا للهيمنة الأميريكية، وقد يتصور أنهما قادرتان على صناعة صواريخ ذات مدى عابر للقارات. ولكن لا أحد يؤمن جديا بأن أية دولة، صغرت أو كبرت، تخطط للانتحار بإطلاق أى شىء يمكن اقتفاء آثاره مثل صاروخ نووى ضد الولايات المتحدة. ويوضح الأمر أحد حكماء المحافظين الجدد وهو لورانس كابلان بقوله: " الدفاع ضد الصواريخ لم يقصد به حقا حماية أميريكا، إنه أداة للسيطرة على الكون "(٣٩) أو كما قال جيم وولش الزميل الباحث فى العلوم والشؤون الدولية فى هارفارد: " إن دفاع الصواريخ هو صواريخ أكثر من الدفاع "(٤٠).

ولو كان برنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية برنامجا استراتيجيا حقا لكان موضوع نفس مشاكل حائط الصين العظيم الذى فشل فى صد الغزاة المغول أو المنشوريين، أو خط ماجينو الفرنسى الذي كان من المفروض أن يحمى البلاد من الغزو الألمانى، ولكنه عجز بشكل مذهل حيث قام الألمان ببساطة بالالتفاف حوله. وحتى لو أثبت البرنامج أنه كامل من الناحية التقنية - وهو أمر غير محتمل - فإن وجوده بذاته سوف يستنبط خططا لقهره بمزيد من الصواريخ تفوق ما لدى البرنامج من الصواريخ المعترضة، ولكن ذلك لا يعنى كثيرا أولئك المخططين لمستقبلنا العسكرى لأن البرنامج يعتبر غطاء معقولا لبرنامج البحوث المكثف الذى يطلبونه لعسكرة الفضاء، وهو سبيل

جيد للحصول على تمويل هائل لمقاولى الدفاع الأساسيين، وهو فى نهاية الأمر كذلك وسيلة لتصعيب الأمور فى وجه اتخاذ قرار من أى خصم يؤدى إلى " ردع " الولايات المتحدة بهجوم نووى. ويفترض الاستراتيجيون المؤيدون لبرنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية أن مثل ذلك العدو قد يتردد ويتساءل عما إذا كان خطر هجومه قابلا للتصديق فى وجه الدفاعات الصاروخية. ويصور الكاتب الصحفى بيل كيلر بصحيفة نيويورك تايمز الأمر بقوله إن المنظرين العسكريين " يخشون من أن تستطيع أية دولة لديها القليل من الأسلحة النووية أن تفعل بنا ما فعلناه نحن بالسوفييت : أى أن تردعنا عن إطلاق قواتنا التقليدية الهائلة فى أنحاء العالم "(٤١). والحقيقة هى أن برنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية ليس برنامج دفاع، بل هو برنامج هجومى يوفر شحنا هائلا لسباق تسلح نووى عالمى يؤدى - ويا للمفارقة - إلى جعل الولايات المتحدة أقل أمنا.

ولا عجب أن يرأس دونالد رامسفيلد لجنة عام ١٩٩٨ التى وضعت خطط إنشاء نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية(٤٢). وكان واحد من أعضائها شخصية تعتبر مثالا نمطيا لهذه المجموعة وهو بول وولفوويتز الذى يحمل شهادة الدكتوراه فى علم السياسة، ولكنه لا يتمتع بالخبرة فى الحرب ولا فى القوات المسلحة. وقد استخدم مناصبه الكثيرة فى إدارتى ريجان وبوش ليدفع الأمور نحو تفوق عسكرى دائم على جميع المنافسين بمن فيهم حلفاء الحرب الباردة. وفى ١٩٩٢ قال إن هدف السياسة الخارجية " يجب أن يتجه إلى منع أية قوة معادية من السيطرة على منطقة قد تكفى مواردها - تحت سيطرة قوية - لإنشاء قوة عالمية ". وذكر أن هذه المناطق تشمل أوروبا الغربية، وشرق آسيا، وأراضى الاتحاد السوفييتى السابق، والشرق الأوسط، وإفريقيا وأميريكا اللاتينية (التي نسيطر عليها فعلا). وقبل عودته مباشرة إلى البنتاجون فى عام ٢٠٠١ كنائب لرامسفيلد أكد وولفوويتز أن إصراره على الحاجة إلى فرض سلام أميريكى (باكس أميريكانا) أصبح يشكل الآن " الفكر الاستراتيجى الرئيسى " على الرغم من تعرضه لانتقادات مريرة آنذاك(٤٣).

ولم يكن هناك أى مكان أقوى شعورا بهذه الحاجة (ومازال أشد إنكارا) من الولايات المتحدة فى مواجهة الصين. ويصر مؤيدو برنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية على أنه ليس موجها إلى الصين بأى حال. وقال جون بولتون وكيل الوزارة لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولى " إنه ليس موجها ضدهم، وعلى أى حال فإنه

برنامج دفاعى "(٤٤). ولكن كلمة دفاعى معكوسة تماما ويعتبر الوضع فى تايوان فى قلب خطة هذا البرنامج. ومنذ الحرب الأهلية الصينية (١٩٤٦-١٩٤٩) وتدخل القوات الصينية فى الحرب الكورية عام ١٩٥٠ لم يستطع الجناح اليمينى فى الحزب الجمهورى تقبل هزيمة حليفنا فى الحرب تشيانج كاى شك زعيم الكومنتانج (الحزب القومى) على يد الشيوعيين بسبب فساده وعجزه الشديدين. وأخذ " لوبى الصين " يضغط على الولايات المتحدة للدفاع عنه بعد أن تقهقر مع من تبقى من قواته إلى تايوان الجزيرة البعيدة عن الشاطئ. وظلت الولايات المتحدة تدافع عنه حتى عام ١٩٧١ عندما صوتت أغلبية الدول فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح طرد تايوان من المقعد المحجوز للصين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وحتى بعد اعتراف إدارة كارتر المتأخر بالصين عام ١٩٧٨، استمرت فى تسليح تايوان. وبذل مؤيدو تايوان فى الكونجرس أقصى جهودهم لإقحام البلاد فى الدفاع عن تايوان عسكريا حتى وإن دعا ذلك الصين إلى اتخاذ إجراء عسكرى فى حالة إعلان استقلال تايوان من جانب واحد. وخلال تسعينيات القرن العشرين كانت واشنطن الرسمية تردد بيانات وأفعالا واستفزازات مناهضة للصين من بينها تقرير فى ٢٥ مايو ١٩٩٩ للجنة مجلس النواب للأمن القومى والشؤون العسكرية والتجارية المتعلقة بجمهورية الصين الشعبية. وكان رئيس هذه اللجنة كريستوفر كوكس النائب الجمهورى. وقد أكد " تقرير كوكس " أن التجسس ساعد الصين على إنتاج أسلحة نووية " على قدم المساواة " مع الولايات المتحدة. وفى ذلك الوقت كان لدى الصين نحو عشرين صاروخا عابرا للقارات تعمل بالوقود السائل ويحمل كل منها رأسا حربية واحدة، بينما كان لدى الولايات المتحدة نحو ٧١٥٠ رأسا استراتيجية يمكن إيصالها إلى الصين بالصورايخ والغواصات والقاذفات. وقد ساهمت الهستيريا التى ولَّدها تقرير كوكس على إطلاق مطاردة حكومية ضد وينذ هو لى الباحث الأميريكى فى علم الكومبيوتر الذى تعود أصوله إلى تايوان والذى كان يعمل فى مختبر لوس الاموس للأسلحة النووية. وقد اتهم لى بالتجسس لصالح الصين ثم أطلق سراحه بعد ٢٧٧ يوما من الحبس الانفرادى القاسى ولم يفرج عنه إلا بعد أن رفض قاض فيدرالى قضية الحكومة واتهم مكتب التحقيقات الفيدرالية ووزارة العدل بإرهاق لى ربما لأن المسؤولين الرسميين عن القضية من مؤيدى التمييز العنصرى(٤٥).

وفى عام ٢٠٠١ وبقدوم إدارة بوش الأخيرة نقلت وزارة الدفاع هدفها النووى من روسيا إلى الصين وبدأت أيضا فى إجراء محادثات عسكرية منتظمة ورفيعة المستوى مع تايوان حول الدفاع عن الجزيرة، وأمرت بنقل أفراد من الجيش والإمدادات إلى المنطقة الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ. وعملت جاهدة على تشجيع عملية إعادة عسكرة اليابان. وفى اليوم الأول من أبريل ٢٠٠١ اصطدمت طائرة تجسس إلكترونية تابعة للبحرية الأميريكية من طراز إى بى - ٣ إى بطائرة مقاتلة صينية خارج جزيرة هينان. وكانت الطائرة الأميريكية فى مهمة لاستفزاز دفاعات الرادار الصينية ثم تسجيل الاتصالات عبر أجهزة الإرسال والإجراءات الصينية المتبعة فى إطلاق صواريخ الاعتراض(٤٦). وكانت طلعات التجسس هذه تتم بأمر من القائد المسؤول عن منطقة المحيط الهادئ، وهو واحد من "نواب القنصل" العسكريين المتمتعين باستقلال متزايد والذين يعتبرون مؤلفى الأمر الواقع للسياسة الخارجية فى تلك المناطق. وبينما سقطت الطائرة الصينية وفقد قائدها حياته، هبطت الطائرة الأميريكية، بسلام على أرض جزيرة هينان ولقى أربعة وعشرون جاسوسا كانوا على متنها معاملة طيبة من السلطات الصينية. وسرعان ما اتضح أن الصين ليست مهتمة بحدوث مواجهة لأنها أصبحت الآن ثالث أكبر متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، وتقع المكاتب الرئيسية لمعظم المستثمرين المهمين فى الولايات المتحدة. ومع ذلك لم تستطع إعادة طاقم طائرة التجسس على الفور دون مخاطرة قوية بتلقى انتقادات محلية واتهامها بالتذلل فى مواجهة الاستفزاز، ولذلك أخرت الأمر لمدة أحد عشر يوما إلى أن تسلمت اعتذارا أميريكيا شكليا عن التسبب فى مصرع الطيار الصينى على حافة المجال الجوى الإقليمى للصين وهبوط الطائرة الأميريكية دون إذن فى مطار عسكرى صينى. فى نفس الوقت أطلق إعلامنا على الفور كلمة " رهائن " على طاقم الطائرة وشجع أهاليهم على ربط أشرطة صفراء حول الأشجار فى مناطقهم السكنية، وطالب الرئيس ببذل أعلى الجهود، وأخذ الإعلام فى توجيه نقد لا نهاية له إلى الصين بسبب "إعلامها الموجه حكوميا". وتجنبت واشنطن بحذر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تفرض منطقة اعتراض جوى تصل إلى ٢٠٠ ميل حول البلاد وتمتد إلى أبعد من المياه الإقليمية بكثير.

وفى ٢٥ أبريل ٢٠٠١ سُئِل الرئيس بوش فى مقابلة للتليفزيون الوطنى عما إذا كان فى استطاعته دائما استعمال " كامل القوة العسكرية الأميريكية " ضد الصين من أجل

تايوان، فأجاب قائلا : " مهما كلف الأمر لمساعدة تايوان على الدفاع عن نفسها ". ويقول بعض أصحاب النزعة العسكرية الأميريكية إن الدفاع الصاروخى قد يحقق هذا الالتزام بواسطة حماية المدن الأميريكية من أى هجوم انتقامى صينى. وبعد ١١ سبتمبر اختفت الصين مؤقتا من شاشات رادار البنتاجون بسبب انشغال أميريكا بالقاعدة وافغانستان والعراق. ولكن فى الفترة مابين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ عادت مسألة الردع النووى إلى الظهور مرة أخرى فى شرق آسيا لا بشأن الصين، ولكن بسبب كوريا الشمالية. أما المحافظون المتعصبون فى الحزب الجمهورى الذين لم يتقبلوا إطلاقا أن الصين ليست تابعة لأميريكا ولن تدور أبدا فى فلكها، كانوا أكبر رفضا لقبول نظام صغير يطحنه الفقر، ولكنه حازم فى تحديه. وهو نظام كوريا الشمالية. وفى خطاب حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢. ضم الرئيس كوريا الشمالية إلى قائمته القصيرة للدول التى تفكر الولايات المتحدة فى " اقتلاعها " لأسباب وقائية. ومع سقوط بغداد فى أبريل ٢٠٠٣، ووصول حرب " الصدمة والفزع "، ومرحلة الذبح الدموية "للتحرير" الأميريكى للعراق إلى نهايتها، تم إعفاء الأرمادا الأميريكية من القاذفات بى - ١ وبى - ٢ وبى - ٥٢ وخمس حاملات لقوات العمل فى الخليج الفارسى وعدد لا يحصى من السفن والغواصات المزودة بصواريخ كروز وهيئات الأركان للقيادة والمراقبة الذين خاضوا الحرب من خيامهم مكيفة الهواء فى قطر. وقد تم إعفاؤهم من مهامهم من أجل عملية إعادة انتشارهم. ومع انتشائهم بالنجاح كان من المحتمل أن يقع اختيارهم على هدفهم التالى وهو كوريا الشمالية، إن لم يكن الشرق الأوسط. ويبدو أن من المحتمل أن يكون الكوريون الشماليون أنفسهم يفكرون فى نفس هذه الخطوط ويعتقدون أن خطط جورج بوش تقضى بالأمر بشن هجوم عليهم. وتعتبر كوريا الشمالية نموذجا يوضح أنواع المواقف المتفجرة التى تخلقها الولايات المتحدة لنفسها فى تنكرها وكأنها روما جديدة. وقليل من التاريخ سوف يضع الأمور فى نصابها، وإذا عدنا إلى عام ١٩٩٤ نجد أن الولايات المتحدة اكتشفت أن نظام بيونجيانج ينتج البلوتونيوم كمنتج جانبى من مفاعل روسى قديم لتوليد الطاقة الكهربائية. أما الأزمة الناشئة عن احتمال تمكن كوريا الشمالية من إنتاج عدد قليل من القنابل النووية، فقد تم حلها خلال السنة بالاتفاق الغريب المسمى " إطار العمل المتفق عليه ". ففى مقابل تعهد بيونجيانج بتخزين مفاعلها القديم والسماح بقيام الوكالة الدولية للطاقة النووية بعمليات تفتيش، تعد الولايات المتحدة وحلفاؤها ببناء مفاعلين جديدين لا يستطيعان إنتاج صنف من السلاح ذى

المواد القابلة للانشطار، وبدء شكل من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الشمال الكورى المعزول. ووافقت الولايات المتحدة أيضا على إمداد الشمال بزيت الوقود ليحل محل الطاقة المفقودة نتيجة إغلاق المفاعل (مادامت البلاد لا تملك مصادر طاقة مستقلة من أى نوع). وظلت إدارة كلينتون ممتنعة عن تنفيذ الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات أملا فى انهيار النظام الكورى الشمالي الذى تمت عسكرته بدرجة كبيرة مع معاناة شعبه من الموت جوعا.

ومع نهاية العقد تحول هذا الترفع إلى ورطة، وفى يونيو عام ٢٠٠٠ قام كيم داى جونج رئيس كوريا الجنوبية بتصرف من جانبه بناء على مبادرة منه ودون استشارة الولايات المتحدة، وفى رحلة تاريخية للتصالح توجه إلى بيونجيانج محاولا اقتلاع آخر آثار الحرب الباردة فى شبه الجزيرة الكورية. وأحدثت زيارته تقدما مشهودا فمنح جائزة نوبل للسلام بسبب جهوده. والأهم من ذلك أن مبادرة الرئيس كيم ألهبت خيال شعبه مثلما فعلت رحلة ريتشارد نيكسون إلى الصين عام ١٩٧١ فى خيال ملايين الأميريكيين. ويبلغ تعداد سكان كوريا الجنوبية ٤٧ مليون نسمة وهو أكثر من ضعف سكان كوريا الشمالية البالغ عددهم ٢١ مليون نسمة، وهو فى نفس الوقت أكثر ثراء من جارتها المعزولة بنحو خمسة وعشرين إلى ثلاثين ضعفا. ويعكس استعداد كوريا الجنوبية لمساعدة الشمال ثقة ذاتية متزايدة ديموقراطيا واقتصاديا. ومن المهم أن نتذكر أن كوريا الجنوبية واحدة من ثلاث دول فى شرق آسيا حققت الديموقراطية من القاعدة (الدولتان الأخريان هما الفلبين وتايوان). ففى كوريا الجنوبية والفلبين ناضلت حركات هائلة ضد رئيسين مستبدين وديكتاتوريين فرضتهما ودعمتهما الولايات المتحدة وهما الجنرال تشون دوهوان فى سول وفرديناند ماركوس فى مانيلا.

واستمرت العلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية فى التحسن خلال عام ٢٠٠٠ مما أدى إلى قيام مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميريكية بزيارة إلى بيونجيانج فى شهر أكتوبر. وفى أى حال توقفت تلك التوجهات المبشرة بين كوريا وواشنطن فى الأيام الأولى لإدارة بوش. وفى زيارة لواشنطن فى مارس ٢٠٠١ عومل كيم داى جونج بجفاء وقح من بوش، وبدأت الإدارة فى إدراج كوريا الشمالية ضمن بياناتها العدوانية المتزايدة وأصبح أسلوب الكلام هذا حقيقة واقعة ومباشرة بالنسبة للزعيم الكورى الشمالى كيم جونج إيل، وذلك فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ عندما أكدت إدارة بوش فى استراتيجيتها

للأمن القومى الحق فى شن " حرب وقائية " . وعندما بدأت الولايات المتحدة فى حشد قوة غزو ضخمة على حدود العراق ثم قامت بغزوه، استعدت كوريا الشمالية للدفاع عن نفسها بالطريقة الوحيدة التي تصورت أن الولايات المتحدة سوف تفهمها، فانسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووى وطردت المفتشين الدوليين وأعادت تشغيل مفاعل الطاقة القديم. وفى البداية أخمدت إدارة بوش ردها فقد كانت قد شنت حربا واحدة، وكانت حرب أخرى فى كوريا كفيلة بتهديد سول عاصمة كوريا الجنوبية التى يبلغ تعداد سكانها ١٠٫٨ مليون نسمة، وذلك باستخدام مدفعية ذات مدى مريح لدى الشمال. ويوجد من بين عدد السكان آلاف من الجنود الأميريكيين الذين عسكروا منذ عقود بالقرب من المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين ليعملوا كمانع ضد أى هجوم من الشمال، وكان القصد من ذلك – من بين أشياء أخرى ـ ضمان تأييد الشعب الأميريكى للحرب الذى لن يجد خيارا آخر عندما تسقط الضحايا الأولى للهجوم. ومن ناحية أخرى لم يبذل الرجال والنساء فى إدارة بوش أي جهد للتراجع عن مواقفهم أو تخفيفها أو اقتراح التفاوض. وهكذا توصل كيم جونج إيل إلى النتيجة التى لا يمكن تجاهلها ومفادها أن من المحتمل أن تكون كوريا الشمالية الضحية التالية للدولة المتنمرة ومن ثم بدأ فى محاولة "ردع" الأميريكيين. وأصرت بيونجيانج على أن توقع الولايات المتحدة معاهدة عدم اعتداء معها مقابل إغلاق مفاعلها الخطير، ووقف برنامجها لتطوير أسلحتها النووية. وفى نفس الوقت عرضت السماح للمفتشين الدوليين من الوكالة الدولية للطاقة النووية بالعودة إلى مراقبة منشآتها النووية.

وبعد غزو الولايات المتحدة للعراق سحبت كوريا الشمالية حتى عرضها هذا. وفى ٦ أبريل ٢٠٠٣ أعلنت أنها لن تضمن أمنها إلا بتسليح نفسها " برادع عسكرى هائل "، وأن "حرب العراق تبين أن السماح بنزع السلاح عبر التفتيش لا يساعد على تجنب الحرب بل يشعلها... ويشير هذا إلى أن توقيع معاهدة عدم اعتداء مع الولايات المتحدة لن يساعد على تجنب الحرب". وفى تشابه كبير مع ما قاله ونستون تشيرشل أثناء معركة بريطانيا، خاطبت كوريا الشمالية مواطنيها قائلة : " إذا اضطررتم أن تذهبوا فخذوا معكم شيئا واحدا " وكانت الأماكن التى هددت بأخذها هى سول، وبعض من الثمانى والثلاثين قاعدة أميريكية فى أوكيناوا، وأكثر ما يمكن من المدن اليابانية حسب إمكانية ضربها (على الرغم من أن صواريخها ذات الرءوس النووية قد لا تكون قادرة على الوصول إلى أبعد من أوكيناوا أو البر الرئيسى لليابان)، ويقدر الكوريون

الجنوبيون أن الشمال يمتلك من ١٧٥ إلى ٢٠٠ صاروخ طراز رودونج الذي يصل مداه إلى ١٣٠٠ كيلومتر ويستطيع ضرب أى مكان فى اليابان، فضلا عن ٦٥٠ إلى ٨٠٠ صاروخ سكود متوسط المدى، وهى موجهة نحو كوريا الجنوبية ومخزنة فى منشآت تحت الأرض[٤٧].

وعلى مدى السنتين الأخيرتين حدثت نقلة راديكالية لدى الرأى العام فى كوريا الجنوبية بالنسبة لمسألة كوريا الشمالية، فشعب الجنوب المزدهرة أحواله والمتلقى لمعلومات جيدة يعلم أن رفاقهم الكوريين يعانون الجوع واليأس والقهر. ولكنهم مسلحون تسليحا جيدا ووقعوا فى مصيدة مفارقات نهاية الحرب الباردة وقسوة نظام كيم جونج إيل، ولكنهم أيضا دفعوا إلى ركن بالغ الخطورة على يد الأميريكيين فى غمار لعبهم دورهم الجديد المعلن باعتبارهم العملاق العسكرى الكونى الضخم الحاكم. ولم يعد الجنوب يخشى الشمال، على الأقل لأن الشمال لم تدفعه واشنطن إلى ارتكاب أفعال متطرفة، وبدلا من ذلك أصبح الجنوب يخشى من الحماس للحرب الصادر من واشنطن، ومن المشاكل الدائمة النابعة من الجنود الأميريكيين الذى تمركزوا فى كوريا الجنوبية طوال الخمسين عاما الماضية. وهنا أيضا تنشأ الحاجة إلى استعراض التاريخ فى شبه الجزيرة هذه حيث يندر نسيان الماضى. فقد احتفظت الولايات المتحدة بوجود عسكرى قوى منذ احتلالها للنصف الجنوبى من الجزيرة فى عام ١٩٤٥ وإقامتها " لجمهورية كوريا ". وخلال عام ٢٠٠٢ أعدت وزارة الدفاع قائمة ضمت ـ ضمن ممتلكاتها وجنودها فى كوريا الجنوبية ـ ١٠١ منشأة عسكرية منفصلة يشغلها ٣٧٦٠٥ من الجنود الأميريكيين، و٢٢٨٧٥ مدنيا أميريكيا يعملون مع القوات المسلحة، و٧٠٢٧ شخصا مقيما من عائلات العسكريين[٤٨]. وتتضمن المنشآت قاعدة أوسان الجوية التى عرفت باسم كى-٥٥ أثناء الحرب الكورية وهى مركز قيادة القوة الجوية السابعة، وقاعدة كونسان الجوية على الساحل الغربى للبلاد وهى القاعدة الرئيسية للمقاتلات. والمنشأة الأكثر وضوحا وإدهاشا فى كوريا الجنوبية هى معسكر يونجسان للجيش. وهو مثال للجهل الثقافى والتاريخى الأميريكى إذ اختير مكانه فى موقع القيادة العسكرية اليابانية القديمة التى أقيمت عام ١٨٩٤. وأصبح هذا الموقع رمزا لكراهية اليابان للاحتلال الكورى. وفى ضواحي سول القديمة شغلت أميريكا مساحة متميزة قدرها ٦٣٠ إيكر مربع فى قلب العاصمة المكدسة بكثافة سكانية كبيرة. وقد أصبحت مركز قيادة العمليات العسكرية الأميريكية فى كوريا منذ عام ١٩٤٥[٤٩]. واليوم أصبحت

يونجسان معلما لمركز دراجون هيل لإعادة التأهيل " ويعتبر أكبر موقع للمبادلات مع سلسلة من المحلات للتسوق " ويشتمل على ستة بارات ومطاعم وفندق حديث جدا (مع غرف تختلف أسعارها باختلاف أصحاب الرتب العسكرية)، ومركز للياقة البدنية، وعدد كبير آخر من المرافق الترفيهية. ويعتبر مركز دراجون هيل منتجعا لإجازات الضباط الأميريكيين والمجندين والمجندات وعائلاتهم الذين يوجدون فى قلب وسط مدينة سول. والكوريون ممنوعون من دخول هذا المنتجع. وقد أزعج هذا المركز الكوريين حتى أن الولايات المتحدة وافقت فى ١٩ أبريل ٢٠٠٣ على نقله إلى موقع آخر ويحتمل أن يكون فى قاعدة أخرى تقع فى منطقة نائية. ومازال الناس ينتظرون رؤية كيفية قيام قيادة القوات الأميريكية فى كوريا بتنفيذ هذا الاتفاق بسرعة.

وعلى بعد أربعين ميلا فقط شمال عاصمة كوريا الجنوبية، واثنى عشر ميلا جنوب المنطقة منزوعة السلاح، يقع معسكر " كامب كيزى" وهو أقوى موقع للانتشار المتقدم لفرقة المشاة الثانية بالجيش الأميريكى، ويؤوى أكثر من ٦٣٠٠ جندي يمثلون نسبة عالية من العسكريين الأمريكيين العاملين فى كوريا. ويحتل المعسكر أرضا مساحتها ١٩ ألف إيكر أقيمت عليها مبانى من الطوب وأكواخ حجرية أشبه بالحظائر ولا تشبه إلا نوعا من السجون الأميريكية. ويعتبر الجندى كينيث ماركل أقبح أميريكى فى كوريا الجنوبية بسبب اغتصابه امرأة كورية وقتلها فى عام ١٩٩٣ واسمها كوم إى يون. وكان هذا الجندى يقيم فى ذلك المعسكر. وهناك أيضا جريمة خنق امرأة كورية أخرى تدعى لى كى سون بعد جدال حول أجرها مع الجندى إريك مونيتش البالغ من العمر اثنين وعشرين عاما. ووقعت الجريمة بالقرب من قرية تونجدوتشون المجاورة. وفى ١٣ يونيو ٢٠٠٢ جاءت مركبة حمولتها ٦٠ طنا تابعة للجيش من كامب كيزى وأخذت تهدر فى طريق ضيق يخترق قرى صغيرة تقع على بعد أميال قليلة من سول. ولم ير الجنديان فى المركبة طالبتين فى الثالثة عشرة من العمر وهما تسيران إلى الأمام فى طريقهن إلى حفل عيد ميلاد صديقة لهن. وسحقت المركبة الفتاتين حتى الموت. ولم يتضح ما إذا كان الجنديان يستعملان المركبة كجزء من مهامهم الرسمية، ولا إن كانا لم يريا الفتاتين بسبب معدات وضعت بطريقة خاطئة فى المركبة، أو ما إذا كان هناك خلل فى نظام الاتصالات الداخلى فى المركبة أم أنه لم يتم إدخاله فى المقبس الخاص به بدقة. وطالبت الحكومية الكورية بتسليمها الجنديين لمحاكمتهما أمام محكمة كورية بتهمة القتل فرفضت الولايات المتحدة ذلك متعللة باتفاقية حالة القوات

التى فرضتها على البلاد أثناء الحرب الكورية، وبدلا من ذلك قدم الجنديان إلى محكمة عسكرية أميريكية بتهمة " إهمال أفضى إلى الموت " وبرأتهما المحكمة بسبب الموت الطارئ للفتاتين. ولم تقدم للمحكمة أية براهين من جانب الادعاء أثناء المحاكمة، ولم يتم استدعاء الضابط الذى كان يرأس الجنديين فى كوريا للإدلاء بشهادته عن تدريبهما والإشراف عليهما. وانفجرت الاضطرابات المعادية للأميريكيين فى جميع أنحاء كوريا الجنوبية مطالبة أولا بمراجعة اتفاقية حالة القوات، ثم طالبت بعد ذلك بخروج جميع القوات الأميريكية من البلاد(٥٠).

وفى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢ انتخبت كوريا الجنوبية روه مو-هيون المحامى المدافع عن حقوق الإنسان ليخلف كيم داى جونج فى رئاسة الجمهورية. وأثناء حملته الانتخابية وعد رو بالاستمرار فى نهج كيم الانفتاحى إزاء الشمال وطالب بإجراء تغييرات فى علاقات كوريا الجنوبية العسكرية مع الولايات المتحدة. وقيل إن إدارته المقبلة كانت قد أخبرت بوش بأن كوريا الجنوبية تفضل العيش مع شمال نووى على أن تنضم إلى الولايات المتحدة فى حرب أخرى. وفى يوم ١٩ أبريل - يوم سقوط بغداد - بدأت وزارة الدفاع وحكومة رو مفاوضات بشأن مستقبل القوات الأميريكية فى جمهورية كوريا، وفجأة خرج الوفد الأميريكى عن صبره ورفض سحب فرقة المشاة الثانية من المنطقة منزوعة السلاح فى أسرع وقت ممكن. وردد أحد المصادر قول الأدميرال توماس فارجو رئيس قيادة المحيط الهادئ : " كنت أود أن أخرج بالأمس "(٥١). ولما لم يكن هناك شك فيما تنوى أميريكا فعله فإن الخطة الأميريكية ألقت الرعب فى نفوس كل من كوريا الجنوبية الرسمية والجماهير الكورية. وكان القلق السائد بين مواطنى جمهورية كوريا يدور حول أن إعادة النشر المفاجئة للقوات هذه قد لا تبدو لكوريا الشمالية وكأنها استعدادات لتوجيه ضربة استباقية فحسب بل قد تعتبرها دليلا فعليا يؤكد توجيه هذه الضربة. ومما أنذر بالسوء وعلى قدم المساواة قرار إدارة بوش إرسال القاذفات الاستراتيجية من طراز بى - ١ وبى - ٥٢ إلى جوام لاستخدامها " فى حالة الحاجة إليها فى كوريا "، ثم إعلانها بعد ذلك أن عددا لم يكشف عنه من المقاتلات النفاثة إف - ١١٧ ستيلث، وإف - ١٥ إى سترايك إيجلز، التى نشرت فى كوريا الجنوبية فى تدريبات عسكرية انتهت مؤخرا، سوف يبقى فى تلك البلاد. وتعتبر طائرات إف - ١١٧ التى لا يكشفها الرادار ملائمة بدرجة كبيرة للهجوم على مجموعة متنوعة من الأهداف فى كوريا الشمالية بما فيها المنشأة النووية فى يونجبيون. وكانت المرة الأخيرة التي تمركزت فيها

طائرات إف ـ ١١٧ فى كوريا الجنوبية فى عام ١٩٩٤ عندما كانت إدارة كلينتون تنوى أيضا توجيه " ضربة محكمة " لكوريا الشمالية. ولكن الأزمة انتهت سلميا فقط عندما ذهب الرئيس الأسبق جيمى كارتر إلى بيونجيانج وأجرى مفاوضات مباشرة مع كيم إيل سونج.

وكما هو متوقع فإن إدارة بوش تعتبر هذه التطورات على شبه الجزيرة الكورية دليلا إضافيا على الحاجة إلى برنامج دفاع ضد الصواريخ المستقبلية الكورية الشمالية التى تحمل رءوسا نووية من طراز تايبودونج ـ ٢. ولكن حتى لو أن هذا البرنامج الدفاعى نجح فى إسقاط رأس نووية كورية شمالية فإن سقوطها فوق كوريا الجنوبية أو ربما اليابان وأوكيناوا قد يكون فى الغالب بنفس خطورة الضربة المباشرة. وكان أهم مردود لهذه الأزمة التى فجرها الأميريكيون هو إعطاء دفعة قوية للانتشار النووى فى أنحاء العالم. وأصبحت الدول الصغيرة فى كل مكان تؤمن بأن الوسيلة الوحيدة لردع الولايات المتحدة عن ممارسة إرادتها الإمبراطورية عليها تكمن فى امتلاك قدرة نووية[٥٢]. ومن هذا المنظور كانت مشكلة العراق فى الحقيقة أنه لم يكن لديه أى سلاح من أسلحة الدمار الشامل.

وتظل كوريا الشمالية نظاما شيوعيا فاشلا مع وجود جانب كبير من سكانها على حافة الموت جوعا. وكانت تحاول بشكل متقطع وبدرجة كبيرة من الخوف الخروج من الجمود بنفس الطريقة إلى حد ما التى اتبعتها الصين بنجاح على مدى السنوات العشرين الماضية. وأدرك كيم داى جونج أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية قد تكونان متسامحتين وهما منتصرتان بدلا من التهديد باستخدام القوة من جديد، وأن دول الجوار بما فيها جمهورية كوريا أو اليابان أو الصين أو روسيا لا تريد حربا أهلية جديدة ولا ترى حاجة إليها فى شبه الجزيرة الكورية.

وقد حاولت إدارة بوش تهدئة مخاوف الكوريين الجنوبيين من حرب وقائية بالحديث عن " الصواريخ دقيقة التوجيه "، والتزامها بتجنب إصابة مدنيين، وعن قواتها القتالية التي تلقت تدريبا رائعا، وعن اقتناعها بأن الكوريين الشماليين الناجين من قاذفاتنا سوف يهللون للأميريكيين والكوريين الجنوبيين باعتبارهم " المحررين "، غير أن الكوريين الجنوبيين يدركون الأمور بشكل أفضل. ولا يحتمل أنهم سوف يسايرون الأفكار الأميريكية عن الحاجة إلى حرب وقائية. وهناك إرث مؤكد من حرب العراق وهو أن القادة السياسيين والعسكريين الأميريكيين لن يكونوا بعد ذلك أهلا لتصديقهم أو الثقة بهم.

الفصل الرابع
مؤسسات النزعة العسكرية

• علمت ، على سبيل المثال، السر المخالف لجميع البيانات العلنية، فقد فوض الرئيس أيزنهاور كبار قادة مسرح العمليات بسلطة شن هجمات نووية فى ظل ظروف معينة مثل انقطاع الاتصالات مع واشنطن الذى كان يحدث كل يوم تقريبا فى تلك الأيام، أو فى حالة العجز الرئاسى (وقد عانى منها الرئيس أيزنهاور مرتين). ولم يكن هذا التفويض معلوما لمساعد الرئيس كنيدى لشؤون الأمن القومى ماك جورج باندى وبالتالى للرئيس. وفى بداية عام ١٩٦١، بعد نحو شهر من تسلم كنيدى الرئاسة، أخبرته بالأمر، ولكنه استمر فى منح التفويض سرا مثلما فعل الرئيس جونسون.

دانييل إلسبرج
كتاب الأسرار ٢٠٠٢

كان هدف الجيش لعام ٢٠٠٢ استئجار ٧٩٥٠٠ من الشباب البالغين كمجندين جدد. وكانت الاعتبارات الديموجرافية ومهارة فنون التسويق مهمة فى محاولة تشكيل جيش قوامه كله من المتطوعين والحفاظ عليه وكانت الشعارات الرئيسية تقول : " كن كل ما تستطيع أن تكونه " و " جيش الفرد " (مما يعنى أن الجيش هو مجموعة من أصحاب النزعة الفردية الأميريكيين) واللعبة الجديدة هى لعبة مجانية بالكمبيوتر اسمها " جيش أميريكا " وتهدف مباشرة إلى أسر قلوب وعقول المراهقين الفاهمين للتكنولوجيا وبحلول خريف عام ٢٠٠٢ تم تحميل أكثر من ٥٠٠ ألف نسخة من الموقع الإلكترونى للجيش الأميريكى وأصبح لدى القائمين بتجنيد الشباب مجموعات من اللعبة تحتوى كل واحدة منها على أسطوانتين مدمجتين (سى دى) لكى يوزعوها على المرشحين المحتملين للتجنيد. وأثناء صيف عام ٢٠٠٢ تضمنت مجالات ألعاب الفيديو أسطوانات مدمجة مع إعلانات. وتختلف اللعبة عن معظم معارك الفيديو القتالية الأخرى المنتشرة اليوم فى الأسواق فى أن طلقات الرصاص تسجل فقط على شكل نفثات صغيرة حمراء بدلا من سيول الدم المتدفق والأشلاء المتطايرة، ذلك لأن الجيش يريد تجنب أى إيحاء بأن القتال الحقيقى لا يدعو إلى السرور. وتقول التعليمات الخاصة باللعبة : " عندما يقتل جندى يجب أن يسقط هذا الجندى ببساطة على الأرض ولا يصبح بعد ذلك جزءا من المهمة الجارى تنفيذها، ولا تتضمن اللعبة أى تمزيق للأجساد أو تشويه لها ". وفى لعبة اسمها " الجنود " يتوالى تقدم اللاعبين عبر مهن فعلية في الجيش حيث يخدمون فى وحدات متنوعة ويحسنون من تصنيفهم فى فئات مثل الولاء والشرف والشجاعة الشخصية. ويتم تصوير الأعداء من أصحاب البشرتين البيضاء والسوداء، ولكن هناك سمة مشتركة بينهم وهى أنهم جميعا غير حليقين. وقد أنفقت الحكومة حتى الآن ٧,٦ مليون دولار لنشر اللعبة، وتخطط لتخصيص نحو ٢,٥ مليون سنويا لتحديثها، ومبلغ آخر قدره ١,٥ مليون للاحتفاظ

بهيكل رئيسى لجهاز إدارة الأسطوانات. وكان الجيش يأمل فى استخدامه عام ٢٠٠٢ لاجتذاب ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مجند[١].

وهناك جانب آخر لمحاولة إثارة اهتمام الأولاد المراهقين بالمهنة العسكرية، ويتمثل فى رعاية الجيش لسباق السيارات. ويبلغ طول سيارة الجيش المخصصة لذلك ٢٤ قدما، وقوتها ٦ آلاف حصان. وأطلق عليها اسم " السارج " (وهذه الكلمة هى اختصار لكلمة "سارجنت" أى الرقيب فى الجيش). ويمكن تعبئتها بالنتروميثان الذى يبلغ ثمن الجالون الواحد منه ثلاثين دولارا. وقد زخرفت السيارة ببذخ وطلى جانبها بلون ذهبى وكتب عليه " التحق بالجيش ". وأى شخص مغرم بقيادة السيارات بسرعة ويرى (أو يسمع) هذه السيارة وهى تنطلق فى ٢,٢ ثانية من الصفر إلى مائتى كيلو متر فى الساعة، سوف يقدر القوة الميكانيكية الهائلة التى يستخدمها الجيش لاجتذاب المجندين الشبان. وفى سبعينيات القرن العشرين منح الجيش رعايته لسباق السيارات مع وضع اسمه عليها ثم توقف عن بذل هذا المجهود باعتبار أنه مضيعة للمال. وفى عام ١٩٩٩ بدأ مساهمة جديدة مع اتحاد يسمى " ناشيونال هوت رود " واقتصرت مساهمته على إدخال سيارته فى السباق وإقامة حجيرات للتجنيد على مسارات السباق ووضع بضع طائرات هليكوبتر ومركبات هجومية لكى يتسلقها الأولاد. وفى موسم عام ٢٠٠٢ أنفقت قيادة التجنيد بالجيش نحو ٥,٥ مليون دولار لدخول المنافسات فى ٢٣ سباقا للسيارات. وكان جميع السائقين من المحترفين رغم وجود عدد قليل من المحاربين القدماء فى القوات المسلحة. وقد تم تشجيع المدارس الثانوية فى جميع أنحاء البلاد على أخذ التلاميذ فى رحلة لقضاء " يوم على المسار ". وفى عام ٢٠٠١ التحق بالجيش ٣٠٠ طالب من بين ٥٦ ألف شاب أرسلتهم مدارسهم إلى سباق السيارات.[٢] والعامل الوحيد الذى بدا أنه نجح فى اجتذاب المجندين هو العرض الذى قدمته القوات المسلحة بتقديم منحة قدرها ٥٠ ألف دولار للالتحاق بالكليات رغم أن عددا قليلا من الذين جندوا استفاد ببرنامج المنح.

وتعتبر ألعاب الفيديو وسيارات السباق المعدلة السرعة مثالين أميريكيين لفن الإعلان، ولكن يبدو أنها لم تحدث تغيرا كبيرا فى تشكيل القوات المسلحة. ويؤثر فى قرار الانضمام إلها العنصر البشرى، والطبقة الاجتماعية الاقتصادية، وحالة الاقتصاد الأميريكى بالإضافة إلى احتمالات وقوع حرب قادمة، ولكن النساء لا يستجبن لألعاب

الفيديو أو سباق السيارات بنفس الطريقة التى يستجيب بها الرجال. وخلال الاندفاع إلى خوض الحرب الثانية مع العراق لاحظ المسؤولون عن التجنيد أنه لا أحد أراد الانضمام إلى الجيش لخدمة الأمة فى حرب قائمة فعلا. والرادع الحقيقى للتجنيد هو إمكانية أن يجد جندى جديد نفسه / أو نفسها مشتبكا فى القتال. وبشكل عام نجد أن كل أربعة من خمسة شبان أميريكيين ممن انضموا إلى قواتنا المسلحة المعتمدة بالكامل على التطوع يختارون أعمالا لا علاقة لها بالقتال على وجه التحديد ليصبحوا فنيين فى الكمبيوتر، أو مديرى شؤون الموظفين، أو موظفى شحن، أو عمال ميكانيكا الشاحنات، أو خبراء الأرصاد الجوية، أو محللى معلومات أو طباخين، أو سائقى الشوكات الرافعة، وهى كلها أعمال ذات مخاطر ضئيلة من الاشتباك مع عدو. وهم غالبا ما يلتحقون بالقوات المسلحة بسبب الافتقار إلى وظائف جيدة فى الاقتصاد المدنى ومن ثم فإنهم يجدون ملاذا فى نظام اشتراكية الدولة المستقر منذ أمد بعيد فى القوات المسلحة ومميزاته مثل الرواتب المنتظمة، والإسكان، والمزايا الصحية ومزايا طب الأسنان، والتدريب المهنى، وفرص التعليم الجامعى. وعلقت أم لفتاة مجندة فى التاسعة عشرة من العمر سرعان ما أصبحت محللة معلومات فى الجيش، فقالت : " الأثرياء لا يلتحقون بالقوات المسلحة ولا يخاطرون بذلك ... ولماذا يفعلون ذلك؟ إن كل شىء متاح لهم "[٣].

ولا يتوقع هؤلاء المجندون أن تطلق عليهم النيران، وقد شعر الجنود العاديون بصدمة فى مارس ٢٠٠٣ عندما فتحت البنادق العراقية النار على قافلة تموين تابعة للجيش فَقُتِل أحد عشر وأُسِرَ ستة آخرون بمن فيهم المجندة جسيكا لينش موظفة الإمدادات وكان رد فعل الجيش هو : " ليس ضروريا أن تكون منضما إلى الأسلحة القتالية فى القوات المسلحة لكى تلتحم بالعدو وتقتله ". ومازالت جسيكا لينش تعتبر استثناء من القاعدة رغم أن قصتها لقيت اهتماما كبيرا. ومن النادر بالنسبة للجنود غير المقاتلين أن يجدوا أنفسهم فى اشتباك تحت النيران، ولكن من الصعب أن يعنى ذلك أن الجنود العاملين فى مهام غير قتالية لا يتعرضون للمخاطر. والأمر الذى لم تقله وزارة الدفاع لأسرة لينش وأقاربها هو أن جميع الجنود ـ وبغض النظر عن مهامهم ـ معرضون لاحتمال حقيقى للإصابة أو الموت لأنهم اختاروا القوات المسلحة سبيلا للحراك الاجتماعى. وقد خلفت حروبنا الأخيرة نتائج خطيرة غير مقصودة ألقت بثقلها على الجنود غير المقاتلين مثلما فعلت بالنسبة لزملائهم فى جبهة القتال. إن أهم عنصر

فى معدل الإصابات هو المرض الذى شاع تحت اسم " أعراض حرب الخليج " وهو عبارة عن اضطراب صحى محتمل ومميت ظهر للمرة الأولى بين المقاتلين القدماء أثناء النزاع مع العراق عامى ١٩٩٠-١٩٩١ . ومثلما هَوَّنَتْ وزارة الدفاع من آثار العامل البرتقالى أثناء حرب فييتنام وأسمتها اضطرابات ما بعد الجهد الصدامى أو "إرهاق المعركة" أو " صدمة القذائف "، هَوَّنَتْ إدارة بوش من شأن الآثار الجانبية السامة للذخائر التى تتوسع القوات المسلحة فى استخدامها الآن، لكن التداعيات مدمرة لا لخصوم أميريكا فحسب أو المدنيين الذين حوصروا فى بلادهم التى تحولت إلى ميدان قتال، ولكن بالنسبة للقوات الأميريكية المسلحة نفسها (وحتى بالنسبة لذريتهم فى المستقبل).

وقد خلَّفت حرب العراق الأولى أربع فئات من الضحايا : الذين ماتوا أثناء القتال، والذين ماتوا فى حوادث (بما فيها النيران الصديقة)، والجرحى، والمصابون بأمراض ظهرت فقط بعد نهاية الاشتباكات. وخلال عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ كان نحو ٦٩٦٧٧٨ فردا يخدمون فى الخليج الفارسى كعناصر فى عملية درع الصحراء وعملية عاصفة الصحراء، وقتل منهم فى المعركة ١٤٨ وأصيب ٤٦٧ فى ميدان القتال، ومات ١٤٥ فى حوادث، وبذلك يبلغ مجموع عدد الضحايا ٧٦٠ فردا وهو رقم صغير جدا بالنسبة لحجم العمليات. وفى مايو ٢٠٠٢ أعلنت إدارة المحاربين القدماء عن مصرع عدد إضافى من الجنود قدره ٨٣٠٦ و إصابة ١٥٩٧٠٥ بجروح أو بالمرض نتيجة " التعرض للظروف الجوية " المرتبط بالخدمة أثناء الحرب. والأكثر إثارة للفزع أن إدارة المحاربين القدماء كشفت عن أن ٢٠٦٨٦١ من هؤلاء المحاربين - وهو رقم يقترب من ثلث جيش الجنرال نورمان شفارتسكوف بأكمله - طالبوا برعاية طبية ودفع تعويضات ومعاشات، بسبب الإصابات والأمراض التى أصيبوا بها فى القتال عام ١٩٩١ . وبعد مراجعة هذه الحالات صنفت الإدارة ١٦٨٠١١ من المطالبين بأنهم " محاربون قدماء من مشوهى الحرب " . وعلى ضوء الوفيات والإعاقات يصل معدل الضحايا فى حرب الخليج الأولى بالفعل إلى نسبة مذهلة هى ٢٩,٣ فى المائة.

وكان دووج روك عقيدا فى الجيش ثم أستاذا لعلم البيئة فى جامعة جاكسونفيل، وكان مسؤولا عن تطهير البيئة العسكرية فى أعقاب حرب الخليج الأولى. ومنذ ذلك الوقت طردته وزارة الدفاع من الخدمة بسبب انتقاده لقادة حلف شمال الأطلنطى لأنهم

لم يقوموا بحماية كافية لجنودهم فى المناطق التى استخدمت فيها ذخيرة مصنوعة من اليورانيوم، مثلما حدث فى كوسوفو عام ١٩٩٩. وقد لاحظ البروفيسور روك أن عدة آلاف من الجنود الأميريكيين وضعوا فى الكويت وما حولها منذ عام ١٩٩٠، وأن تعرضهم لليورانيوم المنضَّب أسفر عن رقم أعلى بكثير من الرقم الذى أعلنته إدارة المحاربين القدماء. ورأى أن ٢٦٢٥٨٦ أصبحوا من " المحاربين القدماء المعاقين " وأن ١٠٦١٧ جنديا لقوا حتفهم، وذلك فى الفترة ما بين أغسطس ١٩٩٠ ومايو ٢٠٠٢. وبذلك بلغت أرقامه معدلا لضحايا الحرب فى العقد كله يصل إلى ٣٠,٨ فى المائة[٤].

وقد آثار التلميح إلى ذخائر اليورانيوم المنضَّب باعتبارها العامل الواضح فى حالات الوفاة والإعاقة هذه، اعتراضات محمومة. وادَّعى بعض الباحثين، الذين تقاضوا رشى من البنتاجون على الأرجح، أن اليورانيوم المنضَّب لا يمكن أن يكون سبب الأمراض المتصلة بالحرب وأن الإيضاح المرجح هو أن السبب يكمن فى الغبار والركام الناشئ عن انفجار مصانع صدام حسين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أو ربما من " خليط " الجزئيات المتطايرة من ذخائر اليورانيوم المنضب، وومن تدمير مخابئ غاز الأعصاب، والهواء الملوث من احتراق آبار النفط، ولكن البراهين تشير إلى دور بارز لليورانيوم المنضب، وتتمثل تلك البراهين فى التجمعات العنقودية فى حالات سرطان الأطفال والتشوهات فى العراق، وكذلك فى كوسوفو حيث استخدمنا أسلحة اليورانيوم المنضَّب فى حربنا الجوية عام ١٩٩٩. وأكثر من ذلك كانت القوات المسلحة تصر على استخدام مثل تلك الأسلحة ومن ثم تهزأ بقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ الذى يصنف ذخائر اليورانيوم المنضَّب على أنها سلاح دمار شامل غير مشروع. واليورانيوم المنضب ـ أو اليورانيوم ٢٣٨ ـ هو النفايات الناتجة عن توليد الطاقة فى المفاعلات النووية. وهو يستخدم فى المقذوفات مثل قنابل الدبابات وصواريخ كروز لأن كثافتها أكبر من الرصاص بنحو ١,٧ مرة، و تحترق وهى طائرة وتتخلل الدروع بسهولة، ولكنها تتحطم وتتبخر عند الاصطدام، مما يجعلها سلاحا فتاكا بوسائل غير متوقعة. وتحتوى كل قذيفة تطلقها دبابة أميريكية على ما بين ثلاثة وعشرة أرطال من اليورانيوم المنضب. وتعتبر الرءوس الحربية من هذا النوع " قنابل قذرة " بالتأكيد وقد لا تكون مشعة بشكل خاص، ولكن يعتقد أنها قادرة من حيث الحجم على التسبب فى أمراض خطيرة وحتى فى مشاكل الولادة. وفى عام ١٩٩٩ أطلقت القوات الأميريكية رقما مذهلا من زخات اليورانيوم المنضب بلغ ٩٤٤ ألف طلقة فى الكويت والعراق. وأقرت وزارة الدفاع بأنها

تركت وراءها ما لا يقل عن ٢٣٠ طنا متريا من اليورانيوم المنضَّب فى ميدان القتال. وأوضحت دراسة لمحاربين قدماء فى حرب الخليج أن هناك احتمالا كبيرا فى أن يكون أطفالهم قد ولدوا وهم مصابون بتشوهات خطيرة تتضمن افتقاد العيون، وتلوث الدم، وأمراض الجهاز التنفسى، وتآكل الأصابع. ويخشى البروفيسور روك من أن يكون عدد ضحايا ما بعد حرب العراق الثانية أكبر من الأولى لأن القوات المسلحة اعتمدت على اليورانيوم المنضب فى الحرب الثانية اعتمادا أكبر بكثير من حرب العراق الأولى. وعندما شاهد صورا تليفزيونية لجنود ومدنيين عراقيين وهم يندفعون بدون حماية حول دبابات عراقية محترقة بقذاف الدبابات، أو وهم يفتشون المبانى التى دمرتها الصواريخ، اعتقد أنهم أصيبوا بالتسمم من اليورانيوم المنضب(٥).

وبدون مبالغة فإن الشبان الأميريكيين الذى تم إغراؤهم بالانضمام إلى القوات المسلحة، جعلوا من أنفسهم وقودا للمدافع حتى إذا استطاعوا تأمين أعمال غير قتالية لهم. ويشكل هؤلاء الرجال والنساء مجموعة غير متجانسة إثنيًا ومع ذلك فإنها تختلف فى جوانب كثيرة عن السكان الذين اختيروا من بينهم. ونظرا لأن عضوية القوات المسلحة اختيارية تماما فإنهم لم يعودوا مواطنى الجيش بأى حال من الأحوال رغم أن البنتاجون تتظاهر بغير ذلك، ولا علاقة للقوات المسلحة المعاصرة بالجيوش التى قاتلت فى الحرب العالمية الثانية وفى كوريا وفييتنام والتى تشكلت جميعها من خلال التجنيد الإجبارى، كذلك لا تشابه بين قواتنا والجيوش التى تأسست على التزام عام بالدفاع عن البلاد مثل الجيش الإسرائيلى الذى لا يعفى من خدمته إلا المتدينين. ولما كان الجنود والبحارة هذه الأيام يعلمون أنهم يشكلون طبقة خاصة فى المجتمع، فإنهم يميلون إلى اعتبار أنفسهم - بعبارات مشتركة ومميزة - مظهرا من مظاهر النزعة العسكرية لا مجرد أناس يتوقعون عودة سريعة إلى الحياة المدنية. وتتعرض مجموعة ثقافة الثكنات والسفن الفرعية الخاصة لمزيد من الجمود لأن القوات المسلحة سهلت أيضا خروج الذين تطوعوا للجندية ثم اكتشفوا أنهم لا يحبون الحياة فى القوات المسلحة. وخلال عام ٢٠٠٢ فقد الجيش ١٢,٧ فى المائة من جميع الجنود أثناء التدريب.

وأحدث تقرير لوزارة الدفاع هو التقرير السنوى السادس والعشرون عن " تمثيل السكان فى فروع القوات المسلحة " وهو يغطى السنة المالية ١٩٩٩. ووفقا لهذا التقرير

يتبين أن عدد العسكريين فى السلك العسكرى الذين يعملون كل الوقت يصل إلى أقل من ١,٤ مليون فرد.[٦] بالإضافة إلى الاحتياط العامل المُشَكَّل من الحرس الوطنى التابع للجيش، واحتياط الجيش، واحتياط السلاح البحرى، واحتياط مشاة البحرية (المارينز)، والحرس الوطنى الجوى، واحتياط سلاح الجو، ويبلغ إجمالى عددهم جميعا أقل بقليل من ٨٧١ ألفا. وهناك أيضا ما يزيد على ٤٠٥ آلاف رجل وامرأة فى الاحتياط غير العامل والحرس الوطنى غير العامل. وفى السنة المالية ١٩٩٩ قبلت جميع فروع القوات المسلحة نحو ١٨٤ ألف مجند جديد، ونحو ٦ آلاف من الأعضاء السابقين الذين عادوا إلى الصفوف العاملة. وتقدم نحو ١٦ ألفا ممن منحوا رتبة ضابط جديد للانضمام إلى القوات العاملة. وفى نفس السنة أيضا انضم إلى قوات الاحتياط نحو ٥٥ ألفا بدون خبرة عسكرية، وأكثر من ٨٨ ألفا ممن يتمتعون بخبرة عسكرية سابقة. وزيادة على ذلك انضم ١٧ ألف ضابط إلى الحرس الوطنى أو وحدات الاحتياط العاملة الأخرى. ويعتبر العسكريون العاملون فى الخدمة أكثر شبابا بالطبع من مجموع السكان المدنيين. وتبلغ أعمار نصف عدد المسجلين فى الخدمة العاملة تقريبا من سبعة عشر على أربعة وعشرين عاما على عكس نحو ١٥٪ من قوة العمل المدنية. والضباط أكبر سنا من الجنود العاملين (بمتوسط عمر يبلغ أربعًا وثلاثين سنة)، ولكنهم أيضا أصغر سنا من نظرائهم المدنيين خريجى الجامعات الذين يبلغ متوسط أعمارهم ستا وثلاثين سنة. ويعنى هذا أن الأميريكيين الذين يتصل بهم الأجانب هم فى الغالب مراهقون أو شباب فى العشرين من العمر، وجميعهم تقريبا يجهلون الثقافات واللغات الأجنبية، ولكنهم لقنوا بأنهم يمثلون أمة أسماها الرئيس جورج دبليو بوش : "أعظم قوة أبدية فى التاريخ ".

أما بالنسبة للجنس والعرق فإننا نجد أن الأميريكيين الأفارقة يحظون بتمثيل أكبر بين الجنود المتطوعين. وكان ٢٠٪ من المجندين فى الخدمة العسكرية عام ١٩٩٩ من الأميريكيين الأفارقة الذين يمثلون ١٢,٧١٪ من قوة العمل المدنية للأمة الذين بلغوا سن التجنيد العسكرى. وهم كذلك يمثلون أعلى معدلات البقاء فى القوات المسلحة بما يدفع بنسبة تمثيلهم بين المتطوعين العاملين إلى ٢٢,٥ فى المائة. ويتدنى تمثيل الوافدين من أميريكا اللاتينية إلى نسبة ١١٪ فقط من المجندين الجدد بينما يشكلون ١٣٪ من مجموع السكان العام. وقد ساهموا بنسبة ٩,٥٪ من جميع الجنود العاملين فى الخدمة، ولكن نسبة تمثيلهم ارتفعت فى الوظائف القتالية إلى ١٧,٧٪ من القوات التى تتعامل

مع الأسلحة مباشرة. وربما أمكن تفسير انخفاض نسبة التمثيل اللاتينى بارتفاع معدل التوقف عن الدراسة بالمراحل الثانوية بينما يجب على المتطوع فى القوات المسلحة أن يتخرج من تلك المدارس العليا أو أن يحصل على مؤهلات بديلة، كذلك هناك سبب آخر وهو أن العديد منهم يقيمون فى البلاد إقامة غير مشروعة. وفى مدن حدودية مثل سان دييجو يقوم مسؤولو التجنيد بالجيش بالعبور من وقت لآخر إلى تيخوانا لتسجيل الشبان المكسيكيين مع تقديم البطاقات الخضراء لهم وربما الوعد باحتمال منحهم الجنسية بعد قضاء مدة الخدمة العسكرية(٧). وفى العادة يقوم السلاح البحرى ومشاة البحرية بتجنيد أعداد من الأميريكيين اللاتينيين أكبر ممن يقبلهم الجيش وسلاح الجو. ويتسم سلاح مشاة البحرية بأعلى معدل لبقائهم فى الخدمة. وتشكل الأقليات الأخرى (الأميريكيون أهل البلاد، والآسيويون وسكان جزر الباسيفيك) ما يزيد قليلا عن ٥٪ من السكان المدنيين. وتصل نسبة المجندين منهم إلى سبعة فى المائة. وهكذا فى عام ١٩٩٩ كان ٣٨ فى المائة من مجموع قوة المتطوعين العاملين فى الخدمة العسكرية من الملونين (٢٢٪ أميريكيون أفارقة، و ٩٪ أميريكيون لاتينيون، و ٧٪ آخرون). وتختلف النسب بين الضباط فنجد ٩٪ تقريبا من الضباط الجدد من الأميريكيين الأفارقة، و٤٪ من الأميريكيين اللاتينيين، و٩٪ من الآخرين. وفى سلك الضباط العاملين فى الخدمة كان ٨٪ منهم من الأميريكيين الأفارقة و٤٪ من الأميريكيين اللاتينيين، و٥٪ من الآخرين. وبهذا يشكل الأميريكيون الأفارقة نسبة من الضباط أصغر بكثير من الرجال والنساء المجندين. ويظل نفس النمط متبعا بالنسبة لجنود الاحتياط. وتطبق جميع الأكاديميات العسكرية الثلاث سياسة الأفضليات العنصرية فى قبول الطلاب وهذه الأكاديميات هى : ويست بوينت لضباط الجيش، وأنابوليس لضباط البحرية والمارنيز، وكولورادو سبرينجز لضباط القوات الجوية. وتصر أكاديمية ويست بوينت على تحديد نسبة مستهدفة معينة فتسعى إلى السماح بالانضمام إلى الدراسة لنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢٪ من الأميريكيين الأفارقة، ولكنها فى العادة تتلقى من ٧ إلى ٩٪ فقط. وتنشط جميع الأكاديميات الثلاث فى تجنيد أبناء الأقليات العرقية وترسل الواعدين غير المؤهلين منهم للدراسة فى مدارس إعدادية لمدة عام قبل قبولهم (وتتناقض هذه السياسات مباشرة مع سياسات إدارة بوش التى أعلنت فى ١٣ يناير ٢٠٠٣ معارضتها لقيام كلية الحقوق بجامعة ميتشيجان بعمل إيجابى لرفع الظلم عن الأقليات وتحقيق كيان طلابى متنوع).

وتدافع القوات المسلحة عن مراعاتها للعامل العنصرى فى سياسة القبول فيها بحجة أنه ما دامت هناك نسبة ٢٨٪ من العاملين فى القوات الجوية، ونسبة ٤٤٪ من العاملين فى الجيش، من الأقليات العرقية فإن اختيار ضباط أسلحة القوات المسلحة جميعا من البيض يضر بالروح المعنوية وهو احتمال قد يؤدى أيضا إلى استرجاع ذكريات المخاوف من " التهجمات على الضباط " أثناء حرب فييتنام عندما عمد بعض المجندين الذى أرسلوا إلى حرب لا يؤيدونها إلى قذف أو دحرجة قنابل يدوية فى اتجاه مقار الضباط(٨). وفى كثير من حوادث التهجم المعلن عنها فى فييتنام وعددها ٢٠٩، كان الرجال الذين قذفوا القنابل أو أطلقوا الرصاص على الضباط، من الجنود الأميريكيين الأفارقة، وكان المستهدفون فى أغلب تلك الهجمات هم صغار الضباط البيض فى ميدان القتال، والسبب الواضح الذى ساهم فيها هو الحقد العنصرى. وكانت مسألة التهجمات فى مقدمة تقرير يناير ٢٠٠٣ الذى يقدم للبنتاجون خلفيات عن جميع أفراد قوة المتطوعين. ووصف ضابط وزارة الدفاع الكبير الذى قدم التقرير هذه المسألة بقوله : " لم تكن تلك صورة جميلة". وقد أعلن عن حادثة تهجم واحدة على الأقل فى يوم ٢٣ مارس أثناء حرب العراق التى تلت ذلك(٩).

وفى عام ١٩٩٩ شكلت النساء ١٨٪ من المجندين الجدد، و ٢٤٪ من الأعضاء الجدد فى الخدمة العاملة. وكان هناك ١٤٪ من النساء ضمن طواقم الخدمة العاملة، ونسبة ٢٠٪ تقريبا من الضباط الجدد من النساء اللاتى يشكلن ١٥٪ من جميع ضباط أسلحة القوات المسلحة. والمهم أن نساء القوات المسلحة سواء كن فى صفوف المجندين العاديين أو ضابطات فى الأسلحة أو فى الخدمة العاملة أو فى الاحتياط العامل، هن فى أغلب الأحوال عضوات فى جماعات أقلية عنصرية أو إثنية وبنسب أكبر من الرجال إذ نجد أن نصف النساء المجندات فى القوات المسلحة الأميريكية ينتمين لجماعات الأقلية، وتشكل الأميريكيات الإفريقيات ٣٥,٣٪ من النساء المجندات.

ويظل الاعتداء الجنسى المشكلة الشائعة ضد النساء العاملات فى الخدمة فى جميع فروع القوات المسلحة بما فى ذلك تلك الموزعة عبر البحار. ووفقا لأحد التقارير المنشورة فى صحيفة " أميريكان إندستريال مديسينز " فإن ٢٨٪ من النساء المحاربات القديمات ذكرن أنهن تعرضن لاعتداءات جنسية أثناء وجودهن فى الخدمة. ويرمز إلى هذه الحالات بحروف ثلاثة هى " إم. إس. تى وهى الحروف الأولى لعنوان معناه "

الصدمات الجنسية العسكرية " وتستخدمه وزارة الدفاع ومكاتب إدارة المحاربين القدماء. وفى عام ١٩٩٦ أجرت وزارة الدفاع استطلاعا بينهن فى القوات المسلحة حول تجربتهن خلال الاثنى عشر شهرا السابقة، ووجدت الوزارة أن ٩٪ فى المارينز، و٨٪ فى الجيش، و٦٪ فى السلاح البحرى. و٤٪ فى سلاح الجو تعرضن للاغتصاب أو لمحاولات اغتصاب فى تلك السنة. وحيث إن نحو ألف امرأة يخدمن فى القوات المسلحة فإن أرقام هذه النسب تمثل نحو ١٤ ألف اعتداء أو محاولة اعتداء جنسى كل عام. ومع ذلك تم الإبلاغ عن القليل من هذه الحالات، ووفقا لما ذكرته وزارة الدفاع فقد أُبْلِغَ فعلا عن ٢٤ حالة اعتداء جنسى فحسب أثناء حشد القوات وشن حرب الخليج الأولى. وقد كتبت مارى تيسيير الخبيرة فى العنف ضد النساء تقول : "إن نظام المحاكمات الجنائية العسكرية بأكمله يمثل عوالم بعيدة عن العالم المدنى ... وأهم اختلاف بينهما هو أن قرارات التحقيق والادعاء تصدر ضمن سلسلة القيادات لا عن إدارة خارجية مناوئة مثل مكتب المدعى، وهذا يضع القادة أمام تناقض مصالح يلازمها "[١٠]. وعندما تفجرت فضيحة اغتصاب فى أكاديمية سلاح الجو إلى العلن عام ٢٠٠٣ كشفت عن هذه المسائل. وكشف سلاح الجو للكونجرس عن ٥٤ تقريرا عن حالات اغتصاب واعتداءات جنسية أخرى حدثت هناك على مدى السنوات العشر السابقة غير أن وزير الطيران جيمس روش قال فى شهادته : " من المحتمل أن تكون هناك مائة حالة أخرى لم نعلم بها "[١١] وقال مدير المركز الاستشارى المدنى المحلى الخاص بحالات الاغتصاب إن معظم الشكاوى المتطابقة من الطالبات العسكريات التى يتلقاها المركز تعرب عن خشيتهن من أن ينتهك ضباط الأكاديمية ومحققوها سرية شكاواهن. وتعتبر مسألة الرضا بلقاء جنسى أيضا أمرا أشد تعقيدا فى القوات المسلحة عن الحياة المدنية بسبب تسلسل الرتب. وقد لُقِّن جميع العاملين فى أسلحة القوات المسلحة رجالا ونساء بوجوب إطاعة أوامر كبار الضباط أو من هم أعلى منهم رتبة.

واليوم أصبحت أغلبية ضئيلة من الجنود والبحارة والمارينز وأفراد سلاح الجو متزوجين بنسبة تجاوزت أكثر من ٤٠٪ فى عام ١٩٧٣ ويميل الرجال إلى الزواج بدرجة أكبر من النساء. ووفقا لمستوى التعليم ذكرت وزارة الدفاع أن مجندى عام ١٩٩٩ يتمتعون بقدرة متوسطة على القراءة ترقى إلى مستوى الصف الحادى عشر بينما كان مستوى القدرة المتوسطة لدى الشبان الصغار المدنيين من نفس الأعمار يصل إلى

الصف العاشر. وجاء أوسع تمثيل جغرافى من الجنوب وخاصة جنوب الأطلنطى وجنوب غرب الولايات الوسطى (تكساس وأركانساس ولويزيانا) وجاء أكثر من خُمسيْن من المجندين الجدد من هذه المنطقة. وكان التمثيل ضعيفا للمناطق الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى بينما كان المجندون من الغرب يساوون تقريبا النسبة المئوية من مجموع سكان تلك المنطقة التى يشكلها الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين. وعلى أساس استطلاع درجة تعلم الآباء ووضعهم الوظيفى ومهنهم وملكيتهم للمساكن توضح بيانات عام ١٩٩٩ أيضا أن كلا من المجندين العاملين فى الخدمة أو الذين فى الاحتياط جاءوا أساسا من عائلات تنتمى إلى الطبقة الاجتماعية - الاقتصادية المتوسطة والمتوسطة الدنيا. وينتهى التقرير إلى أنه " رغم أن القوات المسلحة متنوعة فإنها ليست صورة طبق الأصل لكل المجتمع، وأسلوب الحياة العسكرية أكثر جاذبية لبعض أعضاء المجتمع عن أساليب الحياة الأخرى ".

وقد تأسست القوات المسلحة على مُثُل الوطنية والدفاع عن الأمة والولاء لمجموعة من القيم المجردة التى تسمى دائما " أسلوب الحياة الأميريكية ". وتتمثل دوافع معظم أعضاء القوات المسلحة فى تطوير الحياة العملية فى مؤسسة الدفاع، وفى إمكانية استغلال القوات المسلحة كمخرج من الجيتوات العنصرية والاقتصادية، والافتتان بالتكنولوجيا العسكرية التى تهلل لها الميديا. ويلتحق شباب الأميريكيين الأفارقة بالقوات المسلحة بأعداد كبيرة للهرب من الجيتوات العنصرية من جهة، ومن الالتحاق بعمل فى " الاقتصاد غير الرسمى " من جهة أخرى والذى يقود إلى السجن مرات عديدة. ولا يتطوع أحد للجندية تقريبا بدافع وطنى أو بدافع الخدمة العامة. وفى أحاديث بعد أحاديث مع الصحفيين يشير الجنود والبحارة الشبان إلى مشاكل البطالة المدنية واسعة النطاق والتى يزيدها سوءا التحول إلى أعمال تصنيع فى الخارج تعتبر من أدنى مستويات فئات الوظائف واحتمال الصدام مع القانون لو حاولوا عملها بوسائلهم الخاصة. وفى هذا يقول أحدهم إنه لو لم يلتحق بالسلاح البحرى لكان السجن نهايته(١٢). وقالت فتاة فى التاسعة عشرة من عمرها : " كان من الممكن أن أقوم بنفس العمل الذى يقوم به معظم أصدقائى وهو العمل فى بيع الأطعمة السريعة "(١٣).

وقد قام الصحفى المحقق كيفن هيلمان فى عام ١٩٩٧ بإجراء مقابلات مع الجنود فى قاعدة كامب كيزى على مسافة اثنى عشر ميلا من المنطقة منزوعة السلاح فى

كوريا الجنوبية. وأشار إلى جندى قال له إن الرقيب المشرف عليه سخر منه لأنه لم يرد أن يطلب إعادة تجنيده وقال له " ماذا ستفعل عندما تخرج؟ هل ستعمل فى مطاعم ماكدونالدز؟ " فأجابه الجندى قائلا : " عندما أخرج من هنا وإذا كنت سأقوم بتقليب قطع البيرجر فى أحد هذه المطاعم فسأكون على الأقل مرتديا زيا كنت أفخر به "(١٤)

وتعتبر حالة الجندى مايكل والدرون البالغ ثلاثة وعشرين عاما من عمره حالة مطابقة تماما فقد قال للصحفى هيلدمان إنه التحق بالجيش لأنه " عندما تخرج من المدرسة الثانوية وجد أن جميع الوظائف قد شغلت " وقد خدم فى القوات المسلحة مدة عامين ثم مددها ستة أشهر أثناء حرب الخليج الأولى، ثم ترك الجيش وانضم إلى الحرس الوطنى وتزوج وعاش فى مقطورة فى جورجيا حيث كان يعمل فى البناء وتركيب الأسقف وألواح الألومنيوم. ثم طلق زوجته وتحطمت سيارته وأخفق فى اختبار ضباط الشرطة فعاد للعيش مع والديه وبعد قضائه سنتين خارج الخدمة العسكرية العاملة عاد مرة أخرى فتطوع للالتحاق بالقوات المسلحة. والجدير بالملاحظة أن الكثير من المجندين مثل والدرون ذكروا أنهم التحقوا بالجيش كوسيلة لكى يصبحوا فى النهاية ضباطا فى الشرطة. وفى كثير من المدن يسمح للمتقدمين لقوة الشرطة باستبدال سنتين من الخدمة العسكرية بساعات الدراسة المعتمدة فى الكلية.

وتوجد الجريمة والنزعة العنصرية فى كل مكان فى القوات المسلحة. وتبدو الحقيقة المختلفة واضحة فى القواعد العسكرية الأميريكية فى أنحاء العالم على الرغم من أن القوات المسلحة تحاول بثبات تصوير جميع الجرائم والأحداث العنصرية التى أُبْلِغَ عنها باعتبارها وقائع انفرادية من أعداد متناهية الصغر من " التفاح الفاسد " ومع ضباط يتلقون علاجا مقررا لشفائهم. ويحصى هيلدمان أكثر الحالات المعروفة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين فيقول " اعتُقِل جنود مرتبطون بجماعات تؤمن بسمو الجنس الأبيض، لقيامهم بقتل اثنين من السود فى كارولينا الشمالية، وحُكِمَ بالإعدام على جندى لإطلاقه النار على تشكيل من الجنود مما أدى إلى مقتل واحد وإصابة ثمانية عشر بجروح. وشرح القاتل سبب فعلته قائلا إنه أراد أن يبعث رسالة إلى سلسلة القيادات مفادها أنهم نسوا رعاية الجندى العادى. وقام الجنود السود فى معسكر فورت براج بضرب جندى أميريكى أبيض أدى به إلى غيبوبة خارج الموقع، واندفع جندى من فورت كامبل (كينتاكى) بمركبته نحو جمهرة من الجنود والمدنيين المتقاتلتين فى فورت رايلى فقتل اثنين من الناس، ولقى جنديان مصرعهما وجرح آخر نتيجة إطلاق

النار عليهم، وهى ثانى جريمة قتل مزدوجة فى القاعدة فى أقل من سنة. واعتقل أربعة عشر عضوا فى الخدمة العسكرية لتهريبهم الكوكايين والهيروين، وتقدمت ثلاث نساء عاملات فى معسكر فورت بليس (تكساس) بشكوى قانونية تحمل اتهاما بأنهن أجبرن على الوقوف عرايا أو القيام بحركات جنسية، وفى اليابان اتهم عضو فى الخدمة بأنه تعرى أمام فتاة فى الصف السادس، وصدرت أحكام ضد أربعة آخرين لاغتصابهم فتاة فى الرابعة عشرة من العمر، واعتقل آخر لأنه طعن حلقوم امرأة يابانية وسرق كيس نقودها. واعتقل اثنان من المارينز لهجومهما على امرأة يابانية فى السادسة والخمسين من العمر وسرقتها، وقام ثلاثة من جنود الخدمة باغتصاب فتاة فى الثانية عشرة من العمر فى جزيرة أوكيناوا مما أثار احتجاجات أكثر من ٥٠ ألف شخص من أهل الجزيرة[١٥]. وفى كوريا الجنوبية وحدها خلال عام ١٩٩٦ أبلغ عن ٨٦١ حالة اعتداء ارتكبها أعضاء فى الخدمة ضد مدنيين كوريين.

ويندر أن تجد مثل هذه الأحداث طريقها إلى النشر فى الصحف الأميريكية السائدة. وخلال صيف ٢٠٠٣ أصيب الأميريكيون بالفزع عندما قرأوا أن أربعة جنود من قوات النخبة الخاصة ودلتافورس فى قاعدة فورت براج فى كارولينا الشمالية اغتالوا زوجاتهم. وفى جريمة خامسة تعمدت إحدى الزوجات فى القاعدة إطلاق النار على زوجها وهو نائم، وكان أيضا عضوا فى القوات الخاصة. وقد عاد ثلاثة جنود مؤخرا من أفغانستان مما دعا صحيفة يو إس نيوز آند وورلد ريبورت إلى التساؤل عما إذا كان تدريب القوات الخاصة يمكن أن "يعد الرجال لارتكاب جرائم القتل". وفى النهاية توصلت الصحيفة إلى أنه لا يوجد أى تفسير لجرائم القتل غير " الكيمياء المعقدة للخدمة العسكرية والأسرار المحزنة للزيجات التى أخطأت سبيلها إلى درجة تدعو إلى اليأس[١٦].

ووفقا لأحد التقارير لعام ١٩٩٩ ارتفع معدل حوادث العنف المنزلية فى القوات المسلحة من ١٨,٦ من ألف جندى عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٦ فى عام ١٩٩٦. وفى نفس الفترة كانت مثل هذه الحوادث تتناقص فعلا بين العدد الإجمالى لمجموع السكان. وتشير بعض الدراسات إلى أن معدل العنف المنزلى فى القوات المسلحة يتراوح بين ضعف وخمسة أضعاف العنف بين المدنيين[١٧]. والمرجح أن تجارب قتلة فورت براج فى أفغانستان كان لها بعض التأثير على ميلهم إلى العنف. وبعد وقت قصير من ارتكاب

جرائم القتل تحدثت مجلة نيوزويك بالتفصيل عن القوات الخاصة وجنود الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا فى أفغانستان وسلوكهم إزاء المدنيين الأفغان بطريقة بالغة الوحشية، ومثال ذلك تناوب الجنود واحدا وراء الآخر فى تصوير بعضهم البعض بينما يصوب كل منهم بندقية إلى رأس عجوز أفغانى يتوسل إليهم أن يبقوا على حياته وهو راكع أمامهم. ويذكر أحد التقارير أن جنود الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا كانوا غير منظمين إلى حد كبير، حتى أنهم دمروا فى دقائق ما بنته الجماعة فى ستة شهور"(١٨). غير أن القوات المسلحة تعى هذه المشكلة فقد ألغى سلاح المارينز اللقاء السنوى لعام ٢٠٠٢ للقناصة المقرر عقده فى قاعدة كوانتيكو بولاية فيرجينيا فى نهاية شهر أكتوبر لأن قناصا كان يطارد ضاحية كولومبيا بأكملها ثم تبين أنه من الرماة الذين تلقوا تدريبهم فى الجيش(١٩). وخلال نفس الشهر وعلى الجانب الآخر من البلاد قام قناص آخر بقتل ثلاثة من معلمى التمريض فى جامعة أريزونا(٢٠)، وتبين أن هذا القناص من المحاربين القدماء فى حرب الخليج وظل فى الخدمة العاملة أحد عشر عاما كما تلقى تدريبا فى وحدة رينجر للنخبة.

وفى سبتمبر ٢٠٠٢ أعلن السلاح البحرى سلسلة مهمة من الأحداث التى تخص حاملة الطائرات المسماة كيتى هوك التى كان مرساها فى قاعدة يوكوسوكا البحرية جنوب طوكيو باليابان، والتى عملت فى بحر العرب عامى ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ أثناء بدء الهجوم على أفغانستان. وفى أغسطس ٢٠٠٢عادت الحاملة إلى اليابان حيث ارتكب أعضاء طاقمها سلسلة من الجرائم أدت إلى فصل قبطانها لفقدانه السيطرة على سفينته وطاقمها. ففى ١١ أغسطس هاجم ضابط صغير وسرق عجوزا يابانيا فى الثامنة والستين وألقت شرطة يوكوسوكا القبض عليه أمام بوابات القاعدة البحرية. وبعد يومين ألقى القبض على عضو من الطاقم عمره تسعة عشر عاما قام برفع سيارة بعد مهاجمة امرأة يابانية فى الثالثة والأربعين كانت جالسة فى سيارتها عند إشارة مرور ضوئية وبعد عشرة أيام اعتقل ضابط الجوازات اليابانى أحد ضباط كيتى هوك أثناء محاولته تهريب كيلو جرام من الماريوانا من بانجوك إلى اليابان عبر مطار ناريتا. وكان نشر هذه الأخبار فى اليابان مثيرا للغضب فأمر روبرت ويلارد نائب الأدميرال وقائد الأسطول الأميريكى السابع بعزل القبطان توماس هيجل واستدعاء القبطان روبرت بارابى من الطراد البحرى سياتل لإعادة النظام (فى ١٣ فبراير ٢٠٠٣ تم عزل رئيس القبطان بارابى نفسه العميد البحرى ستيفن كونكل رئيس حاملة الطائرات

"جروب فايف " التابعة للأسطول السابع والعاملة حول كيتى هوك لوجود علاقة غير سوية مع ضابطة بحرية).

وأثناء تغطية أخبار الحاملة كيتى هوك كشف صحفيان بريطانيان عن وجود ظروف منظمة لممارسة التمييز العنصرى على السفينة مماثل لتلك التى تسببت فى التمرد على نفس السفينة أثناء حرب فيتنام. ويصف الصحفيان رولاند واطسون وجلين أوين انطباعاتهما بعد زيارة حاملة الطائرات قائلين : " الصعود إلى السفينة هو بمثابة حبال الزمن التى تشدك للوراء إلى أعماق الجنوب السابق، ففى جوف حاملة الطائرات، حيث يظل الطاقم محبوسا لمدة ستة أشهر فى كل مرة، ينام العمال اليوميون بالعشرات فى غرفة واحدة، وأغلبهم من السود أو من أهل بورتوريكوو يتقاضى الواحد منهم من سبعة إلى عشرة آلاف دولار فى السنة ليعمل فى المطابخ وغرف الماكينات فى ظل حرارة تشوى الأجساد. فإذا صعدت عبر أحد عشر مستوى معزولا عن بعضه وفى اتجاه منطقة الطيارين تحت سطح السفينة تصبح مساحات المعيشة أكبر والهواء أبرد، وبألوان البشرة أفتح. ويعيش الضباط وهم يجهلون تماما العالم المكدس تحتهم ويتداولون حكايات قديمة عن القتلة وعراك العصابات ومفاسد المخدرات. ويمنع الزوار من المخاطرة بالنزول إلى الأماكن السفلى التى تشتد فيها الحرارة والتى تلى الماكينات التى تعمل بالطاقة النووية ... ويحرم على الجميع أيضا العبور إلى السطح المخصص لإقلاع الطائرات والذى يعج بضجيج طائرات إف ـ ١٤ وإف ـ ١٨ التى تشترك فى التدريبات، وتستثنى طواقم الطائرات من هذا التحريم[٢١]. ومثل هذه الأوضاع شائعة فى أسلحة القوات المسلحة، ففى كوريا على سبيل المثال. نظم الجنود عصاباتهم العنصرية الخاصة بهم مثل: " زنوج مدى الحياة " للأميريكيين الأفارقة، و " رعاة البقر الحمقى المتوحشون " و" نجمة الخارجين على القانون الفضية " للبيض و " لارازا " للاتينين[٢٢].

وفى ظل هذه الظروف تدوم طول الوقت جهود التجنيد والاحتفاظ بأعداد كافية من العاملين فى جميع قواعد وسفن الإمبراطورية، وأصبحت القوات المسلحة بارعة جدا فى ابتكار وسائل لاجتذاب الشباب، رجالا ونساء، إلى الالتحاق بها. ومن الخدع المعتادة التى يلجأ إليها المسؤولون عن التجنيد الحصول على أسماء وعناوين وأرقام هواتف الطلاب فى مدارس المجتمعات المحلية الثانوية وإغراق منازلهم بفيض من الرسائل

البريدية غير المطلوبة، والمكالمات الهاتفية، وأشرطة الفيديو المنحازة للحرب والقمصان القطنية المزخرفة بالشعارات. وتوجه الرسالة أيضا إلى الآباء وتركز على منافع الخدمة فى القوات المسلحة بما فيها إمكانية المساعدة على الالتحاق بالتعليم الجامعى. وعندما يجرى مسؤولو التجنيد مقابلة مع أحد المرشحين يلتزمون بسؤاله أو سؤالها، عما إذا كان يدخن الماريوانا. ووفقا لعديد من التقارير إذا أجاب الطالب بنعم يظلون يلحون فى توجيه نفس السؤال إلى أن يجيب بلا، وعندئذ يسجلون تلك الإجابة[٢٣].

وقد تزايدت هذه المضايقات إلى حد كبير جدا فى عام ١٩٩٣ إلى درجة أن ضاحية مدرسة سان دييجو المتحدة تبنت سياسة ضد الإدلاء بالمعلومات عن الطلاب للمسؤولين عن التجنيد مهما كان نوعها. ومنذ ذلك الوقت تلقى مجلس إدارة المدرسة سيلا من الضغوط لتغيير رأيه من الساسة المعبئين عسكريا وغرفة التجارة ومديرى المدارس وحتى هيئة محلفى المقاطعة. ومع ذلك لم تنقطع رسائل البنتاجون إلى مدارس سان دييجو طوال سنوات الحظر لأن أحد عشر وحدة تدريب لضباط الاحتياط احتشدت فى مدارس المدينة الثانوية لتمارس وظيفتها كمراكز تجنيد فى ساحات المدارس. وأخيرا قررت القوات المسلحة اتخاذ السبيل التشريعى القومى لإجبار جميع المدارس الثانوية العامة على السماح لمسؤولى التجنيد باستمالة الطلاب تحت تهديد قطع الاعتمادات المالية الخاصة بالتعليم.

وفى عام ٢٠٠٠ وقع الرئيس كلينتون قانونا جديدا كان البنتاجون قد دعا إليه يسمح لمسؤولى التجنيد بالدخول إلى المدارس الثانوية مثلما سمح لزملائهم بدخول الكليات ومواقع الأعمال، ومع ذلك لم يفرض القانون عقوبات فى حالة الرفض وأعفى المدارس حيث توجد سياسة رسمية للضواحى تضع قيودا على دخول للعسكريين إليها مثلما حدث فى سان دييجو. وفى عام ٢٠٠١ عمد البنتاجون إلى التغلب على هذه العقبات فأعد تعديلا بقانون جديد يرمى إلى مساعدة الطلبة المعوزين. وهذا القانون المعدل أسماه الرئيس بوش (دون سخرية واضحة)، قانون عدم التخلى عن الأطفال لعام ٢٠٠١، وهو ينص على ما يلى: " على أية مدرسة ثانوية تتلقى تمويلا فيدراليا بحكم هذا القانون أن تسمح بممارسة أنشطة التجنيد لأسلحة القوات المسلحة الأميريكية بانتظام فى ساحات المدرسة وبطريقة معقولة للوصول إلى جميع الطلاب فى تلك المدرسة ". ووافق مجلس النواب على القانون بأغلبية ٣٦٦ مقابل ٥٧ صوتا، كما وافق مجلس

الشيوخ أيضا بأغلبية صوت واحد. وفى ٨ يناير ٢٠٠٢ وقع الرئيس بوش على القرار ليصير قانونا. وقال النائب شيمكوس بلهجة المنتصر : " لا مسؤولو تجنيد لا نقود !"(٢٤).

وكانت وزارة الدفاع سعيدة جدا بهذا التطور بحيث قررت مد هذه الدفعة القانونية الجديدة التى تلقتها إلى جامعات الدولة ومعاهد الدراسات العليا، ومعظمها أوقف خدمات التسكين فى الوظائف المقدمة من مانحيها الذين يمارسون التمييز على أساس العنصر أو الجنس أو العقيدة أو الأصل الوطنى أو العجز أو التوجه الجنسى. ومثال ذلك أن كلية الحقوق بجامعة هارفارد تمكنت حتى أغسطس٢٠٠٢ من منع مسؤولى التجنيد من ممارسة عملهم لتجنيد عناصر لمكتب رئيس المجلس العسكرى الخاص بأسلحة القوات المسلحة لأن الطلاب المؤهلين الراغبين فى الالتحاق بالخدمة كانوا يُرفضون إذا عُرف علنا أنهم من الشواذ إذا كانوا رجالا أو يمارسن السحاق إذا كانوا نساء أو إذا كانوا ثنائيى الجنس. وفسرت وزارة الدفاع القانون الفيدرالى على أنه ينص على أنه إذا لم يسمح أى جزء من إحدى الجامعات لمسؤولى التجنيد العسكريين بالدخول فإن الجامعة كلها تفقد جميع الاعتمادات الفيدرالية. ولم تستطع جامعة هارفارد تحمل خسارة تبلغ ٣٠٠ مليون دولار من المنح الفيدرالية ولذلك أجبرت كلية الحقوق على الخضوع.وذكرت القوات المسلحة أنها سوف تستمر فى منع المحامين والمحاميات الشواذ جنسيا بزعم أنهم يهددون " تماسك الوحدات ". غير أن جورج فيشر الأستاذ بكلية الحقوق فى جامعة ستانفورد يعلق على ذلك بقوله : " هذا المبرر بعيد الاحتمال فى ميدان القتال، وهو محال فى المكتب القانونى لرئيس المجلس العسكرى"(٢٥).

وهناك مجال آخر لجهود البنتاجون العبقرية لجذب مزيد من المجندين، ويتمثل فى دعم وزارة الدفاع لأفلام هوليوود الحربية. وليس هذا الأمر بجديد، فأول فيلم لهوليوود عن المعارك الجوية أنتج تحت إشراف القوات المسلحة وبجنودها ومعداتها مقابل دراسة السيناريو مقدما والحق فى إجراء تعديلات عليه. وكان هذا الفيلم هو : " وينجز " فى عام ١٩٢٧. ويقول لورانس سويد مؤرخ الأفلام الحربية إن أفلاما مثل What Price Glory و Wings و Air Force و Sands of Iwo Jima و The Longest Day ومئات أخرى من أفلام هوليوود ابتكرت صورة مثيرة للقتال وكأنه مكان لإثبات الرجولة ولتحدى الموت بأسلوب مقبول اجتماعيا. ونتيجة لذلك ظلت أفلام الحرب الأميريكية حتى أواخر الستينيات تنتهى بالانتصار وتصور جنودنا وبحارتنا ومشاة بحريتنا وطيارينا وهم يجرون

ويتصرفون أسرع من أعدائهم سواء كانوا من الألمان أو الإيطاليين أو اليابانيين. وهذه الانتصارات السينمائية عززت صورة القوات المسلحة التى تهزم الجميع والتى تتمتع بجميع أنواع القوة والتى هى على حق دائما "[٢٦]. وقد حدثت بعض التغييرات أثناء حرب فييتنام وبعدها إذ قدم فيلم " باتون " عام ١٩٧٠ عنصرا واقعيا فى أفلام الحرب، وامتنعت وزارة الدفاع عن مساعدة فيلم Apocalypse Now الذى تدور قصته عن ضابط فى فييتنام أرسل لكى يقتل آخر أصيب بالجنون. وفى عصر ما بعد فييتنام لم تدعم الوزارة أيضا أفلاما مثل فيلم ديمى مور وعنوانه " المجندة الأميريكية جين " الذى يصور امرأة مصممة على الانضمام إلى الوحدة الخاصة للحرب غير التقليدية، الـمُشَكَّلة كلها من الرجال. ومع ذلك سرعان ما عادت هوليوود إلى القالب القديم على نطاق واسع وأصبح لكل فرع فى القوات المسلحة مكتب فى لوس أنجليس وتوطدت العلاقة بين المنتجين و " ضباط المشاريع " التابعين للبنتاجون المرسلين إلى مواقع العمل لمراقبة كل ما يتم تصويره وإبداء ملاحظاتهم عليه[٢٧].

ويعتبر فيلم " بيرل هاربور " من إنتاج ستديوهات والت ديزنى المثال المعاصر للروابط المباشرة بين هوليوود والجهود المبذولة للتجنيد. وكان العرض الأول للفيلم يوم ٢١ مايو ٢٠٠١ عرضا خاصا على سطح حاملة الطائرات جون ستينس التى تعمل بالطاقة النووية. وتم بناء مدرَّجات مكشوفة وتركيب شاشة عملاقة، وتحركت حاملة الطائرات من مرساها المحلى فى سان دييجو إلى ميناء بيرل هاربور بدون طائرات خصيصا لهذا العرض السينمائى. ودعا والت ديزنى والسلاح البحرى أكثر من ٢٥٠٠ ضيف لحضور العرض الأول، وتبين قائمة أسماء المشتركين فى الفيلم أن عددا كبيرا من قادة القوات المسلحة الأميريكية ساعدوا على إنتاجه ومقابل ذلك أجريت تغييرات فى السيناريو حتى تظهر القوات المسلحة فى صورة براقة ولترويج فكرة مؤداها أن الخدمة فى القوات المسلحة عمل رومانسى ووطنى ويدعو إلى البهجة وذكرت صحيفة شيكاغو تريبيون أن مسؤولى التجنيد لجأوا حتى إلى وضع موائد فى دهاليز دور السينما التى يعرض فيها الفيلم أملا فى اصطياد بعض الشبان أثناء خروجهم من العرض الذى يستغرق ثلاث ساعات والمسخَّر لدعاية ماهرة للالتحاق بالقوات المسلحة[٢٨].

وعمل ديزنى والبنتاجون معا أيضا مع الميديا للترويج للفكرة القائلة بأن بيرل هاربور يروى إنجازات من أسماهم توم بروكو مذيع محطة إن.بى.سى. " الجيل الأعظم " فى كتابه الذى حمل نفس العنوان وذلك لتمييزهم عن جيل فييتنام الذى تفضل وزارة الدفاع أن ينساه الناس. وفى يوم ٢٦ مايو ٢٠٠١ وهو اليوم التالى لافتتاح عروض الفيلم فى دور السينما، عرضت شبكة إيه بى سى التليفزيونية فيلما خاصا مدته ساعة عن الهجوم على بيرل هاربور وقام بدور الراوية فيه دافيد برينكلى، وفى اليوم التالى عرضت شبكة إن بى سى المنافسة فيلما مدته ساعتان ضمن سلسلة ناشيونال جيوجرافيك عن نفس الموضوع ظهر فيه أيضا المذيع توم بروكو نفسه. كذلك وضعت شركة كيبل تابعة لشبكة إن بى سى على برامجها برنامجا مدته ساعتان حول الناجين من الهجوم على بيرل هاربور قام فيه بدور الراوية الجنرال نورمان شوارتسكوف قائد حرب الخليج[٢٩].

وبعد هجمات ١١ سبتمبر أنتجت وزارة الدفاع إعلانا سينمائيا قصيرا قصد به الحصول على الدعم المدنى للقوات المسلحة، وصمم للعرض قبل بداية عدة أفلام. وشنت القوات المسلحة حملة سينمائية حملت اسم " الحرية الدائمة " ضد أفغانستان وكانت المقدمة الافتتاحية للدعاية للحملة تحمل اسم : الفصل الافتتاحى وصنعها الكولونيل جيمس كون وبلغت تكلفتها ١,٢ مليون دولار. ورغم اعتراض بعض الآباء على إلحاق الفيلم بالفئة المسموح لها بالمشاهدة من جميع الأعمار وهى " الفئة جى ". بدا أن الجمهور يتقبل عرض أفلام مثل The Four Feathers وSweet Home Alabama. وقد صورت أطقم التصوير التابعة للقوات المسلحة أكثر من ٢٥٠ ساعة من أجل صناعة الفيلم شملت موقعا مع مجموعة مكافحة الإرهاب فى كابول بأفغانستان، وفى قاعدة توينتى ناين بالمز البحرية، وفى المحيط الهندى وهاواى ويوما وأريزونا ونورفولك بفيرجينيا. وترك الفائض من الأشرطة المصورة لاستخدامه فى الإعلانات التجارية والأسطوانات المدمجة للدعاية للالتحاق بالجندية. ومع عقد اتفاق للارتباط التجارى مع ريجال جروب - وهى صاحبة أكبر سلسلة دور عرض فى أميريكا - خططت وزارة الدفاع أيضا لعرض الأفلام القصيرة قبل بدء عرض الأفلام الروائية على شاشات ريجال البالغة أربعة آلاف فى دور العرض[٣٠].

وتعتبر عمليات العلاقات العامة الأكثر ارتباطا بأنشطة البنتاجون السينمائية. وتشمل مساعدة وسائل الإعلام على تصوير القوات المسلحة بشكل يرضى الناس وزرع

جماعات مدنية مؤيدة للقوات المسلحة بنفقات باهظة. وتعمد إخفاء المعلومات التى لا تريد القوات المسلحة أن يعلم بها الكونجرس أو الجمهور. أما بالنسبة لتأييد أفلام الحرب السينمائية فإن للولايات المتحدة تاريخا طويلا فى استغلال وسائل الإعلام فى نشر التبريرات لنشاط القوات المسلحة. وقد أصبحت الدعاية لتأييد الحرب ومعاداة الشيوعية موضوعا دائما فى الحياة العامة منذ أن دخلت البلاد فى الحرب العالمية الثانية. وفى السبعينيات من القرن العشرين أدى هوس أصحاب النزعة العسكرية من المدنيين وأصحاب الزى العسكرى بفكرة إغلاق "فجوة الصدقية" بالنسبة لفييتنام، إلى بذل مجهود شامل جديد. وتسببت الأكاذيب الرسمية عن التقدم العسكرى خلال الحرب وما تلاها من افتضاحها عبر الصحافة، فى احتراف مديرى البنتاجون إدارة المهنة الصحفية والبحث عن وسائل لإخفاء الجوانب السلبية فى أية حملة عسكرية.

وقد شنت إدارة ريجان " عملية الغضب المحتدم " فى أكتوبر ١٩٨٣ لغزو جزيرة جرينادا الكاريبية الصغيرة بزعم إنقاذ بعض الطلبة الأميريكيين. وتشكل هذه العملية نموذجا بارزا فى تاريخ استغلال البنتاجون للصحافة. وقد قام كاسبار واينبرجر وزير الدفاع ونائب الأدميرال جوزيف ميتكلاف الثالث بحظر وجود جميع المراسلين الصحفيين فى الجزيرة إذ كانت ذكريات فييتنام ما تزال ماثلة فى عقليهما. وكان ذلك أول نزاع أميريكى تستبعد منه وسائل الإعلام منذ بداية العمليات العسكرية. وبعد الاستيلاء على الجزيرة اعتقل العسكريون صحفيا كان موجودا فى الجزيرة قبل الغزو ونقلوه إلى سفينة القيادة. والأمر البالغ الدلالة أن المراسلين الذين حاولوا دخول جزيرة جرينادا بوسائلهم الخاصة اتهموا طائرات السلاح البحرى بمهاجمة قواربهم. وصحيح حقا ما ذكره المراسلون الناقدون عن أن القيود وضعت على الصحافة لإخفاء الإخفاقات العسكرية فى ضوء حالات المعلومات الاستخبارية الخاطئة، واضطراب الاتصالات، والعجز العام أثناء الاستيلاء على الجزيرة العاجزة عن الدفاع على نطاق واسع.

وتضمنت قوة الغزو خمسة آلاف من مشاة البحرية وجنود الصاعقة، وجوانب من الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا، بالإضافة إلى فريق القوات الخاصة التابعة للسلاح البحرى، وكل هؤلاء ضد مقاومة لا وجود لها على الإطلاق. وفى اليوم الثالث للحملة التى استغرقت خمسة أيام، سمحت القوات المسلحة لعدد محدود من المراسلين بزيارة الجزيرة الذين كانوا قد شكلوا لأول مرة " تجمعا صحفيا ". وكانت هذه أول مرة

يستخدم فيها هذا النظام. وسمح لهم بالقيام بجولة فى منطقة القتال برفقة مندوب رسمى. وحتى حرب الخليج كان هذا النظام هو المتبع عادة لضمان عدم نشر ما يفيد حدوث أى شىء مزعج للقوات المسلحة.

وفى أفغانستان أصدرت القوات المسلحة بطاقات مكونة من صفائح رقيقة، ووزعتها على جميع الجنود، وهى تحمل تعليمات توضح كيفية التعامل مع الصحفيين. وتضمنت البطاقات أسئلة وأجوبة افتراضية مثل " ما شعورك إزاء ما تفعله فى أفغانستان؟ " والإجابة هى : " نحن متوحدون فى غايتنا وملتزمون بإنجاز أهدافنا " و " أى وقت تعتقد أن ذلك سوف يستغرقه " و الإجابة هى : " سوف نبقى هنا للوقت الذى يستغرقه تنفيذ عملنا يا سيدى ". وتحتوى البطاقات على بعض البدائل التى تعطى شعورا بالتلقائية مثل هذا السؤال : " ما شعورك إزاء وجودك هنا؟ " والإجابة : " أنا فخور بخدمة وطنى يا سيدى. لدينا عمل ننجزه وأنا سعيد لأنى جزء منه ". وكانت المحاورات التى أجراها المراسلون فى قاعدة باجرام الجوية بالقرب من كابول مصطنعة جدا حتى أن أحد مراسلى محطة بى بى سى أصبح يشك فى إجابات الجنود فى الأمر فقام اثنان من الجنود الأميريكيين بإظهار بطاقتيهما له[٣١].

وأثناء الإعداد للهجوم على العراق ربيع عام ٢٠٠٣ اخترعت وزارة الدفاع حيلة خادعة فى حملتها التى لا تتوقف للسيطرة على ما يجب أن يعلمه الجمهور ولتصوير القوات المسلحة فى صورة براقة، فقررت " تطعيم " (وهو المصطلح العسكرى) الوحدات القتالية بنحو ٦٠٠ مراسلة ومراسل ومصور صحفى وأفراد الأطقم التليفزيونية، والسماح لهم بمرافقة القوات فى نزهة حربية كما كان متوقعا، والتى كانت كذلك إلى حد كبير. وتلقى جميع الصحفيين لقاحات ضد الجدرى والجمرة مثل القوات القتالية، كما أتم نصفهم تقريبا برامج تدريبية أسبوعية سميت " معسكرات " فى قاعدة فورت ديكس بنيوجيرسى وقواعد عسكرية محلية أخرى لتعريضهم " للظروف القتالية " بما فى ذلك ارتداؤهم لأقنعة الغاز، ولم يسمح لهم بحمل أى سلاح نارى أو قيادة مركباتهم الخاصة. وحظرت أوامر البنتاجون إرسال أخبار عن استمرار القتال دون إذن ضابط القيادة أو الإشارة إلى التاريخ والوقت والمكان ونتيجة أية مهمة عسكرية إلا فى تعبيرات شديدة التعميم. وفى حرب الخليج الأولى اعتمدت القوات المسلحة على نظام " التجمع الصحفى "، وفى الحرب الثانية شعرت بمزيد من الاطمئنان إلى أنه لن ينشر

أى شىء لا تريده وأنه سوف تتوفر مزايا خاصة بالتجنيد من نقل إحدى حروب أميريكا الجديدة المعقمة إلى غرف معيشة أبناء الأمة[٣٢].

وإضافة إلى الإيحاء للميديا بأن تفهم رسالتها، حاولت وزارة الدفاع زرع جماعات مدنية يرجح تأييدها للوزارة سياسيا، أو التى جنت منافع من الإنفاق الدفاعى. وظل هذا اللوبى مجهولا إلى أن حدثت حالة الإهمال القاتلة على متن الغواصة الأميريكية جرينفيل فنقلته إلى العلن. ففى ٩ فبراير ٢٠٠١ أجرت الغواصة الهجومية التى تعمل بالطاقة النووية والتى تزن ٦٥٠٠ طن محاكاة لحالة طوارئ تدعو للصعود إلى سطح البحر أمام سواحل هونولولو، وعندئذ اصطدمت الغواصة بسفينة تدريب يابانية لطلاب المدرسة الثانوية البحرية طولها ١٩٠ قدما ففقد تسعة شبان يابانيين حياتهم. وكانت الغواصة قد أُمِرَتْ بالإبحار لسبب وحيد وهو توفير نزهة بحرية مبهجة لاثنى عشر مدنيا من الأثرياء الداعمين للسلاح البحرى. وفقدت الغواصة ثلث طاقمها وتوجهت نحو شاطئ ويكيكى وقد تحطمت عدة قطع من أجهزتها وتوقفت عن العمل. وأدلى القبطان سكوت وادل قائد الغواصة بشهادة أولية أمام مجلس تحقيق فقال إنه لم يعان من تشتت ذهنه من وجود المدنيين أو من القبطان البحرى الذى رافقهم رغم أنهم جميعا كانوا متجمعين فى غرفة القيادة. ومع ذلك فإن اصطداما بين غواصة صاعدة إلى سطح البحر وسفينة أخرى لا يحدث إلا بسبب عدم الانتباه وحده. وفى ١٦ أبريل ٢٠٠١ ذكرت مجلة " هونولولو أدفرتايزر " أن سكوت وادل تصرف بغير ما كان متوقعا منه. وقال إنه لو كان قد حوكم بسبب الإهمال لكان دفاعه الرئيسى هو أن الأوامر صدرت له بأن يأخذ المدنيين فى رحلة بحرية وأن وجودهم فى غرفة القيادة - كما قال لمجلة تايم - " قد عرقل على الأقل تركيزنا الذهنى "[٣٣]. وكان أحد مديرى شركة تكساس أويل موجودا فى غرفة القيادة بالفعل عندما انطلقت الغواصة إلى سطح البحر.

ولكى يمنع السلاح البحرى القبطان وادل من تكرار ما قاله فى السجلات الرسمية، لم يستدع مجلس التحقيق للشهادة أيا من الضيوف المدنيين وأصر الأدميرال توماس فارجو قائد أسطول المحيط الهادئ على عدم مثوله للمحاكمة أمام مجلس عسكرى بحجة أن ذلك سوف يلحق الضرر بالروح المعنوية[٣٤]. ولو أحيل وادل إلى مجلس عسكرى لكان قادرا على تقديم دفاعه الذى لا يريده السلاح البحرى، وبدلا من ذلك سمح للقائد وادل بالتقاعد مع تمتعه بكامل مزاياه. وقد كشفت حادثة الغواصة

جرينفيل لأول مرة عن مدى استخدام السلاح البحرى سفنه وطائراته وكأنها ممتلكات العلاقات العامة. وخلال عام ٢٠٠٢ استقبل أسطول المحيط الهادئ وحده ٧٨٣٦ زائرا مدنيا على متن سفنه. وقد حملهم الأسطول فى إحدى وعشرين رحلة مستخدما غواصات نووية هجومية مثل جرينفيل من أجل ٣٠٧ ضيوف مدنيين، وأربعا وسبعين سفينة أخرى مع حاملات طائرات من أجل ١٤٧٨ ضيفا. ولم يسجل أن أى عضو فى الكونجرس تقدم بسؤال أو حتى أبدى اهتماما بعملية اللوبى التى يقوم بها السلاح البحرى.

ويحاط نشاط أقوى أدوات وزارة الدفاع فى ترويج صورتها وحماية مصالحها من الفحص العام بالسرية إلى أقصى حد ويطلق على تلك الأنشطة البرامج السوداء المدفوعة الأجر من " الميزانية السوداء " وفى أثناء الحرب العالمية الثانية بدأ الاعتماد على ميزانية تحاول بانتظام أن تحير وتضلل الجمهور بالنسبة لمشروع مانهاتان لصناعة قنبلة نووية. وقد خبئت جميع الاعتمادات المخصصة لبحوث وتصنيع الأسلحة النووية فى حسابات مزيفة لدائرة الحرب ولم تخرج إلى العلن لا للكونجرس ولا للجمهور. وقد أخذ الرئيس والقوات المسلحة على عاتقهما وحدهما إصدار قرار صناعة " أسلحة الدمار الشامل " الأولى. ومع بداية الحرب الباردة أصبحت وزارة الدفاع مدمنة لأسلوب الحياة بميزانية سوداء. وبعد الموافقة على قانون وكالة الاستخبارات المركزية فى عام ١٩٤٩ تم احتواء جميع اعتماداتها سرا (ومازالت) ضمن ميزانية منشورة لوزارة الدفاع. تحت أسماء مموهة. وبينما ابتكر الرئيس ووزارة الدفاع والسى آى إيه وكالات استخبارات جديدة تضخمت الميزانية السوداء بمعدلات كبيرة. وفى عام ١٩٥٢ وقع الرئيس ترومان ميثاقا من سبع صفحات مازال سرا لإنشاء وكالة الأمن القومى التى كرست للتجسس على الإشارات والاتصالات، وفى عام ١٩٦٠ أقام الرئيس أيزنهاور مكتبا أكثر سرية هو المكتب القومى للاستطلاع الذى يدير أقمارنا الاصطناعية التجسسية، وفى عام ١٩٦١ افتتح الرئيس كنيدى وكالة استخبارات الدفاع وهى منظمة الاستخبارات الشخصية لهيئة رؤساء الأركان ووزارة الدفاع، وفى عام ١٩٩٦ دمج الرئيس كلينتون عدة وكالات فى وكالة التصوير ورسم الخرائط، وميزانيات جميع هذه المنظمات الاستخبارية المتكاثرة على الدوام لا تنشر، ولكن من الممكن تقدير حجمها. وفى أغسطس ١٩٩٤ تسربت بمحض الصدفة مذكرة للبنتاجون إلى مجلة لتجارة السلاح اسمها " ديفنس ويكلى " فنشرتها. ووفقا لهذه المذكرة أنفقت وكالة الأمن

القومى آنذاك ٣.٥ بليون دولار فى السنة، ووكالة استخبارات الدفاع ٦٢١ مليون دولار، والمكتب القومى للاستطلاع ١٢٢ مليون دولار (والسى آى إيه غير مدرجة)[٣٥].

والاسم الرسمى الذى منح للميزانية السوداء هو " برامج حرية الوصول الخاصة التى صنفت على أنها "بالغة السرية" (وربما هى إشارة بيروقراطية خبيثة وغير مقصودة إلى دافع الضرائب). وتنقسم هذه البرامج إلى ثلاثة أنماط أساسية : بحوث وامتلاك الأسلحة، والعمليات والدعم متضمنة جزءا كبيرا من الاعتمادات المالية للقوات الخاصة المختلفة، والاستخبارات. ويستقبل عدد قليل من أعضاء الكونجرس تقارير عن هذه الأنماط الثلاثة، وقد جاءت هذه المشاركة المحدودة فى المعلومات فى وقت متأخر تقريبا من الحرب الباردة وفى أعقاب فضائح ووترجيت وأكثر من ذلك شاعت فطنة وزير الدفاع أن توجه متطلبات الإخطار بالمعلومات أو أن ترسل شفهيا إلى ثمانية محددين فقط من أعضاء الكونجرس. وتعتبر هذه " البرامج الموجهة " أكثر الفجوات السوداء سوادا. وقد حدد المكتب العام للمحاسبة على الأقل ١٨٥ برنامجا أسود وذكر أنها قد تضاعفت إلى ثمانية أضعاف خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦. ولا يوجد رقم إجمالى رسمى غير أن المكتب العام للمحاسبة قدر ذات مرة أن مبلغا يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ بليون دولار خصص للإنفاق السرى العسكرى والاستخباراتى. ووفقا لتقرير من المركز المستقل للتقديرات الاستراتيجية والخاصة بالميزانية بلغت البرامج السوداء المطلوبة فى ميزانية الدفاع فى عهد بوش عام ٢٠٠٤ أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٨٨[٣٦].

وقد جاء ذكر الأسلحة والعمليات فى ميزانية البنتاجون المعلنة تحت سلسلة أسماء خيالية مثل " نصل الحشائش " و " النسر الأبيض " و " العيون السود " و " الدب الحارس " و "المواطن الأكبر" و " وردة الجرار" و " حورية البحر" وأسماء أخرى كثيرة. ولاحظ محللو ميزانيات الدفاع المستقلون أن " أسماء الدلع " المعلنة هذه مثل " سنيور " و " كونستانت " تستخدم مرارا باعتبارها الكلمة الأولى لبرامج السلاح الجوى، و " تراكتور " لبرامج الجيش، و " الطباشير " لبرامج السلاح البحرى[٣٧]. ومع عدم الإشارة المعتاد إلى البرامج السوداء ظهرت هذه البرامج إلى النور ببطء وقد تضمنت قاعدة اختبارات للملاحة الجوية على الطرف الجاف من جروم ليك فى الصحراء جنوب لاس فيجاس فى نيفادا، وقد عرفت باسم المنطقة ٥١ وحملتها السجلات باعتبارها جزءا من قاعدة إدواردز التابعة لسلاح الجو فى كاليفورنيا. وقد تضمنت

ثلاث طائرات استطلاع غير مأهولة وضعت على لوحة الرسم عامى ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ تحت ثلاثة أسماء هى : بريديتور، ودارك ستار، وجلوبال هوك، ومركبة المناورات الفضائية التابعة لسلاح الجو. وقد استخدمت الطائرة بريديتور استخداما مكثفا فى غزو أفغانستان. وتتضمن بعض العمليات السوداء الأكثر إثارة للاهتمام الفوج الجوى ١٦٠ للعمليات الخاصة التابع للجيش والموجود فى قاعدة فورت كامبل فى كينتاكى، وهو يقوم بإمداد وحدة الكوماندوز دلتافورس بطائرات الهليكوبتر، كذلك هناك أيضا السرب ٤٤٧٧ التابع لسلاح الجو والمخصص للاختبار والتقويم، وكان مقره السابق فى قاعدة نيليس الجوية فى نيفادا. ومنذ سبعينيات القرن العشرين قام السرب ٤٤٧٧ بشراء أو سرقة طائرة مقاتلة سوفييتية لفحصها فى المنطقة ٥١. وفى عام ١٩٩٨ أعلن سلاح الجو لأول مرة أنه يقتنى طائرة من طراز ميج ـ ٢٩ من مولدافيا الجمهورية السوفييتية السابقة، ولكن ظلت جميع التفاصيل الأخرى طى الكتمان.

وتبدو أية مراقبة من الكونجرس مسرحية هزلية بسبب عشق القوات المسلحة المفرط للسرية والمعلومات المضللة ونشر بيانات تبدو مقنعة فى الظاهر، ولكنها مزيفة فى حقيقة الأمر. ومن المستحيل بالنسبة لأى شخص غير مرخص له، ولم يتعرض لتحريات أمنية واسعة، أن يحرز معلومات معقولة عن اعتمادات "الدفاع". وعلاوة على ذلك فإن النظام بأكمله مقسم إلى أجزاء معزولة عن بعضها عزلا كاملا إلى درجة أن تلك البرامج السوداء، التى هى نسخة من بعضها البعض فى الغالب، لا يبدو أن أى شخص يمكنه معرفة ما يجرى فيها. وفى قضية رفعتها شركتا ماكدونل دوجلاس وجنرال دينامكس ضد السلاح البحرى الذى ألغى البرنامج الأسود الخاص بالطائرة المقاتلة ستيلث، إيه آفنجر ١٢ ذكرت الشركتان فى اتهامهما أن التكنولوجيا المتطورة فى برامج سوداء أخرى كانت كفيلة بحل المشاكل التى أدت إلى إلغاء البرنامج، ولكن العاملين فى برنامج إيه-١٢ لم يخطرهم أحد بها[٣٨]. وقد بلغ التزام السرية أبعادا شاسعة حتى أن مصانع تابعة لشركة بوينج، يطلق عليها اسم مناسب هو : " المصانع الأشباح " فى بالمديل بكاليفورنيا، والمخصصة لبرامج سوداء، تطلق باستمرار موسيقى فى الخلفية داخلها حتى تغطى على الأحاديث التى تدور بين العمال حول موضوعات يفترض أنها ذات طبيعة سرية.

والموقف الآن أسوأ بكثير من أى وقت مضى. فقد تفجرت فضيحة نمطية مؤخرا حول عقود وُقِّعَتْ بين وزارة الدفاع وشركتى لوكهيد مارتن وبوينج لصناعة صواريخ

جديدة قادرة على حمل أقمار اصطناعية ثقيلة إلى الفضاء. وقد صنفت وزارة الدفاع هذه العقود نفسها على أنها " لحماية المصالح التجارية لأكبر مقاولى الدفاع فى أميريكا "(٣٩). ومع تنامى السرية الذى لا يتوقف داخل الحكومة، كان هناك أيضا سعى البنتاجون إلى ممارسة ضغوط شرسة لتوسيع نطاق ممارساتها وانتزاع مناطق النفوذ البيروقراطية من الوكالات الأخرى. وهناك جوانب كثيرة لهذه المشكلة، ولكن ربما كان ميل بعض كبار الضباط والمدنيين أصحاب النزعة العسكرية إلى التدخل فى مهام الشرطة المحلية أهم جوانب المشكلة من الناحية السياسية، وكذلك باعتباره أوضح دلائل النزعة العسكرية فى أميريكا. وقد أكد الدستور الأميريكى على الفصل الواضح بين أنشطة القوات المسلحة فى الدفاع عن البلاد وتنفيذ القانون وفقا لمدونات القانون الجنائى فى الولايات المتحدة المختلفة. وكتب جيمس ماديسون الذى أفزعته الهيمنة العسكرية فى المقال ٤١ فى الأوراق الفيدرالية يقول : " القوة العاملة (العسكرية) هى قيد خطير"(*). وبينما تمتد جذور هذا الخوف إلى الهموم السياسية للثورة الأميريكية، لم يصبح قضية ملحة حتى الانتخابات الرئاسية المشكوك فى أمرها عام ١٨٧٦ عندما أرسلت قوات عسكرية إلى مراكز الاقتراع فى ثلاث ولايات جنوبية هى كارولينا الجنوبية، وفلوريدا، ولويزيانا. وكان رذرفوردهايز، الشمالى من أوهايو، قد فاز بفارق صوت انتخابى واحد فى موقف شبيه بانتخابات عام ٢٠٠٠ فى فلوريدا المشكوك فى أمرها عندما تدخلت المحكمة العليا فى شؤون الولاية بدلا من القوات المسلحة.

وكان هدف قانون ١٨٧٨ المسمى Posse Comitatus هو منع القوات المسلحة من القيام بمهام الشرطة فى أى وقت دون موافقة الكونجرس أو الرئيس. و " بوسى كوميتاتوس " عبارة لاتينية معناها " قوة البلاد " استخدمت كتعبير من القرون الوسطى لممارسات المأمور الإنجليزى الذى يستدعى المواطنين لمساعدته فى إلقاء القبض على أحد المجرمين أو على قمع اضطرابات أهلية. وفى أميريكا فى القرن التاسع عشر اختصرت العبارة إلى كلمة "بوسى" وحدها. وظل المقصود منها هو ضمان عدم قيام الجيش العامل بأى دور يمارس به مهام الشرطة على المواطنين الأميريكيين فى وطنهم. وكان ذلك على الرغم من أن هذا القانون تعرض لعدة تعديلات للسماح للقوات المسلحة بالمساعدة على مكافحة المخدرات وعلى حراسة الحدود المكسيكية.

(*) جيمس ماديسون هو الرئيس الرابع للولايات المتحدة، و يعتبر أبا الدستور الأميريكى. أما الأوراق الفيدرالية فهى سلسلة مكونة من ٨٥ مقالا، و تدعو إلى التصديق على دستور الولايات المتحدة. أما رقم ٤١ فهو رقم المقالة التى يشير إليها مؤلف الكتاب. (المترجم).

ومع ذلك فإن صعود قوة النزعة العسكرية بمساعدة هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ محا كل هذه التمييزات القديمة. وتوغلت وزارة الدفاع فى الشؤون الداخلية نتيجة توسيع نطاق معنى الأمن القومى ليشمل مكافحة الإرهاب ومراقبة الهجرة، وهى مجالات تشارك فيها البنتاجون الآن مشاركة فعالة. وعلى سبيل المثال تصدر وزارة الدفاع الآن قراراتها العملياتية تلبية لما تسميه " ظروف اضطرابات مدنية ". ففى أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الجمهورى فى فيلادلفيا فى أغسطس ٢٠٠٠ استنفرت وزارة الدفاع - تحسبا لوقوع هجوم إرهابى كبيرذ كلا من " قوة العمل المشتركة - المدعومة مدنيا " والمتواجدة فى قاعدة فورت مونرو فى فيرجينيا، " و " قوة العمل ٢٥٠ " وهى فى الواقع الفرقة الثانية والثمانون المحمولة جوا والتابعة للجيش وقاعدتها فى فورت براج فى كارولينا الشمالية[٤٠].

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لم تثبت مناعتها ضد الهجمات الإرهابية فقد شهدت عام ١٩٩٣ تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، وتفجير مبنى المكتب الفيدرالى فى أوكلاهوما سيتى فى مايو عام ١٩٩٥، وهجمات سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن. وبطريقة أو بأخرى كان أحد الإرهابيين المشاركين فى التفجير محاربا قديما فى حرب الخليج(*). واستدعت جميع هذه الأحداث رد الضربات عبر أنشطة الحكومة الأميريكية فى دول أجنبية. كذلك شهدت الولايات المتحدة نماذج من إرهاب الدولة كما حدث فى هجوم العملاء الفيدراليين على داعية التفوق العنصرى الأبيض راندى ويفر عضو فرقة أصحاب البيريهات الخضراء السابق وعلى عائلته فى منطقة روبى ريدج فى أيداهو عام ١٩٩٢ وهجوم عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى على متمردين دينيين فى واكو بتكساس عام ١٩٩٣ [٤١]. ويمكن أن ندرك أن وقوع مثل هذه الأحداث فى المستقبل سوف يجلب القوات العسكرية، ولكن الأكثر أهمية هو أن "الإرهاب" مفهوم مرن إلى أقصى حد ومتاح لإساءة استخدامه من قبل قادة قوات مسلحة يدفعها الطموح وعدم الاكتراث بالأخلاق.

وخلال صيف ٢٠٠٢ وجهت إدارة بوش محامى وزارتى العدل والدفاع إلى مراجعة قانون پوسى كوميتاتوس و أية قوانين أخرى قد تقيد قدرة القوات المسلحة على الاشتراك فى تطبيق القوانين المحلية. وفى ذلك الوقت كانت وزارة الدفاع تنشئ قيادة

(*) كان تفجير أوكلاهوما قد دمر مبنى ألفرد ب. مورا الفيدرالى و كان المتهم الرئيسى فيها المواطن الأميريكى تيموثى ماكفى. (المترجم).

إقليمية جديدة للدفاع عن أميريكا الشمالية مقارنة بالقيادات الخاصة بأميريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط والمحيط الهادئ. وتتواجد القيادة الشمالية فى قاعدة بيترسون الجوية فى كولورادو سبرينجز، وتهدف إلى تحسين موقف القوات المسلحة فى الرد على الإرهاب المجاور للبلاد ومنع جلب أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية إلى الولايات المتحدة (وحتى أثناء الحرب العالمية الثانية لم تنشئ الحكومة الفيدرالية قيادة مركزية للأراضى الأميريكية الأم بسبب المخاوف من أن تشكل الأساس لديكتاتورية عسكرية). وتشمل دائرة اختصاص هذه القيادة الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وكوبا. ولم تتم استشارة المكسيكيين ولا الكنديين ولا الكوبيين بالطبع. وتخرج هذه القيادات عن نطاق أية تسلسلات قيادية عسكرية أو مدنية شأنها فى ذلك شأن قادة القوات المسلحة الإقليميين الآخرين. وفى حقيقة الأمر يمكن مقارنة هؤلاء القادة بنواب القناصل فى الإمبراطورية الرومانية فيما عدا أن الرجال المعنيين فى هذا المنصب فى الجمهورية الرومانية كانوا بالفعل قد شغلوا أعلى المناصب فى الدولة وهو منصب القنصل، وكانوا من المدنيين والمحاربين القدماء العسكريين الذين يتمتعون بكامل الثقة.

وكان أول قائد للقيادة الشمالية هو الجنرال رالف إيبرهارت من القوات الجوية، والرئيس السابق لقيادة الفضاء. وقال عند تعيينه : " يجب دائما أن نعيد النظر فى أشياء مثل بوسى كوميتاتوس والقوانين الأخرى إذا رأينا أنها تقيد أيدينا عن حماية الشعب الأميريكى " (٤٢). ويبدو أنه لم يحدث أن أدرك إيبرهارت أن ذلك القانون قُصِدَ به حماية الأميريكيين من أمثاله من الجنرالات. وقد أعربت جهات عديدة عن فزعها من تنامى تغلغل دور القوات المسلحة فى مجالات مسؤولياتها مثل مكتب التحقيقات الفيدرالى وإدارة الصحة العامة والوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ. وتضم وزارة أمن الوطن الجديدة التى أنشئت عام ٢٠٠٣ عددا كبيرا من الوكالات المدنية السابقة كما تعمل بالتعاون الوثيق مع البنتاجون والقيادة الشمالية. وأول نائب لرئيسها هو جوردون إنجلاند وزير البحرية السابق ونائب الرئيس التنفيذى لمؤسسة جنرال ديناميكس فى فورت ويرذ فى تكساس، وهى صانعة الطائرة الرئيسية للقوات المسلحة الإف ـ ١٦ .(٤٣) وليس واضحا إطلاقا ما هو أكبر خطر على سلامة ووحدة مواطنى الولايات المتحدة : هل هو احتمال هجوم إرهابى يستخدم أسلحة دمار شامل، أم هو تصميم عسكرى خارج عن السيطرة على إزاحة المسؤولين المنتخبين الذين يقفون فى طريقهم؟

وبالإضافة إلى إنشاء القيادة الشمالية ومحاولة نسف قانون پوسى كوميتاتوس، تعمل المؤسسة العسكرية على مد وظائفها ونفوذها إلى العديد من الجبهات الأخرى. فعلى سبيل المثال تحدت وزارة الخزانة مباشرة بمطالبتها بأن جميع المكتسبات الأجنبية المهمة فى الشركات الأميريكية يجب أن تخضع لمراجعة من الأمن القومى. وتريد وزارة الدفاع أن يكون لها صوت مسموع بدرجة أكبر فى لجنة الاستثمارات الأجنبية فى الولايات المتحدة بما فى ذلك إشعار إجبارى من تلك اللجنة عن جميع حالات الاستحواذ التى يقوم بها أجانب والتى تبلغ قيمة كل منها أكثر من ١٠٠ مليون دولار. وقد يبدو مثل هذا الطلب شكلا متنكرا من أشكال الحماية، ولكن كما قالت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية فإن " محاولة البنتاجون بسط نفوذها على الاستثمار المحلى هى رمز لقوتها المتنامية داخل إدارة بوش" (٤٤) .

وبنفس الأسلوب دست الإدارة خلال عام ٢٠٠٣ اقتراحا مفاجئا فى مشروع قانون أكثر توسعا فى تفويض الاستخبارات بحيث يمنح القوات المسلحة (والسى آى إيه) سلطة إصدار مذكرات استدعاء تطالب من يزودون الإنترنت وشركات بطاقات الائتمان والمكتبات ومجموعة أخرى من المؤسسات ليقدموا حسب الطلب مواد مثل سجلات الهاتف وعمليات البنوك، وقوائم البريد الإلكترونى. ويمثل هذا التفويض خرقا شاملا للشروط الدائمة منذ زمن طويل والتى تقضى بأن مكتب التحقيقات الفيدرالى هو وحده الذى يسعى إلى مثل هذه المعلومات عن المواطنين الأميريكيين داخل الولايات المتحدة، وبناء على تفويض قضائى فقط، وخاصة إذا كان المكتب يخطط لاستخدام هذه المعلومات فى المحكمة. ويسمح الاقتراح الجديد للقوات المسلحة ووكالة الاستخبارات المركزية بجمع المعلومات عن المواطنين دون أن تخضع للمراقبة القضائية (٤٥).

وقد نشطت بنتاجون رامسفيلد أيضا فى إعفاء القوات المسلحة من قوانين حماية البيئة المختلفة، ومن أمثلة ذلك شكوى سلاح البحرية من أن قانون حماية الأنواع المعرضة للانقراض لعام ١٩٧٣ يعيق قدرات جنودها على حفر الخنادق فى أى مكان يريدونه فى قاعدة كامب بندلتون بكاليفورنيا التى تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف إيكر. وكانت إدارة الأسماك والحياة البرية تريد اعتبار جزء صغير من القاعدة " بيئة طبيعية حرجة" لإيواء أنواع الطيور المهددة بالانقراض ومن بينها طيور الرقراق فى الغرب المعرض للثلوج وطيور كاليفورنيا المائية الأقل عددا. وهناك مادة موجودة بالفعل ضمن

قانون الأنواع المهددة بالانقراض تنص على إعفاءات لدواعى الأمن القومى، ولكن مشاة البحرية لم تستخدمها إطلاقا. ويبدو أنها تبدى اهتماما بحل مشاكل تدريب الجنود وحماية البيئة فى نفس الوقت أقل كثيرا من اهتمامها بإرساء مبدأ أن القوات المسلحة بذاتها هى القانون[٤٦].

وتتمثل مناطق تمدد البنتاجون ذات الأولوية فى الوظائف الدبلوماسية لوزارة الخارجية والاستخبارات والعمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية. وتعود جذور القوات العسكرية الخاصة ومناصب قادة القوات المسلحة الإقليمية إلى المحاولة الكارثية بين ٢٤ و٢٦ أبريل ١٩٨٠ لإنقاذ الرهائن الأميريكيين الذين أسروا أثناء استيلاء الإيرانيين على السفارة الأميريكية فى طهران. وقد كشف هذا الفشل عن احتياج البنتاجون لإبداء جدية أكبر فى تدريب وتجهيز الكوماندوز لمواجهة أى " قتال محدود القوة " وتوفير مراكز قيادة متحدة تستطيع الأمر بتوفير الموارد المطلوبة دون الاضطرار إلى شق طريقها عبر متاهة من تسلسل القيادات والتنافس بين الأسلحة الذى لا مفر منه. وفى شهادة أمام الكونجرس للكولونيل تشارلى بيكويذ قائد قوة دلتا التابعة للجيش، التى دمرت فى العملية التى سميت الصحراء - واحد جنوب طهران بسبب ارتباكها، يقول : " فى إيران كانت لدينا مهمة خاصة فانطلقنا ووجدنا حاجاتنا من الناس والمعدات وجمعناهم من وقت لآخر وطلبنا منهم أداء مهمة بالغة التعقيد. وقامت جميع الأطراف بعملها، ولكنهم لم يعملوا كفريق ولم يكن لديهم نفس الدافع. وأنا أوصى بتجميع منظمة تحتوى كل شىء قد نحتاج إليه فى أى وقت، منظمة تتضمن قوة دلتا، وجنود الصاعقة، والقوات الخاصة التابعة للسلاح البحرى، وطيارى سلاح الجو والطواقهم المصاحبة لهم والعاملين الداعمين لهم وطائراتهم ومروحياتهم، على أن نجعل من هذه المنظمة وحدة عسكرية دائمة ونعطيها مكانا تعتبره وطنا لها مع تخصيص اعتمادات مالية كافية لإدارتها. كذلك يجب منحها وقتا كافيا لإجراء عملية التجنيد، والتقويم، وتدريب أفراد الوحدة، وإلا فلن نكون جادين فى محاربة الإرهاب "[٤٧].

وقد أدت هذه التوصيات رويدا رويدا إلى زيادة نفوذ القادة الإقليميين والتضخيم الدراماتيكى للقوات الخاصة فى تسعينيات القرن العشرين التى استخدمت فيما سُمِّى "التدخلات الإنسانية " التى كانت إدارة كلينتون تفضلها. وفى عام ١٩٩٧ ألقيت

مسؤولية تشكيل الاستراتيجيات العسكرية والسياسية الخارجية رسميا على عاتق القادة الإقليميين (الذين كانوا يسمون القادة العموميين حتى أكتوبر ٢٠٠٢ عندما كان رامسفيلد وزير الدفاع يشعر بأنه مهدد جراء نفوذهم المتصاعد فعمدهم باسم " القادة المقاتلون ") وكان هؤلاء الجنرالات والأدميرالات شبه المستقلين يؤدون وظائف كانت تسند للمسؤولين المدنيين فى المقام الأول حتى تسعينيات القرن العشرين.

فى الشرق الأوسط كانت هناك (القيادة المركزية)، وفى المحيط الهادئ (قيادة الباسفيك)، وفى أوروبا (القيادة الأوروبية) وفى أميريكا اللاتينية (القيادة الجنوبية)، وكان قادة هذه المراكز القيادية يشرفون على الاستخبارات والعمليات الخاصة والأصول الفضائية والقوات النووية ومبيعات الأسلحة والقواعد العسكرية، ويضعون ما يسمى " خطط مسرح الاشتباكات ". وهى تتضمن أساسا بيانات سياسية صغيرة عن السياسة الخارجية لكل إقليم، كما تتضمن برامج محددة لإقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات العسكرية المحلية(٤٨). تم ذلك بواسطة نشر ما يقارب سبعة آلاف جندى من القوات الخاصة فى ١٥٠ دولة لتدريب عسكريين محليين على ما أطلق عليه اسم : " الدفاع الداخلى الأجنبى " وهو فى كثير من الحالات مجرد اسم لتلطيف تقنيات إرهاب الدولة. وقد أتاحت مهمات التدريب للولايات المتحدة أن تتجسس على تلك الدول وأن تبيع الأسلحة لها وتشجع جيوشها على انتهاج سياسات تفضلها وزارة الدفاع الأميريكية. ويتم عمل كل شىء فى هدوء شديد ودون إشراف محلى فى الواقع.

وبمرور الزمن ازداد نفوذ القادة الإقليميين فى أقاليمهم وتجاوز نفوذ السفراء. وعندما كان الجنرال أنطونى زينى من المارينز رئيسا للقيادة المركزية كان لديه عشرون سفيرا يعملون تحت إمرته ومستشار سياسى شخصى بدرجة سفير. وتشرف قيادة المحيط الهادئ على شؤون ٤٣ دولة. وتوجد فى متناول كل قائد اعتمادات مالية غير محدودة بالفعل وطائرات ومروحيات وعدد كبير من ضباط الأركان. ويقدم كل قائد منهم تقاريره إلى الرئيس ووزير الدفاع مباشرة متجنبا رؤساء أسلحة القوات المسلحة وتسلسل القيادات الطبيعى.

وفى أكتوبر ١٩٩٩ قام الجنرال برفيز مشرف بانقلاب عسكرى فى باكستان فاتصل الرئيس كلينتون به هاتفيا ليبلغه احتجاجه وطلب منه أن يرد عليه، وبدلا من ذلك اتصل مشرف هاتفيا بالجنرال زينى وأبلغه أخباره قائلا له : " يا طونى أريد أن أخبرك

بما أفعله "(٤٩). وتجاهل الجنرال زينى الحظر الذى فرضه الكونجرس على منح معونات خارجية لأية دولة تقوم بانقلاب عسكرى، وبرز زينى كأقوى داعم لمشرف قبل ١١ سبتمبر. وكان زينى أيضا، لا وزارة الخارجية، هو الذى أصدر القرار بتزويد المدمرات بالوقود من ميناء عدن اليمنى حيث هاجم مسلحون انتحاريون المدمرة كول فى يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ مما أدى إلى مصرع سبعة عشر بحارًا .

ويبدو على القادة الإقليميين اهتمامهم بإقامة علاقات ودية مع زملائهم العسكريين الأجانب إلى حد أكبر من اكتراثهم بانتهاك أى نظام لحقوق الإنسان بغض النظر عن السياسة الخارجية الأميريكية من ذلك مثلا أن رئيس قيادة المحيط الهادئ الأدميرال دنيس بلير أصر على إعادة الروابط مع القوات المسلحة الإندونيسية بغض النظر عن تورط قادتها فى المذابح التى ارتكبت فى تيمور الشرقية ضد مئات من المدنيين العزل من السلاح فضلا عن مسؤولين فى الأمم المتحدة. ورغم اعتراض سفيرنا فى جاكرتا بوضوح على تعاون الأدميرال غير القانونى مع القوات المسلحة الإندونيسية، أصبح بلير أول ضابط أميريكى رفيع الرتبة يزور إندونيسيا بعد قرار الكونجرس توقيع عقوبات عليها. وبفضل الاستخبارات العسكرية تلقى بلير معلومات مفيدة عن الأحوال فى تيمور واحتمال اندلاع العنف إذا صوت المواطنون لصالح الاستقلال، ولكنه لم يضع الوقت أيضا فى سعيه إلى كبح جماح زملائه الإندونيسيين وبالتالى اتهم خمسة ضباط إندونيسيين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وكانوا جميعهم نتاج التدريب العسكرى الأميريكى. ويقول السيناتور باتريك ليهى معلقا على ذلك : " طوال وجودى فى مجلس الشيوخ ووزارة الدفاع تقول إن ارتباط الولايات المتحدة سوف يكسب الجيش الإندونيسى المهارة المهنية وثبت كذب هذا القول مرارا وتكرارا حتى أصبح الانهيار المفاجئ فى تيمور الشرقية القشة الأخيرة " (٥٠).

ولم تكن حالة الأدميرال بلير استثناء فقد انحرف رئيس القيادة الجنوبية عن طريقه ليقيم علاقات وطيدة مع جيش السلفادور الذى يعتبر سجله مع حقوق الإنسان الأسوأ بين القوات المسلحة فى أميريكا اللاتينية. وفى ١٥ أكتوبر عام ١٩٧٩ رعت الولايات المتحدة انقلابا قام به بعض الضباط العسكريين الشبان فى السلفادور وأدى إلى حرب شريرة ضد أعداد هائلة من المدنيين العزل من السلاح شنتها فرق الموت التى قتلت نحو ٣٨ ألفا من البشر قبل أن ترسل إدارة ريجان نائب الرئيس الأميريكى بوش ليطلب منهم

التوقف عن المذابح. وفى منتصف عام ١٩٨٦ قال مسؤول فى البنتاجون متباهيا : " كل جندى فى جيش السلفادور تلقى تدريبه على أيدينا نحن بطريقة أو بأخرى "[٥١]. وحتى أواخر عام ١٩٨٩ كانت القوات الخاصة التابعة للجيش الأميريكى ما تزال " تدرب " كتيبة اسمها " أتلاكاتل " فى السلفادور التى قامت خلال شهر نوفمبر من تلك السنة باغتيال ستة قساوسة من الجزويت ومدبرة مسكنهم وابنتها الشابة بادعاء أنهم يتعاطفون مع جنود حرب العصابات. إن ضباط جيش السلفادور هم الذين ظلوا على علاقة وثيقة بالقوات المسلحة الأميريكية فى السنوات العشر منذ توقف حربهم الأهلية، والذين هم حلفاؤنا اليوم فى تلك الدولة الصغيرة[٥٢]. ولا يوجد أى تهديد لمسرح عمليات القيادة الجنوبية من أى عدو أجنبى ولذلك فإن وجودنا العسكرى هو نزعة تسلط إمبراطورية صرفة.

إن ترك السياسة الخارجية فى أيدى نواب القنصل الإقليميين يؤدى إلى تغليب نزعة التسلط العسكرى لأنهم سوف يلجأون حتما إلى قدراتهم العسكرية لإنجاز أهداف السياسة الخارجية. وفى ظل هذه الظروف يصعب أن نعرف لماذا يريد أى شخص أن يعمل لحساب وزارة الخارجية. كذلك قطع دابر وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية، ولكن الهجوم هنا يجىء لا من نواب القنصل مباشرة، لكن من البنتاجون والأحبة الحاليين من القوات المسلحة وهم " القوات الخاصة ".

وبعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية مباشرة، وبمجرد أن تقرر أن القاعدة هى المنظمة الإرهابية التى يحتمل أن تكون مسؤولة عنها، أصدر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع ونائبه بول وولفوويتز أوامرهما إلى دوجلاس فيث وكيل وزارة الدفاع بتشكيل وحدة خاصة للاستخبارات ضمن وزارة الدفاع على أن يكون هدفها المحدد هو العثور على روابط بين القاعدة ونظام الرئيس العراقى صدام حسين حتى ولو لم تكن السى آى إيه تعتقد بوجودها. وكان فيث ـ شأنه شأن رؤسائه ـ قد شغل عدة مناصب دفاعية فى إدارة ريجان من بينها منصب المستشار الخاص لمساعد وزير الدفاع آنذاك ريتشارد بيرل. كما كان واحدا من مجموعة مسؤولين واقعين بقوة تحت تأثير ديك تشينى نائب الرئيس ووزير الدفاع السابق. وكانت هذه المجموعة تريد شن الحرب على العراق منذ اللحظة الأولى لإدارة بوش الجديدة. وكما تقول صحيفة نيويورك تايمز كان فيث "منجم المعلومات " لإيجاد صلة بين القاعدة وصدام حسين تبرر شن حرب أميريكية ضده.

وكان وولفوويتز وفيث وشركاؤهما " مصممين على تسييس معلومات استخبارية لكى تناسب وجهات نظر هؤلاء الصقور "(٥٣).

وسرعان ما تطور الأمر بحيث أصبحت السى آى إيه العقبة الرئيسية فى وجه هذه الجهود، فلم يستطيع العاملون بها ومحللوها أن يجدوا أية صلة بين العراق وهجمات ١١ سبتمبر. كذلك رأت الوكالة أن من المستبعد أن يكون للنظام العلمانى فى العراق أى شأن بتنظيم القاعدة الإسلامى المتطرف، كما أعربت عن شكها فى أن يقوم صدام حسين بإمداد إرهابيين بعيدين عن سيطرته بأى نوع من الأسلحة التى يمكن اقتفاء أثرها الذى يقود إليه(٥٤). وسرعان ما تطور هذا الاختلاف فى الرأى ليتحول إلى حرب بيروقراطية متفجرة.

وفى مارس ٢٠٠٢ قاد الجنرال المتقاعد برينت سكوكروفت، أول مستشار للرئيس بوش للأمن القومى، لجنة رئاسية أوصت بوضع ثلاث وكالات استخبارات ممولة من البنتاجون، وهى وكالة الأمن القومى، والمكتب القومى للاستطلاع، والوكالة القومية للتصوير ورسم الخرائط، تحت سيطرة مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وكان ذلك تحديا خطيرا لإمبراطورية رامسفيلد. وفى ٢١ يونيو ٢٠٠٢ رد رامسفيلد وزير الدفاع بما أسمته صحيفة نيوز آند وورلد ريبورت " هجوم ستيلث الذكى " إذ قام بهدوء بدس عبارة فى مشروع قانون للدفاع فى مجلس الشيوخ تمنحه سلطة إنشاء منصب وكيل وزارة جديد لاستخبارات الدفاع "ويعتبر منصب وكيل الوزارة الجديد ضربة بيروقراطية حققت الكثير من أهداف البنتاجون بضربة قاضية واحدة ... إن رامسفيلد يبتكر مديرا آخر للاستخبارات المركزية لأهداف عملية"(٥٥) . وكان وكيل الوزارة الجديد هو رفيقه وموضع ثقته ستيفن كامبون وقد منح السلطة على وكالات الاستخبارات الثلاث غير العسكرية بالإضافة إلى وكالة استخبارات الدفاع. ووصف جى فارار هذا الأمر بأنه " خطوة أخرى فى سعى وزارة الدفاع إلى تعزيز السيطرة الكبرى على جهاز الاستخبارات فى الولايات المتحدة " وجدير بالذكر أن فارار كان موظفا سابقا فى وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومى، ويعمل فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذى يعتبر مجمع أبحاث محافظا. وتضيف صحيفة نيويورك تايمز إلى ذلك قولها " لا يصدق وولفوويتز وجماعته أى تحليل لا يدعم ما انتهوا إليه من تصورات مسبقة. وفيما يتعلق بهم فإنهم يعتبرون السى آى إيه أرض الأعداء"(٥٦).

وقد قيل مرارا إن رامسفيلد وزير الدفاع كان " متلهفا على أن تستولى القوات الخاصة الأميريكية عنوة على دور وكالة الاستخبارات المركزية " فى قيادة العمليات السرية لعدة أسباب متشابكة[٥٧]. وقد جاء الوزير إلى البنتاجون وهو حريص على أن يصرف الجيش عن التزامه باستخدام مدرعات ثقيلة ومدفعية من النوع الذى وقف ذات مرة فى مواجهة قوات الدبابات أيام الاتحاد السوفييتى السابق. وكان هو وغيره من القائمين بالتخطيط فى وزارة الدفاع يعتقدون أن العمليات السرية هى أكثر وسيلة منطقية لتنفيذ الاستراتيجية العسكرية القومية الجديدة للرئيس وهى " الحرب الاستباقية ". ويتكون جزء من هذه الاستراتيجية من تسريب عمليات سرية إلى الدول المستهدفة للقيام بأعمال استفزازية يفترض أن تدفع الإرهابيين إلى الظهور، وأن توفر أعذارا لتدخل عسكرى. وفى ظل قيادة الجيش يتعذر إبلاغ هذه العمليات للكونجرس مثلما يحدث بالنسبة لعمليات وكالة المخابرات المركزية، وعندئذ تصبح الولايات المتحدة قادرة على التدخل بسهولة أكبر فى الدول المستهدفة وبقدر من الإشراف المدنى أدنى مما لو تركت مثل هذه العمليات غير المشروعة للوكالة الرسمية للعمليات المستترة. وفوق كل هذا يؤدى التركيز على العمليات الخاصة إلى توسيع نطاق وظائف القوات المسلحة وامتداده إلى اختصاصات قانونية جديدة كانت تدار سابقا بطريقة شبه مدنية.

ولا تتمتع القوات الخاصة بسمعة طيبة على الرغم من تمجيد الصحافة لها باعتبارها " جيش النخبة السرى " وتمتعها بأضخم زيادة فى الإنفاق فى ميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٣ بلغت نحو ٢٠٪ ووصلت إلى ٣.٨ بليون دولار.[٥٨] وفى فييتنام نالت فرقة أصحاب البيريهات الخضر التابعة للجيش شهرة فاضحة بسبب وحشيتها فضلا عن عدم جدواها وفشل القوة الأولى من القوات الخاصة المعروفة باسم مفرزة دلتا فى عملية إنقاذ رهائن طهران التى أدت إلى أول وأضخم توسع للقوات الخاصة أثناء إدارة ريجان وإنشاء وحدة النشاط الداعم للاستخبارات بالغة السرية. ويذكر تيم وينر الصحفى المحقق فى صحيفة فيلادلفيا إنكوايرر أن هذه الوحدة " فتحت دكاكين فى جميع أنحاء أميريكا اللاتينية : فى السلفادور وجواتيمالا وهوندوراس ونيكاراجوا وبنما، لدعم الحرب ضد مقاتلى الساندينستا وحلفائهم من الجناح اليسارى"[٥٩]. وقد أقامت تلك الوحدة شركات خاصة كواجهة للتجسس بما فى ذلك محل جزارة ومخزن للحوم فى بنما، كما أقامت مساكن آمنة ومطارات سرية ومخابئ للأموال والأسلحة لتمهد الطريق إلى عمليات مستقبلية ضد العدو فى نيكاراجوا (وهى بالذات حكومة

ساندينستا المنتخبة). وسرعان ما حقق ضباطها سمعة سيئة بسبب الاختلاسات وتهريب الكوكايين وعرقلة العدالة. وعلى الرغم من أن الوحدة لم تهجر كلية عالم البيزنس فقد اكتُشِفَ فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين اختفاء ٣٢٤ مليون دولار من أموالها، وعقدت محاكمة سرية حكمت على عدد من ضباطها بالسجن لمدد طويلة فى قاعدة فورت ليفنوورذ. وخلال نفس الفترة اتهم أعضاء فى قوة دلتا باختلاس ٢٠٠ ألف دولار بفواتير مزدوجة للنفقات عندما كانوا مسافرين إلى الخارج لحماية السفراء الأميريكيين[٦٠].

وقد حاول الكونجرس فرض النظام على هذه الفوضى فى عام ١٩٨٧ فقرر إنشاء مركز قيادة جديد للعمليات الخاصة تكون رئاسته فى قاعدة ماكديل الجوية فى تامبا بولاية فلوريدا. وخضعت هذه " الهيئة ـ المظلة " لقيادة أربعة جنرالات كبار، وفى النهاية وحِّدتْ القوات الخاصة بالجيش والسلاح البحرى وسلاح الجو المتنافسة تحت قيادة موحدة رغم استمرار وكالات الاستخبارات المتنافسة فى المقاومة. ويبلغ عدد أفراد القوات الخاصة فى الوقت الحالى ٤٧ ألف جندى وبحار ورجال الجو بما فى ذلك أربع مجموعات من الجيش هى القوات الخاصة (أصحاب البيريهات الخضر) وتقع رئاستها فى قاعدة فورت براج بكارولينا الشمالية، والصاعقة وهى وحدات الرد السريع ومهمتها الأولى القتال خلف خطوط العدو، وقوة كوماندوز دلتا فورس لعمليات إنقاذ الرهائن، والكتيبة ١٦٠ الجوية للعمليات الخاصة وسرب الهليكوبتر الهجومى الذى يقوم بنقل جنود دلتا إلى المعركة. ويشترك السلاح البحرى بوحدة القوات الخاصة للحرب غير التقليدية والتى تشتهر بأنها الأفضل تدريبا من بين جميع قوات العمليات الخاصة، وبجناح العمليات الخاصة مع أسراب فى جميع أنحاء العالم وهى المسؤولة عن عمليات التسلل بعيدة المدى للقوات الخاصة، ومهام الإنقاذ. وكان قد تقرر انضمام بعض عناصر سلاح المارينز إلى هذا التجمع الضخم عام ٢٠٠٢. وفى شهر يونيو من ذلك العام كلف رامسفيلد قيادة العمليات الخاصة بالقيام بالدور الرئيسى فى مطاردة تنظيم القاعدة[٦١].

وفى سبتمبر ٢٠٠٢ أصدر مجلس علم الدفاع تقريره حول " العمليات الخاصة والقوات المشتركة فى مواجهة الإرهاب " ويحظى هذا المجلس باحترام كبير ويضم مديرى الصناعة بالقطاع الخاص، وهو يشير على البنتاجون فى التقنيات والسياسات،

وقد طالب المجلس فى تقريره بتشكيل ما أسماها : " مجموعة العمليات الاستباقية المبادرة " وهى قوة خاصة أخرى تبتكر وسائل استفزاز الإرهابيين ليقوموا برد على حتى يمكن استهدافهم ومهاجمتهم. ودعا التقرير أيضا إلى إعداد مشاريع أخرى كثيرة تتضمن جمع فريق خاص يسعى سرا إلى العثور على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وتدميرها فى جميع أنحاء العالم وقدرت التكلفة بمبلغ سبعة بلايين دولار سنويا. وفوق كل هذا اقترح مجلس علم الدفاع تفويض القوات المسلحة بتنفيذ العمليات السرية مستقلة عن وكالات الاستخبارات والأمن الأخرى ودون علمها.(٦٢) وقد عكست الاقتراحات فكر جماعة تشينى - رامسفيلد داخل المؤسسة العسكرية، وقد تسبب فى توسيع الإدارات العسكرية السرية وتمركزها فى يد وزير الدفاع. وقد دعا مراقبون مهمون جدا إلى اتخاذ الحذر إزاءها ومن بينهم مسؤولان بارزان فى مجلس العلاقات الخارجية وهما لورانس كورب المساعد السابق لوزير الدفاع. والمحلل جونسون تبرمان. وفى مقال بصحيفة نيويورك تايمز فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٢ عنوانه " لا يجب أن يتجسس الجنود " ، أدانا مضمون فكرة تخطيط العمليات السرية فى البنتاجون ومفادها إرسال قوات خاصة إلى دول حليفة دون إخطار حكوماتها، وتخيلا رد فعل ألمانيا لو أن جنود قوة دلتا ضبطوا وهم يغيرون على خلية مزعومة للقاعدة فى هامبورج دون الحصول على موافقة الحكومة الألمانية(٦٣). ورغم هذه التحذيرات قررت وزارة الدفاع أن تمضى فى برامجها. وأخذت تخطط لنشر مئات الجواسيس من أسلحة القوات المسلحة الأربعة تحت إشراف وكالة استخبارات الدفاع .(٦٤).

وتهدد هذه المقترحات الأخيرة بتحويل التصرفات التى كانت وراء فضائح إيران - كونترا إلى نمط منظم باعتباره أسلوب حياة. وعندما أوقف الكونجرس تمويل الحرب فى أميريكا الوسطى التى كانت السى آى إيه تديرها، استخدمت القوات المسلحة أوليفر نورث، ضابط المارينز المتمركز فى البيت الأبيض فى ملابس مدنية، لجمع الأموال من صفقات سلاح غير قانونية مع إيران وضخ النقود سرا إلى الكونترا الجيش الخاص لمناهضى الثوار فى نيكاراجوا. ومع تقدم نزعة التسلط العسكرى منذ ذلك الوقت، ليس ضربا من الخيال الاعتقاد بأن ذلك قد يصبح النهج العادى للعمليات فى مسار السياسة الخارجية فى المستقبل.

الفصل الخامس

الجنود البدلاء والمرتزقة

• كان الجنود الأوربيون فى المناطق الاستوائية معزولين فى معسكرات فى أغلب الأحوال ويعانون من فترات طويلة من انعدام النشاط والشعور بالملل، فيصبحون عرضة لحالة مضنية من إدمان الخمر ويسقطون ضحايا العدوى الجسدية والمعنوية بسبب الأمراض التناسلية. وكان الحل فى استخدام جنود من أهالى تلك المناطق الأصليين الأرخص سعرا والأفضل صحة.

دافيد كيلينجراى

كتاب " حراس الإمبراطورية " (١٩٩٩)

كانت لدى البريطانيين كتائب من الجنود الجورخا والسيخ والسباهى(*)، ولدى الفرنسيين الفرقة الأجنبية. والجنود الأمبوانيز عند الهولنديين(**) وجنود القوزاق عند الروس كذلك كانت لدى اليابانيين جيوشهم الألعوبة فى منشوريا والصين وإندونيسيا وبورما. ومن بين تقاليد النزعة الإمبراطورية المؤكدة تقف السيطرة على تجنيد الأجانب على رأس قائمة الأولويات لكى يقوموا بالأعمال القذرة. ومن العوامل التى سهلت ضبط النظام بين أفراد الشعب الخاضع للاحتلال الاستعاضة بالسكان المحليين كعلف للمدافع بدلا من جنود الدولة المستعمرة (بكسر الميم)، ودفع جماعة عرقية أو دينية من السكان الأصليين ضد جماعة أخرى.

و قد جرب الأميريكيون هذا الأسلوب فى فييتنام عام ١٩٦٢ عندما أرسلوا ألفى جندى من ذوى البيريهات الخضر إلى منطقة المرتفعات الجنوبية لتدريب سكان الجبال المختلفين عرقيا عن الفييتناميين وتنظيمهم فى جماعة غير نظامية للدفاع المدنى. وبشكل عام كانت مساهمة أهل الجبال فى المجهود الحربى ضئيلة، وكان جنود الفييتكونج يجتاحون مواقعهم بسهولة وفى أى وقت يشاؤون[١] . ورغم ذلك، وكما فعل جميع الإمبرياليين قبلهم، لم يفقد الأميريكيون الأمل فى احتمال اكتشافهم السبيل إلى إقناع المحليين بالقتال من أجلهم. ومنذ نهاية الحرب الباردة بشكل خاص أقامت القوات المسلحة علاقات وطيدة مع آلاف الحكومات وسلك الضباط فى العالم الثالث، وبذلت

(*) الجورخا كلمة سانسيكريتية معناها الجندى النيبالى الهندوسى الذى استغلته قوات الاحتلال البريطانى للعمل جنديا فى خدمة الجيش البريطانى. أما السباهى فهو المواطن الهندى الذى كان يخدم فى الجيش البريطانى أيضا فى نفس الظروف. والاسم هنا مأخوذ عن اللغة الفارسية، ولكنه دخل إلى الإنجليزية و استعمل بنفس المعنى. (المترجم).

(**) الجنود الأمبوانيز هم من أهل جزيرة أمبوانا فى إندونيسيا تحت الاحتلال. و من المعروف أن جميع الدول المحتلة على اختلاف جنسياتها كانت تستخدم أبناء البلاد الواقعة تحت الاحتلال لخدمة جيوشها. (المترجم).

جهدا هائلا فى برامج التدريب "من القوات المسلحة إلى القوات المسلحة" وخلال تسعينيات القرن العشرين انتهى القادة السياسيون فى كلا الجانبين إلى إمكان إنجاز الكثير من أهداف السياسة الخارجية بشكل أفضل من خلال اتصالات العسكريين بالعسكريين ومبيعات السلاح على عكس الروابط الاقتصادية والدبلوماسية التقليدية[٢]. ويعتبر برنامج وزارة الخارجية الدولى للتعليم والتدريب العسكرى واحدا من البرامج الهادفة إلى تنفيذ هذه السياسات، وقد تضاعف حجمه إلى أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩٤. وكان يقدم التعليم فى عام ١٩٩٠ إلى جيوش ٩٦ دولة، وبحلول عام ٢٠٠٢ ازداد هذا الرقم المدهش إلى ١٣٣ دولة. وهناك ١٨٩ دولة فقط فى الأمم المتحدة مما يعنى أن ذلك البرنامج وحده يُعَلِّم القوات المسلحة فى ٧٠٪ من دول العالم. وفى السنوات الأخيرة كنا نقوم بتدريب نحو ١٠٠ ألف جندى أجنبى فى السنة، ونحن هنا نتحدث بانتظام عن ضباط يستطيعون بعد ذلك نقل الأساليب الأميريكية إلى جنودهم. وفى عام ٢٠٠١ عَلَّمت القوات المسلحة ١٥٠٢٠ ضابطا وفردا فى أميريكا اللاتينية وحدها. وتقوم وزارة الدفاع إما بإحضار المتدربين إلى نحو ١٥٠ معهدا تعليميا عسكريا فى الولايات المتحدة ، أو إرسال معلمين عسكريين من القوات الخاصة فى الغالب إلى دولهم نفسها. وقد زادت الحرب على الإرهاب وتيرة هذه التوجهات. وازدادت اعتمادات البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى من ٥٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠١ إلى ٨٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٣ محققة قفزة بنسبة ٣٨٪.

و تزعم الولايات المتحدة أنها تدرب الجيوش الأجنبية كسبيل لتعليمها القيم ومثل العلاقات المدنية ـ العسكرية الأميريكية. و يؤكد مسؤولو البنتاجون دائما للجان الكونجرس أن تعليم الجنود الأجانب يساعد على تصحيح سجلات حقوق الإنسان للقوات المسلحة التى تسىء استخدام سلطتها أحيانا. غير أن لورا لامب المرجع الموثوق به فى الموضوع ترى أن "معظم البرامج لا تركز بشكل واضح على حقوق الانسان، كما أنها كانت تنفذ باسلوب يفتقر إلى المسؤولية بدرجة كبيرة أو بالكامل"[٣]. والقوات الخاصة هى أبعد ما تكون عن الصواب عندما يتعلق الأمر بالالتزام بالمعايير الرفيعة فى التعامل مع السجناء أو المدنيين[٤]. و توفر العلاقة الوطيدة بين المعلمين العسكريين الأميريكيين والضباط الأجانب سبيلا مبطنا إلى مبيعات السلاح أى إلى شكل من أشكال التجارة يمارس بمنأى عن البنتاجون بالرغم من أن شركات الذخائر الخاصة تستطيع أيضا أن تبيع الأسلحة إذا كانت حاصلة على رخصة بذلك من مكتب رقابة مبيعات أسلحة الدفاع التابع لوزارة الخارجية. ومنذ عام ١٩٩١ أصبحت الولايات

المتحدة إلى حد بعيد أكبر بائع للذخائر فى العالم فمن عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١ صُدِّرت أسلحة قيمتها ٤٤.٨٢ بليون دولار، وكانت روسيا أكبر بائع يليها إذ باعت ما قيمته ١٧.٣٥ بليون دولار. ويعتبر النظام المسمى " مرّن وبع " نظاما متشابكا جدا لتجنيد الحلفاء وحتى جنى الأموال من الدول الأقل نموا.

ويتمثل الهدف الرئيسى المعلن من وراء التدريب العسكرى الأجنبى فى الوقت الحاضر فى تجنيد المزيد من الجنود الراجلين فى الحرب على الإرهاب وإعدادهم لعمليات مشتركة مع الوحدات الأميريكية. أما الأهداف الخفية من مثل تلك البرامج فهى العثور على جنود بدلاء للجنود الأميريكيين لتفادى وقوع ضحايا، الأمر الذى سيهيج " الوطن ". وقد ظلت وزارة الدفاع تحاول تجنب أى شىء قد يهيج الرأى العام ضد خططها وذلك منذ عام ١٩٩٣ عندما سحلت جثة الرقيب راندى شوجارت فى شوارع مقديشو عاصمة الصومال وبثت صورها عبر محطات التليفزيون مما دفع الرئيس كلينتون إلى سحب قواتنا من تلك الدولة بعد أربعة أيام. وكما قال الرئيس بوش فى خطبة له يوم ١١ مارس ٢٠٠٢ : " لن نرسل القوات الأميريكية إلى معركة، ولكن أميريكا سوف تنشط فى إعداد دول اخرى للمعارك القادمة "[٥].

وكان مدربو الجنود يتم إرسالهم إلى الخارج فى الظاهر لكى يتعلموا اللغات الأجنبية ويألفوا الثقافات الغريبة، وبهذه الحجة الظاهرية يتم التحايل على قرارات الكونجرس بحظر الصلات الرسمية مع الدول ذات السجل السيئ فى حقوق الإنسان. وترى وزارة الدفاع أن من الملائم أن تمارس تدريب القوات المسلحة والشرطة على تنفيذ البرامج السرية لإرهاب الدولة بما فيها اغتيال الزعماء الأجانب دون التعرض للاتهام بارتكاب جرائم حرب وانتهاك اتفاقيات جنيف[٦]. كذلك يعتبر التدريب العسكرى الأجنبى وسيلة لشراء النفوذ السياسى. وعلى سبيل المثال، تنفق الولايات المتحدة ١٢ ألف دولار سنويا فى تدريب القوات المسلحة لدولة "توفالو" الجزيرة الصغيرة فى المحيط الهادئ. ومقابل ذلك كانت واحدة من أربع دول فقط انضمت إلى الولايات المتحدة وإسرائيل فى التصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ الذى يدين إسرائيل لاستخدامها المفرط للقوة فى فلسطين.

و توجد أمام الولايات المتحدة وسيلتان بديلتان لتنفيذ برامجها التدريبية ولكل منهما عواقبها غير المقصودة و سوابق قديمة من ممارسات الإمبراطورية البريطانية التى أصبحت الولايات المتحدة تلميذتها المطيعة إن لم تكن التلميذة التى استوحت منها

الإلهام على وجه الخصوص. و أنا أسمى هذا " استراتيجية الجندى الهندى التابع للجيش البريطانى المسمى "سباهى"، و" استراتيجية الشركات العسكرية الخاصة ". وربما كانت كلمة سباهى مأخوذة من كلمة بلغة الأوردو تطلق على " الفارس " أو " الجندى "، وكانت استراتيجية السباهى ذات مرة قد اقتضت تدريب الجنود " المواطنين الأصليين " للخدمة فى فرق هندية يعتقد أنها مخلصة للتاج البريطانى والتى كانت تتشكل فى العادة من المرتزقة السيخ والجورخا. وفى عام ١٨٥٧، فى زمن تمرد السباهيين، الذى يسميه الوطنيون الهنود " حرب الاستقلال الأولى". نشرت بريطانيا جيشا من ٣٠٠ ألف جندى فى الهند ٩٦٪ منهم من السباهيين. والحقيقة التى تأكدت عند احتدام الهجوم هى أنهم لم يكونوا مخلصين لإشراقات بريطانيا، وهى أحد أكبر المخاطر الناجمة عن هذه النظرة.

و قد تبدى المثال الأميريكى الكلاسيكى لتجنيد السباهيين فى " الحرب السرية " فى لاوس التى امتدت من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧٥. فقد قدم جيش البيريهات الخضر ووكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية معونة سرية للجنرال فانج باو من جيش لاوس والذى تلقى تدريبا فرنسيا والذى قام بدوره بتجنيد ٣٠ ألفا شكلوا جيشا قويا من رجال قبيلة همونج لمحاربة قوات باتيت لاو الشيوعية المتحالفة مع فييتنام الشمالية. وأصبح فانج باو بطل الاستراتيجيين الأميريكيين فى سايجون وواشنطن وأفضل الدمى التى وجدناها فى الهند الصينية. وكانت القوة الجوية هى أفضل أشكال المساعدة التى قدمناها له، فقد دعمنا مقاتلى همونج بغارات جوية انطلقت من قواعدنا فى تايلاند، وكذلك استخدمنا الخطوط الجوية الخاصة التابعة للسى آى إيه المسماة إير أميريكا لإمداد فلاحى قبيلة همونج المتناثرين بالأسلحة والأرز وإمدادات أخرى ثم نقلنا محصولهم الرئيسى من الأفيون المعد للبيع إلى قيادة فانج باو فى سهول الجرار. ومن هناك تذهب إلى الجنود الأميريكيين المقاتلين فى فيينتام، ومن ثم إلى الأسواق العالمية عبر مهربى المخدرات السريين.

و فى عام ١٩٦٩ بدأت قوات الباتيت لاو تلحق الهزيمة برجال عصابات همونج فقامت طائرات إير أميريكا بإجلاء الآلاف منهم إلى معسكرات للاجئين تحت قيادة فانج باو، وبمسح قرى همونج بالقنابل وهى القرى التى تم اكتساحها من قبل الباتيت لاو وفى النهاية وبعد انهيار المقاومة المناهضة للشيوعية فى جميع أنحاء الهند الصينية، قامت وكالة الاستخبارات المركزية بإجلاء فانج باو وآلاف من أنصاره إلى الولايات المتحدة حيث يقيمون الآن. وعلى عكس سباهيى بريطانيا ظل فانج باو وأفراد قبيلة

همونج مخلصين لوكالة الاستخبارات المركزية. ويذكر ألفرد ماكوى الخبير الموثوق به فى تجارة الأفيون التى صاحبت تلك الحرب السرية أنه " بينما أرسلت القوات المسلحة الأميريكية نصف مليون جندى لخوض حرب تقليدية فى فييتنام الجنوبية، تطلبت حرب الجبال هذه مجرد عدد قليل من العسكريين الأميريكيين "(٧).

و تتمثل استراتيجية الشركات العسكرية الخاصة فى مؤسسة فينل فى فيرفاكس بكاليفورنيا وهى إحدى فروع تكتل مؤسسة نورثروب جرومان الدفاعية الضخمة التى أنشأها ضباط عسكريون أميريكيون متقاعدون منذ عام ١٩٧٥ ومنحتها الحكومة ترخيصا لتدريب الحرس الوطنى السعودى وهو القوة شديدة البأس المؤلفة من ١٠٠ ألف فرد والتى تحمى المملكة، وتعتبر الثقل الموازن لأى تهديد يأتى من القوات المسلحة النظامية. وعلى مر السنين قامت مؤسسة فينل بإنشاء وإدارة وتحديد المبادئ وتعيين الموظفين لخمسة أكاديميات عسكرية سعودية، وحتى لوحدات الرماة من الصاعقة، ووضع نظام للرعاية الصحية، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بتدريب أربعة ألوية ميكانيكية وخمسة ألوية للمشاة وإمدادها بالمعدات. ومقابل ذلك قامت المملكة العربية السعودية بضخ مئات الملايين من الدولارات إلى مؤسسات الدفاع الرئيسية لإمداد تلك القوات بالمعدات التى ساهمت مساهمة ضئيلة فى مجريات حرب الخليج الأولى تمثلت فى استعادة السيطرة على مدينة الخفجى السعودية على الحدود الكويتية من العراقيين(٨).

و مؤسسة فينل هى واحدة من نحو خمس وثلاثين شركة خاصة لتأجير المدربين والمرتزقة ورجال الشرطة، ومعظم رؤسائها وموظفيها من الضباط ذوى الرتب الرفيعة وأعضاء القوات الخاصة المتقاعدين. وتعرض هذه الشركات نفسها على الحكومة وحلفائها الأجانب للقيام بأى عدد من المهام العسكرية بما فى ذلك تدريب الجنود. ونظرا لكونها شركات خاصة فهى لا تخضع للنظام العسكرى ومن ثم تظل عملياتها أسرارا مملوكة لها ولا تخضع لأى شكل من أشكال الرقابة العامة. وخلال الفترة من خمسينيات إلى سبعينيات القرن العشرين أنشأت بريطانيا وجنوب إفريقيا شركات مماثلة من المرتزقة لتدريب كل من القوات الحكومية والمتمردة فى منطقة الشرق الأوسط وأنجولا وسييراليون، والاشتراك فى القتال إلى جانبها أحيانا. كذلك استأجرت الولايات المتحدة شركات خاصة لتدريب القوات المسلحة والشرطة فى فييتنام الجنوبية أثناء الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ولكن نفعها كان محدودا.

وسوف أعود إلى الشركات الأميركية الخاصة فيما بعد، ولكن دعونا نهتم أولا بسجلنا الخاص بالجنود السباهيين.

فى عام ١٩٧٦ أنشئ البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى فى أعقاب إعلان مبدأ نيكسون وهو المحاولة اليائسة " لفتنمة " حرب فييتنام أى الانتقال إلى مبدأ " دع الآسيويين يخوضون الحروب الآسيوية ". وكان النمط الأساسى لعمليات ذلك البرنامج - مازال - هو دفع الأموال للضباط والجنود الأجانب لكى يتلقوا دورات دراسية فى أماكن مثل الجامعة القومية للدفاع فى واشنطن دى سى، ومركز استخبارات الجيش الأميريكى فى فورت هواتشوكا فى ولاية أريزونا، ومركز الحرب الخاصة التابع للسلاح البحرى فى كولورادو بولاية كاليفورنيا (وهو قيادة الوحدة الخاصة للحرب غير التقليدية)، وأكاديمية القوات الجوية عبر الأمريكتين فى قاعدة لاكلاند الجوية فى سان أنطونيو بولاية تكساس، ومدرسة قيادة العمليات الخاصة لسلاح الجو فى فورت والتون بيتش بفلوريدا، ومركز جون إف ليندى الخاص فى فورت براج فى كارولينا الشمالية .

وأشهر هذه المعاهد إلى حد بعيد مدرسة الأمريكتين للغة الإسبانية التى غيرت تسميتها عام ٢٠٠٠ إلى معهد نصف الكرة الغربى للتعاون الأمنى حتى تتجنب أمرا أصدره الكونجرس بإغلاقها، ولكن تلك الحيلة الماكرة لم تخدع أحداً رغم أنها أوقفت صورياً حركة إلغاء المدرسة. وكانت قد تأسست فى عام ١٩٤٦ وحدد موقعها فى المستعمرة الأمريكية فى منطقة قناة بنما آنذاك، ثم طردتها حكومة بنما فى عام ١٩٨٤ التى أطلق عليها رئيسها يورج إلوكا عبارة : " أكبر قاعدة لتقويض الاستقرار فى أميريكا اللاتينية ". والآن يقع موقع "مدرسة الأمريكتين/ معهد نصف الكرة الغربى" فى أراضى قاعدة الجيش فى فورت بيننج بولاية جورجيا .

وعبر سنوات قامت بتدريب أكثر من ٦٠ ألفًا من ضباط القوات المسلحة والشرطة الأميريكيين اللاتينيين، الذين تورط عدد كبير من بينهم فى قضايا تعذيب واغتصاب وارتكاب مذابح واغتيالات، وكان من هؤلاء روبرتو دوبيسون قائد فرق الموت الخاصة بجناح اليمين فى السلفادور. وشارك خريجو المدرسة من المستوى الأدنى فى انتهاكات حقوق الإنسان التى تضمنت جريمة اغتيال رئيس أساقفة إلسفادور أوسكار روميرو (وربما كانت السى آى إيه ضالعة فيها) فى ٢٤ مارس ١٩٨٠، ومذبحة إل موزوتى فى ديسمبر ١٩٨١ التى قتل فيها ٩٠٠ مدنى سلفادورى. وفى أواخر عام ٢٠٠٢ كان جيش

كولومبيا الذى مزقته الحرب الأهلية، يضم نحو ١٠ آلاف من خريجى مدرسة الأمريكتين/ معهد نصف الكرة الغربى.

وفى عام ١٩٦٩ اكتشفت الصحافة الأميريكية، أن مدرسة الأمريكتين تبنت بين ١٩٨٢ و١٩٩١ سبعة كتيبات تعليمية مختلفة للغة الإسبانية واعتبرتها كتبا مدرسية تعليمية. وكانت هذه الكتب قائمة على كتيبات أصلية للجيش الأميريكى تدعو إلى " تحييد " (أى قتل) مسؤولين حكوميين وزعماء سياسيين وأعضاء فى البنية الأساسية. وقد وزِّعت هذه الكتيبات على آلاف الضباط العسكريين فى إحدى عشرة دولة فى أميريكا الجنوبية وأميريكا الوسطى. ويقول المقدم آرن أوينز المتحدث باسم البنتاجون : " اكتشفت المشكلة فى عام ١٩٩٢ ونشرت أنباءها ثم استقرت الأمور "[٩] ويظل معهد نصف الكرة الغربى بؤرة حركة احتجاج واسعة النطاق بقيادة الأب روى بورجوا الضابط السابق فى السلاح البحرى وكاهن كنيسة ماريكنول فى الوقت الحاضر، وكان قد اعتقل عدة مرات فى قاعدة فورت بيننج. وتحسبا لنجاحه هو ومؤيدوه فى إغلاق المدرسة الموجودة على التراب الأميريكى، أعلنت إدارة بوش عن خطط بديلة لمدرسة تخلفها فى كوستاريكا.

وهناك منافس ثرى لبرنامج وزارة الخارجية الدولى للتعليم والتدريب وهو إدارة التمويل العسكرى الأجنبى التابعة للبنتاجون، والتى تمنح الأموال للدول لتشترى الأسلحة الأميريكية ثم تمدها بالتدريب على كيفية استخدامها. وقد كانت مخصصات البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى ٥٧٨٧٥ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠١، مع نفقات مقترحة لسنة ٢٠٠٣ تبلغ ٨٠ مليون دولار، بينما تبلغ مخصصات إدارة التمويل العسكرى الأجنبى بلايين الدولارات ومازالت فى تصاعد. وكانت وزارة الدفاع قد تسلمت فى عام ٢٠٠١ ٣،٥٧٦،٢٤٠،٠٠٠ دولار فأدرجت الوزارة على الفور طلبا بمبلغ ٤،١٠٧،٢٠٠،٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٣. ويعكس هذا الفارق بين البرنامجين حقيقة مفادها أن ميزانية البنتاجون تصل فى الغالب إلى عشرين ضعف ميزانية وزارة الخارجية. ويذهب الجزء الأكبر من اعتمادات البنتاجون إلى إسرائيل بشكل تقليدى، ولكن كان أكبر المتلقين المقترحين فى ميزانية إدارة التمويل العسكرى الأجنبى عام ٢٠٠٣ هم : الأردن بمبلغ ١٩٨ مليون دولار (إضافة إلى مبلغ ٢،٤ مليون دولار من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى)، وكولومبيا بمبلغ ٩٨ مليون دولار (إضافة إلى ١،٢

مليون دولار من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى)، والهند بمبلغ ٥٠ مليون دولار (إضافة إلى مليون دولار من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى)، وباكستان بمبلغ ٥٠ مليون دولار (إضافة إلى مليون دولار من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى) ، وتركيا بمبلغ ١٧,٥ مليون دولار (إضافة إلى ٣٥٠ ألف دولار من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى)، وأوزبكستان بمبلغ ٨,٧٥ مليون دولار (إضافة إلى ١,٢ مليون دولار من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى). وتمثل بعض هذه المبالغ أول المدفوعات من إدارة التمويل العسكرى الأجنبى لكولومبيا والهند وباكستان فى السنوات الأخيرة. أما أوزبكستان، صاحبة أسوأ سجل لحقوق الإنسان فى أى مكان، فهى متلق جديد. وقد اقترحت وزارة الدفاع فى البداية منح أزربيجان أيضا منحة من البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى مقدارها ٧٥٠ ألف دولار، ومنحة أخرى من إدارة التمويل العسكرى الأجنبى قدرها ٣ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٣ كجزء من تكلفة الحرب على الإرهاب، ولكن الوزارة عادت فأقرت بأن تلك الاعتمادات قصد بها فعليا حماية حصول الولايات المتحدة على النفط من بحر قزوين وما حوله.

و هناك برنامج تدريب آخر لوزارة الدفاع ولكنه أنشئ فى الأساس لخداع الكونجرس. فمن عام ١٩٥٠ إلى نوفمبر ١٩٩١ عندما أطلق الجيش الإندونيسى النار فقتل ٧٥٠ متظاهرا أعزل من السلاح فى مدينة ديلى عاصمة تيمور الشرقية، دفعت الحكومة الأموال لتدريب ما يزيد على ٧٣٠٠ ضابط إندونيسى. وقد حظر الكونجرس إرسال المزيد من الاعتمادات المالية إلى إندونيسيا بعد أن كشف النقاب عن أن من نفذوا مذبحة ديلى كانوا جنودا تلقوا تدريبا أميريكيا وأطلقوا النار من أسلحة أمدتهم بها أميريكا. وفى العام التالى أنشأت وزارة الدفاع برنامجا جديدا اسمه " التدريب المشترك الموحد المتبادل " وبمقتضاه ترسل القوات الخاصة إلى دول مختلفة بزعم تعلمها للغات المحلية واكتساب الألفة مع العسكريين المحليين. وقد صمم البرنامج إلى حد كبير للاحتفاظ بالعلاقات العسكرية مع إندونيسيا فى مجراها المعتاد. ومن عام ١٩٩٢ حتى مايو ١٩٩٨، وبدون إخطار الكونجرس، نفذت وحدات القوات الخاصة ستة وثلاثين تدريبا مع وحدات القوات الخاصة الإندونيسية تحت ستار البرنامج الجديد.

وفى عام ١٩٩٩ حصلت تيمور الشرقية على استقلالها من خلال استفتاء عام رعته الأمم المتحدة، وبعد ذلك شنت ميليشيات تحت إشراف القوات المسلحة الإندونيسية حملة قاسية " للتطهير العرقى" ضد سكان الجزيرة المدنيين. وفى هذه المرة فرضت إدارة كلينتون حظرا على جميع أشكال المعونات العسكرية لإندونيسيا، وظل الحظر ساريا حتى هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية. وفى ديسمبر ٢٠٠١ أدخلت وزارة الدفاع بندا إلى قانون مخصصات الدفاع ينص على إنشاء " برنامج زمالة الدفاع الإقليمى المناهض للإرهاب " وتبلغ تكلفته ١٧,٩ مليون دولار. ويستقل البرنامج تماما عن البرامج الثلاثة الأخرى فى جلب ضباط القوات المسلحة الإندونيسية إلى الولايات المتحدة لتلقى التدريب. وتستخدم وزارة الدفاع عدة ممارسات أخرى لاختراق قيود الكونجرس المفروضة على علاقاتها مع القوات المسلحة الأجنبية مما يبرهن على النزعة العسكرية المتمكنة من العقول.

ولما كان كل هذا من ذكريات الممارسات الإمبراطورية البريطانية، فمن المحتمل ألا يتذكر ضباط القوات المسلحة الأميريكية الجانب السفلى لهذه النوعية من برامج التدريب أى التمرد السباهى. وقد استمر العصيان الهائل نحو عام من أول انتفاضة فى ميروت يوم ١٠ مايو ١٨٥٧ وحتى مارس ١٨٥٨ عندما رفع الحصار عن لوكنو. وقد استطاع المتمردون أسر مدينة دلهى عاصمة الحكم البريطانى لفترة من الوقت. وأصبح ذلك واحدا من الأحداث القليلة فى التاريخ الحديث التى تدل على الصدام الحقيقى بين الحضارات. وكان البريطانيون فى الهند يعتبرون أنفسهم العنصر السيد ونظروا من عليائهم باستكبار إلى المواطنين الهنود السيخ والمسلمين الذين كانوا يخدمون فى الجيش البريطانى، بل أرسلوا حتى بعثات مسيحية تبشيرية لتندس بين الجنود لمحاولة تحويلهم عن دينهم. وفى عام ١٨٥٧ عندما قدم البريطانيون النسخ الأولى من البندقية إنفيلد كانت الرصاصات مدهونة بشحم صنع من دهن حيوانى بما فى ذلك دهون الأبقار والخنازير. ومعروف أن الأبقار مقدسة لدى الهندوس، بينما المسلمون ينفرون من الخنازير وكان من خصائص الذخيرة الخاصة بتلك البندقية بالذات وجود جديلة ورقية مربوطة بنهاية الرصاصة ومن الضرورى سحبها بالأسنان قبل استخدام البندقية[١٠]. وانتشرت الإشاعات على وجه السرعة بين الجنود السباهيين التى تقول إن البريطانيين

يحاولون إذلالهم بإجبارهم على انتهاك محرماتهم الدينية، ولذا عندما أمر أحد القادة البريطانيين جنوده بالعض على الورقة بأسنانه قام أحد الجنود بإطلاق النار عليه.

وانتشرت الثورة بين الجيش الهندى كانفجار البركان، ورد البريطانيون بقسوة همجية وتعرض السباهيون الأسرى للطعن بحراب البنادق أو ربطهم بجلود البقر والخنازير وإطلاق المدافع عليهم، بالضبط مثلما قمعت الجمهورية الرومانية ثورة أهل سبارطة. وعلى طول الطريق من مدينة كانبور إلى مدينة الله آباد صفت جثث الجنود الهنود الذين تم شنقهم. كذلك أنهت إنجلترا سلطة شركة الهند الشرقية التى عينت السباهيين وضباطهم، وحكمت البلاد مباشرة طوال التسعين سنة التالية باعتبار تلك البلاد من مستعمرات التاج. وألغيت الأفواج الهندية وتم استيعاب جنودها فى تشكيلات أكبر تتضمن جنودا من الإنجليز. واقتصرت عمليات المدفعية على الجنود البريطانيين فقط. وبهذه التغييرات توقف البريطانيون فى الواقع عن دورهم كتجار فى الهند وأصبحوا المستعمرين المرفوضين من بلاد تكن لهم العداء.

وقد حدث شىء شبيه بذلك للأميريكيين فى أفغانستان، ففى الفترة من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩ زودت وكالة الاستخبارات المركزية جماعات " المجاهدين " (المحاربون من أجل الحرية) بأسلحة خفيفة تتجاوز قيمتها ٢ بليون دولار بما فى ذلك أجهزة إطلاق صواريخ ستينجر المضادة للطائرات، ووفرت لها المعلومات الخاصة بكيفية استخدامها ضد القوات السوفيتية التى كانت تحتل أفغانستان. ولم يكن الأميريكيون مهتمين بالعقائد الدينية أو الانتماءات السياسية أو المواقف إزاء الغرب التى يعتنقها من تجندهم وتدربهم وتسلحهم[١١]. وبمجرد هزيمة الاتحاد السوفييتى هجر الأميريكيون أفغانستان وتركوها لمصيرها وللمحاربين من أجل الحرية الأفغان، وبشكل خاص للأصوليين الإسلاميين الذين تحولوا إلى معاداة الولايات المتحدة. وأدى نشر الآلاف من القوات المسلحة الأميريكية فى المملكة العربية السعودية التى بها أقدس موقعين إسلاميين، بالإضافة إلى دعم إسرائيل إلى ازدياد نقمتهم. وانتقم المسلمون المتطرفون خلال تسعينيات القرن العشرين بالهجوم على مركز التجارة العالمى فى نيويورك عام ١٩٩٣، والأبراج السكنية للقوات الأميريكية فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦، والسفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، والمدمرة كول عام ٢٠٠٠. وقد يكون من المحتمل أن نفكر فى هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية باعتبارها نسخة معاصرة

من تمرد السباهيين رغم أن إدارة بوش بذلت كل ما لديها من قوة لتؤكد أن الأميريكيين لا يفكرون فى مثل هذه الأشياء.

و تقوم القوات المسلحة الأميريكية بتدريب وتسليح جنودها السباهيين بشكل مباشر، ولكن يتزايد اعتمادها على الشركات الخاصة لتفعل ذلك بعيدا عن علم ورقابة الكونجرس. واليوم تحقق أهم خمس وثلاثين شركة من بين تلك الشركات أعلى الأرباح فى دوائر الأعمال والتجارة فى البلاد. والشركات الرئيسية من بينها هى: مؤسسة فينل، ومؤسسة ميليتارى بروفيشنال ريسورسز التى يرمز إليها بالحروف التالية: MPRI وموقعها فى مدينة الإسكندرية بولاية فيرجينيا وتملكها شركة " L 3 " للاتصالات، وشركة كيلوج براون آند روت فى تكساس وهى الشركة الأسطورية التى كانت تمول ليندون جونسون طوال حياته العملية السياسية، وهى الآن من فروع مؤسسة هاليبيرتون، وشركة داين كورب أوف ريستون بفيرجينيا التى اشتهرت بفضائحها أثناء أواخر تسعينيات القرن العشرين عندما اكتشف أن بعض موظفيها فى البوسنة كانوا يحتجزون فتيات قاصرات باعتبارهن رقيقا جنسيا ثم يبيعونهن فى أماكن أخرى فى أوروبا (وكل ما فعلته شركة داين كورب ببساطة هو مجرد فصل هؤلاء الموظفين)، ومؤسسة ساينس أبليكيشنز إنترناشيونال فى سان دييجو التى تقاضى مديروها الخمسة الكبار رواتب بلغت ما بين ٨٢٥ ألف دولار و١,٨ مليون دولار عام ٢٠٠١، وتملكوا أسهما اختيارية تزيد قيمتها عن ١,٥ مليون دولار لكل منهم، وشركة BDM إنترناشيونال فى فيرفاكس بولاية فيرجينيا، وآرمر هولينجز فى جاكسونفيل بولاية فلوريدان ومؤسسة كيوبك أبليكيشنز فى سان دييجو (Cubic)، ومؤسسة ديفنس فوركاستس فى واشنطن دى سى، ومؤسسة إنترناشيونال تشارتر فى أوريجون[١٢].

ومنذ نهاية الحرب الباردة، وبالإضافة إلى الأموال التى أنفقتها وزارة الدفاع على البرنامج الدولى للتعليم والتدريب العسكرى، وإدارة التمويل العسكرى الأجنبى، وبرنامج التدريب المشترك الموحد المتبادل، قامت الوزارة باستئجار تلك الشركات وغيرها لتدريب القوات المسلحة فى أكثر من ٤٢ دولة (وأحيانا كانت الدولة الأجنبية تستأجر الشركة، ولكن كان هذا الأمر يحتاج إلى إذن تصدير من وزارة الخارجية وموافقة من وكالة التعاون الأمنى الدفاعى التابعة للبنتاجون).

وفى عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، منحت شركة MPRI مهمة تدريب إمداد جيشى كرواتيا و البوسنة اللذين كانا يقومان آنذاك بعمليات إبادة عرقية منهجية للصرب مصحوبة بالعديد من جرائم الحرب. كذلك حصلت نفس الشركة على عقد فى عام ٢٠٠١ قيمته ستة ملايين دولار لتدريب الجيش والشرطة فى كولومبيا. ونفذت الشركة ومعها مؤسسة كيوبك برامج لإعداد بعض دول الكتلة السوفييتية السابقة للانضمام إلى عضوية حلف شمال الأطلنطى. وقام عدد مختلف من الشركات بمهمة التعليم العسكرى لنحو ١٢٠ قائدا إفريقيا، وتدريب أكثر من ٥٥٠٠ جندى من الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى على التقنيات العسكرية الحديثة.

وقد استؤجرت شركة داين كورب لتوفير الحماية الشخصية للرئيس الأفغانى حامد كرزاى، على أن تقوم بتدريب الجيش الأفغانى بمجرد مغادرة وحدة أصحاب البيريهات الخضر للبلاد. وبعد تدخل الولايات المتحدة فى هاييتى عام ١٩٩٤ قامت الشركة بـ" تدريب" شرطة تلك الدولة. وحققت الشركة نجاحا كبيرا حتى أن مؤسسة علوم الكمبيوتر فى إل سيجوندو بكاليفورنيا قامت بشرائها. وبعد حرب العراق الثانية ربحت شركة داين كورب عقدا مربحا لتقديم ألف مستشار للمساعدة فى إنشاء إدارة جديدة للشرطة فى العراق، وفرعها القضائى، ونظام سجونها. وقررت إدارة بوش توفير الأموال لعقد الشركة من الأرصدة المخصصة لعمليات مكافحة المخدرات فى أفغانستان.

و الأشخاص الذين يقومون بهذا النوع من التدريب هم على الدوام من انماط عسكرية متقاعدة : جنود محظوظون، وعشاق للحرب، ورجال وجدوا أنفسهم بلا عمل فى نهاية الحرب الباردة، ولكنهم يريدون الاستمرار فيما كانوا يفعلونه أثناء الخدمة العاملة. كما أن معظم الشركات التى يعملون فيها الآن هى وليدة أفكار ضباط كبار وأعضاء متقاعدين من أصحاب البيريهات الخضر. وتعتبر شركة MPRI النموذج الكلاسيكى فقد أنشأها الجنرال كارل فونو رئيس هيئة أركان الجيش السابق خلال حرب الخليج الأولى، والجنرال كروسبى سينت القائد السابق للجيش الأميريكى فى أوروبا، والجنرال رون جريفيث النائب السابق لرئيس هيئة أركان الجيش، وعدد آخر من كبار الجنرالات والأدميرالات. أما المتحدث باسم الشركة فهو هارى سويستر المدير السابق لوكالة استخبارات الدفاع، وهو مجرد فريق دون مهام أخرى. وقد أصبح هؤلاء

الرجال من أصحاب الملايين فى يوليو عام ٢٠٠٠ عندما قاموا هم وخمسة وثلاثون آخرون من حملة الأسهم ببيع الشركة إلى شركة L 3 للاتصالات مقابل ٤٠ مليون دولار نقدا.

وليست هذه الشركات العسكرية الخاصة مجرد مؤسسات صغيرة، إذ نجد أن لدى شركة داين كورب ٢٣ ألف موظف، ولدى كيوبك نحو ٤٥٠٠ موظف، ولدى MPRI نحو ٧٠٠ موظف دائم مع قائمة بنحو ١٠ آلاف من العسكريين المتقاعدين تحت الطلب. وتعتبر ديبورا أقامت من درسة إليوت للشؤون الدولية فى جامعة جورج واشنطن مرجعا موثوقا به فى شؤون هؤلاء المرتزقة الجدد، وهى تقدر أن عائدات الشركات العسكرية الخاصة سوف ترتفع إلى ٢٠٢ بليون دولار عام ٢٠١٠، بينما كان دخلها عام ١٩٩٠ ٥٥٦ بليون دولار. ولدى هذه الشركات أيضا المجموعة التجارية الخاصة بصناعتهم واسمها الاتحاد الدولى لعمليات السلام، وهو اسم كان كفيلا بأن يعتز به جورج أورويل. ولا تقتصر هذه الشركات على تدريب الأجانب فحسب، فقد كان لدى شركة MPRI حتى مارس ٢٠٠٢، عقد لإدارة برامج مؤسسة تدريب ضباط الاحتياط فى نحو ٢١٧ جامعة أميريكية. وتقدم تلك المؤسسة منحا دراسية للطلاب فى مقابل تلقيهم بعض المساقات العسكرية وارتداء زى عسكرى فى حرم الجامعات، والتدرب خلال جزء من فصل الصيف فى إحدى القواعد العسكرية والموافقة على القيام بمهام فى جيش الاحتياط عند التخرج. واقتنصت الشركة عقدا لتشغيل محطات التجنيد العسكرى فى أنحاء البلاد، بعد أن فقدت مناقصة للاستمرار فى إدارة برامج مؤسسة تدريب ضباط الاحتياط. ولتلك الشركة وشركة كيوبك باع طويل فى تطوير المناهج الدراسية ومبادئ الكتابة وإدارة البرامج التعليمية للضباط العسكريين فضلا عن تدريب الملحقين الصحفيين. ويحظى جانب كبير من عملية خصخصة قواتنا المسلحة بكراهية عميقة بالفعل من العسكريين المحترفين، ويرى الكولونيل بروس جرانت أن الخصخصة وسيلة للالتفاف على الكونجرس وتجهيل الرأى العام. وتوضع السياسة الخارجية بإهمال من قبل مستشارين عسكريين خاصين مدفوعين بتحقيق أقصى المنافع[١٢].

وتقوم الشركات العسكرية الخاصة كذلك بتقديم خدمات المقاولين لإصلاح المعدات شديدة التعقيد بحيث لا تستطيع القوات المسلحة نفسها صيانتها. وفيما يلى قصة قديمة: فمن أيام خدمتى العسكرية فى عهد الحرب الكورية كضابط للعمليات على

سفينة برمائية تابعة للبحرية فى غرب المحيط الهادئ، أذكر جيدا أن الرادار الملاحى على برج القيادة كان يتعطل دائما. ولم يستطع حتى أفضل إخصائيى الإلكترونيات من زملائنا إصلاحه وأصبح محتما أن نستدعى ممثلا مدنيا للشركة الصانعة لكى يقوم بالإصلاحات اللازمة. واليوم أصبح الكثير من نظم الأسلحة المعقدة يعتمد اعتمادا كبيرا على المقاول بما فيها صواريخ باتريوت وطائرات الهليكوبتر طراز أباتشى، وقطع المدفعية طراز بالادين، ودبابات إبرامز، وجميع المركبات الفضائية غير المأهولة التى تستخدمها القوات المسلحة ووكالة الاستخبارات المركزية. وتعد بعض الشركات المصنعة القوات المسلحة بتوفير دعم من " المصنع إلى المخبأ " (١٤).

وقد تعلل البعض بأن الأنشطة الداعمة واللوجيستية المتخصصة ابتعدت كثيرا عن الأهداف الأساسية للقوات المسلحة وأن وزارة الدفاع تستطيع الآن أن تفرض رقابة للجودة على المقاول الخاص أفضل من الرقابة على الوحدات العسكرية العادية. وفى التسعينيات من القرن العشرين بدأت وزارة الدفاع فى التعاقد بشأن كل ما يمكن تصوره من خدمات فيما عدا إطلاق النار من البندقية أو قيادة طائرة وبذلك أخذت تفرخ قطاعا جديدا من المجمع الصناعى العسكرى يتنامى بسرعة ويحقق أرباحا هائلة. ومع ولع البنتاجون بعقود " التكلفة والإضافة" (وقُرِئت باسم عقود النهاية المفتوحة) ظهرت أعداد جديدة كبيرة مما يسمى شركات مقاولات " دعم ـ القواعد ". وبمرور الزمن اعتادت القوات المسلحة على منح العقود لبناء القواعد العسكرية وصيانتها وتوفير إجراءات الأمن فيها. وأصبحت أيام الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التى كان يرمز إليها بحرفى K P اختصارا لكلمتى (بوليس المطابخ) باللغة الإنجليزية، مجهولة تماما للجنود المعاصرين. والمقصود بالكلمتين المسؤولين عن تنظيف الثكنات ودورات المياه والحراسة.

وأشهر مثال على هذا التحول هو معسكر بوندستيل بالغ الفخامة فى البلقان، فبعد نهاية الحملة الأميريكية لقصف يوجوسلافيا فى يونيو ١٩٩٩ مباشرة، استولت الولايات المتحدة على ألف إيكر من المزارع من أصحابها فى منطقة يورسيفتش فى كوسوفو بالقرب من الحدود المقدونية. وبين يوليو وأكتوبر ١٩٩٩ قامت ببناء المعسكر فى زمن قياسى. كذلك قامت الولايات المتحدة ببناء معسكر مونتيث، وهو أصغر فى حجمه، ولكنه يتمتع بنفس الفخامة. وكان معسكر بوندستيل قد سمى باسم جيمس بوندستيل

الرقيب فى الجيش والحائز على وسام الشرف فى فيتنام، أما المعسكر الثانى فقد أطلق عليه اسم الملازم أول جيمى مونتيث الحائز على وسام الشرف فى فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية. ويعتبر معسكر بوندستيل أكبر القواعد وأكثرها تكلفة التى بنيت منذ حرب فيتنام. وقد بلغت تكلفة البناء ٣٦,٦ مليون دولار، وتكلفة التشغيل السنوية ١٨٠ مليون دولار[١٥]. ويقول الظرفاء فى الجيش ساخرين إن هناك أثرين فقط من صنع الإنسان تستطيع رؤيتهما من الفضاء الخارجى وهما : سور الصين العظيم ومعسكر بوندستيل التابع للجيش.

وتستمر شركة كيلوج براون آند روت، التى قامت ببناء المعسكر بعقد مع الجيش، فى القيام بكل شىء فيه ما عدا أداء المهام العسكرية. وبناء على واحد من أغلى العقود فى تاريخ البنتاجون تقوم شركة كيلوج براون آند روت - كما هو معروف منذ البداية - بصيانة الثكنات، وطبخ الطعام، ومسح الأرضيات، وتوصيل جميع الإمدادات وإدارة شبكات المياه والصرف الصحى. وتوظف الشركة نحو ألف شخص من أفراد القوات المسلحة الأميريكية السابقين إضافة إلى سبعة آلاف ألبانى محلى لتوفير ٦٠٠ ألف جالون مياه يوميا، وما يكفى من التيار الكهربائى لمدينة تحتاج إلى ٢٥ ألف عملية غسيل، وإلى كى ألف ومائتى حقيبة ملابس، وطبخ وتقديم ١٨ ألف وجبة يوميا. ووفقا لتقرير مكتب المحاسبة العامة التابع لوكالة مراقبة الميزانيات فى الكونجرس فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ اشترت شركة براون آند روت بما قيمته ٥,٢ مليون دولار من الأثاث لكل من معسكرى بوند ستيل ومونتيث إلى درجة أن الجيش لم يجد مكانا يكفى لتخزينها، كما أصبح المعسكر مكتظا بالموظفين حتى أن المكاتب يتم تنظيفها أربع مرات فى اليوم، وتنظيف دورات المياه ثلاث مرات يوميا. ويقول الجنود الذين يخدمون فى معسكر بوند ستيل إن العلامة الوحيدة الناقصة فى أعمالهم غير العسكرية المموهة هى تلك التى تحمل عبارة : " برعاية براون آند روت ". وتقدم الشركة خدمات مماثلة لكثير من القواعد العسكرية فى الكويت وتركيا والمنشأة الأميريكية الجديدة فى خان آباد فى أوزبكستان[١٦].

وتشتهر شركة براون آند روت منذ مدة طويلة بارتباطاتها السياسية، وفى عام ١٩٦٢ تملكتها شركة هاليبيرتون للتنقيب عن النفط والإنشاءات. وكان ديك تشينى وزيرا للدفاع عندما بدأت شركة براون آند روت لأول مرة إمداد الجيش بخدماتها

اللوجيستية. ووفقا لتقرير استقصائى كتبه روبرت برايس فى صحيفة أوستن كرونيكل فإن ديك تشينى هو صاحب الفكرة القائلة بوجوب خصخصة عمليات القوات المسلحة اللوجيستية. وكان يحاول زيادة الكفاءة ولو إلى حد قليل حتى يكافئ القطاع الخاص. وأخذ يسأل فى الأساس عن كيفية استطاعة الشركات الخاصة معاونة الجيش فى إلغاء مئات الآلاف من الوظائف. وفى عام ١٩٩٢ دفعت وزارة الدفاع، بتوجيه من تشينى آنذاك، مبلغ ٣,٩ مليون دولار لشركة براون آند روت لإعداد تقرير سرى يوضح بالتفصيل كيف تستطيع الشركات الخاصة التى تماثلها تقديم الخدمات اللوجيستية للجنود الأميريكيين فى مناطق الحروب المحتملة فى أنحاء العالم. وفى أواخر عام ١٩٩٢ منحت وزارة الدفاع للشركة مبلغا إضافيا قدره خمسة ملايين دولار لتحديث تقريرها. وفى نفس تلك السنة فازت الشركة بعقد للوجيستيات مدته خمس سنوات مع سلاح المهندسين بالجيش للعمل إلى جانب الجنود الأميريكيين فى أماكن مثل زائير وهاييتى والصومال وكوسوفو ودول البلقان والمملكة العربية السعودية(١٧).

وترك تشينى وزارة الدفاع بعد انتخابات عام ١٩٩٢، وأصبح المدير التنفيذى لشركة هاليبيرتون بين عامى ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وحصلت شركة براون آند روت، تحت قيادته، على عقود حكومية قيمتها ٢,٣ بليون دولار أى ضعف مبلغ ١,٢ مليون دولار الذى كسبته الشركة من الحكومة فى السنوات الخمس التى سبقت وصول تشينى. وقامت شركة هاليبيرتون بإعادة بناء آبار النفط التى دُمِّرَتْ فى الحرب ضد صدام حسين، فى مقابل نحو ٢٣,٦ مليون دولار على الرغم من أن تشينى نفسه هو الذى لعب الدور الأساسى فى تدميرها كوزير للدفاع أثناء حرب الخليج الأولى. وبحلول عام ١٩٩٩ أصبحت هاليبيرتون أكبر رب عمل غير اتحادى فى الولايات المتحدة رغم أن شركة وول ـ مارت حلت محلها بعد وقت قليل. كذلك كان تشينى هو الذى عين ديف جيبسون رئيس موظفيه عندما كان فى البنتاجون، ليكون رجل لوبى هاليبيرتون الرئيسى. وعاد تشينى فى عام ٢٠٠١ إلى واشنطن ليصبح نائبا للرئيس، واستمرت شركة براون آند روت فى بناء وصيانة وحماية القواعد العسكرية من آسيا الوسطى إلى الخليج الفارسى(١٨).

وأثناء فترة وجود تشينى كمدير تنفيذى لشركة هاليبيرتون تقدمت الشركة على قائمة البنتاجون لأكبر المقاولين من المرتبة الثالثة والسبعين إلى المرتبة الثامنة عشرة.

كذلك تزايد عدد فروعها الموجودة فى مواقع بحرية هى الملاذ غير الخاضع للضرائب من تسعة إلى خمسة وأربعين فرعا. ونتيجة لذلك تحولت هاليبيرتون من دفع ٣٠٢ مليون دولار كضرائب شركات عام ١٩٩٨، إلى شركة تتلقى ضرائب مستردة قيمتها ٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٩. وبعد حرب الخليج الثانية، وبينما كان تشينى نائبا لرئيس الجمهورية، منح سلاح المهندسين بالجيش للشركة عقدا خارج العطاءات لإطفاء النيران المشتعلة فى آبار النفط بالعراق. وكانت مدة العقد مفتوحة وبدون تحديد موعد أو حدود للمبالغ المدفوعة ومن النوع المسمى عقود " النفقة والإضافة " أى أن تضمن الشركة كلا من استعادة النفقات وتقاضى الأرباح فوق ذلك. وتمثل هذه العقود نموذجا لأساليب عمليات شركة براون آند روت والتى تتقاضى بها عشرات الملايين من الدولارات[١٩]. وفى يوم ٤ أبريل عام ٢٠٠٣، فيما يسمى " يوم البيزنس الكبير ٢٠٠٣ " حصل ديك تشينى على جائزة " دادى ووربكس " (ووفقا لمعظم المعاجم فإن الاسم يكاد يكون : " غندور دولارات الحرب - المترجم) وهذه الجائزة مقدمة من منظمة " سيتيزن ووركس " التى أنشأها رالف نادر المدافع عن حقوق المستهلك. وقد منحتها لديك تشينى لتميزه فى اقتناص أرباح الشركات من الحرب.

ويبدو معسكر بوندستيل صنيعة شركة براون آند روت، وكأنه مدينة أشباح. وهو محاط بأرض عالية من الطين بارتفاع مترين ونصف وبتسعة أبراج حراسة خشبية. وقد اقتلعت جميع الأشجار فى المنطقة لإتاحة مساحات مفتوحة لإطلاق النار. ويهيمن على المكان هوائى ضخم للاتصالات وأطباق الأقمار الإصطناعية، وطائرات هليكوبتر هجومية تحوم فوقه. ويحيط به سور عسكرى يمتد ستة أميال ويبدو وكأنه نصب دائم أقيم لمجرد تلبية متطلبات حفظ السلام فى جنوب الصرب التى أكد الرئيس كلينتون أنها لن تستغرق أكثر من ستة أشهر، والتى قال جورج بوش فى حملته الانتخابية إنه يود التخلص منها. والمرجح أن القصد من إنشاء معسكر بوندستيل هو أن يلعب دورا ضمن استراتيجية واسعة لتامين إمدادات النفط إلينا من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والسيطرة على النفط المتجه إلى دول أخرى.

وقد اختير موقع المعسكر لكى يحيط بالمسار المقترح لخط الأنابيب عبر البلقان (لنفط ألبانيا ومقدونيا وبلغاريا) وتصل تكلفة هذا المشروع ١,٣ بليون دولار فى حالة بنائه، وسوف يقوم بضخ نفط حوض بحر قزوين، بعد جلبه بناقلات النفط، من بداية

خط الأنابيب فى جورجيا عبر البحر الأسود إلى ميناء نفطى فى بورجاس ببلغاريا حيث يضخ فى الأنابيب عبر مقدونيا إلى ميناء فلور الألبانى على البحر الأدرياتيكى. ومن هنا تأخذه ناقلات نفط عملاقة إلى أوروبا والولايات المتحدة متجنبة بذلك مضيق البوسفور المزدحم والذى يعتبر الآن الطريق الوحيد للسفن الخارجة من البحر الأسود حيث حددت حمولة الناقلات فيه بمائة وخمسين ألف طن. وكانت الجهة التى أجرت دراسة الجدوى الأولية لخط أنابيب ألبانيا - مقدونيا - بلغاريا فى عام ١٩٩٥ هى شركة براون آند روت التى قامت بتحديثها فى عام ١٩٩٩.[٢٠] ويبدو أن بوندستيل أنشئ كمعسكر قاعدة أسماها جيمس جالبريث أستاذ العلوم السياسية بجامعة تكساس "المجمع النفطى العسكرى " الذى كان من المؤكد أن ديك تشينى هو الأب الروحى له[٢١].

وليس من قبيل المصادفة أن تشرع الولايات المتحدة أيضا فى فبراير ٢٠٠٣ فى بناء قاعدتين عسكريتين جديدتين فى بورجاس. وكان البرلمان البلغارى قد صدق يوم ١٤ فبراير ٢٠٠١ على اتفاقية تمنح الولايات المتحدة حقوق التحليق الجوى والترانزيت من أجل الحرب فى أفغانستان. وعندما سحبت تركيا دعمها للغزو الأميريكى للعراق عام ٢٠٠٣ تحولت الولايات المتحدة إلى صوفيا من أجل إقامة منشأة دائمة وافق عليها البلغاريون. وقد استولى سلاح الجو على الجانب الأكبر من مطار بورجاس الدولى، وهو أحد ثلاثة مطارات تجارية فى بلغاريا، ونقل جوا عددا كبيرا من أطقم عمال البناء لإقامة حامية للعسكريين الأميريكيين على شاطئ مجاور أطلق عليها اسم " كامب سارافوفو ". ويبدو أن العدد الكبير من رجال سلاح الجو الذين وصلوا بين عشية وضحاها كانوا أول جنود أجانب يستولون على مطار بورجاس منذ وقع فى أيدى سلاح الجو الألمانى فى عام ١٩٤٣. وأثناء حرب العراق الثانية أطلقت الولايات المتحدة من المطار طائرات كى سى - ١٠ و كى سى - ١٣٥ فى مهمات جوية لتموين الطائرات بالوقود فى الجو لدعم العمليات الجوية فوق مدينة بغداد. وكان ميناء بورجاس مأوى أكبر مصفاة نفط فى البلاد وقد قامت بإمداد سلاح الجو الأميريكى بكل ما احتاجه من وقود وفقا لنصوص الاتفاقية البلغارية - الأميريكية. ويقوم سلاح الجو ببناء مجمع قاعدة مماثلة فى ميناء كونستانتا الرومانى على بعد مئات قليلة من الأميال على شاطئ البحر الأسود. ويعتبر هذا الميناء مركز صناعة النفط الضخمة فى رومانيا. وقد اتضح

أن حربى أفغانستان والعراق كانتا فرصتين عظيمتين للولايات المتحدة لتعزيز استراتيجيتها النفطية فى البلقان التى كان معسكر بوندستيل أول مراحلها(٢٢).

ولم يعد من الممكن الاستغناء عن الشركات العسكرية الخاصة والمقاولين الخاصين بالنسبة لعمليات أكثر من ٧٠٠ قاعدة أميريكية فى أنحاء العالم، فهى تقوم مقابل الربح بتقديم الخدمات اللوجيستية التى تحافظ على فاعلية الإمبراطورية. ويعتبر " كامب الدوحة " مثالا جيدا لما تقدمه هذه الشركات، وهو قاعدة الجيش الرئيسية فى الكويت التى ظلت تستخدم باستمرار منذ حرب الخليج الفارسى عام ١٩٩١ (ويجب التمييز بين هذه القاعدة وبين مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر). وكامب الدوحة هو مجمع هائل لمخازن تخضع لدفاع مكثف ويقع فى الصحراء على بعد عشرين ميلا من مدينة الكويت. وقد تضخم من مجرد مبنيين صغيرين فى زمن حرب الخليج الأولى إلى مخزن على مساحة تبلغ ٥٠٠ إيكر. ومنذ ديسمبر ١٩٩٤ أصبح مقرا للقيادة المركزية لقوات الجيش بالكويت. وفى يونيو ١٩٩١ بعد أربعة أشهر من نهاية عملية عاصفة الصحراء، دفعت وزارة الدفاع فوج الفرسان المدرع الحادى عشر من ألمانيا إلى كامب الدوحة ليعمل كقوة للرد السريع فى حالة نشوب قتال جديد فى العراق. ولما كانت هذه الوحدة هى ما بقى للجيش فى المنطقة آنذاك فقد أبقيت فى أقصى حالات التأهب مع " تسليح دباباتها للمعركة " بالذخائر، وتم تخزين أعداد هائلة من المركبات وكميات ضخمة من الوقود والذخيرة فى القاعدة لاستخدامها فى أية حالة طارئة.

وبمرور السنين أصبح معسكر الدوحة مخزن الجيش النموذجى للذخائر والنموذج الأصلى المثالى للقاعدة المتقدمة المخصصة لتخزين المعدات والذخيرة والوقود اللازم لقوة عمل مدرعة بحجم لواء. ونظريا فإن كل ما على الجيش فعله هو نقل الجنود جوا الذين يقومون عند وصولهم بامتطاء دباباتهم التى تم تسخينها مقدما وعربات نقل الجنود المدرعة، والتوجه إلى خطوط الجبهة على أراضى النفط فى كوكبنا، ومع ذلك لم تكن قاعدة الدوحة قاعدة نموذجية طوال الوقت ففى صباح ١١ يوليو عام ١٩٩١ أدى جهاز تسخين معيب فى عربة ذخيرة محملة بقذائف مدفعية عيار ١٥٥ مم. إلى اشتعال النيران فيها مما أدى إلى انفجارها، فسقطت القذائف المتطايرة على عربات محملة بأكداس من الذخيرة وأشعلت فيها النيران فانفجرت، وظلت النيران مشتعلة بقية اليوم. ولم يقتل أحد على الرغم من إصابة تسعة وأربعين جنديا. ومن بين ما يقدر بمبلغ ١٤

مليون دولار هى قيمة الذخائر، وتدمير ٢٤ مبنى، كانت هناك نحو ٦٦٠ طلقة من قذائف اليورانيوم المخضب عيار ١٢٠ مم[٢٣].

ونتيجة لهذا الحادث قرر الجيش تسليم جميع عمليات صيانة المركبات والذخائر المخزنة إلى المقاولين الخاصين. وتسلمت شركة دينا - كورب - ريستون فى فيرجينيا عقد تشغيل معسكر الدوحة عام ١٩٩٩. وفى عام ٢٠٠٠ كانت هى الشركة رقم عشرين بين أهم مائتى شركة مقاولات عسكرية (وكانت شركة هاليبيرتون الحادية والعشرين)[٢٤]. وفى عام ١٩٩٤ انتقل عقد صيانة المعدات المخزنة فى معسكر الدوحة إلى مؤسسة آى.تى.تى. وكان المقاول السابق مباشرة على الهجوم الأميريكى الثانى على العراق هو الشركة المتحدة لدعم القتال ومقرها أورانج فى ولاية كاليفورنيا، وهى مشروع مشترك بين ثلاثة موردين عسكريين مقرهم فى كاليفورنيا وكولورادو وتكساس. ويبلغ أجر عقد " التكلفة والإضافة " لجميع خدمات الصيانة والتشغيل للدبابات والمجنزرات فى كامب الدوحة ما يقدر بمبلغ إجمالى هو ٥٤٦٧٥١٥٠٢ دولار تعهدت الحكومة الكويتية بسداده للحكومة الأميريكية. وفى أواخر عام ٢٠٠٢ كان يعمل لدى الشركة فى القاعدة ٥٤٦ مدنيا أميريكيا و٧٤٧ فردا من دول العالم الثالث[٢٥]. وأصبح معسكر الدوحة نقطة انطلاق القوات الهجومية الأميريكية فى حرب العراق الثانية.

وتعتمد جميع القواعد العسكرية الأميريكية الأخرى فى الخليج الفارسى على شركات مقاولات فى دفاعاتها ومرافقها وعملياتها مثلها فى ذلك مثل قاعدة معسكر الدوحة. أما تفسير مغزى هذا التطور فى فاعلية القوات المسلحة، وكذلك مبدأ مساءلة الحكومة المدنية فى الولايات المتحدة، فهما أمران يندر أن يشار إليهما فى الكونجرس أو الصحف. ومن المفترض أن المقاولين الخاصين أكثر تكلفة، ولكن حتى هذا ليس موضوعا للتساؤل عندما تذهب العقود إلى الشركات القليلة ذات الارتباطات الجيدة أو إذا كانت المناقصة لا تدعو للإغراء بشكل خاص.

وعلى المدى الطويل يتساءل المرء عما إذا كانت هذه الشركات الخاصة ستصبح قادرة على الحصول على موظفين بنجاح للعمل فى دول تتعرض فيها القواعد الأميريكية لكراهية عميقة. ففى يوم ٢١ يناير ٢٠٠٣، وفى الساعة التاسعة والربع صباحا أطلق رجل مسلح أربعا وعشرين رصاصة من رشاش كلاشنكوف على اثنين من المدنيين الأميريكيين كانا يجلسان فى سيارة تويوتا ذات دفع رباعى عند إشارة مرورية

على بعد ثلاثة أميال من معسكر الدوحة، فقتل مايكل بوليوت نائب الرئيس التنفيذى ومؤسس شركة اسمها " تابسترى سوليوشنز كوربوريشن " وهى شركة صغيرة فى سان دييجو لتطوير البرمجيات وتنتج برامج محاكاة ونماذج تدريبية بالكومبيوتر للقوات المسلحة. أما رفيق بوليوت فهو دافيد كاراواى وقد أصيب بست طلقات، ولكنه نجا وهو فى حالة حرجة وكان كبير مهندسى البرمجيات فى تلك الشركة.

وبعد شهور قليلة، وفى يوم ١٢ مايو ٢٠٠٣ بعيد نهاية القتال فى حرب العراق الثانية فجر إرهابيون ثلاثة منتجعات سكنية أجنبية فى الرياض بالمملكة العربية السعودية فقتلوا أربعة وثلاثين من بينهم ثمانية أميريكيين. وكان أحد الأهداف الرئيسية بناية سكنية لنحو سبعين موظفا من شركة فينل، وهم عسكريون مرتزقة تم استئجارهم لتدريب الحرس الوطنى السعودى ومن حسن حظ الشركة أن خمسين عضوا من طاقم موظفيها كانوا خارج البناية فى " مهمة تدريبية " فى وقت الانفجار. وساد الاعتقاد بأن الهجوم كان ردا على الغزو الأميريكى للعراق. وكان لدى شركة فينل ٨٠٠ موظف فى الرياض من بينهم ثلاثمائة أميريكى.

ويعمل عدد كبير من شركات المقاولات فى الكويت والمملكة العربية السعودية فى أشغال مختلفة من بينها مساعدة الجيش فى تشغيل وصيانة المعدات وتدريب الوحدات العسكرية المحلية وإمدادها بالمعدات. وبعد حادثة القتل فى معسكر الدوحة اكتفى الرائد ستيف ستوفر المتحدث باسم الجيش بمجرد القول : " العالم مكان خطير وخاصة بالنسبة للأميريكيين فى الخارج "[٢٦] .

الفصل السادس

إمبراطورية القواعد

● وجود القوات الأميريكية عبر البحار هو واحد من أعمق رموز التزامات الولايات المتحدة تجاه الحلفاء و الأصدقاء. و عبر استعدادنا لاستخدام القوة في دفاعنا عن أنفسنا و في الدفاع عن الآخرين، تبرهن الولايات المتحدة على تصميمها على الحفاظ على توازن قوة يدعم الحرية. وسوف تحتاج الولايات المتحدة لقواعد ومواقع داخل وخارج أوروبا وشمال شرق آسيا إضافة إلى ترتيبات مؤقتة لإتاحة الوصول إليها لنشر القوات الأميريكية بعيد المدى، لكي تكافح الولايات المتحدة حالة الارتياب وتواجه التحديات الأمنية الكثيرة التي نواجهها.

" استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي "

١٧ سبتمبر ٢٠٠٢

أثناء الحرب الباردة احتفظ المبدأ العسكرى المعيارى بوجهة النظر القائلة بأن للقواعد الخارجية أربع مهمات هى: عرض القوة العسكرية التقليدية فى مناطق اهتمام الولايات المتحدة، و الإعداد لحرب نووية إذا دعت الضرورة إليها، و العمل باعتبارها "أسلاكا شائكة " لضمان الرد الأميريكى على أى هجوم (وخاصة فى " مواقع ساخنة " مقسمة مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية)، والقيام بوظائفها باعتبارها رموزا للقوة الأميريكية[1]. ومنذ انتهت الحرب الباردة والولايات المتحدة تستغرق فى البحث عن مبررات جديدة لبناء القواعد المستمرة فى الانتشار بدءا من " التدخل الإنسانى " حتى " نزع سلاح العراق ".

وأعتقد أن خمس مهام بعد الحرب الباردة حلت اليوم محل المهام الأربعة القديمة : الحفاظ على تفوق عسكرى مطلق على بقية دول العالم وهى مهمة تتضمن نشاطا بوليسيا إمبراطوريا لضمان ألا يفلت جزء من الإمبراطورية من الزمام، والتنصت على اتصالات المواطنين والأعداء على السواء، ومن الواضح أن ذلك لمجرد إظهار أن أى مجال من مجالات الخصوصية لا يمكن أن ينجو من قدرات دولتنا التقنية، وكذلك محاولة السيطرة على أكبر عدد ممكن من مصادر البترول لخدمة حاجة أميريكا الشرهة لأنواع الوقود الأحفورى واستخدام تلك السيطرة كأداة مساومة حتى مع المناطق المعتمدة على النفط بدرجة أكبر، وكذلك لجلب الأعمال والدخل للمجمع الصناعى العسكرى (مثال ذلك الأرباح الباهظة التى جنتها شركة هاليبيرتون من بناء وتشغيل معسكرى بوندستيل ومونتيث)، وكفالة توفير حياة مريحة لأعضاء القوات المسلحة وعائلاتهم والترفيه عنهم أثناء خدمتهم خارج البلاد.

ومع ذلك لا يستطيع أى هدف من هذه الأهداف أو حتى كلها على الإطلاق تفسير توسعنا فى قواعد الإمبراطورية، فهناك شىء ما يفعل فعله، وأعتقد أنه اكتشافنا لقوتنا

الهائلة بعد الحرب الباردة الذى بررناه باستنتاج نابع من تمجيد الذات مفاده: ما دمنا نملكها فنحن نستحق امتلاكها. والعنصران الوحيدان المشتركان حقا فى المجموع الكلى للقواعد الأميريكية الأجنبية هما النزعتان الإمبراطورية والعسكرية وهما القوة الدافعة لجزء من نخبتنا للسيطرة على شعوب أخرى لأننا نملك القوة اللازمة لذلك، يتبعها تبرير استراتيجى مؤداه أننا لكى ندافع عن مراكزنا الأمامية التى امتلكناها حديثا، ولكى نسيطر على المناطق التى تقع فيها تلك المراكز، يجب أن نتوسع فى المناطق التى تحت سيطرتنا بالمزيد من القواعد. وللحفاظ على إمبراطوريتها فإن على وزارة الدفاع أن تخترع دائما أسبابا جديدة للاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من القواعد فى أيدينا ولمدة طويلة بعد أن تتلاشى الحروب والأزمات التى أدت إلى إقامتها. وكما قالت لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ منذ زمن بعيد فى عام ١٩٧٠: " بمجرد إنشاء قاعدة أميريكية عبر البحار فإنها تضطلع بحياة خاصة بها. وقد تتقادم المهام الأصلية، ولكن تنبع مهام جديدة لا بقصد استمرار المنشأة فى الوجود فحسب، ولكن من أجل توسيعها بالفعل. وفى نطاق الوزارات الحكومية الأكثر اهتماما مثل وزارتى الخارجية والدفاع - يندر أن نجد مبادرات لتخفيض أو إلغاء أى من هذه التسهيلات عبر البحار"[٢]. وتحاول البنتاجون منع السكان المحليين من المطالبة باستعادة أو بممارسة حقوقهم فى هذه القواعد المقامة منذ وقت طويل. (مثل حالة مطالبة حركة بورتوريكو بإخراج السلاح البحرى من جزيرة فييكس، التى جعلت منها نشاطها المستهدف، وحالة حركة أوكيناوا من أجل إعادة مشاة البحرية وسلاح الجو إلى بلادها أو إلى مكان آخر على الأقل). كذلك تبذل وزارة الدفاع جهدها فى التفكير فى وسائل إعادة إثبات الحق فى القواعد التى انسحبت منها الولايات المتحدة أو طردت منها (فى أماكن مثل الفلبين وتايوان واليونان وإسبانيا).

وإذا سلمنا بأن قواعدنا فى أنحاء العالم سرية، وأن بعضها مموه بأعلام جنسيات أخرى، وأن الكثير منها مكون من منشآت متعددة وواضحة للعيان، فكيف يمكن لأحد أن يقوم بدقة مجال وقيمة إمبراطوريتنا العسكرية؟ إن ذلك ليس أمرا سهلا، وإذا سأل وزير الدفاع أقرب مساعديه إليه الموثوق بهم أمنيا عن عدد القواعد فى الخارج التى تخضع لإشرافه، فقد يجيبونه بنفس إجابة بحَّار عجوز فاشل على سؤال ضباطه: " لا أعرف يا سيدى، ولكننى سوف أتحرى الأمر ".

وللبدء فى إجابة هذا السؤال ينبغى استكشاف مصدرين رسميين للبيانات ويتمتع كلاهما بأهمية قصوى رغم اختلافهما فى مستويات تصنيف المعلومات. ويتناول " تقرير هيكل القواعد " التابع لوزارة الدفاع بالتفصيل الممتلكات المادية للبنتاجون بينما يقوم تقرير " التوزيع الجغرافى العالمى للقوى العاملة " بتوفير مجموع أعداد العاملين العسكريين فى كل قاعدة موزعة على الجيش والسلاح البحرى ومشاة البحرية وسلاح الجو بالإضافة إلى المدنيين العاملين لحساب وزارة الدفاع والمدنيين المحليين المستأجرين وعائلات المستخدمين العسكريين[٣].

ومن المفروض أن التقريرين يصدران كل ثلاثة أشهر، ولكنهما لا يظهران بالفعل إلا فى فترات متقطعة. ولايوجد أى منهما بشكل حصرى لأن الكثير من القواعد يلتحف بالسرية، مثال ذلك ما كتبه تشارلز جلاس كبير مراسلى شبكة إيه بى سى الإخبارية فى الشرق الأوسط والخبير فى النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى. إذ يقول : " زودت إسرائيل الولايات المتحدة بمواقع فى صحراء النقب لقواعد عسكرية هى الآن تحت الإنشاء، وستكون أقل عرضة للأصوليين الإسلاميين من تلك التى فى المملكة العربية السعودية"[٤]. ولا وجود لهذه المواقع رسميا. وكانت هناك تقارير صحفية عن طائرات من المجموعة القتالية على متن حاملة الطائرات الأميريكية " أيزنهاور"، تقوم بطلعات من مطار نيفاتيم فى إسرائيل. وأضاف ويليام آركين الخبير فى الشؤون العسكرية أن " الولايات المتحدة لديها مقطورات ومعدات عسكرية، وحتى مستشفى يتسع لخمسمائة سرير، مخصصة لمشاة البحرية والقوات الخاصة، ولديها طائرات مقاتلة وقاذفة تابعة لسلاح الجو فى ستة مواقع على الأقل فى إسرائيل تم تحصينها بوصفها بعبارة " التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل "[٥] وتعرف هذه القواعد فى إسرائيل ببساطة بالمواقع ٥١ و٥٣ و٥٤، ومواقعها بالتحديد سرية وتعتبر بالغة الحساسية. وليست هناك أية إشارة لقواعد أميريكية فى إسرائيل فى أى من مراكز تصنيف المعلومات الرسمية فى وزارة الدفاع.

ويعتبر تقرير " القوى العاملة " الأكمل فى تغطيته لجميع أنحاء العالم، ولكن تقرير "هيكل القواعد" بالغ الأهمية لسببين : الأول لأنه يقدم مع كل موقع فى القائمة تقديرا لما يسمى " إحلال قيمة الموقع " مقدرة بملايين الدولارات. والسبب الثانى هو أنه يقدم معلومات عن ٧٢٥ قاعدة أجنبية فى ثمان وثلاثين دولة يحدد التقرير سبع عشرة منها

بأنها " منشآت ضخمة " (أى تتراوح قيمة الواحدة منها بين ٨٠٠ مليون و١,٥ بليون دولار)، و٦٩٠ قاعدة باعتبارها " منشآت صغيرة " (أى أن قيمة الواحدة منها أقل من ٨٠٠ مليون دولار) ووفقا لوزارة الدفاع " يمثل تقرير إحلال قيمة الموقع التكلفة المقدرة لاستبدال المنشأة وبنيتها التحتية الداعمة لها مع تقدير التكلفة بأسعار الوقت الحاضر (العمل والمواد) والمعايير (الأساليب والأنظمة).

ومع وجوب التشكك فى دقة أى من هذه التقديرات، وخاصة إذا سلمنا بانعدام كفاءة سجل البنتاجون المحاسبى، فإن هذه التقارير مفيدة مع ذلك فى إجراء المقارنات. ووفقا لما ذكره خبراء البنتاجون نجد أن قاعدة رامشتاين الجوية بالقرب من كايزرسلاوترن بألمانيا، وهى أكبر قاعدة جوية للنيتو فى أوروبا تحظى بتقرير يقدر قيمتها بمبلغ ٢٤٥٨,٨ مليون دولار. بينما يذكر تقرير قاعدة كادينا الجوية فى أوكيناوا، وهى أكبر قاعدة أميريكية فى شرق آسيا، أن قيمتها تبلغ ضعف القاعدة السابقة أى تصل تقريبا إلى نحو ٤٧٥٨,٥ مليون دولار (وأن مخزن كادينا للذخيرة الملحق بالقاعدة يضيف ٩٦٤,٣ مليون دولار أخرى). وهذه مبالغ فلكية حتى مع احتمال تخفيض قيمة الإحلال الحقيقية. ولايسجل تقرير هيكل القواعد فى قوائمه إلا القواعد التى تزيد مساحة كل منها عن ١٠ إيكر والتى تزيد قيمة إحلالها عن ١٠ ملايين دولار. أما المواقع التى لا تلبى تلك المعايير فيتم إثبات إجمالى عدد القواعد فى كل دولة تحت عنوان " مواقع أخرى ". ولا تحسب على الإطلاق الأماكن التى لا يقدر التقرير أية قيمة لها أو يدرج رقم صفر ولا يتم إدراجها. وهى تلك التى تشمل المواقع الصغيرة مثل المساعدات البحرية الفردية غير المأهولة أو منصات الصواريخ الاستراتيجية التابعة لسلاح الجو. أما السبعمائة وخمس وعشرون قاعدة أجنبية التى تتضمن منشآت أدرجت تحت عنوان " مواقع أخرى "، فيوضع لها تقرير إحلال لقيمتها بمبلغ إجمالى هو ١١٨ مليون دولار ووفقا لما ذكرته وزارة الدفاع. وهذا تجميع لقيم العقارات والمبانى الأجنبية فى الخارج المملوكة للولايات المتحدة يربك العقل.

وعلى العكس من ذلك لا يثبت تقرير القوى العاملة التابع لوزارة الدفاع على قوائمه القواعد بطريقة أحادية، ولكنه يثبت عدد الدول فحسب. وقد ذكر فى سبتمبر ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة كانت تنشر ٢٥٤٧٨٨ موظفا عسكريا فى ١٥٣ دولة. ويتضاعف العدد إلى ٥٣١٢٢٧ بعد إضافة المدنيين والعائلات. ولما كان تقرير القوى العاملة لا يذكر

المهام المقررة داخل دولة أجنبية بعينها، لا يستطيع أحد أن يفرق بين دولة توجد فيها قواعد أميريكية، ودولة لا يوجد بها إلا مجرد بعض حراس السفارة، وعدد قليل من القوات الخاصة فى مهمة تدريبية، وربما بعض كتبة الاتصالات، ولذلك قد يكون من المفيد الاهتمام فقط بالدول التى يوجد بها مائة على الأقل من العسكريين العاملين بالخدمة. ومثل هؤلاء يلحقون بالقواعد على الأرجح. وبذلك يصل الإجمالى إلى ثلاث وثلاثين وفقا لتقرير القوى العاملة، وهو رقم يقرب من قائمة تقرير هيكل القواعد التى تحتوى على ثمان وثلاثين قاعدة مهمة.

وهناك بعض الإختلافات المهمة بين تقرير هيكل القوَاعد وتقرير القوى العاملة. والمثال المهم على ذلك أن تقرير القواعد لشهر سبتمبر ٢٠٠١ لم يثبت أى معلومة عن البوسنة والهرسك أو يوجوسلافيا أو صربيا أو كوسوفو. بينما يذكر تقرير القوى العاملة عن نفس الشهر أن عدد جنود الجيش فى البوسنة ٣١٠٠ جندى، وأن عددهم فى إقليم كوسوفو الصربى ٥٦٧٥ جنديا ومن الممكن أن تكون قاعدة كامب إيجل فى البوسنة (تم بناؤها عامى ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)، وقاعدتا كامب بوندستيل ومونتيث فى كوسوفو (تم بناؤها عام ١٩٩٩)، قد حذفت أسماؤها عمدا لإخفاء أهدافها الحقيقية الخاصة بحماية خطوط أنابيب النفط لا المساهمة فى عمليات حفظ السلام العالمى. ومع مثل هذه الإيضاحات نجد أن الجدول المرفق يعطينا لقطات للإمبراطورية الأميريكية على ضوء الطواقم العسكرية المنتشرة فى أعالى البحار قبيل ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وفى الشهور التالية وسعت الولايات المتحدة بحجم كبير عمليات نشر القوات فى كل مكان وخاصة فى أفغانستان، وفى كل مكان فى آسيا الوسطى، وفى الخليج الفارسى.

وهناك عدد كبير من القواعد السرية أو غيرها من القواعد المموهة لإخفائها عن السجلات الرسمية، ولكننا نعلم علم اليقين أن هذه القواعد موجودة وحيث يقوم كثير منها بما هو مقرر لها بالتقريب. وهى إما أن تكون مواقع تنصت تديرها وزارة الدفاع عن طريق وكالة الأمن القومى والمكتب القومى للاستطلاع وكلاهما من بين أشد منظمات استخباراتنا سرية، أو مواقع سرية للمجمع النفطى العسكرى. ولم يحدث إطلاقا أن ناقش المسؤولون هذه الموضوعات بأية درجة من الصدق، ولكن ذلك لا يغير من أن التجسس والنفط هما الهمان المتسلطان على فكرهم.

وتدير الولايات المتحدة عددا كبيرا من قواعد التجسس فى الخارج، وهى التى قال عنها مايكل موران فى شبكة أخبار إن.بى.سى: " اليوم يستطيع أى شخص أن يقذف سهما على خارطة العالم فيسقط على بعد مئات قليلة من الأميال من عملية أميريكية لجمع المعلومات تجرى فى هدوء... ولقد نمت شبكة الاستطلاع الأميريكية بحجم هائل ومرعب إلى درجة أنها اصبحت تثير الخوف فى بعض جوانبها مثلما يفعل عتاد أميريكا الحربى "[٦]. وليس ممكنا أن نعرف العدد الإجمالى لهذه القواعد بسبب طابع السرية التى تحاط بها، ولكننا قادرون على اكتساب فكرة ما عن مداها وعلى التعرف على أكثرها أهمية. وهى فى الغالب توضع بثبات فى منشآت عسكرية أجنبية ويقوم بالعمل فيها موظفونا العسكريون، ولكنهم يتنكرون بأنهم ينتمون للدولة التى يعملون فيها. وفى العادة تكون هذه القواعد مركز تنصت واسترداد وتقوم بإعادة إرسال المادة الخام الملتقطة من عمليات الاعتراض إلى قيادة وكالة الأمن القومى فى قاعدة فورت جورج ميد فى ماريلاند، أو إلى قاعدة التجسس العليا لوكالة الأمن القومى القائمة فى قاعدة منويث هيل التابعة لسلاح الجو الملكى فى إنجلترا، وأقيمت على مساحة أرض سبخة بالقرب من هاروجيت فى شمال يوركشاير. وقد وصفتها حملة نزع الأسلحة النووية بأنها " أضخم محطة تجسس فى العالم ".

وهناك ثلاثة أشكال رئيسية للاتصالات اللاسلكية والسلكية. ويتضمن الشكل الأول المكالمات الهاتفية ورسائل الفاكس والبريد الإلكترونى وتوصيلات الإنترنت والبرقيات ورسائل التلكس التى يتم إرسالها واستلامها عبر منظمة أقمار الاتصالات الاصطناعية (إنتلسات) وهى منظمة أقيمت بناء على اتفاقية دولية. وتتواجد هذه الأقمار الاصطناعية فى مدارات ثابتة حتى تحتفظ دائما بنفس الموقع فى الفضاء بالنسبة للكرة الأرضية. وعندما أنشئت (إنتلسات) أطلقت أول أقمارها الاصطناعية إلى مداره فى عام ١٩٦٧، وبحلول عام ١٩٩٩ كانت تقوم بتشغيل تسعة عشر قمرا اصطناعيا. وفى عام ٢٠٠٢ كان ٢٤ فى المائة من أسهمها مملوكا لمؤسسة لوكهيد مارتن. ويسهل توجيه هوائى من مركز تنصت أرضى إلى قمر اصطناعى تابع لمنظمة إنتلسات أو إلى أى قمر اتصالات آخر، والتنصت على ما يرسله ويستقبله. وتحتاج مراكز التنصت إلى وضعها فى نقاط استراتيجية فى جميع أنحاء الكون حتى تستطيع عمل تغطية كاملة.

ويبلغ ما يتم اعتراضه من رسائل حجما هائلا. ووفقا لما ذكره الليفتنانت جنرال مايكل هايدن من سلاح الجو ومدير وكالة الأمن القومى فإن الاتصالات الهاتفية الدولية أثناء تسعينيات القرن العشرين قفزت من كم مذهل بلغ ٣٨ بليون دقيقة فى السنة، إلى أكثر من ١٠٠ بليون دقيقة سنويا. وخلال عام ٢٠٠٢ كان مقدرا أن يستهلك سكان العالم أكثر من ١٨٠ بليون دقيقة فى المكالمات الهاتفية الدولية وحدها(٧). ومن السهل اعتراض جميع هذه الرسائل، ولكن لا يمكن الاعتماد حتى الآن على تقنية التعرف على الأصوات. والأكثر شيوعا هو التجسس عبر مراقبة أرقام هواتف معينة.

وعلى عكس هذه الرسائل هناك النوع الثانى من أشكال الاتصالات اللاسلكية والسلكية وهو الإشارات اللاسلكية على الموجات القصيرة وذات التردد العالى، ولكنها تحمل الرسائل عبر مائتى ميل فقط على الأكثر قبل أن يحجبها تقوس سطح الأرض. وتجد محطات المراقبة الأرضية صعوبة فى اعتراض تلك الرسائل. وخلال ستينيات القرن العشرين أقامت الولايات المتحدة هوائيات عملاقة يبلغ قطرها ٤٠٠ متر للتنصت على الإشارات اللاسلكية ذات التردد العالى فى أماكن مثل قاعدة تشيكساندز بريورى بالقرب من بدفورد التابعة لسلاح الجو الملكى وعلى بعد ٣٥ ميلا شمال مدينة لندن، وفى سان فيتو دل نورمانى بالقرب من برينديزى فى " كعب " إيطاليا. وفى أيوس نيكولاس بشرق قبرص، وفى قاعدة ميساوا الجوية فى اليابان، وفى قاعدة إلمندورف الجوية فى ألاسكا، وفى يدورن بتايلاند، كرامورسل بتركيا. وكان هدف هذه الهوائيات اتصالات سلاح الجو السوفييتى ودول حلف وارسو، والرسائل الدبلوماسية من جميع الدول على وجه الأرض.

وفى الوقت الحاضر تقوم وكالة الأمن القومى بالتنصت من الفضاء على هذه الرسائل بما فيها الهواتف المحمولة والبث اللاسلكى من مدينة إلى مدينة بالموجات متناهية القصر. ولهذا الهدف يطلق المكتب القومى للاستطلاع أقمار التجسس الاصطناعية إلى مدارات ثابتة لتظل معلقة على طول خط الاستواء، وهناك تعمل وكأنها " مكانس إلكترونية " تشفط أنساقا مهولة من الرسائل ثم توجهها مرة أخرى إلى الأرض. وتقوم هذه الأقمار الاصطناعية أيضا بالتقاط الصور، وإبقاء المحيط تحت المراقبة، واكتشاف التفجيرات النووية، وتحذير منصات إطلاق الصواريخ وتسجيل قياسات تحليقها عن بعد، وبث الرسائل المشفرة بين محطات وكالة الأمن القومى، وتتبع

انبعاثات الرادار. وتتطلب هذه الأمور أنساقا ضخمة من الهوائيات على الكرة الأرضية لاستقبال حصيلتها من الرسائل التى يتم اعتراضها.

من بين المحطات الأميريكية الأساسية للاتصالات الأرضية القادمة من أقمار التجسس، تلك الموجودة فى منويث هيل لسلاح الجو الملكى، فى مورووينستو لسلاح الجو الملكى فى كورنوال فى إنجلترا، والقاعدة الجوية فى باد إبلنج بالقرب من آوجسبرج فى ألمانيا، وفى پاين جاپ قرب أليس سپرنجز فى وسط أستراليا (التى تشغل أيضا الأقمار الاصطناعية الخاصة بوكالة الاستخبارات المركزية) وفى سابانا سيكا فى بورتو ريكو، وفى قاعدة "سامت كوميونيكيشانز" فى ضواحى تاييه، والمنشأة الجوية البحرية داخل قاعدة القوات الجوية الأميريكية فى ميساوا بولاية أوموری الإقليمية شمال اليابان[٨]. وقد كشف بول رودجرز المحلل الجيوسياسى على موقعه المسمى "الديموقراطية المفتوحة " يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٢ أن موقعى پاين جاپ ومنويث هيل خصصا لالتقاط الإشارات من نظام جديد للأشعة تحت الحمراء فى الأقمار الاصطناعية فى الفضاء التى تعطى مؤشرا فوريا إلى أى عمليات إطلاق للصواريخ من أى مكان على الكرة الأرضية. وتعتبر هذه الأقمار ونظامها من المكونات الأساسية لخطة إدارة بوش للدفاع ضد الصواريخ الباليستية.

وقد أراد ج. ويتلام رئيس وزراء حكومة حزب العمال فى أستراليا عام ١٩٧٥ إغلاق قاعدة أقمار الاستخبارات الاصطناعية فى پاين جاپ التى كانت محاطة بالسرية آنذاك، وهدد بالكشف عن تلك القاعدة المخبأة تحت الأرض باستثناء الهوائيات والتى كانت عملية عسكرية يديرها الأميريكيون بأكملها تحت قيادة ضابط من السى آى إيه. وقد أخفيت هذه الحقائق عن رئيس الوزراء الأسترالى. وفى ١١ نوفمبر ١٩٧٥، أثناء أكبر أزمة دستورية تواجهها أستراليا، وبعد أن أطلعت السى آى إيه سيرجون كير حاكم أستراليا العام على ما جرى، أمر الحاكم بفصل ويتلام وتعيين مالكوم فريزر زعيم المعارضة رئيسا انتقاليا للوزراء حتى الدعوة إلى الانتخابات. وكان فريزر مستعدا لتعبئة الجيش لحفظ النظام وأصبحت أستراليا على حافة الثورة. وفى عام ١٩٧٧ كان وارن كريستوفر مساعدا لوزير الخارجية قبل أن يصبح وزيرا للخارجية فى وقت لاحق، وقد وعد رئيس الوزراء المستبعد ويتلام بأن الولايات المتحدة لن تعود أبدا إلى التدخل فى السياسة الداخلية الأسترالية. غير أن قاعدة پاين جاپ لم تغلق بالطبع ولم توضع تحت رقابة الحكومة الأسترالية[٩].

وهناك نمط ثالث للاتصالات عبر كوابل نحاسية أو شبكات الألياف البصرية ذات القدرة العالية. و يمكن التجسس على الرسائل المرسلة عبر الكوابل بمجرد لصق أداة تنصت فيزيائية على الكابل نفسه، وذلك على عكس الرسائل المرسلة عبر الهواتف الخليوية والموجات متناهية القصر التى تتسرب أو ترتد إلى الجو حتى تصبح قابلة للاعتراض. وقد انتهى أمن الكوابل النحاسية العادية فى أكتوبر ١٩٧١ عندما وضعت الغواصة الأميريكية هاليبوت أداة تنصت على كابل للاتصالات العسكرية السوفييتية المرسلة إلى شبه جزيرة خامتشاتكا، ومنذ ذلك الوقت قام السلاح البحرى بوضع قطع كثيرة. وفى عام ١٩٩٩ سمح الكونجرس بصرف نحو ٦٠٠ مليون دولار لتعديل واحدة من أحدث الغواصات النووية وهى الغواصة جيمى كارتر (سميت بذلك الاسم بعد أن كان الرئيس الشخص الوحيد الذى أدى خدمته العسكرية على متن غواصة) وذلك لتمكينها من التجسس على كوابل الألياف البصرية فى عمق البحار. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن الغواصة جيمى كارتر " ستكون أهم غواصة تجسس... مع أحدث تقنيات أدوات التجسس على الألياف البصرية تحت سطح البحر"[١٠] وتتضمن قواعد التجسس على تلك الكوابل مراسى الغواصات فى دييجو جارسيا فى المحيط الهندى، ووايت بيتش فى أوكيناوا، وجزيرة لامادالينا خارج شواطئ سردينيا مقابل نابولى، وبحيرة هولى لوخ فى سكوتلاندا. وروتا قرب مدينة كيديز فى إسبانيا. ويناور السلاح البحرى لاقتناء مزيد من الغواصات بحجة أنه يحتاج إلى مزيد من مهمات التجسس، ولكن جمع المعلومات الاستخبارية بنحو ٢,٣ بليون دولار لكل غواصة يعتبر ثمنا باهظا[١١]. ومع ذلك لا يزال معظم الخبراء يعتقدون أن كوابل الألياف البصرية أصعب فى التجسس من الكوابل النحاسية، وأنها تظل وسيلة الاتصال الأكثر أمانا، طبعا باستثناء المراسلين من البشر والحمام الزاجل. وقد أجرى التخطيط للتجارب النووية الهندية عام ١٩٩٨ باستخدام خطوط ألياف بصرية الأمر الذى يفسر بوضوح سبب فشل مجتمع الاستخبارات الأميريكى فى العلم بها مسبقا. ويعتبر الصينيون أكبر مشترى كوابل الألياف البصرية فى العالم.

وتتولى قواعد " استخبارات الإشارات " اعتراض أول نوعين من الاتصالات، وهى ظاهرة تماما للعيان بسبب استخدامها حقولا مليئة بالهوائيات المغطاة بقباب من البلاستيك المقوى لحمايتها من تقلبات الطقس وإخفاء الوجهة التى توجه إليها. وهناك على سبيل المثال ما يزيد على عشرين طبقا لأقمار الإنذار الاصطناعية فى قاعدة

منويث هيل وأربعة عشر فى ميساوا. وهى تبدو بقبابها مثل كرات جولف ضخمة. وتتخفى قواعد استخبارات الإشارات فى إنجلترا تحت ستار محطات سلاح الجو الملكى حتى لو كان القليل منها يديره طاقم موظفين بريطانيين، ومثال ذلك أن قاعدة تشيكساندز بريورى التى أقامها سلاح الجو الملكى عام ١٩٤١ للتجسس الإلكترونى على شمال ألمانيا وبولندا أثناء الحرب العالمية الثانية، تم تسليمها لسلاح الجو الأميريكى عام ١٩٥٠. ومنذ ذلك الوقت تقوم الولايات المتحدة بتشغيلها لاستخدامها الخاص بها حصريا حتى دون إشراك حلف شمال الأطلنطى فى المعلومات التى تجمعها. وتعكس هذه الترتيبات حقيقة تاريخية هى أن الحكومتين لم تدخلا أبدا فى أية اتفاقيات رسمية بشأن القواعد الأميريكية فى إنجلترا. وأكثر من ذلك فإن البرلمان لم يصوت إطلاقا على هذا الموضوع. وما وجد هو رسائل يعود تاريخها إلى بدايات عصر الحرب الباردة صاغها مسؤولون حكوميون بريطانيون وصدَّق السفير الأميريكى على تواقيعهم وتمنح هذه الرسائل الولايات المتحدة الحق فى استخدام قواعد سلاح الجو الملكى. ولهذا السبب لم يكن ممكنا على الإطلاق أن يذكر أحد بدقة عدد القواعد الأميريكية فى بريطانيا (رغم أن أحد المصادر العليمة يدَّعى وجود مائة وأربع قواعد بحلول نهاية الحرب الباردة)[١٣].

ويأتى جانب كبير من المعلومات عن القواعد الأميريكية المتنكرة فى بريطانيا من ناشطى السلام مثل لينديس بيرسى منسقة حملة المملكة المتحدة للإفصاح عن عدد القواعد الأميريكية، التى سجنت عدة مرات لاقتحامها هذه القواعد. وقد قامت مؤخرا بمغامرة فى قاعة كروتون لسلاح الجو الملكى على بعد خمسة وعشرين ميلا جنوب غرب ستراتفورد أبون إيفون ووجهت إليها تهمة " الاعتداء المزعج " على أملاك الغير. وعندئذ كشفت للصحافة أن تسمية القاعدة باسم سلاح الجو الملكى كاذبة وأنها بالفعل قاعدة لسلاح الجو الأميريكى. وذكر مصدر مطلع غير رسمى أن طاقم القاعدة من العاملين بالخدمة العسكرية يتضمن ٤٠٠ أميريكى و١٠٩ موظفين من وزارة الدفاع البريطانية[١٤]. ووظيفة هذه القاعدة الاتصالات مع طائرات سلاح الجو الأميريكى بما فيها القاذفات النووية. واضطر الأميريكيون إلى إسقاط التهمة عن لينديس بيرسى لمنع هذا " الدليل المحرج " من الظهور فى محاكمة علنية[١٥]. وفى شهر يونيو ٢٠٠٢ كانت قد وجهت إليها خمسة إنذارات قضائية لدخولها قواعد مماثلة من بينها قاعدة مينويث هيل.

ومنذ عام ١٩٤٨ سمحت اتفاقية بالغة السرية بين وكالات الاستخبارات فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا بتبادل المعلومات لا عن الدول المستهدفة فحسب بل عن كل واحدة منها أيضا. وتسمح هذه التدابير لكل من وكالة الأمن القومى الأميريكية، وقيادة الاتصالات الخاضعة للحكومة البريطانية، والمؤسسة الكندية لأمن الاتصالات، ومديرية الإشارات الخاضعة لوزارة الدفاع الأسترالية، والمكتب العام لأمن الاتصالات فى نيوزيلاندا، بتبادل المعلومات بين بعضها البعض حول مواطنيها بمن فيهم الزعماء السياسيون، بدون انتهاك رسمى للقوانين الوطنية المناهضة للتجسس الداخلى. ورغم أن حكومة الولايات المتحدة ـ مثلا ـ ممنوعة بحكم القانون من التجسس على مواطنيها إلا بإذن صادر عن المحكمة، مثلها فى ذلك مثل باقى دول هذا الكونسوريتوم، فإن وكالة الأمن القومى تستطيع ـ وهى تفعل ذلك دائما ـ أن تطلب من أحد شركائها أن يفعل ذلك نيابة عنها ويرسل المعلومات إليها. وكشف موظف سابق فى المؤسسة الكندية لأمن الاتصالات عن أن قيادة الاتصالات الحكومية البريطانية طلبت من الكنديين مراقبة زعماء سياسيين بريطانيين معينين بناء على طلب مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية(١٦).

و منذ عام ١٩٨١ أخذ ما كان يعتبر ترتيبات سرية غير رسمية للمشاركة فى المعلومات الاستخبارية بين الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، طابعا رسميا تحت شفرة من كلمة واحدة هى "إتشيلون". وكان الكونسوريتوم حتى ذلك الوقت يتبادل تقارير معلومات تم الانتهاء منها، ولكن مع العمل بترتيبات إتشيلون بدأت هذه الدول فى المشاركة فى المواد الخام لعمليات التجسس. والواقع أن إتشيلون هو عبارة عن برنامج خاص للأقمار الاصطناعية ولأجهزة الكمبيوتر المصممة لاعتراض الاتصالات غير العسكرية للحكومات والمنظمات الخاصة ودوائر الأعمال والتجارة والأفراد، نيابة عما يعرف باسم " التحالف البريطانى الأميريكى لاستخبارات الإشارات " ويقوم كل عضو فى هذا التحالف بتشغيل أقماره الاصطناعية الخاصة به وينشئ " قاموسا " فى أجهزة كومبيوتر ضخمة يثبت فى قائمته كلمات دليلية وأسماء وأرقام هواتف وأى شىء آخر يمكن أن يكون مقروءا من خلال الأجهزة، ثم تبدأ فى بحث عمليات تحميل ضخمة للمعلومات التى تأتى بها الأقمار الاصطناعية يوميا. وتقوم كل دولة بتبادل مدخلاتها وتحليلاتها مع الدول الأخرى. وقد تطلب دولة عضو إضافة كلمة أو اسم إلى قاموس

دولة أخرى تريد أن تستهدفه. ويقوم برنامج إتشيلون بتشغيل نحو ١٢٠ قمرا اصطناعيا فى جميع أنحاء العالم أو الإشراف عليها.

وهذا النظام الذى يستهدف قنوات الاتصال المدنية الدولية سرى للغاية إلى درجة أن وكالة الأمن القومى رفضت حتى أن تعترف بوجوده أو أن تتناقش حوله مع وفود من البرلمان الأوروبى جاءت إلى واشنطن للاحتجاج على مثل هذه الرقابة. وتتهم فرنسا وألمانيا ودول أوروبية أخرى، الولايات المتحدة وبريطانيا - وهما الدولتان الضالعتان فى إنشاء برنامج إتشيلون - بالتجسس التجارى الذى أطلقت عليه: " قرصنة المعلومات برعاية الدولة "[١٧]. وهناك بعض الأدلة على أن الولايات المتحدة استغلت بطريقة غير مشروعة معلومات جُمِعَتْ من البرنامج لتوجيه مفاوضيها فى المحادثات التجارية مع اليابانيين، وكذلك لمساعدة شركة بوينج على بيع طائراتها للمملكة العربية السعودية فى منافسة مع شركة إيرباص الأوروبية. وفى يناير ١٩٩٥ استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية برنامج إتشيلون لتتبع تحركات بريطانية للحصول على عقد ببناء محطة كهرباء بقوة ٧٠٠ ميجاوات بالقرب من بومباى فى الهند. ونتيجة لذلك منح العقد لشركة إنرون وجنرال إلكتريك وبكتل. وخلال شهر أكتوبر ١٩٩٩ نظم ناشطون أوروبيون ومسؤولون حكوميون ما سمى " يوم عرقلة إتشيلون "، وقضوا أربعا وعشرين ساعة فى إرسال أكثر ما يستطيعون من الرسائل بالبريد الإلكترونى وهى تحمل كلمات مثل: " الإرهاب " و " قنبلة " فى محاولة لتحميل البرنامج بمادة فوق طاقته.

وقد أعطى وجود إتشيلون دفعة قوية لنظم تشفير غير قابلة للكسر تقريبا مثل ما كان يسمى رقائق عشوائية لمرة واحدة، وهى تستخدم مفاتيح معروفة فقط للمرسل والمستقبل ومؤمنة ضمن جميع أشكال تحليل المعانى الغامضة، ويتم تشفير الرسائل البسيطة باستخدام أرقام عشوائية يولدها الكومبيوتر لا تستعمل مرة أخرى على الإطلاق. ويجب على المرسل والمستقبل استخدام نفس المفتاح ولكن نقطة الضعف تتمثل فى أرسال المفتاح إلى المستقبل عبر بعض القنوات المحصنة ضد الفتح، وفى العادة يتم أرسال أسطوانة مدمجة (سى. دى) عبر البريد[١٨]. وتعتبر شرائح المرة الواحدة تطورا تبغضه وكالة الأمن القومى. وعلى أية حال من الطبيعى أن يتحول الساعون للخصوصية إلى الرسائل المشفرة نظرا لعلمهم بأن الوكالة تستطيع الوصول إلى جميع أشكال الاتصالات الإلكترونية. وقد قيل إن وكالة الأمن القومى بدورها تحاول إقناع شركة

مايكروسوفت بأن تتضمن جميع برمجياتها مفاتيح سرية لفك الشفرة تكون معلومة لها وحدها.

والمشكلة فى برنامج إتشيلون ليست فى أن الدول تستعمله من وقت لآخر لترويج أنشطتها التجارية فحسب، ولا فى أنه ببساطة ناد للناطقين باللغة الإنجليزية، أو حتى فى إمكان هزيمته بواسطة كوابل الألياف البصرية والتشفير. ويكمن العيب القاتل فى هذا البرنامج فى أنه يدار بواسطة المؤسسات الاستخباراتية والعسكرية فى الدول الرئيسية الناطقة بالإنجليزية بسرية تامة وبالتالى بعيدا عن أية مساءلة من ممثلى الشعوب التى يزعم أنه يحميها. ومن بين الصور الممسوخة الناتجة عنه قضية المرأة التى دخل اسمها ورقم هاتفها إلى كل دليل فى إتشيلون باعتبارها من الإرهابيين المحتملين لأنها قالت لإحدى صديقاتها إن إبنها " فشل " فى المسرحية المدرسية(١٩) (واستخدمت كلمة bombed التى تعنى فى اللهجات الشعبية الأميريكية الفشل بشكل عام وكذلك فشل الممثل فى أداء دوره ـ المترجم). وتذكر عدة مصادر عليمة أن الحكومة البريطانية أدخلت كلمة " العفو " فى جميع أنظمة الدليل لجمع معلومات ضد منظمة العفو الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن حكومات العالم أصبحت على علم بهذا البرنامج فإنها لا تستطيع عمل شىء إزاءه باستثناء اتخاذ تدابير دفاعية فى نظمها المختصة بالرسائل، وتلك علامة أخرى على تنامى نزعة التسلط العسكرى الشرسة فى دول تزعم أنها ديموقراطية.

وكما سبق أن قلت لا يوجد هدف واحد يبرر نشر أكثر من ٧٢٥ قاعدة عسكرية أميريكية فى أنحاء العالم، ولكن إدمان الحكومة للاستطلاع يوضح بالتأكيد أين يقع بعضها، ولماذا تحاط بالسرية التامة. وهناك أمر آخر يوضح وجود بعض القواعد وهو المستوى المذهل لاعتماد أميريكا على مصادر النفط الأجنبية الذى يتصاعد كل عام. والهدف من وجود كثير من الحاميات فى الدول الأجنبية هو الدفاع عن عقود النفط ضد المنافسين، أو توفير حماية بوليسية لخطوط الأنابيب، رغم أن تلك الحاميات تدّعى دائما أنها تفعل شيئا لا يمت إلى ذلك بأية صلة مثل شن " الحرب على الإرهاب "، أو " مكافحة المخدرات " أو تدريب الجنود الأجانب، أو الانشغال بشكل من أشكال التدخل " الإنسانى " وبطبيعة الحال يعتبر البحث عن الموارد النادرة بؤرة اهتمام تقليدية فى السياسة الخارجية. ومع هذا تسببت الولايات المتحدة فى زيادة اعتمادها

على النفط الأجنبى لأنها ترفض الحفاظ على مستوى الاستهلاك أو وضع حدود بوسائل أخرى على استهلاك الوقود الأحفورى، ولأن شركات البترول متعددة الجنسيات والسياسيين الذين يدعمونها يجنون أرباحا هائلة من هذا الاستخدام الأميركى السفيه. وبعد مرور عام على هجمات ١١ سبتمبر تضاعفت مبيعات شركة جنرال موتورز من سياراتها ذات الدفع الرباعى " شيفروليه سوبربان " التى تلتهم جالونا من الوقود لكل ثلاثة عشر ميلا[٢٠]. وبدءا بعملية السى آى إيه السرية للإطاحة بحكومة إيران لصالح الشركة البريطانية للبترول. نجد أن النفط هو الذى يملى السياسة الأميركية مباشرة فى منطقة الشرق الأوسط (فيما عدا دعمها لإسرائيل). وهو الدافع الدائم وراء التوسع الكبير فى إقامة القواعد فى الخليج الفارسى، وسوف أتناول حروب أميركا فى بلاد النفط فى هذا الخليج فى فصل لاحق. ولكن ما أريد استكشافه هنا هو بعض الحالات الأخرى التى يكون النفط فيها هو التفسير الوحيد المعقول لامتلاك مزيد من القواعد. وفى هذه الحالات تؤلف الحكومة قصصا متقنة للتغطية ترقى إلى حد استخدام الموارد العامة والقوات المسلحة لترفع من شأن المصالح الرأسمالية الخاصة. ومن بين أفضل الأمثلة غزو أفغانستان والتوسع السريع فى إقامة القواعد فى آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية الغربية، رغم وجود عدة أمثلة من أميركا اللاتينية أيضا.

والنفط موضوع موغل فى القدم حول بحر قزوين وخاصة فى مدينة باكو عاصمة أزربيجان التى تقع هى ذاتها فى شبه جزيرة أبشيرون التى تصنع نتوءا إلى بحر قزوين عند شاطئه الغربى. وفى القرن الثالث عشر تحدث ماركبولو عن ينابيع فى المنطقة يتدفق منها سائل أسود يشتعل بسهولة ويفيد فى تنظيف جرب الجمال. وكانت باكو أيضا موقع " أعمدة النار الأبدية " التى يعبدها المجوسيون ومن الواضح أن النفط هو الذى كان يغذى النيران. وفى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان ذلك هو المكان الذى قام فيه الأخوان روبرت ولودفيج نوبل بإدخال ثورة على تقنيات التنقيب عن البترول وطرق نقله إلى الأسواق العالمية، ومن ثم وضعا أسس ثروتهما الخاصة الهائلة وثروة عائلة روتشيلد الباريسية. وفى براءة اختراع الأخ الثالث ألفريد نوبل، مخترع الديناميت ومنشئ جائزة نوبل فيما بعد، تكمن جذور نجاحات شركة دوبون فى الولايات المتحدة وشركة شل الهولندية الملكية فى هولندا. وكان نفط باكو هدف هتلر فى القوقاز إلى أن تم إيقاف جيوشه وهزيمتها فى ستالينجراد.

و فى عام ١٩٧٨ أثناء رحلتى فى أزربيجان وأرمينيا وجورجيا، نزلت فى بحر قزوين للسباحة ولم يكن فى وسعى إلا أن ألاحظ الملمس الزيتى الخفيف والرائحة فى المياه. وفى ذلك الوقت كانت المنطقة أكثر شهرة بأسماكها المسماة بالحفش والكافيار المستخرج منها وذلك خلال السنوات التى كانت فيها دولتان فقط تحيطان ببحر قزوين وهما الاتحاد السوفييتى وإيران، وكان استخراج النفط والغاز من حوض البحر شديد التخلف لأن السوفييت فضلوا الاستثمار فى حقول النفط السيبيرية الواسعة وتركوا المناطق المسلمة عند بحر قزوين للإنتاج الأساسى للأسواق المحلية. وكان لدى إيران بالطبع حقولها النفطية الخاصة بها.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى ظهرت فجأة خمس دول محيطة بالبحر وهى: روسيا وإيران وأزربيجان وكازاخستان وتركمنستان، وبدأ السباق الحديث للسيطرة على مصادر النفط والغاز فى المنطقة بقيادة شركات النفط متعددة الجنسيات وقاعدتها أميريكا، وما لبثت أن لحقت بها القوات المسلحة الأميريكية فى واحد من أدوارها التقليدية المحبوكة وهو دور حامى حمى المصالح الرأسمالية الخاصة. ويعود رجل المارينز المتقاعد الليفتينانت جنرال سميدلى بتلر الحائز على وسام الشرف مرتين إلى عام ١٩٣٣ ليكتب: " لقد قضيت ثلاثا وثلاثين سنة وأربعة شهور فى الخدمة العسكرية العاملة.... وخلال هذه الفترة قضيت معظم وقتى وأنا أعمل كرجل عضلات رفيع المستوى لصالح دوائر الأعمال الضخمة فى وول ستريت ورجال البنوك.... وهكذا ساعدت فى جعل المكسيك، وخاصة تامبيكو، مكانا آمنا للمصالح النفطية الأميريكية فى عام ١٩١٤. وساعدت على جعل هاييتى وكوبا مكانا مريحا لرجال بنك " سيتى بنك ناشيونال " لجمع الإيرادات فيه، وساعدت على اغتصاب ست جمهوريات فى أميريكا الوسطى لصالح وول ستريت.... وفى الصين، ساعدت على ضمان أن تشق شركة ستاندارد أويل طريقها دون إزعاج "[٢١]. وخلال تسعينيات القرن العشرين، وخاصة بعد إعلان بوش "الحرب على الإرهاب "، احتاجت شركات النفط من جديد إلى إظهار بعض العضلات وكانت البنتاجون سعيدة بأداء هذه الخدمة.

ولا أحد يعلم بالضبط حجم كميات النفط والغاز فى حوض قزوين نظرا لأنه خضع لعملية مسح ضعيفة. وهناك تقديرات متحفظة أصدرتها إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأميريكية. وترى تلك التقديرات أن حجم الاحتياجات المؤكد فى

أزربيجان وكازاخستان وتركمنستان أقل بقليل من ثمانية بلايين برميل، ولكن من الممكن أن تصل إلى أكثر من مائتى بليون برميل. ويبلغ الغاز الطبيعى فى تركمنستان ١٠١ تريليون قدم مكعب مؤكد و١٥٩ تريليون قدم مكعب محتمل، وفى كازاخستان ٦٥ تريليون قدم مكعب مؤكد و٨٨ تريليون قدم مكعب محتمل. وربما يوجد لدى تركمنستان ثامن أكبر احتياطى من الغاز فى العالم (تعرف الوكالة الاحتياطيات المؤكدة بأنها طبقات ترسبات النفط والغاز التى يعتبر ٩٠٪ منها محتملا، والاحتياطيات المحتملة بأنها الترسبات التى يكون ٥٠٪ منها محتملا)[٢٢]. وهناك وثيقة ١٧ مايو ٢٠٠١ عن سياسة إدارة بوش بالنسبة للطاقة وهى معروفة باسم تقرير تشينى، وهى وثيقة سيئة السمعة لأن واحدا من مصادرها الرئيسية للمعلومات هو رئيس مجلس إدارة مؤسسة إنرون المشكوك فى أمرها والتى أعلنت إفلاسها. ويذكر التقرير أن " الاحتياطيات المؤكدة فى أزربيجان وكازاخستان تبلغ نحو ٢٠ بليون برميل أى أكثر بقليل من بحر الشمال "[٢٣]. وهذه الاحتياطيات التى تتراوح قيمتها بين ٣ تريليون دولار و٥ تريليون دولار قد تلبى كل احتياجات أوروبا البترولية لأحد عشر عاما[٢٤]. وهناك عنصران آخران يضافان إلى الأرباح الضخمة المتوقعة وهما: نفقات العمالة الرخيصة جدا، وعدم وجود أى معايير بيئية.

وحتى إذا لم يكن بحر قزوين مثل إل دورادو كما يزعم البعض، فإنه آخر أضخم حقل للنفط والغاز فى العالم غير مستغل بالفعل، ويمكن فى وقت ما أن ينافس الخليج الفارسى فى إمداد اوروبا وشرق آسيا وأميريكا الشمالية بالمواد البترولية. ويبدو أنه يحتوى على ٦٪ من احتياطيات النفط المؤكدة فى العالم و٤٠٪ من احتياطياته من الغاز[٢٥]. وأصبحت الصين، التى تتمتع بأسرع نمو اقتصادى فى العالم، مستوردا خالصا للنفط فى نوفمبر عام ١٩٩٣، ومازالت مستمرة فى محاولة التفاوض حول مد خط أنابيب محتمل من كازاخستان إلى شنغهاى عبر إقليم إكسينجيانج. وتحاول الصين أيضا الحصول على النفط من روسيا عبر خط أنابيب قد يمتد من أنجارسك فى سيبيريا إلى حقل النفط فى داكينج بمنشوريا[٢٦].

ويدعو تخيل وجود خمس جمهوريات آسيوية أصبحت مستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١، باعتبارها المصدّرين المحتملين للنفط إلى الولايات المتحدة، إلى التفكير فى عدة مشاكل فهناك كازاخستان (الأكبر بكثير من حيث مساحة الأراضى)،

وقيرجيزستان وطاجيكستان ولكلتيهما حدود مشتركة مع الصين، وتركمنستان التى تتاخم الصين، وتقع أوزبكستان فى الوسط، وهى الوحيدة التى تجاور الجميع بالإضافة إلى أفغانستان. وجميع هذه الدول - ماعدا واحدة - يحكمها رجال أجهزة الحزب الشيوعى السابق. والوحيد الذى لم يكن رئيسا سوفييتيا سابقا هو الرئيس عسكر أكاييف رئيس قيرجيزستان، وقد اتخذ الترتيبات لجميع عمليات تموين الطائرات النفاثة العسكرية التى تنطلق من القاعدة الأميريكية فى بلاده، وهى أكبر الحاميات الأميريكية فى آسيا الوسطى. وتقوم بعملية التموين شركة يمتلكها زوج ابنته[٢٧].

ولجميع زعماء جمهوريات آسيا الوسطى هذه سجلات لحقوق الانسان ميئوس منها، وأسوأ اثنين بينهم هما رئيس أوزبكستان حيث تقع قاعدة خان آباد الجوية الأميريكية الضخمة، ورئيس تركمنستان لمدى الحياة الذى كرس عبادة الفرد التى فاقت ما تمتع به ستالين، والذى وضع جميع عائدات النفط فى حساب فى الخارج تحت سيطرته هو وحده. وحتى كازاخستان تعتبر بالكاد جمهورية نموذجية فهى دولة نامية ومتقدمة نسبيا، وكانت هى الحلبة الكونية الروسية الشهيرة التى أطلقت أول رحلة إلى الفضاء من بايكونور جنوب وسط كازاخستان. ويشكل الروس من ٣٠ إلى ٤٠٪ من سكان الجمهورية. وكشف وزير خارجيتها أن الرئيس نور سلطان نزار باييف قام فى عام ١٩٩٦ بنقل بليون دولار من عائدات النفط إلى حساب سرى فى أحد بنوك سويسرا دون إخطار البرلمان[٢٨].

وهذه الدول أيضا من بين الموردين الأساسيين للمواد المخدرة للأسواق العالمية. وأثبتت نظم الحكم الاستبدادية الاحتكارية هذه أنها منبت قوى للمتطرفين الإسلاميين. و تجعل " ثقافة الكلاشينكوف " التى تتبناها عقد أى صفقات تجارية عادية أقرب إلى المستحيل. وقد قال الرئيس جورج دبليو بوش لمساعد رئيس التحرير التنفيذى لصحيفة واشنطن بوست بوب وودوارد إنه يمقت كيم جونج الثانى ديكتاتور كوريا الشمالية لأنه يجوع شعبه ويحطم العائلات ويعذب المتمردين[٢٩]. وتتشابه سجلاب نظم الحكم الأوتوقراطية فى آسيا الوسطى تشابها مقلقا مع سجلات كيم ورغم ذلك احتفى بوش بالرئيس إسلام كريموف رئيس أوزبكستان، والرئيس أكاييف رئيس قيرجيزستان، والرئيس نزار باييف رئيس كازاخستان، فى المكتب البيضاوى. ويزيد على ذلك أن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع والجنرال تومى فرانكس رئيس القيادة المركزية اتصلا

هاتفيا بكل منهم بمن فيهم الرئيس الستالينى سابرمورات نيازوف رئيس تركمنستان، لكى يعبرا عن شكرهما العميق لسماحهم لطائراتنا بالتحليق فى أجواء بلادهم، ولدعمهم للمعونة " الإنسانية " لأفغانستان(٣٠).

غير أن أكبر مشكلة يواجهها الجميع هى أن جمهوريات آسيا الوسطى تكتنفها الأراضى ولابد من نقل النفط والغاز عبر خطوط أنابيب ظاهرة للعيان ولذا لا يمكن ضمان أمنها بالكامل على أى طريق تتخذه هذه الأنابيب، فهناك المتمردون الشيشان، والمطالبون بالتحرير والوحدة الأرمينيون، والملاوات الإيرانيون، ورجال حرب العصابات الأفغان والأكراد. وهؤلاء جميعا يهددون جميع المسارات المعروفة غرب وجنوب باكو(٣١). وخط الأنابيب الوحيد الذى يعمل حاليا يربط حوض بحر قزوين، بروسيا شمالا. وهناك أكثر من كونسورتيوم أنشئ لمد خطوط أنابيب فى قاع بحر قزوين، ولكن لا توجد اتفاقية قانونية تنص على كيفية تقسيم الحقوق البحرية بين الدول الخمس المحيطة بالبحر. وقبل الهجوم الأميريكى على أفغانستان حاولت جميع شركات البترول الأميريكية العاملة فى المنطقة وهى شيفرون (شيفرون تكساكو الآن) ويونيون أويل كومبانى أوف كاليفورنيا (يونوكال)، وأموكو (بريتش بتروليوم - أموكو الآن) وإكسون (إكسون - موبيل الآن)، وعدد قليل غيرها، الحصول على عقود امتياز وعقد صفقات خطوط أنابيب مع أزربيجان وكازاخستان وتركمنستان وحققت نجاحا ضئيلا. ولكن الموقف لم يتحسن بالنسبة لهذه الشركات إلا بعد أن بدأ الأميريكيون فى بناء مجمع قواعد عسكرية فى أربع دول مختلفة على الأقل هى أفغانستان وقرجيزستان وباكستان وأوزبكستان.

وقد بدأ سباق خطوط الأنابيب فى عام ١٩٩٣ عندما عقدت شركة شيفرون صفقة لمدة أربعين سنة مع حكومة كازاخستان لاستغلال حقل تانجيز النفطى وتصدير النفط المستخرج منه عبر مجمع أنابيب مقترح يمر عبر بحر قزوين إلى باكو ومنها إلى ميناء نوفوروسيسك الروسى على البحر الأسود(٣٢). وقد ثبت أن هناك عقبات لا تقهر فى وجه هذا المشروع الذى استثمرت فيه شيفرون عدة بلايين من الدولارات فقد كان الجزء الغربى من خط الأنابيب الذى اكتمل ينقسم إلى قسمين: الأول يمر عبر تششنيا حيث يجرى تمرد معاد للروس، والآخر يمر عبر داغستان إلى الشمال الأكثر استقرارا بدرجة ضئيلة. ويصعب إلى حد كبير حماية هذه الخطوط من الأعمال التخريبية. ولا

يمكن تصدير النفط بالناقلات البحرية من البحرالأسود لأنه بالذات لن يكون مدرا للربح بسبب القيود الثقيلة التى فرضها الأتراك على استخدام ناقلات النفط العملاقة فى مضيق البوسفور الضيق المؤدى إلى البحر الأبيض المتوسط لحمايته من أى تسرب كارثى على شواطئ إسطنبول. ومازال القسم من الأنابيب من كازاخستان إلى باكو عبر بحر قزوين معرضا لخطر قانونى بسبب الصراعات على من له حق امتلاك قاع البحر. وكذلك فإن هذا المشروع هو مشروع مشترك مع روسيا. الأمر الذى يزعج الحكومة الأميريكية التى تريد رؤية النفط والغاز وهما يغادران آسيا الوسطى دون المرور عبر روسيا أو إيران.

وتبدو قائمة أسماء الناس الذين يدعمون خط أنابيب كازاخستان كما لو كانت دليل علية القوم الذى يحتوى على أسماء سياسيى النفط الجمهوريين، فنجد أن كونداليزا رايس هى كبير مستشارى شركة شيفرون والأستاذة بجامعة ستانفورد التى انضمت إلى مجلس إدارة الشركة فى عام ١٩٩١ بعد سنة من عملها مستشارة للأمن القومى فى عهد بوش الأب. وقد تلقت مبلغ ٣٥ ألف دولار فى السنة مقدم أتعاب بالإضافة إلى أسهم اختيارية وامتيازات أخرى وفيرة، ثم تنحت بعد عشر سنوات قبل أيام قليلة من تسلمها منصب مستشارة بوش الابن للأمن القومى. وتشير إليها الصحافة دائما باعتبارها " الخبير الرئيسى فى شؤون كازاخستان " لحساب شركة شيفرون رغم أنها لم تنشر أى شىء عن آسيا الوسطى والكتاب الوحيد الذى ألفته دون مشارك هو أطروحة الدكتوراة: " الاتحاد السوفييتى وجيش تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٨- ١٩٨٣: ولاء غير مأمون {١٩٨٤} " ومع ذلك كانت شركة شيفرون سعيدة بدورها حتى أنها أطلقت اسمها على ناقلة نفط عملاقة طاقتها ١٢٩ ألف طن ومسجلة فى بهاما. وفى أواخر أبريل ٢٠٠١ قامت الشركة فى هدوء بإعادة تسمية السفينة وأسمتها " ألتير فويدجر " لتصرف انتباه الناس غير المرغوب فيه إلى الاسم الأصلى[٣٣]، ومع أن البحارة يعتبرون إعادة تعميد أية سفينة نذير شؤم إلا أن الناقلة تحتوى على بدنين على الأقل.

أما ديك تشينى وزير دفاع بوش الأب ونائب الرئيس بوش الابن فقد ساعد كوسيط وهو خارج منصبه فى عقد صفقة بين شركة شيفرون وكازاخستان كعضو فى المجلس الاستشارى لشؤون النفط التابع لكازاخستان أما جيمس بيكر الثالث وزير الخارجية الأسبق فقد كان العقل المدبر وراء مكيدة جعل المحكمة العليا تعين بوش الابن رئيسا

للولايات المتحدة عام ٢٠٠١، و الشريك الأكبر فى شركة بيكر بوت القانونية فى هيوستون وواشنطن، وكانت له يد فى المفاوضات. وتمتلك شركة بيكر مكتبا فى باكو يعمل به خمسة محامين، وهو عضو فى المجلس الاستشارى لغرفة التجارة الأميريكية - الأزربيجانية مثل تشينى. وخلال تسعينيات القرن العشرين كان رئيس المجلس هو ريتشارد أرميتاج المحارب القديم مدير الحرب ضد السوفييت فى أفغانستان برعاية الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين ووكيل وزارة الدفاع فى إدارة بوش الثانية. وكذلك برنت سكوكروفت رئيس كوندوليزا رايس والناصح الأمين عندما كان مستشار الأمن القومى فى عهد بوش الأب، وهو عضو فى مجلس إدارة شركة بنز أويل المستثمر الرئيسى فى مجموعة الكونسورتيوم النفطى فى بحر قزوين.

ويعتبر مشروع خط الأنابيب الحالى أكثر مشروع مفضل لدى حكومتنا، ويبلغ طوله ١٠٩١ ميلا فى مسار قد يبدأ من باكو ويسير فى اتجاه شمالى غربى مرورا بأزربيجان شمال مكمن المتمردين الأرمن فى ناجورنوقراباخ (وهو مكان لا تدعو إليه الحكمة لوضع خط أنابيب للنفط فيه مرتبط بتركيا مادام الأرمينيون يكرهون الأتراك)، ثم يتوجه الخط عبر جورجيا إلى باتومى مينائها على البحر الأسود، ثم إلى الجنوب الغربى عبر منطقة كردستان التركية المتقلبة، ومن ثم إلى المياه التركية العميقة فى ميناء جيهان المطل على البحر الأبيض المتوسط. وقد تبلغ تكلفة بناء المشروع ما يقارب ثلاثة بلايين دولار. وتشعر الولايات المتحدة بالرضا على هذا المشروع لأنه يتفادى روسيا وإيران بينما يصل إلى البحر المتوسط دون عبور مضيق البوسفور والدردنيل. وحتى إذا كان فى الإمكان بناء الخط وقيام الجنود الأميريكيين بحمايته فإنه مع ذلك سوف يخدم أوروبا فقط وهى السوق الناضجة ذات الاحتياجات الضيئلة للنمو بينما توجد الأسواق الحقيقية لنفط وغاز آسيا الوسطى فى شرق آسيا. يضاف إلى ذلك أنه لكى يكون خط باكو - جيهان مربحا فإن أسعار النفط يجب أن تظل فوق عشرين دولار للبرميل وهو مستوى ليس واقعيا.

ورغم ذلك عمدت إدارتا كلينتون وبوش إلى تأييد المشروع بقوة وهو ماض فى طريقه، ففى سبتمبر ٢٠٠٢ قام سبنسر إبراهام وزير الطاقة الأميريكى بزيارة قصيرة لأزربيجان لحضور مراسم الاحتفال بإرساء الحجر الأساسى لعملية بناء المشروع، وفى نهاية نوفمبر وافقت حكومة جورجيا على مروره عبر وادى بورجومى وهو واحد من

أجمل مناطق جورجيا ومصدر المياه المعدنية أهم صادرات البلاد. واحتج على الخطة مسؤول فى شركة المياه المعدنية قائلا: كأنك تبنى خط أنابيب " بجوار مخزون مياه برييه أو إفيان فى فرنسا "[٣٤].

ولما كانت إدارة كلينتون مؤيدا متحمسا لمشروع باكو - جيهان كحالها بالنسبة لمشروع الأنابيب عبر أفغانستان الذى سنناقشه لاحقا، فقد وضعت قوات أميركية مسلحة فى آسيا الوسطى فى محاولة لدق إسفين بين جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة وروسيا. وفى ١٩٩٧ أرسلت الولايات المتحدة ٥٠٠ من جنود المظلات، من الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا فى كارولينا الشمالية، إلى كازاخستان لتدريب جنودها وجنود آخرين من دول آسيا الوسطى. واعتبر ذلك عملا ناجحا حتى أن الولايات المتحدة عملت نفس الشىء فى العام التالى فى أوزبكستان واستخدمت جنودا أميريكيين من فرقة الجبال العاشرة. وعندئذ أضفت طابعا رسميا لهذه العلاقات بحيث أصبحت نسخة عسكرية مما يسمى " توأمة المدينة " وهى علاقات محببة لغرف التجارة فى البلديات. وكلفت وزارة الدفاع وحدات من الحرس الوطنى من ولايات مختلفة بمهام تدريبية فى آسيا الوسطى، وأسندت إليها مسؤولية تعليم جنود من بلاد آسيا الوسطى قاموا بزيارة للولايات المتحدة فتولى حرس أريزونا الوطنى كازاخستان، واشترك حرس مونتانا الوطنى مع قرجيزستان، وعمل حرس لويزيانا الوطنى مع جنود من أوزبكستان. وأصبحت دولتان من تلك الدول الآن مقرا لقواعد عسكرية أميريكية ضخمة ودائمة[٣٥]. وعادت فرقة الجبال العاشرة ومقرها فورت درم بنيويورك، إلى العمل من جديد فى خان آباد فى أوزبكستان.

ولاشك أن العملية الجوهرية لدعم خط أنابيب باكو - جيهان بعد ١١ سبتمبر هى عملية نشر نحو ١٥٠ جنديا من القوات الخاصة وعشر طائرات هليكوبتر مقاتلة فى القوقاز بجمهورية جورجيا فى فبراير ٢٠٠٢. وكانت قصة الغلاف لهذه العملية تدعى أنها كانت لإعداد قوات جورجيا لمحاربة المتمردين الشيشان الذين زعم أنهم على علاقة بتنظيم القاعدة المختبئين فى ممر بانكيزى الضيق شمال شرق جورجيا. ولكن فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ صرح ميريان كيكنادزه المسؤول بوزارة دفاع جورجيا لراديو أوروبا الحرة بأن القوات المسلحة الأميريكية سوف تدرب قوة الرد السريع الجورجية التى تقوم بحراسة المواقع الاستراتيجية فى جورجيا وعلى الأخص خطوط أنابيب النفط[٣٦].

وكان الروس منزعجين للغاية من الوجود العسكرى الأميريكى فى منطقة يعتبرونها واقعة فى مجال نفوذهم. وعلى الفور انفصلت منطقتان عن جورجيا وهما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وقررتا إقامة علاقات وثيقة مع روسيا.

والاقتراح الثالث لمشروع أميريكى ضخم فى آسيا الوسطى هو إقامة خطوط أنابيب مزدوجة للنفط والغاز من تركمنستان تمر جنوبا عبر أفغانستان إلى الساحل الباكستانى على بحر العرب. ويبدو أن دعم هذا المشروع كان العامل الأساسى الذى وضع فى الاعتبار عند اتخاذ إدارة بوش قرار الهجوم على أفغانستان يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠١. وهكذا سدت حكومة طالبان الطريق على إقامة خطوط الأنابيب تحت الرعاية الأميريكية حتى أن إزاحة طالبان أصبحت سبب " الحرب على الإرهاب " فى أعقاب هجمات سبتمبر ٢٠٠١. ويعلق على ذلك الصحفى باتريك مارتن قائلا: " لو أسقط التاريخ من حسابه يوم ١١ سبتمبر ولم تقع أحداث ذلك اليوم على الإطلاق، لكان من المرجح جدا أن تشن الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان بأى حال من الأحوال وفى نفس الموعد إلى حد كبير "(٣٧).

و تعود فكرة استغلال احتياطيات الغاز الهائلة فى تركمنستان إلى كارلوس بولجيرونى الدؤوب والطموح رئيس مجلس إدارة شركة بريداس الأرجنتينية وهى ثالث أكبر شركة نفط وغاز فى أميريكا اللاتينية. وفى عام ١٩٩٣ أجرى مفاوضات لعقد اتفاقية مع سابارمورات نيازوف رئيس تركمنستان وبنازير بوتو رئيسة وزراء باكستان آنذاك لإقامة خطوط أنابيب منفصلة للنفط والغاز تمر عبر أفغانستان إلى ميناء جوادار الباكستانى على بحر العرب. ولم تكن شركة بريداس ضخمة بحيث تستطيع تغطية جميع التكاليف التى قدرت بمبلغ ٢ بليون دولار لخط أنابيب الغاز الطبيعى وطوله ٩١٨ ميلا، وبمبلغ ٤ بلايين دولار لخط أنابيب النفط وطوله ١٠٠٥ أميال، ولذلك فقد سعت إلى تشكيل كونسورتيوم مع شركة يونيون أويل كومبانى أوف كاليفورنيا (يونوكال). وكانت يونوكال سيئة السمعة ومتورطة فى مشاكل قانونية لاستهتارها بقوانين البيئة فى كاليفورنيا، ومشاركتها فى صفقة نفط مع جنرالات بورما الدمويين، وانتهاكها لحقوق الإنسان بالنسبة لموظفيها فى كثير من عقود الامتيازات النفطية التى تنفذها. ولهذه الأسباب أغرتها الفكرة فتوجهت مباشرة إلى تركمنستان وباكستان وعقدت اتفاقية أطاحت بشركة بريداس. وعلى الفور رفع بولجيرونى قضية ضد شركة

يونوكال أمام محكمة تكساس يتهمها فيها بسرقة فكرته، ولكن القضية رفضت بسبب عدم الاختصاص. ولما أدركت شركة بريداس أن ضخامة الشركات أمر مهم، اندمجت فى عام ١٩٩٧ مع شركة أموكو الأميريكية العملاقة. وفى السنة التالية اندمجت أموكو مع شركة بريتيش بتروليوم أكبر شركة منتجة فى بريطانيا. ولكن فى ذلك الوقت لم تعد شركة بريتيش بتروليوم - أموكو مهتمة بذلك المشروع الذى أصبح واحدا من أكثر المشروعات المحاطة بالمخاطر فى العصر الحديث.

وكانت المشكلة بالطبع هى الحرب الأهلية التى لا تتوقف فى أفغانستان الممزقة. وفى منتصف تسعينيات القرن العشرين احتاجت شركة يونوكال إلى حكومة فى كابول تستطيع الاتفاق معها على حقوق المرور (الترانزيت). يزيد على ذلك أن التمويل الدولى اللازم لبناء مثل هذه الخطوط لن يتوفر حتى تكون هناك حكومة فى العاصمة الأفغانية تعترف بها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميريكية ودول كثيرة أخرى. وفى هذا السياق رأت الولايات المتحدة وباكستان أن أفضل رهان لهما لإنهاء الحرب والحصول على الشرعية الدولية يتمثل فى الجناح غير العادى من " المجاهدين " المناهضين للسوفييت (المحاربون من أجل الحرية) فى الثمانينيات من القرن العشرين، فقامتا برعاية تنظيم جديد يطلق على نفسه اسم طالبان " الطلاب دارسو الإسلام ". وقد يكون من الصعب أن نبالغ فى الإفصاح عن الكوارث التى حلت بأفغانستان نتيجة " المساعدة " التى تلقتها من الأميريكيين بما فيها ابتداع طالبان ثم تدميرها لاحقا. وقد هرب من البلاد نحو ثلث مجموع السكان منذ الاحتلال العسكرى السوفييتى الذى امتد نحو عقد من الزمان وقيامنا بتجنيد وتسليح المتطرفين الإسلاميين من جميع أنحاء العالم لقتال السوفييت (فى نقطة واحدة آوت باكستان وإيران أكثر من ستة ملايين لاجئ أفغانى. وحتى فى عام ١٩٩١ بقى نحو ١,٢ مليون لاجئ أفغانى فى باكستان ونحو ١.٤ مليون فى إيران) وبعد انسحاب الاتحاد السوفييتى من أفغانستان فى عام ١٩٨٩ وحتى مجئ شركة يونيون أويل كومبانى أوف كاليفورنيا " يونوكال " انزلقت أفغانستان إلى حرب أهلية هى الأكثر وحشية فى العصور الحديثة وأصبحت أكبر منتج لزهور الأفيون. وأصبح تهريب المخدرات أكبر مصادر دخلها.

وتتشكل حركة طالبان فى معظمها إثنيا من البشتون حول ولاية قندهار. وقد شنت الحركة حربا ضد أمراء الحرب الفاسدين الميئوس منهم وهم ينتمون إلى عنصرى الطاجيك والأوزبك ويشكلون " تحالف الشمال ". وفى أغلب الحالات كان الأفغان الذين

أنهكتهم الحرب يؤيدون انتصارات طالبان لأن زعماءها الأصوليين على الأقل قمعوا الفساد وأعادوا النظام وطبقوا القانون (حتى ولو كان نسخة متطرفة من الممارسات الإسلامية فى القرون الوسطى) كما سمحوا بالعودة إلى بعض المظاهر العادية فى أجزاء من البلاد. وفى يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦ استولت حركة طالبان على العاصمة كابول واستمرت فى دفع أمراء الحرب إلى الشمال نحو الحدود مع طاجيسكتان وأوزبكستان. وكانت كل من الحكومة الأميريكية ويونوكال مقتنعتين بأن فى مقدورهما العمل مع طالبان وبأن معاملتهم الخشنة للنساء والمجرمين ليست أكثر سوءا من معاملة حلفاء أميريكا من الأفغان خلال ثمانينيات القرن العشرين.

وبدأت الولايات المتحدة فى تقديم أقصى ما فى وسعها من مساعدة. وكانت عمليات نشر مجموعة من المدربين الأميريكيين فى عدة جمهوريات فى آسيا الوسطى من عام ١٩٩٧ وما بعده، مؤشرا إلى شركة يونوكال المدخل الأميريكى إلى سباق الحصول على حقوق الأنابيب، باعتبارها الشركة الجديرة بالدعم. وحتى بعد أن عاد المتطرف السعودى أسامة بن لادن إلى أفغانستان عام ١٩٩٦ " كضيف " على طالبان، وبعد هجمات القاعدة فى ٧ أغسطس ١٩٩٨ على السفارتين الأميريكيتين فى كينيا وتانزانيا، لم تعتبر وزارة خارجية كلينتون ولا وزارة خارجية بوش أفغانستان دولة راعية للإرهاب، نظرا لأن ذلك قد يقضى على أية إمكانية للتمويل الدولى لخطوط الأنابيب. وكانت كل من الإدارتين على استعداد لتقبل نظام طالبان رغم تبنيه للإرهاب طالما تعاون مع خطط تنمية موارد آسيا الوسطى من النفط والغاز.

وجاءت مجموعة متميزة من أصحاب النفوذ فى واشنطن لترويج مشروع يونوكال. واستأجرت الشركة نفسها هنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى السابق لكى يكون مستشارها فى مفاوضاتها مع تركمنستان وأفغانستان وباكستان. عند ذلك عمل كيسنجر مع الجنرال ألكسندر هيج كبير مستشارى تركمنستان، والمساعد السابق لكيسنجر فى البيت الأبيض، ووزير خارجية رونالد ريجان لاحقا. (فى نفس الوقت استأجرت شركة أموكو مستشارا سابقا للأمن القومى هو زبجنيو بريجنسكى الذى ساعد فى التحريض على شن الحرب الأفغانية - السوفييتية فى ثمانينيات القرن العشرين). كذلك دفعت أموكو مبالغ مقابل خدمات روبرت أوكلى المنسق الأميريكى السابق لوزارة الخارجية لمكافحة الإرهاب والسفير السابق فى باكستان وزائير والصومال[٣٨].

وقامت يونوكال بحيلة بارعة فعينت اثنين من الأفغان ذوى العلاقات الجيدة للمساعدة على التأثير على طالبان لصالح الشركة، وهما حاصلان على الجنسية الأميريكية. والاثنان هما: زالماى خليل زاد وهو من البشتون وحاصل على الدكتوراة عام ١٩٧٩ من جامعة شيكاجو، وحامد كرزاى وهو أيضا بشتونى من قندهار وعلى صلة بالملك الأفغانى السابق ظاهر شاه الذى كان يعيش آنذاك فى كويتا بباكستان. وفى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ قرر جورج بوش الأب تعيين خليل زاد نائبا لوكيل وزارة الدفاع لتخطيط السياسات وعمل تحت رئاسة بول وولفوويتز الذى توطدت صلته به. وأثناء عمل خليل زاد فى البنتاجون كان أيضا موضع اهتمام ديك تشينى وزير الدفاع آنذاك الذى رشحه فى عام ٢٠٠١ لرئاسة فريق مرحلة الانتقال بوزارة الدفاع التابع لجورج بوش الابن. وفى ٢٢ مايو ٢٠٠١ ضمه بوش إلى طاقم موظفى مجلس الأمن القومى ليعمل تحت رئاسة كوندولزا رايس، ثم أصبح فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ المبعوث الخاص (السفير غير الرسمى) إلى أفغانستان بعد تسعة أيام فقط من تولى حامد كرزاى رئاسة الحكومة الانتقالية التى تدعمها الولايات المتحدة فى كابول. وفى عام ١٩٩٦ كان خليل زاد وكرزاى مؤيدين لطالبان ظنا منهما أن الحكومة الجديدة هى أفضل أمل " للاستقرار " بالنسبة لشركة يونوكال. وفى نوفمبر من العام التالى شارك خليل زاد فى جهد رئيسى بذلته يونوكال لاستضافة وفد من مسؤولى طالبان والتأثير على أعضائه فدعتهم الشركة لزيارة مقرها الهندسى الرئيسى فى هيوستون (مع رحلة إضافية إلى مركز ناسا للفضاء) ويؤكد تعاون خليل زاد وكرزاى مع أفغانستان ما بعد ١١ سبتمبر أن إدارة بوش كانت ومازالت مهتمة بالنفط والإرهاب فى تلك المنطقة[٣٩].

وفى منتصف تسعينيات القرن العشرين جمعت يونوكال معا كونسورتيوم آسيا الوسطى للغاز وخط الأنابيب (سنت جاس) المؤلف من حكومة تركمنستان، وشركة دلتا للنفط بالمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا بتروليوم، وشركة إيتوتشو لاستكشاف النفط اليابانية، وشركة هيونداى للهندسة والإنشاء فى كوريا الجنوبية، ومجموعة الهلال فى باكستان، وجازبروم الشركة الروسية الضخمة للغاز الطبيعى. وتم ضم شركة دلتا لأنها كانت قريبة من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وكان مستشار ويونوكال يعتقدون أنه يمكن أن يساعد على منح الشرعية لعلاقة يونوكال مع طالبان (وكانت الدول الوحيدة التى اعترفت بحكومة طالبان هى المملكة العربية السعودية وباكستان والإمارات العربية المتحدة) وأُلحقت شركة جازبروم لتحييد أية معارضة

روسية. واحتفظت يونوكال بنسبة أسهم تبلغ ٤٦,٥٪، وشركة دلتا بـ ١٥٪، وحكومة تركمنستان ب ٧٪. ووفقا لما كتبه عام ١٩٩٦ أحمد رشيد الصحفى الباكستانى والخبير البارع فى سياسات آسيا الوسطى فإن " استراتيجية خطوط الأنابيب أصبحت القوة الدافعة وراء اهتمام واشنطن بحركة طالبان "[٤٠].

وقد بدت خطة يونوكال جيدة على الورق، ولكنها لم تنجح فقد انقسمت حكومة طالبان بين فريق مؤيد لشركة بريداس وآخر مؤيد لشركة يونوكال، وظلت تطلب المزيد من الأموال والاستثمارات فى مشاريع الطرق والبنية التحتية من كونسورتيوم سنت جاس. وقالت الشائعات إن أسامة بن لادن يفضل العمل مع بريداس على العمل مع يونوكال لأنه لا يحب أن يتعاون رفاقه المجاهدون مع الأميريكيين إلى حد ما. وكانت الشركة كذلك تواجه مقاومة من جهة لم تكن توليها اهتماما بالطبع، فقد أدت لا مبالاة يونوكال بسجل طالبان بالنسبة لحقوق الإنسان إلى امتعاض شديد من حركة النساء الأميريكيات. وتقدمت مؤسسة الأغلبية النسائية ومقرها لوس أنجليس بالتماس إلى ولاية كاليفورنيا لإبطال رخصة يونوكال، وفى يونيو ١٩٩٨ حضرت مافيس لينو، زوجة چاى لينو صاحب البرنامج التليفزيونى "عرض الليلة"، اجتماعا لحملة أسهم الشركة وشجبت استعداد الشركة للتعاون مع طالبان[٤١]، ثم فى يوم ٧ أغسطس ١٩٩٨ قام إرهابيو أسامة بن لادن بالهجوم على سفارتى أميريكا فى شرق أفريقيا، وثأر الرئيس كلينتون فى يوم ٢٠ أغسطس بإصداره أمره بإطلاق صواريخ توماهوك كروز على معسكرات بن لادن للتدريب فى أفغانستان. وفى اليوم التالى علقت يونوكال العمل فى خط الأنابيب إلى أن تعترف الولايات المتحدة بحكومة أفغانستان، وفى يوم ٤ ديسمبر انسحبت رسميا من كونسوتيوم سنت جاس بدعوى أن أسعار النفط والغاز العالمية منخفضة جدا إلى درجة لا تسمح بتحقيق ربح. واستنتج معظم المحللين أنه لن تحل أية شركة نفط رئيسية أخرى محلها، وأن المشروع قد مات. ولكن الحكومة الأميريكية لم تكن مستعدة للاستسلام. ولم يكن هدفها مجرد تحقيق الأرباح، ولكن أن تحقق وجودا أميريكيا فى آسيا الوسطى. وكانت سعيدة باتخاذ طالبان إجراءات صارمة ضد إنتاج الخشخاش وأرادت أن تقوم طالبان بتسليم بن لادن. وكانت حركة طالبان تحقق انتصارها فى الحرب ضد تحالف الشمال وتحكم سيطرتها على جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك تلقت ما تستحقه من انتقادات صحفية مؤلمة. وفى نوفمبر ١٩٩٩ فرضت الأمم المتحدة عقوبات على أفغانستان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وفى أول مارس

٢٠٠١ أثارت طالبان غضبا دوليا عارما بقصفها تمثالين تذكاريين قديمين لبوذا فى باميان ونفد صبر الولايات المتحدة وقررت أن الوقت قد حان " لتغيير نظام الحكم ".

وفى فبراير ٢٠٠٢ ذكر الموقع الإخبارى المتخصص فى شؤون صناعة الغاز والنفط: " ألكسندرز جاس آند كونكشنز " أن " خطط تدمير حركة طالبان كانت موضوع مناقشات دولية دبلوماسية وشبه دبلوماسية لعدة شهور سابقة على يوم ١١ سبتمبر. وعقد اجتماع حاسم فى جنيف فى شهر مايو ٢٠٠١ بين وزارة الخارجية الأميريكية ومسؤولين إيرانيين وألمان وإيطاليين حيث كان الموضوع الرئيسى هو استراتيجية إسقاط طالبان واستبدال "حكومة موسعة" بالنظام الثيوقراطى. وأثير الموضوع ثانية بعمق كامل فى قمة مجموعة الثمانية فى جنوا بإيطاليا فى شهر يوليو ٢٠٠١ عندما طرح وفد هندى مراقب فى المؤتمر "خططه الخاصة"[٤٢]. وبعد اجتماع مجموعة الثمانية عُقِدَ المزيد من الاجتماعات بين مسؤولين أميريكيين وروس وألمان وباكستانيين. ووصف باكستانى مطلع خطة أميريكية مفصلة فى يوليو ٢٠٠١ لتوجيه ضربات عسكرية ضد طالبان من قواعد فى أوزبكستان وطاجيكستان قبل منتصف أكتوبر من تلك السنة. ويجب تذكر أن زالماى خْليل زاد " الأفغانى الأثير لدى بوش " انضم إلى مجلس الأمن القومى فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ فى الوقت المطلوب بدقة للعمل على إعداد الأمر بشن هجوم على أفغانستان. وفى الثانى من أغسطس ٢٠٠١ عقدت كريستينا روكا مساعدة وزير الخارجية لشؤون جنوب آسيا والضابطة بالسى آى إيه سابقا، آخر اجتماع رسمى مع طالبان فى إسلام آباد.

وفى ضوء هذا المسار يبدو أن هجمات سبتمبر ٢٠٠١ وفرت الفرصة للولايات المتحدة لكى تتصرف من جانب واحد لإزاحة طالبان دون مساعدة من روسيا أو الهند أو أية دولة أخرى. وفى الأسابيع التى تلت ١١ سبتمبر انطلق جهاز البنتاجون الهائل للعلاقات العامة بأقصى سرعة ليشرح للرأى العام الذى يجهل أغلبه السياسات النفطية فى أفغانستان وآسيا الوسطى كيف اقترحت الولايات المتحدة تحطيم بن لادن وتنظيمه المسمى بالقاعدة، وأصبح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، فى مؤتمراته الصحفية اليومية، وكأنه الممثل الكوميدى الواقف على المسرح وحده وهو يلقى النكات حول رغبة الولايات المتحدة فى القبض على بن لادن حيا أو ميتا وكيف أنه سيجبر رجال بن لادن على الخروج من مخابئهم بتسليط الدخان عليهم رغم ما قيل عن هروبهم. ومع ذلك

كانت الاستراتيجية الأساسية هى إعادة إشعال الحرب الأهلية الأفغانية من خلال قيام وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية بتوزيع نحو ٧٠ مليون دولار نقدا على أمراء الحرب الطاجيك والأوزبك الذين هزمتهم طالبان[٤٣]. وأدت عودة ظهور تحالف الشمال، مدعوما بالقوة الجوية الأميريكية الضخمة، إلى انهيار نظام طالبان على الفور تاركا أفغانستان للعودة إلى الاقتتال بين المقاطعات المحلية وزراعة زهور الأفيون.

وعمدت القوات المسلحة الأميريكية بسرعة وكفاءة مدهشة إلى استغلال الحرب للحصول على حقوق إنشاء القواعد العسكرية فى أفغانستان وفى الدول المحيطة بها، وقامت باحتلال ثلاثة مواقع رئيسية داخل أفغانستان نفسها من أجل عملياتها العسكرية المباشرة وهى: مطار مزار الشريف فى أقصى شمال البلاد، وقاعدة باجرام الجوية فى ضواحى كابول، ومطار قندهار الدولى فى الجنوب. كذلك وضعت قوات فى كابول لتوفير أمن مباشر لحكومة حامد كرزاى التى شكلت حديثا والتى تمتد سلطاتها بالكاد إلى ما بعد كابول وأدنى كثيرا من ذلك فى بقية البلاد. وطوال الأسابيع القليلة الأولى كانت كل هذه الأماكن محتلة من قبل القوات الخاصة والمارينز وجنود الجبهة الأمامية التابعين للجيش، ولكن لما كانت حركة طالبان قد انهارت، وانتشرت القاعدة فى الريف وعبر حدود باكستان، فقد حلت وحدات من الجيش محل هذه القوات القتالية، وشرعت فى إقامة حاميات شبه دائمة. وفى أغسطس ٢٠٠٢ ذكر الجنرال تومى فرانكس رئيس القيادة المركزية أن الجنود الأميريكيين قد يبقون فى أفغانستان " زمنا طويلا طويلا " وقارن الموقف بكوريا الجنوبية حيث بقيت قوات الجيش وسلاح الجو هناك أكثر من نصف قرن[٤٤].

وبالإضافة إلى احتلال مواقع استراتيجية فى أفغانستان عقدت إدارة بوش اتفاقية مع الجنرال برفيز مشرف رئيس باكستان للاستيلاء على ثلاث قواعد مهمة تابعة لسلاح الجو الباكستانى وهى: قاعدة يعقوب آباد على بعد ٣٠٠ ميل شمال شرق كراتشى، وقاعدة بازنى على ساحل بحر العرب وتبعد عن كراتشى بمائة وثمانين ميلا، وقاعدة دالباندن على بعد ١٧٠ ميلا شمال غرب كويتا و٢٠ ميلا فقط من الحدود الأفغانية. وقد أرسلت الولايات المتحدة من هذه القواعد عناصر السى آى إيه والقوات الخاصة إلى أفغانستان وأطلقت طائرات الاستطلاع بدون طيار طراز بريديتور وطائراتها من طراز إيه سى - ١٣٠ ومن بين كل ما قيل تبين أن الولايات قامت بنحو ٥٧٨٠٠ طلعة

جوية ضد أهداف أفغانية من قواعد فى باكستان أو بعبور مجالها الجوى. وفى قاعدة يعقوب آباد تولت الولايات المتحدة على وجه السرعة تنفيذ برنامج رئيسى لتحسين أحوال مدارج المطار وتركيب رادار مراقبة الحركة الجوية وإنشاء مكاتب وأماكن معيشة مكيفة الهواء. وتم بناء مهبط للطائرات فى قاعدة دالباندن فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين بأموال سعودية للسماح لأمراء السعودية والخليج الفارسى بالهبوط لممارسة رياضة الصقور وصيد الطيور. ووجدت وكالة الاستخبارات المركزية أن موقعها القريب من الحدود الأفغانية مريح جدا. وفى يناير ٢٠٠٢ ومع وجود خطر نشوب حرب أخرى تلوح بها الهند، قامت باكستان بتحريك قواتها جنوبا من تلك الحدود وشغلت قاعدتى يعقوب آباد وبازنى من جديد. ورغم استياء الأميريكيين لم يكن أمامهم إلا القبول بالمشاركة فى استخدام تسهيلات هاتين القاعدتين[٤٥].

وجميع هذه القواعد الأفغانية والباكستانية، بالإضافة إلى بعض معسكرات صغيرة للسى آى إيه على الحدود الطاجيكية ـ الأفغانية للاتصال بأمراء الحرب فى تحالف الشمال، قدمت دعما مباشرا للحملة العسكرية القصيرة فى خريف وشتاء عام ٢٠٠١ التى أطاحت بنظام طالبان. غير أن القواعد التى بنيت فى قرجيزستان وأوزبكستان مسألة أخرى، ففى أقل من شهر بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تفاوضت الولايات المتحدة مع كل من الدولتين حول إبرام عقود استئجار طويلة المدى فى رد فعل سريع مدهش من حكومة ترد على حدث غير متوقع.

ولم تؤد هذه القواعد إلى توسيع مدى القوة الجوية الأميريكية بأية درجة ملموسة فى أفغانستان. وكانت حاملات الطائرات الأميريكية فى بحر العرب على نفس الدرجة من القرب من أهداف فى جنوب أفغانستان وتكلفة تشغيلها أرخص بكثير. ولم يكن مقررا تخصيص هذه القواعد لنشر أعداد ضخمة من القوات البرية. وكانت قاعدة قرجيزستان على بعد ٦٢٠ ميلا من الحدود الأفغانية ولم تستدع استراتيجية واشنطن فى الحرب استخدام حشود ضخمة من الجنود الأميريكيين. والواقع أن قواعد قرجيزستان وأوزبكستان أقيمت لتكون نقاط تماس فقط خلال الحرب فضلا عن أنها كانت بعيدة جدا عن العراق بحيث أصبحت ذات فائدة ضئيلة فى الحرب التى كانت خططها قد وضعت بالفعل ضد نظام صدام حسين. كذلك لم يقدر لها إمداد أفغانستان بكميات مهمة من المساعدات الإنسانية لأنها ظلت إلى حد كبير فى أيدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل الصليب الأحمر التى لا يسمح لها فى العادة باستخدام

القواعد الأميريكية(٤٦). ولم تكن هذه القواعد لحماية نظم الحكم المحلية من المجاهدين الإسلاميين مادامت هذه الحكومات لا توكل هذه المهمة للأميريكيين ولديها اتفاقيات مع الروس للتعامل مع هذا النوع من المشاكل (كان الروس مثلا قد نشروا نحو٢٠ ألف جندى فى طاجيكستان لهذا الغرض).

وفى التاسع من يناير ٢٠٠٢ قالت صحيفة نيويورك تايمز إن قاعدتى قيرجيزستان وأوزبكستان هما نسخة طبق الأصل من قاعدة كامب بوندستيل فى كوسوفو. واعترف بول وولفوويتزنائب وزير الدفاع فى المقابلة الصحفية التى أجرتها الصحيفة معه بأن " وظيفة القاعدتين قد تكون سياسية أكثر من كونها عسكرية "(٤٧)، ولكنه لم يحدد تلك الوظيفة السياسية. وتقع أكبر القواعد على أرض مساحتها ٣٧ إيكر وهى أرض مطار ماناس المدنى الدولى السابق على بعد تسعة عشر ميلا من بيشكك عاصمة قيرجيزستان. وقد أطلق الأميريكيون عليه اسما جديدا هو قاعدة بيتر جانسى جونيور الجوية، وهو اسم كبير ضباط إدارة الحريق بنيويورك وصاحب أعلى رتبة فى الإدارة الذى توفى بسبب انهيار برجى مركز التجارة العالمى. وفى البداية قامت قيرجيزستان بتأجير مطار ماناس لمدة عام. ولكن الرئيس أكاييف طمأن المسؤولين الأميريكيين على أنه ينوى تجديد عقد الإيجار لأية مدة تدعو إليها الضرورة. ولم تكن القيادات العسكرية الأميريكية فى قيرجيزستان مقيمة فعلا فى القاعدة بل فى فندق هيات ريجنسى فى وسط مدينة بيشكك حيث فتح العسكريون أيضا مكتب توظيف لاستئجار عمال محليين. ويقطن فى القاعدة نحو ثلاثة آلاف من موظفى الخدمات من الرجال والنساء. وتشتمل القاعدة على مركز للياقة البدنية والاستجمام وشاشة تليفزيونية ضخمة لعرض البرامج الرياضية الأميريكية الحية ومقهى للإنترنت. ويقيم فى ماناس أيضا طيار وسلاح الجو الفرنسى وطائراتهم المقاتلة طراز ميراج والجنود البريطانيون والدانماركيون. وأقام الفرنسيون مطبخهم الخاص وفقا للذوق الفرنسى بدلا من استخدام المطابخ الصناعية الضخمة التى أقامتها الولايات المتحدة. وقال أحد الطيارين لصحيفة نيويورك تايمز " أستطيع القول منذ البداية إن هذه القاعدة ستكون واحدة من أفضل القواعد "(٤٨).

وفى أوزبكستان اختير موقع توأم قاعدة ماناس مكان قاعدة جوية سوفييتية قديمة فى خان آباد بالقرب من مدينة كارشى على بعد مائة ميل شمال الحدود الأفغانية.

وبحلول شهر مايو ٢٠٠٢ كان فيها ألف جندى أميريكى من فرقة الجبال العاشرة، وسرب من طائرات إف- ١٥ إى النفاثة المقاتلة. وتزعم مصادر روسية أن أوزبكستان أجّرت القاعدة للولايات المتحدة لمدة خمس وعشرين عاما. ولكن البنتاجون تنفى ذلك وترفض الحديث عن المدة الفعلية. وقد امتنع إسلام كريموف رئيس أوزبكستان عن نشر هذا الاتفاق إذ قيل إنه يدعوه إلى التعهد " بتكثيف جهود التحول الديموقراطى للمجتمع"(٤٩). ومنحت وزارة الدفاع شركة نائب الرئيس تشينى القديمة المسماة كيلوج براون آند روت، فرع شركة هاليبيرتون، عقدا مفتوحا لتقديم الخدمات اللوجيستية لقاعدة خان آباد شاملة كل شىء من الوجبات المطبوخة إلى تموين الطائرات بالوقود، وهى نفس الخدمات المدرة لأرباح طائلة والتى تقدمها شركة هاليبيرتون لقاعدة بوندستيل وقواعد عسكرية أخرى كثيرة حول العالم.

أما بالنسبة للأماكن الأخرى فى جمهوريات آسيا الوسطى فقد ذكرت إدارة بوش أنها سوف تبنى قاعدة واحدة على الأقل فى طاجيكستان، ولكنها لم تحدد بعد موقعها. كذلك توجد لدى الإدارة اتفاقيات مع أزربيجان وكازاخستان للتحليق فى أجوائها، كما أنها تقوم بإرسال ضباط من كازاخستان إلى أميريكا للتدرب هناك. وصرحت كازاخستان باستخدام مطار مدينة ألماتى عاصمتها القديمة فى حالات الطوارئ، وتتفاوض الولايات المتحدة للحصول على حقوق إقامة القواعد على شاطئها على بحر قزوين. وتعتبر تركمنستان الجمهورية الوحيدة فى آسيا الوسطى التى رفضت منح الولايات المتحدة حقوق إقامة القواعد فى أراضيها أو تحليق الطائرات الأميريكية فى أجوائها لأنها تتبنى سياسة الحياد فى الصراع الدائر فى أفغانستان.

وفى ٣١ مايو ٢٠٠١ تقلدت إليزابث جونز منصبها كمساعدة لوزير الخارجية لشؤون أوروبا وأوراسيا، وهى وظيفة دبلوماسية. وتجيد جونز الروسية والألمانية والعربية، وكانت سفيرة أميريكا فى كازاخستان من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨. وقد اعتادت أن تتجول بسيارتها فى العاصمة الكازاخستانية وقد علق على أحد جانبى السيارة شريط أصفر كتبت عليه هذه العبارة: " السعادة هى خطوط الأنابيب المتعددة ". وفى شهر ديسمبر ٢٠٠١، فى مؤتمر صحفى فى ألماتى، بشرت الحاضرين بقولها: " عندما ينتهى الصراع الأفغانى لن نغادر آسيا الوسطى. إن لدينا خططا ومصالح بعيدة المدى فى هذه المنطقة"(٥٠) وآمل أن أوضح أنه لا يوجد أى سبب يدعونا إلى عدم تصديقها.

عمليات انتشار المستخدمين العسكريين الأميريكيين فى الخارج زمن الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمى والبنتاجون بناء على الإقليم والدولة سبتمبر ٢٠٠١

مثبت فى القوائم فقط الدول التى بها ١٠٠ على الأقل من العسكريين الأميريكيين العاملين بالخدمة. وإجمالى الدول المثبتة لا يضاف إلى الإجمالى الإقليمى لأن الأخير يتضمن جميع الدول التى بها أى عدد من الجنود الأميريكيين بغض النظر عن حجم القوة العسكرية.

الجيـش	البحرية	المارينز	الطيران	إجمالى العسكريين	المدنيون من وزارة الدفاع	العائلات الأميريكية	الإجمالى
أوروبا ٦٨٤٦٠	١٢٤٧٤	٣٦٦٨	٣٢٦٢٨	١١٨١٠٥	٢٢٣٤٦	١٣٦٨٠٧	٢٧٨٢٥٨
بلجيكا ٨٩٤	١٠٥	٣٠	٥٤٩	١٥٧٨	٦٣٤	٢٨٢٧	٥٠٣٩
البوسنة والهرسك ٣١٠٠	١٠	٥	١	١٦٣١	٦	١	٣١٢٣
ألمانيا ٥٥١٤٩	٣٢٢	٢٧٩	١٥٢٤٨	٧٠٩٩٨	١٦٤٨٨	٩٧٥٧١	١٨٥٠٥٧
اليونان ٧١	٢٨٣	٨٤	٦٨	٥٠٦	١٠٤	٩٨	٧٠٨
جرينلاند صفر	صفر	صفر	١٥٣	١٥٣	٣	صفر	١٥٦
أيسلندا ٣	١٠٢٢	٤٨	٦٧٠	١٧٤٣	٢٢٧	١٤٦٥	٣٤٨٥

الدولة	الجيش	البحرية	المارينز	الطيران	إجمالى العسكريين	المدنيون من وزارة الدفاع	العائلات الأميريكية	الإجمالى
إيطاليا	٢٣٢٦	٥١٧٤	١٤٩	٤٠٥٥	١١٧٠٤	٢٤٠٦	١٢٨٠٤	٢٦٩١٤
مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية سابقا)	٣٥٠	صفر	صفر	١	٣٥١	١	٣	٣٥٥
هولندا	٣٦٠	٢٣	١٢	٢٨١	٦٧٦	٢٩٨	١٢٨٣	٢٢٥٧
البرتغال (بما فى ذلك جزر الآزور)	١٥	٥٨	٧	٩٢٥	١٠٠٥	١٦٤	١٣٠٢	٢٤٧١
صربيا (بما فيها كوسوفو)	٥٦٧٥	١	١	٢	٥٦٧٩	١٣	صفر	٥٦٩٢
إسبانيا	٣٨	١٥٥٤	١٤١	٢٥٧	١٩٩٠	٤٠٦	١٩٢٨	٤٣٢٤
تركيا	١٧٢	٤٨	١٩٦	١٧٥٩	٢١٥٣	٣٩٩	٢١٩٥	٤٧٤٧
المملكة المتحدة	٤١٠	١٢١٧	١٦٥	٩٥٢٦	١١٣١٨	٢٠٨٤	١٤٩٠٥	٢٨٣٠٧
على متن السفن	صفر	٢٦٣٢	٢٠٧١	صفر	٤٧٠٣	صفر	صفر	٤٧٠٣
الاتحاد السوفييتى السابق (شاملا أرمينيا وأزربيجان وبيلاروس وجورجيا وكازاخستان وقرجيزستان)	٣٩	٦	٨١	٢٥	١٥١	٣	٤٩	٢٠٣

الجيش	البحرية	المارينز	الطيران	إجمالى العسكريين	المدنيون من وزارة الدفاع	العائلات الأميريكية	الإجمالى
شرق آسيا والمحيط الهادئ							
٣٠٥٨٤	١٩١١٠	٢٠١٥٧	٢١٨١٩	٩١٦٧٠	٩٤٥٧	٥٠٢٨٣	١٥١٤١٠
أستراليا							
٨	٦١	٦٦٣	٧١	٨٠٣	٩	٢١٨	١٠٣٠
اليابان (شاملة أوكيناوا)							
١٨٢٧	٦١٨٩	١٩٠٧٣	١٣١٢٨	٤٠٢١٧	٦٤٣١	٤٢٦٥٣	٨٩٣٠١
جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)							
٢٧٦٥٤	٢٣٧	١١٠	٨٥١٤	٣٧٦٠٥	٢٨٧٥	٧٠٢٧	٤٧٥٠٧
سنغافورة							
٨	٩٢	١٨	٤٤	١٦٠	٤٨	١١١	٣١٩
تايلاند							
٤٢	٩	٣٠	٣٢	١١٣	٣	٦٤	١٨٠
علي متن السفن							
صفر	١٢٣٨٢	١٩٦	صفر	١٢٥٧٨	صفر	صفر	١٢٥٧٨
الشرق الأوسط (شاملا شمال إفريقيا وجنوب آسيا)							
٢٩٤٥	١٦١٥٩	٤٠٩	٧٣٦٥	٢٦٨٧٨	٨٣٣	٩٢٧	٢٨٦٣٨
البحرين							
٣٨	١٨٤٣	١٥٧	٢٧	٢٠٦٥	٢٨٦	٥٤٣	٢٨٩٤
دييجو جارسيا							
٤	٥٥٧	صفر	٢٩	٥٩٠	٥	٤٤	٦٣٩

الجيـش	البحرية	المارينز	الطيران	إجمالى العسكريين	المدنيون من وزارة الدفاع	العائلات الأميريكية	الإجمالى
مصر							
٣٤١	٣٠	٥٧	٧٢	٥٠٠	٦٧	١١٠	٦٧٧
الكويت							
٢١٥٠	٧	٤١	٢٠١٠	٤٢٠٨	٩٨	٥	٤٣١١
عُمان							
صفر	١٢٢	٧	٥٤٤	٦٧٣	٥	١٦	٦٩٤
قطر							
٩٧	٣	٢	١٤	١١٦	١٩	٤	١٣٩
المملكة العربية السعودية							
٢٨٥	٢٩	٤٧	٤٤٤٤	٤٨٠٥	٣٠٥	٤٣	٥١٥٣
الإمارات العربية المتحدة							
صفر	٧	٧	١٩٠	٢٠٩	٥	٨	٢١٧
على متن السفن							
صفر	١٣٥٤٦	صفر	صفر	١٣٥٤٦	صفر	صفر	١٣٥٤٦
جنوب الصحراء الإفريقية							
٤٦	٦	٢٠٩	١٨	٢٧٩	٧	١٢٨	٤٢٤
نصف الكرة الأرضية الغربى							
٢٠٧	١٢٥٦٠	٧٨٤	٣٨٤	١٤٠١٥	٣٠٠	١٠٦٤	١٥٣٧٩
كندا							
١٣	٥٣	٩	٨٨	١٦٣	٢١	٢٠٣	٣٨٧

الجيـش	البحرية	المارينز	الطيران	إجمالى العسكريين	المدنيون من وزارة الدفاع	العائلات الأميريكية	الإجمالى
تشيلى ٥	٥	٣١٩	٨	٣٣٧	صفر	٣٩	٣٧٦
كوبا (جوانتنامو) ٦	٤١٩	١٣٢	صفر	٥٥٧	٢٠١	٤٧٥	١٢٣٣
هندرواس ٦٧١	١	١١	٢٠٦	٣٩٤	٢٠	٣١	٤٤٥
على متن السفن صفر	١٢٠١٤	صفر	صفر	١٢٠١٤	صفر	صفر	١٢٠١٤
الإجمالى العالمى ١٠٢٥٦١	٦٠٣١٥	٢٤٩٨٨	٦٣٢٣٤	٢٥١٠٩٨	٢٣٩٤٦	١٨٩٢٦٨	٤٧٢٣١٢

المصدر: وزارة الدفاع الأميريكية، خدمات قيادة واشنطن، مديرية المعلومات والعمليات والتقارير - توزيع القوى العاملة فى العالم بناء على المناطق الجغرافية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١.

الفصل السابع

غنائم الحرب

• على مر السنين تغيرت أهداف الكثير من هذه القواعد عبر البحار من كونها مواقع تاكتيكية واستراتيجية ذات قيمة عسكرية، إلى منشآت للإسكان والخدمات اللوجيستية بعيدا عن الوطن. وهى تقدم مواقع وتسهيلات لبعض الوحدات التى لا مبرر لوجودها لو أقامت فى الولايات المتحدة. وتوفر هذه القواعد المبرر لرحلات السفر المثيرة والجذابة والحافلة بالمغامرات للجنود وعائلاتهم.

الكولونيل المتقاعد جيمس دونوفان

ـ مشاة البحرية الأميريكية

من كتاب النزعة العسكرية ـ الولايات المتحدة الأميريكية

(١٩٧٠)

الحروب والنزعة الإمبراطورية توأمان سياميان ملتصقان من مؤخرتيهما وكل منهما يزدهر بازدهار الآخر ولا يمكن فصلهما. والنزعة الإمبراطورية هى السبب الوحيد الأعظم للحرب، والحرب هى القابلة المولدة لمكتسبات النزعة الإمبراطورية الجديدة. وتنشأ الحروب عادة لأن الزعماء السياسيين يقنعون شعبا بأن استخدام القوة المسلحة أمر ضرورى للدفاع عن الدولة أو للسعى إلى هدف مجرد مثل استقلال كوبا عن إسبانيا، أو منع انتصار شيوعى فى الحرب الأهلية الكورية، أو إبقاء جمهوريات الموز بأميريكا الوسطى فى إطار " العالم الحر "، أو حتى جلب الديموقراطية للعراق. وبالنسبة لقوة عظمى فإن مواصلة أية حرب ليست للدفاع عن " أرض الوطن "، تتطلب فى العادة وجود قواعد عسكرية عبر البحار لأسباب استراتيجية. وبعد انتهاء الحرب يصبح مغريا للمنتصر أن يحتفظ بتلك القواعد، ويسهل عليه أن يجد أسبابا لذلك. وفى العادة سوف يبتكر حجة الاستعداد لاحتمال استئناف أية أعمال عدائية. وبمرور الزمن إذا أصبحت أهداف دولة أهدافا إمبريالية، تشكل القواعد هيكل إمبراطورية. وفى القرون الأخيرة كانت الحروب التى شنت من القواعد الوسيلة الأولى التى ازدهرت بها النزعة الإمبراطورية وتوسعت، رغم أن نوازع الاقتصاد التابع يمكن أن تؤدى إلى نفس النتيجة أحيانا. وقد تعللت الحكومات الأميريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بكثير من المبررات للقواعد التى كانت تقوم بجمعها فى جميع أنحاء العالم ومن بينها احتواء الشيوعية، ودرء " نظرية الدومينو"، ومناهضة " التطهير العرقى "، ومنع انتشار " أسلحة الدمار الشامل ".

ومنذ عهد الرومان وأسرة هان الصينية الحاكمة وحتى الوقت الحاضر، كانت لجميع الإمبراطوريات معسكراتها الحربية وحصونها وقواعدها الدائمة بشكل ما. وقد قصد

بها أن تحرس الأقاليم المهزومة، وتسيطر على السكان المنزعجين، وأن تكون نقاط الانطلاق إلى مزيد من الغزوات الإمبراطورية. والأمر الغريب والمثير للفضول فى الشكل الأميريكى للإمبراطورية المتنامية هو أنها فى مرحلتها الحديثة امبراطورية قواعد فقط لا امبراطورية أراض، وأن هذه القواعد الآن تحيط بالكرة الأرضية بطريقة لم يكن العقل ليتصورها سابقا رغم أحلام الهيمنة العالمية القديمة منذ قرون.

ومع أن دولتنا مليئة بالمنشآت العسكرية إذ توجد ٩٦٩ قاعدة منفصلة فى الولايات الخمسين. من المثير للدهشة أن شعبنا لم يكن أبدا صاحب ثقافة المحاربين[1]، ولا من أصحاب الزى العسكرى فى أغلبه، وحتى " الحرب على الإرهاب " الأخيرة لم تكن الأزياء العسكرية شائعة فى مدننا ومطاراتنا، وندر أن ترى شوارعنا استعراضا عسكريا. وكذلك لم تمتلئ حفلاتنا الموسيقية بالموسيقى العسكرية إلا فى أحوال نادرة. ومع ذلك فدولتنا امبراطورية تمت عسكرتها على نحو شامل رغم أن نموذج المحارب فى تصورنا يبدو أشبه بالبيروقراطى العسكرى. ولا يمكن تصور وفهم الإمبراطورية الأميريكية الحديثة إلا بإلقاء نظرة إلى سياسات إقامة قواعدنا التى تمثل طريقتنا الخاصة فى عسكرة الكرة الأرضية. وإذا تتبعنا الأنماط التاريخية لامتلاكنا للقواعد، واستكشفنا نظمنا فى إقامة القواعد فى جميع أنحاء العالم، فإننا بذلك نرفع القناع عن شبكة أعصاب الإمبراطورية التى ظلت مخبأة على نطاق واسع عن معظم الأميريكيين حتى وقت قريب جدا.

لقد تناثر تاريخنا الإمبراطورى مع القواعد على أراض أجنبية. ويتم رسم سياستنا الخارجية الآن على نطاق واسع فى البنتاجون، ويقوم بتنفيذها قادة عسكريون قضوا حياتهم معزولين فى الآلاف من مواقعنا العسكرية التى تشكل عالما مترابطا فيما بينه بقوة مع تقاليده وعاداته وأساليب حياته الخاصة وأيضا مع تسلسل رتبه وطبقاته المهنية. وهذا العالم منفصل تماما عن بقيتنا. وقد أصبح من الصعب حتى أن نتذكر أن قوام جيشنا النظامى، فى الليلة السابقة على الحرب العالمية الثانية، كان مجرد ١٨٠ ألف جندى، وهو الآن ١,٤ مليون جندى هم قوام قواتنا المسلحة القوية فى زمن "السلم"، ومصدر تمويلها ميزانية دفاع أضخم من الميزانيات القومية. وتتشكل هذه القوات من رجال ونساء يعيشون فى عالم من القواعد مغلق مستقل عن غيره وتقوم على

خدمته طائراته الخاصة الخاضعة لقيادة الجو المتنقلة بأسطولها من طائرات جلوب ماستر سى ـ ١٧ بعيدة المدى، وطائرات جالاكسى سى ـ ٥، وطائرات ستارليفتر سى ـ ١٤١، وطائرات ستراتوتانكرز كى سى ـ ١٣٥، وإكستندر كى سى ـ ١٠، وطائرات نايتنجيل سى ـ ٩، وهى تقوم بربط القواعد ببعضها من جرينلاند إلى أستراليا. وبدءا بالبدايات الإمبراطورية مع تغير القرن أريد أن أستكشف هنا كيف تم تجميع عالم القواعد هذا ليصبح المحرك الإمبراطورى الدافع للولايات المتحدة نحو حروب أكثر فأكثر.

وكما قلت من قبل فنحن كنا بالفعل امبراطورية قارية عظمى بحلول عام ١٨٩٨. وقد وضعتنا الحرب الإسبانية ـ الأميريكية على طريق أمبراطوريتنا الحديثة. وماتزال بعض القواعد التى تملكناها آنذاك ـ وهى خليج جوانتنامو وبيرل هاربور وجوام ـ مخافر عسكرية عبر البحار أو على أراض ضممناها فى وقت لاحق. وبتأثير من مثالية ويلسون لم نسر على منوال حلفائنا البريطانيين والفرنسيين واليابانيين فى استغلال الانتصار فى الحرب العالمية الأولى لامتلاك مستعمرات جديدة. وظل الحال كذلك حتى الحرب العالمية الثانية عندما بسطت مداها العالمى، ومازالت الولايات المتحدة تعتبر استمرار احتلالها لأراضى اعدائها دول المحور السابق شيئا قريبا من حق المولد الطبيعى. وقد أطلقتنا الحرب الكورية على البر الآسيوى رغم انتهائها بورطة. وبعد فييتنام تقلصت أعداد قواعدنا لا فى جنوب شرق آسيا فحسب بل وفى أماكن أخرى حيث شجعت هزيمتنا حكومات أو شعوبا على معارضة وجودنا العسكرى فى دولها، وأهم ثلاث حالات من هذا القبيل هى إسبانيا واليونان والفلبين. ولكننا استأنفنا مسيرتنا صوب الإمبراطورية بنهاية الحرب الباردة. وأدت حربنا ضد صربيا، وحربان مع العراق، وحربنا ضد طالبان القاعدة فى أفغانستان، إلى توسع قواعد إمبراطوريتنا فى الخارج امتدادها إلى المنطقة الأوراسية الجنوبية الفسيحة الممتدة من البلقان فى الغرب حتى الحدود الصينية فى الشرق، هى منطقة غنية بالنفط أزاحت الستار عن أحلامنا الإمبراطورية بعد وفاة الاتحاد السوفييتى. وتبقى إيران العقبة الوحيدة الخطيرة ضد سيطرتنا العسكرية على المنطقة بأسرها.

وكما أشرنا فى الفصل السابق تحسب وزارة الدفاع القواعد بمبدأ " إحلال قيمة الموقع " أى تقويم القواعد الخارجية التى تقر بوجودها علنا بالدولارات الأميريكية وتبلغ القيمة الإجمالية للقواعد العسكرية السبعمائة وخمسة وعشرين المعترف بها عبر البحار، فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ١١٧٨٢٨,٥ مليون دولار (نحو ١١٨ بليون دولار)، ومن هذا الإجمالى هناك ٧٨ بليون دولار قيمة القواعد التى آلت إلينا من الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية والتى ماتزال فى حوزتنا. ومنها ٣٨ بليون دولار فى ألمانيا و٤٠ مليون دولار فى اليابان، أو ٦٦ فى المائة من الإجمالى. وتحدد البنتاجون سعر الحاميات التى أقمناها فى كوريا نتيجة للحرب الكورية بمبلغ ١١,٥ بليون دولار. وبعبارة أخرى، وعلى أساس حسابات وزارة الدفاع ووفقا لمعيار " القيمة " فإن قواعد الحرب العالمية الثانية وكوريا تمثل ثلاثة أرباع قواعد امبراطوريتنا المعاصرة. ولم تدخل وزارة الدفاع فى حساباتها أيا من قواعدنا الحالية فى البلقان أو الخليج الفارسى أو آسيا الوسطى. ولم تنشر حسابات إحلال القيمة لهذه المناطق لأن حكومتنا تحجم عن الاعتراف بأنها بالفعل مخافر إمبراطورية. (وفى بعض الحالات أيضا لا تريد حكومات إسلامية فى الخليج الفارسى الإعلان عن " آثار أقدامنا " هناك) ولكن الحقيقة هى أننا وسعنا وعززنا قواعدنا فى الخليج الفارسى إلى حد كبير استعدادا للحرب المعادة ضد العراق وهو تطور سوف نناقشه فى الفصل القادم، ولكن دعونا أولا نتناول بعض الموضوعات التمهيدية.

الحرب الإسبانية ـ الأميريكية
وقواعدنا الأميريكية اللاتينية

نبعت معظم قواعدنا فى أميريكا اللاتينية من " مبدأ مونرو " عام ١٨٢٣ والحرب الإسبانية ـ الأميريكية عام ١٨٩٨. وفى أعقاب إعلان الاستقلال الأميريكى عن الإمبراطورية البريطانية عام ١٧٧٦ اعتبر الأميريكيون بلادهم بشكل عام المثال الأمثل للدولة المناهضة للإمبريالية. وكان هناك أساس لهذا الاعتقاد فى القرن الأول من عمر الدولة طالما يريد أحد اعتبار أراضى الأميريكيين الأصليين والمكسيكيين بالضرورة غير مأهولة. وقد أثارت الثورة الأميريكية موجة من الانتفاضات عبر الكاريبى وأميريكا الجنوبية أدت إلى استقلال جميع المستعمرات الإسبانية البرتغالية. وأنعشت هذه الثورات بدورها مبدأ مونرو الذى من خلاله ـ ووفقا للرواية الرسمية فى الكتب التعليمية ـ عينت الولايات المتحدة نفسها حامية دول نصف الكرة الأرضية الغربى ضد المزيد من الغزوات الأوروبية.

وقد عكس نفس مبدأ مونرو فى الواقع أفكار جون كوينسى آدامز عضو الحزب الفيدرالى. وعندما قرر آدامز فى عام ١٨٢٣ خوض الانتخابات الرئاسية القادمة باعتباره جمهوريا، كان فى حاجة إلى تبديد شكوك تقول إن لديه ميولا " مؤيدة للبريطانيين " وإن مبدأ مونرو صمم لهذا الغرض.[٢] وكان تأثيره قد أصبح إمبرياليا فى الوقت الذى أعلن فيه أنه أصبح فعلا المبدأ الأساسى لسياستنا الخارجية خلال رئاسة جيمس بولك (١٨٤٥-١٨٤٩) الذى أضاف مزيدا من الأراضى للولايات المتحدة أكثر من أى رئيس آخر عدا توماس جيفرسون. وكان هذا المبدأ قد أثير أولا فى النزاع مع بريطانيا حول إقليم أوريجون، وكذلك لتنبيه أية قوة أوروبية مرة أخرى قد تنوى التدخل فى الخلافات التى أدت إلى نشوب الحرب المكسيكية فى الأعوام ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨.

وتحمل التفسيرات التقليدية للنزعة الإمبراطورية الأميريكية ملامح مألوفة مسبقا من المؤلفات التى تناولت النزعة الإمبراطورية البريطانية، وبالتحديد عبارات مثل: نحن "هزمنا نصف العالم فى نوبة من غياب العقل "، ونحن " إمبرياليون ممانعون " ونفتقر إلى " منطقية الهدف " فيما كنا نفعله[٣]. ويقول رونالد ستيل محلل العلاقات الدولية

"موضوع الممانعة هو أكثر التعليلات انتشارا فى تواريخ الاستعمار "(٤). فبالإضافة إلى الزعم بأنه لم يكن فى القصد أن نكون أصحاب نزعة امبراطورية، يقوم المؤرخون الأميريكيون بتقسيم الأعمال الأميريكية لغزو شعوب أخرى إلى عنصر قارى وعنصر بحرى، ويصرون على أن العنصر البحرى هو وحده الذى يعتبر نزوعا إمبراطوريا. أما العنصر القارى ـ الحركة المتجهة غربا لغزو شعوب أصلية والمكسيكيين ـ فهو يعتبر فى العادة مجرد " توسع " وكأن ضغوطا لا ترحم فوق طاقتنا أو إرادتنا هى التى أجبرتنا على ذلك.

وكان الانتقال من العنصر القارى إلى العنصر البحرى فى نهاية القرن التاسع عشر قد أحدثه إغلاق الحدود كما تذكر أطروحة فردريك جاكسون تيرنر الشهيرة عام ١٨٩٣. ولكن التبحر الجاد فى العلم كشف منذ زمن بعيد عن واحد من أذكى محاولات الدفاع عن تحول أميريكا إلى التوسع عبر البحار. وعلى هذا المنوال برهن مؤرخون أميريكيون بارزون مثل صامويل فلاج بيميس بجامعة ييل على أن النزعة الإمبراطورية التى بدأت عام ١٨٩٨ كانت " انحرافا كبيرا فى التاريخ الأميريكى "، ويجب ـ فى رأيه ـ أن يتم تصحيحها فى النهاية على أيدى زعماء سياسيين ليبراليين مثل وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت فى القرن العشرين(٥). وقد اتخذ مبدأ مونرو دائما أشكالا انتهازية جديدة، ففى ديسمبر ١٩٠٤ أعلن الرئيس تيودور روزفلت ما يسمى " لازمة روزفلت " بدعوته إلى التدخل عبر الأمريكتين لقمع أية حركات سياسية قد تتدخل فى سداد الديون الأميريكية اللاتينية. وكتب روزفلت يقول: " لأن الولايات المتحدة أمة متحضرة فإن عليها واجبا هو ممارسة "سلطة بوليسية دولية" لمنع وقوع " آثام خبيثة " فى أى مكان بين جيران أميريكا حتى الجنوب. أما خلف روزفلت فى الرئاسة: ويليام هوارد تافت، حاكم الفلبين السابق، فقد أعلن شيئا أسماه " دبلوماسية الدولار " وهى عبارة مخففة تدل على النزعة الإمبراطورية. واستحضر تافت " لازمة روزفلت " لترويج الأعمال والتجارة الأميريكية عبر البحار وحمايتها وخاصة فى البحر الكاريبى وأميريكا الوسطى(٦). وفيما بين ١٨٩٨ و ١٩٣٤ أرسلت الولايات المتحدة مشاة البحرية إلى كوبا أربع مرات، وإلى هندوراس سبع مرات، وإلى جمهورية الدومينيكان أربع مرات، وإلى جواتيمالا مرة واحدة، وبنما مرتين، والمكسيك ثلاث مرات، وكولومبيا أربع مرات، ونيكاراجوا خمس مرات (حيث أقاموا قواعد واستمروا فى وجود لا ينقطع دام إحدى وعشرين سنة باستثناء فترة قصيرة فى عام ١٩٢٥)(٧). وقال العالم السياسى دافيد

إيبرنيثى إن " الدولة التى أعلنت مبدأ مونرو لحماية استقلال الدول الناطقة باللغة الإسبانية فى البر الرئيسى للعالم الجديد، تجد نفسها الآن فى موقف شاذ بحلولها محل إسبانيا كحاكم استعمارى وفى قهر حركات الاستقلال الوطنى "(٨). وقد اقتلعت " لازمة روزفلت " فى عام ١٩٣٤ بما أسماه الرئيس فرانكلين روزفلت " سياسة الجار الطيب ".

وكانت الحرب الإسبانية ـ الأميريكية أولى الحروب التى كرست بوضوح لإقامة قواعد عسكرية خارج بر أميريكا الشمالية الرئيسى، ورغم أن الحرب بدأت لمساعدة المتمردين الكوبيين على الحكم الإسبانى، والانتقام لإغراق السفينة الأميريكية مين، فإن السبب الحقيقى هو إقامة قواعد عسكرية وبحرية فى منطقة الكاريبى وغرب المحيط الهادى، وفقا لخطط تيودور روزفلت مساعد وزير البحرية آنذاك، وجون هاى وزير الخارجية، والعديد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الأميريكى من بينهم هنرى كابوت لودج وألبرت بفريدج. والمنظر البحرى القبطان ألفريد ماهان، وعدد من مؤيدين آخرين مثل بروكس آدامز وإليهو روت. ونتيجة للانتصار فى تلك الحروب تم تحويل بورتوريكو وجوام والفلبين إلى مستعمرات وأقيمت قاعدة عسكرية فى كوبا، وضمت هاواى ومنطقة قناة بنما (حيث أقيمت عدة قواعد عسكرية).

ومنحنا الفلبين استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ظللنا نحتفظ بأكبر قاعدتين عبر البحار هناك وهما قاعدة كلارك الجوية فى مدينة أنجيليس وقاعدة سوبك باى البحرية فى أولونجابو، وكلتاهما على جزيرة لوزون. إلى أن طردنا مجلس الشيوخ الفلبينى منهما فى عام ١٩٩٢. ومنذ تلك السنة والبنتاجون تحاول أن تجد وسيلة لإعادة وجودها العسكرى فى جزر الفلبين، إما بالمبالغة فى تصوير خطر الصين، أو من خلال " التبادلات العسكرية " وفقا لما سمى باتفاقيات تزاور القوات، أو تحت عنوان " الحرب على الإرهاب " مؤخرا. وأثناء عام ٢٠٠٢ نجحت إدارة بوش فى إقحام قوات إلى الفلبين لتدريب الفلبنيين على محاربة الفدائيين المسلمين فى الجزر الجنوبية.

الحرب العالمية الثانية
والقواعد الألمانية

أضعفت الحرب العالمية الثانية جميع الإمبراطوريات الاستعمارية إلى حد مميت وأبقت على الولايات المتحدة كأقوى دولة فى العالم، بل فى الحقيقة كقوة امبراطورية من الطراز الأول. وفى مستهل الحرب الباردة قررت أميريكا ألا تبقى متمسكة بمكاسبها الإقليمية من زمن الحرب، وأن توسعها كى تصنع طوقا من القواعد يمتد من أيسلندا إلى اليابان بحيث يحيط تماما بالاتحاد السوفييتى والصين التى خرج الحزب الشيوعى فيها منتصرا من حرب أهلية ضارية.

وسواء برهنت هذه القواعد على أهميتها الحقيقية فى حرب سوفييتية ـ أميريكية أم لا. فقد تم تبريرها بأنها جزء مهم من سياسة " احتواء الشيوعية ". وأحيانا تعللت الولايات المتحدة بالحاجة إلى الاحتفاظ بهذ القواعد بعيدا عن أيدى السوفييت. وأصبحت سياسة الاحتواء والرفض الاستراتيجى الأسس المنطقية لنسخة جديدة من نزعة التسلط الإمبراطورى التى حلت محل الممارسات الاستعمارية القديمة سيئة السمعة. ومنحت الشرعية بطريقة غامضة للقواعد الأميريكية من خلال التحالفات والمواثيق الأمنية المتبادلة بحيث أصبحت تلك القواعد الشكل المؤسسى الذى اتخذته النزعة الإمبراطورية الجديدة. وحتى فى أميريكا اللاتينية، حيث مارست الولايات المتحدة طوال قرن شكلا تقليديا من الهيمنة السياسية والاقتصادية مستخدمة المبررات الإمبريالية التقليدية لتصرفاتها، بدأت واشنطن تطبق الآن أيديولوجية الحرب الباردة زاعمة أن الإطاحة بحكومات منتخبة فى جواتيمالا وتشيلى ونيكاراجوا، وتدريب آلاف الضباط من أميريكا اللاتينية على استخدام تقنيات القمع المحلى. كانت جزءا جوهريا من سياسة احتواء الشيوعية والنفوذ السوفييتى فى نصف الكرة الأرضية.

كانت أكبر جائزتين من الحرب العالمية الثانية هما ألمانيا واليابان. وقد احتل الجيش الأميريكى اليابان كلها، بينما أصبح التعادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى ألمانيا حيث التقى الجيشان المنتصران على نهر إلبى عام ١٩٤٥، الرمز الأكبر للحرب الباردة. وفى عملية تقسيم ألمانيا المحتلة بين القوى الأربعة سيطرت الولايات المتحدة على الولايات الجنوبية وولايات بافاريا الوسطى وهى الجزء المسمى بادن

فوتنبرج وهيسى فى الوقت الحاضر. واحتلت فرنسا المناطق الغربية، وبريطانيا المناطق الشمالية، واحتل الاتحاد السوفييتى نصف ألمانيا الشرقى، واشتركت جميع القوى الأربعة فى حكم العاصمة برلين. ونشرت الولايات المتحدة قوات قتالية من نحو ٢٨٥ ألف جندى ومزودة بأسلحة نووية فى ٨٠٠ قاعدة لمواجهة الاتحاد السوفييتى من ربع ألمانيا الجنوبى الأوسط الذى تقترب مساحته من مساحة ولاية أوريجون. وعلى الحدود المصطنعة المقامة حيث توقفت الجيوش، وضع الاتحادالسوفييتى ٣٨٠ ألف جندى تقريبا ونحو ٢٠ ألف دبابة، وهى تمثل أكبر أرمادا برية تم حشدها فى أى وقت. وقد هدفت الخطط العسكرية الأولى لحلف شمال الأطلنطى لصد أى غزو سوفييتى إلى إقامة خط دفاعى على نهر الراين ولذلك وضعت قيادة الحلف الرئيسية والقواعد الجوية خلف النهر فى فرنسا، ولكن الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال شارل ديجول أعلنت أنها تنوى استرداد " كامل سيادتها " على الأراضى الفرنسية. وكان ذلك فى مايو ١٩٦٦ فى ذروة حرب فييتنام. ولم تعد فرنسا " تقبل وجود وحدات أو منشآت أو قواعد أجنبية فى فرنسا تخضع بأى شكل لسيطرة سلطات غير السلطات الفرنسية "(٩). وانسحبت فرنسا من حلف شمال الأطلنطى لأن جنرالا أميريكيا سيطر عليه باعتباره القائد الأعلى (وعادت فرنسا إلى الحلف عام ١٩٩٣).

فى أبريل ١٩٦٧ طُرِدَ الحلف من فرنسا وانتقلت رئاسة القيادة العليا للقوى المتحالفة فى أوروبا إلى بروكسل، أصبحت قيادات الجيش الأميريكى المتمركزة فى شتوتجارت وهايدلبرج جنوب وسط ألمانيا أكثر ازدحاما بالقواعد العسكرية الأميريكية. مع أن خطر الحرب مع الاتحاد السوفييتى كان قد انحسر بالفعل وضعت الولايات المتحدة استراتيجية "دفاعية" جديدة أعادت قواعدها الجوية إلى أقرب مواقع ممكنة من الحدود الفرنسية أقام الاستراتيجيون الأميريكيون أربعة مطارات قتالية فى ولاية مقاطعة الراين البلاطينية الصغيرة (هذه المطارات فى بيتبورج هان ورامشتين زيمباخ شبانجدالم تزفا يبروشن)، وبقيت حتى الآن مناطق النفوذ الأميريكى. افترض القادة العسكريون الأميريكيون أن الغزو السوفييتى ـ إذا حدث ـ فقد ينطلق من خلال الفجوة بين نهر الرون جبال فوجلسبرج حيث تعتبر الأرض صالحة للدبابات الغازية. أما مدينة فولدا الصغيرة فى وسط ألمانياعلى بعد ٢٠ ميلا فقط من الحدود الألمانية الشرقية، فهى تقع على طريق الغزو المفترض، ولذلك أنشأ الجيش " مجتمعا عسكريا " فى تلك المدينة احتل وسط المدينة واثنين وعشرين موقعا آخر حولها، وهى جميعها جزء من

الوحدة ١٠٤ من مجموعة دعم المناطق التى تقع قيادتها بالقرب من هاناو. وقد اختفت أهمية المدينة فى ليلة واحدة بعد إعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠. وغادر آخر الجنود الأميريكيين مدينة فولدا فى صيف عام ١٩٩٤.

والواقع أن كثيرا من القواعد فى ألمانيا تشكلت من عدة قواعد مصغرة منفصلة أو "مواقع" ، وهذه التجزئة تضاعف من تأثير وجودنا العسكرى على الجماعات المدنية المحيطة. وتفضل وزارة الدفاع احتساب أعداد القواعد الكبرى فحسب فى تقاريرها حتى تفهم أعدادها بينما يظن الناس الذين يعيشون بالقرب منها أن عد " المواقع " هو المهم. وكان باحثان من مركز بون الدولى للتحولات، وهما كيث كنينجهام وأندرس كليمر، قد قاما بدراسة الآثار الاقتصادية لإغلاق القواعد فى ألمانيا والنتائج بعيدة المدى لاستمرار الاحتفاظ بالقواعد العسكرية فى وسط أوروبا التى ليس لها وظائف عسكرية. ووفقا لما ذكره الباحثان كان للولايات المتحدة، عند توحيد ألمانيا، سبع وأربعون قاعدة عسكرية كبرى فى ألمانيا (سبع وثلاثون منها " مجتمعات عسكرية " وعشر قواعد جوية)[١٠]. ولكن تغييرا فى مسميات عملية الحساب التى يكتبونها يكشف عن أن " الولايات المتحدة تحتفظ فى ألمانيا بقوات قوامها ٢٨٥ ألف جندى فى نحو ٨٠٠ موقع متفرقة. وفى عام ١٩٩٥ هبط هذا العدد إلى نحو ٩٤ ألف جندى فى نحو ٢٦٠ قاعدة"[١١].

ويوجد فى ألمانيا وحدها ما يسميه الجيش " المجتمع العسكرى ". فالقواعد العسكرية فى الولايات المتحدة ضخمة فى العادة وتقع فى مساحات محجوزة ومستقلة بذاتها ومعزولة بشكل أو آخر عن المناطق الحضرية المدنية. وهى تشكل فى أغلب الأحوال ما يقابل البلدات أو المدن الصغيرة أو المتوسطة بما لها من حقوق. ومثال ذلك قاعدة فورت هود فى تكساس على بعد ستين ميلا شمال شرق أوستن، وهى تشغل ٢١٧٣٣٧ إيكر متجاورة ويقيم فيها نحو ١٣٠ ألف نسمة. وعلى العكس من ذلك يذكر الباحثان أن " كل مجتمع عسكرى (ألمانى) يتكون من ثكنة أو أكثر. ويقع بالقرب من مركز المدينة الذى يعمل كمركز إدارى واجتماعى للمجتمع العسكرى. وقد يعيش الجنود وعائلاتهم فى " المجمعات السكنية العائلية " المجاورة التى تديرها الولايات المتحدة، أو يدبرون أمور سكنهم بين الجماعات الألمانية المجاورة. كذلك تقوم معظم المجتمعات العسكرية بإدارة مواقع للتدريب ومهابط للطائرات خارج مركز المدينة. وبالإضافة إلى

ذلك يقوم ذلك المجتمع على الأرجح بدعم عدد آخر من المواقع المنعزلة مثل محطات الاتصال اللاسلكى والمستودعات والمخازن والمستشفيات، مما يدعو المجتمع متوسط الحجم إلى إدارة أكثر من سبعة عشر موقعا مختلفا فى مدينتين ألمانيتين على الأقل.... وبعد نهاية الحرب الباردة بقليل أعيد تنظيم المجتمعات العسكرية تحت قيادة (جماعات دعم المناطق) لتسهيل ضمها. وقد شكَّلت ثلاث عشرة مجموعة دعم فى ألمانيا عام ١٩٩١ متضمنة أربعة وثلاثين مجتمعا عسكريا ".(١٢)

ولاريب أن أية مدينة أو بلدة أميريكية ـ ربما باستثناء هونولولو ـ لم تكن لتستطيع تحمل ما عاناه الألمان والكوريون وأهل جزيرة أوكيناوا وكثيرون غيرهم لأكثر من نصف قرن. ويدرك مايكل جولدفارب المنتج السينمائى والتليفزيونى الأميريكى أجواء الحرب الباردة فى ألمانيا فى وصفه لرحلة بالسيارة عام ١٩٧٠ عبر مدينة فرانكفورت فيقول: "توقفت فجأة سيارة جيب بها مجموعة من الجنود الأميريكيين عند إشارة مرور حمراء. وقد ظللنا نتجول بالسيارة فى المدينة محاولين أن نجد إدارة للمركبات أو ما يقابلها فى ألمانيا، وعند كل إشارة مرور حمراء كنا نجد سيارات جيب محملة بمجموعات من الجنود الأميريكيين - وبدا وكأن فى المدينة سيارات جيب أكثر من سيارات الشرطة، وجنود أميريكيون أكثر من رجال الشرطة الألمان ـ كانت الحرب قد وضعت أوزارها منذ ربع قرن. ومن المؤكد أن معدل نسبة الجنود الأميريكيين إلى رجال الشرطة الألمان يفترض أن يكون قد مال لصالح الألمان، كما أننا كنا قد تجاوزنا نقطة الاحتلال وفرض السلام بزمن بعيد. وقد قفزت إلى ذهنى عبارة " المحاربون الرومان القدماء " عندما تجاوزتنا سيارة جيب أخرى ".

وفى أواخر سبتمبر ١٩٩١ قامت جماعة دعم المناطق-١٠٢ باحتلال ٤٧٨٣ إيكر ممتدة حول سبعين موقعا مختلفا. وتضمنت هذه الجماعة مجتمعات فرانكفورت العسكرية ـ مركز قيادتها ـ بالإضافة إلى دارمشتادت وفيسبادن مع ٢٥٥٩٨ جنديا. وكان المركز الإدارى لجماعة دعم المناطق ـ ٢٦ يقع فى المدينة الجامعية القديمة فى هايدلبرج التى كانت أيضا مركز قيادة الجيش الأميريكى ـ أوروبا، والجيش السابع، والفيلق الخامس. وشملت جماعة دعم المناطق فى هايدلبرج مدن هايلبرون وكارلسروه ومانهايم وفورمز مع إجمالى يبلغ ٣٦٠١٤ عاملا فى القوات المسلحة، وشغلت مساحة

بلغت ١٨٣١٢ إيكر فى ٧٨ موقعا منفصلا. ويشير ضابط الشؤون العامة الحالى فى جماعة الدعم - ٢٦ إلى أن "المجتمع" يتضمن أكثر من اثنتى عشرة منشأة متفرقة فى داخل مدينة هايدلبرج وحولها. ويذكر الضابط باقتضاب أن " مجمع مركز التسوق العسكرى يقع على مسافة مسيرة قصيرة على الأقدام من ثكنتى كامبل وباتون "(١٤).

وكالعادة تقع المكاتب الرئيسية لهذه المجتمعات العسكرية فى وسط المدينة لأن الجيش قام فى عام ١٩٤٥ بنقل مكاتبه إلى الثكنات العسكرية الألمانية القديمة وهى غالبا ما تكون مبانى ضخمة تعود من الناحية المعمارية إلى القرن التاسع عشر. وقد أطلقت على الوحدات السكنية العائلية المختلفة التابعة للمجتمعات العسكرية أسماء أميريكية براقة مثل باتونفيل فى مجتمع شتوتجارت العسكرى. وقرية مارك توين للإسكان العائلى فى هايدلبرج. ويعتبر مجتمع جارميش واحدا من أكثر المجتمعات المرغوب فيها لوقوعه فى جبال الألب البافارية بالقرب من موقع اعتكاف هتلر القديم فى بريشتسجادن. وهو يتضمن كثيرا من الفنادق وحيا للعزاب، ومركزا للتسوق، وملعبا للجولف، ومنصة للتصويب على الأطباق الفخارية، وقد أطلقت عليها جميعا أسماء مشاهير الجنرالات الأميريكيين. وهو فى الحقيقة مركز استجمام القوات المسلحة فى أوروبا، وهو منتجع رسمى للتزلج مخصص للعسكريين. وهكذا يستطيع كبار العسكريين التظاهر بأنهم يعملون أثناء زيارتهم لجارميش. كذلك يتضمن الموقع مركز جورج مارشال الأوروبى للدراسات الأمنية الذى يعتبر مجمعا للبحوث. ولم تجد القوات المسلحة ضرورة لتقليص حجم جماعة دعم المناطق - ٥٤٣ التى تضم منطقة جارميش(١٥).

وعندما نأتى إلى حياة القواعد فى ألمانيا نلمس أن جارميش ليست إلا قمة جبل الجليد الترويحى. وفى ديسمبر ٢٠٠٢ التزم الجيش بدفع ٣٧٥ ألف دولار لإدخال تحسينات على ملعب راينبليك للجولف فى فيسبادن، وتسعة ملايين دولار لمركز بولينج وترفيه فى باومهولدر. و١٦ مليون دولار لمركز للياقة البدنية فى بامبرج، و٢٩٠ ألف دولار لمنطقة للأطفال بها مطعم ومركز ترفيه فى ثكنة بولاسكى. وكل هذه المشروعات مخصصة لجماعة دعم المناطق رقم ١٠٤ فى هاناو. وتوجد لدى جميع جماعات الدعم الأخرى مشاريع توسعية مماثلة. ومع ذلك من الممكن ألا يبنى شىء منها بفضل استياء إدارة بوش من رفض ألمانيا الانضمام إليها فى حربها على العراق.

وبعد انهيار حلف وارسو عام ١٩٩٠ لم يعد ممكنا للجيش حتى أن يتظاهر بالحاجة إلى حشد قوة عسكرية هائلة فى وسط أوروبا، وذلك على عكس القاعدة العامة التى تقضى بأنه بمجرد افتتاح أية قاعدة خارجية لن تغلق أبدا. ولذا قامت وزارة الدفاع بتقليص قواتها فى ألمانيا بنحو الثلثين ونقلها إلى قواعد جديدة كانت قد أنشئت آنذاك فى البلقان والخليج الفارسى. والجانب الأكثر إثارة للدهشة هو عدد القواعد التى قررت الولايات المتحدة الاحتفاظ بها. وهو ٣٢٥ قاعدة وفقا لتقرير حالة القواعد فى سبتمبر ٢٠٠١. ويقيم فيها ٧٠٩٩٨ جنديا وطيارا، و١٦٤٨٨ موظفا مدنيا من وزارة الدفاع، و٩٧٥٧١ فردا من العائلات. ولما ما كانت هناك فائدة مؤكدة من وراء هذه القواعد فى أوروبا، فقد ظلوا يعيشون هناك فى انتظار " عمليات خارج المنطقة ". وفى إحدى وأربعين سنة من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٨٩ نشرنا بعض جنود الجيش المتمركزين فى ألمانيا إلى خارج منطقة عملياتهم مجرد ثمانى عشرة مرة فقط. وخلال السنوات الأربع التى تلت عملية عاصفة الصحراء أرسلت وزارة الدفاع جنودا متمركزين فى ألمانيا إلى " مهمات خارج المنطقة " بلغت تسعا وأربعين مهمة[١٦].

وأصبحت ألمانيا نسخة أوروبية من أوكيناوا كمنطقة حشد للأنشطة الإمبراطورية فى مناطق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وكما هو الحال فى أوكيناوا تتعرض المناطق المحيطة بقواعدنا على الدوام لتلوث البيئة وضجيج الطائرات وارتفاع عدد الجرائم الجنسية والنزاعات حول من لديه السلطة القانونية على العدد الضخم من الأميريكيين المقيمين فى المجتمع الذى يستضيفهم. وقد ظهرت أولى المؤشرات الجدية على تذمر ألمانيا من وضعها كنصف مستعمرة أثناء الانتخابات العامة فى سبتمبر ٢٠٠٢ عندما أعيد انتخاب جيرهارد شرودر مستشاراً للبلاد على أساس برنامج انتخابى واضح يدعو إلى فك ارتباط ألمانيا بخطط أميريكا للحرب ضد العراق. و قد يؤدى التوتر المتصاعد بين الدولتين حول المطامح الكونية إلى إجراء عملية نقل واسعة النطاق للعسكريين العاملين من ألمانيا إلى دول أوروبا الشرقية الشيوعية سابقا. وإلى القواعد الجديدة التى أقيمت فى العراق وآسيا الوسطى. وقد دعا الكثيرون فى إدارة بوش إلى إجراء خفض راديكالى للقواعد الأميريكية فى ألمانيا، ومن بين هؤلاء الجنرال جيمس جونز قائد حلف شمال الأطلنطى.

تقدم اليابان أوجه شبه كثيرة بألمانيا باستثناء عدم وجود مواجهة سوفييتة-أميريكية على الأراضى اليابانية، ووجود مستوى عال من الاحتجاج ضد تمركز قوات أجنبية ظهر بوضوح منذ البداية. وقد أصبحت اليابان بقوة دولة داعية إلى السلام بسبب الدمار الذى لحق بها من الحرب وتعرضها للقصف بالقنابل النووية. وعند كتابة الدستور اليابانى أضاف احتلال الحلفاء مادة رافضة للحرب هى المادة التاسعة إذ تخلت تماما عن استخدام القوة فى العلاقات الدولية. ولقيت المثالية المهمة وراء هذا النص إعجاب الكثير من اليابانيين، ومازال جانب كبير من جمهور الناخبين يتقبل الفكرة القائلة بوجوب الاحتفاظ بالقوات المسلحة اليابانية للأهداف الدفاعية فقط، وذلك رغم تلاشى المشاعر المعادية للحرب التى كانت سائدة فى السنوات التى تلت الحرب مباشرة.

ومع بداية الحرب الباردة فى شرق آسيا قررت البنتاجون مع ذلك أنها تحتاج إلى عدد كبير من القواعد العسكرية فى اليابان التى اعتبرت " منطقة خلفية آمنة " فى الصراع من أجل احتواء الشيوعية. وجرت هذه الخطة على عكس الشعور السائد فى اليابان ونصوص الدستور الرسمية. والأكثر من ذلك أن اليابان بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٥٢ تبرأت إلى الأبد من استخدام الأسلحة النووية ومنعت الولايات المتحدة رسميا من تخزينها فى قواعدها فى البلاد. وفى أوائل فترة ما بعد الحرب انتهى خبراء الاستراتيجية فى البنتاجون إلى وجوب البحث عن مكان فى اليابان لا يلتزم بالسياسات الحكومية، وأسفرت النتيجة عن الضم الفعلى لأوكيناوا الجزيرة الكبرى الواقعة فى أقصى جنوب السلسلة اليابانية والتى كانت مسرحا لقتال دموى رهيب ولهجمات الكاميكازى الانتحارية فى عام ١٩٤٥.

ومن عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٢ ظلت الولايات المتحدة قابضة على الجزيرة باعتبارها مستعمرة تحكمها وزارة الدفاع الأميريكية مباشرة. وخلال هذه الفترة كان ١,٣ مليون هم أهل أوكيناوا بلا دولة وغير معترف بهم لا كمواطنين يابانيين أو مواطنين أميريكيين ويحكمهم جنرال أميريكى. ولم يكن فى استطاعتهم السفر إلى اليابان أو أى مكان آخر بدون وثائق خاصة تصدرها السلطات العسكرية الأميريكية.

وأُحكِم إغلاق أوكيناوا عن العالم الخارجى وأصبحت مأوى سريا للمطارات الحربية والغواصات والتسهيلات الاستخبارية وبيوت السى آى إيه الآمنة. أما بعض أهل أوكيناوا الذين احتجوا على هذه الأحوال فقد اعتبروا شيوعيين محتملين وتم ترحيل مئات منهم إلى بوليفيا حيث أُلقِى بهم فى أقصى الريف عند منابع مياه الأمازون ليدبروا أمورهم بأنفسهم .(١٧) وفى ذروة الحرب الباردة لم يكن الكونجرس مهتما بما يجرى فى أوكيناوا ولم يمارس إلا أدنى الرقابة على حكم الجيش.

وفى أوائل سبعينيات القرن العشرين اندلعت ثورة أهل أوكيناوا ضد استخدام الجزيرة قاعدة للقاذفات فى حرب فييتنام. وألهب الثورة كشف الستار عن قيام القوات المسلحة بتخزين غاز الأعصاب وأسلحة نووية فى الجزيرة دون تحذير السكان المحليين من المخاطر الناشئة عنها. وعلى مضض وافقت الولايات المتحدة على إعادة شكلية للجزيرة إلى السيادة اليابانية طالما سمحت الحكومة اليابانية لنا بالاحتفاظ بقواعدنا هناك. وكانت تلك الإعادة وسيلة مريحة للإبقاء على الأمر الواقع بينما تنتقل مسؤولية أهل أوكيناوا إلى اليابان.

وعلى مر السنين بذلت الحكومة اليابانية أقصى ما فى جهدها للإبقاء على القوات المسلحة الأميريكية محصورة فى الجزيرة. وكان ٧٥٪ من قواعدنا مبنيا على الجزيرة رغم أنها لا تشكل أكثر من واحد فى المائة من منطقة البر اليابانى، كما أنها أفقر الولايات الإقليمية اليابانية جميعها. وعلاقة الجزيرة باليابان شديدة الشبه بعلاقة بورتوريكو بالولايات المتحدة. وتستحسن الحكومة فى طوكيو هذه الترتيبات لأنها تعلم أن الجمهور سوف يتحمل وجود الجنود الأميريكيين على التراب اليابانى فقط إذا ظلوا مستترين عن عيونهم. ويتحيز شعب اليابان ضد أهل أوكيناوا المتميزين ثقافيا وذلك منذ أن ضمت اليابان بالقوة مملكة ريوكيو فى أواخر القرن التاسع عشر(١٨) (التى كانت أوكيناوا أكبر جزيرة فيها). ولم تتغير الظروف الشبيهه بالاستعمار هناك. وفى عام ٢٠٠٢ وافقت الحكومة اليابانية على إقامة قاعدة جوية أخرى على الجزيرة لاستخدام الأميريكيين تؤدى إلى تدمير الشعاب المرجانية الحساسة وتعريض أنواع الأحياء المائية المعتمدة عليها للخطر.

وبفرض استعمارنا العسكرى على أهل أوكيناوا كان كبار زعمائنا دائما يعرفون أنهم ينتهكون ميثاق الأمم المتحدة الذى كانت مبادئه هى أهدافنا المعلنة من القتال فى

الحرب العالمية الثانية التى تمثل فى واقع الأمر المثل السياسية والقيم التى اعتنقتها الولايات المتحدة كأمة. وساعد افتقارنا إلى إجراءات قانونية مناسبة للاستيلاء على أراضى المزارعين من أهل أوكيناوا لبناء مجمعات قاعدتنا الضخمة، على إثارة الشبهات حول محاولاتنا تشجيع الديموقراطية فى اليابان ما بعد الحرب وغيرها من الدول فى شرق آسيا. وقد اعترف الكثيرون من كبار المسؤولين الأميريكيين بأنهم جعلوا من التعهد الوارد فى ميثاق الأطلنطى فى أغسطس ١٩٤١ بأن الولايات المتحدة لم تسع إلى " تعظيم نفسها إقليميا أو غير ذلك " فى الحرب العالمية الثانية أضحوكة.[١٩] وأقر يو.ألكسيس جونسون السفير الأميريكى إلى اليابان ووكيل وزارة الخارجية السابق بأن تسليم أوكيناوا للقوات المسلحة كان ثمنا لتشجيع البنتاجون على إبرام اتفاقية السلام التى أعادت لليابان سيادتها على الجزر الأربعة الرئيسية، ولكنها احتفظت بجزيرة أوكيناوا تحت الحكم العسكرى الأميريكى[٢٠].

وليست أوكيناوا هى المكان الوحيد فى اليابان الذى توجد فيه قواعد أميريكية، ولكنها تحتوى فقط على الكثير منها، فالقاعدة البحرية اليابانية القديمة فى يوكوسوكا جنوب يوكوهاما هى المرفأ الدائم للأسطول السابع ولحاملة طائرات مزودة بقوة عمل كاملة وترسو هناك بشكل دائم، وعندما تدخل حاملة الطائرات الميناء يقوم السلاح البحرى بإطلاق طائراتها منها إلى محطة أستوجى الجوية البحرية فى ولاية كاناجاوا القريبة المكتظة بالسكان حيث أصبحت احتجاجاتهم ضد ضجيج إقلاع الطائرات وهبوطها معلما رئيسيا للسياسة المحلية. ويقوم السلاح البحرى بتشغيل ميناء رئيسى آخر لحاملات الطائرات والغواصات بالقرب من ناجازاكى على الجزيرة الجنوبية كيوشو. ويدير سلاح الجو قاعدة ميساوا الجوية الواقعة فى أقصى شمال ولاية جزيرة هونشو الرئيسية، بالإضافة إلى منشآت سلاح الجو الضخمة فى كادينا بأوكيناوا وفى قاعدة يوكوتا الجوية فى طوكيو مقر قيادة القوات الأميريكية. وتعتبر قاعدة ميساوا الجوية مقرا لسرب من المقاتلات طراز إف - ١٦ ووحدة صاعقة تسمى "المنشار" للتدريب على إصابة الهدف، والعديد من مراكز التنصت التجسسى التى يديرها السلاح البحرى.

ويدير سلاح المارينز أغلب قواعد أوكيناوا. وتعتبر فرقة مشاة البحرة الثالثة - بقيادتها هناك - الفرقة الوحيدة التى تتمركز خارج الولايات المتحدة كذلك يقوم سلاح

المارينز بتشغيل محطة إيواكونى الجوية الضخمة جنوب هونشو حيث قمنا لسنوات طويلة وبشكل غير قانونى، بتخزين أسلحة نووية على السفينة سان جواكين كاونتى الراسية على مسافة قصيرة من الشاطئ. وقد بقيت السفينة فى القاعدة دون الإبحار إطلاقا لمدة ست سنوات على الأقل خلال ستينيات القرن العشرين. وتلك حقيقة مهمة منذ أن وعدت الولايات المتحدة، فى اتفاقية سرية مع اليابان عام ١٩٦٠، بعدم تخزين أسلحة نووية فى قواعدها، ولكنها التزمت موقفا مؤداه أن الأسلحة النووية موجودة على سفن بحرية فى مجرد حالة عبور "ترانزيت" ، ولم يتم إدخالها فعلا إلى البلاد. وسايرت الحكومة اليابانية هذه الخدعة الماكرة حتى شهر يونيو ١٩٨١ عندما فضح إدوين ريشاور السفير الأميريكى السابق وجود هذه الاتفاقية السرية فى مقابلة أجرتها معه صحيفة واشنطن بوست. وثارت ضجة عارمة، ولم تؤكد البنتاجون أو تنف وجود أسلحة نووية فى أى مكان فى اليابان، وقال اليابانيون ببساطة إنهم يثقون فى أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بالاتفاقية(٢١). وبالتأكيد لم ينبس أحد بكلمة عن إمكانية استدعاء مفتشى الأسلحة من الأمم المتحدة.

ويبلغ عدد القواعد الأميريكية فى اليابان ثلاثا وسبعين قاعدة وفقا لتقرير البنتاجون المسمى " تقرير حالة القواعد " الصادر فى سبتمبر ٢٠٠١ (ولكن هناك تحليل مدقق ومدعم بالوثائق أجراه ناشطون يابانيون مناهضون للقواعد يذكر أن الرقم هو إحدى وتسعون قاعدة)(٢٢).

وتؤوى هذه القواعد ٤٠٢١٧ من الموظفين الذين لا يرتدون الزى العسكرى بالإضافة إلى ٦٤٣١ موظفا مدنيا من وزارة الدفاع و٤٢٦٥٣ من عائلات الموظفين. كذلك تستخدم ٢٩٢٠٥ يابانيا ومن أهل أوكيناوا لجز العشب فى القواعد وتقديم الخدمة على الموائد فى نوادى الضباط، وفى مواقع خدمة المركبات، وإصلاح السباكة، وترجمة المجلات والكتب اليابانية. بالإضافة إلى التجسس على الاتصالات لصالح وكالات الاستخبارات الأميريكية. وتدفع الحكومة اليابانية لنا نحو أربعة بلايين دولار سنويا للمساعدة فى أعباء تكاليف هذه الخدمات مما يجعل اليابان الدولة الوحيدة التى تدفع أموالا لدولة أخرى لكى تقوم بالتجسس ضدها. ولا توجد أى مهام عسكرية للجنود فى هذه القواعد. وقد تم الإبقاء عليهم كاحتياطيين لكى يتم نشرهم فى مكان آخر فى آسيا: فى أفغانستان والخليج الفارسى وتيمور الشرقية. وأماكن أخرى، عندما تدعو الحاجة إلى

الاستعانة بهم. وليست الحكومة الأميريكية ملزَمة بالتشاور مع الحكومة اليابانية بشأن استخدامهم.

وعندما بدأت الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠ كانت اليابان ماتزال تحت الاحتلال العسكرى الأميريكى واستخدامها كمنطقة حشد رئيسية وملجأ متميز لقواتنا. وتكرر هذا النمط أثناء حرب فييتنام عندما كانت أوكيناوا ماتزال مستعمرة أميريكية يمكن استخدامها قاعدة للقاذفات ومركزا للإمداد رغم وجود معارضة قوية. ولكن يبدو من غير المحتمل اليوم أن تستطيع الولايات المتحدة استخدام أى من قواعدها مباشرة فى أى حرب لا تتورط فيها اليابان خاصة إذا دخلت إدارة بوش الحرب ضد كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووى أو ضد الصين بسبب تايوان ودون أن تثير مقاومة عنيفة.

أما شبكة القواعد الأميريكية الكثيفة فى كوريا الجنوبية والتى أقيمت فى سنوات الحرب الكورية، والتى تناولناها بالتفصيل فى الفصل الثالث، فهى مزيج من شيئين هما ألمانيا فى زمن الحرب الباردة واليابان فى الوقت الحاضر، نظرا لأن تلك الشبكة تقع فى دولة مستقلة لا فى أرض محصورة ومستعمرة مثل أوكيناوا، ولكنها تواجه كراهية أكثر من تلك التى تواجهها فى ألمانيا. ورغم الفتور العسكرى المصطنع والمستدام مع كوريا الشمالية، لا يوجد لأعداد الجنود الكبيرة المنتشرة فى قواعد فى جميع أنحاء كوريا الجنوبية ما يفعلونه منذ هدنة عام ١٩٥٣. وهم يقضون نهارهم غالبا وهم غافون فى دباباتهم، وأمسياتهم فى أحضان العاهرات. وفى الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٩٢ دعمت الولايات المتحدة أو نصبت سلسلة من الديكتاتوريين العسكريين فى كوريا الجنوبية. وحتى فى الوقت الحاضر أدى وجود ممثلى القوات المسلحة، وقادة وضباط أركان من الجيش الإنجليزى، إلى وضع مزيد من الصعوبات فى وجه جهود كوريا الجنوبية للتوصل إلى مصالحة سلمية مع كوريا الشمالية. وتعتبر كوريا الجنوبية الدولة الوحيدة التى أرسلت إليها الولايات المتحدة مرتين سفيرين كانا من كبار المسؤولين السابقين، وذلك فى ذروة الحرب الباردة.

بعد السقوط فى فييتنام

زادت هزيمة أميريكا فى فييتنام ميلنا إلى بناء القواعد فى دول يحكمها ديكتاتوريون عسكريون أو فاشيون أو يمينيون وتقديم الدعم لهم، وأحيانا بعدما تكون القوات المسلحة أو وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية قد نصبتهم. والواقع أنه لم توجد أية حالة فى آسيا أو أوروبا أو أميريكا اللاتينية أبدينا فيها أى اهتمام بما إذا كانت الحكومة ديموقراطية أم لا، عند اتخاذنا قرارا ببناء قواعد فى بلادها. ومن الأمثلة التى تدل على استمرار التمسك بهذه القاعدة القواعد الجديدة التى أقمناها فى قيرجيزستان وأوزبكستان رغم أن لدى الدولتين سجلا بشعا ضد حقوق الإنسان. وتتعلل القوات المسلحة بالطبع بأن عليها أن تتعامل مع النظم الحاكمة بالحالة التى تجدها عليها، وبأن وجود قاعدة لا يشكل بالضرورة تأييدها. وفى واقع الأمر نجد فى آسيا أن الولايات المتحدة وحدها كانت المسؤولة مباشرة عن المساعدة فى جلب حكومات عسكرية قمعية متوحشة إلى السلطة والإبقاء عليها فى إندونيسيا، وفييتنام الجنوبية، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وكمبوديا والفلبين. وكان لدينا فى وقت آخر قواعد عسكرية واسعة المدى فى كل منها ما عدا كمبوديا وإندونيسيا.

وفى عام ١٩٧٥ عندما أحرزت القوات الفييتنامية الشمالية نصرا نهائيا على نظام فييتنام الجنوبية رغم الدعم الأميريكى السخى، تشجعت دول أخرى على التعامل مع المجموعات المؤتلفة المهلكة من اليمينيين من أهل البلاد المدعومين من أميريكا والقواعد العسكرية على تراب بلادهم. ووضعت وفاة فرانشيسكو فرانكو فى إسبانيا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ نهاية لآخر الديكتاتوريين الفاشستيين الذين سيطروا على أوروبا خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وقد كان فرانكو رجل الجناح اليمينى الظافر فى الحرب الأهلية الإسبانية أواخر تلك الثلاثينيات، وحليف النازيين، والقائد العسكرى السياسى لإسبانيا (ومازالت هذه العبارة منقوشة فوق قبره فى ڤال دى لوس كيدوس قرب مدريد). وقد أحبته الولايات المتحدة لأنه كان معاديا للشيوعية بالطبع.

وقد سمح لنا فرانكو باستئجار غير محدود المدة لقاعدة توريخون الجوية قرب مدريد، وقاعدة سرقسطة الجوية وبها مدرج طوله ١٢ ألف قدم لهبوط القاذفات بى ـ ٥٢، وقاعدة مورون الجوية بالقرب من إشبيلية، وقاعدة روتا الجوية لسلاح البحرية

الأميريكية شديدة القرب من مضيق جبل طارق. وقامت الحكومة الديموقراطية التى خلفته على الفوربإعادة التفاوض حول جميع هذه الاتفاقات. وأسفرت المناقشات فى النهاية عن احتفاظنا ببعض القواعد وليس جميعها لأن إسبانيا كانت تسعى فى المقام الأول إلى الاندماج المتأخر فى أوروبا بما فى ذلك عضوية حلف شمال الأطلنطى. وهذا الأمر مهدد بالفشل إذا قامت الحكومة الإسبانية بطرد الأميريكيين من الصفقة كلها، ولكن منذ وفاة فرانكو ظلت القواعد الإسبانية رهينة الطاقة الكامنة فى مدريد المناهضة للوجود الأميريكى بسبب الدعم بعيد المدى الذى منحناه للديكتاتور ذات مرة. ومازالت مورون وروتا القاعدتين الوحيدتين المفتوحتين فى أوائل القرن العشرين.

وبالنسبة لحالة إسبانيا قد يبدو معقولا إلى حد ما التعلل بأنه كان على أميريكا أن تتعامل مع الزعيم الذى وجدته هناك حتى ولو تصادف أنه فاشستى. ولكن القصة كانت مختلفة فى اليونان. لقد ساعدنا على تمكين العسكريين من السلطة هناك ولاتزال تركة جريمتنا تسمم المواقف اليونانية من الولايات المتحدة. وقد لا يوجد رأى عام ديموقراطى فى أى مكان على الأرض يُكِنُّ مشاعر عداء عميقة للأميريكيين مثل اليونانيين،[٢٣] وتعود جذور هذه المواقف إلى مولد الحرب الباردة نفسها، والحرب الأهلية اليونانية بين ١٩٤٦ و١٩٤٩، وقرار الولايات المتحدة الذى تضمنه مبدأ ترومان بالتدخل لصالح الجانب الفاشستى الجديد لأن الشيوعيين كانوا يسيطرون على القوات المشايعة اليونانية. وفى عام ١٩٤٩ فاز الفاشستيون الجدد وألفوا حكومة جناح يمينى تحت حماية البوليس السياسى اليونانى. وكان أعضاؤها من الضباط الذين تدربوا فى الولايات المتحدة عن طريق مكتب الخدمات الاستراتيجية أثناء الحرب ووكالة المخابرات المركزية الأميريكية التى خلفته.

وخلال خمسينيات القرن العشرين كان يحلو لجورج باباندريو ـ رئيس الوزراء فى المستقبل ـ القول إن اليونان هى دمية أميريكية وإن مسؤوليها " يمارسون سيطرة ديكتاتورية .... تتطلب توقيع رئيس البعثة الاقتصادية الأميريكية لكى تظهر إلى جانب توقيع وزير التنسيق اليونانى على أية وثيقة مهمة "[٢٤]. وفى ظل هذه الظروف لم تواجهنا أى صعوبات فى بناء قواعدنا البحرية ومطاراتنا فى خليج سودا وإراكليون على جزيرة كريت، وقاعدة هيلينكون بالقرب من أثينا، ومحطة اتصالات نيا ماكرى على خليج ماراثون شمال شرق أثينا.

وفى فبراير ١٩٦٤ انتخب جورج باباندريو رئيسا للوزراء محرزا أغلبية هائلة. وقد حاول المحافظة على علاقات ودية مع الأميريكيين، ولكن البيت الأبيض فى عهد الرئيس ليندون جونسون كان يمارس ضغوطا عليه لكى يضحى بمصالح اليونان فى جزيرة قبرص المتنازع عليها لصالح تركيا التى كانت الولايات المتحدة تقيم فيها أيضا قواعد عسكرية. وكانت كل من اليونان وتركيا عضوين فى حلف شمال الأطلنطى منذ عام ١٩٥٢، ولكن بحلول منتصف ستينيات القرن العشرين تبين أن الولايات المتحدة أكثر اهتماما بالسعى إلى صداقة تركيا. وعندما أبلغ السفير اليونانى الرئيس جونسون بأن البرلمان اليونانى يرفض الحل الذى اقترحه للنزاع بشأن قبرص رد عليه بكلمة بذيئة اشتهر بها الأميريكيون تسئ إلى البرلمان والدستور اليونانى. وأضاف قائلا: " نحن ندفع لليونانيين مبلغا كبيرا من الدولارات الأميريكية وإذا رد على رئيس وزرائكم بثرثرة عن الديموقراطية والبرلمان والدستور، فلن يبقى هو ولا برلمانه ولا دستوره وقتا طويلا"[٢٥] وقد حدث ذلك بالفعل.

على الفور بدأت السى آى إيه، بإشراف جون مورای رئيس محطتها فى أثينا، فى التآمر مع ضباط عسكريين يونانيين كانت قد دربتهم وزرعتهم فى البلاد على مدى عشرين عاما. وبدأت إدارة الاستخبارات اليونانية فى محاولة خلق حالة من الشعور بوجود أزمة وذلك بتنفيذ برنامج واسع النطاق من الهجمات والتفجيرات الإرهابية وإلقاء اللوم على اليسار. ويصور كونستانتين كوستا جافراس فى فيلمه المسمى " Z " عام ١٩٦٩، تلك الأيام بدقة كبيرة. وبدأ العسكريون يتحركون يوم ٢١ أبريل ١٩٦٧ قبيل بدء حملة انتخابية قد تعيد باباندريو إلى رئاسة الحكومة. وقام مجلس عسكرى من خمسة أشخاص بإقامة واحد من أكثر النظم الاستبدادية التى رعاها أى جانب خلال الحرب الباردة. وكان أربعة من هؤلاء الخمسة على علاقة وثيقة مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية أو القوات المسلحة الأميريكية فى اليونان. وقد زعم أعضاء هذه الزمرة أنهم يحمون البلاد من وقوع انقلاب شيوعى.

وقد عرف الخمسة باسم " الكولونيلات اليونانيون ". وفتحوا البلاد لمواقع إطلاق الصواريخ الأميريكية وقواعد التجسس وتبرعوا بمبلغ ٥٤٩ ألف دولار لحملة نيكسون- أجنيو الانتخابية عام ١٩٦٨[٢٦]. وقد ارتاب مجلس الشيوخ الأميريكى فى أن يكون هذا المبلغ من أموال السى آى إيه، و أنها أعيدت إلى أميريكا من اليونان للتأثير على

السياسة الأميريكية الداخلية، غير أن هنرى كيسنجر مستشار نيكسون للأمن القومى سارع إلى طلب إلغاء أى تحقيق يقوم به الكونجرس حول هذه المسألة. ومنذ عام ١٩٩٥ كان لدى وزارة الخارجية كتاب جاهز للنشر يحتوى على وثائق تتعلق بالعلاقات الأميريكية - اليونانية فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ ضمن سلسلتها التاريخية المكلفة بها رسميا تحت عنوان: علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ولكن وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية منعت توزيعها[٢٧].

وكان زعيم زمرة العسكريين الكولونيل جورج بابادوبولوس الفاشستى المجاهر بإعجابه بأدولف هتلر. وقد تلقى تدريبه فى الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية واسمه مسجل فى قائمة رواتب عملاء السى آى إيه على مدى الخمسة عشر عاما السابقة على الانقلاب. وعرف نظامه بالوحشية. وخلال الشهر الأول الذى قضاه الكولونيل فى السلطة تم اعتقال وتعذيب ثمانية آلاف من المهنيين والطلاب وآخرين من الذين كرههم النظام. وكثيرون نفذ فيهم حكم الإعدام. وفى عام ١٩٦٩ هددت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان، التى تضم ١٨ دولة فى عضويتها، بطرد اليونان (انسحبت اليونان قبل أن تتخذ المفوضية إجراءاتها . ولكن حتى هذا لم يؤثر بشىء على السياسات الأميريكية).

وفى ١٥ يوليو ١٩٧٤ بعد سبع سنوات من فساد الحكم، حاول أعضاء المجلس العسكرى اليونانى، بالتواطؤ مع زملائهم العسكريين فى جزيرة قبرص، القيام بانقلاب ضد الرئيس القبرصى مكاريوس الذى كان فى نفس الوقت كبير أساقفة الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية والرجل الذى شجع على التعايش السلمى بين الطائفتين اليونانية والتركية فى الجزيرة. وفى يوم ٢٠ يوليو ردت تركيا بغزو الجزيرة وتقسيمها إلى جزأين: جزء تحت السيطرة التركية فى الشمال وآخر تهيمن عليه اليونان فى الجنوب. وكانت تركيا الدولة الوحيدة التى اعترفت بالجمهورية التركية فى شمال قبرص. وفى أثينا انهارت الزمرة الحاكمة لسبب يعود إلى حد كبير إلى أن الهجوم التركى كان هزيمة مخجلة لليونان[٢٨]. وقد حلت محلها حكومة مدنية برئاسة سياسى محافظ هو كونستانتين كارامانليس قامت بسحب الجنود اليونانيين من الجناح العسكرى لحلف شمال الأطلنطى، ولكنها استمرت فى التعاون دبلوماسيا مع الولايات المتحدة حتى انتخابات عام ١٩٨١.

وكان أندرياس باباندريو ابن جورج باباندريو يعيش فى المنفى فى السويد وكندا أثناء حكم الكولونيل. وبعد سقوط المجلس العسكرى عاد فى أغسطس ١٩٧٤ إلى أثينا وشكل حزبا سياسيا جديدا هو الحركة الاشتراكية لكل اليونان (باسوك) التى عكست أحداث العقد السابق مثل الانتصار الشيوعى فى فييتنام. وكان برنامج الحزب السياسى مناهضا للأميريكيين بوضوح: طرد القواعد خارج اليونان، وإخراج اليونان من حلف شمال الأطلنطى. وفى عام ١٩٨١ حقق حزب باسوك انتصارا ساحقا فى الانتخابات وتولى أندرياس باباندريو رئاسة الحكومة. وكرر الحزب هذا النجاح فى انتخابات يونيو ١٩٨٥. ولم يف باباندريو إطلاقا بجميع وعوده، ولكنه فعل عندما وصلت المسألة إلى القواعد. ولم يبق فى اليونان إلا مفرزتان صغيرتان من السلاح البحرى الأميريكى، وكلتا المفرزتين تعملان فى القواعد العسكرية اليونانية.

قواعد الفلبين

الحرب الإسبانية ـ الأميريكية هى التى أدت إلى إقامة القواعد فى الفلبين، ونتائج حرب فييتنام هى التى بدأت العملية التى أنهت القواعد فى عام ١٩٩٢. وسجل أميريكا طوال ما يقرب من قرن فى الفلبين هو سجل الاستعمار والاستعمار الجديد، ورعاية ديكتاتور مكروه، والذى أدى فى النهاية إلى اندلاع ثورة ناجحة مناهضة لأميريكا. وتشبه حالة الفلبين ما حدث فى اليونان باستثناء أن القواعد كانت موجودة منذ وقت طويل جدا، وأننا اعتبرنا أن الفلبنيين مسألة مفروغ منها على عكس اليونانيين. وفى عام ١٩٤٦ وفى نفس الوقت الذى منحت فيه حكومتنا الفلبين " استقلالها "، اتخذت إجراءات لضمان بقاء جزر الفلبين تحت سيطرتنا إلى أجل غير مسمى. وقد تعرضت الفلبين لدمار خطير فى الحرب العالمية الثانية وأصبحت فى حاجة شديدة إلى المساعدة الاقتصادية. ولم يكن أمام الحكومة الفلبينية الجديدة من خيار إلا أن تقبل بالقيود التى ارتبطت بمنحة الاستقلال. وأثبت النظام النيوكولونيالى أنه أكثر سوءا من الكولونيالية نفسها إذ إنه أصاب بالشلل قدرة الفلبين على التطور الديموقراطى طوال أربعين عاما إلى أن أدت ثورة فبراير ١٩٨٦ إلى إسقاط فرديناند ماركوس وإغلاق جميع القواعد العسكرية الأميريكية.

كانت هناك ثلاث مبادرات أميريكية فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧ حولت استقلال الفلبين بالفعل إلى شئ لا معنى له. وهذه المبادرات هى: قانون بل عام ١٩٤٦، واتفاقية القواعد العسكرية فى ١٤ مارس ١٩٤٧، وميثاق المعونة العسكرية فى ٢١ مارس ١٩٤٧. وقد أجبر قانون بل الفلبينيين على تعديل دستورهم لعام ١٩٣٥ الذى اشترط أن تكون نسبة ٦٠٪ من جميع المؤسسات فى الفلبين مملوكة للفلبينيين. وطالب القانون " بالتكافؤ " بمعنى أن يكون للأميريكيين نفس حقوق وامتيازات الفلبينيين فى امتلاك واستغلال الشركات الفلبينية. وأرسى القانون مبدأ " التجارة الحرة " بين البلدين لمدة عشر سنوات وبذلك ألغى أى قدرة للفلبينيين على السيطرة على الواردات الأميريكية، وكذلك سمح للأميريكيين بامتلاك وتشغيل المرافق العامة فى البلاد. وكان تأثير ذلك ربط الفلبين " بالنمط التجارى الاستعمارى بتحويل الدولة المستعمَرة إلى مجرد مورد للمنتجات الزراعية الخام والمعادن الخام للولايات المتحدة مقابل سلع أميريكية مصنعة " على حد تعبير الصحفى ويليام بوميروى(٢٩). ومنع قانون بل بشدة التصنيع فى جزر الفلبين رغم وفرة الفحم والحديد الخام والسبائك المعدنية والطاقة الهيدروكهربائية وقوة العمل الضخمة. وإلى اليوم تعتبر جزر الفلبين أكثر شبها بجزيرة أوكيناوا منها بتايوان التى أصبحت أغنى دول شرق آسيا وأكبرها فى التصنيع. كما تعتبر تايوان مثالا لما كان يمكن أن تكون عليه أوكيناوا وجزر الفلبين لو كانت الولايات المتحدة لم تلعب الدور النيوكولونيالى.

وتعهدت الولايات المتحدة بدفع جميع التعويضات عن الدمار الذى لحق بالفلبين فى الحرب بشرط أن يوافق الفلبينيون على قانون بل. وقد عارضت الأغلبية فى الكونجرس الفلبينى بشدة التعديل الدستورى الذى يمنح التكافؤ، ولكن الأميريكيين ومؤيديهم المحليين تآمروا خلف الكواليس لطرد ثمانية من النواب وثلاثة أعضاء فى مجلس الشيوخ بتهمة الاحتيال والإرهاب، وبطرح عددهم حصل التعديل الدستورى على أدنى عدد من الأصوات المطلوبة للموافقة عليه.

وبعد ثلاثة أيام من تعديل الدستور وقَّعَتْ الحكومة الفلبينية على اتفاقية للقواعد العسكرية تمنح الولايات المتحدة عقود استئجار لمدة تسع وتسعين سنة لثلاثة وعشرين موقعا من بينها ستة عشر موقعا نشطا وسبعة مواقع احتياطية. ولما كانت قوانين الأراضى العامة الفلبينية تنص على ألا تزيد مدة عقود الإيجار الحكومية عن خمسة

وعشرين عاما، أثارت شروط اتفاقية القواعد حركة اعتراض شعبية فورية. وتلكأت الإدارات الأميريكية المتتالية لمدة تسعة عشر عاما حتى عام ١٩٦٦ عندما أبرمت إدارة جونسون مقايضة بعقد اتفاقية استئجار جديدة لمدة خمسة وعشرين عاما مقابل استعداد مانيلا لإرسال مفرزة عسكرية إلى فييتنام. وكانت أهم منشأتين هما قاعدة كلارك الجوية وهى الثانية من حيث الحجم بعد قاعدة فاندنبرج فى كاليفورنيا، وقاعدة سوبيك باى وهى القاعدة الأساسية للأسطول السابع للعمليات والإصلاحات فى غرب المحيط الهادئ. وتمدد مطار كلارك على مساحة عشرة آلاف إيكر وهى أكبر من مساحة سنغافورة وأحاط بها سياج أمنى بطول اثنين وعشرين ميلا. وتسبب التصريح بنقل نفايات القاعدة فى بروز قريتين جديدتين أطلق عليهما اسمان لاثنين من رؤساء الفلبين هما ماكاباجال وماركوس. وفى يوم ١٥ يونيو١٩٩١ ثار بركان ماونت بناتوبو لأول مرة بعد ستمائة عام وهو على بعد عشرة أميال. مما أدى إلى تغطية المطار بالرماد البركانى وتحويله إلى خسارة شاملة. وبهذا أصبحت عقود استئجار منشآت الخليج العميق والحوض الجاف فى خليج سوبيك نقاط الخلاف الرئيسية فى المفاوضات الأميريكية ـ الفلبينية النهائية عام ١٩٩١ حول القواعد.

وبعد أسبوع من توقيع اتفاقية القواعد الأصلية عام ١٩٤٧ أبرمت الحكومة الفلبينية اتفاقا آخر هو ميثاق المعونة الأميريكية الذى أنشأ مجموعة استشارية عسكرية أميريكية مشتركة فى مانيلا. وتشكلت هذه المنظمة من ضباط عسكريين أميريكيين وأصبحت مفوضة " بتقديم المساعدة والمشورة لجمهورية الفلبين فى المسائل العسكرية والبحرية " بما فى ذلك إمداد الجيش الفلبينى بالأسلحة والذخائر. وهكذا أعادت بحكم الضرورة نظام الحاكم العسكرى المطلق مثلما كان فى العصر الاستعمارى. وفى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ وقَّعت الولايات المتحدة والفلبين معاهدة أقامت منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا وأحالت كلتا المعاهدتين الإشراف الفعال على القوات المسلحة الفلبينية إلى الولايات المتحدة عبر المجموعة الاستشارية العسكرية الأميريكية المشتركة التى انتقت بمساعدة السى آى إيه ضابطا سابقا فى الجيش وعضو الكونجرس عن الحزب الحاكم اسمه رامون ماجسايساى ليكون وزير الدفاع الوطنى المطيع. وأصبح ثالث رئيس لجمهورية الفلبين عام١٩٥٣. وعندما أصبحت الولايات المتحدة آنذاك مسيطرة على الاقتصاد الفلبينى والقوات المسلحة الفلبينية، وأصبحت ممتلكاتنا العسكرية آمنة، استطعنا فرض ميزانيات عسكرية هائلة أثقلت كاهل الفلبين، وتوريط

قواتها المسلحة فى الحربين الكورية والفييتنامية. وأصبحت القواعد الفلبينية مناطق حشد خطيرة بالنسبة للحرب الأميريكية فى فييتنام، وكذلك استخدمت الولايات المتحدة منشآتها فى لوزون فى تنفيذ مؤامرات وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية ضد إندونيسيا فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٥.

وفى نوفمبر ١٩٦٥ انتخب فرديناند ماركوس، المحامى فى مانيلا رئيسا للجمهورية. وبدا فى البداية أنه زعيم ديناميكى كرس نفسه للصالح العام مع نيته فى دفع الاقتصاد الفلبينى الخاضع للتلاعب نحو نمو كبير. وفى نوفمبر ١٩٦٩ كسب فترة رئاسية ثانية لمدة أربع سنوات. وأصبح بذلك أول رئيس يعاد انتخابه فى تاريخ الفلبين الديموقراطى القصير، غير أن ماركوس كان مهتما فى المقام الأول بحشو جيوبه بالمال، ويشير جميع كُتَّاب سيرته إلى أنه سُجِّلَ فى كتاب جينس باعتباره أكبر لص فى أى زمن. وفى أواخر ستينيات القرن العشرين بدأت نوعية الحياة فى الفلبين تتدهور بشكل خطير. وتفجرت فى جميع أنحاء الجزرالرئيسية حركات تمرد لجأت إلى حرب العصابات بتأثير مقاتلى التحرير الفيتناميين والدعاية الصينية عن " الحرب الشعبية ". وكانت بعض هذه الحركات بقيادة جيش الشعب الجديد الذراع العسكرى للحزب الشيوعى الفلبينى. وفى جزيرة ميندناو الجنوبية انتظم الانفصاليون المسلمون تحت راية الجبهة الوطنية لتحرير مورو. وفى أغسطس ١٩٦٩ شن ماركوس حملات عسكرية كبرى ضد كل من جيش الشعب الجديد ومقاتلى مورو.

وبحلول عام ١٩٧٢ ازداد الموقف سوءا حتى أن ماركوس اصطنع محاولة اغتيال مزيفة ضد خوان بونس أونريلى وزير دفاعه، حتى يجد مبررا لإعلان الأحكام العرفية. وبذلك ألقى القبض على - واعتقل - السياسيين المعارضين له (بمن فيهم خليفته السيناتور بنينو أكينو المعروف باسم "نينوى")، واعتقل الصحفيين والطلاب وزعماء العمال، وأغلق صحفا وحرم المظاهرات والإضرابات وحركات المقاطعة. وبحكم استيلائه على سلطات ديكتاتورية قام ماركوس بتعطيل الدستور الذى يسمح لرؤساء الجمهورية بالبقاء فى الحكم لفترتين فقط، وتقدم فى عام ١٩٧٣ بدستور جديد يسمح له بالبقاء فى الحكم لمدة غير محدودة وبأن يحكم البلاد بإصدار المراسيم، وعين زوجته إيميلدا فى منصب محافظ مانيلا ووزيرة " للمستوطنات البشرية والبيئة ".

ولم يحدث هذا فى فراغ. وقد أقرت ألفا بووين الضابطة بالسلاح البحرى الأميريكى والباحثة فى إدارة مراجع الكونجرس بأنه بحلول عام ١٩٧٥ كانت الولايات المتحدة قد طُرِدت من فييتنام وأخذت جميع دول جنوب شرق آسيا تعيد النظر فى ترتيباتها الأمنية. وكانت الفلبين واحدة من أوائل الدول التى طلبت مراجعة معاهداتها الأمنية. وفى عام ١٩٧٥، بعد خروج أميريكا من سايجون بشهور قليلة، قام الرئيس جيرالد فورد بزيارة الفلبين وتوصل إلى اتفاقية مع الرئيس فرديناند ماركوس تقضى بمراجعة اتفاق عام ١٩٤٧ الخاص باستخدام الولايات المتحدة للقواعد العسكرية الفلبينية مع الاعتراف الكامل بسيادة الفلبين هذه المرة(٣٠).

وكانت اتفاقية فورد ـ ماركوس تمثل تحسنا طفيفا، ولكن ظلت المشاكل القديمة تعتمل. وقد أشعلت الظروف المحيطة بمطار كلارك وقاعدة سوبيك باى لهيب الشعور الوطنى الفلبينى. وكانت القواعد قد أنعشت تجارة المخدرات الهائلة وصناعة الدعارة التى استغلت الآلاف من النساء الفلبينيات الفقيرات. وأصبحت مدينة أنجيليس مقر مطار كلارك فى الثمانينيات أكثر المدن ابتلاء بالمخدرات فى الفلبين. وفى نفس الوقت قام ماركوس ـ فى ظل الأحكام العرفية- بتوسيع وتسييس مؤسسته العسكرية وتعيين أصدقائه المخلصين له شخصيا، ومنح الجيش سلطات غير محدودة لاعتقال المدنيين. وأصبحت حالات "الاختفاء" واغتيال أى شخص يبدى اهتماما بالسياسة من الأمور الشائعة. كذلك أمم ماركوس الكثير من المشروعات الصناعية والتجارية وأعطاها لأقاربه. وعمدوا إلى ضخ الأرباح لإثراء أنفسهم بينما أغمضت الولايات المتحدة أعينها.

وفى عام ١٩٨٣ عاد بنينو أكينو السياسى المعارض إلى الفلبين بعد ثلاث سنوات فى المنفى ليحشد المعارضة ضد نظام ماركوس، وبعد دقائق من هبوط طائرته فى مطار مانيلا يوم ٢١ أغسطس قُتِلَ رميا بالرصاص، كما قُتِلَ قاتله بدوره بنفس الطريقة وفى نفس المكان. وزعم ماركوس أن الشيوعيين هم المسؤولون عن اغتياله، ولكن لجنة تقصى الحقائق التى تلت ذلك اكتشفت أن الاغتيال كان من تدبير مؤامرة عسكرية. ورفض ماركوس تلك النتيجة وأطلق سراح المشتركين فى المؤمراة. وأصبحت كورازون كويوانجكو أكينو، أرملة أكينو زعيمة للمعارضة بينما اشترك مئات الآلاف من الناس فى تشييع جنازة زوجها فى مانيلا. وكانت تلك أكبر مظاهرة فى تاريخ الفلبين وبداية لحركة يمكن تسميتها " قوة الشعب ". ولم تكن قوة الشعب الفلبينى أبدا بنفس العداء الواضح

للأميريكيين فى النسخة الإيرانية ضد الشاه أو فى حملة باباندريو ضد المجلس العسكرى اليونانى. غير أن من المؤكد أن وجود قواعدنا ودعمنا الصارخ لماركوس ساعدا على تعبئة الشعب.

و فى أواخر عام ١٩٨٥ أعلن ماركوس إجراء انتخابات رئاسية فى شهر فبراير ١٩٨٦ فى محاولة منه لاكتساب شرعية أكبر ولضمان استمرار الدعم الأميريكى. وأعلنت كورازون أكينو ترشحها للانتخابات. وبعد انتهاء عملية الاقتراع اتهمت الكنيسة الكاثوليكية، ممثلة فى شخص الكاردينال خاييم سين، ماركوس بتزوير أصوات الناخبين وإرهابهم على نطاق واسع وطعنت فى ادعائه الفوز فى الانتخابات. وشعرت إدارة ريجان بالحزن بسبب الصعوبات التى يواجهها صديقها وأخذت تتأرجح بالنسبة لاعترافها بشرعية انتخاب كورازون أكينو. وفى نفس الوقت، وفى مواجهة المظاهرات المتواصلة فى الشوارع ضد ماركوس، تخلت عنه القوات المسلحة الفلبينية إما بتأييد قوات أكينو أو برفض الأوامر بإطلاق الرصاص على المجتمعين العُزَّل من السلاح(٢١).

وفى يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٦ وبعد نحو عشرين سنة فى الحكم، هرب فرديناند وإيميلدا ماركوس من قصر مالاكانانج وتوجها إلى قاعدة كلارك الجوية ومنها إلى المنفى فى الولايات المتحدة. وعندما وصل ماركوس إلى هاواى ذكرت الأنباء أنه كان يحمل معه حقائب تحتوى على مجوهرات وسبائك من الذهب وشهادات بما قيمته بلايين الدولارات من السبائك الذهبية. وقدرت حكومة أكينو التى خلفت حكومة ماركوس أنه خبأ مبلغ ثلاثة بلايين دولار على الأقل فى حسابات بنكية سويسرية. غير أن بعض المحللين تحدثوا عن رقم يبلغ ٣٥ بليون دولار. ولم يحدث أن استعيدت هذه الأموال على الإطلاق. وتوفى ماركوس فى هونولولو يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩.

وفى ٢ فبراير ١٩٨٧ صدَّق الشعب الفلبينى بأغلبية ساحقة على دستور وطنى جديد حملت مادته الثانية العنوان التالى: " إعلان مبادئ سياسات الدولة "، وبدأت عملية قادت إلى إلغاء اتفاقية القواعد مع الولايات المتحدة. ونص الباب الثانى والثالث على مايلى: " تنبذ الفلبين الحرب كأداة للسياسة الوطنية، وتتبنى مبادئ القانون الدولى التى تلقى قبولا عاما كجزء من قانون البلاد وتتمسك بسياسة السلام والمساواة والعدالة والحرية والتعاون والمحبة مع جميع الشعوب. وتعلو السلطة المدنية فوق القوات

المسلحة فى جميع الأوقات. إن قوات الفلبين المسلحة هى حامية الشعب والدولة، وهدفها هو ضمان سيادة الدولة وسلامة أراضيها ". وكان جميع الفلبينيين يعتقدون أن الولايات المتحدة احتفظت بأسلحة نووية جاهزة للاستعمال فى قاعدة سوبيك ومطار كلارك. وكان الباب الثانى من سياسات الدولة بمثابة قرع الناقوس إيذانا بوفاة القواعد، إذ ينص على ما يلى: " الفلبين، بالتطابق مع المصلحة الوطنية، تتبنى وتتبع سياسة التحرر من الأسلحة النووية فى أراضيها ". وفى يوم ٦ يونيو ١٩٨٨ وافق مجلس الشيوخ الفلبينى على قانون التحرر من الأسلحة النووية تنفيذا للتفويض الدستورى، وذلك بأغلبية ١٩ صوتا مقابل رفض ثلاثة أصوات وامتناع صوت واحد. وبذلك أصبح لدى حكومة الفلبين موقف جاد تنطلق منه عندما تنتهى مدة عقود إيجار القواعد فى عام ١٩٩١.

ومع الفهم الخاطئ تماما للمناخ السياسى بعد حكم ماركوس تعجَّل المفاوضون الأميريكيون بطريقة سيئة فى محاولتهم تمديد عقود استئجار القواعد. ويقول رولاند سيمبولان من جامعة الفلبين ومستشار مجلس الشيوخ الفلبينى إن الولايات المتحدة " حاولت بعنف أن تفرض رأيها " أما ألفريدو بنجزون وزير الصحة السابق، الذى كان نائب رئيس مجموعة المفاوضين الفلبينيين، فقد أكد فيما بعد فى مقال له أن عقلية المفاوضين الأميريكيين الجاهلة والمتغطرسة كانت بقيادة ريتشارد أرميتاج أثناء المفاوضات. وقد حاولوا فرض اتفاقية تمديد للعقود بعيد المدى "[٣٢]. وكان أرميتاج مسؤولا سابقا فى وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية وأصبح الممثل الخاص للرئيس جورج بوش الأب فى شؤون اتفاقية القواعد العسكرية الفلبينية (وقد أصبح فيما بعد نائب وزير الدفاع فى إدارة بوش الابن).

وكان الأميريكيون يعتقدون أن الفلبينيين فقراء جدا بحيث لا يستطيعون طردهم، وأن أعضاء مجلس الشيوخ المحافظين سوف يدعمونهم. ومهما كان الأمر، وبعد أن دمر بركان ماونت بيناتوبو قاعدة كلارك الجوية. خفضت الولايات المتحدة عرضها للمعونة المقدمة للفلبين من نحو ٧٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٣ ملايين دولار، وفى ١٦ سبتمبر ١٩٩١رفض مجلس الشيوخ الفلبينى التجديد المقترح لاتفاقية القواعد لعام ١٩٤٧ بأغلبية ١٢ مقابل ١١ صوتا[٣٣]. وذلك بعد أن غضب المجلس من بخل أميريكا ورفضها القيام بإزالة التلوث فى مطار كلارك. ورغم أن ذلك الحدث لقى اهتماما ضئيلا فى الولايات المتحدة فقد تم سحب جميع القوات المسلحة الأميريكية فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢.

وقامت الولايات المتحدة منذ طردها بحيل متعددة لإعادة قواتها إلى الفلبين، وكانت تعرض دائما مبالغ من العملة الصعبة التى تحتاجها البلاد أشد الاحتياج على سبيل الإغراء.وفى أوائل عام ٢٠٠٢ أرسلنا نحو ألف من القوات الخاصة وجنوداً للدعم لمساعدة الفلبينيين فى القتال ضد " عصابة أبى سيّاف الإرهابية المسلمة " فى جزيرة باسيلان الجنوبية مع سجل من عمليات الاختطاف والابتزاز لا الإرهاب السياسى(٣٤). وكان هدف الولايات المتحدة فى الفلبين هو عقد " اتفاقية للدعم اللوجيستى المتبادل " تسمح بدخول قواتها إلى القواعد الفلبينية للتزود بالوقود والحصول على المؤونة وإصلاح السفن دون دراسة كل حالة على حدة. وفى ٣ أغسطس ٢٠٠٢ فى مانيلا، قال كولين باول وزير الخارجية آنذاك إن "الولايات المتحدة غير مهتمة بالعودة إلى الفلبين بقواعد أو بوجود دائم "، ولكن من المستبعد أن يوجد شخص واحد فى شرق آسيا يصدقه.(٣٥) وفى ٢٠ فبراير ٢٠٠٣ أعلنت وزارة الدفاع الأميريكية أنها تقوم بإرسال قوة عسكرية جديدة من نحو ألفى جندى إلى الفلبين فى عملية ضد " الإرهابيين ليس لها موعد نهائى ثابت ".(٣٦)

من الحرب إلى النزعة الإمبراطورية

بينما تنمو الإمبراطورية الأميريكية ندخل فى حرب متكررة بشكل ملحوظ أكثر مما فعلنا من قبل وأثناء الحرب الباردة. وتشجع الحروب بدورها على تنامى القوات المسلحة. كما أنها تعتبر وسيلة دعاية عظيمة للقوة ولفاعلية أسلحتنا وللشركات التى تصنعها والتى تستطيع بذلك بيعها للآخرين بسهولة. ويمثل حجم مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة ٤٤٪ من السوق العالمية، وهذه النسبة هى أكثر من ضعف نصيب أميريكا فى السوق فى عام ١٩٩٠ عندما كان الاتحاد السوفييتى أكبر مُصَدِّرٍ للأسلحة(٣٧). ولما كان المجمع العسكرى ـ الصناعى يزيد بدانة على الدوام مع مزيد من القدرات، وجب أن تتم " تغذيته " أكثر فأكثر دائما. ويتطلب بناء القواعد الجديدة مزيدا من قواعد جديدة أخرى لحماية تلك التى بنيت فعلا مما يؤدى إلى إطلاق دورات أكثر استحكاما من النزعات العسكرية والحروب ومبيعات الأسلحة، وتمدد القواعد.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى بدأنا نشن بمعدل متصاعد حروبا كانت أهدافها الرسمية المعلنة تتسم أكثر فأكثر بالخداع وعدم الإقناع. وكنا أيضا مستعدين دائما وأكثر من مرة لشن حرب خارج إطار القانون الدولى فى مواجهة معارضة شعبية فى جميع أنحاء العالم. وتلك كانت حروب الأمر الواقع للإمبراطورية المحمية بمزاعم دعائية مثل التدخل الإنسانى، وتحرير المرأة وخطر الأسلحة غير التقليدية، وأى كلمات طنانة شائعة يتصادف أن تجرى على ألسنة المتحدثين باسم البيت الأبيض والبنتاجون. وفى كل حرب تملَّكنا قواعد عسكرية جديدة كبرى لا تتناسب، من حيث الموقع والحجم، مع المهام العسكرية المطلوبة والتى احتفظنا بها وعززناها بعد الحرب. وبعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قمنا بشن حربين فى أفغانستان والعراق، وتملَّكنا أربع عشرة قاعدة جديدة فى أوروبا الشرقية والعراق والخليج الفارسى وباكستان وأفغانستان وأوزبكستان وقيرجيزستان. وقيل إن هاتين الحربين كانتا ردا على الهجمات الإرهابية وأنهما تحدَّان من تعرضنا للإرهاب فى المستقبل. ولكن يبدو أن القواعد الجديدة وأهدافا أميريكية أخرى هى الأكثر عرضة للضربات الإرهابية المستمرة والمتزايدة.

وتابعنا ممارساتنا المعتادة فأقمنا قواعدنا فى دول ضعيفة توجد فى معظمها حكومات قمعية وغير ديموقراطية. وبعد انتصارنا فى حرب العراق الثانية بدأنا على الفور فى إعادة النظر فى حجم انتشارنا فى ألمانيا وتركيا والمملكة العربية السعودية، حيث أصبحنا مكروهين بدرجة أكبر نتيجة للحرب. وبدلا من ذلك نقلنا قواتنا وحامياتنا إلى دول ذات نظام ملكى أو أوتوقراطى/ ديكتاتورى أقل سكانا ولا مطالب لها، فى أماكن مثل قطر والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان(٣٨).

وبدأت تظهر صورة جديدة لإمبراطوريتنا. فقد احتفظنا بالرتاج القديم على أميريكا اللاتينية والذى يبلغ عمره قرونا من الزمان، وعلى تعاوننا الوثيق مع حكومة الحزب الأوحد فى اليابان رغم أننا مكروهون كراهية عميقة فى أوكيناوا وكوريا الجنوبية. حيث الموقف هناك متقلب بشكل متزايد. وأدى افتقارنا إلى الشرعية فى الحرب مع العراق إلى الانتقاص من موقفنا فيما أسماها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع " أوروبا العجوز " قاصدا الحط من قدرها، ولهذا فنحن نحاول التعويض بالحصول على حلفاء وبناء

القواعد فى البلاد الشيوعية السابقة الأكثر فقرا فى أوروبا الشرقية. وفى المناطق الغنية بالنفط فى جنوب أوراسيا نبنى مخافر أمامية فى كوسوفو والعراق وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى فى محاولة لإخضاع المنطقة بأسرها للسيطرة السياسية الأميريكية، ولكن إيران ماتزال إلى الآن رافضة لجهودنا. ونحن لم نفعل كل ذلك لمحاربة الإرهاب، أو تحرير العراق، أو إطلاق فحوى نظرية الدومينو من أجل دمقرطة منطقة الشرق الأوسط. أو الأعذار الأخرى التى قدمها زعماؤنا. لقد فعلنا كل ذلك - كما سأوضح - من أجل النفط، وإسرائيل، والسياسات الداخلية، وإنجاز قدرنا الذى نفهمه ذاتيا على أنه إمبراطورية روما الجديدة.

ويطرح الفصل التالى النزعة الأميريكية على ساحة قتال القوة الكونية وهى منطقة الخليج الفارسى التى لنا فيها تاريخ طويل.

الفصل الثامن

الحربان العراقيتان

• " من وجهة نظر تسويقية أنت لا تقدم منتجا جديدا فى شهر أغسطس " هكذا قال أندرو كارد رئيس موظفى البيت الأبيض فى بداية انطلاق الحملة الدعائية للحرب مع العراق هذا الأسبوع.

نيويورك تايمز

٧ سبتمبر ٢٠٠٢

• " فى نهاية الأمر، هذا هو الرجل (صدام حسين) الذى حاول قتل دادى ".

الرئيس جورج دبليو بوش

فى هيوستون- ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢

يعتبر الخليج الفارسى امتدادا للمحيط الهندى طوله ٦٠٠ ميل، وهو يفصل شبه الجزيرة العربية فى الغرب عن إيران فى الشرق. ويقع العراق على رأس الخليج حيث تغلق الكويت جانبا كبيرا من طريقه إلى المجرى المائى. وتقع على طول شاطئ الخليج العربى، من الكويت حتى عُمان، ما كانت تسمى فى القرن التاسع عشر باسم " الإمارات المتصالحة " وهى إقطاعيات عاشت آنذاك على القرصنة، وعقدت بريطانيا " هدنات " معها حولتها إلى محميات بريطانية. وكان البريطانيون مهتمين فى المقام الأول بحماية طرق شاحناتهم البحرية المؤدية إلى إمبراطوريتها فى الهند ومن ثم كانوا مستعدين لمقايضة الوعود التى تتلقاها من زعماء القبائل المحليين لوقف القرصنة بضمانات بريطانية بالدفاع عنهم ضد جيرانهم. وبهذه الطريقة أصبحت بريطانيا المشرفة على جميع العلاقات بين الإمارات المتصالحة وكذلك على جميع علاقاتها بالعالم خارج الخليج الفارسى.

وهكذا وقبل الحرب العالمية الثانية، كانت منطقة الخليج بؤرة الإمبريالية البريطانية. غير أن الأحداث فى المملكة العربية السعودية وحدها اتخذت منحى مختلفا فى شهر مايو ١٩٣٣ عندما حصلت شركة ستاندارد أويل كومبانى أوف كاليفورنيا على الحق فى التنقيب عن النفط فى المناطق الشرقية من المملكة الغنية بالنفط. وفى مقابل ٣٥ ألف جنيه بريطانى حصلت الشركة على امتياز مدته ستون سنة من الملك ابن سعود (هكذا يكتب المؤلف اسم الملك عبد العزيز بن سعود - المترجم) وأصبحت تلك الشركة تعرف الآن باسم شيفرون. ولما كان النفوذ البريطانى فى المنطقة فائقا، لم يكن الأميريكيون ليستطيعوا الحصول على موطئ قدم إلا بفضل واحد من أبرز الشخصيات التاريخية غير العادية. فقد كان هـ. سانت جورج فيلبى مستشارا للملك ابن سعود ومتخصصا فى شؤون الجزيرة العربية. (هو أيضًا والد كيم فيلبى المسؤول فى الاستخبارات البريطانية

الذى عمل سرا لصالح الاتحاد السوفييتى وأصبح أشهر الجواسيس فى فترة الحرب الباردة بعد أن هرب إليه). وكان فيلبى مستشار الملك منزعجا من الممارسات الإمبريالية لشركات النفط البريطانية فى إيران، ولذلك فقد حرص الملك ابن سعود على أن يربط مصيره بالأميريكيين. وهكذا بدأت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا فى استخراج النفط فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٨. وبعد فترة قصيرة شكلت الشركة والملك شراكة بينهما بإنشاء كيان جديد أطلق عليه اسم شركة النفط العربية - الأميريكية (أرامكو)، وأدخل معهما شركاء آخرون وهم شركات: تكساسكو، وستاندارد أويل أوف نيوجيرسى (إكسون)، وسوكونى فاكيوم (موبيل). ووصفت أرامكو بأنها " الكونسورتيوم الأكبر والأغنى فى تاريخ التجارة ". ومازال رئاستها المشتركة فى الظهران بالمملكة العربية السعودية[١].

ومنذ البداية بذلت أرامكو أقصى جهدها لكى تتجنب طابع العجرفة الذى لزم الإمبريالية البريطانية فى الشرق الأوسط. وقد تمتع موظفوها بإعفائهم من تطبيق القوانين السعودية الصارمة، واجتهدت الشركة فى تحقيق بعض المنافع لصالح المملكة قليلة السكان، بما فى ذلك شق الطرق وبناء محطات الكهرباء، وحفر آبار المياه التى تحتاج إليها بشدة. واستجابت الشركة بسرعة عندما طلب الحكام السعوديون مزيدا من المال أو التعاون فى مشروعات تعتبر من أولويات اهتماماتهم. وكانت الولايات المتحدة تبدى اهتماما فائقا ودائما بعلاقاتها بالمملكة العربية السعودية. وفى فبراير ١٩٤٣ قال الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، فى رسالة إلى إدوارد ستيتنيوس وكيل وزارة الخارجية، " إننى بذلك أجد أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية أمر حيوى فى الدفاع عن الولايات المتحدة "[٢]. ومن الحرب العالمية الثانية فصاعدا تعاونت أرامكو كذلك بشكل غير رسمى مع مكتب الخدمات الاستراتيجية الذى أصبح فيما بعد وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية بذاتها. وكانت واشنطن تحاط علما دائما بوجهات نظر أرامكو بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والعالم الكائن وراءها. ولما كان لدى وكالة المخابرات المركزية مجلس للتقويم القومى فقد كان يلتحق بعضويته دائما أحد كبار مديرى أرامكو بعد اعتزاله.

ومنذ نحو ثلاثين سنة تقريبا بدأت السعودية تفك بعض روابطها، فقامت فى عام ١٩٧٢ بشراء ٢٠٪ من شركة أرامكو، وفى عام ١٩٨٠ امتلكت ١٠٠٪ من أسهمها، وفى

نفس الوقت فوضت شركاء أرامكو فى الاستمرار فى تشغيل وإدارة حقول النفط السعودية. وأخيرا فى عام ١٩٨٨ صدر مرسوم ملكى نُفِّذَ بأسلوب ودى لنزع ملكية الشركة، وتولت المملكة العربية السعودية إدارة وتشغيل مصادرها من الغاز والنفط وأصبحت الشركة تسمى أرامكو السعودية.

وعلى أساس هذه العلاقة الطويلة المربحة إلى أقصى حد، بنت الولايات المتحدة أول دعائم سياستها فى الخليج الفارسى المتمثلة فى الروابط المتينة مع المملكة العربية السعودية. وقد ترى وجهة النظر العربية أن السياسة الأميريكية فى المنطقة بلغت ذروتها فى عام ١٩٥٦ عندما وقفت الولايات المتحدة إلى جانب مصر ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل التى شنت الحرب لمنع الرئيس جمال عبد الناصر من تأميم شركة قناة السويس. وكانت هذه الأزمة بداية تدهور بريطانيا فى شرق السويس، وأنالت الولايات المتحدة المديح فى جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط[٣]. وفى عام ١٩٦٨ قررت بريطانيا الانسحاب من جميع حامياتها شرق السويس. وكان الفيصل الحقيقى فى سياسة المنطقة خلال هذه السنوات هو شركات النفط متعددة الجنسيات التى مارست نفوذا قويا على كل من الحكومتين البريطانية والأميريكية، قبل إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول فى عام ١٩٦٠ (منظمة أوبك).

وكان أبرز اهتماماتنا على الدوام هو ضمان ألا تتدخل قوة أخرى ـ صديقة أو غير صديقة ـ فى أمور تخص مصادر النفط السعودية. وفى أغسطس عام ١٩٤٥ كان سلاح المهندسين فى الجيش قد بدأ العمل فى بناء مطار الظهران المتاخم لمقر رئاسة شركة أرامكو. وقد استأجرت الولايات المتحدة هذا المطار من السعودية من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٣ واستخدمته كقاعدة لسرب من القاذفات المحملة بأسلحة نووية والتابعة لقيادة الجو الاستراتيجية. وفى عام ١٩٦٣ شعر الملك فيصل بالقلق من حجم التواجد الأميريكى فى بلاده فأمر بمغادرة السلاح الجوى قاعدة الظهران التى أعيدت تسميتها على الفور باسم قاعدة الملك عبد العزيز الجوية، وخصصت لسلاح الجو السعودى. ومع ذلك سمح السعوديون للقوات المسلحة الأميريكية باستخدامها على أساس دراسة كل حالة على حدة حتى نشبت حرب الخليج فأعيد تخصيصها لعمليات طرد العراق من الكويت. وقد أثبتت قاعدة الظهران أنها أهم مطارات القوات المتحالفة فى الحرب الخاطفة التى شُنَّتَ ضد العراق عام ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة. وقد هبطت فى

هذا المطار ٦٧٥٥ طائرة من بين نحو ٧٢٤٨ طائرة وصلت إلى السعودية فى الفترة ما بين ٧ أغسطس ١٩٩٠ و ٢٦ مارس ١٩٩١(٤).

وبين ١٩٥٣ و ١٩٧٩ كانت الدعامة الثانية فى سياسة أميريكا فى الخليج الفارسى هى إيران ثانى أكبر مصدرى النفط الخام آنذاك والمالكة لثالث أكبر احتياطى نفطى فى العالم. وقد أقام البريطانيون - الذين كانوا يضخون النفط من إيران منذ عام ١٩٠٨ - أكبر مصفاة للبترول هناك. وقد أمدت شركة النفط الأنجلو - فارسية الخزانة البريطانية بمبلغ ٢٤ مليون جنيه استرلينى على شكل ضرائب، و ٩٢ مليون جنيه من العملات الأجنبية (وبعد عام ١٩٣٥ أصبح اسم الشركة هو شركة النفط الأنجلو - إيرانية). ولم تكن لدى البريطانيين أية نية لقبول تأميم الشركة المدرة للأرباح، وتعاطفت معهم كبريات شركات النفط الأميريكية. وهكذا نال البريطانيون فى عام ١٩٥٣ تعاون إدارة أيزنهاور الجديدة فى خطة غير قانونية إلى حد الوقاحة للإطاحة بالحكومة الإيرانية التى أرادت الحصول على نصيب عادل من عوائد البلاد النفطية.

وأصدر أيزنهاور أوامره إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمساعدة البريطانيين على حماية أصولهم، وقام الأميريكيون بدورهم بإعادة تعريف الأزمة الأنجلو- إيرانية النفطية باعتبارها مسألة تتصل بمقاومة "العالم الحر" لخطر الشيوعية فى منطقة الشرق الأوسط. وأصدر عملاء السى آى إيه التوجيهات إلى ضباط فى الجيش الإيرانى لطرد رئيس الوزراء محمد مصدق السياسى الشريف المعروف بدفاعه غير القابل للفساد عن المصالح الوطنية لبلاده، وإحلال الشاه الشاب محمد رضا بهلوى مكانه الذى كان مصدق قد ألغى حكمه (كان الشاه قد هرب من إيران إلى إيطاليا ولم تكن المسألة هى إحلاله مكان رئيس الوزراء، بل كان هدف الانقلاب الذى دبرته السى آى إيه إعادة الشاه إلى عرشه لينفذ كل المطالب البريطانية - المترجم) ورغم أن الشاه كان يزعم أنه وطنى فإنه أشد رغبة من مصدق فى التعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة. وكان يرى أنهما الثقل الموازن لنفوذ الاتحاد السوفييتى على حدود إيران الشمالية. وبعد نجاح الانقلاب منحت الحكومة الإيرانية الجديدة عقود الامتيازات لكونسورتيوم من أكبر شركات النفط الغربية. وفى هذا الكونسورتيوم ذهب ٤٠٪ من الأسهم إلى شركة النفط الأنجلو- إيرانية وأعيدت تسميتها لتصبح شركة

البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم)، ونالت شركة رويال دتش شل حليفتها ١٤٪، وبهذا ضمنت بريطانيا حصولها على أغلبية الأصوات. ونالت مجموعة من الشركات الأميريكية ٤٠٪ مكافأة للاشتراك الأميريكى فى الانقلاب. كما نالت الشركة الفرنسية المملوكة للدولة نسبة ٦٪(٥).

وهكذا اعتمد موقف أميريكا فى أغنى مناطق العالم بالنفط على علاقاتها الوثيقة بأكبر دولتين فى الخليج الفارسى. وسعت حكومتنا إلى إقامة قواعد فى المنطقة لسلاحها البحرى فقط نظرا لأن القوات المسلحة البريطانية كانت ماتزال موجودة فى أماكنها ومتمتعة بالفاعلية. وفى عام ١٩٤٨ عقدت الولايات المتحدة اتفاقا غير رسمى مع بريطانيا لاستخدام تسهيلات الرسو فى القاعدة البحرية البريطانية (والجوية) المقامة منذ زمن طويل فى المنامة بالبحرين مستعمرة بريطانيا والتى تعتبر أكبر الجزر الثلاث والثلاثين فى المستعمرة. وفى عام ١٩٤٩ أقامت قوة الشرق الأوسط الأميريكية هناك برئاسة قبطان بحرى رُفِعَ إلى رتبة عميد بحرى عام ١٩٥١. وفى ١٥ أغسطس ١٩٧١ نالت البحرين استقلالها عن بريطانيا، وأنجزت الولايات المتحدة اتفاقية تنفيذية للاحتفاظ باستخدام تسهيلاتها البحرية مقابل دفع أربعة ملايين دولار سنويا(٦).

وقبل حرب الخليج عام ١٩٩١ كانت جزيرة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى الإقليم الوحيد فى المنطقة الواقع بأمان فى قبضة الأيدى العسكرية الأميريكية. وكانت هى وجزيرة موريشيوس فى حوزة بريطانيا منذ أن استولت عليها إنجلترا أثناء حروب نابوليون. وأرادت الولايات المتحدة بناء منشأة للاتصالات البحرية هناك لأن قواعد الراديوو التجسس فى غرب أستراليا فى الحرب الباردة لم تستطع تغطية المحيط بأكمله. وفى عام ١٩٦٥ فصلت بريطانيا دييجو جارسيا عن جزر موريشيوس وأقامت بها ما أسمته: " إقليم المحيط الهندى البريطانى " ثم قامت "بإقراضها" للولايات المتحدة دون مقابل لمدة خمسين عاما على الرغم من أنه كان مفهوما أن الأميريكيين سوف يتنازلون فى نفس الوقت عن المطالبة بدفع مبلغ ١٤ مليون دولار هى قيمة صواريخ بولاريس التى تطلق من الغواصات كانت فى طريقها إلى إنجلترا.

ويحلو للمسؤولين الأميريكيين أن يتباهوا بأن دييجو جارسيا " ذات مناعة ضد التطورات السياسية المحلية " لسبب قوى جدا، فقد قام البريطانيون بترحيل جميع سكان الجزيرة إلى موريشيوس وسيشل حيث عاشوا هناك فى ظروف من الفقر

والتفرقة العنصرية. ودفعت بريطانيا ٦٥٠ ألف جنيه استرليني لموريشيوس لكى تقبل أهل دييجو جارسيا. ولكن هؤلاء اللاجئين مازالوا منذ عقود يطعنون فى إعادة توطينهم أمام محاكم لندن التى قضت بالفعل بعدم قانونية عملية الترحيل. وفى نفس الوقت عمدت الولايات المتحدة، فى عام ١٩٧٤، إلى تحويل محطة الاتصالات إلى قاعدة بحرية كاملة، ومددت مَدْرَج المطار إلى ١٢ ألف قدم، وزادت عمق البحيرة المتصلة بالبحر لإيواء حاملة الطائرات لقوة العمل، كما قامت بتخزين إمدادات من الوقود هناك للسفن والطائرات تكفى لمدة ثلاثين يوما. وفى عام ٢٠٠١ قالت وزارة الدفاع إن فى دييجو جارسيا عددا من المبانى يفوق عدد الموظفين العسكريين - ٦٥٤ على وجه الدقة - وإن فى القاعدة مساحة تبلغ قيمتها الإحلالية ١٩١٧,٨ مليون دولار،[٧] وهى تعمل كمنصة رئيسية للقاذفات من طراز بى - ٥٢ التى قامت بالإغارة على أفغانستان خلال عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. و فى أواخر عام ٢٠٠٢ بنت البنتاجون أربع حظائر لصيانة الطائرات بلغت تكلفتها ٢,٥ مليون دولار وصُممت لإيواء ست عشرة طائرة من مجمع الأسطول المكون من إحدى وعشرين طائرة قاذفة من طراز ستيلث بى - ٢. وإلى جانب القاذفات بى - ٥٢ وبى - ١ قادت القاذفات طراز بى - ٢ هجمات القصف المسماة " الصدمة والرعب " على مدينة بغداد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٣ وأسقطت القنابل الخارقة للمخابئ زنة ٤٢٠٠ رطل على المدينة الخالية من الدفاعات الضرورية. ولأول مرة فى التاريخ تقوم ثلاثة طرز من القاذفات الاستراتيجية الأميريكية بعيدة المدى باستهداف نفس المكان فى نفس الوقت، وهى تجربة مشابهة لغارات هتلر عام ١٩٣٧ على قرية جويرنيكا الإسبانية. وتقع دييجو جارسيا على بعد ٣٣٤٠ ميلا عن بغداد وهى المسافة الأكثر بعدا عن أية قاعدة أميريكية فى جنوب آسيا.

وخلال سبعينيات القرن العشرين أدى رحيل بريطانيا من المنطقة إلى تركها دون إشراف إمبريالى مما سبب قلقا متزايدا لدى الولايات المتحدة. وكانت الكويت قد استقلت منذ عام ١٩٦١، وحصلت كل من البحرين وقطر على استقلالهما عام ١٩٧١. وفى اليوم الثانى من شهر ديسمبر ١٩٧١، بعد يوم واحد من انسحاب بريطانيا من المنطقة رسميا أقامت المشيخات الست الباقية، بما فيها الاثنتان الأغنى بالنفط: أبوظبى ودبى، اتحادا كونفيدراليا مستقلا عرف باسم الإمارات العربية المتحدة. وأخَّرت بريطانيا انسحابها من عُمان حتى عام ١٩٧٧ بسبب وقوع انقسامات داخلية خطيرة فيها. وأصبح على الولايات المتحدة عندئذ أن تتعامل بنفسها مع هذه الكيانات الجديدة

بدون خبرة بريطانيا التى امتدت قرنا ونصف القرن. ولم تحاول أن تطلب إقامة قواعد أميريكية من أى منها إلى أن قدمت حرب الخليج فرصة رائعة لها.

وقبل حدوث ذلك كان عالم الخليج الفارسى الهادئ قد تغير تغيرا راديكاليا فى عام ١٩٧٩ وهو عام كان خطيرا بالنسبة للسياسة الخارجية الأميريكية مثلما كان عام ١٩٤٩ عندما تولى الشيوعيون الحكم فى الصين، وفجر الاتحاد السوفييتى أولى قنابله النووية، وتشكَّل حلف شمال الأطلنطى. وفى عام ١٩٧٩ انهار واحد من عامودى السياسة الأميريكية التوأمين. ففى شهر يناير اندلعت ثورة شعبية ضد حكم الشاه التعسفى أجبرته على الذهاب إلى المنفى. وجاءت إلى السلطة بنظام إسلامى أصولى بزعامة آية الله خومينى فى شهر نوفمبر. واستولى الثوار على السفارة الأميريكية وأخذوا جميع موظفيها كرهائن واحتجزوهم حتى شهر يناير ١٩٨١. ومما جعل الأمور أكثر تعقيدا قيام الاتحاد السوفييتى بغزو أفغانستان جارة إيران فى شهر ديسمبر ١٩٧٩ فى محاولة لحماية نظام حكم يسارى هناك مما استدرج وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية إلى القيام بعملية ضخمة فى باكستان وفى جميع أنحاء العالم الإسلامى لتجنيد وتسليح " محاربين من أجل الحرية " من المسلمين للانضمام إلى المقاومة السرية المناهضة للسوفييت.

وفى هذا السياق، فى أكتوبر ١٩٧٩، أنشأت إدارة كارتر ما سمى بقوة الانتشار السريع لحماية المصالح الأميريكية فى الخليج الفارسى. ولما ما كانت هناك قواعد فى المنطقة فقد أقامت قيادة القوة فى قاعدة ماكديل الجوية فى تامبا بولاية فلوريدا. ويوم ٢٣ يناير ١٩٨٠ وقبيل انتهاء مدة رئاسة كارتر أعلن الرئيس " مبدأ كارتر " وهو أن " أية محاولات من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الأميريكية. وسوف يتم صد مثل هذا العدوان بالوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية " وكان ذلك فى الوقت الذى كان الأسهل فيه أن تقول بدلا من أن تفعل، وشرعت الولايات المتحدة فى البحث عن بديل للدعامة الإيرانية. وفى الأول من يناير ١٩٨٣ حولت إدارة ريجان قوة الانتشار السريع (مازالت متموضعة فى فلوريدا) إلى القيادة المركزية الأميريكية (سينتكوم) وهى أول قيادة إقليمية تقام خلال خمس وثلاثين سنة.

وفى يوليو ١٩٧٩ أصبح لدى العراق زعيم جديد هو صدام حسين التكريتى رئيس حزب البعث. وقبيل أكثر من عشرين سنة بقليل فى عام ١٩٥٨ استولى ضباط

عسكريون عراقيون على السلطة وأخذوا البلاد إلى اتجاه يميل إلى السوفييت، وذلك بعد أن تأثروا بثورة جمال عبد الناصر القومية فى مصر عام ١٩٥٢ ضد الملك فاروق المدعوم من البريطانيين. وأعلن قائد الانقلاب اللواء عبد الكريم قاسم قيام الجمهورية، وانسحب من حلف بغداد المناهض للسوفييت، ومنح الشرعية للحزب الشيوعى وأصدر قرارات لإجراء عملية إصلاح واسعة النطاق للأراضى، بل وحتى منح الأكراد فى الشمال حكما ذاتيا. وكانت هذه التحولات الناشئة فى ذروة الحرب الباردة أكثر مما يجب فى نظر الولايات المتحدة، ووصف ألان دالاس مدير السى آى إيه بشكل علنى العراق بأنه " أخطر بقعة فى العالم ". وفى عام ١٩٦٣ أيدت وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية جهود حزب البعث المناهض للشيوعية لإسقاط جمهورية عبد الكريم قاسم. وقام الناشطون البعثيون، بمن فيهم الشاب صدام حسين، بقتل عبد الكريم قاسم وآخرين بناء على قائمة قدمتها السى آى إيه. واستطاع مدبرو الانقلاب تشكيل حكومة ائتلافية فقط. وفى عام ١٩٦٨ حرضت السى آى إيه على قيام "ثورة داخل القصر" تخلص فيها البعثيون من شركائهم فى الائتلاف وتسلموا مقاليد الأمور بشكل مباشر. ووفقا لما ذكره روجر موريس عضو مجلس الأمن القومى فى إدارتى جونسون ونيكسون فإن ما حدث كان " نظاما ولد على يدى الولايات المتحدة دون شك، وكان اشتراك السى آى إيه فيه أمرا أساسيا فى الحقيقة "[٨]. وفى يوليو ١٩٧٩ - نفس العام الذى اندلعت فيه ثورة إيران المناهضة للأميريكيين - حل صدام حسين محل معلمه أحمد حسن البكر، رئيسا للجمهورية وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٣. وقد كان " رصيدا " للسى آى إيه مثل كثيرين من مشاهير المستفيدين من الدسائس السياسية الأميريكية من قبل ومن بعد.

وفى سبتمبر ١٩٨٠ قام صدام بغزو إيران بسبب تخوفه من النفوذ الإيراني بين الأغلبية الشيعية فى العراق. وفى بدايات عام ١٩٨٢ بدأت الولايات المتحدة عملية سرية جديدة لتزويد صدام بالسلاح والمعونة عندما حازت القوات الإيرانية السيطرة على ميدان القتال. ويعتبر الأمر بالتوجيه من مجلس الأمن القومي الذى يحمل الرقم ١١٤ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٨٣ واحدا من القرارات المهمة القليلة الخاصة بالسياسة الخارجية فى عهد ريجان التى ماتزال محاطة بالسرية. والسطر الوحيد الذى تسرب من نص ذلك القرار يقول إن على الولايات المتحدة أن تقوم بعمل " أى شىء ضرورى ومشروع " لمنع العراق من خسارة الحرب. وما لبثت إدارة ريجان أن تخلت سريعا عن

ترددها إزاء ما هو مشروع[٩] و بدأت فى إمداد صدام سرا بالمعلومات الاستخبارية المستقاه من الأقمار الإصطناعية عن مواقع الانتشار الإيرانية، بالإضافة إلى قروض تحايليه وصلت قيمتها إلى ٥.٥ بليون دولار لمساعدة العراق على شراء أسلحة نفذت عبر فرع فى أتلانتا لبنك إيطالى (هو بانكا ناتسيونالى ديل لافورو)، وكانت كل القروض بضمان مؤسسة الائتمان السلعى " ومن مهمتها ترويج صادرات المزارع الأمريكية ". كذلك كانت الأسلحة ترسل عبر جبهات السى آى إيه فى تشيلى والمملكة العربية السعودية إلى بغداد مباشرة. وبين ١٩٨٦ و ١٩٨٩ نفذت ثلاث صفقات تضمنت مزارع بكتيريا لإنتاج الأنثراكس الذى يصيب الإنسان بمرض الجمرة والذى يرقى إلى مرتبة الأسلحة، كما تضمنت أيضا أجهزة كومبيوتر متقدمة، ومعدات لإصلاح المحركات النفاثة والصواريخ. وفى ديسمبر ٢٠٠٢ أُجْبِرَ العراق على تقديم ملف إلى مجلس الأمن الدولي من ١٨٠٠٠ صفحة يحتوى على تاريخ برامج أسلحته تطبيقا للقرار ١٤٤١. وعندئذ سارع مسؤولو إدارة بوش إلى نيويورك للاستيلاء على ذلك الملف قبل أن تستطيع أية دولة أخرى عضو فى المجلس إلقاء نظرة عليه، وقاموا بإزالة وطمس معالم ثمانية آلاف صفحة تضم تفاصيل الأسلحة والتقنيات مزدوجة الاستعمال التى باعتها الشركات الأميريكية والغربية للعراق قبل عام ١٩٩١. وتضمنت قائمة الشركات كلا من: هانويل ويونيسيس وروكويل وسبرى وهيوليت - باكارد ودوبون وايستمان كوداك وشركات أخرى كثيرة[١٠]. ولم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين الولايات التحدة والعراق منذ الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، ومع ذلك أرسل الرئيس ريجان فى ديسمبر ١٩٨٣ مبعوثا شخصيا منه هو دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق فى إدارة فورد. إلى بغداد لمقابلة صدام حسين. وعاد رامسفيلد إلى العراق فى مارس ١٩٨٤ بالتحديد عندما اتهمت كل من إيران والأمم المتحدة نظام صدام حسين، باستخدام الأسلحة الكيميائية فى حرب تزداد وحشية. ومع ذلك لم يشر رامسفيلد إلى هجمات الغاز العراقية، وأعلن بدلا من ذلك أن " هزيمة العراق فى الحرب مع إيران المستمرة لثلاث سنوات تتناقض مع مصالح الولايات المتحدة "[١١]. وفى نوفمبر ١٩٨٤ أستأنفت واشنطن العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع بغداد وزادت المبيعات لصدام حسين بحيث تراوحت بين الذخيرة وطائرات الهليكوبتر التى استخدمت فى هجمات الغاز التالية. ومن بين هذه الهجمات استخدام الغاز فى مارس ١٩٨٨ ضد الأكراد فى قرية حلبجة

التى أسفرت عن قتل خمسة آلاف شخص. وحافظت الولايات المتحدة على علاقات ودية مع العراق حتى اللحظة التى أحيا فيها صدام مطالب العراق الإقليمية القديمة بالنسبة للكويت، ثم قام بهجومه المفاجئ على تلك الدولة فى اليوم الثانى من أغسطس ١٩٩٠. وكان ذلك بعد سنتين بالكاد من وقف حرب العراق الدموية مع إيران.

وفى بداية الأمر بدا أن الولايات المتحدة مترددة فى رد فعلها. وكان الرئيس بوش ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت ثاتشر يحضران مؤتمرا فى كولورادو بعد الهجوم بقليل. ووفقا لما ذكره أولئك الذين كانوا حاضرين فى المؤتمر فإن بوش غمغم بكلمات تشبه القول: " لا بأس من التدخل، ولكن كيف سنستطيع الخروج " ثم علق على الموضوع بقوله إن معظم الأميريكيين لا يعرفون مكان الكويت على الخارطة. وعند هذه النقطة أمسكت ثاتشر بالميكرفون واحتجت قائلة: " اسمع يا جورج ليس هذا وقت التذبذب، ولا يمكن أن نسقط عند أول حاجز ". ومع ذلك تشير الدلائل إلى أن الإدارة سمحت لصدام بالغزو ثم رفضت كل الجهود التى بذلتها دول أخرى فى الشرق الأوسط والأمم المتحدة لحل المسألة سلميا. وادّعى بوش أن مسؤوليته هى أن يحافظ على حقوق الإنسان فى الكويت وفى أى مكان آخر فى الشرق الأوسط رغم حقيقة أن سجل الكويت فى هذا المجال لا يدعو للإعجاب.

وجمعت الولايات المتحدة قوة مؤتلفة قوامها أكثر من ٦٠٠ ألف جندى برى وبحرى وجوى (من بينهم ٥٧٣ ألف أميريكى) فى المملكة العربية السعودية. وفى يوم ١٦ يناير ١٩٩١ بدأت عملية عاصفة الصحراء من أجل "تحرير" الكويت. وفى يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ أعلن عن انتهاء العملية. وقد قامت الولايات المتحدة بطلعات جوية بلغ عددها ١١٠ آلاف طلعة فوق العراق أسقطت فيها الطائرات ٨٨٥٠٠ طن من القنابل بما فى ذلك القنابل العنقودية وقذائف اليورانيوم المخصب. وقد دمرت الغارات محطات تنقية المياه، ومصانع معالجة الأغذية، ومحطات توليد الكهرباء، والمستشفيات والمدارس ومراكز الاتصالات الهاتفية، والجسور والطرق عبر جميع أنحاء العراق. ومن المؤكد أن القوات العراقية طُردت من الكويت وقُتل القسم الأعظم منها فى الميدان. (وقد قُتل آلاف الجنود أثناء تقهقرهم فيما كان يسميه الطيارون الأميريكيون " إطلاق النار على الديك الرومى ")، ولكن قوات التحالف لم تتقدم نحو بغداد لمحاولة أسر أو طرد صدام حسين.

وبدلا من ذلك شهدت الفترة ما بين حربى العراق توسعا كبيرا فى إمبراطورية قواعدنا العسكرية فى منطقة الخليج الفارسى، وهى الفترة من ١٦ يناير ١٩٩١ عندما شن الجنرال نورمان شوارتسكوف هجومه، إلى ١٩ مارس ٢٠٠٣ عندما أمر الجنرال تومى فرانكس ببدء الغزو الأنجلوذ أميريكى للعراق. وبعد الهدنة التى أعقبت الحرب الأولى عززنا القواعد التى حصلنا عليها فى الكويت والمملكة العربية السعودية وسحبنا إليها الدبابات والذخائر التى قد تدعو الحاجة إليها إذا استأنفنا القتال. وفى منتصف هذه الفترة حوالى عام ١٩٩٥ دفعتنا سلسلة من الأحداث الإرهابية إلى تحريك أعداد كبيرة من مدرعاتنا وطائراتنا وجنودنا إلى مواقع حصينة وبعيدة جدا مثل قاعدة الأمير سلطان الجوية فى السعودية. وفى أواخر تسعينيات القرن العشرين بدأت البنتاجون بشكل جدى فى الإعداد لحرب جديدة مع العراق فى زمن إدارة كلينتون الثانية. وفى التقويم الاستراتيجى لعام ١٩٩٩ الصادر عن هيئة الأركان المشتركة نص يقول على وجه الخصوص إن نشوب " حرب نفط " فى الخليج الفارسى هو احتمال جدى، وإن " القوات المسلحة الأميريكية سوف تستخدم لتأمين الإمدادات الملائمة "[١٢]. وقد تم تبرير ذلك بأن حربا جديدة سوف تقضى على نفوذ صدام حسين إلى الأبد، وتمنحنا السيطرة على نفطه، وتمد نفوذنا إلى الفراغ الناشئ عن غياب الاتحاد السوفييتى فى أراضى أوراسيا الجنوبية الغنية بالنفط.

وكما رأينا سابقا فقد تضمن تجديد الاهتمام بآسيا الوسطى والجنوبية والجنوبية الغربية إقامة روابط بين عسكريين وعسكريين فى جمهوريتى آسيا الوسطى المستقلتين وهما قرجيزستان وأوزبكستان، وتقديم الدعم لحكومة طالبان فى أفغانستان كوسيلة لحصول كونسورتيوم بقيادة أميريكا على حقوق مد أنابيب الغاز والنفط، ولكن جوهرة تاج هذه الاستراتيجية الضخمة كانت عبارة عن خطة لاستبدال حكومة عميلة مؤيدة لأميريكا بنظام البعث فى العراق وبناء قواعد عسكرية دائمة هناك. وأثناء التحضير للحملة العسكرية بذلت البنتاجون جهودا هائلة فى جميع الدول العميلة لها والمحيطة بمنطقة الخليج الفارسى لعزل قواعدنا عن الشعوب المناهضة لأميريكا فى أغلبها والتى تعيش فى تلك الدول، وكذلك لجعلها مستعدة لإرسال قوة عسكرية منها للاشتراك فى غزو العراق. وقد وفرت هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، والحرب ضد حركة طالبان، وحرب بوش على الإرهاب، حافزا أكبر لتنفيذ خطة ظلت فى مرحلة الإعداد والتطوير لمدة عشر سنوات على الأقل.

وقد طلب دونالد رامسفيلد وزير الدفاع شن هجوم فورى على العراق بعد ساعات من هجمات سبتمبر. وفى اليوم التالى أصر رامسفيلد مرة أخرى، فى اجتماع مجلس الوزراء فى البيت الأبيض، على أن العراق يجب أن يكون " هدفا رئيسيا للجولة الأولى من الحرب ضد الإرهاب "(١٢). وقيل إن الرئيس نُصح بضرورة " إعداد الرأى العام قبل أن تكون أية حركة ضد العراق جاهزة " وإنه اختار أفغانستان بدلا من ذلك باعتبارها هدفا أكثر نعومة.

وهذه البيانات وتوقيتها جديرة بالملاحظة لأن الولايات المتحدة عند تلك اللحظة لم تكن متأكدة من أن المفجرين الانتحاريين هم أعضاء فى شبكة القاعدة الخاصة بأسامة بن لادن ومن ثم على الرئيس أن يقضى على صدام حسين باعتباره " حليفا " للقاعدة. ولم تقدم إدارة بوش على الإطلاق أى برهان يؤكد تلك العلاقة. والحقيقة أن طبعة عام ٢٠٠١ من دورية وزارة الخارجية السنوية عن " أنماط الإرهاب العالمى" لم تسجل أية أعمال إرهابية عالمية ترتبط بأية صلة بالحكومة العراقية. وفى يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ وعد كولين باول وزير الخارجية بعرض دليل يثبت أن القاعدة وأسامة بن لادن مدانون بتخطيط وتنفيذ الهجمات على نيويورك وواشنطن، وبعد ذلك فقط صرحت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى لشبكة سى إن إن الإخبارية بقولها: " من الواضح أن لدينا الدليل التاريخى وغيره عن علاقة شبكة القاعدة بما حدث فى ١١ سبتمبر ". ولم يحدث على الإطلاق أن ظهر هذا الدليل بالفعل، إلى أن كشفت قوائم أسماء ركاب الطائرات أن خاطفى الطائرة كانوا فى الغالب من المملكة العربية السعودية. وأنا نفسى اعتقدت أن الهجمات قد تكون ردا على السياسات الأميركية فى أى عدد من الأماكن بما فيها تشيلى أو الأرجنتين أو إندونيسيا أو اليونان أو جميع دول أميريكا الوسطى أو أوكيناوا ناهيك عن فلسطين وإيران. ويبين استهداف رامسفيلد للعراق مبكرا أن إدارة بوش والبنتاجون كانت لديهما أجندة مخبئة منذ وقت طويل لإجراء "تغيير لنظام الحكم" هناك.

ومنذ الحرب الأميريكية الأولى ضد العراق: حرب الخليج عام ١٩٩١، أراد عدد من الشخصيات الرئيسية، الذين خططوا ونفذوا الحرب فى البيت الأبيض والبنتاجون، العودة وإنهاء العمل الذى بدأوه. وقد ذكروا ذلك فى تقارير كتبت من أجل تشينى وزير الدفاع آنذاك فى السنوات الأخيرة من عمر إدارة بوش الأولى وأثناء الفترة من ١٩٩٢

حتى ٢٠٠٠، عندما كانوا خارج السلطة. وقد وضعوا مسودات عدد كبير من الخطط حول ما يجب عمله إذا عاد الجمهوريون إلى البيت الأبيض. وفى ربيع عام ١٩٩٧ نظموا أنفسهم فيما سمى "مشروع القرن الأميريكى الجديد". وأخذوا يروجون بقوة فى الدهاليز السياسية للعدوان على العراق وإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط.

وفى رسالة إلى الرئيس كلينتون مؤرخة فى ٢٦ يناير ١٩٩٨ طالبوا " بإزاحة نظام صدام حسين عن السلطة ". وفى رسالة بتاريخ ٩ مايو ١٩٩٨ إلى نيوت جينجريتش رئيس مجلس النواب، وإلى ترينت لوت زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ، اشتكوا من أن كلينتون لم يستمع إليهم وأعادوا توصيتهم بالإطاحة بصدام حسين. وقد صاغوها على النحو التالى: "يجب أن نقيم وجودا عسكريا أميريكيا قويا فى المنطقة وأن نحافظ عليه، أن نكون مستعدين لاستخدام تلك القوة لحماية مصالحنا الحيوية فى الخليج، والمساعدة على إزاحة صدام حسين من السلطة عند الضرورة " وقد وقّع على هاتين الرسالتين دونالد رامسفيلد وويليام كريستول رئيس تحرير مجلة ويكلى ستاندارد اليمينية ورئيس مشروع القرن الأميريكى الجديد، وإيليوت إبرامز المحكوم عليه بالسجن لتآمره فى قضية إيران - كونترا، والذى كان مقررا فى عام ٢٠٠٢ توليه منصب رئيس إدارة السياسة الشرق أوسطية فى مجلس الأمن القومى، وبول وولفوويتز الذى أصبح فيما بعد نائبا لرامسفيلد فى البنتاجون، وجون بولتون الذى أصبح وكيلا لوزارة الخارجية للرقابة على الأسلحة والأمن الدولى فى إدارة بوش الابن، وريتشارد بيرل الذى أصبح رئيس مجلس إدارة المجلس العلمى للدفاع، وويليام بنيت وزير التعليم فى إدارة ريجان، وريتشارد أرميتاج الذى أصبح نائب كولين باول فى وزارة الخارجية، وزالماى خليل زاد الذى كان مستشارا سابقا لشركة يونوكال للنفط ثم أصبح سفيرا لبوش فى أفغانستان، ومؤخرا ضابط الاتصال الرئيسى مع الأكراد وجماعة المنفيين السابقين المناهضين لصدام حسين فى العراق، وعدد آخر من الأميريكيين البارزين أصحاب النزعة العسكرية. وبالإضافة إلى الموقّعين على الرسالتين ضم مشروع القرن الأميريكى الجديد ديك تشينى نائب الرئيس وآى. لويس ليبى رئيس موظفى مكتب تشينى. وستيفن كامبون الموظف فى البنتاجون فى كل من إدارتى بوش. وقد أتاحوا التعرف على أفكارهم فى تقرير صدر فى سبتمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان: " إعادة بناء الدفاعات والقوات الاستراتيجية والموارد الأميريكية من أجل قرن جديد "، وكذلك فى

كتاب حرره كل من روبرت كاجان وويليام كريستول عنوانه: المخاطر الحالية: " الأزمة والفرصة فى السياسة الخارجية والدفاعية الأميريكية "[١٤].

وبعد أن أصبح جورج دبليو بوش رئيسا أصبح عشرة من الثمانية عشر شخصا الذين وقعوا على رسالتى كلينتون وزعماء الكونجرس، أعضاء فى الإدارة. وأخذوا يتحينون الفرصة تسعة أشهر. وبنص كلمات تقرير " إعادة بناء دفاعات أميريكا " الصادر عن مشروع القرن الأميريكى الجديد، فإنهم كانوا " ينتظرون حدثا كارثيا محفزا مثل بيرل هاربور جديد " يعبئ الرأى العام ويسمح لهم بتنفيذ نظرياتهم وخططهم. وكان يوم ١١ سبتمبر بالطبع وعلى وجه التحديد هو ما كانوا يتطلعون إليه. وخلال أيام جمعت كوندوليزا رايس أعضاء مجلس الأمن القومى وطلبت منهم " أن يفكروا فى كيفية استغلال هذه الفرص " فى إحداث تغيير أساسى فى المبدأ الأميريكى، وفى شكل العالم فى أعقاب ١١ سبتمبر. وقالت: " أنا أعتقد حقا أن هذه الفترة مشابهة لما حدث فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٧ " مشيرة بذلك إلى سنوات الخوف والبارانويا التى قادت الولايات المتحدة إلى الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى[١٥].

ولم تكن إدارة بوش لتستطيع أن تذهب إلى الحرب مع العراق ببساطة دون أن تربط نظام صدام حسين بطريقة ما بهجمات ١١ سبتمبر. ولذا فقد شنت فى البداية حربا سهلة ضد أفغانستان لوجود علاقة بين أسامة بن لادن ونظام طالبان، حتى رغم أن الولايات المتحدة هى الأكثر مساهمة فى تحويل أسامة بن لادن إلى إرهابى من مجموعة الأفغان المتطرفين. وقد اعتمدت استراتيجية الحرب على القصف الأميريكى المكثف واستخدام حقائب مليئة بالمال لتجنيد قوات أمراء الحرب فى الحلف الشمالى الذين هزمتهم طالبان لكى يقوموا بالقتال الفعلى باعتبارهم من السيبوى التابعين لنا. فى نفس الوقت أطلق البيت الأبيض أغرب الحملات الدعائية فى العصور الحديثة لإقناع الرأى العام بأن صدام حسين يجب أن يكون جزءا مهما من " حرب أميريكا على الإرهاب " وأسفرت هذه المحاولة المحسوبة لإثارة حمى الحرب بدورها عن فيض من إنعام الفكر فى جميع أنحاء العالم فى الدوافع الحقيقية للرئيس الأميريكى وهوسه الواضح بالعراق.

وكانت أول وأوضح خدعة من صقور الحرب هى زعمهم، بكلمات الرئيس بوش، أن صدام حسين " يمتلك أكثر الأسلحة فتكا فى عصرنا "، ولكن المشكلة الحقيقية فى هذا

الادعاء هى أن الأسلحة ليست حقيقية. ومن المؤكد أن العراق كان لديه أسلحة للدمار الشامل فى وقت ما، ولكن بين ١٩٩١ و ١٩٩٨ قامت مجموعة من عقوبات الأمم المتحدة بسبب حرب الخليج الأولى، ومن مفتشى الأمم المتحدة على ما يبدو بتدمير معظم تلك الأسلحة بالإضافة إلى تدمير قدرة العراق على إنتاج المزيد منها. ومثلما صوَّر سكوت بيتر الأمر بقوله: " إننى أؤدى شهادتى الشخصية من خلال سبع سنوات من العمل رئيسا لمفتشى الأسلحة فى العراق التابعين للأمم المتحدة للتفتيش على كل من نطاق برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وفاعلية مفتشى الأمم المتحدة فى التخلص منها فى نهاية الأمر "[١٦]. ولايوجد أحد يتراجع عن خدعته التى تساعد قضيته، ولذلك فإن رامسفيلد أجاب بقوله: " إن غياب الدليل ليس دليلا على الغياب ". وأدت هذه المقولة إلى عودة مفتشى الأمم المتحدة، ولكنها لم تؤد إلى التأييد العالمى لخطط البيت الأبيض الحربية كما ظهر بعد ذلك. ولم يكن مشروع القرن الأميريكى الجديد يبدى اهتماما كبيرا بأسلحة صدام للدمار الشامل بأى حال من الأحوال إلا باعتبارها مبررا مريحا، وكتب مؤلفو تقرير إعادة بناء دفاعات أميريكا: " بينما كان النزاع مع العراق الذى لا يجد حلا يوفر المبرر المباشر، إلا أن الحاجة إلى وجود قوة أميريكية جوهرية فى الخليج تفوق مسألة نظام صدام حسين "[١٧]. ولم يق بوش نفسه من خسارة رهانه فعقد آخر مؤتمر صحفى فى يوم ٦ مارس ٢٠٠٣ فى الغرفة الشرقية بالبيت الأبيض، وفيه صاح قائلا: " صدام حسين لم ينزع أسلحته. هذه حقيقة لا يمكن إنكارها ".

وكانت الإدارة تلح على ترديد أن خطر صدام يتمثل فى احتمال أن يعطى أسلحة غير تقليدية لـ " شريرين " وردد هذا الإلحاح صدى مألوفا لدى أولئك الذين يتذكرون البروباجندا التى رافقت استهلال حرب العراق الأولى. فقد كانت الحكاية التعبوية آنذاك التى ترددها إدارة بوش الأب هى أن الجنود العراقيين انتزعوا أطفالا من الحضانات فى مستشفى الكويت، وبكلمات بوش نفسه: " كانوا يبعثرون الأطفال على الأرض وكأنهم قطع من خشب الوقود " وكان الرئيس يكرر الإشارة إلى " ٣١٢ طفلا مخدجا فى مستشفى الولادة بمدينة الكويت الذين ماتوا بعد أن سرق الجنود العراقيون حضاناتهم وتركوهم على الأرض ". وقد ذكر الدكتور محمد مطر مدير نظام الرعاية الأولية بالكويت، وزوجته الدكتورة فايزة يوسف التى تدير وحدة التوليد فى مستشفى الولادة أنه لم يكن فى كل الكويت إلا حضانات بعدد أصابع اليد فقط وإذا وجد أطفال فيها وقت الغزو العراقى فهم عدد قليل. وقد قال بوش تعليقاته هذه قبل أيام قليلة من

قرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ السماح باستخدام " جميع الوسائل الضرورية " لطرد العراق من الكويت. وبعد الحرب كشف عن أن الكويت استأجرت شركة العلاقات العامة الضخمة فى واشنطن وهى شركة هيل آند نولتون لكى تروج تلك القصة. وفى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ دبرت إحضار " شاهد عيان " ليشهد أمام الكونجرس بأن ذلك قد حدث فعلا. وقد تبين أن الشاهد هى ابنة السفير الكويتى فى واشنطن وأنها لم تكن فى أى مكان بالقرب من أى مستشفى فى مدينة الكويت. وفى وقت لاحق اعترف " شهود " آخرون، ممن زعموا أنهم شاهدوا الأعمال العراقية الوحشية، بأنهم جميعا تم تدريبهم على يد شركة هيل آند نولتون[١٨].

ويوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٢ ساهم الرئيس بوش الابن بأغرب مقولاته عن ديكتاتور شغوف بالقتل بأسلحة الدمار الشامل كمبرر لشن الحرب على العراق، ففى خطبة له فى سنسيناتى، وبعد أن ذكر أن " صدام حسين هو ديكتاتور نزاع للقتل أدمن أسلحة الدمار الشامل " حذر بوش قائلا: " لدى صدام أسطول متنام من مركبات جوية مأهولة وغير مأهولة يمكن استخدامها فى بث أسلحة كيميائية وبيولوجية فى مناطق شاسعة. ونحن قلقون من أن العراق يختبر وسائل لاستخدامها (المركبات الجوية غير المأهولة) فى مهمات تستهدف الولايات المتحدة ". ويرجح أن بوش كان يشير بذلك إلى طائرة التدريب التشيكية طراز إل - ٢٩ التى كان العراق قد اشترى ١٦٩ منها بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين. وهذه الطائرة تعمل بمحرك واحد وبها مقعدان وهى مصممة لتدريب المبتدئين الأساسى على التحليق. وتعتبر هذه الطائرة نسخة الكتلة السوفييتية من الطائرة الأميريكية طراز سيسنا ومداها نحو ٨٤٠ ميلا، وتبلغ أقصى سرعة لها نحو ١٤٥ ميلا فى الساعة. وهناك بعض الأدلة على أن العراق قبل حرب الخليج كان يجرى تجارب على تحويل هذه الطائرات إلى مركبات غير مأهولة، ولكن قد يكون الهدف منها أن تستخدم فى رش المحاصيل الزراعية[١٩]. على أى حال لم يحاول الرئيس أن يشرح كيف تستطيع هذه الطائرة البطيئة الوصول إلى ولاية مين وهى أقرب نقطة على البر الرئيسى للولايات المتحدة بالنسبة للعراق والتى تبعد نحو ٥٥٠٠ ميل، أو أن يشرح لماذا لا يتم إسقاطها فى اللحظة التى تغادر فيها الحدود العراقية.

وهناك ادعاء أساسى آخر فى مسيرة إدارة بوش نحو الحرب، وهو أن صدام حسين ساند هجمات القاعدة الإرهابية فى ١١ سبتمبر، ففى أغسطس ٢٠٠٢ قال رامسفيلد

لتوم بروكاو على شبكة إن بى سى الإخبارية: " القاعدة موجودة فى العراق ". وفى يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ قال إن لدى الحكومة ما يؤكد وجود صلات بين العراق وأعضاء فى القاعدة بما فى ذلك " دليل لا يدحض " على أن أعضاء فى الشبكة الإرهابية يداومون على التواجد فى العراق (ولكن ليس فى باكستان حليفنا القادم). واستمر رامسفيلد فى التلميح بأن العراق وفر مأوى آمنا لبن لادن والملا محمد عمر زعيم طالبان. وقال بوش فى خطبة له يوم ١١ أكتوبر ٢٠٠٢ إن " بعض زعماء القاعدة الذين هربوا من أفغانستان ذهبوا إلى العراق ". ومادام " الدليل الذى لا يدحض " لم يعلن على الإطلاق. فيجب أن نفترض أن رامسفيلد وبوش كانا يشيران إلى نحو ١٥٠ عضوا من جماعة تسمى أنصار الإسلام كانوا قد لجأوا إلى المناطق الكردية شمال العراق. والمشكلة هى أن الأكراد، حلفاء أميريكا المحتملين، هم الذين يسيطرون على هذه المنطقة لا صدام حسين. وليس هناك دليل على وجود صلات فعلية بين صدام وأسامة بن لادن. وهى الحجة التى ترددها دائما وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية، كما أن حجة وجود مثل هذا التعاون لا يمكن أن تكون مقنعة إذا وضعنا فى الاعتبار انتماءات بن لادن الدينية ونظام صدام العلمانى الصارم[٢٠].

والواقعة الوحيدة المتصلة بتأييد صدام للإرهاب المعادى للأميريكيين هى محاولته المزعومة لاغتيال جورج بوش الأب أثناء جولة الرئيس السابق المنتصر فى الكويت فى منتصف أبريل ١٩٩٣. وهذه الواقعة تشكل أساس خطبة ابنه فى حملته عام ٢٠٠٢ التى قال فيها إن صدام " حاول قتل دادى ". وفى يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٣ بعد شهرين ونصف من تلك المحاولة انتقم الرئيس كلينتون بإطلاق صواريخ كروز على بغداد فقتلت العديد من الأبرياء. وتشير الدلائل بقوة إلى أن محاولة الاغتيال لم تقع على الإطلاق، ولكن المحتمل أن الاستخبارات الكويتية كانت تغطى اكتشافها لعصابة تهريب تنشط على الحدود العراقية ـ الكويتية بادعائها أنها كانت تستهدف " والد (دادى) دبليو بوش".[٢٠]

ولعل أضعف الأسباب الرسمية إقناعا التى قيلت لتبرير الخلاص من صدام هى حجة أنه لا يحترم قرارات الأمم المتحدة. ففى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ أقام رامسفيلد عرضا فى البنتاجون عرض فيه فيلما صُوِّرَ بكاميرا عسكرية خاصة يظهر أن المدفعية العراقية المضادة للطائرات تطلق النار على طائرات أميريكية وبريطانية أثناء دورياتها لمراقبة

" مناطق حظر الطيران " شمال وجنوب العراق وقال رامسفيلد: " مع كل صاروخ أطلق على طيارينا يعبر العراق عن إهانته لقرارات الأمم المتحدة، وهى حقيقة يجب تذكرها عند تقويم آخر عروضهم للتفتيش ". غير أن الوزير رامسفيلد كان يعرف على وجه اليقين أنه لا وجود لقرار من الأمم المتحدة (أو أية سلطة دولية أخرى) يعطى الشرعية لمناطق حظر التحليق، فقد اخترعتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جانب واحد فى مارس ١٩٩١ لكى تحمى ـ نظريا ـ الأكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب الذين ثاروا ضد صدام بعد حرب الخليج الأولى. ورغم حرمانهم صدام من استخدام قوته الجوية فعلا فإن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت بالفعل موقفا متلكئا بينما كان يسحق تلك الانتفاضات لخوفها دون شك من وجود عراق راديكالى وحصول الأكراد على الاستقلال مما قد يخلخل أوضاع تركيا الحليفة لأميريكا التى تورطت منذ زمن طويل فى قهر الأقلية الكردية لديها بلا رحمة. وما لبثت فرنسا أن انسحبت من دعم مناطق حظر الطيران، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة استمرتا وأخذتا فى تصعيد هجماتهما الجوية ببطء حتى عشية حرب العراق الثانية وذلك على الرغم من وضوح عدم شرعيتها وفقا للقانون الدولى(٢١).

وعندئذ ظهرت حجة الإدارة التى زعمت أن الإطاحة بصدام سوف تجلب الديموقراطية إلى العراق والدول الأخرى المحيطة بالخليج الفارسى. وفى مقابلة أجرتها صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية، قالت كوندوليزا رايس إن الحرية والديموقراطية وروح المبادرة الحرة " لم تقف على حافة الإسلام "، وإن الولايات المتحدة، بعد إسقاط صدام باستخدام القوة العسكرية، سوف " تكرس نفسها تماما " لإعادة بناء العراق كدولة موحدة وديموقراطية(٢٢). وحتى ذلك الوقت بدا هذا الكلام إلى حد ما شبيها بزعم العسكريين، بعد سحق أفغانستان بالقصف الجوى من ارتفاعات عالية، أنهم جاءوا حقا لتحرير الأفغانيات من طالبان. وبطبيعة الحال لو كانت الولايات المتحدة حريصة حقا على نشر الديموقراطية فى دول الخليج، لكانت قد بدأت فى السعودية منذ زمن بعيد، أو فى أى نظم ملكية إقطاعية مثل الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان التى كانت قد أقامت فيها حاميات عسكرية ضخمة. وقد بدأ بعض المراقبين فى أنحاء العالم فى البحث عن الأهداف الحقيقية نظرا لأن أيا من مبررات الإدارة لعدائها للعراق لم يكن مقنعا. وكانت إحدى النظريات البارزة تتعلق بنفط العراق إذ إن الاحتياطى العراقى هو ثانى أكبر احتياطى فى العالم

بعد المملكة العربية السعودية. وكان منطقيا افتراض أن كلا من الرئيس ونائب الرئيس على دراية كبيرة على الأقل بثروة العراق النفطية. ذلك لأن كلا منهما كان مديرا تنفيذيا سابقا فى إحدى شركات النفط، كما كان والد الرئيس رئيسا سابقا ومؤسسا لشركة زاباتا أوفشور للنفط فى عام ١٩٥٤. وقد حفرت شركة زاباتا أول بئر خارج الكويت. وفى عام ١٩٦٣ دمج بوش الأب هذه الشركة مع أخرى لينشئ عملاق النفط باسم شركة بينز أويل أواخر عام ١٩٦٦ ثم باع أسهمه وأصبح من كبار المليونيرات نتيجة لهذه العملية. وفى أواخر ١٩٩٨ و ١٩٩٩ عندما كان ديك تشينى مايزال رئيسا لشركة هاليبيرتون فى هيوستون، باعت الشركة لصدام معدات لحقول البترول قيمتها ٢٣,٨ مليون دولار. وربما كان هاجس بوش الأب بالنسبة للعراق، فى إطار مسار هذا التفكير، هو رغبته فى الاستيلاء على نفطه .

والولايات المتحدة تحتاج كميات كبيرة من النفط خاصة فى حالة إنتاج سيارات الدفع الرباعى والهمفى وحتى قطاع صناعة السيارات الذى يلتهم الوقود بشراهة أكبر. كذلك ترغب من الناحية الاستراتيجية فى السيطرة على بلاد النفط فى منطقة الشرق الأوسط وفى آسيا الوسطى لكى تراقب الشحنات المتجهة إلى مناطق يتزايد اعتمادها على البترول المستورد، والتى يمكن يوما ما أن تتحدى الهيمنة الأميريكية العالمية. وتعتبر أوروبا والصين هما المصدران المحتملان لهذا التحدى. ويذكر أنتونى سامبسون خبير النفط ومؤلف الكتاب الكلاسيكى عن شركات النفط الكبرى وعنوانه " الأخوات الست "، أن " المصالح النفطية الغربية لها نفوذ وثيق على السياسات الدبلوماسية والعسكرية، وليس من قبيل المصادفات أن تبنى أميريكا القواعد العسكرية عبر آسيا الوسطى فى الوقت الذى تتنافس فيه الشركات الأميريكية على الوصول إلى النفط فى تلك المنطقة"(٢٣).

كان البرهان الأقوى على أن النفط هو الدافع الأول يتمثل فى سلوك القوات الأميريكية فى بغداد بعد أن دخلت المدينة يوم ٩ أبريل ٢٠٠٣. فقد قام الجنود الأميريكيون بالحماية الفعالة لمركز قيادة وزارة النفط العراقية، ولكنهم كانوا سلبيين إزاء من قاموا بالسلب والنهب الذين قضوا يومين وهم ينهبون الآثار التى لا تقدر بثمن من المتحف الوطنى ويحرقون الأرشيف الوطنى ومكتبة المدينة القرآنية الشهيرة. وحدث نفس الشىء فى المتحف الوطنى بمدينة الموصل. وبينما كان جنود مشاة البحرية

يشوهون بعض أشهر الأسوار القديمة فى العالم فى مدينة أور السومرية بالقرب من الناصرية، كان الجيش بالفعل منهمكا فى بناء حامية دائمة فى مطار الطليل الجوى لحماية آبار النفط الجنوبية(٢٤).

وهناك نظرية شعبية أخرى هى أن حزب الليكود الإسرائيلى كان له تأثير قوى ومستمر على فكر إدارة بوش حول الشرق الأوسط، وأن الرغبة فى الإطاحة بصدام حسين هى انعكاس للمصالح بعيدة المدى لليمينيين الإسرائيليين الذين يريدون استمرار تفوق بلادهم العسكرى الإقليمى. وكانت للعديد من الشخصيات الرئيسية فى إدارة بوش وفى مشروع القرن الأميريكى الجديد علاقات وطيدة مع أرييل شارون وحزب الليكود، ومن بين هؤلاء ريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع، وبول وولفوويتز نائب وزير الدفاع، ودوجلاس فيث وكيل وزارة الدفاع، ودافيد وورمسر المساعد الخاص لجون بولتون مؤسس مشروع القرن الأميريكى الجديد الذى شغل منصب وكيل الوزارة لشؤون مراقبة الأسلحة. وهناك أيضا مايكل ليدين أحد الشركاء فى مؤامرة إيران ـ كونترا وعضو مجلس ادارة المعهد اليهودى لشؤون الأمن القومى فى مدينة واشنطن وهو يتعاون تعاونا وثيقا مع زملائه فى معهد أميريكان إنتربرايز لدعم القضايا الإسرائيلية. ولجميع هؤلاء الأشخاص سجلات طويلة فى معارضة مبادرات السلام والعلاقات بين إسرائيل والفلسطنيين، والمطالبة بشن حروب أميريكية لا ضد العراق وحده، بل وأيضا ضد سوريا ولبنان وإيران، والمطالبة فى حقيقة الأمر بإعادة تشكيل المنطقة بأسرها لتعود بالفائدة على إسرائيل.

وبيرل عضو فى مجلس إدارة صحيفة جيروزالم بوست المحافظة ومؤلف فصل بعنوان: " العراق: صدام طليقا " فى كتاب مشروع القرن الأميريكى بعنوان: " المخاطر الحاضرة ". وفى الحياة الخاصة نجد أن فيث شريك فى شركة قانونية صغيرة فى واشنطن متخصصة فى تمثيل صناع الذخائر الإسرائيليين الذين يبحثون عن إقامة علاقات مع صناعات الأسلحة الأميريكية. وكان وورمسر، قبل عمله بوزارة الخارجية، رئيس مشروعات الشرق الأوسط فى معهد أميريكان إنتربرايز اليمينى، وهو مؤلف كتاب نشره المعهد عنوانه: "حليف الطاغية: فشل أميريكا فى هزيمة صدام حسين" (عام ١٩٩٩) الذى كتب بيرل مقدمته. وأثناء إدارة ريجان عمل فيث مستشارا خاصا لبيرل الذى كان آنذاك مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولى. وهناك شخصية

نافذة أخرى هى ميراف وورمسر زوجة دافيد وورمسر المشاركة فى تأسيس معهد الشرق الأوسط لبحوث الميديا، وهى تقوم بترجمة وتوزيع قصص من الصحف العربية تصور العرب دائما فى أشكال مسيئة لهم.

وفى يوليو ١٩٩٩ كتب هؤلاء الأربعة ورقة تقدير موقف من أجل رئيس الوزراء الإسرائيلى المقبل آنذاك بنيامين نتنياهو من حزب الليكود، وعنوان الورقة هو: " بداية واضحة: استراتيجية جديدة لتأمين المملكة ". وقد طالبت إسرائيل بالتنصل من اتفاقيات أوسلو والمفهوم الذى انطوت عليه: " الأرض مقابل السلام " وضم كل الضفة الغربية وقطاع غزة نهائيا. وكذلك أوصت الورقة إسرائيل بالدعوة إلى الخلاص من صدام حسين كخطوة أولى نحو تغيير نظم الحكم فى سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وإيران. وفى نوفمبر ٢٠٠٢ ردد شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى هذه الأفكار عندما حث الولايات المتحدة على التحول إلى إيران بمجرد القضاء على صدام. وقد اعتنق كثير من الرسميين الآخرين وأذنابهم فى إدارة بوش الثانية نفس وجهات النظر. وبحكم تعاطفهم المعروف جيدا من المعقول الاعتقاد بأنهم كانوا يحاولون تنفيذ هذه الأفكار تحت ستار " الحرب على الإرهاب "[٢٥].

ومازالت هناك نظرية معقولة أخرى تقول إن حُمَّى الحرب فى أميريكا أشعل أوارها مديرون سياسيون شرسون فى البيت الأبيض، وإن الحملة ضد صدام حسين تهدف أساسا إلى التأثير على السياسات الداخلية فى كل من الانتخابات النصفية عام ٢٠٠٢، والانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤. وأطلق كثير من المعلقين على تلك الحملة الاسم التالى: " أسلحة الإلهاء الشامل "[٢٦]. ومن بين أهدافها أيضا تأييد شرعية جورج دبليو بوش المشكوك فيها كرئيس، وإلهاء الناخبين عن تدنى إنجازاته الداخلية فى أول سنتين له فى الرئاسة. وعندما وجه زعماء الحزب الجمهورى بانتخابات نصف المدة لعام ٢٠٠٢ استماتوا فى استبعاد المناقشات التى تتناول قضايا مثل علاقات الرئيس ونائبه الوطيدة مع مؤسسة إنرون الفاسدة، والعجز الهائل والمتصاعد فى الميزانية الفيدرالية، ونهب صناديق أموال تقاعد العمال عن طريق دفع رواتب عالية للمديرين التنفيذيين، والتخفيضات الضريبية الكبيرة لصالح الأغنياء، والافتقاد الخطير للحريات المدنية بقيادة النائب العام فى إدارة بوش، وفى مجال الشؤون الخارجية هناك حقيقة مخجلة وهى استمرار قدرة القاعدة الواضح وبقاء أسامة بن لادن مطلق السراح.

وبهذه الآراء أصبح للمستشارين السياسيين الكبار فى البيت الأبيض، مثل كارل روف وأندرو كارد رئيس الموظفين، نفوذ عند الرئيس أكبر بكثير من رامسفيلد وزير الدفاع أو باول وزير الخارجية. ومثلما حدث أثناء حرب فييتنام، عندما أرسى الرؤساء كيندى وجونسون ونيكسون إلى درجة غريبة القرارات الأساسية للسياسة الخارجية على الاعتبارات السياسية الداخلية بدلا من استراتيجية شاملة وتقديرات استخباراتية. تشير الدلائل إلى أن روف هو الذى تجاوز صقور البنتاجون المؤيدين للعمل من جانب واحد، ودفع الرئيس إلى اللجوء للأمم المتحدة لإلقاء خطابه يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ الذى طالب فيه بالقيام بعمليات تفتيش جديدة فى العراق. وقد اكتشف روف أن الرأى العام الداخلى ليس متحمسا لشن حرب فى الشرق الأوسط بدون حلفاء(٢٧). ونجحت هذه الاستراتيجية عند جورج دبليو بوش. وبعد سنتين فى الحكم كان الحزب المسيطر على البيت الأبيض قد زاد قوته فى الكونجرس واكتسب السيطرة على مجلسيه وهى حالة نادرة فى التاريخ السياسى الحديث.

ويصعب على أحد أن ينكر أن النفط وإسرائيل والسياسات المحلية لعبت كلها دورا حاسما فى حرب إدارة بوش ضد العراق، غير أنى أعتقد أن التفسير الأكثر إحاطة بحربنا الثانية مع العراق لا يختلف عن ذلك الذى يتعلق بحروبنا فى البلقان عام ١٩٩٩ أو فى أفغانستان عامى ٢٠٠١- ٢٠٠٢ وهو: الضغوط العنيدة للنزعتين الإمبراطورية والعسكرية. وكان چى بوكمان الكاتب فى صحيفة " أتلانتا جورنال ـ كونستيتيوشن " قد طرح السؤال المناسب منذ شهور قبل بدء الحرب وهو: " لماذا يبدو أن الإدارة ليست مهتمة بوضع استراتيجية للخروج من العراق بمجرد إسقاط صدام حسين؟ لأننا لا نريد الخروج. وعندما تهزم الولايات المتحدة العراق سوف تقيم قواعد عسكرية دائمة فى ذلك البلد، لتسيطر من خلالها على الشرق الأوسط بما فى ذلك إيران المجاورة "(٢٨).

وبالفعل بدأت الولايات المتحدة، بين هزيمة العراق عام ١٩٩١ واستئناف المعارك فى مارس ٢٠٠٣ فى امتلاك وبناء قواعد فى المنطقة، بدءا بتعزيز وتوسيع المنشآت التى كانت قد استخدمتها أثناء الحرب خاصة فى السعودية والكويت. وقد أسفر قرار البقاء فى السعودية عن نتائج خطيرة لم تكن فى الحسبان، وبشكل خاص بالنسبة لمدينة نيويورك. فقد تذمر عدد من الشبان السعوديين ذوى النفوذ من إلقاء الأضواء على التحالف الأميريكى وقائده نورمان شوارتزكوف، والإساءة إلى نظيره السعودى الجنرال

خالد آل سعود قائد وحدات من أربع وعشرين دولة ليست غربية، ورغم ذلك تجاهله الحلفاء الغربيون بشكل عام. وشعر هؤلاء السعوديون بأنه كان من الأفضل لو أسند إلى الدول العربية ودول الخليج الفارسى الدور الرئيسى فى معاقبة صدام حسين بدلا من الاعتماد على الأميريكيين والأوروبيين حتى ولو كانت قدرة السعودية وحلفائها للقيام بهذا الدور مجرد خيال. والأكثر أهمية من ذلك أن بعضهم توصل إلى الاعتقاد بأن الملك السعودى أراد بقاء القوات المسلحة الأميريكية فى المملكة العربية السعودية لحمايته أساسا فى وجه المطالب المتنامية بإقامة نظام أكثر حداثة وأقل تسلطا. ولما كان الملك السعودى مؤتمنا على الدفاع عن مكة والمدينة، أقدس مكانين فى العالم الإسلامى، فقد احتج متمردون سعوديون آخرون (ديموقراطيون بالكاد) بأن وجود هذه الأعداد الكبيرة من غير المسلمين فى البلاد يعتبر إهانة لا للشعور الوطنى السعودى فحسب بل للإسلام نفسه.

وفى البداية كانت هناك وقائع قليلة مناهضة للأميريكيين، ففى فبراير ومارس ١٩٩١ أطلقت عدة رصاصات على سيارات عسكرية أميريكية، وكانت هناك محاولة لإحراق حافلة، ولكن فى عام ١٩٩٤ أصبحت الأمور أكثر خطورة مع وجود تقارير متزايدة عن مخاطر إرهابية. وفى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ فجَّر متمردون سيارة مفخخة بنحو ٢٢٠ رطلا من المتفجرات فى مدينة الرياض مما أدى إلى مقتل خمسة أميريكيين وشخصين هنديين. وكان الهدف البعثة الأميريكية للتدريب العسكرى فى المملكة العربية السعودية، والتى كانت خاضعة للإشراف المباشر من القيادة المركزية فى قاعدة ماكديل الجوية فى فلوريدا، ولكنها بالفعل تخضع لتعاقد مع مقاول من الباطن هو مؤسسة فينيل وهى شركة عسكريين مرتزقة. وفى مايو ١٩٩٦ أدانت الحكومة السعودية أربعة مسلمين بارتكاب الجريمة وحكمت بقطع رءوسهم.

وأثناء حرب الخليج الأولى أسكنت السعودية عدة مئات من القادة العسكريين الأميريكيين والبريطانيين والفرنسيين، وأعضاء هيئة أركانهم فى أبراج الخُبر وهى مجموعة من عدة مبان سكنية من ثمانية طوابق تقع فى مدينة الظهران فى محيط قاعدة الملك عبد العزيز الجوية. وعلى الفور وضع الأميريكيون بطاريات صواريخ باتريوت الدفاعية الجوية حول مجموعة المبانى ومطار الظهران المجاور. وبعد انتهاء الحرب فى يوليو ١٩٩٢ و موافقة السعوديين على السماح ببقاء القوات المسلحة

الأميريكية، أقامت القيادة المركزية لقوات الجيش - المملكة العربية السعودية، مركز قيادتها فى أبراج الخُبَر. وفى يوم ٢٥ يونيو ١٩٩٦ فجر إرهابيون مناهضون للأميريكيين شاحنة محملة بقنبلة ضخمة بالقرب من سياج متسلسل يحيط بالمبانى السكنية، فقتل تسعة عشر أميريكيا من سلاح الجو وأصيب المئات. ومع ذلك أصبح البيت الأبيض والبنتاجون يريان أن الوجود الأميريكى هناك هو أساس كل استراتيجيتنا فى الخليج الفارسى وقررا ألا يتزحزحا، ولكن أن يعزلا رجالهما عن المجتمع السعودى قدر المستطاع، وذلك على الرغم من المجزرة وبدلا من الانسحاب من السعودية. وعقب الهجوم على أبراج الخبر أعادت البنتاجون أماكن وجود نحو ستة آلاف عسكرى إلى مواقع أبعد وأسهل فى حمايتها. وبالنسبة لجميع وحدات القيادة العليا وهى القيادة المركزية لقوات الجيش - المملكة العربية السعودية، والبعثة الأميريكية للتدريب العسكرى، وعمليات أخرى، فقد أمرت بنقل مكاتبها وأماكن إقامتها من الظهران ووسط مدينة الرياض إلى قرية الإسكان، وهى منتجع يقع على بعد نحو خمسة عشر ميلا من العاصمة. وتحيط به بطاريات صوارخ باتريوت. ونقلت القوة الجوية طواقم موظفيها ومعداتها إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية الواقعة فى الخرج على طريق لا معالم له على بعد سبعين ميلا جنوب شرق الرياض فى الصحراء المفتوحة، وهو منتجع يمتد على مساحة ٢٣٠ ميلا مربعا ويبلغ نفس حجم مدينة شيكاجو الكبرى، ولكن لا وجود له فى الخرائط. ووفقا للقواعد السعودية المفروضة لا يسمح بالتقاط أية صور تحتوى على أى شىء يدل على وجود قوات أميريكية فى قاعدة الأمير سلطان، أو وضع علامات بارزة أو لافتات، أو إظهار أشخاص سعوديين يمشون فى خلفية المكان حتى يتبين أن الموقع المصور هو فى السعودية، ولا يسمح باستخدام مركبات تحمل لوحات أرقام سعودية. وتخضع جميع اللقطات للمراقبة ومصادرة تلك التى تحتوى على أى شىء غير الخلفية الفارغة(٢٩).

وكانت الحكومة السعودية قد أنشأت قرية الإسكان فى عام ١٩٨٣ لإيواء واحدة من قبائل البدو الرعاة السعودية، ولكن أفراد القبيلة فضلوا العيش فى خيامهم التقليدية فى الصحراء، ولم يتم شغل المجمع السكنى منذ ذلك الحين، وهى فى الواقع بلدة صغيرة قائمة بذاتها وتتكون من ٨٣٦ "فيللا" وسبعة وثلاثين برجا عاليا. ومنذ حرب الخليج إلى تفجير أبراج الخُبَر كانت قرية الإسكان مخصصة بصرامة لإسكان طواقم العسكريين الأميريكيين العاملين فى الرياض العاصمة السعودية أو فى قاعدة الرياض

الجوية. ومن عام ١٩٩٦ عبر حرب الخليج الثانية أصبحت سكنا وموقعا للعمل معا. وكان معدل حجم الفيللا خمس غرف للنوم وثلاثة حمامات وغرفة معيشة ومطبخ. والفيللا مجهزة بالكامل مع موقد للطبخ وجهاز تليفزيون وغسالة كهربائية. وتحتوى الفيلل المخصصة للنساء وحدها على أجهزة تجفيف الملابس (مراعاة لحساسية السعوديين إزاء ملابس النساء الداخلية المعلقة على الحبال خارج البيوت). وأصبحت قرية الإسكان مجتمعا أميريكيا بالكامل مع قاعات لتناول الطعام وعيادات طبية وأخرى للأسنان، وملعب لكرة السلة والكرة الطائرة ومضمار مصغر للجولف ومطعم للبيتزا ومطعم وجبات صينية سريعة، وناد مع حمام سباحة[٣٠]. ومع ذلك كانت المشروبات الكحولية ممنوعة بكافة أنواعها.

وتتضاءل مرافق ونطاق قرية الإسكان إذا قورنت بتلك التى فى قاعدة الأمير سلطان الجوية التى ظلت على مدى عقد من الزمان أكبر قاعدة عسكرية استخدمتها الولايات المتحدة فى منطقة الخليج الفارسى ويبلغ حجمها نفس حجم دولة البحرين بأكملها وتقع على بعد ٦٢٠ ميلا فقط من بغداد. وكانت الحكومة السعودية قد خططت لبناء قاعدة الأمير سلطان قبل حرب الخليج الأولى، ولكنها بنت فقط مدرجا هائلا طوله ١٥ ألف قدم بالإضافة إلى مدارج لسير الطائرات ومدارج الانتظار. ولم تكن هناك أية مبان بعد حتى أكتوبر ١٩٩٠ عندما أرسل سلاح الطيران الأميريكى واحدا من أسرابه يتضمن ٤٣٥ شخصا، وتسمى " أسراب الحصان الأحمر " والاسم هو اختصار لأحرف أولى تشكل كلمتى الحصان الأحمر، ولكنها تعنى (السرب سريع الانتشار لمهندسى الإصلاح العملياتى الثقيل). وقد جاء هذا السرب من قاعدة أفيانو الجوية فى إيطاليا لكى يهيئ المكان للعمليات. وقد ابتكرت هذه الأسراب أثناء حرب فييتنام واستخدمت أحيانا فى شل مطارات العدو كما فعلت فى العراق أثناء حرب الخليج، كما أنها متخصصة فى إصلاح المطارات أثناء الاشتباكات. وهى أسراب مسلحة تسليحا كاملا، وقد عملت خلال شتاء عام ١٩٩٠ فى قاعدة الأمير سلطان فى أكثر من خمسة وثلاثين مشروعا كبيرا بتكلفة تزيد على ١٤,٦ مليون دولار. وبحلول شهر يناير ١٩٩١ بدأت القاعدة تستقبل الطائرات، وعند بدء حرب الخليج كان لديها نحو ٤٩٠٠ من المستخدمين العاملين فى سلاح الجوو أصبحت قادرة على إيواء وخدمة وتسليح خمسة أسراب من الطائرات المقاتلة وأفراد دعمها (ويتكون السرب الأميريكى النمطى من ٢٤

طائرة) ومع نهاية القتال عام ١٩٩١ سمح لها بالراحة إلى أن وقعت حادثة تفجير أبراج الخُبَر التى أعادتها إلى الخارطة مرة أخرى.

وتحيط بقاعدة الأمير سلطان صحراء منبسطة مع خطوط مفتوحة لإطلاق النار ولذلك فهى موقع مثالى " لإخفاء " الوجود الأميريكى. وبالإضافة إلى ذلك خصص سلاح الجو ١٩٪ من جنوده الستة آلاف الموجودين فى القاعدة بعد عام ١٩٩٦ للعمل " كسياج أمنى "، ومع ذلك صدرت الأوامر للطائرات من طراز إف-١٥ وإف ـ ١٦ بالإقلاع بأقصى سرعة ممكنة لتجنب أى هجوم محتمل بصواريخ أرض ـ جو. ولم يسمح إطلاقا بمغادرة القاعدة للجنود الذين كانوا يعملون فى نوبات تستغرق تسعين يوما. وقد بلغت تكلفة تحويل العمليات الأميريكية إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية نحو ٥٠٠ مليون دولار. وكانت قبل وأثناء حرب الخليج الثانية القاعدة الرئيسية لعمليات الاستطلاع الأميريكية التى تستخدم طائرات أواكس وطائرات التجسس طراز يو ـ ٢.

واستمرت عملية الإنشاء فى قاعدة الأمير سلطان من صيف عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٢. وفى عام ١٩٩٧ منحت وزارة الدفاع والطيران السعودية عقدا قيمته ٦٠,٧ مليون دولار لقسم أجهزة الاستشعار الإلكترونية والنظم الجوية التابع لشركة نورثروب، وذلك لكى يتولى إقامة ودمج نظم مراقبة الحركة الجوية والملاحة والأحوال الجوية والاتصالات. وفى بداية عام ١٩٩٩ انتقل الجنود الذين كانوا يعيشون فى خيام مكيفة الهواء إلى منشآت سكنية جديدة تكفى لإيواء ٤٢٥٧ شخصا وتقع على بعد ميلين من القاعدة. وقد دفعت الحكومة السعودية مبلغ ١١٢ مليون دولارمن أجلها ولذلك فقد ظلت ضمن ممتلكات الحكومة حتى مع تولى سلاح الجو الأميريكى إدارتها وصيانتها. وتضمنت هذه المنشآت قاعات جماعية لتناول الطعام أطلقت عليها أسماء مثل كاميلوت وميراج، ومسرحا للقاعدة، وجيمنازيوم، ومركز تأهيل، وحمام سباحة خارجيا يتم تبريده بصفة دائمة عند درجة الحرارة ٨٢ فهرنهايت (درجة الحرارة فى قاعدة الأمير سلطان عادة تتراواح بين ١١٠ و ١١٥ درجة فهرنهايت)، ومركز الأمير سلطان الطبى (بلغت تكلفته ٥,٨٧ مليون دولار) الذى دشنه الأمير سلطان بنفسه فى ٢٢ يونيو. وبلغت تكلفة القاعدة الجوية الإجمالية منذ بداية إنشائها أواخر الثمانينيات مبلغا قدر بنحو ١,٠٧ بليون دولار. وفى السنوات التى أدت إلى حرب العراق الثانية قامت طائرات سلاح الجو بما مجموعه ٢٨٠ ألف مهمة انطلاقا من هذه القاعدة وغيرها من القواعد

فى الخليج الفارسى لفرض حظر الطيران فى جنوب العراق. وانطلقت نفس المهام إلى شمال العراق من قاعدة إنتشيرلك الجوية التركية.

وتم إنجاز الجزء الإنشائى العسكرى الرئيسى فى قاعدة الأمير سلطان قبيل الحرب فى أفغانستان وهو عبارة عن مركز للعمليات الجوية المشتركة مع أحدث نظم القيادة والمراقبة. ومركز استخبارات مشترك يتضمن ثلاث شبكات إنترنت مختلفة لحركة مرور القوات المتحالفة العلنية والسرية. ودشن سلاح الجو المركز فى يونيو ٢٠٠١، وفى أكتوبر سمحت الحكومة السعودية باستخدامه فى تنسيق العمليات الجوية ضد أهداف فى أفغانستان. وقد أشرفت وكالة اتصالات سلاح الجو بالغة السرية على تصميم المركز وتجهيزه. وقام مركز العمليات الجوية المشتركة الجديد فى قاعدة الأمير سلطان بتنسيق العمليات الجوية مع قواعد جوية جديدة كانت الولايات المتحدة تقوم ببنائها آنذاك فى الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، ولكن عندما اقتربت حرب العراق الثانية أصبح غير واضح ما الذى سوف تسمح به الحكومة السعودية من مهام يقوم بها الأميريكيون باستخدام قاعدة الأمير سلطان، ولذلك قامت وزارة الدفاع الأميريكية على الفور ببناء مركز قيادة جوية بديل وملائم فى قاعدة العديد الجوية فى قطر[٢١].

وبنفس نمط الحياة فى قواعد الإمبراطورية المتناثرة فى بلاد النفط. يتم قضاء أغلب الأيام فى قاعدة الأمير سلطان فى السباحة ومشاهدة مباريات كرة القدم على شاشات التليفزيون عندما لا يكون هناك عمل. ومع ذلك لم يلق العزل استحسانا من الجنود بالضرورة فنجد أن المقدم مارتا ماك سالى وهى أعلى الطيارين رتبة بين النساء فى سلاح الجو قاضت وزارة الدفاع أمام المحكمة لأنها طالبتهاعند خروجها بارتداء العباءة التى تلبسها السعوديات عند خروجهن إلى العلن. وقالت إن طلب الوزارة انتهاك غير دستورى لحقوق النساء الأميريكيات. وقد كسبت الدعوى (فى واشنطن العاصمة) وسحبت القيادة المركزية طلبها[٢٢].

وفهمت الحكومة الأميريكية دائما أن وجود قواتنا فى السعودية كان هو السبب الجذرى فى أنشطة القاعدة الإرهابية ضد كل من الملك والأهداف الأميريكية فى البلاد وخارجها. وبدلا من نقل هذه القوات على الفور بعد ١١ سبتمبر، انتظرت إدارة بوش حتى تستطيع التستر على ما كانت تفعله سرا فى عمليات إعادة الانتشار العسكرية

العادية. وفى يوم ٢٩ أبريل ٢٠٠٣ أعلن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميريكى ونظيره الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى فى الرياض أن سقوط صدام حسين يعنى انتهاء مهمة القوات المسلحة الأميريكية فى البلاد وأن على جميع " القوات القتالية " أن تنسحب. ورغم ذلك يبدو أن إدارة بوش تباطأت طويلا جدا. وفى ١٢ مايو ٢٠٠٣ هاجم الإرهابيون أربعة منتجعات مسوّرة وتحت الحراسة مخصصة للأجانب فى مدينة الرياض مما أسفر عن مقتل أكثر من ثلاثين أميريكيا وسعوديا. يزيد على ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن لتترك فعليا قاعدة الأمير سلطان أو البلاد، فقد استبقت وحدة صيانة صغيرة فى القاعدة الجوية كما استمرت وحدة مؤسسة فينيل للتدريب فى عملها مع الحرس الوطنى السعودى. وأعلن انسحاب الولايات المتحدة بجعجعة كبيرة فى التليفزيون السعودى، ولكن من المستبعد أن يصدق أحد أن الإمبرياليين الأميريكيين فقدوا فعلا الاهتمام بأغنى بلد إنتاجا للنفط فى العالم. وعلى حد قول نيال فيرجسون المؤرخ الإنجليزى للنزعة الإمبراطورية، فى مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز: " من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٢٢ وعد البريطانيون المجتمع الدولى ستا وستين مرة بأنهم سوف يخرجون من مصر، ولكنهم لم يفعلوا إطلاقا "(٣٣).

وقد ظلت قاعدة الأمير سلطان هى قاعدة القواعد فى منطقة الشرق الأوسط عدة سنوات، ولكن الولايات المتحدة كانت قد بنت مثل هذه القدرات العسكرية الفائقة فى منطقة الخليج وبذلك كان لقرار ما بعد حرب العراق بسحب معظم العسكريين من السعودية تأثير ضعيف على قدرة أميريكا على شن الحرب. إن إنتشار القواعد فى الدول المجاورة وهى الكويت والبحرين وقطر وحدها تتجاوز أية حاجة عسكرية قد تواجهها الولايات المتحدة. ومع ذلك مازال هناك العديد من القواعد فى عُمان والإمارات العربية المتحدة وتركيا ومصر وإسرائيل وجْيبوتى بالإضافة إلى تلك التى تمتلكها فى أفغانستان وباكستان وقيرجيزستان وأوزبكستان. وقبل نهاية عام ٢٠٠٣ ستكون هناك أربع قواعد جديدة فى العراق. كذلك يستطيع السلاح البحرى نشر ما يصل إلى خمس مجموعات قتالية من حاملات الطائرات فى كل منها نحو خمس وسبعين طائرة، وصواريخ كروز، وأسلحة نووية، فى بحر العرب والبحر الأحمر والخليج الفارسى. وتتألف المجموعة القتالية الواحدة من حاملة الطائرات نفسها وطرادين

ومدمرتين أو ثلاث وفرقاطة وغواصة هجومية، وسفينة دعم قتالية، أى أن المجموعة فى جوهرها عبارة عن قاعدة عائمة.

وعشية حرب العراق الثانية كان " كامب دوحة "، القاعدة الرئيسية فى الكويت، نقطة الوثوب لقوات برية مهولة تنتظر الأوامر بالانطلاق عبر حدود العراق ومن بينها الجيش الخامس القادم من هايدلبرج فى ألمانيا، وقوة المارينز الأولى للعمليات الخارجية من كامب بندلتون بولاية كاليفورنيا، وفرقة المشاة الثالثة (الميكانيكية) من فورت ستيوارت بولاية جورجيا، وثلاثة أسراب من الهليكوبتر الهجومية طراز أباتشى، ووحدة من القوات الخاصة، ومجموعة متقدمة من الفرقة المدرعة الأولى البريطانية. وكانت الأسلحة الأساسية فى هذه الوحدات هى ٢٣٠ دبابة قتالية رئيسية من طراز إيبرامز، و١٢٠ مركبة قتالية طراز برادلى، و ٤٠ قطعة مدفعية ذاتية الارتداد عيار ١٥٥ ملم طراز بالادين. وتقوم شركة جنرال داينامكس بصناعة الدبابة إيبرامز التى تزن ٦٨,٧ طن وتتكلف ٤,٣ ملايين دولار للدبابة الواحدة، وتصل حمولة مركبة برادلى إلى ٥٠ ألف رطل وهى مدرعة وأشبه، "تاكسى المعارك" كما أنها مجهزة برشاشات حديثة، وصواريخ مضادة للدبابات، وقنابل دخان التى تستخدم فى عبور الجنود إلى ميدان القتال خلف الدبابات. وتعتبر مدافع بالادين أكثر المدافع المتقدمة فى ترسانة الجيش ويزن الواحد منها نحو ٣٢ طنا.

ومنذ تفجير أبراج الخُبَر أصبح من أهم أهداف الجيش هو الاستعاضة بموضع حديث ملائم بحيث يمكن حمايته تماما من أية هجمات إرهابية محتملة بدلا من قاعدة " كامب دوحة " شديدة القرب من مدينة الكويت العاصمة. وفى يوليو ١٩٩٩ بدأت حكومة الكويت فى العمل على إقامة قاعدة جديدة بتكلفة بلغت ٢٠٠ مليون دولار وأطلق عليها اسم "عريف جان"، وتقع فى الصحراء جنوب العاصمة. وأثناء عام ٢٠٠٢ نقل نحو ١٠ آلاف جندى غير مقاتل من الجيش إلى هناك من كامب دوحة، وخزنت جميع المعدات اللازمة للواء كامل فى الجيش فى مخازن ضخمة فى القاعدة الجديدة بدلا من تعرضها لظروف البيئة الصحراوية كما كان الوضع فى كامب دوحة. وقد صمم القاعدة سلاح المهندسين التابع للجيش وهى تحتوى على ثكنات حديثة مزودة بزجاج غير قابل للكسر على جميع النوافذ ومواقف خاصة لصيانة الدبابات. وتم إنشاء معظم القاعدة خلال عام ٢٠٠٢ وبقيت فقط بعض الطرق والمرافق. وقد استمر استخدام قاعدة كامب

دوحة منذ حرب الخليج الأولى، ولكن كان مفهوما أنها منشأة مؤقتة. ولكن قاعدة عريف جان كانت الدليل على أن الأميريكيين ينوون البقاء لمدة طويلة.

وأثناء أواخر التسعينات من القرن العشرين كان الجيش ينقل جوا كتيبة جديدة من الولايات المتحدة أو أوروبا إلى الكويت كل أربعة أشهر من أجل التدريب. وكان المطار الذى استخدمه هو قاعدة أحمد الجابر الجوية التى تقع على بعد خمسة وسبعين ميلا فقط من حدود العراق. ورغم أن سلاح الجو الكويتى هو صاحب هذه القاعدة فإنه تم تخصيص منطقة منها لعمليات سلاح الجو الأميريكى فقط. وحتى أواخر عام ١٩٩٦ نشر سلاح الجو الأميريكى مقاتلاته من طراز إف ـ ١٥ وإف ـ ١٦ فى مطار مدينة الكويت الدولى، ولكن بعد الهجمات الإرهابية فى الرياض والظهران نقل سلاح الجو كل شىء إلى ما أطلق عليه الجنود كلمة "الجاب" وهو جزء من الاسم المعروف. وكانت قاعدة " أحمد الجابر الجوية " هدفا صعبا وفقا لمنظمة الأمن العالمى. وقد استخدم سلاح الجو كل وسيلة متاحة بدءا من الحواجز المادية وحتى أجهزة الاستشعار ذات التقنية العالية والكاميرات العاملة بالأشعة فوق الحمراء، حتى تؤمن دخول الناس إلى قاعدة الجابر سالمين. وتقوم قوة أمنية متحفزة وقوية بإخضاع كل شىء للفحص الصارم حتى الأشياء غير المؤذية.[٣٤] ويترك سلاح الجو جميع الخدمات تقريبا المقدمة لعدة آلاف من الجنود الأميريكيين فى قاعدة الجابر للعقود مع الشركات.

وهناك منشأة عسكرية أميريكية أخرى فى الكويت وهى قاعدة على السالم الجوية على بعد تسعة وثلاثين ميلا من الحدود العراقية، وكانت حتى وقت قريب مركزا للعمل الشاق مخصصا لمراقبة الفضاء الجوى العراقى بالرادار. ويقول أحد أوصاف قاعدة على السالم إن " الطقس حار جدا هنا كأى مكان لم يحدث أن كنت فيه طوال حياتك"[٣٥] وخلال منتصف عام ٢٠٠٠ بدأ العمل فى إنشاء مبان وأدوات فحص جديدة لتحويلها إلى قاعدة دائمة. وتقدم الخدمات فيها أيضا عن طريق التعاقد مع الشركات.

ويحلو للأميريكيين الاعتقاد بأن الكويت مدينة للولايات المتحدة لأننا جئنا لمساعدتها فى عام ١٩٩١، ولذلك فهى ترحب بالقواعد العسكرية الدائمة على ترابها. وهذا اعتقاد خاطئ. ولم تثبت الكويت أنها حليف صديق بوجه خاص. فالكويت كدولة عربية تعارض الدعم الأميريكى للتوسع الإسرائيلى والكيل بمكيالين بالنسبة للإرهابيين الفلسطينيين

والجنود الإسرائيليين، وكلاهما يقتل المدنيين العزل (من المؤسف أن يوصم مفكر وأستاذ جامعى مثل المؤلف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب ـ المترجم). كذلك فإن الكويتيين لا يسعدهم وجود جنود أجانب بينهم مثلهم فى ذلك مثل أى شعب آخر، وخاصة إذا كان هؤلاء الأجانب لايبدون احتراما لعقيدتهم. ورغم ذلك قبلت الكويت الحماية الأميريكية وهى تدفع المال مقابل ذلك.

ويبدو الأمر أكثر تعقيدا فى دول الخليج الأخرى فقطر وعُمان دولتان صغيرتان ترتعبان من جاراتها الأكبر : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية. وقد قامتا بدعوة الأمريكيين إليهما كشكل من أشكال الحماية مثلما تقبل أسلافهما الحماية البريطانية. وفى مقابل ذلك يطلب الأميريكيون قواعد عسكرية مفضلين المناطق الأكثر أمنا بعيدا عن المراكز السكانية. وتعلم البنتاجون أن تلك القواعد بشكل خاص لا تلقى ترحيبا فى المنطقة وأن الحكومات الخليجية تفضل ألا تتحدث عن القواعد الأميريكية أو الاعتراف بوجودها أكثر مما يلزم. ومن المحتمل أن تكون عُمان أكثر دول الخليج تسامحا مع الأميريكيين والإمارات العربية المتحدة أقلها. وكل من هذه الدول تخاطر إزاء غضب شعبها الشديد لتعاونها مع الولايات المتحدة.

وتعتبر البحرين مثالا جيدا وقد ظلت مكانا هادئا نوعا ما حتى شهر يوليو ١٩٩٥ عندما نقل السلاح البحرى قيادة الأسطول الخامس إلى هناك مع نحو ٤٢٠٠ من العاملين العسكريين. وتشير منظمة الأمن العالمى إلى أن " وحدة الدعم الإدارى البحرى تحمل ملامح قليلة من المنتجع الصغير على مساحة ١٠ إيكر الذى ظل قائما حتى عام ١٩٩١. وفى السنوات السبع الأخيرة تمدد هذا " التجويف النائم " ليغطى مساحة ٦٢ إيكر مع منشآت جديدة بلغت تكلفتها ٣٦,٥ مليون دولار وتضمنت مساكن مؤقتة للعزاب وعيادة طبية وأخرى للأسنان وملعبا للتنس وما يشبهها، وكنيسة صغيرة، ومكتب بريد ومساحات لعدة رياضات متعددة الأغراض"[٣٦] ويعتبر عدد كبير من العاملين فى الخدمات أن الخدمة فى البحرين هى أفضل موقع عمل عسكرى فى الخليج. وعلى العكس من السعودية التي ترتبط بالبحرين عن طريق جسر مرتفع، يتناول الأميريكيون المشروبات الكحولية فى البحرين، ولكن رغم أن المنامة عاصمة البحرين مهيأة أساسا لإقامة جميع الأجانب، لا الأجانب الأميريكيين فقط، وأن مجموع سكان المملكة ٦٦٠ ألف نسمة فقط، أقام السلاح البحرى عدة فنادق وبارات خارج الحدود للعاملين لديه

كتدبير وقائى من الهجمات الإرهابية. وتبذل البحرين قصارى جهدها حتى لا تظهر بمظهر المتذلل للأميريكيين. والبحرينيون أغنياء ويعيشون حياة مريحة، ولكنهم مع ذلك يتظاهرون ضد الولايات المتحدة عند أدنى تحريض. وقد عبر حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين الخليج فى زيارة رسمية لإيران للحفاظ على توازن الأمور السياسية، ولقى هناك ترحيبا من الرئيس محمد خاتمى. وكانت زيارته هى الأولى كحاكم لدولة البحرين منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩(٢٧). ومع وجود الأسطول الخامس أو بغير وجوده كان من الواضح أن البحرين لم تتأثر بتصريح الرئيس جورج بوش فى يناير ٢٠٠٢ الذى سمى إيران بأنها جزء من " محور الشر ".

وقد ورث السلاح البحرى الأميريكى قاعدة المنامة البريطانية، ومن هنا كان وجود السفن العسكرية أمرا مألوفا، ولكن القوات الجوية شىء آخر. ففى عام ١٩٨٧ بدأ سلاح الجو البحرينى فى بناء قاعدة جوية ضخمة على جزيرة البحرين على بعد نحو عشرين ميلا من المنامة. وكانت قاعدة الشيخ عيسى الجوية المخصصة لجناح واحد من المقاتلات تمتلكه البحرين. ولم يكتمل بناء القاعدة حتى السنوات الأربع السابقة على حرب الخليج الأولى عندما استولى عليها مشاة البحرية الأميريكية. وأكملت بناءها وحدة " نحل البحر " البحرية. وخلال منتصف تسعينيات القرن العشرين، قام سلاح الجو بمزيد من توسيع القاعدة، وفى عام ١٩٩٧ نقل " جناح الجو للعمل خارج خارج الوطن رقم ٣٦٦ " من قاعدة ماونتن هوم الجوية فى أيداهو مع ١٢٠٠ موظف وطائرات قاذفة متقدمة من طراز بى - بى١، والطائرات المقاتلة إف - ١٥ وإف - ١٦ وطائرات التزويد بالوقود فى الجو طراز كى سيذ ١٣٥. ونقلت البنتاجون أيضا عناصر من كتيبة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ من قاعدة فورت بلس فى تكساس. وبحلول عام ٢٠٠٠ أصبح مشاة البحرية الأميريكية وسلاح الجو الأميريكى من الثوابت الدائمة فى قاعدة الشيخ عيسى الجوية رغم أن هذا الوجود هو الموضوع الذي لا ترغب حكومة البحرين فى الحديث عنه.

وتقع قطر الغنية إلى الجنوب من البحرين ويبلغ حجمها حجم كونيتكت ورود أيلاند معا، ورئيس الدولة هو الأمير ولا يحاسبه أحد مباشرة، ولكنه يلتزم بتقاليد القبيلة والشريعة الإسلامية ويعمل فى الأساس على حفظ المصالح الإقطاعية والمالية لعائلته.

وليس هذا أمرا سهلا إذا وضعنا فى الاعتبار الضغوط المعاصرة على قطر التى يبلغ مجموع سكانها ما يزيد بقليل عن ٨٠٠ ألف نسمة من بينهم ٨٠٪ من العمال والأجانب ومعظمهم من العرب والباكستانيين والهنود والإيرانيين المستنيرين. وبفضل الثروة النفطية الضخمة واحتياطات الغاز الطبيعى الهائلة، وصل دخل الفرد عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٠٣٠٠ دولار، وهو يساوى نفس الدخل فى أكثر الدول تقدما. وبذلك فإن مستوى المعيشة المرتفع بين المجموع العام للسكان الذين يفتقرون إلى روابط متينة بقطر، معناه وجود اهتياج فى قاع المجتمع يطالب بإنهاء نظام الحكم الأوتوقراطى وانفتاح النظام السياسى للتغيير الاجتماعي.

وكانت قطر جزءًا من الإئتلاف المناهض للعراق أثناء حربى الخليج الاثنتين. ففى يونيو ١٩٩٢ سمحت للولايات المتحدة بحقوق تخزين الأسلحة فى قواعد مقابل تعهد ضمنى بمساعدة قطر إذا هوجمت. ولم تكن مخاوف قطر فكرة مجردة، فعلى الرغم من أن حجمها يزيد عدة مرات عن حجم البحرين، كما أنها أغنى منها، فإن القطريين الأصليين يشكلون أقلية صغيرة الأمر الذى يجعلها عرضة للاستيلاء عليها من الخارج أو للثورة الداخلية أو لكليهما. وهى تشترك مع السعودية فى أرض حدودية هى محل نزاع بينهما، كما أنها حاربت بغداد فى حربى الخليج، وتعيش حالة خصومة مع إيران. وتأمل قطر فى احتواء السخط الشعبى عن طريق الدعم الخفى للولايات المتحدة بينما تنتقدها علنا، وشجب إسرائيل بينما تعلن عن هباتها المالية الضخمة للفلسطنيين. والهدف من ذلك هو الاحتفاظ بسلامة القوى الديكتاتورية لنخبتها الحاكمة الصغيرة أطول وقت ممكن. وبعد أن عزل الأمير الشاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى والده المحافظ بانقلاب غير دموى فى يونيو ١٩٩٥، أبدى بادرة مهمة نحو الانفتاح وربما الديموقراطية، ووافق على رعاية شبكة الجزيرة الإخبارية " الجزيرة " التى أصبحت المصدر الوحيد للأنباء الأكثر تأثيرا فى الدول الإسلامية. وتوجد استديوهاتها فى الدوحة عاصمة قطر. وفى عام ١٩٩٦ أمرت السعودية بطرد شبكة بى بى سى من البلاد لأنها أذاعت تقارير إخبارية عن قضايا مثيرة للجدل مثل عقوبة قطع الرأس والمتمردين السعوديين. وبعد شهور قليلة استأجر الأمير الجديد معظم المحررين والمراسلين والفنيين العاملين فى محطة بى بى سى العربية وجعل منهم نواة شبكة الجزيرة. ويبدو أنه كان ينوى إلغاء الرقابة فى قطر ومن ثم يخفف بعض الضغوط المطالبة بمزيد من الانفتاح دون أن يخل باستقرار البلاد. وبناء على ذلك منح الأمير فى

الغالب حرية صحفية كاملة لشبكته التليفزيونية. وقد تعرضت الجزيرة حتى الآن لانتقادات من كل دولة إسلامية فعلا من السعودية حتى الجزائر، ومن إسرائيل بطبيعة الحال. وفى أكتوبر ٢٠٠١ طلب كولين باول وزير الخارجية وكوندوليزا رايس مستشار الأمن القومى أن يفرض الأمير رقابة على ضيوف الجزيرة الذين زعموا أن السياسة الخارجية الأميريكية هى المسؤولة عن هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية. وفى الشهر التالى قصفت الولايات المتحدة مكتب الجزيرة فى كابول بأفغانستان مثلما قصفت ستديو شبكة بغداد أثناء حرب العراق الثانية. ومازال الأمير يدعم الجزيرة فى حدود مبلغ ١٠٠ مليون دولار ولم تقترب شركات الإعلان من استخدام الشبكة، ومع ذلك استمرت القناة فى إذاعة أخبار العالم. والأمور الوحيدة المحظورة هى إجراء المقابلات مع المتمردين السياسيين القطريين، وتناول تفاصيل سياسة إقامة القواعد الأميريكية فى الإمارة[٣٨].

ومن بين القواعد التى وضعت البنتاجون يدها عليها يوجد واحد من أفضل المطارات فى الخليج ويبعد نحو تسعة عشر ميلا جنوب شرق الدوحة فى الصحراء المفتوحة. وخلال أواخر تسعينيات القرن الماضى قامت قطر ببناء قاعدة العديد الجوية بتكلفة بلغت ١.٤ بليون دولار على أمل أن تجذب الأميريكيين الذين كان واضحا أنهم لا ينوون الاستمرار فى التمسك بقواعدهم السعودية إلى الأبد، ومن المحتمل أن الهدف من العديد كان تقديم رشوة للأميريكيين لكى يصبحوا حماة البلاد. وهى القاعدة الوحيدة التى تسمح السلطات بذكرها فى وسائل الإعلام، ويعتبر مدرجها البالغ طوله ١٤٧٦٠ قدما واحدا من أطول المدارج فى الخليج وهو يتجاوز بدرجة كبيرة احتياجات الاثنتى عشرة طائرة مقاتلة أو نحو ذلك التى تمتلكها قطر. وعمل المطار على إنشاء مخابئ قوية من الكونكريت لإيواء ١٢٠ طائرة حربية.

والتقط سلاح الجو الطعم بحماس كبير. وأصبحت قاعدة العديد موقع إعادة تموضع أسلحة سلاح الجو والإمدادات الطبية والذخائر. أما موقع الجيش فهو فى مكان آخر فى قطر. وفى شهر مارس ٢٠٠٢ بدأ سلاح الجو فى إنشاء مركز للعمليات الجوية المشتركة فى القاعدة. ورغم أنه لم يكن على نفس المستوى المتقدم فى قاعدة الأمير سلطان بالسعودية فإنه يمكن أن يكون بديلا له. وبعد الهجوم على أفغانستان خصص سلاح الجو كل ما لديه من أموال لإكمال جميع التسهيلات فى العديد فى أسرع

وقت ممكن. وفى مارس ٢٠٠٢ قام ديك تشينى نائب الرئيس بزيارة القاعدة، وفى شهر يونيو قام وزير الدفاع بزيارة مماثلة. وكانت وحدة سلاح الجو الرئيسية فى القاعدة هى جناح الجو للمهمات خارج الوطن رقم ٣٧٩ المؤلف من الطائرات المقاتلة إف ـ ١٥ و إف ـ ١٦ وطائرات التزويد بالوقود جوا طراز كى سى ـ ١٠ وكى سى ـ ١٣٠ وكى سى ١٣٥. وقد لعبت قاعدة العديد دورا مهما فى حرب أفغانستان إذ كانت القاعدة الأساسية لتزويد الطائرات الحربية بالوقود وهى فى طريقها إلى أفغانستان والعودة من هناك. ويقدر سلاح الجو أن طائرات التزويد بالوقود من الجناح ٣٧٩ حملت أكثر من ٢٢٠ مليون رطل من الوقود وأوصلته فوق أفغانستان. وتمت عملية تفريغ نحو نصفها للطائرات أثناء الحرب[٣٩].

كذلك قامت قاعدة العديد بالدور الأساسى فى الهجوم على العراق عام ٢٠٠٣، فقد آوت نحو ٦٥٠٠ من رجال الطيران مع التخطيط لعدد لاحق من المقيمين يبلغ ١٠ آلاف فرد. وكانوا يعيشون فى مدينة كبيرة من الخيام أطلق عليها سلاح الجو اسم: " كامب آندى " وهو اسم الرقيب أول إيفاندر أندروز أول ضحية أميريكية فى عملية أفغانستان وقد مات نتيجة حادث رافعة شوكية. ويصعب أن يعرف أحد ما إذا كان الضباط المسؤولون عن تقديم هذه الأسماء يتعمدون النفاق أم أنهم يقدمون أسماء أبطال حقيقيين. وكان من المقرر بناء مجمع سكنى أعيد تعميده باسم " قرية الحملة العسكرية " لكى يفتتح أواخر ٢٠٠٣ على قاعدة مساحتها ٣ آلاف إيكر. وخلال صيف عام ٢٠٠٢ ذكر مصدر عليم ببواطن الأمور أنه تم إنجاز بناء أول حمام سباحة فى قاعدة العديد، ويعتبر ذلك عادة إشارة إلى أن سلاح الجو يخطط لإقامة طويلة فى القاعدة[٤٠]. وتتحمل مؤسسة داين كورب أوف ريستون بكاليفورنيا مسؤولية إنشاء حمامات السباحة وغيرها من المرافق واستلام وتخزين وصيانة وحماية المواد الحربية، وهى نفس الخدمات التى تتولاها فى القواعد الجوية فى عُمان والمنامة والبحرين.

والمنشآت الأخرى فى قطر هى كامب السيلية فى ضواحى الدوحة، وكامب سنوبى فى مطار الدوحة الدولى. وكلاهما موقعان لإعادة تمركز الدبابات والمركبات القتالية الأخرى مع وقودها وذخيرتها التى تكفى للواء مدرع بأكمله. ويعتبر هذان الموقعان من أحدث التسهيلات التى استكملت فى صيف عام ٢٠٠٠. وبينما تدفع الدول المضيفة

الأموال لمعظم القواعد الأخرى فى منطقة الخليج، قرر الكونجرس دفع ١١٠ مليون دولار لهاتين القاعدتين، وساهمت حكومة قطر بتقديم الأرض والمرافق فقط.

وأثناء حرب العراق الثانية كانت قاعدة كامب السيلية مركز القيادة المتقدم للقائد المسؤول الجنرال تومى فرانكس الذى قام فى ديسمبر ٢٠٠٢ ـ تحت ستار ممارسة تدريبات عسكرية ـ بنقل نحو ٧٥٠ من ضباط الأركان من قاعدة ماكديل الجوية فى فلوريدا لإدارة الحرب أمام صفوف من أجهزة الكومبيوتر وشاشات الفيديو فى خيام مكيفة الهواء. وكانت القاعدة أيضا هى موقع " مركز ائتلاف الميديا " الذى خصص للتليفزيون وبلغت تكلفة بنائه ١,٥ مليون دولار. وقد استخدمه البريجادير جنرال فينسنت بروكس صاحب القامة ذات الأقدام الستة، والرجل الوسيم كنجوم هوليوود، والأميريكى الإفريقى المتحدث باسم القيادة المركزية، فى تقديم مئات عروض الفيديو المنتجة اليومية لمئات الصحفيين[٤١]. وقد وصف مايكل وولف المراسل الحربى لمجلة نيويورك ماجازين من قطر، كامب السيلية بأنه يبدو وكأنه " مشهد من سطح القمر... لا شجر... ولا دغلة... ولا معالم لهيكل ما... مجرد أفق من الحجر الجيرى المفلطح... ثم تقع عيناك على القاعدة الأميريكية... مجرد طوق من الأسلاك ثم منطقة حرام توجد قاعدة خلفها. ولابد أن الأرض المكشوفة فى جميع الاتجاهات هى التى توفر درجة عالية من الأمن، ولكن إضافة إلى ذلك فإن القاعدة محصنة بكل ما تصنعه أقصى حالات البارانويا، وبإجراءات حماية إضافية. إنها تقرفص إلى أسفل... وهى ليست مجرد موقع يتم الدفاع عنه، بل هى موقع دفاعى " وكانت أحدث أساليب النزعة العسكرية والإمبراطورية الأميريكية هى حرب التقنية العالية والاهتمام الفائق بمراقبة التغطية الإعلامية.

وقد قيل إن قاعدة السيلية هى أضخم مواقع الجيش فى العالم الذى تتمركز فيه المواد الحربية مقدما. ويقع كامب سنوبى فى مطار قطر التجارى الرئيسى، وهو منشأة لوجيستية مسؤولة عن شحن الأغذية والإمدادات الأخرى إلى القواعد فى أنحاء الخليج، وهى محمية فقط بأبراج حراسة بينما تتم حراسة قاعدة السيلية، الواقعة على ٣٦,٣ إيكر مع سبعة وعشرين مخزنا، بحائط داخلى مرتفع وبمدافع رشاشة عيار ـ ٥٠ بوصة. وعقب سقوط العراق فى مايو ٢٠٠٣ قال الجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة

رؤساء الأركان المشتركة إنه لم تعد هناك حاجة إلى قاعدة سنوبى وسوف يتم التخلص منها. وقد انخفض عدد الجنود فيها إلى ٨٠٠ من ١٨٠٠ جندى أثناء الحرب.

ولاشك فى أن أقل دول الخليج انجذابا إلى الوجود الإمبراطورى للولايات المتحدة هى دولة الإمارات العربية المتحدة. وبحكم موقعها شرق قطر من الغريب أن يكون لديها ميناء جيد على الخليج الفارسى، وآخر أيضا بالقرب من مضيق هرمز على خليج عمان. ونظرا لجميع مزاياها تم التوصل إلى اتفاقية تعاون دفاعى معنا عام ١٩٩٤ تعطى سلاح الجو حرية الوصول إلى قاعدة الظفرة الجوية على مسيرة ساعة خارج مدينة أبوظبى العاصمة. وقد استخدمت الولايات المتحدة تلك المنشأة لإطلاق طائرات مأهولة من طراز يو ـ ٢، وطائرات جلوبال هوك الاستطلاعية غير المأهولة ضد العراق وإيران وأفغانستان، كذلك يتمركز فى القاعدة السرب ٧٦٣ لعمليات التزويد بالوقود فى الجو بطائرات خزانات الوقود طراز كى سى ـ ١٠.

وعندما نشر سلاح الجو طائراته فى الإمارات العربية المتحدة لأول مرة كان أعضاؤه يقيمون فى وسط مدينة أبوظبى وهى واحدة من أكثر المدن تقدما فى المنطقة. وكانوا يسكنون فى مبنى سكنى يسمى " صحارى ريزدينس "، ولكن بعد الهجمات الإرهابية التى وقعت فى السعودية نقلت البنتاجون جميع طواقم موظفيها من أبوظبى إلى قاعدة الظفرة الجوية. وكانت وجبات الطعام الأميريكية فى القاعدة تتضمن علب وجبات لأطقم الطائرات ترسل بناء على عقد مع فندق هوليداى إن المحلى. وفى مايو ٢٠٠٣ أعلن سلاح مهندسى الجيش الأميريكى عن حاجته إلى عروض من المقاولين لمناقصة إقامة مبنى للقيادة وعنابر للنوم وقاعة لتناول الطعام ومركز للياقة البدنية وآخر للرعاية الطبية، وشق طرق ومواقف للانتظار داخل الظفرة، ومرة ثانية كان ذلك دليلا على أن البنتاجون تخطط للبقاء زمنا طويلا[٤٢].

وتألف الإمارات العربية المتحدة أيضا مرأى أطقم السفن الضخمة نظرا لأن ميناء جبل على فى إمارة دبى من أكثر الموانئ البحرية نشاطا خارج الولايات المتحدة. وترسو مجموعات حاملات الطائرات القتالية بانتظام هناك للتزود بالوقود أثناء دورياتها فى الخليج الفارسى، ولقضاء الإجازات على الشاطئ. وربما تعتبر منطقة جبل على أهم مركز تجارى فى الخليج، وميناؤها أضخم ميناء بحرى من صنع الإنسان فى العالم وهو يحتوى على سبعة وستين مرسى وأحواض جافة كبيرة، ويرتبط بطريق مباشر وجيد

عبر الدولة بميناء الفجيرة على خليج عُمان. ومعظم الشحنات العسكرية من اليابان ودييجو جارسيا يتم تفريغها فى الفجيرة ثم تنقل بالشاحنات إلى جبل على أو بالطائرات إلى البحرين. وهذا المسار يسمح بتكرار الإمدادات للقوات فى منطقة الخليج الفارسى حتى لو أغلق مضيق هرمز. وليس للسلاح البحرى الأميريكى وجود فى هذين الميناءين، ولكن يتمركز فى كل منهما عدد من الضباط ليساعدوا السفن الحربية فى مرورها العابر.

والدولة الأخيرة والأقل تطابقا مع دول الخليج الأخرى هى عُمان الواقعة شرق الإمارات العربية المتحدة. ويبلغ دخل الفرد فيها ٧٧٠٠ دولار أميريكى وعدد سكانها ٢,٥ مليون نسمة من بينهم نصف مليون من غير المواطنين، وهى أفقر وأصغر دول الخليج وليس بها أراض صالحة للزراعة كما أن ٥٪ فقط من أراضيها هى مراع. وتمثل مبيعات النفط ٨٠٪ من عوائد التصدير و٤٠٪ من إجمالى الناتج المحلى وقد اكتشف نفط عمان بكميات تجارية فى عام ١٩٦٢ فقط متأخرا عن أى دولة أخرى من دول الخليج كما أن تكلفة استخراجه تزيد على التكلفة عند جاراتها. وعُمان ليست عضوا فى منظمة الدول المصدرة للبترول الأمر الذى يسعد الولايات المتحدة. ومن بين الأسباب التى دعت عمان إلى قبول وجود القواعد العسكرية الأميريكية أنها تدر دخلا كبيرا وتساعد على تنوع الاقتصاد، بالإضافة إلى أن إدارة الاستخبارات الخارجية البريطانية " إم آى ـ ٦ " التى رسخت وجودها لعدة عقود قامت بتزكية القوات المسلحة الأميريكية لدى السلطان.

وعُمان اليوم هى بقايا إمبراطورية عربية قديمة امتدت ذات يوم جنوبا إلى زنجبار على الساحل الإفريقى. وتقع السلطنة فى مواجهة إيران عبر مضيق هرمز، وليس لها حدود واضحة مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن. وقد وصل أول سفير أميريكى إلى مدينة مسقط القديمة عاصمة عمان فى عام ١٩٧٢ فقط. وفى عام ١٩٨٠ عقدت عُمان اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة نتيجة لسقوط شاه إيران وغزو الاتحاد السوفييتى لأفغانستان. وفى عام ١٩٩٠ تم توسيع نطاق اتفاقية التعاون العسكرى تلك وتجديدها. وقد اشترت السلطنة حتى وقت قريب معظم طائرات سلاحها الجوى من شركات بريطانية. وفى سبتمبر ٢٠٠١ تابعت ترتيبات لا علاقة لها بالهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى ذلك الشهر، ونفذت تدريبا مشتركا

واسع النطاق فى الصحراء مع ٢٢ ألف جندى بريطانى. وفى أكتوبر ٢٠٠١ وقَّعت عقدا مع وزارة الدفاع الأميريكية لشراء اثنتى عشرة طائرة مقاتلة متقدمة من طراز إف ـ ١٦ سى/دى مقابل ١,١٢٠ مليون دولار. ويكره الرأى العام العمانى إذعان الحكومة العسكرى للولايات المتحدة، ولكن السلطان يقوم بذكاء بتوفير وظائف ومنافع جديدة فى أى وقت تبدو فيه ملامح اضطرابات داخلية خطيرة.

وتعتبر عُمان موقعا مهما للتمركز فى وضع الاستعداد للمعدات القتالية والإمدادات ويستخدم الجيش والسلاح البحرى وسلاح الجو جميع مطاراتها الأربعة الرئيسية فى التزود بالوقود جوا، وتوفير الخدمات اللوجيستية وعمليات الاستخبارات فى الخليج الفارسى وبحر العرب. ويزعم أفراد الأسرة المالكة فى عُمان أنه لا وجود لقواعد عسكرية أجنبية فى البلاد وأن الأميريكيين موجودون بصفتهم " ضيوفا " فقط، ومع ذلك تبنى عُمان قاعدة جوية جديدة فى سرية تامة فى المسننة التى تقع فى الصحراء على بعد ثمانين ميلاغربى مسقط وتبلغ تكلفتها ١٢٠ مليون دولار. وتتحمل الولايات المتحدة تكلفة القاعدة التى سوف تتضمن مدرجا قادرا على استقبال القاذفات والمقاتلات وطائرات النقل الأميريكية المتقدمة، كذلك توفر قاعدة المسننة تسيهلات القيادة الجوية والمراقبة. وعندما يتم استكمالها سوف تنقل عُمان طائراتها المقاتلة من السيب المطار الدولى فى العاصمة إلى المسننة ثم يتم توسيع مطار السيب لاستيعاب المزيد من حركة الطيران المدنى[٤٣]. ومن الممكن أن يكون هذا الحشد الأميريكى فى عمان مؤشرا لنوايا عدوانية تجاه إيران.

وفى أقصى جنوب البلاد فى ظفار وبالقرب من الحدود اليمنية تقع قاعدة ثمريت الجوية وهى موقع للتمركز فى وضع الاستعداد للمواد الحربية وكذلك مأوى طائرات هنتر وجاجوار بريطانية الصنع التابعة لسلاح الجو العمانى. وأثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ تمركز جناح النقل الجو التاكتيكى رقم ١٦٦٠ التابع لسلاح الجو الأميريكى فى قاعدة ثمريت وفى أبريل ١٩٩٦ أرسلت الولايات المتحدة سرب " الحصان الأحمر " لتمديد المدرج والممرات الأخرى. وفى نوفمبر ١٩٩٨ أرسلت البنتاجون المجموعة الثامنة والعشرين للعمليات الجوية الخارجية إلى ثمريت من قاعدة إلسويرز الجوية فى جنوب داكوتا وبعد المحاولة الإرهابية لتفجير المدمرة كول الأميريكية يوم ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٠ فى ميناء عدن باليمن نقل الأحياء من بحارتها وعددهم ٢١٩ بحارا جوا عبر قاعدة ثمريت وهى رحلة قصيرة نسبيا شمال عدن.

وهناك مطار عُمانى رابع يقع فى جزيرة مصيرة فى بحر العرب، وكانت عُمان قد سمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة مصيرة الجوية منذ الحرب العالمية الثانية، وهى اليوم موقع إضافى للتمركز فى وضع الاستعداد للمعدات الحربية ومأوى لسرب الاستكشاف البحرى الذى يطلق طائرة الاستطلاع طراز بى ـ ٣ أوريون، وطائرات التجسس طراز إى بى ـ ٣ إى آريز ـ ١١ وهى مماثلة للطائرة التى أجبرت على الهبوط فى جزيرة هينان فى الصين فى الأول من شهر أبريل عام ٢٠٠١. ويعتبر هذا المطار واحدا من بين أربعة مواقع فقط فى العالم تؤوى بشكل دائم سرب طائرات التجسس العاملة بى ـ ٣، أما الطرز الأخرى فهى فى المنامة والبحرين وقاعدة كادينا الجوية وأوكيناوا وديجو جارسيا. وجزيرة مصيرة بعيدة جدا وتعتبر موقع العناء والمشقات.

وعلى أى حال لقد اكتمل حشد القواعد العسكرية الأميريكية فى منطقة الخليج الفارسى. ومنذ ديسمبر ٢٠٠٢ كانت الولايات المتحدة تبنى قاعدة جديدة لقواتها الخاصة فى المستعمرة الفرنسية السابقة جيبوتى التى يفصلها شريط من المياه طوله عشرون ميلا فقط عن ميناء عدن على مدخل البحر الأحمر. وقد نشرنا منذ مدة طويلة عدة آلاف من الطواقم فى قاعدة إنتشيرلك الجوية فى تركيا بالإضافة إلى خمسين طائرة فانتوم-١٥ وفانتوم ـ ١٦ وطائرات خزانات الوقود طراز إيه ـ١٠ على الرغم من أن وزارة الدفاع الأميريكية أسرعت بسحب معظمها عقب رفض تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها للهجوم على العراق عام ٢٠٠٣. كذلك قمنا بوضع عشرات الطائرات فى قاعدتين قريبتين من الحدود العراقية فى الأردن، كما استخدمنا مرارا قاعدة " القاهرة غرب " الجوية فى مصر للتزود بالوقود وعمليات النقل.

وقد تمت تقوية معظم هذه القواعد العسكرية الشرق أوسطية وتجهيزها بالمعدات لحرب العراق الثانية بالذات ثم استعملت وقت الحرب. وليس العراق إلا مجرد جزء من صورة أكبر، فقد كانت الولايات المتحدة على مدى نصف القرن الماضى تسعى بإصرار إلى امتلاك مواقع عسكرية دائمة هدفها الوحيد هو الهيمنة على واحدة من أهم المناطق فى العالم من الناحية الاستراتيجية. وطبيعى أن تهتم الولايات المتحدة بالنفط

فى المنطقة، ولكن حاملات الطائرات المجهزة كقوات عمل والتى حولت الخليج الفارسى إلى بحيرة أميريكية، قد تكفى لحماية تلك المصالح.

إن عمليات الانتشار الدائمة للجنود والبحارة والملاحين الجويين الأميريكيين الذين تتكفل ثقافتهم وأساليب حياتهم ودرجة ثرائهم، ومظهرهم الجسمانى، بالتعارض مع شعوب الشرق الأوسط، هى تصرفات غير منطقية بلغة تحليل التكلفة - والمنافع - وفى ظروف الاضطرابات السياسية واسعة الانتشار والانتعاش القوى للتطرف الإسلامى، يبدو أن الولايات المتحدة تصر إصرارا غير مبرر على أن تمد الأعداء المستقبليين بآلام تكفيهم لإلحاق دمار كبير بنا. ولا يحتاج الإنسان لشىء إلا أن يتذكر تسليح صدام حسين أو صواريخ ستينجر المحمولة على الأكتاف التى وهبتها الولايات المتحدة دون مقابل إلى " المقاتلين من أجل الحرية " الأفغان الذين تحولوا فى النهاية ضدنا. والسؤال هو: هل أصبحت هذه القواعد غاية فى حد ذاتها؟ وهل يدفع وجودها الولايات المتحدة إلى البحث عن وسائل لاستخدامها؟ وهل كانت دوافع الهجوم على العراق هى التصرفات العراقية أو القدرات العسكرية التى فى متناول الأيدى الأميريكية؟. قد تكون الأسباب النهائية للأذى المتعمد فى الشرق الأوسط فى القرن الحادى والعشرين هى النزعة العسكرية ونزعة التسلط الإمبراطورية الأميريكيتان.... بعبارة أخرى: إمبراطورية قواعدنا العسكرية نفسها.

الفصل التاسع

ماذا حدث للعولمة؟

- " جميع الحروب تعتمد على الخداع. و من ثم عندما نستطيع الهجوم يجب أن نبدو عاجزين عنه، و عندما نستخدم قواتنا يجب أن نبدو خاملين، و عندما نقترب ينبغى أن نجعل عدونا يعتقد أننا بعيدون، و عندما نبتعد يجب أن نجعله يعتقد أننا قريبون. تحمل الطعوم لكى تغرى العدو. تصنع الفوضى ثم اسحقه."

سون تزو

كتاب "فن الحرب" (عام ٥٠٠ قبل الميلاد)

وفقا لمنطق سون تزو كان بيل كلينتون صاحب نزعة إمبراطورية أكبر فاعلية من جورج دبليو بوش. ففى أثناء إدارة كلينتون استخدمت الولايات المتحدة أسلوبا غير مباشر فى فرض إرادتها على دول أخرى. وعلى العكس من ذلك أسقطت حكومة جورج دبليو بوش جميع مبادئ الشرعية وتبنت وجهة نظر تجعل ذلك عملا سليما. ويخبرنا التاريخ بأن الدولة التوسعية لابد أن تحاول على الأقل التمويه على ما تفعله إذا أرادت أن تعزز مكاسبها. ويجب أن تتظاهر بأن استغلالها للضعفاء هو لصالحهم أو أنه نتيجة خطئهم أو نتيجة عمليات فوق سيطرة البشر أو من جراء نشر الحضارة، أو وفقا للقوانين العلمية أو أى شىء غير العدوان المتعمد بواسطة قوة فائقة.

وقد عمد كلينتون إلى تمويه سياساته بتنفيذها تحت شعار "العولمة". وأثبتت هذه الطريقة فاعليتها التامة فى تحريك دول غنية، ولكن ساذجة نحو تنفيذ العطاءات الأميريكية ومثال ذلك الأرجنتين، أو نحو تقويض استقرار منافسين محتملين ومثال ذلك كوريا الجنوبية وإندونيسيا فى الأزمة الاقتصادية عام ١٩٩٧، أو فى حماية المصالح الاقتصادية المحلية. ومثال ذلك الإبقاء على الأسعار الباهظة التى تفرضها شركات المواد الصيدلانية الأميريكية تحت ستار الدفاع عن " حقوق الملكية الفكرية ". وأثناء تسعينيات القرن الماضى استخدمت حجة التجارة الحرة والاقتصاديات الرأسمالية لكى تتنكر وراءها قوة أميريكا المسيطرة، وتجعلها تبدو حميدة أو طبيعية ولا يمكن تجنبها على الأقل. وكان من العملاء الأساسيين لهذه النزعة الإمبراطورية روبرت روبين وزير مالية كلينتون ونائبه لورانس سامرز (هو الآن رئيس جامعة هارفارد). وقد حكمت الولايات المتحدة العالم، ولكنها فعلت ذلك بطريقة مقنعة أثمرت درجات عالية من الإذعان بين الدول التى خضعت للهيمنة.

وكان جورج دبليو بوش على العكس من ذلك إذ تحول إلى الاقتحام المباشر المبنى على قوة أميريكا العسكرية التى لا قرين لها. وحتى قبل ١١ سبتمبر كشفت إدارة بوش

عن نهجها الأحادى تجاه العالم فانسحبت من اتفاقيات دولية مهمة بما فيها السعى إلى حظر الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات، والحد من انبعاث الغازات من المستنبتات الزجاجية، وإنشاء محكمة لمحاكمة مرتكبى أبشع جرائم الحرب. غير أن بوش أعلن صراحة أيضا تمسكه بنظرية الحرب الوقائية. وقالت الولايات المتحدة إنها هى روما الجديدة التى لا نظير لها فى الخير أو الشر، والتى لا تتقيد باتفاقيات المجتمع الدولى المبرمة. وأكدت بهجومها على العراق فى ربيع عام ٢٠٠٣ أنها لم تعد تحتاج إلى الشرعية الدولية (أو تهتم بها)، وأنها أصبحت قوة مسؤولة فقط أمام نفسها، وأن القوات الداخلية للنزعة العسكرية هى التى تملى السياسة الخارجية. وأدت هذه السياسات إلى عزلة دولية وانعدام الثقة العالمية فى مؤسسة السياسة الخارجية الأميريكية. وخلال سنتين ونصف من حكم إدارة بوش تركَنا حلفاؤنا، وتوسعت قواتنا المسلحة إلى أبعد الحدود، ولم تعد أية دولة تشك فى تصميمنا على استخدام القوة العسكرية فى حل جميع المشاكل.

ومع نهاية إدارة كلينتون كانت العولمة تتعرض لهجوم سياسى مستدام من ضحاياها وحلفائها، وكان عدد كبير ممن كانوا مؤيديها الدائمين، مثل جورج سوروس خبير المضاربات النقدية الدولية، أو جوزيف ستيجليتز كبير الاقتصاديين السابق فى البنك الدولى، قد أخذوا يقتطعون بأفكارهم مبادئها الأساسية، ومع ذلك لم تمت العولمة. ومازال العالم، بما فيه إدارة بوش - يتظاهرون بأهمية منظمة التجارة العالمية، وبأن التجارة الحرة سوف تقضى على الفقر فى العالم الثالث، وأن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يمارسان وظائفهما كما كان مقررا لهما. ومازال رجال البنوك والصناعة وعلماء الاقتصاد يذهبون إلى اجتماعهم السنوى فى دافوس بسويسرا بينما تتصاعد السياسات الحمائية التى تفرضها الدول الغنية ويزداد معظم شعوب العالم فقرا. وأدت عواقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى إنهاء العولمة تقريبا. وبينما كانت إدارة كلينتون تعتنق بشدة النزعة الإمبراطورية الاقتصادية، التزمت حكومة بوش الثانية بوضوح بالنزعة الإمبراطورية العسكرية، وأدى تبنى إدارة بوش للعمل العسكرى الوقائى الأحادى إلى تقليم القواعد والمعايير الدولية التى تعتمد عليها التجارة. وبوتيرة متزايدة بدأ الناس يستسلمون فى يأس حتى أولئك الذين كانوا يؤمنون بالحلول العولمية للمشاكل الاقتصادية والبيئية. وفى مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذى عقد فى أغسطس عام

٢٠٠٢ فى جوهانسبرج ارتدى أعضاء الوفود شارات مميزة تحمل هذا السؤال: " ماذا نفعل بخصوص الولايات المتحدة ؟ ".

وقد كتب الفيلسوف السياسى هانا أرندت يقول: " الفكرة السياسية المركزية للنزعة الإمبراطورية هى التوسع باعتباره هدف السياسة الدائم والأعلى "[١]. ويصدق هذا على جميع الإمبراطوريات، والشاهد على ذلك حروب روما القديمة التى لا نهاية لها، وقهر آسيا على أيدى المغول والأتراك العثمانيين، واغتصاب إسبانيا لنصف الكرة الأرضية الغربى، وطموحات نابليون إلى توحيد أوروبا تحت العلم الفرنسى، وسعى بريطانيا إلى فرض استثمارات جديدة لرأسمالييها، ومحاولات الرايخ الثالث للاستيلاء على المجال الحيوى لدولته التى تم تعريفها عنصريا، والشهية الأميريكية النهمة فى الوقت الحاضر لاقتناء المزيد من القواعد العسكرية. ولا تستطيع النزعة الإمبراطورية الوجود بدون جهاز عسكرى قوى لإخضاع الشعوب التى تقف فى طريقها وممارسة دور الشرطى عليها، وبدون نظام اقتصادى لتمويل مؤسسة عسكرية غالية التكاليف وغير منتجة إلى حد كبير. وقد تناولت فى هذا الكتاب حتى الآن الجانب العسكرى للنزعة الإمبراطورية العسكرية، وأتحول الآن إلى محاولة أميريكا فرض سيطرتها الاقتصادية على كثير من دول العالم. وهدفى أن أقوم بفحص الأيديولوجية المعقدة وهى " الليبرالية الجديدة " التى زادت غموض المحاولات الأميريكية العالمية قبل انتصار النزعة العسكرية الأحادية، وأن أكشف كيف حلت النزعة العسكرية محل قيادة أميريكا الاقتصادية وشوهتها. ومن المفارقات أن الإمبراطورية الأميريكية المتمددة بدأت تتكشف معالمها لأول مرة فى هذا المجال الاقتصادى.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت قوة أميريكا العسكرية وأصولها الاقتصادية عظيمة جدا إلى درجة أنها لم تواجه أية مقاومة من أى نوع إلا من الاتحاد السوفييتى وحلفائه والدول الدائرة فى فلكه. ومنذ بداية الحرب الباردة وحتى عام ١٩٨٠ تقريبا، كان لدى الدول التى اختارت ألا تنحاز إلى أى من المعسكرين الشيوعى والرأسمالى - وهى دول العالم الثالث - حيز للمناورة عن طريق التلاعب بإحدى القوتين العظميين ضد الأخرى. وعلى الرغم من أن القوى العظمى كانت تمتلك أسلحة دمار شامل، فقد كانت فى أغلب الأحوال مترددة فى ممارسة سيطرة إمبراطورية مباشرة على هذه الدول المعارضة لأنها كانت تخشى أن تجنح أى منها إلى المعسكر الآخر. وكانت لدى دول

عدم الانحياز أيضا بعض الحرية فى أن تدخل فى تجارب مع مسارات وتدابير مختلفة قد تقودها نحو " التنمية الاقتصادية " وفقا لتقاليدها الثقافية الخاصة وأية معايير تختارها لتحقيق عدالة التوزيع. وقد قيل إن هذه الدول " متخلفة " بمعنى أن تكون لديها صناعة أو تكنولوجيا صغيرة، ولكنها بدلا من ذلك تقوم بتوريد المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الدول المتقدمة فى الشمال. ومن الناحية النظرية يمكن أن يكون ذلك تجارة للصالح المشترك قد تؤدى فى النهاية إلى التصنيع فى العالم الثالث وجلب الثروة والسيادة الحقيقية.

وبدأ الموقف يتغير فى أوائل ثمانينيات القرن الماضى. وانحسر خطر اندلاع حرب قوى عظمى عندما أخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يتعودان على تبادل الأدوار فى رقصة خفض التوتر والحد من التسلح الدقيقة. وبدأت تظهر فى كل من الدولتين أيضا ملامح إعياء اقتصادى بينما كانت الحرب الباردة تطحنهما. ولما كان الاتحاد السوفييتى هو الأكثر فقرا من الولايات المتحدة فقد تأثر بدرجة أخطر نظرا لجمود مبدئه الاقتصادى الذى اعترض طريق معظم أشكال الأعمال التجارية والابتكار الصناعى. ومع استمراره كقوة عسكرية قوية، أصبح الاتحاد السوفييتى منقسما اقتصاديا إلى اقتصاد رسمى وآخر غير رسمى أو قطاع " سرى ". ولو كان هذا الأخير غير موجود لانهار الاتحاد السوفييتى بأسرع مما حدث له. ومن منتصف ثمانينيات القرن الماضى فصاعدا سعى ميخائيل جورباتشيف رئيس الوزراء إلى إصلاح الاقتصاد المعتل، ولكنه فى النهاية استؤصل من قبل مصالح راسخة ضاربة فى العمق. وكانت الولايات المتحدة على علم بهذه المشاكل، ولكنها تظاهرت فى تقارير تقديرات استخباراتها بعدم ملاحظتها حتى تستطيع الاستمرار فى ضخ الأموال فى آلتها العسكرية.

ورغم أن الاتحاد السوفييتى فقد قدرته كمنافس اقتصادى، ظلت الولايات المتحدة وحلفاؤها يشعرون بالقلق من توجهات أخرى، فقد تحقق نمو هائل فى التجارة الدولية بفضل الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة المعروفة باسم (جات)، وهى القواعد التى تحكم التجارة والتى وضعتها الولايات المتحدة وبريطانيا فى أواخر الحرب العالمية الثانية ثم وقعتها نحو إحدى وعشرين دولة أخرى فيما بعد. (كان الهدف من اتفاقية الجات منع عودة القومية الاقتصادية وانهيار التجارة الدولية اللذين تسببا فى الكساد

العظيم وساهما مباشرة فى ظهور نظم الحكم الشمولية فى أوروبا وآسيا). وبين عامى ١٩٤٨ و ١٩٩٥ عندما استبدلت منظمة التجارة العالمية باتفاقية الجات توسعت التجارة الدولية من نحو ١٢٤ مليون دولار إلى ١٠,٧٧٢ بليون دولار[٢]. وكان هذا النمط مناسبا للولايات المتحدة طالما بقى ميزانها التجارى لصالحها، ومادامت قادرة على إملاء شروطها على الآخرين الذين ساهموا فيها فى الأوقات الجميلة.

ومع ذلك كانت سبعينيات القرن الماضى قد أدت بالفعل إلى فترة من التساؤلات عن مصير العالم الرأسمالى. وكان كل من الاقتصاد الأميريكى والبريطانى قد أصيبا بالتضخم المصحوب بالكساد (أى المعدلات العالية من التضخم مقرونة بنمو اقتصادى منخفض)، وبمعدلات مرتفعة من البطالة، وعجز كبير لدى القطاع العام، وبأزمتين نفطيتين ضخمتين عندما سعت دول منتجة إلى التأثير على سياسات الدول المستهلكة للنفط، وبالنزاع العنصرى، مع إضافة الهزيمة فى فييتنام بالنسبة للولايات المتحدة. وظهر الأمر المنذر بالسوء أيضا بحلول منتصف الثمانينيات إذ حلت اليابان محل الولايات المتحدة كأكبر دولة دائنة فى العالم بينما تحولت أميريكا إلى أكبر دولة مقترضة فى العالم بسبب عجز ميزانياتها وعجزها عن تغطية نفقات المنتجات المستوردة من الدول الأجنبية.

وقد سمحت هذه الظروف ببروز الأحزاب السياسية المحافظة وزعمائها المحافظين مثل رونالد ريجان ومارجريت ثاتشر فى الولايات المتحدة وبريطانيا. وللعمل على إنعاش التجارة الدولية، والأهم من ذلك إعادة الولايات المتحدة إلى تحمل هذه المسؤولية، أخذت الحكومات الجديدة على عاتقها إحياء النظرية الرأسمالية الأصولية التى سادت فى القرن التاسع عشر، وكان معنى هذا انسحاب الدولة بقدر ما تستطيع من المشاركة فى الاقتصاد وفتح الأسواق المحلية للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبى ولو من حيث المبدأ على الأقل، وخصخصة الاستثمار فى المرافق العامة والموارد الطبيعية، وإلغاء معظم قوانين حماية العمال وسن قوانين محلية فعالة واتخاذ إجراءات دولية قوية لحماية حقوق الملكية الخاصة بما فى ذلك وقبل كل شىء " حقوق الملكية الفكرية " (براءات الاختراع من كل الأنواع). وتطبيق سياسات مالية محافظة ولو حتى على حساب الرعاية الصحية والاجتماعية العامة. وكان المفترض فى هذا البرنامج، الذى سرعان ما أصبح التيار الفكرى الاقتصادى الأساسى الأنجلو ـ أميريكى، أن يحقق

"تحسنا واسع النطاق فى الدخول المتوسطة ". ويصور الأمر بروس سكوت من كلية إدارة الأعمال فى هارفارد فيقول: " سوف تحصل الشركات على اقتصادات متزايدة على نطاق واسع فى أسواق أكبر " ومضى هذا الفكر فى مساره ليذكر أن " الدخول سوف تتقارب لأن الدول الفقيرة سوف تنمو بسرعة تفوق الدول الغنية. وفى هذا المنظور الذى ينادى: " إربح...إربح " تتلاشى الدول القومية مع تنامى " القرية العالمية " ويسيطر اندماج السوق والانتعاش(٣).

لقد نبع الفكر التقليدى من أفكار عالمى الاقتصاد الأسكتلندى والإنجليزى آدم سميث ودافيد ريكاردو فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولما كانت هذه الأفكار قد ارتبطت بالحركة السياسية فى بريطانيا المسماة " الليبرالية " فإن الشريعة الاقتصادية الجديدة كانت تسمى فى الغالب " الليبرالية الجديدة ـ النيوليبرالية ". وأصبحت تعرف فى الدوائر السياسية باسم "إجماع واشنطن"، وفى الحياة الأكاديمية باسم " الاقتصاديات التقليدية الجديدة ـ الاقتصاديات النيوكلاسيكية "، وسميت فى الأيديولوجية العامة باسم " التعولم " أو بكلمة أكثر مبادرة هى: " العولمة ". ويعتبر مانفريد ستيجر واحدا من أبرز المتخصصين الأكاديميين فى العولمة، وهو يرى أنها أصبحت عملية " إعادة تعبئة عملاقة " لحصيلة قرنين من الليبرالية ثم لصقت عليها بطاقة تحمل عبارة " الاقتصاد الجديد ". ويقول ستيجر: " إن دعاوى العولمة ومناوراتها السياسية تبقى مرتبطة بمقولات القرن التاسع عشر عن " التحديث " و" الحضارة " التى تقدم الدول الغربية ـ وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ـ على أنها الطليعة المتميزة لعملية التطور التى تنطبق على جميع الدول "(٤).

ولعل أكبر جوانب العولمة خداعا هو ادعاؤها أنها تشتمل على التطورات التكنولوجية الأصلية والحتمية بدلا من السياسات المتعمدة للنخب السياسية الأنجلو ـ أميريكية التى تحاول تفضيل مصالح دولها الذاتية على حساب الآخرين(٥). وقد أثبت التعولم باستخدامه المنهجى الزائف للعلم أنه يشبه الماركسية التى تضرب جذورها فى نفس التربة الفكرية. وكما يقول ستيجر: " بينما لا يتفق دعاة العولمة مع الماركسيين على الأهداف النهائية للتطور التاريخى فإنهم مع ذلك يشاركون خصومهم الأيديولوجيين الولع بعبارات مثل "الذى لا يقهر" و "الحتمى" و " غير القابل للنقض " فى وصف المسار المعروض للعولمة. (٦) وفى عام ١٩٩٩ قال الرئيس بيل كلينتون لمستمعيه: " اليوم ينبغى علينا

أن نعتنق منطق العولمة العنيد والذى مفاده أن كل شىء بدءا من قوة اقتصادنا إلى سلامة مدننا، وإلى رعاية صحة شعبنا، يعتمد على أحداث لا تدور فى حدودنا وحدها، بل وفى نصف العالم البعيد ". وفى لحظات أخرى شدد بقوة على أن العولمة " غير قابلة للنقض "(٧). واستمر خليفته جورج دبليو بوش فى ترويج هذه الخطط المشكوك فيها فى أميريكا اللاتينية المتبرمة تحت مخطط أسماه " منطقة التجارة الحرة للأمريكتين "(٨).

وقد تنبه الدبلوماسى اللامع أوزوالدو دى ريفيرو سفير بيروفيا إلى منظمة التجارة العالمية، إلى ماركسية العولمة المقلوبة رأسا على عقب برعاية الولايات المتحدة، فكتب يقول: " إن الحرب الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية أثناء النصف الثانى من القرن العشرين لم تكن نزاعا بين أيديولوجيتين مختلفتين اختلافا شاملا، بل لقد كانت نوعا ما حربا بين وجهتى نظر متطرفتين للأيديولوجية الغربية ذاتها ألا وهى: البحث عن السعادة من خلال التقدم المادى الذى تنشره الثورة الصناعية "(٩). وقد توصل دى ريفيرو، باعتباره مسؤولا حكوميا ينتمى إلى جزء من العالم مزقته العولمة، إلى نتيجة تقول: " كانت تكلفة النسخة السوفييتية للتطور حالات من النقص والافتقار إلى الحرية، واليوم أصبحت التكلفة هى المتغير الرأسمالى الليبرالى الجديد وهو البطالة والإقصاء الاجتماعى " (١٠).

ويتشبث أنصار العولمة بها بنوع من الحمى العقائدية، وخاصة علماء الاقتصاد وعلماء العلوم السياسية الأكاديميون الأميريكيون. وقد لفت عالم اللاهوت هارفى كوكس الانتباه إلى هذا التفانى وذلك فى مقال له بعنوان: " السوق الإله "(١١). وقد جرفت مزاعم العولمة، باعتبارها المخلص المنتظر، الكثيرين غيرهم من القادة الجادين فى عالم البيزنس والسياسة. وليست هذه الظاهرة أيضا جديدة، فالليبرالية الكلاسيكية دفعت عددا ليس بالقليل من الإنجليز إلى التغاضى عن العنصرية والإبادة الجماعية والاستغلال الذى لا يعرف الرحمة، التى رافقت نمو الإمبراطورية البريطانية. وقد أدرك هانا آرندت عبادة السوق فى تلك الفترة المبكرة فى قوله: " إن الحقيقة القائلة بأن " ما يرهق الرجل الأبيض " هو إما النفاق أو العنصرية لم تمنع عددا قليلا من أفضل الرجال الإنجليز من حمل هذا العبء بحماس جاعلين من أنفسهم مهرجى بلاط الإمبديالية على نحو مأساوى "(١٢).

ومن المهم إلى حد خطير أن نفهم أن نظرية التعولم هى نوع من المسكنات الفكرية التى تهدهد وتلهى ضحاياها فى العالم الثالث بينما تقوم الدول الغنية بإصابتهم بالشلل لكى يتأكدوا أنهم لن يستطيعوا إطلاقا تحدى القوى الإمبراطورية، وهى كذلك صممت لكى تقنع أصحاب النزعة الإمبراطورية الجدد بأن الدول " المتخلفة " هى التى تجلب الفقر لنفسها بسبب " فساد رأسمالية المحاباة " والفشل فى انتهاز الفرص الرائعة التى قدمت إليها . أما الادعاء بأن الأسواق الحرة تؤدى إلى انتعاش أى شىء آخر غير المؤسسات العابرة للحدود القومية والتى تناور الدول الغنية من أجلها وتمتلك النفوذ والموارد لاستغلالها، هذا الادعاء لا تؤيده سجلات التاريخ. وحتى عالم الاقتصاد جوزيف ستجليتز الحائز على جائزة نوبل والمدير السابق لإدارة البحوث فى البنك الدولى، قد أقر بانه " أصبح بديهيا أن اتفاقيات التجارة الدولية، التى تتحدث عنها الولايات المتحدة بكثير من الفخر منذ سنوات قليلة، كانت مجحفة جدا بالنسبة لدول العالم الثالث.... والمشكلة (مع دعاة العولمة) هى أيديولوجية السوق الأصولية والإيمان بأسواق حرة وغير مقيدة التى لا تسندها النظريات الحديثة ولا التجربة التاريخية"(١٣). ويجب أن يضاف إلى ذلك أنه حتى شهر نوفمبر ١٩٩٩ عندما واجه خمسون ألفا من المعارضين منظمة التجارة العالمية فى سياتل وبدأوا فى إجبار العالم الأول على أن يعترف رغما عنه بممارسة الاستغلال والنفاق، لم تصبح تصريحات ستيجلتز " أمرا بديهيا "، ولم تظهر نظرية اقتصادية أكاديمية "حديثة" لتتصارع مع الطبيعة الحقيقية للعولمة.

ولا توجد أية حالة معروفة أدت فيها العولمة إلى انتعاش أية دولة فى العالم الثالث. ولم تنل أية دولة من الدول الأربع والعشرين التى تعتبر رأسمالية متقدمة بدرجة معقولة، بغض النظر عن مبرراتها الأيديولوجية، ما هى عليه الآن بفضل اتباعها أيا من الوصفات التى تضمنتها نظرية العولمة. ووفقا لما ذكره دى ريفيرو فإن ما أنتجنه العولمة ليس دولا صناعية جديدة . وإنما أنتجت نحو ١٣٠ اقتصادا غير قابل للحياة، أو ما هو أسوأ: كيانات مختلة لا سبيل إلى السيطرة عليها. وهناك دليل عرضى على أن هذه النتيجة هى ما قصده مؤلفو العولمة على وجه التحديد(١٤).

وفى عام ١٨٤١ كتب عالم الاقتصاد الألمانى البارز فريدريش ليست (الذى هاجر إلى أميريكا) كتابه الرائع " النظام الوطنى للاقتصاد السياسى ": " هناك حيلة ذكية شائعة

جدا وهى أنه عندما يتسلق أى شخص إلى قمة العَظَمَة يرفس السلم الذى صعد عليه حتى يحرم الآخرين من وسيلة الصعود وراءه[١٥]. وتعتبر الكثير من الاقتصاديات الأنجلو ـ أميريكية الحديثة وجميع نظريات العولمة محاولات لإيقاع السلم بعيدا ".

وإذا تركنا جانبا الاتحاد السوفييتى السابق فإن الدول المتقدمة الرئيسية: بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والسويد وبلجيكا وهولندا وسويسرا واليابان، ودول شرق آسيا الصناعية الجديدة: كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، جميع هذه الدول أصبحت غنية بنفس الطريقة تقريبا. فبغض النظر عن طريقة تبريراتها لسياساتها فإنها قامت فى الممارسة العملية، بحماية أسواقها المحلية مستخدمة حواجز التعرفة العالية وعشرات الآلاف من " حواجز الإعفاء من التعرفة " فى التجارة. وعلى سبيل المثال رفضت بريطانيا مبدأ التجارة الحرة حتى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر بعد فترة طويلة من تحولها إلى القوة الصناعية الرائدة فى العالم. وبين عامى ١٧٩٠ و١٩٤٠ ربما كانت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد محمى بدرجة كبيرة على وجه الأرض. وفى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كانت الدولة الوحيدة فى العالم التى ليس فيها سيارة يابانية واحدة هى كوريا الجنوبية لأنها كانت تنمى صناعتها الخاصة للسيارات. وجميع هذه الدول " المتقدمة " تسولت أو اشترت أو سرقت التقنية المتقدمة من الدول الأولى الرائدة فى هذا المجال، ثم أضافت تحسينات إليها من خلال تطبيق أساليب هندسية معاكسة واستثمارات مستهدفة. كما أنها استخدمت سلطة الدولة لدعم وحماية الرأسماليين الأكفاء داخل حدودها الذين لديهم القدرة على التصدير، وأغدقت المعونات المالية على صناعات غير تنافسية لكى تستبدل السلع المنتجة محليا من أجل الاستيراد بأى ثمن فى الغالب. وقد تمكن بعضها من الاستيلاء على أسواق عبر البحار عن طريق الغزو الإمبراطورى والاستعمار الكولونيالى ثم دافعت عن هذه الأسواق ضد الغزاة الآخرين المحتملين مستخدمة القوى البحرية والجيوش. وحتى عندما تعرضت للهزيمة، مثل اليابان بعد الحرب العالمية الثانية والاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية السابقة فى أوروبا الشرقية بعد الحرب الباردة، لجأت إلى استخدام كل ما فى قدرتها من الدهاء والتحايل لتقويض برامج الإصلاح الاقتصادى التى طبقها الاقتصاديون الأميريكيون لتحويلها إلى اقتصادات رأسمالية مألوفة[١٦]. وقد أدركت هذه الدول ما لم يدركه المجمعيون، وهو أن تطبيق المعايير الاقتصادية الأميريكية

السابق لأوانه هو الذى أدى على الأرجح إلى إنتاج رأسمالية المافيا مثلما فعل فى روسيا لا التنمية.

وباختصار لقد فعلت الاقتصادات القليلة الناجحة فى العالم بالضبط عكس ما قال المرشدون الروحيون للعولمة بوجوب فعله. وكانت النتائج كارثية فى الأماكن التى لم يكن أمام المديرين الاقتصاديين خيار غير اتباع إرشادات العولمة مثل: " حرية " التجارة، وبيع المرافق العامة بأبخس الأسعار، وإلغاء القيود على تحركات رءوس الأموال، وإنهاء كل الأفضليات الوطنية. وفى بلاد دى ريفيرو نفسها وهى بيرو كان متوسط دخل الفرد السنوى ١,٠ فى المائة بينما كان معدل تزايد السكان أكثر من ٢,٣ فى المائة سنويا، وذلك فى السنوات الأربع والعشرين السابقة على الانفجار الكبير للعنف الإرهابى بواسطة رجال عصابات " الطريق المضئ " و" توباك أمارو ". وفى جميع أنحاء أميريكا اللاتينية والكاريبى، فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠، كان إجمالى الناتج المحلى قد نما بنسبة ٧٥٪ لكل فرد، ولكن بعد العشرين سنة التالية، وهى ذروة مد العولمة، ارتفع هذا الناتج بنسبة ٦٪ فقط[١٧].

وبدءا من عام ١٩٨١ تقريبا بدأت الولايات المتحدة، تحت ستار العولمة، استراتيجية جديدة لإنجاز هدفين أساسيين: الهدف الأول تشويه سمعة الرأسمالية المدعومة من الدولة مثل تلك التى فى اليابان لمنع انتشارها إلى أية دول غير الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا التى كانت قد نجحت فى التصنيع بالفعل باتباع النموذج اليابانى. والهدف الثانى هو إضعاف سيادة دول العالم الثالث حتى تصبح أكثر اعتمادا على كرم الدول الرأسمالية المتقدمة، وتعجز عن تنظيم نفسها لتشكل تكتلا لقوة تتعامل مع الدول الغنية على قدم المساواة.

وكان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى هما الأداة المختارة لدى الولايات المتحدة لتطبيق هذه الاستراتيجية. ومثلما أبرمت الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة أنشئ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بعد الحرب العالمية الثانية لإدارة الاقتصاد الدولى ولمنع عودة سياسات " أفقر جارك " فى ثلاثينيات القرن العشرين. وما يجب إدراكه هو أن كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بديلان عن وزارة المالية الأميريكية وهما يقعان فى شارعى التاسع عشر وإتش ستريت شمال غرب واشنطن دى سى. وتضمن قواعد الاقتراع فيهما ألا يفعلا أى شىء بدون موافقة وزير المالية الأميريكى.

ويقارن العالم السياسى توماس فيرجسون صندوق النقد الدولى بالكلب الشهير الذى يظهر فى إعلانات أجهزة راديو شركة آر. سى. إيه وهو ينصت إلى " صوت سيده "، وخزانة المال على جرامونون فيكترولا(١٨).

وبالإضافة إلى اتفاقية الجات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ابتدع المصلحون الاقتصاديون بعد الحرب نظاما مبتكرا لتثبيت أسعار الصرف بين عملات جميع الدول الرأسمالية حتى يمكن مثلا تغيير دولار أميريكى واحد من ١٩٤٩ إلى ١٩٧١ بثلاثمائة وستين ينا يابانيا. وزيدت صدقية هذا النظام عن طريق ربط قيمة كل عملة بالدولار الأميريكى وضمان أميريكى باستبدال الذهب بجميع الدولارات عند الطلب. وأدت أسعار الصرف الثابتة إلى توسع الأعمال والتجارة الدولية عن طريق جعل التجارة مستقرة وقابلة للتنبؤ، وشكلت أيضا عقبة كبرى ضد العودة إلى المضاربة التى أدت إلى الكساد العظيم.

وفى إطار هذا النظام اتُّهم صندوق النقد الدولى بأنه يصدر قروضا لإصلاح الخلل العرضى فى التوازن بين عملة دولة ما وعملة شركائها التجاريين (أو فى أحوال نادرة المساعدة على تغيير معدل صرف ثابت فى الاتجاه الواقعى)، وقد مُنح البنك الدولى مسؤولية تقديم قروض تنموية إلى الدول التى تحتاج إلى الاستثمار فى بنياتها التحتية وصناعاتها الناشئة على أمل مساعدتها على النهوض إلى مستوى الدول المتقدمة. وكان جون مينارد كينز العالم والمؤرخ الاقتصادى الإنجليزى هو أول من وضع الأفكار لهذه المؤسسات، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية طرحت الدول الحليفة الكبرى حلولا وسطا لإعادتها إلى الحياة. ولم تقبل الولايات المتحدة جميع اقتراحات كينز. وغلب على اعتراضاتها إلى حد كبير عنصران هما ثروتها وقوتها الهائلتان. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا أجمعتا على الموافقة على نظام اقتصادى عالمى تصونه الحكومات المستنيرة. ولم يكن السوق هو "الملك"، بل كان فقط وسيلة تقليدية تحظى بموافقة عريضة، للأفراد وربات البيوت والمنشآت لكى يتبادلوا السلع والخدمات مع بعضهم البعض مقابل أسعار متبادلة مقبولة. وقد أظهر نظام معدلات الصرف الثابتة، ووكالة ضبط العملات، وإقراض الدول الفقيرة من أجل التنمية الاقتصادية، نتائج باهرة خلال سنواتها العشرين الأولى.

وبحلول عام ١٩٧١ لم تعد الولايات المتحدة قادرة على ضمان قيمة الدولار الثابتة بالذهب، إذ كانت قد دمرت ميزانياتها المالية بإسرافها فى الإنفاق على حرب فيتنام

والأسلحة النووية ونظم إيصالها إلى أهدافها، والمدفوعات لدول خشيت أن تنضم إلى المعسكر الشيوعى أو أن تصبح " محايدة " إذا توقفت عن دفع المعونات لها. ولوقف نزيف الدولارات أغلق الرئيس ريتشارد نيكسون " الشباك الذهبى " بإنهائه نظام معدل الصرف الثابت. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا سمح لعملات الدول المختلفة بأن " تُعَوِّم " قيمتها التى أصبحت تُحَدَّد يوميا وفقا للعرض والطلب فى أسواق المال الدولية. وأصبح السوق فى الحقيقة ملكا، وجلست الحكومات فى المقاعد الخلفية نتيجة لتعويم معدلات الصرف، وترك القليل من العمل لصندوق النقد الدولى بقية ذلك العقد من الزمان.

وقد شجع إنهاء نظام تثبيت معدل الصرف الاستثمارات المعرضة للمخاطر والمضاربة. ونظرا لضخامة الأرباح وانخفاض التكلفة، بدأت البنوك الأميريكية تمنح قروضا ضخمة تتجاوز الحد المسموح به لدول العالم الثالث (أى أن تتجاوز القروض الضمانات الإضافية عند العرض، أو احتياطيات البنك نفسها). وأصبحت بنوك مثل سيتى كورب وبانكرز ترست تجنى نحو ٨٠٪ من عوائدها من عمليات خارجية ذات مخاطر عالية[١٩]. وذهب الكثير من القروض إلى نظم حكم ديكتاتورية أو فاسدة مع تضاؤل احتمالات سدادها. ورغم ذلك افترضت البنوك أن حكومات " الدول النامية " لا يرجح أن تعلن إفلاسها، وأنها لو فعلت فقد تكفلها بعض المؤسسات الدولية.

وهكذا ولدت ظاهرة " المخاطرة الأخلاقية " الغريبة، أى أن رجال البنوك الأميريكيين يستطيعون منح قروض باهظة للغاية وغير مسؤولة دون مخاطرة الاضطرار إلى استيعاب الخسارة أو تعويض الأموال التى أساؤوا إدارتها. وقبل نهاية منجم قروض سبعينيات القرن الماضى كانت قد أنتجت كارثة مماثلة بالضبط للنوع الذى سعى كينز والإصلاحيون إلى تجنبه عند نهاية الحرب العالمية الثانية. والواقع أن كل دولة فى إفريقيا وأميريكا اللاتينية كانت غارقة فى الديون. ففى أغسطس عام ١٩٨٢ أعلن جيسوس سيلفا هيرتزوج وزير المالية المكسيكى إفلاس بلاده، وأنها لم تعد قادرة على دفع أى من ديونها. وكما توقع رجال البنوك بالضبط، تدخلت الحكومة الأميريكية، لا لكى تنقذ المكسيك، بل لكى تضمن ألا تنهار البنوك الأميريكية. ولم تضيع حكومتنا وقتا، فى ذلك الحين أو بعده، حتى تلمح إلى أن الناس أصحاب الديون المعدومة يتحملون جزءا من مسؤولية هذه النتائج.

وفى أوائل ثمانينيات القرن العشرين وفى أعقاب الانهيار العالمى بسبب القروض، ألقت الولايات المتحدة بمسؤولية معالجة مشكلة ديون العالم الثالث على عاتق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأصدرت تعليمات صارمة لهما بفعل أمرين هما أن تجعل الدول المدينة تستمر فى دفع بعض المال حتى يمكن تجنب افتضاح الإهمال الرسمى، وأن تعتصر منها أكثر ما تستطيع من الأموال. وقد قبلت المؤسستان المحتضرتان القيام بدورهما الجديد بهمة ونشاط وهما مسرورتان بالقيام بدور وكالات التحصيل من أجل البنوك التى منحت قروضا معدومة. وهكذا ولد ما سمى ببرنامج " التسوية الهيكلية للقروض " فى البنك الدولى، و"برامج التسوية الهيكلية " فى صندوق النقد الدولى.

وفى ظل التسوية الهيكلية يقوم البنك الدولى بإقراض أرصدة للدولة المدينة حتى تستطيع الاستمرار فى " خدمة " ديونها بأساليب شكلية صغيرة. ومن شروط القرض أن يفرض صندوق النقد الدولى عملية ترميم " سوشيو اقتصادية " للدولة وفقا لأجندة الليبرالية الجديدة. وإذا لم تقبل الدولة المدينة هذه الشروط، تحرم من الحصول على أية مبالغ من الرأسمال الدولى، ومن ثم تحدث خلخلة فى اقتصادها إلى مدى يهيؤها لانقلاب تدبره وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية. والمثال التقليدى المبكر لهذه العملية الإطاحة بسلفادور الليندى فى تشيلى عام ١٩٧٣ وإقامة نظام الجنرال أوجوستو بينوشيه العسكرى الديكتاتورى، ولكن كان هناك كثيرون غيره أيضا منذ ذلك الوقت. وقد أصبح العالم الثالث بأكمله وبسرعة تحت إشراف دعاة صندوق النقد الدولى الاقتصاديين، وبحلول أواخر تسعينيات القرن الماضى خضع ما يقرب من تسعين دولة لعمليات " التسوية الهيكلية " بطريقة الصدمات العلاجية التى أمرت بها واشنطن(٢٠).

ومن برامج التسوية الهيكلية " النمطية " أن يطلب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من دولة ما " تحرير " التجارة، أى إعطاء الأجانب مدخلا حرا إلى اقتصادها. كذلك يفرض على الدولة خفض إنفاقها على البرامج الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم حتى يتم الإفراج عن الاعتمادات العامة لسداد الديون للبنوك الأجنبية والمؤسسات العابرة للحدود القومية. وألغى الصندوق الدعم المخصص للزراعة المحلية الذى يحكم عليه فى العادة بأنه غير مربح، بينما تتم زيادة المعونات المقدمة للبيزنس الزراعى لإنتاج محاصيل التصدير مثل الزهور والفواكه. ويصر صندوق النقد الدولى

على أن تسقط الدولة كل أنواع المراقبة لتحركات رأس المال، وأن تسمح للمستثمرين الأجانب وشركاتهم بشراء المشروعات المملوكة للدولة مثل محطات الكهرباء، وشركات الهاتف، والنقل، والمصادر الطبيعية، وشركات الطاقة وأكثر الأمور أهمية هو أن على الدولة التى تتلقى قرضا من البنك الدولى أن توافق على الحفاظ على إمكانية تحويل عملتها بمعنى أنها لا تستطيع منع تبديل عملتها بعملة دولة أخرى مما قد يؤدى مؤقتا إلى وقف تدفق رأس المال. وبدلا من ذلك على الدولة أن تحافظ على قابلية للتحويل الحر بغض النظر عن تسبب سعر الصرف فى إحداث مضاربات تؤثر على قيمة العملة فى المستقبل. وكل ما تخرج به الدولة من مثل هذا الخليط من " الإصلاحات " ليس الشفاء الاقتصادى، أو النمو طويل المدى، أو الاستقرار، ولكن أن تصبح مجرد حكومة أُضعفت إلى أن تنحدر إلى نظام مهووس بالسرقة يعانى من انهيارات اقتصادية كل فترة وتتناوشها مضاربات متفشية وقد أجبرت على الاعتماد على المؤسسات الأميريكية كى تقدم لها جميع السلع الاستهلاكية تقريبا والوظائف وحتى الخدمات العامة (المكسيك ١٩٩٤-١٩٩٥، وتايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا ١٩٩٧، والبرازيل وروسيا ١٩٩٨، والأرجنتين ٢٠٠٠، وفنزويلا ٢٠٠٢)[٢١].

وكانت الولايات المتحدة هى مهندس هذه الجهود والمستفيد الأكبر منها. ففى الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ كان لورانس سامرز كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى هو الرجل الذى أشرف على صياغة " المعايير القاسية " التى تفرض على كل دولة تحتاج إلى قرض. وقد قرر بالضبط ما يجب أن يكون لدى الدولة مما تريد واشنطن أن تكشف عنه الستار. وفى ١٢ ديسمبر ١٩٩١ ساءت سمعته بسبب تسرب مذكرة إلى كبار المسؤلين فى البنك تشجع الصناعات الملوثة للبيئة فى الدول الغنية على الانتقال إلى الدول الأقل نموا، فقد كتب يقول: "أعتقد أن المنطق الاقتصادى وراء إفراغ شحنة من النفايات السامة فى الدول الأدنى من حيث الأجور أمر لا خطأ فيه ويجب أن نواجهه ببسالة". وقد رد عليه خوسيه لوتزنبورجر قائلا: " أفضل شىء يجب فعله هو أن يختفى البنك "[٢٢].

فى الوقت نفسه، وفى وزارة التجارة عبر مدينة واشنطن، كان جيفرى جارتن وكيل الوزارة فى إدارة كلينتون، وهو مؤلف آخر لهذه المخططات، يقول: لدينا مهمة أطلق

عليها رون براون (وزير التجارة): " الدبلوماسية التجارية " المتداخلة مع السياسة الخارجية وسلطة الحكومة وصفقات البيزنس. لقد استخدمنا عضلات واشنطن الرسمية لمساعدة الشركات على شق الأسواق عبر البحار. وسرت ثقافتنا كالكهرباء: وأقمنا " غرفة حرب " اقتصادية، وبنينا " أرضية تجارية " اقتفت آثار أضخم المشروعات التجارية فى العالم ". واعترف جارتن بأن الكثير من صفقات البيزنس، التى تنطوى على المقايضة مع أحد المطَّلعين على بواطن الأمور من بين كبار المسؤولين الحكوميين، ربما تكون ملتوية من الناحية الأخلاقية، ولكنه بررها بالحجة التالية: " إذا افتتحت بازارا وحشيا يجب أن تتوقع تعرضك للنشل من وقت لآخر "[٢٣].

ويمكن التدليل بمحنة الفلبين على ما أنجزته حالات النشل هذه. ففى الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٩ تسلمت تلك الدولة تسعة من قروض التسوية الهيكلية من البنك الدولى وستة قروض مختلفة من قروض ميزان المدفوعات من صندوق النقد الدولى. وفى الفترة بين ١٩٨٣ و١٩٩٣ سجل معدل نمو إجمالى الناتج القومى صفرا[٢٤]. وبعد عقدين من أول برنامج للتسوية الهيكلية أوقف البنك الدولى القروض لسبب صريح هو، بكلمات والدن بيللو من جامعة الفلبين، أن " الفشل... الفشل الذريع... لا يمكن إنكاره أبعد من ذلك وإلا كان الجزاء الفقد الشامل للصدقية المؤسسية "[٢٥].

والشىء الذى بدأ كبرنامج للإجراءات الطارئة مبنى على فهم فقير للدول المدينة فى بدايات ثمانينيات القرن العشرين اكتمل ببطء ليصبح " إجماع واشنطن " المتشدد فى تسعينيات القرن الماضى. وأصبحت حكومة الولايات المتحدة مصرة على فرض الاقتصاديات الليبرالية الجديدة على كل دولة على وجه الأرض، ولكى تحقق ذلك كشفت الستار عن خطتها الرئيسية، وأنشأت " جولة أوروجواى " الخاصة بمفاوضات التجارة العالمية (١٩٨٦-١٩٩٤) وجوهرة تاجها فى أول يناير ١٩٩٥ وهى منظمة التجارة العالمية. وهو تصرف بدا أنه يستجيب لمجهود برئ لوضع منظومة قواعد تجارية للجميع وإخضاع الزراعة لقواعد مماثلة لأول مرة " واكتشفت دول نامية كثيرة أنها بتوقيعها على اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد وقعت على حرمانها من حقها فى التنمية " على حد قول بيللو[٢٦].

وينبغى أن يكون مفهوما أنه لم تكن هناك حاجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية، فلم يكن هناك وجود لأزمة فى التجارة العالمية فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٤

تقتضى التصديق عليها. وكانت التجارة الدولية تتوسع بشكل جيد فى ظل صيغة اتفاقية الجات. وقد أنشئت منظمة التجارة العالمية لأن الولايات المتحدة اكتشفت أن من الممكن إنشاء ها. وكان لها هدفان من وراثها بشكل ملموس: محاولة التحكم فى المنافسة التجارية المتنامية بين الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان. وكذلك أن تكفل منع دول العالم الثالث من استخدام التجارة كأداة مشروعة للتصنيع ومن ثم تهديد الهيكل الاقتصادى الكونى النيوليبرالى. وقد أنجزت الولايات المتحدة الهدف الأخير من خلال اتفاقية الزراعة واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وهما الاتفاقيتان اللتان قدمتهما " جولة أوروجواى " عام ١٩٥٥ لمنظمة التجارة العالمية لوضعها موضع التنفيذ.

وقبل إنشاء منظمة التجارة العالمية كانت الزراعة خارج نطاق الجات رغم كل النوايا والأهداف لأن الولايات المتحدة ظلت تهدد مدة طويلة بالانسحاب إذا لم يسمح لها بالاستمرار فى حماية إنتاجها من السكر ومنتجات الألبان وغيرها من السلع الزراعية. وقررت الجات ببساطة عدم تطبيق أية قواعد بالنسبة للزراعة تجنبا لوقوع الانفجار. وبحلول سبعينيات القرن الماضى أصبحت أوروبا مصدرا جوهريا للأطعمة وبدأت تنمو منافسة شرسة للغاية بين القوتين الزراعيتين العظميين: الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. وقد أرادت كلتاهما فتح العالم الثالث كسوق جديدة للصادرات الزراعية، ولكى يتحقق ذلك كان عليهما وضع مزارعى الدول الفقيرة " خارج البيزنس " وإحلال المؤسسات الزراعية العملاقة مكانهم. وفى جولة أوروجواى للمفاوضات الزراعية استبعد الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة جميع وفود العالم الثالث، واتفقا فيما بينهما على القواعد التى تغطى الزراعة. وفى اتفاقية بلير هاوس عام ١٩٩٢-١٩٩٣ منعا العالم الثالث من حماية منتجاته الزراعية، ولكنهما أعفيا دعم أسعارها لأنه كان متبعا بالفعل قبل التوصل إلى الاتفاقية. ولا يدعو للدهشة بعد ذلك أن تندفع موجات عارمة من الواردات الزراعية لتصب فى الدول النامية دون زيادة متناسبة معها فى صادرات تلك الدول. وقد أثمر هذا التدخل غير المشروع وابلا مندفعا إلى مدن العالم الثالث من العمال الزراعيين المشردين عن أوطانهم، وتركيزا كبيرا لا مثيل له فى حيازة الأراضى، وارتفاعا ملحوظا فى العنف بالمناطق الريفية عندما حاول الفلاحون المحليون حماية أسلوب حياتهم.

وفى أواخر التسعينيات وفى ظل برنامج الاتحاد الأوروبى الزراعى المشترك، أنفقت دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة ٤٢ بليون دولار سنويا لدعم مزارعيها بينما خصصت للعالم الثالث ٣٠ بليونا فقط كمساعدة للتنمية فى جميع المجالات. وارتفع مستوى الدعم الشامل للزراعة فى الدول الغربية من ١٨٢ بليون دولار عام ١٩٩٥ عندما أنشئت منظمة التجارة العالمية، إلى ٢٨٠ بليون دولارعام ١٩٩٧ و ٣٦٢ بليون دولار عام ١٩٩٨ . وبحلول عام ٢٠٠٢ بلغ دعم الاتحاد الأوروبى للزراعة ستة أضعاف إجمالى مبالغ المساعدات الأجنبية التى قدمتها جميع الدول الغنية للفقراء[٢٧]. وكانت النتيجة فى دول العالم الأول الإنتاج المفرط لمجالات واسعة من المنتجات الزراعية بما فى ذلك الغلال، ولحوم الأبقار والخنازير، والألبان، والزبد، والطماطم، وزيت عباد الشمس، والسكر. وكانت هذه السلع آنذاك تخضع بطريقة فظة " للإغراق " فى الدول النامية (أى أن تباع السلع بأسعار أدنى من تكلفة إنتاجها). ومن هنا لا يمكن تجاهل النتيجة التى توصل إليها جوزيف ستيجليتز إذ يقول : "إن الدول الثرية التى تكيل المديح رسميا وتكرارا للتجارة الحرة، تستخدم التعرفات وأموال الدعم للحد من الواردات من الدول الفقيرة وبذلك تحرمها من التجارة التى تحتاج إليها لتخفف من الفقر ولتسعى إلى تنمية اقتصادها."[٢٨]

وبعد حرمان دول العالم الثالث من الحصول على أموال الدعم الزراعى وإصابتها بالشلل فى قدرتها على بناء صناعات منافسة، عمدت منظمة التجارة العالمية إلى منعها من استخدام التقنية الأجنبية التى تطبقها الدول الصناعية، ومن حبس أرباح الشركات الاحتكارية التى تمتلك براءات اختراع المنتجات التى لا غنى عنها مثل الأدوية. أما اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والمسماة اختصارا (تريبس)، والتى أقامت هذه الحواجز، فقد أثبتت أنها منجم ذهب للمؤسسات عابرة الحدود الإقليمية. وكان الهدف منها هو منع الدول النامية من نسخ أو سرقة التقنية المسجلة بنفس الطريقة التى اتبعتها الدول المتقدمة حاليا فى مراحل نموها الاقتصادى. وتوفر الاتفاقية للمؤسسات عابرة الحدود القومية الحد الأدنى من حماية براءات الاختراع على مدى عشرين عاما وتضع عبء الإثبات فى المنازعات على كاهل الجهة التى أخلت بالاتفاقية. وهذا مثال واضح للدول الغنية التى ترفس السلم لكى تحرم الدول الفقيرة من اللحاق بها.

وأصبح المنتفعون الأساسيون هم شركات المواد الصيدلانية الأميريكية والأوروبية وتكتلات البيزنس الزراعى. وفى جبهة الدواء طالبت دول العالم الثالث بالسماح لها باستيراد أو صناعة نسخ عامة رخيصة من الأدوية المسجلة للتعامل مع المشاكل الصحية العامة الحادة، وهى من المسائل التى تمنعها منظمة التجارة العالمية فى الوقت الحاضر. والواقع أن جميع أعضاء المنظمة، ما عدا الولايات المتحدة، يؤيدون تخفيف التفسير الصارم لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للأدوية. وتطالب الولايات المتحدة بدلا من ذلك بأن تقتصر الإعفاءات على أدوية علاج مرض الإيدز والملاريا، والسل، وعدد قليل من أمراض المناطق الاستوائية، على زعم أن صناعة المواد الصيدلانية يجب أن تستمر فى تلقى أسعار مرتفعة لكى تمول الأبحاث المستقبلية.[٢٩] وبالنسبة للزراعة منحت اتفاقية (التريبس) لأول مرة للشركات الحق فى تسجيل براءات الأشكال الحية وهى البذور بشكل خاص. والشركات التى تنتج أغذية معدلة الجينات (وهى التى يسميها الأوروبيون فرانكينفود)(*) أخذت تناور جاهدة بالنسبة لهذا النص فى الاتفاقية. وتمتلك شركة مونسانتو مثلا براءة اختراع خاصة ببذور فول الصويا التى تحملت حتى الآن عشبة مونسانتو المبيدة للأعشاب المسماة راوند أب[٣٠]. وشركة مونسانتو لاعب أساسى فى أسواق الذرة وفول الصويا فى أميريكا الشمالية واللآتينية وآسيا وفى سوق القمح الأوروبية وهى إحدى الوسائل التى تستخدمها الشركة وغيرها من الشركات مثل دو بون ونوفارتيس باستعمال نظام التريبس لإنتاج وتسجيل براءة اختراع نباتات معدلة الجينات لن تنتج بذورا لمحاصيل زراعية لسنوات تالية، ويجب تخصيبها بمنتجات باهظة الثمن تصنعها نفس الشركات. وهكذا تصبح هذه الشركات فى موقف يجعلها تجنى أرباحا احتكارية من الدول الفقيرة عن طريق هيمنتها على قطاعاتها الزراعية وإملاء ما يجب عليها أن تأكله، هذا إذا استطاعت أن تأكل على الاطلاق.

وهناك حالة أخرى لإساءة استغلال نظام التريبس تسمى " القرصنة البيولوجية ". وفى هذه الممارسة تحصل بعض الشركات والجامعات على براءات اختراع لنباتات تعرفها دول العالم الثالث وتستعملها طوال قرون، وعلى هذه الدول عندئذ أن تستخرج التراخيص إذا كانت تريد الاستمرار فى زراعتها. وكانت الحالة التقليدية لهذه القرصنة هى محاولة قامت بها مؤسسة رايس تك فى ألفين، تكساس عام ١٩٩٧، لتسجيل براءة

(*) هو تعبير ابتكرته جماعة من نشطاء البيئة والرعاية الصحية وأطلقته على الأطعمة التى يتم تعديل جيناتها.

اختراع أرز مهجن من أرز بسمتى الهندى الذى ظل يزرع على مدى قرنين فى جميع أنحاء شبه الجزيرة الهندية. ومازالت براءة اختراعه حتى الآن صالحة فى الولايات المتحدة فقط بعد أن اتضح أمرها عالميا من قبل العالم الثالث[٢١]. ومع افتراض وجود هذه الانتهاكات للتقنيات الطبية والزراعية يجادل الآن بعض أنصار منظمة التجارة العالمية فى ذلك قائلين إنه كان من الأفضل عدم إدراج الزراعة فى نصوص المنظمة وعدم توسيع نطاق حقوق الاختراع إلى الأشكال الحية.

وعلى العموم فإن نظام منظمة التجارة العالمية التى ظهرت إلى الوجود فى عام ١٩٩٥ هو أداة خادعة، ولكنها فعالة إلى أقصى حد فى الإمبريالية الاقتصادية وقد استخدمتها الدول الغنية ضد الدول الفقيرة. ومع ذلك بدأ هذا النظام يتفكك فى غضون سنوات قليلة من إطلاقه. وبعد ١١ سبتمبر أدى الاهتمام المفرط بالنزعة العسكرية والأحادية فى الولايات المتحدة إلى إضعاف فاعلية القانون الدولى بشكل جوهرى أزاح واجهة الشرعية الكاذبة التى دعمت قواعد منظمة التجارة العالمية. وفى نفس الوقت بدأت تتصادم مصالح أصحاب النزعة العسكرية وأنصار العولمة الاقتصادية الأميريكيين وخاصة بالنسبة لصعود قوة عظمى مستقبلية واضحة هى الصين. وقد استثمر أنصار العولمة الاقتصادية فى التصنيع فى الصين بحجم أضخم من الاستثمار فى أية دولة أخرى خارج العالم الأنجلو - أميريكى. ومن جانب أخر كان أصحاب النزعة العسكرية مستعدين للتخطيط لاحتواء الصين، عسكريا إذا اقتضت الضرورة، لتقرير مستقبل السيادة العولمية.

وفضلا عن ذلك عندما أعلنت إدارة بوش " الحرب على الإرهاب "، اكتشفت أن العولمة كانت مفيدة للإرهابيين فى غسل أموالهم وتمويل أنصارهم، بقدر ما كانت مفيدة للمضاربين الرأسماليين. وهكذا بدأت تحكم قبضتها على . أو تحد من، أو تغلق الكثير من قنوات العمليات الاقتصادية التبادلية الأميريكية مع بقية دول العالم بما فى ذلك التحاق طلاب من العالم الثالث بجامعاتنا. ويشير هذا الاتجاه إلى أن العولمة قد تعيش حياة قصيرة، على الأقل بالشكل الذى روّجت به فى تسعينيات القرن العشرين.

وكان الانهيار المالى الآسيوى عام ١٩٩٧ أول إشارة واضحة إلى أن العولمة ومنظمة التجارة العالمية تواجهان مصاعب. وكانت إدارة كلينتون قد مارست ضغوطا هائلة على اقتصادات شرق آسيا لتقبل الليبرالية الجديدة، وأن تفتح - بشكل خاص - قطاعاتها المالية للمشاركة الأجنبية. ولم تكن أى من دول شرق آسيا مقتنعة بجدوى هذه الفكرة،

ولم تدرك أى منها ما هو ضرورى للإشراف البنكى وتنظيم أسواق رأس المال من أجل إدارة الاقتصاد بالأسلوب الأميريكى ومنع أى انهيار. غير أن معدلات الائتمان المفضلة والدخول إلى الأسواق كانت تتطلب التعاون مع واشنطن. وفضلا عن ذلك لم يكن المستثمرون مهتمين بنتيجة كل ذلك، وبعد كفالة الحكومة الأميريكية للمكسيك عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ توصل معظم المستثمرين إلى أن تآلف الولايات المتحدة ـ صندوق النقد الدولى لن يسمح بحدوث أى إهمال كبير فى الأسواق الناشئة، وهكذا تدفقت رءوس الأموال من جميع أنحاء العالم.

وعندما تراكمت الديون على هذه الدول الصغيرة وأعلنت أنها تواجه مشاق فى جداول سدادها هرب رأس المال الأجنبى بأسرع مما جاء. وبدءا بتايلاند ثم إندونيسيا وكوريا الجنوبية، كانت معظم اقتصادات آسيا قد أصبحت فجأة على حافة الانهيار وكان عليها أن تتضرع إلى صندوق النقد الدولى كى يساعدها. وفرض البنك إصلاحات مبالغة فى الصرامة والتشدد كشرط مسبق لمنح القروض مما فجر أزمة سياسية أدت إلى ثورة أطاحت بحكومة إندونيسيا، وانتشرت ببطء وهدوء مشاعر عداء عميق ودائم إزاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والولايات المتحدة فى جميع أنحاء شرق آسيا[٣٢]. وبذل أنصار العولمة الأميريكيون أقصى جهودهم لإلحاق مسؤولية انهيار شرق آسيا بوكيليهما: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وإبعاده عن تشويه سمعة العولمة نفسها، وادَّعوا أن سبب الانهيار يعود إلى الفساد الآسيوى الذى أطلقوا عليه عبارة " رأسمالية المحاباة " التى تعنى صفقات الإتجار بالأسهم بناء على معلومات سرية، والافتقار إلى الشفافية، وهى عبارة ابتكرها فى الأصل الفلبينيون لوصف نظام حكم ماركوس.

وكانت ماليزيا واحدة من دول شرق آسيا القليلة التى خرجت من الأزمة دون أن يمسها سوء، بل وفى وضع أفضل فى الحقيقة. وساعد نجاحها فى الوقوف فى وجه "علاج" واشنطن الليبرالى الجديد على نزع الثقة عن العولمة إلى أبعد من ذلك. وقد قام مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزى بمقاومة طلبات صندوق النقد الدولى وأسرع بإصلاح أجهزة مراقبة رءوس الأموال فى بلاده، وأعلنت رابطة الاقتصاديين الدوليين أنه أقدم على الانتحار تجاريا. وبدوره اتهم مهاتير محمد القوى الغربية والمضاربين أمثال جورج سوروس بالتلاعب بالأسواق والعملات لتدمير اقتصادات شرق آسيا المتمتعة بالصحة. وقد أزعج هذا الاتهام توماس فريدمان الكاتب فى صحيفة نيويورك

تايمز ومؤلف واحد من أفضل الكتب مبيعا التى تسبح بفضل العولمة وهو كتاب " الليكزوس وشجرة الزيتون "، وأخذ فريدمان يهذر قائلا: "عفوا مهاتير، ولكن فى أى كوكب تعيش؟ أنت تتحدث عن المشاركة فى العولمة كما لو كانت خيارا أمامك... العولمة ليست خيارا، إنها حقيقة... وأهم حقيقة أساسية عن العولمة هى ما يلى: لا أحد هو المسؤول... ونحن جميعا نريد أن نؤمن بأن شخصا ما فى موقع المسؤولية، ولكن ساحة السوق العولمية اليوم هى حشد إلكترونى مجهول من تجار أسهم وسندات وعملات ومستثمرين متعددى الجنسيات تربط بينهم الشاشات والشبكات "(٣٣).

ولسوء حظ فريدمان الحانق المحتقن وغيره من المدافعين الليبراليين الجدد، بدأ ائتلاف من المنظمات غير الحكومية فى وضع قائمة بالأسماء والصور على هذا الحشد الإلكترونى للسياسيين ومسؤولى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المسؤولين عن العولمة والذين قالت المنظمات إنهم يجب أن يتحملوا مسؤولية نتائجها.

ومما زاد فى حيرة أنصار العولمة الأنجلو- أميريكيين أن الفقر فى العالم الثالث ازداد بسرعة أعلى بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. ومن المؤكد أن الفساد كان أحد العوامل، ومثال ذلك أن راؤول ساليناس شقيق رئيس المكسيك السابق ضخ ٨٧ مليون دولار خارج بلاده من خلال فتح حسابات فى سيتى بانك فى نيويورك وسويسرا ولندن. ونهب سانى أباتشا ديكتاتور نيجيريا السابق شعبه فى ١١٠ مليون دولار، وكذلك تم غسلها عن طريق سيتى بانك. ويقدر أحد المصادر الموثوق بها أن كارلوس منعم رئيس الأرجنتين من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٩ جمع ما يقارب بليون دولار من الرشى أثناء فترتى رئاسته(٣٤). وكانت الهياكل المحلية والإدارية فى الدول الفقيرة عاملا آخر إذ أن هذه الدول - كما يقول دى ريفيرو - افتقرت إلى " كل من الطبقة المتوسطة والسوق الوطنية التى تحتاجها حتى تصبح دولة ممارسة للسلطة وقابلة للحياة "(٣٥).

وفى المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سياتل عام ١٩٩٩، قام ائتلاف من أصحاب الخبرة فى برامج التنمية فى العالم الثالث، وفى شؤون البيئة، والنقابيين، والفوضويين، وبعض الأميريكيين المهتمين بدور "القوة العظمى الوحيدة الباقية "، بتقديم تفسير بديل للفقر فى العالم الثالث، وفى نهايته أزاحوا النقاب عن الدوافع الإمبراطورية والتوسعية وراء النظرية الليبرالية الجديدة. وأكدوا على غياب الديموقراطية داخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية،

وأشاروا إلى أن قواعد التصويت فى صندوق النقد الدولى قابلة للتلاعب حتى تتمتع الدول الغنية وحدها بالنفوذ، وتحتفظ الولايات المتحدة بالحق فى تعيين رئيس البنك الدولى، وتتخذ منظمة التجارة الدولية قراراتها على أساس " الإجماع " بينما تتمتع أية دولة غنية لا تنضم إلى الإجماع بحق الفيتو(٣٦).

وأحدثت مطالب المعترضين صدى واسعا فى أنحاء العالم واكتسبت الحركة مزيدا من الأنصار بسرعة. وفى عام ٢٠٠٢ كانت الاجتماعات الدولية لقوى العولمة تثير احتجاجات نصف مليون عضو فى الحركة. وبشكل عام اختار العولميون تشويه سمعة المعارضين. فأعلن تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى أنهم: " مثيرو الشغب المناهضون للديموقراطية (الهوليجانز) "، وأنهم " سيرك الفوضويين المتجولين "(٣٧). أما روبرت زوليك الممثل التجارى الأميريكى فى إدارة بوش الثانية فقد شبه المعارضين بإرهابيى ١١ سبتمبر فى إيحاء ماكر بقوله: " من المحتم أن الناس سوف يتساءلون عما إذا كانت هناك علاقات فكرية مع آخرين تحولوا إلى العنف لمهاجمة التمويل الدولى، والعولمة، والولايات المتحدة "(٣٨). وكتب توماس فريدمان فى صحيفة نيويورك تايمز ليقول إن المتظاهرين فى سياتل هم " سفينة نوح لمدافعين عن أرض مفلطحة راكدة، ونقابات عمال نصيرة للحمائية، والمحترفين الصغار سكان المدن المتطلعين إلى ورطة الستينيات ". وسماهم سيلفيو بيرلسكونى بأنهم " القبائل الرحل المتأثرون بطالبان "(٣٩). وفى نفس الوقت تمسكت منظمة التجارة العالمية ودول مجموعة الثمانية بعقد اجتماعاتهم فى أماكن يصعب الوصول إليها مثل مدينة الدوحة فى قطر أو فى منتجع التزلج على الثلج المسمى كانانا سكيز فى منطقة جبال روكيز الكندية. وحاول صندوق النقد الدولى تجميل صورته فقام بتغيير اسم " برنامج التسوية الهيكلية " إلى اسم آخر صديق لحركة الاحتجاج وهو: " برنامج النمو وخفض الفقر ".

وقبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدثت ثلاثة تطورات أخرى أساسية لتزيد الشكوك فى العولمة. ففى مارس ٢٠٠٠ استخلص تقرير ملتسر، الصادر بتكليف من الكونجرس الأميريكى، أن صندوق النقد الدولى " مأسس الركود الاقتصادى " وأن البنك الدولى حاد عن هدف التخلص من الفقر العالمى ". وقبل ذلك بعدة سنوات طلبت وزارة المالية الأميريكية من الكونجرس زيادة ضمانات صندوق النقد الدولى بنحو ١٨ بليون دولار. وفى ضوء الكوارث المتطورة الواقعة فى شرق آسيا والبرازيل وروسيا شرع الكونجرس

فى تشكيل لجنة استشارية للمؤسسات المالية الدولية لفحص سجلات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى برئاسة ألان ميلتسر من جامعة كارنيجى ميلون ومعهد أميريكان إنتربرايز. وكانت النتائج التى توصل إليها " تقرير ميلتسر" أمرا شائعا من قبل فى العالم الثالث، ولكنها كانت المرة الأولى التى تصدر فيها على يد شخصية ذات سمعة طيبة من بين أعضاء " إجماع واشنطن ". وكتب ميلتسر أن " المؤسستين الاقتصاديتين كانتا مدفوعتين إلى حد كبير بمصالح المؤسسات السياسية والاقتصادية الرئيسية فى مجموعة السبع دول (G7) وخاصة فى حالة صندوق النقد الدولى، والحكومة الأميريكية، والمصالح المالية الأميريكية. وعندما وصل الأمر بالبنك الدولى إلى معالجة هدفه المعلن للتخلص من الفقر العالمى كان أداء البنك " بائسا "[٤٠].

وبعد ذلك بقليل انهار اقتصاد الأرجنتين انهيارا كارثيا مما زاد الدلائل على عجز صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وكانت الأرجنتين قد اتَّبعت بإخلاص أفكار الليبرالية الجديدة حول حرية السوق ووصفات صندوق النقد الدولى حتى أنها باعت قطاعها البنكى بأسعار بخسة للأجانب الذين أصبحوا يتملكون ٨٠٪ من بنوك البلاد بحلول عام ١٩٩٨، وقاموا بتثبيت البيزو بالتساوى مع قيمة الدولار أى أن البيزو الواحد أصبح يساوى دولارا واحدا، وخضعت العملتان للتداول الحر فى البلاد. وبحلول عام ٢٠٠٢ أصبح لدى الأرجنتين سجل لا تحسد عليه يضم أضخم كمية متراكمة من الدين العام فى أية دولة فى التاريخ تبلغ نحو ١٦٠ بليون دولار[٤١]. وفى خلال سنة تقلص دخلها القومى بنحو الثلثين ووجد أكثر من نصف عدد السكان من الطبقة المتوسطة الكبيرة أنفسهم وهم يعيشون تحت خط الفقر. ولم يجرؤ أى سياسى مهما كان انتماؤه على الظهور فى الشوارع خشية أن يقتله الجمهور شنقا.

ووافق صندوق النقد الدولى على مساعدة حكومة الأرجنتين على دفع خدمة ديونها، ثم ارتكب نفس الخطأ الذى وقع فيه فى شرق آسيا عام ١٩٩٧، وكشرط لتقديم قروضه، طلب الصندوق وضع ميزانية تقشفية تقضى بفصل أعداد كبيرة من العاملين بالحكومة وخفض رواتب التقاعد، وتخفيض الأجور، وإلغاء الامتيازات الإضافية. وتوقفت الحياة فى البلاد بشكل تام نتيجة موجات التمرد ورد فعل الشرطة الوحشى. وفى شهر ديسمبر ٢٠٠٠ قدم صندوق النقد الدولى للأرجنتين نحو ٤٠ بليون دولار بشرط أن تستمر الحكومة فى دفع الديون الخارجية عن طريق تكثيف اعتصارها لأفقر

العناصر فى المجتمع. وليست هناك أية حكومة تستطيع تلبية مثل هذه الشروط وتجنب حدوث ثورة فى بلادها. ففى خلال أربعة عشر شهرا شهدت الأرجنتين خمس حكومات وستة وزراء اقتصاد، ولكن صندوق النقد الدولى أصر على أن البلاد مازالت لا تتعامل بصرامة كافية، وأنها على أى حال لم تعد ذات أهمية استراتيجية تذكر بالنسبة للولايات المتحدة. وعندئذ سحب القابس الكهربائى ورفض تقديم مزيد من القروض. ونتج عن ذلك تضخم شهرى مضاعف وانهارت قيمة البيزو بنسبة ٢٢٠٪ وانهار النظام الاجتماعى. وأصبحت الأرجنتين - التى كانت ذات مرة أكثر دول أميريكا اللاتينية ازدهارا - حالة ميئوسا منها بفضل الليبرالية الجديدة والعولمة وصندوق النقد الدولى.

والحدث الثالث الذى ساعد على تشويه سمعة العولمة هو افتضاح الجريمة الكبرى فى شركة إنرون ومؤسسات أخرى متعددة الجنسيات مركزها فى الولايات المتحدة. وعندما افتضح أمر عملاء العولمة، وهى المؤسسات نفسها، باعتبارهم متآمرين مجرمين للتدليس على زبائنهم وموظفيهم وحكوماتهم، لم يعد الأمر مسألة ممارسة للعولمة فحسب بل أصبحت فكرة العولمة بأكملها أمرا يثير السخرية. وكانت البراهين قد تجمعت بالفعل لتشير إلى هذه الحالة فى الشهور السابقة على ١١ سبتمبر. وبعد الهجمات عندما انتقلت الولايات المتحدة بحسم من النزعة الاقتصادية إلى النزعة الإمبراطورية، كشفت العولمة عن عريها رغم كل ضراوتها.

وفى أعقاب ١١ سبتمبر احتلت صفقات الذخائر واستغلال الحرب مكان الصفقات غير القانونية أو صفقات رأسمالية المحاباة فى أواخر التسعينيات، باعتبارها أفضل وسيلة للإثراء بالنسبة للرأسماليين ذوى العلاقات السياسية الجيدة. وقد لعب المجمع الصناعى - العسكرى والبنتاجون الحامى له أدوارا قوية على الدوام فى اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنهما أصبحا نجمى الاقتصاد بعد ١١ سبتمبر. وعلى أى حال لا تتبع صناعة السلاح قواعد العولمة. وهى فى العادة تتعامل مع زبون واحد ولا تخضع لنظام السوق، ولا تأخذ الحكومات فى الاعتبار مخاطر الربح والخسارة عندما تتصل الأمور بمسألة الأمن القومى. وتعتبر صناعة الذخائر نموذجا لا للمشروعات الحرة، ولكن لاشتراكية الدولة.

وتقف الولايات المتحدة رسميا وبصراحة ضد " السياسة الصناعية " التى قيل إنها تقوض حرية السوق لكى تجنى العائد الحكومى المطلوب. وقد حرمت منظمة التجارة

العالمية السياسة الاقتصادية بحكم النصوص التى تتناول معوقات التجارة غير المتعلقة بالتعرفات. ومع ذلك هناك استثناء صارخ من هذه القاعدة وهو إنتاج ومبيعات الأسلحة. والولايات المتحدة تدير منذ زمن بعيد واحدة من أكبر السياسات الصناعية تطورا من خلال قطاع الدفاع الخاص بها. وعلى سبيل المثال من غير المشروع بالنسبة للولايات المتحدة أن تدعم علنا تصدير الطائرات النفاثة طراز بوينج ٧٤٧ جامبو (كما يفعل الاتحاد الأوروبى بالنسبة لطائرات إيرباص التجارية)، ولكن الحكومة وجدت الكثير من الوسائل للالتفاف على هذا المنع، وطوال عقود من الزمان أخذت تمول ابتكارات تقنية فى الجامعات والمشروعات تحت غطاء احتياجات الدفاع القومى. كذلك تمول البنتاجون أغلب المبيعات العسكرية عن طريق القروض وحقوق الامتياز، كما أن خصخصة العديد من الأنشطة التى كانت تديرها القوات المسلحة سابقا، تخدم مصالح الشركات المملوكة للقطاع الخاص. ومع وجود التوجهات الحالية نحو النزعة العسكرية، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى فى السياسة الصناعية بحكم الأمر الواقع.

وقد تعاملت اتفاقية الجات الأصلية لعام ١٩٤٧ مع عمليات الدعم العسكرية باعتبار أنها تختلف عن جميع العمليات الأخرى تحت شعار " استثناء الأمن القومى " الذى أصبح جزءا من كل اتفاقية تجارية يتم إبرامها منذ ذلك الوقت. ويسمح هذا الاستثناء للدول بأن تتعهد بتمويل إنتاجها، وترويج المبيعات، وأن تفرض المقاطعة إذا فعلت ذلك تحت اسم الأمن القومى. وفوق ذلك تتضمن جميع برامج التسوية الهيكلية التابعة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى استثناء أمنيا. ومعنى ذلك أنه على الرغم من أن صندوق النقد الدولى قد يفرض وضع ميزانية تقشف على دولة تطلب معونة طوارئ، فإنه يسمح لها بشراء أسلحة من دولة أجنبية - هى الولايات المتحدة عادة - حتى لو اقتطع الصندوق الأشغال والمنافع المتعلقة بالصحة. وفى عام ١٩٩٧ كانت كوريا الجنوبية تنوء تحت ضغط الديون ومع ذلك اقترح صندوق النقد الدولى عليها أن تعلق شراء المعدات العسكرية حتى تتعافى من ديونها. غير أن الولايات المتحدة رفضت هذا التوجيه. وبنفس الطريقة ظلت تركيا طوال سنين عديدة تعتمد على قروض الصندوق لتحافظ على بقاء نظامها الاقتصادى بينما أخفت نحو ١٤٪ من إجمالى الناتج المحلى بعيدا عن التخفيضات التى طلبها الصندوق، عن طريق إدراج النفقات المعرضة للخطر ضمن ميزانيتها العسكرية.

وفى عام ١٩٩٣ جاءت إدارة كلينتون بفكرة عظيمة جديدة خاصة بالصالح العام المشترك، وهى تمنح مقاولى الدفاع تخفيضات ضريبية إذا اندمجوا مع تجمعات متنوعة أكبر. ومثال ذلك أن البنتاجون أمدت مؤسسة لوكهيد لصناعة الطائرات وشركة مارتن مارييتا بنحو ١.٢ بليون دولار كتخفيضات ضريبية عندما اندمجتا فى عام ١٩٩٥ لتشكلا لوكهيد مارتن أضخم صانع للسلاح فى العالم. وعلى نفس المنوال، عندما انتهت الحرب الباردة بدأت شركة بوينج فى الانتقال إلى إنتاج الأسلحة إلى أن حصلت على التخفيض الضريبى، وعندئذ عكست المسار واشترت شركة ماكدونل دوجلاس وأجزاء من شركة روكويل إنترناشيونال، وأصبحت بذلك أكبر مصدرى الأسلحة.

كذلك تم التوسع إلى حد أبعد فى الاقتصاد العسكرى بتفسير الحرب على المخدرات بأنها أحد عناصر الأمن القومى، فى الوقت الذى مُنع فيه بنك الاستيراد والتصدير الأميريكى من تمويل المبيعات العسكرية، وقُدم له استثناء إذا كانت هذه الأسلحة سوف تستخدم فى منع تهريب المخدرات. وهكذا أصبح البنك الممول الأول لمبيعات سيكورسكى المشتملة على تسع عشرة طائرة هليكوبتر من طراز بلاك هوك لكولومبيا على زعم أنها سوف تستخدم فى حرب المخدرات. وفى عام ١٩٩٦ ومن أجل الالتفاف على ما تبقى من القيود على إقراض بنك إى أكس - آى بنك لتمويل مشتريات عسكرية، خطت الحكومة مسافة أبعد فأنشأت وكالة سميت صندوق وزارة الدفاع لضمان قروض التصدير. ودفعت نحو ٨ بلايين دولار لشركات أميريكية فى أول سنة لعملياتها[٤٢].

ويتم التفكير فى استغلال الحرب فى العادة على أنه عمل يقوم به مدنيون جشعون، ولكن هذه النظرة تقلل من أهمية دور الضباط العسكريين فى تصيد الأسلحة من أجل الأجانب. وفى حالات لا حصر لها تقوم حملات ضغط هائل بقيادة البنتاجون لإنهاء صفقات البيع، ففى أبريل ٢٠٠٢ مثلا لعبت الولايات المتحدة أشق وأصعب الألعاب مع كوريا الجنوبية، فقد طالبت بأن تمنح سول عقدا قيمته ٤.٤٦ بليون دولار لشركة بوينج لشراء أربعين طائرة مقاتلة ذات مهام متعددة، من طراز إف-١٥ كى بدلا من شراء طائرات رافاييل من شركة داسو الفرنسية. وتسربت معلومات من وزارة الدفاع تشير إلى أن طائرة رافاييل الحديثة تتفوق على طائرة إف-١٥ كى فى كل النواحى، وسعرها

أرخص بنحو ٣٥٠ مليون دولار. ورغم ذلك أخبر بول وولفووتيز نائب وزير الدفاع الكوريين بأنهم إذا مضوا فى الشراء من الفرنسيين فإن الولايات المتحدة ترفض تركيب نظم الشيفرة التى تسمح للطائرات بالتعرف على بعضها، وتوفير الصواريخ التى تستخدمها الطائرات والتى تصنعها شركة ريثيون من طراز ١٢٠ بى أمرام وهى صواريخ جوذ جو(٤٣). وواجهت داسو ذلك بأن من السهل عليها أن تزود الطائرة رافاييل بنظام تعرف إلكترونى متقدم، وأن الصواريخ متاحة من مصادر عديدة. ورغم ذلك اختارت كوريا الجنوبية الطائرة بوينج وزعمت أنها فعلت ذلك لضمان " القابلية العملياتية المتبادلة " للأسلحة مع تلك التى لدى حلفائها. ويجدر بالذكر أن أقرب حليف للولايات المتحدة وهى بريطانيا ليست لديها طائرة أميريكية قتالية واحدة فى سلاح الجو الملكى، ولكنها تنشر طائراتها وطائرات الهليكوبتر بشكل روتينى إلى جانب الطائرات الأميريكية الصنع.

وتبدو الضغوط الأميريكية على دول أميريكا اللاتينية لشراء الأسلحة شديدة الوضوح. وفى أكتوبر ٢٠٠٢ أرادت وزارة الدفاع الكولومبية شراء أربعين طائرة مقاتلة خفيفة طراز سوبر توكانو من شركة إمبراير فى سان باولو أكبر المصدرين فى البرازيل، وكانت قيمة الصفقة ٢٣٤ مليون دولار، فأرسل الجنرال جيمس هيل رئيس القيادة الجنوبية الأميريكية على الفور رسالة إلى بوجوتا يحذر فيها من أن شراء الطائرات البرازيلية قد يكون له "تأثير سلبى" على دعم الكونجرس للمعونة العسكرية لكولومبيا فى المستقبل. وأوصى هيل أن تنفق كولومبيا أموالها بدلا من ذلك على تحديث أسطولها من الطائرات طراز سى - ١٣٠ التى تصنعها شركة لوكهيد مارتن فى جورجيا(٤٤). وهكذا تم إيقاف الصفقة مع البرازيل.

وجاءت أول إشارة لمقاومة هذه التاكتيكات القوية فى أعقاب انتخاب لويس لولا دا سيلفا رئيسا للبرازيل فى شهر أكتوبر ٢٠٠٢ أيضا. وكانت الحكومة البرازيلية السابقة تتفاوض مع كل من فرنسا والولايات المتحدة لشراء ٢٤ طائرة مقاتلة جديدة من أجل سلاح الجو البرازيلى. وحاولت البنتاجون تحلية عرضها ببذل وعد ببيع صواريخ جو - جو مع الطائرات. وهى أول مرة يفعل الأميريكيون ذلك فى أميريكا اللاتينية. على أية حال عندما أدى لولا دا سيلفا اليمين الدستورية ألغى الصفقة وحول مبلغ ٧٥٠ مليون دولار من ميزانية الدفاع إلى مشاريع القضاء على الجوع(٤٥).

وأصبح التركيز مجددا على النزعة الإمبراطورية العسكرية نعمة بالنسبة لمقاولى الدفاع الأميريكيين. ففى الشهور التى تلت يوم ١١ سبتمبر أمرت بوينج عمالها بالعمل فى نوبتين لإنتاج " الذخيرة الهجومية المباشرة المشتركة " وهى " القنابل الذكية " التى استخدمت بكثافة فى أفغانستان والعراق. وقامت مصانع ريثيون بالعمل ثلاث نوبات لإنتاج صواريخ توما هوك كروز[٤٦]. وكانت المشكلة هى كيفية المداومة على هذه المستويات من النشاط. وفى نوفمبر ٢٠٠٢ كان من الواضح أن الوعود ببيع السلاح فرضت قرارا خاصا بالسياسة الخارجية سمح لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطى بانضمام سبع دول من أوروبا الشرقية والبلطيق إلى الحلف. وظلت الولايات المتحدة تعمل طوال ست سنوات على الأقل لإنجاز هذا التضخيم للحلف وقامت على الفور بتوقيع اتفاق مع بولندا لشراء ٤٨ طائرة مقاتلة من طراز إف - ١٦ من إنتاج شركة لوكهيد والمصنوعة فى تكساس من أجل رفع مستوى سلاح الجو البولندى إلى مستويات حلف النيتو، وأقرضت بولندا مبلغ ٣,٨ بليون دولار بشروط حقوق الامتياز لمساعدتها على دفع ثمن الطائرات. وكان مخططو البنتاجون يأملون فى أن تصل قيمة مبيعات الأسلحة لأعضاء النيتو الجدد إلى ٣٥ بليون دولار على مدى عشر سنوات[٤٧].

والحروب هى وسيلة أخرى للاستمرار فى صفقات التسليح، وهى تتمتع بالخاصية المرغوبة وهى استنفاد المخزون من الأسلحة وإقناع الزبائن المحتملين فى جميع أنحاء العالم بفاعلية الأجيال الجديدة من الأسلحة الأميريكية. وقد رحب المجمع الصناعى - العسكرى بحرارة بالحروب ضد يوجوسلافيا وأفغانستان والعراق باعتبارها عوامل تنشيط للبيزنس. والعمليات التى على حافة الحرب مثل القصف والهجمات الصاروخية هى أيضا " بازارات عملاقة لبيع منتجات صناع معدات التسليح "[٤٨] على حد قول كارن تالبوت مندوب مجلس السلام العالمى فى الأمم المتحدة طوال عشرين عاما. ويقوم العسكريون دون انقطاع بدور البائع المتجول لبيع أحدث أدواتهم لتايوان مثلا حتى رغم فشل جهود البنتاجون لإشعال حرب مع الصين بينما بدأ الوطن الأم وتايوان فى دمج اقتصادهما. وفى كل الأحوال تبقى إسرائيل واحدة من أقدم وأخلص زبائن البنتاجون. ويبدو أنها سوف تستمر على هذا النحو فى المستقبل.

ومع استمرار الولايات المتحدة فى تكريس أصولها الصناعية لتجارة السلاح، تصبح أكثر اعتمادا على واردات المنتجات غير العسكرية التى لم يعد مواطنوها يصنعونها،

ولكنهم يحتاجون إليها للاستمرار فى أساليب حياتهم المعتادة. ومع تسجيل رقم قياسى فى عجز الميزان التجارى لعام ٢٠٠٢ يصل إلى ٤٣٥,٢ بليون دولار، والاقتراب من معدل مدخرات تافه، يبدو أن الأميريكيين سوف ينتهى بهم الأمر إلى أن يصبحوا مدينين للدول الأجنبية بنحو ٣,٥ تريليون دولار فى السنوات القليلة القادمة وحدها. ويخلص المحلل الاقتصادى ويليام جريدر إلى أنه " بدلا من مواجهة هذا المشهد الذى يزداد إظلاما أخذ بوش (الرئيس جورج دبليو) وفريقه يصرفون النظر بانتظام عن وجهات النظر العالمية التى تبديها هذه الدول الدائنة، ويتفضلون عليها بإلقاء المحاضرات عن صفاتنا المتفوقة. وأى مدين سفيه يهين صاحب البنك إنسان غير عاقل. وبدون مبالغة... أصبحت القيادة الأميريكية تعيش وهما متزايدا ـ وأنا أعنى ذلك حرفيا ـ وتغمض عينيها عن توازن القوى المعاكس الذى يتجمع ضدها "(٤٩).

ويبدو أن حكومتنا لا تدرك العلاقة بين أحاديتها العسكرية ومايصاحبها من الدمار الذى تلحقه بالتجارة الدولية التى تعتمد فى رواجها على علاقات المنافع المتبادلة بين الأفراد، ودوائر الأعمال والتجارة، والدول. وإذا توصل الدائنون الأجانب إلى أن الولايات المتحدة لم تعد المدافع عن القانون الدولى، فسوف يفقدون اهتمامهم بالاستثمار فى مثل هذه الدولة. إن نسختنا فى تأويل النزعة الإمبراطورية العسكرية أحادية الجانب تقتلع المؤسسات الدولية، وتدفع التجارة إلى النضوب، وتشوه فرص توفرالتمويل. وتصيب البيئة بالكوارث. وبينما استندت العولمة، فى تسعينيات القرن العشرين، على الاحتيال على الفقراء العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم، وعلى تدمير البيئة الطبيعية الوحيدة التى لن نملك غيرها، فإن الاستعاضة عنها بالنزعة العسكرية والإمبراطورية الأميريكية تنذر على الأرجح بشىء أسوأ بالنسبة للدول المتقدمة والنامية والمتخلفة على السواء.

الفصل العاشر

أحزان الإمبراطورية

- على الرغم من أن النظام المستبد قد ينجح فى حكم شعوب أجنبية لأنه لا يحتاج رضا أى منها، فإنه لا يستطيع البقاء فى السلطة إلا إذا دمر جميع مؤسسات شعبه الوطنية.

هانا أرندت

كتاب: أصول الشمولية (١٩٥١)

مع سقوط بغداد فى يوم ١١ أبريل عام ٢٠٠٣ كان حلفاء أميريكا المطيعون الناطقون بالإنجليزية: البريطانيون والأستراليون يتوقعون نيل ما يستحقونه من المكافآت التى لم تكن أكثر من ولائم تجمع رئيسى الوزراء بلير وهوارد مع "الغلام الإمبراطور"(*). وكنا قد حشدنا قوة ميدانية من الجيش قوامها ٢٥٥ ألف جندى فى العراق، وأضاف البريطانيون ٤٥ ألفا، والأستراليون ألفى إخصائى. ولم تكن تلك هى القوة اللازمة لشن حرب رغم أنها أكدت زعم القوى المناهضة للحرب أن التعامل مع خطر صدام حسين لم يكن يتطلب ارتكاب المذابح الكبيرة ضد العراقيين دون مقاومة منهم، ولا سلب ونهب المدينة العريقة على الطريقة المغولية. ولكن المفارقة هى أن الحرب جعلتنا والدولتين المؤتلفتين أضعف مما كنا من قبل. فقد تصدع تحالف الدول الديموقراطية الغربية، وذهب احتمال القيادة البريطانية للاتحاد الأوروبى أدراج الرياح، وأخذت البنتاجون تخطط لتحويل العراق إلى دولة عميلة على وجه السرعة تقوم على أساس حقائق الوجود السنى والشيعى والكردى، وتعرض المفهوم الحقيقى " للقانون الدولى " بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة للانتهاك بطريقة محزنة. ولا يزال الغموض يحيط بالسبب الذى دفع البريطانيين والأستراليين للاشتراك فى هذه الحرب الفاشلة بينما كان فى استطاعتهم بسهولة الوقوف بجانب شىء مغاير لمبدأ "القوة تصنع الحق".

وكما ذكرت من قبل، كانت الولايات المتحدة تشق طريقها ببطء نحو النزعتين الإمبراطورية والعسكرية منذ سنوات عديدة. وكان زعماؤنا الذين يموهون الاتجاه الذى كانوا يسيرون فيه، يلفون سياساتهم الخارجية بعبارات مثل: "القوة العظمى الوحيدة"، و"الأمة التى لا غنى عنها"، و "العولمة". وبقدوم إدارة جورج دبليو بوش، وبالذات بعد

(*) لعب المؤلف هنا بتعبير من وحى عادة قديمة كانت متبعة فى الإمبراطورية الرومانية بتعيين غلام صغير فى منصب الإمبراطور. (المترجم).

هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. أفسحت هذه المزاعم المتباهية الطريق لإعلانات الإمبراطورية الرومانية الثانية القادمة. وكتبت الصحفية الإنجليزية مادلين بانتنج تقول: "كان من المعتاد أن تكون النزعة الإمبراطورية الأميريكية مجرد حكاية تداعب خيال أقصى اليسار...أما الآن فهى حقيقة مزعجة من حقائق الحياة"(١).

وخلال عام ٢٠٠٣ اتخذت إدارة بوش خطوة أبعد بتنفيذ أول "حروبها الوقائية" ضد العراق الدولة ذات السيادة التى يبلغ حجمها ١٢/١ من حجم الولايات المتحدة من حيث عدد السكان، والتى لا تملك بالفعل القدرة على الدفاع عن نفسها فى مواجهة أنساق الأسلحة والقوة العسكرية المرعبة المتاحة للبنتاجون. وقد شنت هذه الحرب بعدد قليل من الحلفاء وبدون مبررات مشروعة وفى مواجهة معارضة دولية واسعة، وأدت إلى القضاء على مؤسسات النظام الدولى التى ثابرت على العمل طوال الحرب الباردة والتى تضرب بجذورها إلى مبادئ القرن السابع عشر حول السيادة وعدم التدخل وعدم شرعية الحرب العدوانية.

ومنذ اللحظة التى اضطلعنا فيها بدور اشتمل على الهيمنة العسكرية الدائمة على العالم ونحن خائفون، ومكروهون، وفاسدون ومفسدون، ونحافظ على "النظام" من خلال إرهاب الدولة والرشوة، وقد اعتدنا على الخطب المغموسة بجنون العظمة والمغالطات التى دعت بقية العالم إلى التوحد ضدنا. لقد امتطينا النمر النابوليونى، وكان السؤال هو: هل سننزل من على ظهره أو سنستطيع ذلك يوما ما؟

وأثناء فضيحة ووترجيت فى أوائل سبعينيات القرن الماضى عنّف هـ.آر.هولدمان رئيس موظفى مكتب الرئيس، المستشار جون دين لأنه تحدَّث بصراحة إلى الكونجرس عن الجرائم التى أمر بها الرئيس نيكسون، وقال هولدمان للمستشار: "بمجرد أن يخرج معجون الأسنان من الأنبوب يصعب أن تعيده إلى مكانه". وهذه الاستعارة المنزلية الصادرة عن المدير السابق للإعلانات الذى قضى ثمانية عشر شهرا فى السجن بسبب دوره فى ووترجيت، تصف أيضا موقف الولايات المتحدة فى اليوم الذى بدأ فيه غزونا للعراق.

وبالنسبة لنا قد تعنى أحزان الإمبراطورية أنها النتيجة التى لا مفر منها للمسار الذى اختارته نخبتنا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ذلك أن النزعة العسكرية والإمبراطورية تجلب الأحزان معها دائما. ورمز العقيدة المسيحية الموجود فى كل مكان وهو الصليب هو أشهر شىء فى العالم يذكرنا بالحزن الذى رافق الإمبراطورية الرومانية. فهو يمثل

أكثر حالات الموت بشاعة التى استطاع القناصلة الرومان تدبيرها للحفاظ على طاعة الشعوب المقهورة مثلما اكتشفت الإمبراطوريات على الدوام أنها يجب أن تفعل ذلك. وكان شعار القادة الرومانيين، من كاتو إلى شيشرون هو: "دعهم يكرهوننا طالما أنهم يخشوننا"(*).

وقد تراكمت أحزان الإمبراطورية الرومانية على مدى مئات السنين، ولكن المرجح أن تصل أحزاننا بسرعة فيدكس(**). وإذا استمرت هذه النزعات الحالية، يبدو لى أن الولايات المتحدة سوف تصاب بأربعة أحزان، وأن تراكم آثارها يضمن أن الولايات المتحدة سوف تتوقف عن حمل أية سمات تشبه الدولة التى رسمت معالمها فى دستورنا. وأول الأحزان هو أنه سوف تكون هناك دولة حروب متواصلة تؤدى إلى مزيد من الإرهاب ضد الأميريكيين أينما كانوا، وإلى اعتماد متنام على أسلحة الدمار الشامل بين دول أصغر فى محاولتها لدرء القوة الإمبراطورية الماحقة. وثانى الأحزان أنه سوف تكون هناك خسارة للديموقراطية والحقوق الدستورية حيث إن رئاسة الجمهورية سوف تخسف الكونجرس تماما، وتكون هى نفسها قد تحولت من "فرع تنفيذى" للحكومة إلى شىء أقرب إلى رئاسة معسكرة كالبنتاجون. وثالثا: سوف تتزايد الاستعاضة عن مبدأ الإخلاص والصدق الممزق بالفعل بمنظومة من البروباجندا، والتضليل الإعلامى، وتمجيد الحرب والقوة والجحافل العسكرية. ورابعا وأخيرا سوف تحدث حالة إفلاس نظرا لأننا نغدق مواردنا الاقتصادية على مزيد من المشروعات العسكرية التى تتسم بالفخامة والعظمة مع إبقاء الفتات للتعليم والرعاية الصحية وسلامة مواطنينا. وبالطبع لم يتشكل المستقبل حتى الآن، ومن الممكن مقاومة كل هذه التوجهات، ومن المؤكد أيضا أننا يمكن أن نتخيل مستقبلا أفضل، ولكن من المهم أن نراقب بدقة وبأقصى ما نستطيع ما تنذر به الخيارات الحاضرة والمسار الحالى لزعمائنا الإمبراطوريين. ولهذا

(*) ماركوس شيشرون هو الفيلسوف الرومانى ورجل الدولة. ويعتبر أعظم خطباء الإمبراطورية الرومانية. وقد ولد عام ١٠٦ قبل الميلاد وتوفى عام ٧ قبل الميلاد عن ٦٣ عاما.
أما ماركوس كاتو الكبير كما كان يسمى فقد كان من رجال الدولة البارزين فى روما القديمة، ولكن شهرته لم تقتصر على كونه رجل دولة وجنديا بل كان مؤلفا أيضا، وأول من كتب تاريخ إيطاليا باللغة اللاتينية. وقد ولد عام ٢٣٤ قبل الميلاد وتوفى عام ١٤٩ قبل الميلاد عن ٨٥ عاما. (المترجم).

(**) يقصد المؤلف هنا سرعة شركة فيدكس المتخصصة فى النقل السريع عبر أسطول طائرات خاص بها وفروعها فى معظم مدن العالم. (المترجم).

دعونى أقوّم باختصار تشعبات كل واحد من هذه الأحزان وأحاول تقدير المدى الذى وصل إليه.

فى أعقاب هجمات القاعدة يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أعلن الرئيس بوش أن سياساتنا سوف تكون الهيمنة على العالم من خلال التفوق العسكرى المطلق وشن حرب وقائية ضد أى منافس محتمل. وبدأ يسرد هذا "المبدأ" فى خطبة له فى أول يونيو ٢٠٠٢ أمام طلاب الأكاديمية العسكرية الأميريكية فى ويست بوينت. وأعلن البيت الأبيض خطبته باعتبارها افتتاحية "، إطار أمنى شامل" تم توضيحه فى وثيقة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ تحت اسم: "استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة"[٢].

وكان الرئيس قد ذكر فى ويست بوينت أن لدينا الحق من جانب واحد فى الإطاحة بأية حكومة نعتبرها خطرا على أمننا. ودعا إلى ضرورة استعدادنا لشن "حرب على الإرهاب" فى دول كثيرة إذا أريد انتزاع أسلحة الدمار الشامل من الأيدى الإرهابية. وأضاف: "يجب أن ننقل تلك المعركة إلى العدو، وأن نحبط خططه، ونواجه أسوأ المخاطر قبل أن تظهر" وعلى الأميريكيين " أن يكونوا مستعدين لضربة استباقية عند الضرورة للدفاع عن حريتنا وأرواحنا.... والطريق الوحيد إلى السلامة فى العالم الذى دخلناه هو طريق القتال، وهذه الأمة سوف تقاتل". وعلى الرغم من أن بوش لم يذكر أية دولة بالاسم، فإنه تبين أنه كانت لديه قائمة بضربات لستين هدفا محتملا، وهى تزيد على قائمة ديك تشينى نائب الرئيس فى نوفمبر ٢٠٠١ التى اشتملت على "أربعين أوخمسين" دولة قد نرى وضعها على جدول الهجمات بعد التخلص من إرهابيى القاعدة فى أفغانستان[٣]. وقد أفزع ذلك المؤرخ آرثر شليسنجر المساعد الخاص السابق للرئيس جون كينيدى حتى أنه كتب يقول إن "الرئيس قد تبنى سياسة "الدفاع المسبق عن النفس" وهى سياسة شبيهة إلى حد مفزع بتلك التى انتهجتها اليابان الإمبراطورية فى بيرل هاربور فى تاريخ يظل مخزيا كما وصفه أحد الرؤساء الأميريكيين السابقين. وكان فرانكلين روزفلت على حق، ولكن فى الوقت الحاضر الأميريكيون هم الذين يعيشون فى خزى"[٤].

وفى ويست بوينت برر الرئيس جهده العسكرى الهائل فى إطار قيم عالمية مزعومة فقال "سوف ندافع عن السلام ببناء علاقات طيبة بين القوى العظمى، وسنعمل على نشر السلام بتشجيع المجتمعات الحرة والمنفتحة فى كل قارة". وأضاف تصريحا من

الواضح أنه غير حقيقى، ولكنه يرقى إلى أن يكون إعلان حملة صليبية مادام هذا التصريح قد خرج من فم رئيس الولايات المتحدة فى مناسبة رسمية: " الحقيقة الأخلاقية هى نفسها فى كل ثقافة، وفى كل زمن، وفى كل مكان". وذكرت ديباجة وثيقة استراتيجية الأمن القومى التى تلت ذلك أن هناك "نموذجا واحدا مستداما للنجاح القومى" ـ نجاحنا ـ وهو النموذج " الصحيح والحقيقى لكل فرد فى كل مجتمع.... وعلى الولايات المتحدة أن تدافع عن الحرية والعدل لأن هذه المبادئ صحيحة وحقيقية لجميع الناس فى كل مكان".

والمفارقة هنا هى أن هذه الاستراتيجية الكبرى هى الأكثر تدميرا جذريا للنظام العالمى من أى شىء يأمل إرهابيو ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن يحققوه بأنفسهم. ويبدو أن الولايات المتحدة مصممة، من خلال أفعالها، على أن تحدث نفس الأخطار التى تقول إنها تحاول منعها، كما أن قبولها الواضح ، " صدام الحضارات " ولخوض الحروب لترسيخ حقيقة أخلاقية هى نفسها فى كل ثقافة، يبدو شبيها ، "الجهاد" وخاصة إذا عرفنا الروابط بين إدارة بوش والأصولية المسيحية. وقد بلغ الأمر بالرئيس حتى إلى أن يساوى نفسه بالمسيح فى تصريحات متكررة يردد فيها عبارة: " من ليس معنا فهو ضدنا " ومن الواضح أنه قصد بذلك ترديد القول المأثور عن السيد المسيح: " ذلك الذى ليس معى فهو ضدى " (إنجيل متى الإصحاح ١٢ الآية ٣٠)[٥].

وكانت ردود فعل المحللين العارفين بتاريخ العلاقات الدولية إزاء استراتيجية إدارة بوش أنهم كتبوا تقارير اتسمت بالشكوك الجماعية. وقد وصف ستانلى هوفمان الباحث فى العلاقات الدولية هذه الاستراتيجية بأنها " غير واقعية بدرجة مثيرة " و"متهورة أخلاقيا " و " مثيرة للذكريات الغامضة الرهيبة للتفكير النابع عن الأمانى المدمرة لحرب فييتنام "[٦]. أما مبتكر "نظرية النظم العالمية" إيمانويل وولرستاين فقد ذكر أن الاستراتيجية الجديدة أوجدت شيئا سعت السياسة الخارجية الأميريكية تاريخيا إلى تجنبه وهذا الشىء بالذات هو إمكانية وجود ائتلاف يضم فرنسا وألمانيا وروسيا. كما أن هذه الاستراتيجية تتأهب لاستبعاد الدولة الوحيدة فى العالم، وهى المملكة العربية السعودية، التى يمكن أن تحوِّل الولايات المتحدة إلى ساحة للخردة بقطع إمدادات النفط (سنتناول المزيد من هذا الموضوع فى الحديث عن حزن الإفلاس). وقد تنبأ وولرستاين بأن جورج بوش " عندما تنتهى مدة رئاسته سوف يترك الولايات المتحدة وهى أكثر ضعفا إلى حد كبير "[٧].

وفى أواخر شهر فبراير عام ٢٠٠٣ قدم جون كيسلنج الدبلوماسى الكبير، الذى كان يعمل آنذاك فى السفارة الأميريكية باليونان، استقالته وبعث برسالة الى وزير الخارجية يقول فيها: " السياسات التى يطلب منا تنفيذها الآن لا تتعارض مع القيم الأميريكية فحسب، بل ومع المصالح الأميريكية أيضا.... لقد بدأنا فى تفكيك أكبر وأكثر شبكات العلاقات الدولية فاعلية التى عرفها العالم. إن مسارنا الحالى سوف يولد عدم الاستقرار والمخاطر لا الأمن "[٨].

وكان تنفيذ استراتيجية الأمن القومى الجديدة أكثر إثارة للمشاكل من إعلانها إلى حد بعيد. ويمثل احتمالات وفيرة لردود فعل عاصفة. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٣ تمددت قواتنا المسلحة بشكل خطير وبدأنا نغرق فى الديون لكى نمول آلتنا الحربية. وكانت نسبة ٩٣٪ من الاعتمادات المخصصة للشؤون الدولية تذهب بالفعل الى القوات المسلحة، ونسبة ٧٪ فقط إلى وزارة الخارجية.[٩] وخلال عام ٢٠٠٣ قامت وزارة الدفاع بنشر ربع مليون جندى ضد العراق بينما كان عدة آلاف من الجنود يشتبكون يوميا فى مناوشات فى أفغانستان. وكانت عدة أطقم لا حصر لها من البحارة تقيم فى السفن خارج المياه الإقليمية لكوريا الشمالية. ويقوم عدة آلاف من مشاة البحرية فى جزر الفلبين الجنوبية بمساعدة القوات المحلية فى القتال ضد حركة انفصالية إسلامية تمتد جذورها القديمة الى قرن من الزمان. وفى نفس الوقت يتورط فيه عدة مئات من " المستشارين " فيما يمكن أن يصبح يوما ما تمردا فى كولومبيا شبيها بفييتنام (وربما فى أماكن أخرى مثل إقليم الأنديز). وكان لنا وجود عسكرى فى ١٥٣ دولة من بين ١٨٩ دولة تمثل أعضاء الأمم المتحدة بما فى ذلك عمليات انتشار واسعة النطاق فى خمس وعشرين دولة منها. وكذلك كانت لدينا اتفاقيات أو ترتيبات أمنية ملزمة مع ست وثلاثين دولة على الأقل[١٠].

وكان هناك عبء آخر غير النفقات المالية لكل هذا، فقد كان الشعب الأميريكى قد أظهر منذ حرب فييتنام رفضه قبول أعداد كبيرة من الضحايا فى حروبنا الإمبراطورية. وبذلت وزارة الدفاع جهودا هائلة وباهظة التكلفة لكى تبتكر المنهج الحربى الذى أسماه ويليام آركين المحلل العسكرى " خلع الأسنان بدون ألم " أو ما أشار إليه الماجور جنرال المتقاعد فلاديمير سليبتشنكو خبير الحروب المستقبلية تحت اسم: " الحرب بدون تلامس "، فكرست الوزارة نفسها لإدارة ميدان القتال بالكومبيوتر[١١]. وكانت قد أغدقت الأموال بسخاء على القنابل الذكية وأجهزة الاستشعار فى ميدان

القتال والذخيرة الموجهة بالكومبيوتر، والطائرات والسفن المزودة بتقنية معقدة عالية الأداء، دون جهود مماثلة فى التدريب والاحتفاظ بالموظفين القادرين على استخدامها. وكما يمكن لأى مالك للكمبيوتر أن يخمن، فإن هذه المبتكرات كثيرا ما تتعطل. وقد كتب جون جنترى المقدم المتقاعد من قوات الجيش الخاصة، فى صحيفة "باراميترز" الصادرة عن كلية الحرب التابعة للجيش، وصفا تفصيليا لتعطل أجهزة الكومبيوتر التابعة لوكالة الأمن القومى لمدة ثلاثة أيام فى شهر يناير ٢٠٠٠ والذى كان خطرا كبيرا على الأمن القومى صُنِّفَ على الفور بأنه على أعلى مستوى. ويصف جون جنترى التعقيدات التى لا تصدق فى أجهزة الكومبيوتر فى البنتاجون والبالغ عددها ١,٥ مليون كومبيوتر شخصى، والتى نظمت فى نحو ١٠ آلاف نظام من بينها ٢٣٠٠ خصصت "لمهام حساسة" وللحالة التى يمكن فيها أن يقتحم الخصوم تقنية حروبنا السيبرانية أويشوشوا عليها أو يخدعوها[١٢].

والهدف الرئيسى للتركيز على التقنية الأعلى من تقنيات الحرب العالية هو إبعاد الجنود عن خط النار. وبعد أن كان الجنود يرسلون إلى ما يسميه أعضاء مجلس الشيوخ المتحذلقون " طريق الهلاك " أصبحوا الآن أقل عرضة للخطر مما لو كانوا فى سياراتهم فى الوطن. ولم يعودوا يشعرون بمعنى القتال أكثر مما يشعر به الأولاد المراهقون أمام ألعاب الفيديو، ذلك لأن الجنود أصبحوا يعملون أمام شاشات أجهزة الكومبيوتر وفى خيام مكيفة الهواء على بعد أميال من أرض المعركة، أو على ارتفاع ٣٥ ألف قدم داخل القاذفة بى-٥٢ . ويستهجن المقدم جنترى " التأثيرات الموهنة للأخلاق العسكرية الناتجة عن وعود التقنيين لهم بتحقيق انتصارات سهلة وحياة مريحة "[١٣].

ولكن هناك مشكلة أخرى أيضا. فقد كان من المفترض أن تكون عملية أناكوندا فى أفغانستان فى مارس ٢٠٠٢ عرضا " لمعجزات التقنية الحديثة عند تطبيقها فى المعركة مع نسق من منصات الاستطلاع الحساسة تحدد بدقة موقع أفراد العدو ثم تقصفهم بالقنابل دقيقة التوجيه وهم فى العراء"[١٤]. ومع ذلك اكتشف بحث أجراه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب أن نصف أفراد العدو اختفوا دون أن نكتشفهم وعيوننا فى السماء، وأن عددا كبيرا من القنابل دقيقة التوجيه أخطأ أهدافه. وفشلت العملية لأن أعدادا كبيرة من إرهابيى القاعدة استطاعوا الفرار. وبعد شهر، فى يوم ١٧ أبريل ٢٠٠٢، قصفت إحدى طائراتنا طراز إف ـ ١٦ مجموعة من الجنود الكنديين عن طريق الخطأ فقتلت أربعة وأصابت ثمانية منهم، وهى نموذج طبق الأصل

لحادثة وقعت بسبب معدات ذات تقنية عالية غير ملائمة (طائرة مسرعة أكثر مما ينبغى فى مهمة دعم أرضى) وبسبب فشل اتصالات القيادة والمراقبة. وكالعادة صرفت البنتاجون النظر عن الحادثة باعتبارها مجرد حالة "محزنة" أخرى من حالات النيران الصديقة.

وعندما تنجح ذخائر الحروب السيبرانية فإنها تقتل عددا كبيرا من أناس غير مقاتلين وبالتالى يعتبر استخدامها جريمة حرب. ولم يحدث أن ربح سلاح الجو معركة واحدة وحده على الرغم من قدرته الكاملة على تدمير كل أشكال الحياة على الأرض. ومع ذلك تظل القوات المسلحة ملتزمة باستخدام أكثر أشكال القصف المرعب تدميرا مع ادعاء واحد فقط هو "دقة استهداف" المنشآت المهمة عسكريا. ويمكن أن نجد هذه النزعة فى الفكر العسكرى فيما يكتبه هارلان أولمان المستشار السابق رفيع المستوى للبنتاجون الذى يحظى برعاية الجنرال كولين باول، والذى يدعو إلى أن تهاجم الولايات المتحدة أعداءها بنفس الطريقة التى هزمت بها اليابان فى الحرب العالمية الثانية، إذ يقول: يجب اختراع أدوات وأسلحة فائقة وإعلام العصر بحيث تكون مساوية للقنبلة النووية. ومثلما أدت القنبلتان النوويتان اللتان أسقطتا على هيروشيما ونجازاكى إلى إقناع الإمبراطور اليابانى والقيادة العليا اليابانية بأن المقاومة حتى الانتحارية كانت عديمة الجدوى، يجب أن توجه هذه الأدوات فى اتجاه إنجاز نفس النتيجة".

وأولمان هو صاحب الفكرة القائلة بأن على الولايات المتحدة " أن تروع وتقهر الخصم عن طريق إدراكه لضعفه والخوف منه، وقوتنا التى لا تقهر". وهو يسمى ذلك "الهيمنة السريعة" أو "الصدمة والرعب". وقد اقترح ذات مرة فكرة اعتبرها جيدة ومفادها استخدام الموجات الكهرومغناطيسية لمهاجمة الأجهزة العصبية لدى الناس حتى يموتوا رعبا[١٥].

ولتفادى جميع الإصابات بين العسكريين، أعلنت حكومتنا أنها يجب أن تستأنف التجارب النووية وتمتلك أسلحة نووية جديدة " ذات تأثير منخفض "، وأن تتعامل مع الانتشار النووى لا بمحاولة حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال الاتفاقيات والضغوط الدولية، ولكن من خلال " نشر مضاد للأسلحة أو ما أسماه المعلق جوناثان شل: "حروب نزع الأسلحة". وفى تقرير الإدارة المسمى "نيوكلير بوستشر ريفيو" الصادر فى مارس ٢٠٠٢ عن الحالة النووية، وصفت الحكومة روسيا والصين وكوريا الشمالية والعراق وإيران وسوريا وليبيا بأنها أهداف محتملة للأسلحة النووية، ووضعت خططا

لصناعة "روبوت قادر على اختراق الأرض" فضلا عن بناء مصنع لإنتاج الأسلحة النووية، وصاروخ جديد عابر للقارات، وصاروخ جديد يطلق من الغواصات، وطائرة قاذفة جديدة. وفى وثيقة صادرة فى يناير ٢٠٠٣ أمكن تسريبها، كشفت وزارة الدفاع عن رغبتها فى امتلاك " قنابل نووية صغيرة " تبلغ قوتها التفجيرية أقل من كيلو طن واحد (كانت قوة قنبلة هيروشيما ٢٠ كيلو طن)، وقنابل نيوترون، وأرادت أن تقوم "لجنة من خبراء ترسانة الأسلحة المستقبلية" بدراسة "أشكال الاختبارات التى سوف تتطلب هذه الأسلحة الجديدة إجراءها"[١٦].

ورغم أن حكومتنا كانت مشجعا نشطا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام١٩٧٠، فإن اقتراحات إدارة بوش الخاصة بالأسلحة هى انتهاكات صريحة للمادة السادسة من تلك المعاهدة التى "تطالب الدول الخمس النووية الأصلية باتخاذ إجراءات فعالة لنزع الأسلحة النووية". كذلك فإن أى استخدام للأسلحة النووية هو دليل ثابت على انتهاك اتفاقية الأمم المتحدة حول منع وعقاب جريمة الإبادة الجماعية التى انضمت إليها الولايات المتحدة. وفى مذكرة عام ١٩٥٥ المقدمة إلى محكمة العدل الدولية دافعت الولايات المتحدة عن استخدام الأسلحة النووية بحجة أن "القتل المتعمد لأعداد كبيرة من الناس" يعتبر جريمة إبادة جماعية فقط إذا عقد المعتدى النية على تدمير "كل جماعة أو جزء من جماعة وطنية إثنية أو عنصرية أو عقائدية أو ما شابه ذلك"[١٧].

وتغرى حرب التقنية العالية ذلك النوع من جيل الجودو المبتكرة(*) التى استخدمها إرهابيو القاعدة يوم ١١ سبتمبر، الذين حصدوا أعدادا ضخمة من أرواح الأبرياء بتوظيفهم طائرات الخطوط الدوية كأسلحة تدمير شامل. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن يتمكن الإرهابيون من الحصول على مادة انشطارية، أو أن تعطيهم إياها "دولة مارقة"، ولكن أكثر المصادر المرجحة هى السرقة من المخزون النووى الهائل لدى الولايات المتحدة أو من المخزون الذى يفتقر الى حراسة جيدة الذى ورثته روسيا عن الاتحاد السوفييتى. ومن المؤكد أن مادة الأنثراكس التى ترقى إلى مرتبة السلاح، والتى استخدمت فى هجمات سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية فى الولايات المتحدة، جاءت من مخزون البنتاجون البيولوجى، لا من إحدى دول العالم الثالث التى ينهكها الفقر[١٨].

(*) الجودو فى معناها الأصلى هو النظام اليابانى فى القتال بدون سلاح المعتمد على ما يسمى جوجيتسو أى الدفاع عن النفس بالمناورة لتحويل قوة الخصم أو وزنه إلى عامل مضاد له. (المترجم).

وتتوفر لدى الحكومة وسائل أخرى لتنفيذ استراتيجيتها العالمية الجديدة دون أن تلوث أيديها، بما فيها ما تسميه "الاغتيالات المرصودة" (وهكذا يسميها حلفاؤها الإسرائيليون أيضا). وخلال شهر فبراير ٢٠٠٣ سعت إدارة بوش إلى استشارة الحكومة الإسرائيلية حول كيفية ابتداع مبرر قانونى لعمليات اغتيال للإرهابيين المشتبه فيهم. وفى خطاب حالة الاتحاد لعام ٢٠٠٣ قال الرئيس بوش إن بعض المشتبه فى كونهم إرهابيين الذين لم يعتقلوا ولم يقدموا للمحاكمة " قد لقوا معاملة من نوع آخر"، ثم أشار إلى أن "أكثر من ثلاثة آلاف مشتبه فيه قد اعتقلوا فى عدة دول، وأن كثيرين غيرهم لقوا مصيرا مختلفا. ودعونا نوضح المسألة على هذا النحو: إنهم لم يعودوا يمثلون مشكلة للولايات المتحدة ولا لأصدقائنا ولا لحلفائنا"[١٩].

وإذا كان احتمال الحرب المستمرة يهدد العالم فليس من المرجح أن يكون الموقف فى الولايات المتحدة أفضل فالنزعة العسكرية والإمبراطورية تهدد الحكومة الديموقراطية فى الوطن مثلما تهدد دولا أخرى مستقلة وذات سيادة.

أما ما إذا كان جورج بوش والمتعصبون له يمكن أن يحدثوا "تغييرا فى النظام" فى سلسلة كاملة من الدول الأخرى، فهذه مسألة فيها نظر، ولكن يبدو من المؤكد أنهم فى مرحلة إحداث ذلك داخل الولايات المتحدة. ففى المناظرة الرئاسية الثانية يوم ١١ أكتوبر عام ٢٠٠٠، قال بوش مازحا: " إذا كانت هذه ديكتاتورية لكان ذلك أسهل بكثير على، طالما بقيت أنا الديكتاتور" وبعد أكثر من سنة بقليل، رد على سؤال من بوب وودوورد الصحفى الكبير فى صحيفة واشنطن بوست، فقال: " أنا القائد، انظر... أنا لا احتاج إلى أن أشرح شيئا... لست فى حاجة إلى شرح السبب وراء ما أقوله... وهذه هى المتعة فى أن تكون رئيسا. وربما يحتاج شخص ما إلى أن يشرح لى سبب ما يقوله، ولكننى لا أشعر بأننى مدين لأحد بتقديم أى تفسير"[٢٠].

وقد بذل بوش وإدارته أقصى جهدهم لبسط نفوذ الرئاسة على حساب فروع الحكومة الأخرى والدستور. وتقول المادة الأولى، الباب الثامن من الدستور، بوضوح: "للكونجرس سلطة إعلان الحرب" وهى تمنع الرئيس من اتخاذ هذا القرار. وفى عام ١٩٧٣ كتب جيمس ماديسون مؤلف الدستور الأكثر نفوذا: "لا يوجد أى جزء فى الدستور أكثر حكمة من الفقرة التى تعهد إلى المشرع بمسألة الحرب أو السلام، لا إلى الإدارة التنفيذية.... قد يكون المنصب والإغواء أكبر من قدرة رجل واحد"[٢١]. ومع

ذلك، أعلن الرئيس بوش، من جانب واحد، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أن الأمة فى "حالة حرب" ضد الإرهاب قد تكون إلى الأبد. وفى وقت لاحق ذكر متحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس "يعتبر أن أية معارضة لسياسته لن تكون أقل من عمل من أعمال الخيانة"(٢٢).

وفى الفترة من الثالث إلى العاشر من شهر أكتوبر (التى أطلق عليها وينسلو ويلر محلل الشؤون العسكرية عبارة "أسبوع العار") صوَّت المجلسان (النواب والشيوخ) لصالح منح الرئيس سلطة مفتوحة لشن الحرب ضد العراق (بأغلبية ٢٩٦ صوتا مقابل ٣٣ فى مجلس النواب، و ٧٧ مقابل ٢٣ صوتا فى مجلس الشيوخ) كذلك منح الرئيس سلطة بلا أى قيد لاستخدام أية وسائل، بما فى ذلك القوة العسكرية والأسلحة النووية، فى أية ضربة وقائية ضد العراق وفى أى وقت يراه "مناسبا" ـ يراه هو وحده ولا أحد سواه. ولم تكن هناك أية مناقشة، وكان أعضاء الكونجرس مهددين سياسيا حتى بالنسبة للحديث عن الموضوع. وبدلا من ذلك أخذ السيناتور الجمهورى بيت دومينيتشى (عن نيومكسيكو) يكيل المديح لنادى 4-H وهو نوع من التآخى لرعاية شباب المزارعين، بمناسبة عيده المئوى. وتصدى السيناتور الجمهورى جيم باننج (عن كينتاكى) لمناقشة مستقبل المزارعين الأميريكيين فى ولايته، وقدمت السيناتور الديموقراطية باربرة بوكسر (عن كاليفورنيا) لزملائها عرضا تاريخيا مختصرا لمدينة ماونتن فيو فى كاليفورنيا (رغم أنها صوتت ضد القرار). ويخلص ويلر إلى القول إن كل ما أصبح الرأى العام مدينا به لممثليه بعد هذه المناقشة هو " ثمن تذكرة لرحلة إلى مزبلة التاريخ"(٢٣).

وكذلك انتحلت إدارة بوش لنفسها بغير وجه حق سلطة الحكم من جانب واحد على ما إذا كان مواطن أميريكى عضوا فى منظمة إرهابية، ومن ثم تستطيع الإدارة أن تجرده من جميع حقوقه الدستورية بما فيها ضمانات التعديل السادس التى تنص على المحاكمة السريعة للمتهم أمام هيئة محلفين من نظراء له، والحصول على مساعدة محام لتقديم دفاعه، والحق فى مواجهة من يتهمونه، وحمايته من توريط نفسه فى جريمة. والأكثر خطرا هو إلزام الحكومة بإعلان المتهم بالتهم الموجهة إليه ونشرها علنا. وكانت القضيتان الأساسيتان هنا تخص اثنين من المواطنين الأميريكين، بالمولد وهما ياسر عصام حمدى وخوسيه باديللا.

ويبلغ حمدى العشرين من العمر وقد ولد فى باتون روج فى لويزيانا، ولكنه ترعرع فى السعودية. وفى بداية الأمر زعمت وزارة الدفاع أنه أسر وهو يقاتل مع طالبان فى أفغانستان، وفى وقت لاحق أقرت بأنه سلم نفسه لقوات تحالف الشمال أى لأمراء الحرب الذين يقبضون الأموال للقتال إلى جانبنا، دون أن يشتبكوا فى أى شكل من أشكال القتال. وبعد أن جرى تسليم حمدى إلى القوات المسلحة الأميركية، نقل إلى معسكر الاعتقال فى جوانتنامو فى كوبا حيث كان عدد كبير من المواطنين الأجانب الذين اعتقلوا على أراض أجنبية، قد سجنوا هناك. ولما اكتشف مسؤولو السجن أن حمدى مواطن أميريكى وخافوا من تدخل المحاكم، قاموا بنقله جوا الى سجن السلاح البحرى فى نورفولك بولاية فيرجينيا حيث وضع فى الحبس الانفرادى. وكان المفروض بالنسبة له كمواطن أميريكى أن يتمتع بالضمانات الدستورية التى يستحقها غير أن وزارة العدل زعمت أنه مادام الرئيس قد أسماه "بالمقاتل العدو" فسوف يستمر احتجازه إلى أجل غير مسمى ودون الاستعانة بمحام لمجرد أن الرئيس قال ذلك.

وفى يوم ١٩ يونيو ٢٠٠٢ قدم ممثلو إدارة بوش والبنتاجون طلبا الى الدائرة الرابعة لمحكمة الاستئناف رسموا فيه معالم الطلب المعزز بسلطة رئاسية والتى توضح أن " القوات المسلحة " وهى فى حالة اجتياح عسكرى مثير لا تستند إلى الدستور أوالقانون أو السوابق، وأن " القوات المسلحة لها سلطة أسر واعتقال الأفراد الذين تقرر أنهم من الأعداء المقاتلين ... بمن فيهم الأعداء المقاتلون الذين يزعمون أنهم يتمتعون بالمواطنة الأميريكية. وإضافة إلى ذلك فإن مثل هؤلاء المقاتلين لا حق لهم فى الحصول على استشارة قانونية للاعتراض على اعتقالهم ". ووصل بهم الأمر إلى حد الادعاء أن " المحكمة لا يجب أن تعيد النظر فى قرار القوات المسلحة بالنسبة للعدو المقاتل " لأنها إذا فعلت ذلك فهى قد تتدخل فى " سلطة الرئيس المطلقة باعتباره القائد العام " والتى من المفترض أن تشمل سلطته فى الأمر " بأسر واعتقال ومعاملة العدو، وجمع وتقويم المعلومات الحيوية بالنسبة للأمن القومى" وعلى المحكمة أن تذعن للقوات المسلحة "إذا طلب منها مراجعة القرارات العسكرية فى زمن الحرب".

ولما كان الكونجرس وحده هو الذى يستطيع إعلان الحرب، أعلن الرئيس شخصيا " الحرب على الإرهاب " وهى مجرد حيلة بلاغية فليس هناك حرب على الإرهاب مقبولة قانونيا. ويزيد على ذلك أن الرئيس لا يتمتع بسلطة " مطلقة " (لا قاطعة ولا مشروطة)

فى أداء دوره كقائد عام حيث إنه والقوات المسلحة كليهما يمارسون سلطاتهم نظريا بالخضوع لسلطة الكونجرس فى إقرار الميزانيات. أما الادعاء بأن القائد العسكرى، وهو يتصرف بناء على أوامر رئاسية، يستطيع أن يكون: " المشرع الأعلى، والقاضى الأعلى، والمدير التنفيذى الأعلى" فى نطاق مسؤولياته، هذا الادعاء أسقطته المحكمة العليا فى أعقاب الحرب الأهلية. وفى قضية ميليجان عام ١٨٦٦(*) قررت المحكمة أن "الأحكام العرفية لا يمكن أن توجد إطلاقا حيث تفتح المحاكم أبوابها وحيث تمارس سلطاتها القانونية بشكل صحيح ودون معوقات"[٢٤]. وقد اعترض القاضى الفيدرالى الذى كان يتولى قضية حمدى على كل شىء طلبته الحكومة، ولكن ممثل المدعى العام أجاب باقتضاب: "الاحتجاز فى الوقت الحاضر قانونى". وعندئذ سأله القاضى: "إذن فالدستور لا ينطبق على السيد حمدى؟" ولم يتلق إجابة. وبقى حمدى فى السجن الحربى فى انتظار أن تنظر المحكمة العليا فى الاستئناف المقدم منه. هذا إذا نظرته أصلا. وهذه المحكمة هى نفسها التى تدخلت فى انتخابات عام ٢٠٠٠ لتعيين بوش رئيسا.

وقضية باديللا مشابهة للقضية السابقة، وهو أميريكى ولد فى بروكلين من أصل يعود إلى بورتوريكو (وقد عرف باسم عبد الله المهاجر بعد اعتناقه الدين الإسلامى فى منتصف تسعينيات القرن الماضى) وقد اعتقله عملاء فيدراليون يوم ٨ مايو ٢٠٠٢ فى مطار أوهير بولاية شيكاجو عند نزوله من طائرة قادمة من باكستان. وقد احتجز لمدة شهر دون توجيه أى اتهام له، ودون أى اتصال بأحد المحامين أو بالعالم الخارجى. وأخيرا فى يوم ١٠ يونيو أدلى جون أشكروفت المدعى العام، أثناء زيارته لروسيا، بتصريحه المثير الذى قال فيه إن باديللا كان يتآمر مع القاعدة لتفجير " قنبلة قذرة " فى مكان ما فى الولايات المتحدة. وفى اليوم السابق لظهور باديللا فى المحكمة الفيدرالية فى نيويورك، نقل بسرعة إلى سجن حربى فى تشارلستون فى كارولينا الجنوبية بينما أسماه بوش علنا "بالولد السيىء" و "العدو المقاتل". ولم توجه إليه أية

(*) هى قضية مواطن أميريكى يدعى لاندن ميليجان اعتقله مسؤولون فى الجيش الأميريكى من منزله واتهموه بمساعدة المتمردين وتحريض الجماهير على العصيان المسلح. وأدانته لجنة عسكرية وحكمت عليه بالإعدام شنقا. وسعى ميليجان الى الحصول على أمر قضائى بالإفراج عنه استنادا إلى حقه الدستورى فى المحاكمة أمام هيئة محلفين. ولم يتمكن قاضيا المحكمة من إصدار قرار بشأنه ورفعا القضية إلى المحكمة العليا التى أصدرت حكمها عام ١٨٦٦ الذى يشير إليه المؤلف. (المترجم).

اتهامات. وقد رفضت محاولات إجبار الحكومة على عرض قضيته بناء على أمر قضائى بإحضاره إلى المحكمة للنظر فى شرعية حبسه. وكان الرفض بحجة أن المحاكم ليس لها سلطة قانونية على سجين عسكرى"[٢٥].

ولعل الحكومة قد لجأت إلى هذه الإجراءات لأن الدليل الوحيد لديها ضد باديللا يتكون من أقوال أدلى بها سجناء فى جواتيمالا. وتعلم الحكومة أنها غير جديرة بالثقة. وربما يكون أشكروفت المدعى العام الشهير فى واشنطن بحبه للظهور أمام الكاميرا قد استغل تصريحاته لكسب بعض الشهرة الشخصية كما فعل فى الماضى. وحتى بول وولفوويتز نائب وزير الدفاع وأشد المتشددين فى الإدارة قال لشبكة إن.بى.سى الإخبارية: " لا أعتقد أنه كانت هناك بالفعل مؤمراة تتعدى مجرد الأحاديث المرسلة ومجىء باديللا هنا للتخطيط لأفعال أبعد من ذلك" [٢٦] وفى نفس الوقت ظل باديللا رهين السجن الحربى دون تهمة، ودون محام يمثله، ودون استعادة حريته.

وقد مددت إدارة بوش السلطة الرئاسية فى منطقة أخرى على حساب الدستور، وذلك بفضل محكمة مراقبة المعلومات الخارجية غير المعروفة والمتمتعة بالسرية والتى تنذر بالتحول بحيث تصبح النسخة الأميركية من محكمة قاعة النجوم(*) التى اعتبرها الملك هنرى الثامن محكمته للخلاص من خصومه وتعذيبهم بالجلد أو القبض على أعناقهم وأيديهم بالألواح الخشبية وتجريسهم فى الأماكن العامة، أو كيهم بما يسمى سمة العار التى كان المجرمون يوسمون بها. وقد ظهرت المحكمة إلى حيز الوجود بعد فضيحة ووترجيت. وكان مكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية يقومان، طوال عدة عقود وحتى الآن، بالتجسس غير القانونى على مكالمات المواطنين الهاتفية، وفتح رسائلهم البريدية، وبالدخول خفية إلى منازلهم للبحث عن معلومات يمكن استغلالها فى ابتزازهم أو الإساءة إلى سمعتهم. وقد كشفت لجنة من مجلس الشيوخ شكلت للتحقيق فى هذه الأمور، بعد استقالة ريتشارد نيكسون من الرئاسة، عن أن إدارة البريد فى مدينة نيويورك قامت بين ١٩٥٣ و ١٩٧٣ بشكل غير قانونى بتوفير أكثر من ٢٨ مليون رسالة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.

وفى إحدى القضايا القليلة الملموسة التى ظهرت بوضوح اعترف مكتب التحقيقات الفيدرالى باستخدام مثل هذه المعلومات التى حصل عليها بطريقة غير مشروعة فى

(*) قاعة النجوم هى محكمة إنجليزية قديمة كانت محاكماتها سرية وظالمة. وقد استغلها بعض الملوك فى التخلص من خصومهم. (المترجم).

تلفيق جزء منها زرعه فى مجلة نيوزويك لتشويه سمعة الممثلة جين سيبرج التى كانت حاملا آنذاك، والتى انتحرت نتيجة لذلك، وأدى موتها إلى انتحار زوجها بعد خمسة عشر شهرا وهو رومين جارى الروائى والدبلوماسى الفرنسى. وكانت النية المبينة من وراء هذه القصة التى تستند جزئيا على معلومات تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية. وضعها فى مأزق وتحقير صورتها لدى الرأى العام[٢٧] . وفى عام ١٩٧٤ علم الرأى العام لأول مرة أن مكتب التحقيقات الفيدرالى تجسس بشكل غير قانونى على أكثر من ١٠ آلاف مواطن أميريكى بمن فيهم بالفعل جميع السياسيين الوطنيين والشخصيات العامة مثل مارتن لوثر كينج.

وقد وافق الكونجرس على مشروع قانون الرقابة على المعلومات الخارجية وذلك لكى يخضع مكتب التحقيقات الفيدرالى والسى آى إيه لنفس الرقابة. وقد أصدر الرئيس جيمى كارتر قانونا بذلك يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ . وسمح هذا القانون لمكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة الاستخبارات المركزية بالاستمرار فى ممارسة عمليات الاستخبار ضد مواطنين أميريكيين داخل الولايات المتحدة، ولكن تحت إشراف محكمة فيدرالية سرية عرفت باسم محكمة مراقبة المعلومات الخارجية. وعند التجسس على مجرمين مشتبه فيهم فى حالات لا تقتضى جمع معلومات، يجب على مكتب التحقيقات الفيدرالى أن يتوجه إلى قاض فيدرالى عادى للحصول على إذن قبل ذلك. كذلك عليه أن يراعى معايير "السبب المرجح" وذلك بتزويد القاضى بالبراهين الدالة على أن شخصا ما يقوم بارتكاب جريمة، أو ارتكبها فعلا، أو أنه على وشك ارتكابها. وينص التعديل السادس بوضوح على "حق الناس فى أن يأمنوا على أشخاصهم وبيوتهم وأوراقهم وممتلكاتهم المنقولة، ضد أى عمليات تفتيش أو اعتقال غير معقولة، وهذا الحق لا يجب انتهاكه ولن يصدر أى إذن بذلك إلا بناء على وجود سبب مرجح ومؤيد بحلف اليمين أو بإقرار، وأن يتوفر بشكل خاص وصف للمكان المراد تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها". وعند إقامة محكمة مراقبة المعلومات الأجنبية برر الكونجرس دواعى إنشائها بأن مراقبة الجواسيس يجب ألا تكون مماثلة للقبض على اللصوص، ولكن يجب وجود نوع من الإشراف القضائى لإجبار المحققين ومختلسى النظر على الانضباط. ولم تسر الأمور على هذا النحو.

كانت المحكمة تتشكل فى الأصل من سبعة قضاة فيدراليين يعينهم رئيس المحكمة العليا، ولكن قانون المواطنة الأميريكية لعام ٢٠٠١ زاد العدد إلى أحد عشر قاضيا.

وكانت هويات القضاة محاطة بالسرية، ويجتمعون فى عزلة تامة خلف باب مغلق بشيفرة معينة، وفى غرفة ليس فيها نوافذ، ومحصنة ضد التنصت، وتبدو وكأنها سرداب، وتخضع للحراسة على مدى أربع وعشرين ساعة يوميا، وتقع فى الدور الأعلى بمبنى وزارة العدل فى واشنطن دى. سى[٢٨] . وكل ما يفعلونه محاط " بالسرية التامة ". ومنذ أن أنشئت المحكمة فى عام ١٩٧٨ طلب مكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة الأمن القومى نحو ١٢ ألف إذن للتجسس الإلكترونى أو المادى على المواطنين ووافقت المحكمة على جميع هذه الطلبات ما عدا واحدا. ويستمع القضاة إلى الجانب الحكومى وحده. وتقدم المحكمة تقارير سنوية إلى الكونجرس تحتوى فى العادة على مجرد فقرتين فحسب توضحان فقط مجمل عدد الأذون التى وافقت عليها المحكمة. وما عدا ذلك لا توجد أية مراقبة للكونجرس على أنشطة المحكمة مهما كان نوعها. ويقول باتريك بوول الخبير الثقة فى شؤون المحكمة إنها " ليست إلا محكمة لبصم الأختام"[٢٩].

ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أصبح الموقف فى الحقيقة أسوأ حالا. فبناء على قانون مراقبة المعلومات الأجنبية الأصلى يستطيع المسؤولون عن تطبيق القانون الحصول على الإذن فقط إذا كان جمع المعلومات هو الهدف الأساسى للتحقيق، ولكن مشروع قانون المواطنة الأميريكية الذى حصل بشكل متسرع على ٩٨ صوتا مقابل صوت واحد فى مجلس الشيوخ، وعلى ٣٥٧ صوتا مقابل ٦٦ فى مجلس النواب، وأصدر الرئيس بوش قانونا به فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١، يسمح بإصدار الأذون إذا كان جمع المعلومات وحده هو الهدف البالغ الأهمية للتحقيق[٣٠] . كذلك يسمح قانون المواطنة للحكومة بالتجسس على الأميريكيين الذين يتجولون عبر الإنترنت، كما يسمح بجمع المصطلحات التى يدخلونها فى آليات البحث مثل جوجل. وليس من الضرورى أن يكون الشخص الذى تتجسس الحكومة عليه هو هدف التحقيق، وليست الحكومة ملزمة بإخطار المحكمة أو الشخص نفسه بما كانت تفعله.

وفى الماضى كانت تصاريح قانون مراقبة المعلومات تصدر فقط من أجل جمع معلومات خام. وكان محرما البوح بهذه المعلومات تحت أى ظرف للمدعين الفيدراليين الذين قد يستخدمونها فى تعريض شخص ما للاتهام الجنائى وهو الأمر الذى يمنعه التعديل السادس على وجه التحديد. ورغم ذلك يسمح قانون المواطنة بتمرير المعلومات

المجمعة بناء على قانون المراقبة إلى المدعين روتينيا. ويعتقد كثير من المراقبين أن المدعين الأميريكيين يستخدمون طوال سنوات تصاريح قانون مراقبة المعلومات بشكل روتينى لتقويض أنواع الحماية الدستورية. كذلك يسمح قانون المراقبة بإجراء "عمليات تفتيش طارئة" يوقع المدَّعِى العام عليها بحكم السلطات الممنوحة له دون الحصول على موافقة المحكمة، مادام يقدم مبررات التفتيش إلى المحكمة فى غضون اثنتين وسبعين ساعة. وفى الفترة بين ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبدايات عام ٢٠٠٣ أصدر جون أشكروفت المدعى العام ما يزيد على ١٧٠ تصريحا بإجراء عمليات تفتيش طارئة، وهو رقم يزيد على ثلاثة أمثال السبعة والأربعين تصريحا التى أصدرها جميع المدعين العامين على مدى السنوات العشرين السابقة[٣١] .

وفى يوم ١٧ مايو ٢٠٠٢ حدثت واقعة لأول مرة تعطى لمحة لهذا العالم السرى لمن هم خارجه. فقد طلب أشكروفت من محكمة مراقبة العمليات الخارجية أن تسمح له بطمس التفرقة بين مراقبة الجواسيس والقبض على المجرمين، حتى إلى حدود تزيد على ما يسمح به قانون المواطنة، ولكن المحكمة رفضت طلبه، بل وأرسلت أيضا نسخة تحمل رأيها إلى اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ التى سمحت بنشرها فى يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٠٢ . وفى هذه النسخة أجمع قضاة المحكمة على انتقاد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالى بسبب تضليلهم للقضاة فى نحو خمس وسبعين قضية تنضت مختلفة، ومنع واحد من عملاء الإف.بى.آى من الظهور مطلقا أمام المحكمة، وهو المشرف المسؤول عن الاستطلاع الخاص بمنظمة حماس الفلسطينية فى هذا البلد. وكان توبيخ القضاة أعنف مما أرسلته أية محكمة إلى مكتب التحقيقات الفيدرالى.

وتقدم المدعى العام بطلب استئناف للقرار إلى محكمة أكثر غموضا اسمها محكمة إعادة النظر الخاصة بقانون مراقبة المعلومات الخارجية، وهى محكمة خاصة يجلس على منصتها ثلاثة قضاة، وأنشئت بذلك القانون للإشراف على محكمة المراقبة. ولم يحدث أن عقدت هذه المحكمة أى جلسة على الإطلاق. وكان استئناف أشكروفت أول قضية قدمت إليها فى تاريخها البالغ ثلاثة وعشرين عاما. وهى تتشكل من ثلاثة قضاة شبه متقاعدين وتُعلن أسماؤهم على عكس قضاة محكمة مراقبة المعلومات الخارجية. وجميع القضاة الثلاثة ينتمون إلى الحزب الجمهورى وقد عينهم للمحكمة الفيدرالية الرئيس رونالد ريجان، ثم عينهم ويليام رينكويست رئيس المحكمة العليا لفترة سبع

سنوات فى محكمة إعادة النظر. ولم يكن مدهشا أن تبطل هذه المحكمة قرار محكمة قانون مراقبة المعلومات الخارجية، وأن تخول أشكروفت المدعى العام السلطات الإضافية التى أرادها.[٣٢] ولا مفر من أن نستنتج، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بسنة ونصف، أن مادتين على الأقل فى ميثاق الحقوق(*): الرابعة والسادسة أصبحتا حبرا على ورق. ويبقى النصف الثانى من التحذير الذى وجهه توماس جيفرسون الذى ينطبق على ما نحن فيه والذى يقول: "عندما تخاف الحكومة من الشعب تتوفر الحرية، وعندما يخشى الشعب الحكومة يوجد النظام المستبد".

وفى يوم ٧ فبراير ٢٠٠٣ قالت باربرة كومستوك المتحدثة باسم وزارة العدل للصحفيين: "إن مداولات الوزارة تتم دائما بأقوى التزام بدستورنا وبالحريات المدنية"[٣٣] . ويصل بنا هذا التصريح إلى النوع الثالث من الأحزان التى ترافق النزعتين الإمبراطورية والعسكرية، ألا وهو إحلال البروباجندا والمعلومات المضللة والرضا بالنفاق محل الحقيقة، باعتبار كل ذلك ناموس البيانات الصادرة عن حكومتنا.

ويتضاعف الكذب الرسمى بسرعة عندما تسود النزعتان الإمبراطورية والعسكرية. وتعتبر قواتنا المسلحة أن البروباجندا هى إحدى وظائفها الجديدة الكبرى. وفى خريف عام ٢٠٠١ أنشأ دونالد رامسفيلد وزير الدفاع داخل البنتاجون "مكتب التأثيرالاستراتيجى" ومهمته تنفيذ ما يسميه مخططو الدفاع "حرب المعلومات" أى حملات التضليل والبروباجندا المضادة للأعداء الخارجيين بالإضافة إلى النقاد المحليين الذين لا يؤيدون السياسات الرئاسية. وعندما أصبح واضحا أن عمليات المكتب الجديد تتضمن صب قصص مزيفة إلى وسائل الإعلام الإخبارية الأميريكية. عندئذ فقط، قال رامسفيلد إن كل ذلك كان خطأ وأمر بإنهاء العمليات رسميا.

ورغم ذلك لم تختف الفكرة، ففى خريف عام ٢٠٠٢ أنشأ رامسفيلد منصبا جديدا هو نائب وكيل وزارة الدفاع. " للخطط الخاصة " (عبارة ملطفة لعبارة " عمليات الخداع"). وهذه المهمات أبعد من الأنشطة العسكرية التقليدية مثل التشويش على رادارات العدو أو تعطيل شبكات القيادة والمراقبة. وتشتمل عمليات الخداع على إدارة (وتقييد) المعلومات العامة، والسيطرة على مصادر الأخبار، والتلاعب بالرأى العام.

(*) ميثاق الحقوق هو الذى يحتوى على أول عشرة تعديلات على الدستور الأميريكى. (المترجم).

وأوضح سلاح الجو أن القوات المسلحة يجب أن تمنع " توجه وسائل الإعلام الإخبارية إلى مصادر أخرى (مثل الخصوم أو المعارضين) للحصول على المعلومات ..... وعلى القوات الأميريكية والصديقة أن تكافح لتصبح هى مصادر المعلومات المفضلة ". ويقول المحلل العسكرى ويليام آركين إن " حرب المعلومات " تتضمن السيطرة على أكثر ما يمكن مما يراه أو يقرؤه الجمهور الأميريكى "(٢٤). وفى يناير ٢٠٠٢ أعقب البيت الأبيض ذلك بتشكيل نسخته الخاصة من وكالة بروباجندا البنتاجون التابعة لرامسفيلد، وحملت النسخة اسم : " مكتب الاتصالات الكونية ". وأخذ مسؤولوه ينفقون وقتهم فى اختبار الجنرالات فى تقديم المعلومات للميديا، وفى حجز أوقات فى العروض الإخبارية الأجنبية والمحلية لنجوم الإدارة. والهدف المقرر لهذا المكتب هو العمل على " حصول أى تعليق يتعلق بالحرب من أى مسؤول أميريكى على موافقة مسبقة من البيت الأبيض "(٢٥).

وتتراوح عمليات حرب المعلومات النمطية بين المشروعات التافهة والمشروعات الكبرى مثل اختراع الذرائع لشن الحرب. وهناك مثال على المشروعات الأولى حدث فى يوم٢٧ يناير ٢٠٠٣ عندما رتبت الحكومة لتركيب ستارة زرقاء ضخمة فوق نسخة منسوجة للوحة جويرنيكا التى رسمها الفنان بابلو بيكاسو والمعلقة بالقرب من مجلس الأمن الدولى وجويرنيكا قرية صغيرة من قرى إقليم الباسك فى شمال إسبانيا، وكانت الموقع الذى اختاره أدولف هتلر يوم ٢٧ أبريل ١٩٣٧ لكى يستعرض قدرة سلاح طيرانه التدميرية الفائقة وقنابله المحرقة. وكان آنذاك متحالفا مع الديكتاتور الإسبانى الفاشستى فرانشيسكو فرانكو. وظلت القرية الصغيرة تحترق لمدة ثلاثة أيام، وقتل أو جرح ألف وستمائة مدنى. وكان تصوير بيكاسو الشهير لهذه الجريمة البشعة أقوى تعبير مناهض للحرب يقدمه للفن الحديث. وقررت الحكومة أن اللوحة التى تصور المذبحة التى سببها القصف الجوى على القرية الصغيرة، تمثل خلفية غير مناسبة لوزير دفاعها ولسفيرها لدى الأمم المتحدة عندما يقفان أمام كاميرات التليفزيون للإدلاء بأية تصريحات قد تتعرض لقصف المدن العراقية.

ومن عمليات حرب المعلومات النمطية الأخرى تلك التى تضمنت فى فبراير ٢٠٠٢ جهود بروس جاكسون المسؤول السابق فى وزارة الدفاع وبالتالى رئيس "لجنة تحرير العراق". وقد لعب "دورا بارزا" فى كتابة مسودة بيان " يؤيد " خطط الولايات المتحدة

لغزو العراق، وفى جمع عشرة توقيعات على البيان من دول أوروبية صغيرة تسمى دول فيلينوس العشرة (نسبة إلى مدينة فيلينوس عاصمة ليتوانيا - المترجم)، وهى إسبانيا وبلغاريا وكرواتيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وكان الرئيس الفرنسى جاك شيراك حانقا بشدة بسبب هذا التدخل فى الشؤون الأوروبية حتى أنه هدد بإلغاء عضوية هذه الدول فى الاتحاد الأوروبى أثناء اجتماع القمة الأوروبية فى بروكسل يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٣ (٢٦).

وهناك وظيفة أخرى لحرب المعلومات وهى العمل بقدر المستطاع على إزالة التلوث عن وقائع تكون لها آثار مرتدة أو قد تؤدى إلى هذه الآثار ولا يمكن إنكارها، ولكنها محرجة. وتشمل تقنيات إزالة التلوث الكذب المفضوح، وفرض السرية على الوثائق التى لها علاقة بالواقعة، ورفض أية طلبات تستند إلى قانون حرية المعلومات، وتعطيل بحث أى حدث وإفساد مناقشته، وبلبلة الأفكار وإشاعة الالتباس (كما حدث فى حالات مثل حالة المبيد المسمى بالعامل البرتقالى والأعراض الملازمة لأمراض الخليج) وهناك استراتيجية معينة وهى صك عبارات جديدة تعطى انطباعا بأن وزارة الدفاع تسيطر على موقف ما، أو عبارات تلف حدثا أو ظاهرة ما بهالة علمية مزيفة أو تهون من شأنهما. والمثال التقليدى هو إطلاق مصطلح "الدمار الجانبى" أو "الدمار الملازم" على قتل أبرياء يشاهدون من بعيد هجوما عسكريا. وكان أحدث مصطلح لأحداث مثل قيام إدارة ريجان ببيع أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين هو "قصر النظر فى أداء المهمة" و معناه أن الضباط الذين يمارسون عملهم بهمة كانوا يركزون بقوة على المهمة الموكلة إليهم لدرجة أنهم فات عليهم أن يحاولوا تصور صدى ما يفعلون لدى الناس(٢٧). ويعتبر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع بوجه خاص من المولعين بنحت عبارات جديدة مثل "الردع إلى الأمام" أو "الهجمات بدون نذير"، وهى عبارات يبدو أنه يعتبرها مبتكرات استراتيجية، وربما كان يحاول فقط تمويه المسميات المألوفة مثل "العدوان"، وهذا ما فعلته ألمانيا النازية بالنسبة لروسيا يوم ٢٢ يونيو ١٩٤١، ومثل "الهجوم المفاجئ" وهو ما فعله اليابانيون فينا فى بيرل هاربور يوم ٧ ديسمبر ١٩٤١ .

ولعل أكثر وظائف حرب المعلومات فسادا هى تلفيق المعلومات لتبرير سياسات الرئيس وموظفيه. وهى جريمة جنائية حتى وإن ندر تقديمها للمحاكمة. وهذه الوظيفة تنطوى على مؤمراة بين خبراء التقنيات، والعملاء الميدانيين، والمشرفين، والقادة لتزوير الأدلة ودسها على الضحايا بدون علمهم مثل السياسيين والصحفيين الخائفين أو الذين

هم موضع الاتهام، وكذلك على الرأى العام الواثق - وعندما تُكتشف الجريمة تقوض حتما صدقية مسؤولى الحكومة والوكالات التى ارتكبت جريمة الاحتيال، ومن المحتم بالتالى أن تؤدى إلى احتمال عدم تصديق الجماهير للرئيس عندما يحذرهم من توفر معلومات تنبئ عن وجود خطر وشيك يتهدد الأمة.

وقد لجأت حكومات كثيرة عبر السنين إلى تلفيق الحجج لشن الحرب. والمثال التقليدى لذلك هو الغزو الألمانى لبولندا فى الأول من سبتمبر ١٩٣٩، إذ ادعت ألمانيا أنها كانت تنتقم من هجمات قام بها جنود بولنديون. وقالت إن هؤلاء الجنود استولوا على محطة إرسال لاسلكى وأخذوا يبثون بيانات معادية. وبعد الحرب تبين أن "المغيرين" كانوا فى الحقيقة جنودا من قوة الشرطة الألمانية الخاصة. وقد ارتدوا الزى العسكرى البولندى. كذلك لدى الحكومة الأميريكية سجل طويل ومحزن فى اختراع الذرائع للعمليات العسكرية والتى تراوحت بين إشاعة الهيستيريا المصطنعة بسبب إغراق البارجة مين عام ١٨٩٨ فى ميناء هافانا، وبين استخدام الرئيس ليندون جونسون لحادثة هجوم لم تحدث على مدمرة أميريكية فى خليج تونكين عام ١٩٦٥ لإقناع الكونجرس بالموافقة على شن حملة هائلة لقصف فييتنام الشمالية.

وخلال ستينيات القرن الماضى قدم رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع اقتراحا يحمل اسم: عملية نورثوودز، ويقضى بأن تقوم القوات المسلحة سرا بإطلاق النار على الأميريكيين الأبرياء فى الشوارع الأميريكية، وإغراق بعض القوارب التى تحمل لاجئين من كوبا، والقيام بهجمات إرهابية فى واشنطن وميامى وغيرهما، ثم بعد ذلك إلصاق التهمة على عملاء كوبيين.

وكانت هناك نية، بعد فشل عملية خليج الخنازير، على تدبير مبرر للقيام بغزوة ثانية لكوبا. وقد وقع كل عضو فى هيئة الأركان المشتركة بالموافقة على المشروع، ولكن ماكنمارا رفض فى صمت أن يعمل به وبعد بضعة شهور أجبر الجنرال ليمان ليمنتزر رئيس هيئة الأركان على التقاعد[٣٨].

وفى ٥ فبراير ٢٠٠٣ وقف كولين باول وزير الخارجية أمام مجلس الأمن الدولى لتهيئة المكان للحرب بالعرض الذى أسماه المعلومات السرية الأميريكية "القاطعة" الدالة على وجود أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية لدى العراق. وخرج وزير الخارجية عن الموضوع ليحاول مقارنة ذلك بما كان أدلاى ستيفنسون سفير الولايات المتحدة لدى

الأمم المتحدة قد قدمه من صور فوتوغرافية التقطت بواسطة طائرة التجسس بى ـ ٢ التى كانت تطير على ارتفاع منخفض، وكشفت تلك الصور وجود منصات صواريخ نووية روسية فى كوبا. وقد جاء باول إلى مجلس الأمن محملا بصور فوتوغرافية مكبرة من أقمار التجسس. وكان واضحا أنه يحاول إضفاء الصدقية على العرض الذى يقدمه فجاء بمدير الاستخبارات المركزية جورج تينت ليجلس على مقعد خلفه مباشرة. وظهر تينت طول الوقت فى جميع اللقطات التليفزيونية التى كان باول يتحدث خلالها. ولم ينبس مدير الاستخبارات بكلمة، ولكن بدا أن القصد من حضوره هو التلميح إلى أن كل ما كان باول يقوله يلقى تأييدا مطلقا من وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية.

وفى حديثه إلى مجلس الأمن أشار باول إلى صورة بالأقمار الصناعية مؤرخة فى ١٠ نوفمبر ٢٠٠٢ وقال: "انظروا إلى الصورة التى على اليسار... على اليسار لقطة مكبرة لواحد من الخزانات الكيميائية الأربعة. كذلك فإن الشاحنة التى ترونها علامة مميزة فهى مركبة لإزالة التلوث فى حالة ما إذا حدث أى خلل. وهذه خاصية مميزة للخزانات الأربعة" وعرض باول صورة أخرى لمركبة تابعة للأمم المتحدة كانت قد وصلت فى نفس الوقت إلى الموقع يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢، وقال: "الشاحنات الأربع اختفت... لقد تم إنذار العراق بقرب مجىء المفتشين". وفى ١٤ فبراير ٢٠٠٣ عارض هانز بليكس رئيس مفتشى الأمم المتحدة هذه الشهادة، وقال إن مفتشيه قاموا بعدة زيارات للموقع الذى عرض فى صورة باول، وأن الشاحنة كانت مجرد شاحنة. وقال أيضا: "منذ وصولنا إلى العراق قمنا بأكثر من ٤٠٠ عملية تفتيش غطت أكثر من ٣٠٠ موقع. وقد قمنا بجميع عمليات التفتيش دون إشعار مسبق، وكان يسمح لنا بدخول هذه المواقع دائما وعلى الفور، ولم نر أى دليل مقنع فى أية حالة على أن الجانب العراقى علم مسبقا أن المفتشين سيجيئون"[٢٩].

وفى الأمم المتحدة زعم باول أن "سنوات كثيرة مضت حتى يعترف العراق أخيرا بأنه أنتج أربعة أطنان من غاز الأعصاب المميت فى إكس. وتكفى نقطة واحدة منه على البشرة لكى تقتل صاحبها.... أربعة أطنان. وجاء الإقرار بعد أن جمع المفتشون مستندات نتيجة لهروب حسين كامل صهر صدام حسين" وكانت قد صدرت تصريحات مماثلة فى خطبة للرئيس بوش يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٢. وفى خطبة لديك تشينى نائب الرئيس فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢. وكان كل ما علمه الثلاثة هو أن الفريق حسين كامل

قال أيضا: "بعد حرب الخليج دمر العراق جميع أسلحته الكيميائية والبيولوجية والصواريخ القادرة على حملها إلى أهدافها". وأيد مساعد عسكرى فر معه هذه الأقوال. وكانت السى آى إيه، والاستخبارات البريطانية (إم آى - ٦) ورولف إيكيوس رئيس فريق مفتشى الأمم المتحدة آنذاك، قد استجوبوا كامل فى الأردن، واتفق ثلاثتهم على إبقاء تصريحاته فى سرية تامة بزعم حرمان صدام حسين من معرفة ما وصل إلى علمهم. وفى يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ حصل جلين رانجوالا الخبير فى شؤون الشرق الأوسط بجامعة كيمبريدج على صورة من نصوص تصريحات كامل، من مصادر فى الأمم المتحدة. وفى تلك النصوص قال كامل بصراحة مطلقة إن "جميع الأسلحة - البيولوجية والكيميائية والصاروخية والنووية - قد دمرت" [٤٠] وهذا ما كان يقوله طول الوقت سكوت ريتر كبير الأعضاء الأميريكيين فى فريق مفتشى الأمم المتحدة على الأسلحة فى العراق خلال تسعينيات القرن الماضى[٤١].

وكان حسين كامل، الذى فر من العراق فى أغسطس ١٩٩٥، هو المصدر المهم الوحيد للمعلومات عن العراق منذ حرب الخليج الأولى. وفى خطاب بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩٩ الى مجلس الأمن الدولى، قال رولف إيكيوس إن السنوات الثمانى بأكملها الخاصة بمهمة نزع السلاح منذ نهاية تلك الحرب: يجب أن تنقسم إلى قسمين تفصل بينهما الأحداث التى تلت خروج الفريق حسين كامل" وكان كامل، باعتباره صهر صدام حسين، الرجل المسؤول عن برامج أسلحة العراق النووية والكيميائية والبيولوجية والصاروخية، وعندما هرب إلى الأردن أخذ معه عدة صناديق تحتوى على وثائق، معتقدا بأن كشفه عنها سيؤدى إلى الإطاحة بصدام حسين وعندئذ سوف يحل محله. وبعد مضى ستة أشهر أدرك أن خطته فشلت فعاد إلى بغداد ليحاول مصالحة حميه، وبدلا من ذلك أمر صدام بإعدامه. ومنذ عام ١٩٩٥ أخذ كل فريق من المسؤولين الأميريكيين يردد المعلومات التى قدمها كامل للاستخبارات الغربية دون أن يذكروا الحقيقة التى تضمنتها والتى قدم بها الدليل القاطع على أن أسلحة صدام لم يعد لها وجود.

ومن بين تصريحات كولين باول وزير الخارجية الوفيرة، هناك تصريح أدلى به فى يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣ جانبه فيه الحذر إذ أخذ يكيل المديح للاستخبارات البريطانية لأنها فأجاته بملف يتحدث عن كيفية كشف صدام حسين عن أسلحته. وقال: "أريد أن ألفت انتباه زملائى إلى الورقة الجيدة التى وزعتها المملكة المتحدة.... والتى توضح بالتفصيل

الرائع أعمال الخداع العراقية". وبعد يومين من حديث باول ذكرت الصحف البريطانية - استنادا إلى لمحة مما ذكره رانجوالا بجامعة كيمبريدج - أن نص المستند الذى مدحه باول مسروق من مقالات نشرت فى "الدورية الشهرية للمعلومات العسكرية جينز (Jane's) يو"، وتعود إحداها إلى ست سنوات مضت، وكذلك من ورقة كتبها إبراهيم المرعشلى وهو طالب أميريكى من أصل عراقى شيعى يدرس فى معهد مونتيرى للشؤون الدولية وهو مدرسة صغيرة فى كاليفورنيا. وقد نشر المرعشلى مقالته فى عدد سبتمبر ٢٠٠٢ من الدورية الشهرية الخاصة بالشؤون الدولية وهى نشرة علمية إسرائيلية. ولم تقدم الاستخبارات البريطانية على النقل حرفيا من هذه المصادر التى سبق نشرها ودون أن تنسب إليها ما اقتبسته منها، بل كررت نفس الأخطاء المطبعية التيبوجرافية وأخطاء علامات الترقيم الموجودة فى المقالات الأصلية[٤٢].

وبعد أداء الوزير كولين باول المتدنى أمام مجلس الأمن الدولى، أصر فى حديث له مع بيتر جيننجز مذيع شبكة إيه بى سى الإخبارية على القول: " أعتقد أن لدى معلومات أفضل مما لدى المفتشين. وأعتقد أن لدى مصادر متاحة لى أكثر مما يستطيع المفتشون الحصول عليه"[٤٣]. وقد ثبت أن واحدا من هذه المصادر عبارة عن بضع رسائل بين العراق وإحدى دول وسط إفريقيا وهى النيجر بقصد الزعم بأن النيجر وافقت على بيع اليورانيوم للعراق فى الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١. وفى خطاب حالة الاتحاد فى ٢٨ يناير ٢٠٠٣ أشار الرئيس بوش إلى هذا الدليل بقوله إن: "الحكومة البريطانية علمت أن صدام حسين سعى مؤخرا إلى اقتناء كميات كبيرة من اليورانيوم من إفريقيا". وسلم الوزير باول هذه المستندات إلى محمد البرادعى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية، باعتبارها برهانا على صحة الاتهامات الأنجلوز أميريكية القائلة بأن العراق أحيا جهوده لإنتاج أسلحة نووية بعد انتهاء الأمم المتحدة من عمليات التفتيش فى عام ١٩٩٨ .

وقد ظهرت مزاعم شراء العراق لليورانيوم على السطح لأول مرة فى تقرير للحكومة البريطانية نشر يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢ ولم يذكر اسم النيجر باعتبارها مصدرا لليورانيوم. وفى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢ أسهبت وزارة الخارجية الأميريكية فى شرح المعلومات البريطانية الأصلية، وذكرت لأول مرة إن النيجر هى التى قدمت المادة الانشطارية. ومع ذلك ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن مسؤولى الاستخبارات

الأميريكية "أعادوا فحص الوثائق فحصا شاملا" ورغم ذلك فشلوا فى ملاحظة "الأخطاء الصريحة نسبيا" فى الرسائل والتى طالت الأسماء والألقاب التى لم تتوافق مع الأشخاص الذين كانوا فى مواقع المسؤولية فى الوقت الذى زعم أنها كتبت فيه(٤٤).

وفى يوم ٢٧ مارس ٢٠٠٣ أدلى البرادعى بشهادته لمجلس الأمن قائلا إن "الوكالة الدولية للطاقة النووية استطاعت مراجعة المراسلات القادمة من مؤسسات مختلفة فى حكومة النيجر، ومقارنة الصيغة والشكل والمحتويات والتوقيع فى هذه المراسلات، بتلك التى فى المستندات الخاصة بالمشتريات المزعومة. وبناء على التحليل الدقيق توصلت الوكالة الدولية للطاقة النووية، باتفاق آراء خبراء خارجيين، إلى أن هذه المستندات، التى تشكل أساس التقارير الخاصة بصفقات يورانيوم حديثة بين العراق والنيجر، ليست مستندات أصلية فى حقيقة الأمر. ولهذا خلصنا إلى أن هذه المزاعم بالذات لا أساس لها من الصحة"(٤٥).

والمثال الأخير لتلفيق الحكومة للمعلومات يتعلق بموضوع العلاقة بين العراق وتنظيم القاعدة، ففى يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٢، وفى شهادة أمام لجنة الاستخبارات فى مجلس الشيوخ، قال جورج تينت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية إن الوكالة لم تستطع أن تجد أية علاقة بين بغداد وشبكة أسامة بن لادن. ومع ذلك ناقض تينت أقواله فى رسالة بعث بها إلى نفس اللجنة يوم ١١ فبراير ٢٠٠٣ . وبعد يومين اتهمه راى ماكجفرن، المحلل فى الوكالة لنحو سبع وعشرين سنة، بأنه " استسلم للضغوط السياسية "(٤٦). وأشار ماكجفرن إلى أن تينت كان يوم ٥ فبراير يجلس مثل "نبات غرس فى أصيص" خلف باول فى مجلس الأمن الدولى، وأنه " لم يبد أى انزعاج ولو لمرة واحدة " مما كان يسمعه. وبدلا من ذلك ضمن أن أحدا لن يصدق بعد ذلك البيانات المستندة إلى جهاز الاستخبارات بحجمه الضخم ونفقاته الكبيرة. وكذلك بدا أن الوزير باول عرض نزاهته لشكوك لا مفر منها.

وبعد حرب العراق الثانية لم توجد أية أسلحة غير تقليدية تقترب حتى إلى حد قليل من معايير الكميات أو القدرة المميتة التى تدعيها إدارة بوش. وأشارت تحليلات ما بعد الحرب بقوة إلى أن جماعة صغيرة من المشايعين العاملين لصالح بول وولفوويتز نائب وزير الدفاع هى التى لفقت المعلومات بالاعتماد أحيانا على تقارير من منفيين عراقيين كانوا بالفعل موضع شك من السى آى إيه ومن وكالة استخبارات الدفاع، وعندئذ نشطوا

فى بيعها لوزير الدفاع ووزير الخارجية والرئيس. وقد أجرى الصحفى سيمور هيرش مقابلة لصحيفة نيويوركر مع أحد العاملين داخل أجهزة الاستخبارات الذى قال: " لم يكونوا يحبون المعلومات التى كانوا يتلقونها (من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات الدفاع) ولذلك استعانوا بأشخاص كى يكتبوا لهم المعلومات. ولقد كانوا مهووسين وغير ودودين، وتصعب مناقشتهم وكأنهم يتعاملون فى بازار. وكانوا متعسفين وكأنهم مبعوثون إلهيون. وإذا لم تتفق معهم فى الرأى يرفضون أن يقبلوا وجهة نظرك"(٤٧).

وليس من المألوف أن يسمح مساعدو ومستشارو رئيس الولايات المتحدة له بإعلان تقرير معلومات مزيفة فى خطاب حالة الاتحاد. بل والأكثر ندرة أن يبقى مدير الاستخبارات المركزية فى منصبه لو حدث مثل هذا الخطأ الفادح. والتفسير الوحيد لذلك هو أن رؤساء المدير السياسيين هم الذين أصدروا إليه الأوامر ليفعل ما يريدونه. وإذا كان الأمر كذلك فمعناه أن كبار مسؤولى الحكومة زوروا الحجج لشن حرب العراق الثانية وارتكبوا جريمة التدليس على الكونجرس والشعب الأميريكى، وفى أية جمهورية ديموقراطية تُعتبر هذه الجرائم قابلة للمحاكمة. إن حقيقة عدم ذكر هذه الأعمال على الأقل إشارة أخرى إلى التدهور السياسى الذى أحدثته النزعتان العسكرية والإمبراطورية.

وآخر أحزان الإمبراطورية هو الخراب المالى، وهو يختلف عن الأحزان الثلاثة الأخرى فى أن الإفلاس لا يكون مهلكا للدستور مثل الحرب التى لا نهاية لها، أو اعتياد الكذب الرسمى، ولكنه ذلك النوع من الحزن الذى سيؤدى حتما إلى حدوث أزمة بغض النظر عما إذا كان الرأى العام قد تعرض للترهيب أو للإنكار والتضليل العميق. وأثناء عام ٢٠٠٣ ربما كانت الولايات المتحدة مستعدة عسكريا للحرب فى العراق، وحتى لحربين فى كوريا الشمالية وإيران، ولكنها لم تكن مستعدة اقتصاديا حتى لحرب واحدة منها، بل وأقل استعدادا بالنسبة للحروب الثلاث، ولا لعواقبها على قدم المساواة.

إن الهيمنة العسكرية الدائمة على العالم عمل مكلف. وقد بلغت اعتماداتنا المالية العسكرية التى وُفِقَ عليها يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢ مبلغا قدره ٣٥٤,٨ بليون دولار. أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٤ فإن وزارة الدفاع طلبت من الكونجرس زيادة المبلغ إلى ٣٧٩,٣ بليون دولار وحصلت عليه بالفعل، إضافة إلى ١٥,٦ بليون دولار لبرامج

الأسلحة النووية التى تديرها وزارة الطاقة، ومبلغ ١,٢ بليون دولار لخفر السواحل. وبذلك يصبح إجمالى هذه المبالغ ٣٩٦,١ بليون دولار. ولا تشمل هذه المبالغ ميزانيات الاستخبارات التى تدير البنتاجون معظمها، ولا نفقات حرب العراق الثانية نفسها، ولا طلب البنتاجون مبلغا خاصا قدره ١٠ بلايين دولار لقتال الإرهاب. وعندما قدمت هذه الميزانية الضخمة غير العادية إلى مجلس النواب قضى الأعضاء المنافقون معظم وقتهم فى سؤال وزير الدفاع عما إذا كان متأكدا أنه لا يحتاج إلى مزيد من الأموال، وأخذوا يعرضون عليه اقتراحات ببرامج أسلحة قد تصبح دوائرهم مواقع لها. وبدا أن الرسالة التى بعثوا بها هى: مهما كان حجم ما تنفقه الولايات المتحدة على "الدفاع" فلن يكون كافيا. وتبلغ الميزانية العسكرية لأكبر دولة تالية فى الإنفاق العسكرى وهى روسيا ١٤٪ فقط من مجمل الإنفاق الأميريكى ويحتاج الأمر إلى جمع كل الميزانيات العسكرية للدول السبع والعشرين الأكثر إنفاقا لكى تتساوى مع إنفاقنا(٤٨).

وقد بلغت تكلفة حرب الخليج الأولى أكثر من ٦١ بليون دولار، ولكن المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وحلفاء آخرين لأمريكا ساهمت بمبلغ ٥٤,١ بليون دولار أى نحو ٨٠٪ من إجمالى المبلغ تاركة لأميريكا مساهمة مالية ضئيلة بلغت ٧ بلايين دولار(٤٩). وقد ساهمت اليابان وحدها بمبلغ ١٣ بليون دولار. ولن يحدث شىء كهذا مرة أخرى فى وقت قريب. والواقع أن العالم بأسره اتفق عشية حرب العراق الثانية على أنه إذا أرادت القوة العظمى الوحيدة أن تمضى فى سعيها إلى تحقيق انتصار "وقائى" فعليها أن تدفع فاتورة حسابها.

وتتلخص مشكلة سياسات إدارة بوش الأحادية والمتركزة على القوة العسكرية فى أن الولايات المتحدة فى الحقيقة تفتقر تماما إلى المال. وتقدر التنبؤات، استنادا إلى ميزانية ٢٠٠٣، العجز المالى الفيدرالى بمبلغ ٤٨٠ بليون دولار، مع استبعاد نفقات حرب العراق. والواقع أن كل ولاية فى الدولة تواجه نقصا ماليا حادا وتتوسل الى الحكومة الاتحادية أن تخرجها من مأزقها وخاصة بأن تدفع نفقات برامج مكافحة الإرهاب وبرامج الدفاع المدنى التى أمر بها الكونجرس. ويقدر مكتب الميزانية بالكونجرس العجز المالى الفيدرالى خلال السنوات الخمس المقبلة بمبلغ مذهل هو ١,٠٨ تريليون دولار فوق دين حكومى قائم فى فبراير ٢٠٠٣ يبلغ ٦,٤ تريليون دولار(٥٠).

وبنفس القدر الخطير ـ كما أسلفنا ـ فإن من الصعب تمويل العجز التجارى المتزايد فى البلاد. وخلال عام ٢٠٠٢ استوردت الولايات المتحدة برقم قياسى هو ٤٣٥،٢ بليون دولار الذى يزيد عما قامت بتصديره. وبوصول العجز إلى نحو ٥٪ من إجمالى الناتج المحلى فإن هذا العجز يمثل رقما اقتصاديا إحصائيا غير عادى بالنسبة لدولة لديها طموحات إمبراطورية. وفى القرن التاسع عشر أنجزت الإمبراطورية البريطانية فوائض حساب جار هائلة سمحت لها بتجاهل تبعات المغامرات الإمبراطورية الكارثية مثل حرب البوير. وفى عشية الحرب العالمية الأولى كان لدى بريطانيا فائض بلغ ٧٪ من إجمالى الناتج المحلى.

وبمجرد أن يدخل النفط كعنصر من عناصر التضخم فإن المستقبل يبدو نذيرا اقتصاديا أسوأ فالولايات المتحدة تستورد نحو ٣،٨ بليون برميل من النفط سنويا أونحو ١٠،٦ مليون برميل يوميا. وهذه الكميات المستوردة هى على قمة المستويات التى سبق أن سجلت، وهى تأتى بوتيرة متزايدة من دول الخليج الفارسى. ولكن تصورات إدارة بوش تبين أن اعتماد البلاد المتزايد بنسبة كبيرة على الاستيراد يعود سببه بشكل خاص إلى أن الحكومة لا تنوى فرض برنامج مهم يخص كفاءة وقود السيارات. ويبدو أن بعض خبراء الاستراتيجية فى البنتاجون يعتقدون أنه مع هزيمة العراق تستطيع الولايات المتحدة ضمان مستقبل إمداداتها النفطية وكذلك السيطرة على المناطق الصناعية الأخرى بتهديد إمداداتها النفطية. ولكن نصيب العراق من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة يزيد على ١٠٪ فقط أو نحو ١١٢،٥ بليون برميل. وعلى العكس من ذلك فإن السعودية تمتلك ٢٥٪ أو ٢٦٢ بليون برميل، (٥١) ودول الخليج الأخرى التى غالبا ما تتعاون مع السعودية تتحكم فى ٢٠٪. كذلك تمتلك السعودية وحلفاؤها ميزة كبيرة أخرى. فهم وحدهم الذين يستطيعون تحقيق إنتاج مربح مقابل نفقات منخفضة للغاية.

وكان أحد الأهداف التى أعلنتها إدارة بوش من شن الحرب ضد العراق هو استبدال الحكم الشمولى هناك ـ وفى كل مكان فى منطقة الشرق الأوسط الإسلامية ـ بالديموقراطية. وبدلا من ذلك فإن استراتيجية بوش قد تولد معارضة قوية للحكومات الإسلامية التى ساعدت الحرب أو تسامحت بشأنها مما يؤدى إلى التعجيل بانهيار الحكومة السعودية أو بحكومات المشيخات الأصغر فى منطقة الخليج. والأمر الذى يفوق الاحتمال هو أن أية حكومة فى السعودية تتمتع بشعبية حقيقية سوف تكون

معادية للولايات المتحدة. وأى انقطاع خطير فى إمدادات النفط السعودى سوف يصيب الولايات المتحدة بكارثة اقتصادية حتى ولو كانت تحكم سيطرتها الشاملة على إنتاج نفط العراق(٥٢).

كذلك تؤدى النتائج الاقتصادية للنزعتين الإمبراطورية والعسكرية إلى تحول منظومة قيمنا عن طريق تحقير مبدأ "المبادرة الحرة" الذى يعتز به الأميريكيون ويعتبرونه مثيلا للحرية. وقواتنا المسلحة هى المؤسسة البيروقراطية الأضخم بكثير فى حكومتنا. وتنقل النزعة العسكرية رأس المال والموارد من السوق الحر وتقوم بتوزيعها بطريقة تعسفية بناء على أوامر بيروقراطية لا تتأثر بقوى السوق، ولكنها تستجيب كلية لأصحاب النفوذ داخل المؤسسة ولرأسمالية المحاباة. ومثال ذلك أن الحكومة دعت يوم ١٠ مارس ٢٠٠٣ خمس شركات هندسية لتقديم عطاءات لأعمال إعادة بناء عراق ما بعد الحرب، بمن فيهم شركة كيلوج براون آند روت إحدى فروع شركة هاليبرتون، وشركة بكتيل جروب. وكما ذكرنا سابقا فإن شركة براون آند روت هى شركة ديك تشينى نائب الرئيس القديمة. أما شركة بكتيل فإن لها علاقات قديمة بالسى آى إيه وكبار السياسيين فى الحزب الجمهورى تمتد إلى نصف قرن(٥٣). وفى الواقع تعكس جميع العقود الواردة من القوات المسلحة صفقات بين العاملين داخل المؤسسة العسكرية. ويلخص روبرت هيجز، كبير أساتذة الاقتصاد السياسى فى معهد "إندبندنت إنستيتيوت" المجمع العسكرى - الصناعى كما يلى: هو بالوعة كبيرة لسوء الإدارة والتبديد وانتهاك الحرمات التى لا تصل فقط إلى حد السلوك الإجرامى بل تغوص إلى أعماق هذا السلوك... وتعمد شركات السلاح الكبرى إلى التهرب من المخاطرات العادية للتجارة فى السوق الأصلية فتلقى بالكثير من التكلفة المفرطة على عاتق دافعى الضرائب بينما تستمر فى تحقيق معدلات غير عادية من عوائد الاستثمار"(٥٤).

ومثيل ذلك أيضا عملية تخصيص الاعتمادات لبرنامج الصواريخ الدفاعية. ولم تعد البنتاجون تحدد كمية الأموال التى سوف يتم إنفاقها. ويعتمد الكونجرس ببساطة الأموال العامة لمنحها لوكالة استخبارات الدفاع. وقد بلغت تلك الأموال ٧,٤ بليون دولار عام ٢٠٠٤ من أجل برنامج بحث وتطوير الصاروخ الدفاعى. وقد ابتكرت هذه الوكالة ما أسمته مفهوم "الفريق القومى". ويتكون الفريق من الضباط العاملين فى وكالة استخبارات الدفاع ومديرى شركات لوكهيد مارتن، وبوينج، وتى.آر.دبليو وهذه الشركات

هى المقاولون الرئيسيون الذين يقررون فيما بينهم كمية الأموال التى سوف يتم إنفاقها. وكما يقول فريد كابلان مراسل مجلة "سليت": " الفكرة هى أن يعطينا الكونجرس كتلة أموال فنقوم نحن بتقرير كيفية إنفاقها عندما تكون لدينا فكرة أفضل عما نقوم به " وهذا هو النمط العادى الذى يتزايد اتباعه فى كل مناحى اقتصاد الحرب الدائم فى الولايات المتحدة(٥٥).

ولا يمت أى شىء من هذا كله بأية صلة بمبدأ "المبادرة الحرة" مهما حملت من أسماء أخرى. وهذه اللامبالاة بكيفية إنفاق الأموال العامة تدمر فى النهاية أولئك الذين يتحملونها، والإفلاس هو إحدى النتائج المحتملة، ولكنها أقل خطورة فى بعض الحالات. والأمر الأكثر إزعاجا هو احتقار الحكومة ووزاراتها التى عهدت إليها مهمة الدفاع القومى. وبمجرد أن يخرج معجون الأسنان من الأنبوبة تصعب إعادته ثانية. وأخطر أحزان الإمبراطورية هو الدمار الذى نلحقه بأنفسنا والذى يتعذر إلغاؤه.

وفى عام ١٩٥٢ تنبأ عالم اللاهوت والعلاقات الدولية راينهولد نيبور بأن "المنتصر" فى الحرب الباردة سوف "يواجه حتما المشكلة الإمبراطورية وهى استخدام القوة بالمفاهيم الدولية، ولكن من مركز سلطة واحد بعينه متفوق جدا ولا منازع له حتى يصبح من المؤكد أن حكمه للعالم سوف ينتهك المعايير الأساسية للعدالة"(٥٦). ومع اعتقادنا بأننا "ربحنا" الحرب الباردة أصبحنا أقل إدراكا لمظالمنا التى ارتكبناها فى حق الآخرين، وبدلا من ذلك افترضنا أن "نوايانا الطيبة" فى التعامل مع الشؤون الدولية ليست فى حاجة إلى برهان. وكانت نتيجة عجرفتنا تحويل مركزنا الكونى إلى نزعة إمبراطورية منتفخة تماما، وتحويل اهتمامنا بالدفاع القومى إلى نزعة عسكرية منتفخة تماما. وفى تقديرى أن هاتين النزعتين أحرزتا تقدما بعيد المدى، وأن العقبات التى وقفت فى طريقهما قد تم تحييدها إلى حد أن انهيارنا قد بدأ فعلا. ويقترب هذا الانهيار من أن يصبح أمرا محتوما بسبب رفضنا تفكيك إمبراطورية قواعدنا العسكرية عندما اختفى خطر الاتحاد السوفييتى، ورد فعلنا غير الملائم على تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

والإمبراطوريات لا تدوم ونهاياتها عادة محزنة. ويتمتع الأميريكيون - مثلى - الذين ولدوا قبل الحرب العالمية الثانية بمعرفة شخصية - وبتجربة شخصية فى بعض الحالات - بانهيار ست إمبراطوريات على الأقل هى: ألمانيا النازية، واليابان

الإمبراطورية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وهولندا، والاتحاد السوفييتى. وإذا أدرج أحد جميع سنوات القرن العشرين سيجد أن هناك ثلاث إمبراطوريات كبرى منهارة هى الإمبراطورية الصينية، والنمساوية ـ المجرية، والعثمانية. وقد أدى مزيج من الإفراط فى التوسع، وجمود المؤسسات الاقتصادية، والعجز عن الإصلاح، إلى إضعاف جميع هذه الإمبراطوريات وإصابتها بوهن قاتل فى مواجهة حروب كارثية أشعلت الإمبراطوريات نفسها معظمها. ولا يوجد سبب يدعو للاعتقاد بأن الإمبراطورية الأميريكية لن تسلك نفس المسار ولنفس الأسباب. وإذا كانت جهود العولمة قد أخرت بدايات هذا الانهيار إلى حين، فإن الانتقال الى النزعتين الإمبراطورية والعسكرية سوف يتكفل بالموضوع.

وفى نفس الوقت لابد أن ندرك أن أية دراسة لإمبراطوريتنا مازالت عملا قيد الاكتمال، فعلى الرغم من أننا قد نعرف النتائج الحتمية، فإنها قد يأتى ليس واضحا تماما. ومنذ بداية القرن الحادى والعشرين خاضت الولايات المتحدة حربين إمبراطوريتين فى أفغانستان والعراق، وتفكر فى حربين أخريين على الأقل فى إيران وكوريا الشمالية. وعلى مدى ثمانية عشر شهرا بعد وقف المعارك فى أفغانستان كانت قد اعتقلت ٦٨٠ شخصا من ثلاث وأربعين دولة واحتجزتهم فى معسكر فى كوبا دون توجيه أية اتهامات لهم. وأشار قائد المعتقل إلى أنه يخطط لبناء جناح فى المعتقل للمحكوم عليهم بالإعدام وغرفة لتنفيذ عمليات الإعدام. ويقول جوناثان تيرلى أستاذ القانون إن "هذا المعسكر أقيم لإعدام الناس. والإدارة لا تهتم بأحكام السجن لآجال طويلة ضد أناس تعتبرهم من العمد الصلبة للإرهاب". كذلك لا تهتم بالعمل وفق معايير العدالة المعترف بها دوليا، أوبأن تعتبر نفسها جزءا من مجتمع من الدول أو مسؤولة أمامه مهما كان تعريف هذا المجتمع[٥٧].

وتسعى الولايات المتحدة بهمة إلى الحصول على مزيد من النفط والقواعد وخاصة فى منطقة غرب إفريقيا التى من المرجح أن تلعب دورا فى المستقبل شبيه بدور آسيا الوسطى فى الوقت الحاضر باستثناء أن نفقات النقل من موانئ جنوب الأطلنطى أرخص كثيرا. وقد أعلنت قواتنا المسلحة أنها تخطط لبناء قاعدة بحرية فى ساو تومى وهى جزيرة صغيرة فى خليج غينيا تعانى من فقر مدقع، ولكنها قد تعوم فوق أربعة بلايين برميل من النفط الخام عالى الجودة. ويتوقع أن تبدأ شركة إكسون موبيل فى

التنقيب فى البحر. وينتسب سكان ساو تومى، البالغ عددهم ١٦٠ ألف نسمة، إلى العبيد الأنجوليين والمنفيين السياسيين البرتغاليين واليهود الذين هربوا خوفا من محاكم التفتيش الإسبانية. وتقوم نيجيريا وأنجولا وغينيا الاستوائية بإمدادنا بنحو ١٥٪ من نفطنا المستورد، أى بما يساوى ما نستورده من المملكة العربية السعودية. ويمكن أن يزيد هذا الرقم إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥. وتبرز صورة مماثلة فى أميريكا اللاتينية حيث يعود واحد من الأسباب الرئيسية لنشر جنودنا فى كولومبيا، إلى حماية مصالحنا النفطية والغازية الغربية فى إقليم أروكا فى المنطقة الشمالية الشرقية[٥٨].

وفى إشارة واضحة الصفاقة على أحاديتنا العسكرية، تتحدث الآن قيادة قوة الفضاء والمكتب القومى للاستطلاع بصراحة عن رفضهما استخدام الفضاء لأهداف استخباراتية من أية دولة وفى أى وقت، لا من دول معادية فقط بل ومن الدول الحليفة أيضا. وفى أبريل ٢٠٠٣ أثناء انعقاد الندوة القومية للفضاء فى كولورادو وسبرينجز، قال جيمس روش وزير الطيران: " إذا لم يرض الحلفاء عن النموذج الجديد للهيمنة الفضائية، فما عليهم إلا أن يتعلموا كيف يوافقون عليه "، ولن يمنحوا " حق استخدام الفيتو"[٥٩]. وهذه السياسة الجديدة، التى تقرر تطبيقها عام ٢٠٠٤. شملت ضمنا أننا سوف نبدأ فى تدمير أقمار اتصالات واستخبارات تابعة لدول أخرى والتشويش عليها حتى نجبر هذه الدول على الاعتماد علينا.

وهناك أشياء كثيرة فى العالم لشغل وقت الراديكاليين العسكريين والمتحمسين للإمبراطورية فى الوقت الحاضر، ولكن لا يوجد أدنى شك فى أن المسار الذى انطلقنا فيه سوف يقودنا إلى نسخ جديدة من خليج الخنازير، ومن سيناريوهات لحرب فييتنام أعيد تحديثها وأعيد لعبها بسرعة أكبر. وعندما تحدث مثل هذه الكوارث، أو نسخ أخرى منها غير معلومة بعد، ـ ومن المؤكد أنها سوف تحدث ـ فإن عالما مشمئزا من خيانة المثل التى ارتبطت بالولايات المتحدة، سوف يرحب بهذه الكوارث بالضبط مثلما فعل معظم الناس عندما تمزق الاتحاد السوفييتى السابق. وقد اختارت الولايات المتحدة لا أن تعيش بحكمة وتبصر فى سلام ورخاء، بل أن تعيش كقوة عسكرية هائلة فى مواجهة عالم غاضب ومقاوم، مثلما فعلت إمبراطوريات أخرى فى القرن الماضى.

وهناك تطور واحد يمكن تصور أنه يستطيع إيقاف عملية التوسع هذه وهو أن يستطيع الشعب السيطرة على الكونجرس وإصلاحه مع إصلاح قوانين الانتخاب

الفاسدة التى جعلت منه منتدى للمصالح الخاصة، وتحويله إلى جمعية أصيلة لنواب يؤمنون بالديموقراطية، ومنع تدفق الأموال على البنتاجون ووكالة الاستخبارات السرية. إن لدينا مجتمعا مدنيا قويا يستطيع - نظريا - التغلب على المصالح الراسخة للقوات المسلحة والمجمع العسكرى - الصناعى. وحتى ذلك الموعد المتأخر يصعب أن نتخيل كيف يمكن إعادة الحياة إلى الكونجرس وتطهيره من فساده المتوطن بالضبط مثلما فعل مجلس الشيوخ الرومانى فى أيام الجمهورية الأخيرة. وإذا فشلنا فى مثل هذا الإصلاح، فإن نميسيس(*) ربة القصاص والانتقام التى تعاقب العجرفة والغرور سوف تتحرق شوقا إلى لقائنا.

(*) نيمسيس هى إلهة الانتقام عند الإغريق التى تنشر العدل بالقصاص من المجرمين والانتقام منهم. (المترجم).

مسرد لأهم العبارات والمصطلحات

Agent Orange

العامل البرتقالى :

هو الاسم الرمزى لمبيد على هيئة سائل كيميائى استخدمته القوات المسلحة الأميريكية فى حرب فييتنام بين عامى ١٩٦١ و١٩٧١. و هو يؤدى إلى سقوط أوراق الشجر و المزروعات و أشجار الغابات، و الهدف من رشها كشف تحركات المقاتلين الفييتناميين و حرمانهم من أى طعام و من فرص الاختباء. و قد اكتسب هذا الاسم بسبب شريط أصفر يلصق على البراميل الممتلئة بذلك السائل. و قد استخدمته القوات الأميريكية أيضا فى رش النباتات فى لاوس ومناطق فى كمبوديا و فى حرب العراق.

Amboinese

الجنود الأمبوانيز :

هم جنود من أهل جزيرة أمبوانا فى إندونيسيا عندما كانت تحت الاحتلال. و كانوا يستخدمون فى المستعمرات لأداء أدنى و أسوأ الأعمال بدلا من جنود الاحتلال.

Biopiracy

القرصنة البيولوجية :

اتخذت هذه الوسيلة من القرصنة من قبل بعض الشركات للإفلات من قيود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) إذ تقوم الشركات والجامعات و مراكز البحوث

باستخدام تقنيات زراعية أو طبية و الحصول على براءات اختراع بها لمنتجاتها و بالتالى على تراخيص بزراعتها أو صناعتها و طرحها فى أسواق العالم الثالث.

Black Budget

الميزانية السوداء :

نوع من الميزانيات السرية التى تضعها وزارة الدفاع الأميريكية لأنواع من العمليات والاستخبارات السرية و للقوات الأميريكية الخاصة و بحوث الأسلحة. و قد بدأت هذه الحيلة قرب نهاية الحرب الباردة فى أعقاب فضيحة ووترجيت، و أطلق على تلك العمليات "البرامج السوداء".

Brezhnev Doctrine

مبدأ بريجنيف :

أعلن هذا المبدأ لأول مرة فى خطبة الرئيس السوفييتى ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الخامس لحزب العمال البولندى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٦٨. و قد جاء فيها بالنص: "عندما تحاول قوات معادية للاشتراكية تحويل تطور أية دولة اشتراكية نحو الرأسمالية فلن يكون ذلك مشكلة بالنسبة للدولة المعنية وحدها، بل مشكلة عامة و مصدر اهتمام لجميع الدول الاشتراكية". و قد أعلن هذا المبدأ بعد تدخل القوات السوفييتية فى تشيكوسلوفاكيا و قمع حركة ربيع براج فى أغسطس ١٩٦٨. و اعتبر المراقبون أن هذا الإعلان كان بمثابة تبرير لهذا التدخل و كذلك لتدخل القوات السوفييتية فى المجر عام ١٩٥٦.

Carter Doctrine

مبدأ كارتر :

فى خطاب "حالة الاتحاد الذى ألقاه الرئيس الأميريكى جيمى كارتر يوم ٣ يناير ١٩٨٠، أعلن أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك للدفاع عن مصالحها الوطنية فى منطقة "الخليج الفارسى". و كانت هذه السياسة المعلنة فى الخطاب تمثل رد الفعل الأميريكى على تدخل الاتحاد السوفييتى العسكرى فى أفغانستان عام ١٩٧٩، وتعبيرا عن المخاوف الأميريكية من اقتراب قوات الاتحاد السوفييتى من منطقة الخليج الغنية بالنفط.

Client State

الدولة العميلة :

هى الدولة العالة التى تعتمد على قوة إمبريالية. و مع ذلك فإن هذه الدولة التى تعولها الدولة الأكبر تنمو قدراتها و نفوذها إلى درجة أنها تستطيع إملاء نهج سياسى معين عليها رغم استمرارها فى الاعتماد على دعمها غير المحدود. و خير مثال على ذلك علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة.

Containment Policy

سياسة الاحتواء :

سياسة تبنتها الولايات المتحدة الأميريكية فى محاولة لحصار النفوذ السوفييتى ومنعه من التمدد إلى خارج المعسكر الشيوعى و العمل على ذلك حتى داخل دول حلف وارسو. و قد ربحت سياسة الاحتواء بالإضافة إلى سياسة الردع الحرب الباردة التى انتهت بانهيار الاتحاد السوفييتى و تفكك حلف وارسو. و كانت سياسة احتواء الشيوعية المبرر الرئيسى الذى لجأت إليه واشنطن للتوسع فى بناء القواعد العسكرية فى أنحاء العالم.

Crony Capitalism

رأسمالية المحاباة :

يعود هذا المصطلح إلى شعب الفلبين إبان حكم فردیناند ماركوس. و يقصد به أولئك الرأسماليون و أنصارهم و المسؤولون فى نظام ماركوس الذين يثرون من خلال عقد الصفقات المشبوهة و الافتقار إلى الشفافية و محاباة الأقارب و الأصدقاء والأنصار.

Cyber technology

التقنية السيبرانية :

هى التقنية التى تعتمد على ما اصطلح على تسميته علم التحكم الآلى أو علم "السيبرنطيقا" و هى الكلمة التى نحتها الدكتور مجدى وهبه فى معجمه: " النفيس ".

Depleted Uranium

اليورانيوم المنضّب :

اليورانيوم المنضب ـ أو اليورانيوم ٢٣٨- يعتبر وفقا لقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ سلاحا للدمار الشامل و هو غير مشروع. و هو عبارة عن النفايات الناتجة عن توليد

الطاقة فى المفاعلات النووية. و تشير البراهين التى ذكرتها مصادر أميريكية و غربية إلى أن اليورانيوم المنضب هو السبب فى حالات سرطان الأطفال و التشوهات فى العراق وكوسوفو.

Embedded reporters

تطعيم القوات بالمراسلين :

قبل الهجوم على العراق عام ٢٠٠٣ اخترعت وزارة الدفاع الأميريكية حيلة خادعة للسيطرة على ما يجب أن يعلمه الجمهور و لتصوير القوات المسلحة فى صورة براقة، فقررت "تطعيم" الوحدات القتالية ذ و هو مصطلح عسكرى ذ بنحو ٦٠٠ مراسل ومراسلة ومصور صحفى و مصور تليفزيونى، و السماح لهم بمرافقة القوات، و لكنها حظرت عليهم إرسال أخبار أو معلومات عن القتال إلا بإذن من ضابط القيادة.

Empire

إمبراطورية :

الإمبراطورية فى المنظور الكلاسيكى هى وحدة سياسية تسيطر على إقليم واسع النطاق أو يتكون من عدد من الأقاليم أو الدول، و تحكمها سلطة عليا واحدة. و من الإمبراطوريات القديمة منذ فجر التاريخ، نجد الإمبراطورية المصرية، و ما بين النهرين و أشور وفارس. وبلغت ذروة سطوة الإمبراطوريات القديمة مع الإمبراطوريتين الرومانية و البيزنطية ثم الإمبراطورية العثمانية. أما إسبانيا و البرتغال فقد أقامتا إمبراطوريتين تجاريتين، بينما أقامت بريطانيا و فرنسا و هولندا إمبراطوريات استيطانية. أما البروفيسور تشالمرز جونسون فإنه يرى أن الولايات المتحدة شيدت نوعا جديدا من الإمبراطوريات هو إمبراطورية القواعد العسكرية. و مهما كان نوع الإمبراطوريات قديمها و حديثها فإنها تقوم على إخضاع الشعوب و إذلالها و اغتصاب أراضيها.

Extraterritoriality

الحصانة :

هى الإعفاء من تطبيق القوانين المحلية على الأجانب المقيمين فى دولة ما مثل الدبلوماسيين. غير أن هذا المبدأ طبق على الجنود الأميريكيين فى القواعد العسكرية الأميريكية فى البلاد الأجنبية الذين يرتكبون جرائم على أرض تلك البلاد، من خلال اتفاقيات عقدتها واشنطن مع تلك الدول اسمها "اتفاقيات الحالة القانونية للقوات"

التى تحرم على السلطات المحلية محاكمة أفراد القوات المسلحة الأميريكية إلا فى حالات خاصة توافق عليها السلطات العسكرية.

Franken Food

أطعمة معدلة الجينات :

هو تعبير ابتكرته جماعة من نشطاء البيئة و الرعاية الصحية و أطلقته على الأطعمة معدلة الجينات لأن الأشخاص و الحيوانات التى تتناولها قد تعانى من حالات الحساسية و مشاكل صحية أخرى.

Gorkha

جورخا :

الجورخا كلمة سنسيكريتية تطلق على الجندى النيبالى من أصل هندوسى الذى كان يخدم فى الجيش البريطانى أثناء الاستعمار البريطانى فى القارة الهندية و لذلك ظل الاسم يستخدم فى اللغة الإنجليزية كما هو.

Guernica

جويرنيكا :

جويرنيكا قرية صغيرة فى إقليم الباسك شمال إسبانيا. و قد اختار الزعيم النازى أدولف هتلر هذه القرية لكى يستعرض فيها سلاح الجو النازى عضلاته فأغار عليها فى يوم ٢٧ أبريل ١٩٣٧ مستخدما قنابل حارقة جديدة. و قد عبر الفنان الكبير بابلو بيكاسو عن هذه المأساة فى لوحة شهيرة حملت نفس اسم القرية البائسة.

Gulf Syndrome

أعراض حرب الخليج :

ظهرت أعراض لبعض الأمراض على الجنود الأميريكيين و بعض المدنيين بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، و هى أعراض حادة مثل الشعور بالإعياء و عدم السيطرة على العضلات و نوبات الصداع الحاد و الدوار و فقدان التوازن و اضطراب الذاكرة و آلام العضلات والمفاصل و الاضطرابات الجلدية و مشاكل فى جهاز المناعة و تشوهات نسل هؤلاء الجنود. و بعد إجراء بحوث عديدة تبين أن السبب يعود إلى أنواع الأسلحة الكيميائية و أسلحة اليورانيوم المنضب و الغازات السامة و المبيدات التى استخدمتها القوات الأميريكية فى تلك الحرب.

Hegemony

سيطرة دولة على أخرى :

استخدم بعض الكتاب الأميريكيين هذه الكلمة للتعريف بالسيطرة السياسية كبديل للنزعة الإمبراطورية. و قد استخدم هذا المصطلح كثيرا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و انقسام العالم إلى معسكرين شرقى و غربى. و المعنى العام هو هيمنة دولة قوية على دولة أضعف. و بعد الانشقاق الذى حدث بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى دأبت الصين على وصف السوفييت بالنزوع إلى السيطرة السياسية على دول العالم.

Humanitarian intervention

التدخل الإنسانى :

تعبير أطلقته مجموعة أميريكية من الأيديولوجيين و هم ليبراليون عولميون ينادون بما أسموه "الحق فى التدخل الإنسانى". و الفكرة الأساسية التى طرحت هى أن من الممكن أن تنتهك دولة قوية سيادة دولة أخرى أو عزل حكومتها بالقوة لوقف أو منع انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان أو التطهير العرقى أو الإبادة الجماعية أو إرهاب الدولة إلخ. و رغم أن اللجنة الدولية للتدخل و سيادة الدولة" وضعت قيودا و شروطا على استخدام هذا التدخل إلا أنه أصبح حجة لغزو دول أخرى مثلما فعلت الولايات المتحدة فى العراق و أفغانستان بينما تخلت هى وحلفاؤها خلال ثمانينيات القرن الماضى عن مسؤولياتها تجاه الرونديين و سكان جنوب المكسيك و الشيشان و أهل التبت والكشميريين و التيموريين و الفلسطنيين.

Information War

حرب المعلومات :

هى إحلال البروباجندا الدعائية و التضليل الإعلامى و نفاق النظم الحاكمة محل الصدق و قول الحقيقة، و هى واحدة من أهم أسلحة أصحاب النزوع إلى التسلط الإمبريالى والعسكرى. و تتلازم زيادة الأكاذيب الرسمية مع تنامى النزعتين الإمبراطورية و العسكرية. و فى خريف عام ٢٠٠١ أنشأ دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميريكى آنذاك "مكتب التأثير الاستراتيجى" فى البنتاجون و هى تسمية لما أسماه مسؤولو التخطيط فى وزارة الدفاع "حرب المعلومات" و تشمل التضليل و الدعايات السياسية ضد الأعداء الخارجيين و المواطنين المحليين الذين ينتقدون الإدارة و لا

يؤيدون السياسات الرئاسية. إلا أن رامسفيلد عاد و أنشأ منصبا جديدا هو نائب وكيل وزارة الدفاع " للخطط الخاصة" و هو تعبير لتغطية الاسم الحقيقى و هو "عمليات الخداع" بقصد إدارة المعلومات العامة و الحد منها و الهيمنة على مصادر الأخبار والتلاعب بالرأى العام و السيطرة على ما يراه أو يقرؤه. و هذه بالطبع أمور تختلف عن عمليات التضليل العسكرية المعهودة.

Intelsat

إنتلسات :

هى منظمة أقمار الاتصالات الاصطناعية التى أقيمت بناء على اتفاقية دولية. وتتواجد هذه الأقمار فى مدارات ثابتة حتى تحتفظ دائما بنفس الموقع فى الفضاء بالنسبة للكرة الأرضية. و تقوم بإرسال و استقبال ما تتلقاه من المكالمات الهاتفية ورسائل التلكس. و قد أطلقت إنتلسات أول أقمارها الاصطناعية عام ١٩٦٧.

Military Sexual Traumas

الصدمات الجنسية العسكرية :

يمثل الاعتداء الجنسى على المجندات العاملات فى الخدمة العسكرية فى القوات المسلحة الأميريكية مشكلة. و تستخدم وزارة الدفاع الأميريكية و مكاتب إدارة المحاربين القدماء رمزا معينا إلى هذه الحالات مكونا من ثلاثة حروف هى: إم. إس. تى و هى الحروف الأولى لعنوان معناه "الصدمات الجنسية العسكرية" و كان آخر الأرقام التى عرفت مع نهاية القرن العشرين يشير إلى أن نحو ٢٠٠ ألف امرأة يخدمن فى جميع فروع القوات المسلحة الأميريكية.

Moral Hazard

مخاطرة أخلاقية :

نشأ هذا المصطلح فى بداية الأمر بين شركات التأمين بمعنى أن شركة التأمين قد تتعرض لخسارة ما بسبب أخلاق المؤمن عليه. ثم انتقل المصطلح إلى عالم البنوك والقروض. و أقدمت البنوك الأميريكية فى سبعينيات القرن الماضى على التوسع فى منح قروض ضخمة تزيد عن الحدود المسموح بها طمعا فى مزيد من الأرباح و خاصة من العمليات خارج البلاد ذات المخاطر العالية بما فى ذلك القروض لنظم حكم ديكتاتورية أو فاسدة فى دول العالم الثالث. و قبل نهاية السبعينيات نشأت كارثة بسبب تلك المخاطرات الأخلاقية.

Nixon Doctrine

مبدأ نيكسون :

يعرف أيضا بمبدأ جوام إذ أن الرئيس ريتشارد نيكسون أعلنه فى مؤتمر صحفى فى جوام يوم ٢٥ يوليو ١٩٦٩ و مفاده أن الولايات المتحدة تتوقع أن تتولى حليفاتها الدفاع عن نفسها عسكريا، و لكن الولايات المتحدة قد تساعدها فى دفاعها عند الطلب. كذلك أعلن نيكسون ما سمى بمبدأ "الفتنمة" قائلا إن الولايات المتحدة لديها خطط لزيادة عمليات تدريب جنود فييتنام الجنوبية و إعادة الجنود الأميريكيين إلى بلادهم. و تضمن مبدأ نيكسون أيضا ثلاثة محاور الأول أن الولايات المتحدة سوف تحترم جميع اتفاقياتها، والثانى هو أن بلاده سوف توفر درع الحماية إذا هددت قوة نووية دولا حليفة أو دولة تعتبرها واشنطن مهمة لأمنها القومى. و المحور الثالث أن أميركا قد تقدم المساعدة العسكرية و الاقتصادية للدول بناء على اتفاقيات و لكن على الدولة المتلقية للمعونة أن تتحمل مسؤوليتها الأولى فى توفير القوة البشرية للدفاع عن نفسها.

Pa de deux

رقصة بين راقصين فى الباليه :

فى فن الباليه يعنى هذا التعبير رقصة متبادلة بين اثنين من الراقصين و هو بطبيعة الحال تعبير فرنسى. و قد استغله البروفيسور تشالمرز جونسون ببراعة لتصوير قيام الاتحاد السوفييتى بتحركات ترد عليها الولايات المتحدة بتحركات أخرى أثناء الحرب الباردة و كأنهما راقصان يتبادلان التحرك فى أحد عروض الباليه.

The Pentagon Papers

أوراق البنتاجون :

هى وثائق سرية لدى البنتاجون كشفت أكاذيب الإدارة الأميريكية أثناء حرب فييتنام. وقد سربها محلل عسكرى و موظف سابق فى وزارة الدفاع الأميريكية اسمه دانييل إلسبرج ونشرتها إحدى الصحف الأميريكية. و قد أطلق على هذه الوثائق أيضا "أوراق فييتنام".

Posse Comitatus

قوة البلاد :

عبارة لاتينية معناها قوة البلاد. و قد استخدمت عنوانا لقانون أميريكى صدر عام ١٨٧٨ يهدف إلى منع القوات المسلحة من القيام بمهام الشرطة فى أى وقت دون موافقة

الكونجرس أو الرئيس الأميريكى. و كانت هذه العبارة نفسها التى تعود إلى القرون الوسطى قد استخدمت لتعبر عن ممارسات المأمور الإنجليزى الذى يستدعى المواطنين لمساعدته فى إلقاء القبض على أحد المجرمين أو على قمع اضطرابات أهلية. و فى القرن التاسع عشر اختصرت العبارة فى أميريكا إلى كلمة واحدة هى "پوسى".

The Star Chamber

محكمة النجوم :

محكمة إنجليزية قديمة كان مقرها فى قصر ويستمينستر حتى عام ١٦٤١. و قد أقيمت لمحاكمة الشخصيات البارزة التى لا تستطيع المحاكم العادية إدانتها ثم تحولت إلى سلاح سياسى استغله بعض الملوك فى الخلاص من خصومهم. و كانت المحاكمات تجرى فيها فى سرية تامة و بلا محلفين أو شهود. و لاحق للمحكوم عليهم فى استئناف أحكامها. و قد ألغيت فى عام ١٦٤١. و لكن بقى الاسم فى العصر الحديث لكى يستخدم فى نقد أية محاكمة ذات طابع سياسى أو تفتقر إلى الموضوعية و العدالة.

Sun Tzu

صن تسو :

منذ مئات السنين قبل الميلاد برز قائد عسكرى صينى كبير فى ولاية "شى" عرف باسم الجنرال صن تسو. و كانت هناك سبع ولايات تتقاتل للسيطرة على الصين. وبوحى من خبرته القتالية ألف كتابا اسمه "فن الحرب" عام ٥٠٠ قبل الميلاد أودع فيه فلسفته فى خوض الحرب و مواجهة الأعداء. و قد اعتبر هذا الكتاب على مر العصور مرجعا مهما فى الاستراتيجية حتى عصرنا هذا حتى أن الجنرال كولين باول وزير الدفاع و رئيس هيئة الأركان الأميريكى السابق قال إنه قرأه و إنه ذ فى رأيه ذ يلهم العسكريين و السياسيين. وحث زملاءه على دراسة هذا الكتاب.

Washington Consensus

إجماع واشنطن :

طرح هذا المصطلح لأول مرة فى عام ١٩٨٩ و صاحبه هو عالم الاقتصاد جون ويليامسون من معهد العلوم الاقتصادية الدولية فى واشنطن، و يقصد به مجموعة من عشر وصفات خاصة فى السياسة الاقتصادية اعتبر ويليامسون أنها تشكل حزمة الإصلاحات القياسية المقدمة للدول النامية التى تمزقها الأزمات من مؤسسات فى واشنطن مثل صندوق النقد الدولى و البنك الدولى و وزارة المالية الأميريكية. و قد رأى

جون ويليامسون بعد ذلك أن هذا المصطلح استخدم بطريقة مختلفة و بمعنى أوسع كمرادف للأصولية السوقية. و قد انتقده إخصائيون مثل جورج سوروس و جوزيف ستيجليتز عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل فضلا عن العديد من السياسيين ورجال الاقتصاد فى أميريكا اللاتينية و غيرها من دول العالم الثالث. و أصبح هذا المصطلح مرتبطا بالسياسات الليبرالية الجديدة بوجه عام، و أثار جدلا واسعا حول تمديد دورالسوق الحرة و القيود المفروضة على الدولة و النفوذ الأميريكى على سيادة الدول.

NOTES

PROLOGUE: THE UNVEILING OF THE AMERICAN EMPIRE

1. Paul Sperry, "Defense Department Orders 273,000 Bottles of Sunblock," *WorldNetDaily,* October 9, 2002, <http://www.worldnetdaily.com/news/article.asp?ARTICLE_ID=29225>.
2. Arthur Schlesinger Jr., "The Immorality of Preventive War," History News Network, August 26, 2002. Also see Jimmy Carter, "The Troubling New Face of America," *Washington Post,* September 5, 2002.
3. "U.S. Soldiers in Prison Handled Well Thanks to SOFA; Even Beefsteak Served; 40 Percent More in Calories Taken by Them than Japanese, with Even Desserts Served at Every Supper," *Asahi Shimbun* (Tokyo), October 11, 2002, p. 39.
4. See, e.g., "The Pentagon's Colonial Pretensions Thrive in Asia," *Los Angeles Times,* November 2, 1995; "Fort Okinawa: *Go-banken-sama,* Go Home!" *Bulletin of the Atomic Scientists* 52:4 (July/August 1996), pp. 22–29; "The Okinawan Rape Incident and the End of the Cold War in East Asia," *California Western International Law Journal* 27:2 (Spring 1997), pp. 389–97; *Okinawa: Cold War Island* (Cardiff, Calif.: Japan Policy Research Institute, 1999) (editor and contributor); "Time to Bring the Troops Home: America's Provocative Military Posture in Asia Makes War with China More Likely," *Nation,* May 14, 2001, pp. 20–22; and "Okinawa between the United States and Japan," in Josef Kreiner, ed., *Ryukyu in World History, JapanArchiv 2* (Bonn: Bier'sche Verlagsanstalt, 2001), pp. 365–94.

5. See Chalmers Johnson, "The CIA and Me," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* 29:1 (Jan–Mar. 1997), pp. 34–37. Also see Willard C. Matthias, *America's Strategic Blunders: Intelligence Analysis and National Security Policy, 1936–1991* (University Park: Pennsylvania State University Press, 2001), pp. 297–98.
6. Tim Weiner, *Blank Check: The Pentagon's Black Budget* (New York: Warner Books, 1990), p. 114.
7. Eric Schmitt and Alison Mitchell, "U.S. Lacks Up-to-Date Review of Iraqi Arms," *New York Times*, September 11, 2002.
8. Tom Bowman, "Special Forces' Role May Expand," *Baltimore Sun*, August 3, 2002; Lawrence J. Korb and Jonathan D. Tepperman, "Soldiers Should Not Be Spying," *New York Times*, August 21, 2002; Rowan Scarborough, "Study Urges Wider Authority for Covert Troops vs. Terror," *Washington Times*, December 12, 2002; Scarborough, "Rumsfeld Bolsters Special Force," *Washington Times*, January 6, 2003; and Douglas Waller, "The CIA's Secret Army," *Time*, January 26, 2003. For an excellent summary of the CIA's record in running "secret wars," see "America's Shadow Warriors," *New York Times*, March 3, 2003.
9. Max Weber, *Economy and Society* (1922), in H. H. Gerth and C. Wright Mills, eds. and trans., *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1958), pp. 233–34. Also see William Pfaff, "Governments Don't Like to Be Accountable," *International Herald Tribune*, September 2, 2002; and Daniel P. Moynihan, *Secrecy: The American Experience* (New Haven: Yale University Press, 1999).

1: IMPERIALISMS, OLD AND NEW

1. Manuel Miles, "The USA Is Not an Empire," <http://www.strike-the-root.com/miles14.html>.
2. Robert M. Gates, *From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War* (New York: Touchstone Books, 1996), p. 266. Also see John Tirman, "How the Cold War Ended," *Global Dialogue* 3:4 (Autumn 2001), pp. 80–90. For the White House's version, see George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Vintage, 1998).

3. Anatoly Dobrynin, *In Confidence: Moscow's Ambassador to America's Six Cold War Presidents (1962–1986)* (New York: Times Books, 1995), p. 620.
4. Quoted by Frances Fitzgerald, *Way Out There in the Blue: Reagan, Star Wars and the End of the Cold War* (New York: Touchstone Books, 2000), p. 410.
5. Ibid., p. 331.
6. Hans-Hermann Hertle, "The Fall of the Wall: The Unintended Self-Dissolution of East Germany's Ruling Regime," in "The End of the Cold War," Cold War International History Project, Woodrow Wilson International Center for Scholars, *Bulletin,* no. 12/13 (Fall/Winter 2001), pp. 133–34.
7. Vladislav M. Zubok, "New Evidence on the 'Soviet Factor' in the Peaceful Revolutions of 1989," in "The End of the Cold War," p. 6.
8. Thomas Blanton, "When Did the Cold War End?" Cold War International History Project, Woodrow Wilson International Center for Scholars, *Bulletin,* no. 10 (March 1998), pp. 185, 191.
9. See Chalmers Johnson, "The Three Cold Wars," in Ellen Schrecker and Maurice Isserman, eds., *Cold War Triumphalism* (New York: New Press, 2004).
10. See Ed A. Hewitt [NSC staff official], "An Idle U.S. Debate about Gorbachev," *New York Times,* March 30, 1989; Michael Wines, "CIA Accused of Overestimating Soviet Economy," *New York Times,* July 23, 1990; and Colin Hughes, "CIA Is Accused of Crying Wolf on Soviet Economy," *Independent,* July 25, 1990. Michael R. Gordon, *New York Times,* January 31, 1990; and *National Security Strategy of the United States,* March 1990, both quoted by Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York: Hill and Wang, 1992), pp. 29–30. My thanks to Professor Chomsky for drawing my attention to these important sources.
11. William A. Galston, "Why a First Strike Will Surely Backfire," *Washington Post,* June 16, 2002.
12. Alfred Vagts, *A History of Militarism* (New York: Meridian, 1959), pp. 14–15, 41.
13. "Battle of the Boffins," *Sydney Morning Herald,* January 4, 2003; and James Dao and Andrew C. Revkin, "Machines Are Filling In for Troops,"

New York Times, April 16, 2002. Also see Neil King Jr., "CIA Drones Spotted bin Laden but Couldn't Shoot," *Wall Street Journal,* November 23, 2001; and Eric Schmitt, "Improved U.S. Accuracy Claimed in Afghan Air War," *New York Times,* April 9, 2002. On the excessive complexity and numerous errors of the "precision warfare" aerial guidance systems, see David Wood, "Grisly Accidents Call 'Precision Warfare' into Question," Newhouse News Service, February 7, 2003, <http://www.newhouse.com//wood020703.html>.

14. Jonathan S. Landay, "Missile Kills Top bin Laden Associate: Unmanned CIA Plane Hits al-Qaeda Target in Yemen," *San Diego Union-Tribune,* November 5, 2002; Esther Schrader and Henry Weinstein, "U.S. Enters a Legal Gray Zone: Strike in Yemen Raises Thorny Questions of Assassination and the Definition of War," *Los Angeles Times,* November 5, 2002; Robert Schroeder, "Tell the Truth about U.S. Assassination Policy," *Baltimore Sun,* November 14, 2002; Associated Press, "American al-Qaeda Operatives Can Be Killed: Secret Finding by Bush Gives CIA Authority," *Houston Chronicle,* December 3, 2002; Tony Geraghty and David Leigh, "The Name of the Game Is Assassination," *Guardian,* December 19, 2002; Seymour M. Hersh, "Manhunt," *New Yorker,* December 30, 2002, pp. 66–74; and Doyle McManus, "A U.S. License to Kill," *Los Angeles Times,* January 11, 2003.
15. Sven Lindquist, *A History of Bombing* (New York: New Press, 2001), s.v. pars. 5, 26.
16. John A. Hobson, *Imperialism: A Study* (New York: Pott, 1902); quoted by Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Meridian Books, 1958), p. 152. Also see W. G. Beasley, *Japanese Imperialism, 1894–1945* (Oxford: Clarendon Press, 1987), p. 2.
17. David B. Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance: European Overseas Empires, 1415–1980* (New Haven: Yale University Press, 2000), p. 382.
18. Cited in "History of U.S. Territorial Acquisitions," <http://www.phil-am-war.org/territorial.htm>.
19. Abernethy, *Dynamics,* p. 22.
20. Vagts, *History of Militarism,* pp. 14–15.

21. Quoted by John Gerassi, *Los Angeles Times Book Review,* December 16, 2001, p. 7.
22. John M. Collins, "Military Bases," *Military Geography for Professionals and the Public* (Washington: U.S. National Defense University, Institute for National Strategic Studies, March 1998), <http://www.ndu.edu/inss/books/milgeo/milgeoch12.html>; The Editors, "U.S. Military Bases and Empire," *Monthly Review* 53:10 (March 2002); and Diana Johnstone and Ben Cramer, "The Burdens and the Glory: U.S. Bases in Europe," in Joseph Gerson and Bruce Birchard, eds., *The Sun Never Sets: Confronting the Network of Foreign U.S. Military Bases* (Boston: South End Press for the American Friends Service Committee, 1991), p. 199.
23. Johnstone and Cramer, "Burdens," p. 219.
24. Ibid., p. 200. Also see Andrew Alexander, "The Soviet Threat Was Bogus," *Spectator,* April 20, 2002.
25. DeNeen L. Brown, "Trail of Frozen Tears: The Cold War Is Over but to Native Greenlanders Displaced by It, There's Still No Peace," *Washington Post,* October 22, 2002; and Mike Davis, "Bush's Ultimate Thule," March 14, 2003, <http://www.nationinstitute.org/tomdispatch/index.mhtml?mm=3&yr=2003>.
26. Patrick Lloyd Hatcher, "'Base-mania' in Central Asia," *JPRI Critique* 9:3 (April 2002).
27. Rachel Cornwell and Andrew Wells, "Deploying Insecurity," *Peace Review* 11:3 (1999), p. 410.
28. William Arkin, "U.S. Air Bases Forge Double-Edged Sword," *Los Angeles Times,* January 6, 2002.
29. See, e.g., "Bush Plays Caligula while Blair Strews His Path with Rose Petals," *Scotsman,* September 16, 2002.

2: THE ROOTS OF AMERICAN MILITARISM

1. Hyman G. Rickover, *How the Battleship* Maine *Was Destroyed* (Washington: Government Printing Office, 1976).

2. Stuart Creighton Miller, "*Benevolent Assimilation*": *The American Conquest of the Philippines, 1899–1903* (New Haven: Yale University Press, 1982), p. 11.
3. "The Spanish American War," <http://www.smplanet.com/imperialism/splendid.html>.
4. "A Gift from the Gods," <http:/www.smplanet.com /imperialism/gift.html>.
5. Amy Forliti, "Camp Commander Relieved of Duties," Associated Press, October 14, 2002; and "'Too Nice' Jail Commander Is Fired," *Sydney Morning Herald*, October 17, 2002.
6. Miller, "*Benevolent Assimilation*," p. 1.
7. Cited in Howard Zinn, *A People's History of the United States* (New York: Harper & Row, 1980), p. 306.
8. Quoted by Miller, "*Benevolent Assimilation*," p. 26.
9. Joseph Lepgold and Timothy McKeown, "Is American Foreign Policy Exceptional? An Empirical Analysis," *Political Science Quarterly*, Fall 1995, <http://www.mtholyoke.edu/tag/intrel/lepgold.htm>.
10. For the fullest details on the "Farewell Address, Washington's Final Manuscript," see <http://www.virginia.edu/gwpapers/farewell/>.
11. Quoted by Ralph Raico, "American Foreign Policy—The Turning Point, 1898–1919: Part I," <http://www.fff.org/freedom/0495c.asp>.
12. Elihu Root, *The Military and Colonial Policy of the United States: Addresses and Reports* (Cambridge: Harvard University Press, 1916), pp. 417–40, <http://www.google.com/search?q=cache:aF2E4_ mZg 9YC:www.shsu.edu/~his_ncp/RootGS.html+Elihu+Root&hl=en>.
13. *Parameters* (U.S. Army War College Quarterly) 31:1 (Spring 2001), inside back cover.
14. Arthur S. Link, "Woodrow Wilson Biography," <http://www.gi.grolier.com/presidents/ea/bios/28pwils.html>.
15. See Peter van den Maas, "The American Tradition in Diplomacy," <http://odur.let.rug.nl/~usa/E/kissinger/kiss03.htm>.
16. "President Woodrow Wilson's War Message, April 2, 1917," <http://www.lib.byu.edu/~rdh/wwi/1917/wilswarm.html>.
17. Alistair Cooke, "Letter from America: The Pursuit of Self-Determina-

tion," <http://news.bbc.co.uk/hi/english/world/letter_from_america/newsid_288000/2882_50.stm>.

18. Ibid.
19. William Pfaff, *Barbarian Sentiments: America in the New Century,* rev. ed. (New York: Hill and Wang, 2000), p. 275.
20. James A. Donovan, *Militarism U.S.A.* (New York: Charles Scribner's Sons, 1970), p. 10.
21. James Dunnigan, "A Long American Tradition," *Strategy Page,* August 20, 2001.
22. United States Civil War Center, "Statistical Summary of America's Major Wars," June 13, 2001, <http://www.cwc.lsu.edu/cwc/other/stats/warcost.htm>.
23. Cordell Hull, *The Memoirs of Cordell Hull,* (New York: Macmillan, 1948), p. 1111; cited by Alfred Vagts, *A History of Militarism* (New York: Meridian, 1959), p. 474.
24. Donovan, *Militarism U.S.A.*, pp. 114–15.
25. Quoted by Telford Taylor, *Sword and Swastika: Generals and Nazis in the Third Reich* (New York: Simon and Schuster, 1952), p. 368.
26. United States Civil War Center, "Statistical Summary." Also see U.S. Department of Veterans Affairs, Office of Public Affairs, *America's Wars* (Washington, May 2001), <http://www.va.gov/pressrel/amwars01.htm>, which gives slightly different totals but offers no figures at all on the Confederate side in the Civil War.
27. See, in particular, Robert Higgs, "The Cold War: Too Good a Deal to Give Up," *Intervention Magazine Online,* March 2002; and Robert Higgs, "The Cold War Is Over, but U.S. Preparation for It Continues," *Independent Review* 6:2 (Fall 2001). The totals used here are based on the purchasing power of 2002 dollars. For actual amounts in billions of 1996 dollars, compare Martin Calhoun, Senior Research Analyst, Center for Defense Information, *U.S. Military Spending, 1945–1996,* <http://www.cdi.org/issues/milspend.html>. Calhoun places military spending for 1950 at $133.0 billion; for 1953 at $437.0 billion; for 1968 at $388.9 billion; and for 1989 at $376.2 billion.
28. Peter Pae, "Southland Defense Industry Quietly Heeds War's Drumbeat," *Los Angeles Times,* September 27, 2002. Also see Patrick Lloyd

Hatcher, *Economic Earthquakes: Converting Defense Cuts to Economic Opportunities* (Berkeley: Institute of Governmental Studies, University of California, 1994).

29. Jonathan Reingold, "Attack of the Pork Barrel Posse," *AlterNet*, April 23, 2002. Also see Julian E. Barnes, Peter Cary, and Christopher H. Schmitt, "Special Investigative Report: War Profiteering," *U.S. News & World Report*, May 13, 2002, pp. 20–34; Gopal Ratnam and Gail Kaufman, "A New Way to Pay for Weapons? Boeing, U.S. Air Force Eye Third-Party Financing for B-52 Work," *DefenseNews.com*, March 31, 2003; Michelle Ciarrocca, "Boeing: 'Forever New Frontiers' or 'The Purse Is Now Open,'" Arms Trade Resource Center, April 4, 2003; and Leslie Wayne, "Creative Deal or Highflying Pork?" *New York Times*, April 20, 2003.
30. Kelly Patricia O'Meara, "Rumsfeld Inherits Financial Mess," *InsightMag.com*, August 2001.
31. See John Dower, *War without Mercy* (New York: Pantheon, 1987); and Sheila K. Johnson, *The Japanese through American Eyes* (Stanford: Stanford University Press, 1991).
32. William Manchester, "The Bloodiest Battle of All," *New York Times Magazine*, June 14, 1987.
33. See William Rivers Pitt, "Think the Days of the Draft Are Gone? Think Again," *Truthout/Perspective*, September 11, 2002, <http://www.truthout.com/docs_02/09.12A.wrp.draft.htm>.
34. See Tom Engelhardt, *The End of Victory Culture: Cold War America and the Disillusioning of a Generation* (New York: Basic Books, 1995), particularly part 3: "The Era of Reversals (1962–1975)."
35. Christian G. Appy, *Working-Class War: American Combat Soldiers and Vietnam* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1993), p. 5.
36. Vagts, *History of Militarism*, p. 463.
37. See, e.g., Walter V. Robinson, "One-Year Gap in Bush's National Guard Duty," *Boston Globe*, May 23, 2000; Wayne Slater, "Records of Bush's Alabama Military Duty Can't Be Found," *Dallas Morning News*, June 26, 2000; "G. W. Bush Went AWOL," *New Republic*, November 13, 2000; Richard Sisk, "General Raps Plans for Invasion," *New York Daily News*, August 27, 2002; James Bamford, "Untested Administration

Hawks Clamor for War," *USA Today*, September 17, 2002; Eric Margolis, "Bush Looks for Buddies in Bad Times," *Toronto Sun*, September 29, 2002; George Johnson, "The Chicken Hawks' War," *TomPaine.com*, November 14, 2002; and Linda McQuaig, "What Did Dubya Do in the War, Daddy?" *Toronto Star*, November 17, 2002.

38. H. R. McMaster, *Dereliction of Duty: Lyndon Johnson, Robert McNamara, the Joint Chiefs of Staff, and the Lies That Led to Vietnam* (New York: Harper Perennial, 1997), p. 329.
39. See Frances Fitzgerald, *Way Out There in the Blue: Reagan, Star Wars, and the End of the Cold War* (New York: Touchstone, 2000).
40. See Chalmers Johnson, "In Search of a New Cold War," *Bulletin of the Atomic Scientists*, September/October 1999, pp. 44–51; and editorial, "China Viewed Narrowly," *New York Times*, June 10, 2001.
41. Kurt M. Campbell, "China Watchers Fighting a Turf War of Their Own," *New York Times*, May 20, 2000. The *Times* failed to identify Campbell as a former member of the Pentagon establishment.
42. "Pentagon Lines Up Industry Chiefs for Top Jobs," *Newsday*, June 1, 2001.
43. Richard Gardner, "Foreign Policy on the Cheap," *Financial Times*, June 8, 2001.
44. *Newsweek*, June 25, 2001.
45. Ronald Steel, *Pax Americana* (New York: Viking, 1967), pp. 17–18.

3: TOWARD THE NEW ROME

1. Andrew J. Bacevich, "Different Drummers, Same Drum," *National Interest*, Summer 2001, pp. 74–75.
2. Quoted by Matthew Engel, "Iraqmania Grips the U.S.," *Guardian*, December 5, 2001.
3. Charles Krauthammer, "The Bush Doctrine," *Time*, March 5, 2001. Also see Max Boot, "The Case for American Empire," *Weekly Standard*, October 15, 2001; Richard Gwyn, "Imperial Rome Lives in the U.S.," *Toronto Star*, December 9, 2001.
4. Robert D. Kaplan, "Supremacy By Stealth," *Atlantic Monthly*, July/August 2003, pp. 67–83.

5. See Walter Russell Mead, *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World* (New York: Knopf, 2001). Cf. Christopher Layne, "Masters of the Universe," *Washington Post*, December 23, 2001.
6. National Security Archive, "State Historians Conclude U.S. Passed Names of Communists to Indonesian Army, Which Killed at Least 105,000 in 1965–66," July 27, 2001, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB52/>; BBC News, "U.S. Blocks Indonesia History Revelations," July 28, 2001; George Lardner Jr., "Papers Show U.S. Role in Indonesian Purge," *Washington Post*, July 28, 2001; Isabel Hilton, "Our Bloody Coup in Indonesia," *Guardian*, August 1, 2001; and Jaechun Kim, "U.S. Covert Action in Indonesia in the 1960s," *Journal of International and Area Studies* 9:2 (December 2002), pp. 63–85.
7. See Thomas Blanton, "When Did the Cold War End?" and attached documents, in Cold War International History Project, Woodrow Wilson International Center for Scholars, *Bulletin*, no. 10 (March 1998), pp. 184–91.
8. Quoted by Emily Eakin, "'It Takes an Empire,' Say Several U.S. Thinkers," *New York Times*, April 2, 2002.
9. A good analysis of the backgrounds of the neocon defense intellectuals is Michael Lind, "How Neoconservatives Conquered Washington—and Launched a War," *New Statesman*, April 7, 2003, <http://www.antiwar.com/orig/lind1.html>. Also see Philip Gold, "There Are Some Unflattering Truths to 'Neocons,'" *Seattle Post-Intelligencer*, May 11, 2003.
10. Paul Kennedy, "The Perils of Empire," *Washington Post*, April 20, 2003.
11. See, e.g., Lewis H. Lapham, "The American Rome: On the Theory of Virtuous Empire," *Harper's*, August 2001, pp. 31–38; Richard Gwyn, "Imperial Rome Lives in the U.S.," *Toronto Star*, December 9, 2001; David Chandler, "Imperialism May Be Out, but Aggressive Wars and Colonial Protectorates Are Back," *Observer*, April 14, 2002; Samuel Brittan, "Liberal Imperialism Is a Dangerous Temptation," *Financial Times*, April 11, 2002; "Building 'Empire' Shouldn't Be Goal," *Jacksonville Daily News*, October 15, 2001; Mark Weisbrot, "Should We

Police World?" *Philadelphia Inquirer*, April 13, 2001; William Pfaff, "America's Imperial Instinct," *International Herald Tribune*, April 8, 2002; John Pilger, "Behind the Jargon about Failed States and Humanitarian Interventions Lie Thousands of Dead," November 23, 2001, <http://pilger.carlton.com/print/88462>; and Hugo Young, "A New Imperialism Cooked Up over a Texan Barbecue," *Guardian*, April 2, 2002.

12. Sebastian Mallaby, "The Reluctant Imperialist: Terrorism, Failed States, and the Case for American Empire," *Foreign Affairs* 81:2 (March/April 2002), pp. 2–7.
13. See the Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, *The Responsibility to Protect* (Ottawa: International Development Research Centre, 2001). Also see Ernst B. Haas, *Beware the Slippery Slope: Notes toward the Definition of Justifiable Intervention*, Policy Papers in International Affairs no. 42 (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1993); Stanley Hoffmann, *The Ethics and Politics of Humanitarian Intervention* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1996); and Samantha Power, *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide* (New York: Basic Books, 2002).
14. "U.S. Said Violating International Treaties," Reuters, Washington, April 4, 2002.
15. David Moberg, "Courting Disaster," *In These Times*, June 10, 2002.
16. Carola Hoyos, "Milosevic War Crimes Trial Threatened by U.S. Demand," *Financial Times*, June 12, 2002. See also David Teather, "U.S. Threat to Wreck Treaty System," *Guardian*, May 6, 2002; Neal A. Lewis, "U.S. to Renounce Its Role in Pact for World Tribunal," *New York Times*, May 5, 2002; and Lewis, "U.S. Rejects All Support for New Court on Atrocities," *New York Times*, May 7, 2002.
17. The legislation is H.R. 4775, 107th Cong., 2nd sess.: "A bill making supplemental appropriations for further recovery from and response to terrorist attacks on the United States for the fiscal year ending September 30, 2002, and for other purposes." Also see Expatica News, The Hague, "U.S. Invasion Proposal Shocks MPs," June 10, 2002, <http://www.expatica.com/block.gif>; "Dutch Citizens Up in Arms

over U.S. Congressional Act That Would Protect U.S. Officials or Service Personnel from War Crimes Convictions in The Hague," National Public Radio, *Morning Edition*, June 14, 2002.

18. Elizabeth Becker, "On World Court, U.S. Focus Shifts to Shielding Officials," *New York Times*, September 7, 2002; "U.S. Fears Prosecution of President in World Court," Reuters, November 15, 2002.
19. See, e.g., Conn Hallinan, "America's War Criminals," *San Francisco Examiner*, July 10, 2001; Marcus Gee, "Is Henry Kissinger a War Criminal?" *Toronto Globe & Mail*, June 11, 2002.
20. William Burr and Michael L. Evans, eds., "East Timor Revisited: Ford, Kissinger, and the Indonesian Invasion, 1975–1976," National Security Archive, December 6, 2001, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv NSAEBB/NSAEBB62/>. Also see Agence France-Presse, "U.S. Endorsed Indonesia's East Timor Invasion: Secret Documents," December 7, 2001; Jim Wolf, Reuters, "U.S. Agreed to Indonesia's Invasion of E. Timor, Documents Reveal," *San Diego Union-Tribune*, December 20, 2001.
21. See, e.g., Jim Mann, "Unilateralism Dead? That's a Myth Perception," *Los Angeles Times*, October 24, 2001; and Michael Byers, "The World according to Cheney, Rice, and Rumsfeld," *London Review of Books*, February 21, 2002.
22. Nicholas Watt, Richard Norton-Taylor, and Oliver Burkeman, "Camp X-Ray Row Threatens First British Split with U.S.," *Guardian*, January 21, 2002; Caroline Daniel, "Legitimacy of U.S. Detentions Challenged," *Financial Times*, December 3, 2002; Neil A. Lewis, "Guantánamo Prisoners Ask for Rights," *New York Times*, December 3, 2002; Jane Sutton, "A Year Later, Guantánamo Prisoners Still in Limbo," Reuters, January 10, 2003.
23. William D. Hartung, "Making the World Safe for Nuclear Weapons," May 14, 2002, <www.CommonDreams.org>; Richard Butler, "Nuclear Testing and National Honor," *New York Times*, July 13, 2001; and Rebeca E. Johnson, "Who's for a Nuclear Free-For-All?" *Disarmament Diplomacy*, no. 58 (June 2001).
24. *International Herald Tribune*, July 14, 2001.

25. Michael J. Glennon, "How War Left the Law Behind," *New York Times,* November 21, 2002.
26. "America as Sparta," *Boston Globe Online,* March 12, 2002.
27. Alan W. Bock, "War and Peace and Liberty," *Orange County Register,* September 16, 2002.
28. Edward Alden, "A Spaceman in the Pentagon," *Financial Times,* August 25–26, 2001; and James Dao, "A Low-Key Space Buff," *New York Times,* August 25, 2001.
29. See Seumas Milne, "The Innocent Dead in a Coward's War," *Guardian,* December 20, 2001; Roberto J. Gonzales, "Ignorance of Casualties Isn't Bliss," *San Diego Union-Tribune,* January 4, 2002; Fairness and Accuracy in Reporting, "*NYT* Buries Story of Airstrikes on Afghan Civilians," January 9, 2002, <http://www.fair.org/activism/nyt-niazi-kala.html>; and Marc Herold, "Counting the Dead," *Guardian,* August 8, 2002. Also see Herold's Web sites for the raw data and further analysis: (1) "Dead Afghan Civilians: Disrobing the Non-Counters," <http://www.cursor.org/stories/noncounters.htm>; and (2) "Herold's Research," <http://pubpages.unh.edu/~mwherold/>. The United Nations estimates that American bombing killed about 5,000 civilians directly and that up to 20,000 other Afghans died through the disruption of drought relief and the bombing's other indirect effects. See Jonathan Steele, "Counting the Dead," *Guardian,* January 29, 2003. The leaked U.N. report is available online at <http://www.casi.org.uk>.
30. Loring Wirbel, "NRO, Space Command, NASA Tout Common Language of 'Space Supremacy' at Conference," *Global Network against Weapons and Nuclear Power in Space,* April 11, 2002.
31. Ibid.
32. On the so-called fourth generation of warfare, i.e., one dominated by space-based warfare and "asymmetric" threats such as terrorism, see Peter J. Boyer, "A Different War: Is the Army Becoming Irrelevant?" *New Yorker,* July 1, 2002, pp. 54–67.
33. See Joseph Kay, "Bush Administration Renews U.S. Drive to Militarize Space," July 25, 2001, <http://www.wsws.org/articles/2001/jul2001/spac-j25_prn.shtml>; Rob Larson, "Space for Rent: A Free Society

Militarizes Space," August 23, 2001, <http://www.indepen.com/2001/Aug09.01/profit.html>; "The Final Frontier: The U.S. Military's Drive to Dominate Space," *Colorado Springs Independent*, December 13, 2001, <http://www.csindy.com/csindy/2001–12–13/cover.html>; and Theresa Hitchens, "U.S. Space Policy: Time to Stop and Think," *Disarmament Diplomacy*, no. 67 (October-November 2002). Also relevant are: Carlton Meyer, "Preparing for War in Space," *G2mil: The Magazine of Future Warfare*, June 2001, <http://www.g2mil.com/June2001.htm>; Charles Aldinger, "U.S. Likely to Put Arms in Space—Air Force Chief," Reuters, August 1, 2001; Hu Xiaoming, "U.S. Will Probably Deploy Weapons in Outer Space," *People's Daily* (Beijing), August 3, 2001; Steve Boggin, "Space—The Final Frontier in a New and Terrifying Arms Race," *Independent* (London), August 8, 2001; Bill McAllister, "AFA Grad May Lead Era of Space Warriors," *Denver Post*, August 12, 2001; "U.S. Missile Experts Meet to Save the Nation—and Make a Few Bucks," *Space Daily*, August 26, 2001, <http://www.spacedaily.com/news/010826123032.51ofx47q.html>.

34. For details on the British death camps and statistics on the number who died, see Paul Harris, "'Spin' on Boer Atrocities," *Observer*, December 9, 2001. Also see BBC News, "Imperialism in the Dock—The Boer War," November 10, 1999.
35. Quoted by Kay, "Bush Administration."
36. See Jason Vest, "The Dubious Genius of Andrew Marshall," *American Prospect*, February 15, 2001; and Nicholas Lemann, "Dreaming about War," *New Yorker*, July 16, 2001, pp. 32–38.
37. Nora K. Wallace, "Without Space, We're Back to World War II," *Santa Barbara News-Press*, April 23, 2003, <http://globalsecurity.org/org/news/2003/030423-space-war01.htm>.
38. Gail Kaufman and Gopal Ratnam, *Space News*, June 13, 2001. For other reports on attempts to cover up the BMD's failings, see William J. Broad, "Missile Contractor Doctored Tests, Ex-Employee Charges," *New York Times*, March 7, 2000; Broad, "Pentagon Classifies a Letter Critical of Antimissile Plan," *New York Times*, May 20, 2000; Broad, "M.I.T. Studies Accusations of Lies and Cover-Up of Serious Flaws in

Antimissile System," *New York Times,* January 2, 2003; Broad, "U.S. Seeks Dismissal of Suit by Critic of Missile Defense," *New York Times,* February 3, 2003; Arianna Huffington, "Blowing the Whistle on Bad Science," *AlterNet.org,* March 14, 2002; Bradley Graham, "Secrecy on Missile Defense Grows," *Washington Post,* June 12, 2002; and Graham, *Hit to Kill: The New Battle over Shielding America from Missile Attack* (New York: Public Affairs, 2001).

39. Lawrence F. Kaplan, *New Republic,* March 12, 2001. Kaplan is a senior editor at the *New Republic.* He is coauthor with William Kristol of the neoconservative book *The War over Iraq* (San Francisco: Encounter Books, 2003).
40. Jim Walsh, "The Two Faces of Bush on Defense," *Los Angeles Times,* May 1, 2001.
41. Bill Keller, "Missile Defense: The Untold Story," *New York Times,* December 29, 2001.
42. U.S. Department of Defense, *Report of the Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States,* July 15, 1998. For implementation of this report, see Donald H. Rumsfeld, *2001 Quadrennial Defense Review,* June 22, 2001, "classified contents removed," p. 13.
43. Paul Wolfowitz, "Remembering the Future," *National Interest,* Spring 2000, p. 36. For the 1992 background, see David Armstrong, "Dick Cheney's Song of America: Drafting a Plan for Global Dominance," *Harper's,* October 2002, pp. 76–83; and Tom Berry and Jim Lobe, "The Men Who Stole the Show," *Foreign Policy in Focus,* Special Report, October 2002.
44. Quoted by Quentin Peel, "Face It, The Cold War Is Over," *Financial Times,* August 20, 2001.
45. See Wen-ho Lee (with Helen Zia), *My Country versus Me* (New York: Hyperion, 2001); and Dan Stober and Ian Hoffman, *A Convenient Spy: Wen-ho Lee and the Politics of Nuclear Espionage* (New York: Simon and Schuster, 2001).
46. William Arkin and Robert Windrem, "The U.S.-China Information War," August 20, 2001, <http://www.msnbc.com/news/607031.asp?cp1=1>.

47. *Asahi Shimbun* (Tokyo), April 25, 2003 (in Japanese).
48. Office of the Deputy Under Secretary of Defense (Installations and Environment), *Base Structure Report (A Summary of DoD's Real Property Inventory)* (Washington: Department of Defense, 2002), s.v. "South Korea."
49. Bruce Cumings, *Korea's Place in the Sun: A Modern History* (New York: Norton, 1997), p. 153. Also see Doug Bandow, *Tripwire: Korea and U.S. Foreign Policy in a Changed World* (Washington, DC: Cato Institute, 1996).
50. Jim Lea, "S. Korean Protesters Hurl Rocks, Eggs at Camp Casey," *Stars & Stripes,* July 21, 2002; K. T. Kim, "Trial of U.S. Soldiers to Open to Media Only," *Korea Times,* November 8, 2002; James Brooke, "First of 2 G.I.'s on Trial in Deaths of 2 Korean Girls Is Acquitted," *New York Times,* November 21, 2002; Don Kirk, "2nd U.S. Sergeant Is Cleared in the Death of 2 Korean Girls," *New York Times,* November 23, 2002; BBC News, "S. Koreans Stage Huge Anti-U.S. Rally," December 14, 2002; Robert Fouser, "Putting Alliance to a 'Democracy Test,'" *Korea Now,* December 14, 2002; Tim Shorrock, "Roh's Election Victory and the Widening Gap between the U.S. and South Korea," *Foreign Policy in Focus,* January 7, 2003; Jaewoo Choo, "Vigils in Korea: U.S. Alliances on Trial," *Asia Times,* January 7, 2003; and Peter S. Goodman and Joohee Cho, "Anti-U.S. Sentiment Deepens in S. Korea," *Washington Post,* January 9, 2003.
51. Barbara Demick, "A Less Intrusive Presence for Troops in South Korea," *Los Angeles Times,* April 2, 2003.
52. Walter Pincus, "CIA Head Predicts Nuclear Race: Small Nations Pursuing Arms," *Washington Post,* February 12, 2003.

4: THE INSTITUTIONS OF AMERICAN MILITARISM

1. Brian Kennedy, "Uncle Sam Wants You to Play This Game," *New York Times,* July 11, 2002; Steve Osunsami, "Simulated Sniping: U.S. Army Recruits Teens with Internet Game," ABC News, October 31, 2002; and Steve Rubenstein, "Military Recruits Motivated by Promises of Perks, Not Patriotism," *San Francisco Chronicle,* December 13, 2002.

2. See the following official Web sites: <www.nhra.com> and <www.goarmy.com>. Also see Chris Grenz, "Dragster an Army of One," *Topeka Capital-Journal*, May 24, 2001; Jeff Wolf, "Army Mixes Recruiting, Racing," *Las Vegas Review-Journal*, April 8, 2002. For a photograph of "The Sarge," see *Popular Mechanics*, 2002, <http:/popularmechanics.com/automotive/motor_sports/2002/2/go_army/index.p-html>.
3. David Wood, "Shaky Economy Alters Equations of Risk in Today's Military," *San Diego Union-Tribune*, April 27, 2003.
4. Doug Rokke, "Gulf War Casualties," September 30, 2002, <http://www.traprockpeace.org>; Karsten Strauss, "When the Dust Settles," ABC News, May 5, 2003; Scott Peterson, "A Rare Visit to Iraq's Radioactive Battlefield," *Christian Science Monitor*, April 29, 1999; and Peterson, "Remains of Toxic Bullets Litter Iraq," *Christian Science Monitor*, May 15, 2003.
5. Susanna Hecht, "Uranium Warheads May Leave Both Sides a Legacy of Death for Decades," *Los Angeles Times*, March 30, 2003; Neil Mackay, "U.S. Forces' Use of Depleted Uranium Is 'Illegal,'" *Glasgow Sunday Herald*, March 30, 2003; Steven Rosenfeld, "Gulf War Syndrome, the Sequel," *TomPaine.com*, April 8, 2003; "UK to Aid DU Removal," BBC News, April 23, 2003; Frances Williams, "Clean-Up of Pollution Urged to Reduce Health Risks," and Vanessa Houlder, "Allied Troops Risk Uranium Exposure,'" *Financial Times*, April 25, 2003; Jonathan Duffy, "Iraq's Cancer Children Overlooked in War," BBC News, April 29, 2003.
6. Office of the Assistant Secretary of Defense for Force Management Policy, *Population Representation in the Military Services* (Washington: Department of Defense, November 2000), <http://dticaw.dtic.mil/prhome/poprep99/>.
7. Leonel Sanchez, "Hispanics Overrepresented in Combat Roles, Report Says," *San Diego Union-Tribune*, March 28, 2003; "Baja Upset at U.S. Army Bid to Recruit in Tijuana," *San Diego Union-Tribune*, May 9, 2003; Mark Stevenson, "U.S. Army Recruiter Crosses Mexico Border," Associated Press, May 9, 2003; "Green Card Marines," *Los Angeles Times*, May 25, 2003.
8. Adam Clymer, "Service Academies Defend Use of Race in Their Admissions Policies," *New York Times*, January 28, 2003.

9. U.S. Department of Defense, "News Transcript: Background Briefing on the All Volunteer Force," January 13, 2003, <http://www.defenselink.mil/news/Jan2003/t01132003_t113bkgd.html>; Earl Ofari Hutchinson, "Echoes of 'Fragging,'" *San Francisco Chronicle*, March 27, 2003; and Kimberly Hefling, "Military Trial Urged in Kuwait Fragging," *Washington Times*, June 21, 2003.
10. Marie Tessier, *Women's ENews*, posted on *AlterNet.org*, April 8, 2003.
11. Michael Janofsky, "Top Air Force Officer, at Academy, Issues Warning," *New York Times*, March 8, 2003.
12. Roland Watson and Glen Owen, "*Kitty Hawk* Captain Loses Control," *Times Online*, "World News," September 4, 2002.
13. Norman Soloman, "Media Sizzle for an Army of Fun," *Media Monitors*, July 8, 2002, <http://www.mediamonitors.net/solomon 85.html>.
14. Kevin Heldman, "On the Town with the U.S. Military in Korea," *Z Magazine*, February 1997, <http://www.zmag.org/zmag/articles/feb97 army.html>.
15. Ibid.
16. Marianne Szegedy-Maszak, "Death at Fort Bragg," *U.S. News & World Report*, August 12, 2002, p. 44.
17. Bill Vann, "The Fort Bragg Murders: A Grim Warning on the Use of the Military," *World Socialist Web Site*, August 2, 2002.
18. Colin Soloway, "'I Yelled at Them to Stop,'" *Newsweek*, October 7, 2002, <http://www.msnbc.com/news/814576.asp>; and Dan Plesch, "Failure of the 82nd Airborne," *Guardian*, December 19, 2002. Also see Marc W. Herold, "Vietnam Redux," October 31, 2002, <http://www.cursor.org/stories/vietnam_redux.htm>, where full citations to Afghan incidents are given.
19. Associated Press, "Marine Corps Cancels Annual Sniper Meet," October 23, 2002.
20. John M. Broder, "Arizona Gunman Chose Victims in Advance," *New York Times*, October 30, 2002.
21. Roland Watson and Glen Owen, "*Kitty Hawk* Captain"; and "*Kitty Hawk* Captain Dismissed Over Crewmen's Incidents," *Yomiuri Shimbun* (Tokyo), September 4, 2002.
22. Heldman, "On the Town."

23. Ibid. Also see Associated Press, "Uncle Sam Wants Your Kid," December 3, 2002; and Suzanne Goldenberg, "Parents Furious as Pentagon Slides Recruiting Officers into Classrooms," *Guardian*, December 5, 2002.
24. See "Military Escalates Assault on Civilian Schools," Committee Opposed to Militarism and the Draft, *Draft Notices*, May–July 2001, <www.comdsd.org>; Carl Campanile, "New Law Lets Army Get Info on High School Kids," *New York Post*, July 17, 2002; David Goodman, "No Child Unrecruited: Should the Military Be Given the Names of Every High School Student in America?" *Mother Jones*, November-December 2002; Helen Thomas, "Military Recruitment: An Invasion of Privacy," *TheJacksonChannel.com*, November 18, 2002.
25. George Fisher, "Power over Principle," *New York Times*, September 7, 2002. Also see Rebecca Trounson, "Law Schools Bow to Pentagon on Recruiters," *Los Angeles Times*, October 12, 2002.
26. Lawrence H. Suid, *Guts and Glory: The Making of the American Military Image in Film* (Lexington: University Press of Kentucky, 2002), p. 8.
27. Nancy Benac, "More Movies with Pentagon Help," Associated Press, May 16, 2001.
28. V. Dion Haynes, "Hollywood Boosts the Military," *Chicago Tribune*, May 27, 2001.
29. Claudia Eller and Richard Natale, "Hit Status Elusive Target for 'Pearl Harbor,'" *Los Angeles Times*, June 17, 2001. Also see Simon Davis, "U.S. Critics Attack 'Pearl Harbor' as Ultimate Hollywood Bilge," *London Telegraph*, May 26, 2001; and Todd McCarthy, "'Pearl Harbor,' a Film That Will Live in Infamy," Reuters, May 25, 2001.
30. Dana Calvo, "Military Using Its Promotional Arms in Theaters," *Los Angeles Times*, October 15, 2002.
31. Rupert Wingfield Hayes, "Doubts Set In on Afghan Mission," BBC News, September 28, 2002. Also see James W. Crawley, "The War News—With No Last Names Allowed," *San Diego Union-Tribune*, October 21, 2001.
32. See Carol Brightman, "U.S. Military Plans the War of Words," *Los Angeles Times*, February 16, 2003; and Ralph Blumenthal and Jim Rutenberg, "Journalists Are Assigned to Accompany U.S. Troops," *New York Times*, February 18, 2003.

33. *Time,* April 16, 2001; *Honolulu Advertiser,* April 16, 2001; as cited by John Kifner, "Despite Sub Inquiry, Navy Still Sees Need for Guests on Ships," *New York Times,* April 23, 2001. Also see Tony Perry, "Sub Skipper Is Forced into Retirement," *Los Angeles Times,* April 24, 2001.
34. Tony Perry, "Morale Likely a Factor in Decision on Sub Crew," *Los Angeles Times,* April 4, 2001.
35. Phil Patton, "Exposing the Black Budget," *Wired,* November 1995, <http:www.wired.com/wired/archive/3.11/patton_pr.html>.
36. George Caldwell, "U.S. Defense Budgets and Military Spending," Library of Congress, March 1992, <http://www.loc.gov/rr/news/militaryspending.html>; Bill Sweetman, "In Search of the Pentagon's Billion Dollar Hidden Budgets," <http://www.geocities.com/Athens/Crete/2546/black.html>; and Dan Morgan, "Classified Spending on the Rise; Report: Defense to Get $23.2 Billion," *Washington Post,* August 27, 2003.
37. Sweetman, "In Search."
38. Ibid.
39. John Kelly, Chris Kridler, and Kelly Young, "Billion Dollar Question: Where Has All the Air Force's EELV Money Gone?" *Florida Today,* August 25, 2002.
40. Robert Windrem, NBC News, "Military Role Grows on Home Front," April 18, 2001, <www.msnbc.com/news/546844.asp?Osp=n5b5z1>. Also see editorial, "Domestic Law Enforcement Is Not a Job for the Military," *Atlanta Journal-Constitution,* July 19, 2002.
41. See, in particular, Alan W. Bock, *Ambush at Ruby Ridge: How Government Agents Set Randy Weaver Up and Took His Family Down* (Irvine, Calif.: Dickens Press, 1995).
42. *Boston Globe* and Associated Press, "New Command Being Set Up to Defend North America," *San Diego Union-Tribune,* April 18, 2002; Eric Schmitt, "General Backs More Policing Power for Military," *San Diego Union-Tribune,* July 21, 2002; David Johnston et al., "Administration Begins to Rewrite Decades-Old Spying Restrictions," *New York Times,* November 30, 2002; Robert Dreyfuss, "Bringing the War Home," *Nation,* May 26, 2003.

43. U.S. Department of Defense, "Homeland Security," *Defense Link*, February 6, 2003, <http://www.defenselink.mil/specials/homeland/>.
44. "Defense Takeover," *Financial Times*, April 8, 2002.
45. Eric Lichtblau and James Risen, "Broad Domestic Role Asked for CIA and the Pentagon," *New York Times*, May 2, 2003.
46. Jeanette Steele, "Corps' War with Law: Marines Say Protection of Species Hurts Combat Training," *San Diego Union-Tribune*, September 26, 2002; and Esther Schrader, "Defense Seeking Greater Latitude," *Los Angeles Times*, July 15, 2002. Also see Katharine Q. Seelye, "Defense Dept. Forum Focuses on Environment," *New York Times*, February 6, 2003; Jennifer Lee, "Military Seeks Exemptions on Harming Environment," *New York Times*, March 6, 2003; Andrew Gumbel, "Pentagon Seeks Freedom to Pollute Land, Air and Sea," *Independent*, March 13, 2003.
47. Charlie A. Beckwith, *Delta Force* (New York: Dell Books, 1985), p. 268.
48. Stratfor Global Intelligence Update, "Foreign Policy and the U.S. Military," July 9, 2001 <http://www.worldnetdaily.com/news/article.asp?ARTICLE_ID=23554>.
49. Dana Priest, "A Four-Star Foreign Policy: U.S. Commanders Wield Rising Clout, Autonomy," *Washington Post*, September 28, 2000. Also see Dana Priest, *The Mission: Waging War and Keeping Peace with America's Military* (New York: Norton, 2003).
50. Dana Priest, "Standing Up to State and Congress," *Washington Post*, September 30, 2000; Karen DeYoung, "Powell Says U.S. to Resume Training Indonesia's Forces: Terrorism Fears Overtake Concerns about Army Abuses," *Washington Post*, August 3, 2002.
51. Daniel Siegel and Joy Hackel, "El Salvador: Counterinsurgency Revisited," in Michael T. Klare and Peter Kornbluh, eds., *Low-Intensity Warfare* (New York: Pantheon, 1988), pp. 112–35. Also see Cynthia J. Arnson, "Window on the Past: A Declassified History of Death Squads in El Salvador," in Bruce B. Campbell and Arthur D. Brenner, eds., *Death Squads in Global Perspective: Murder with Deniability* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 85–124.
52. Priest, "Standing Up."
53. Eric Schmitt and Thom Shanker, "Pentagon Sets Up Intelligence Unit," *New York Times*, October 24, 2002.

54. Canadian Broadcasting Corp., "Experts Doubt Iraq, al-Qaeda Terror Link," November 1, 2002.
55. Linda Robinson, "Moves That Matter: In the Intelligence Wars, a Preemptive Strike by the Pentagon Surprises Many in Congress," *U.S. News & World Report*, August 12, 2002, p. 18. Also see Leona C. Bull, "Rivalry between Defense Department, CIA Reportedly Growing," *Journal of Aerospace and Defense Industry News*, November 1, 2002, p. A6; Pat M. Holt, "U.S. Intelligence: Seeing What It Wants to See in Iraq," *Christian Science Monitor*, November 7, 2002; Robert Dreyfuss, "The Pentagon Muzzles the CIA," *American Prospect* 13:22 (December 16, 2002); and Eric Schmitt, "Pentagon Draws Up a 20-to-30-Year Antiterror Plan," *New York Times*, January 17, 2003.
56. Robert Schlesinger, "Expanding Role of Defense Department Spurs Concerns; Some Say Officials Overstep Bounds, Limit other Agencies," *Boston Globe*, June 8, 2003; Schmitt and Shanker, "Pentagon Sets Up Intelligence Unit."
57. Greg Miller, "Wider Pentagon Spy Role Is Urged," *Los Angeles Times*, October 26, 2002.
58. Patrick Martin, "Billions for War and Repression: Bush Budget for a Garrison State," *World Socialist Web Site*, February 6, 2002.
59. Tim Weiner, *Blank Check* (New York: Warner Books, 1990), p. 178.
60. Ibid., pp. 172–98; and Stephen D. Goose, "Low-Intensity Warfare: The Warriors and Their Weapons," in Klare and Kornbluh, *Low-Intensity Warfare*, p. 87.
61. Martin, "Billions for War"; and Rowan Scarborough, "Commandos Resist Loss of Purchasing Authority," *Washington Times*, October 17, 2002.
62. Tom Bowman, "Special Forces' Role May Expand," *Baltimore Sun*, August 3, 2002; Pamela Hess, "Panel Wants $7 Billion Elite Counter-Terror Units," United Press International, September 26, 2002; and William M. Arkin, "The Secret War: Frustrated by Intelligence Failures, the Defense Department Is Dramatically Expanding Its 'Black World' of Covert Operations," *Los Angeles Times*, October 27, 2002.
63. *New York Times*, op-ed, August 21, 2002.

64. Greg Miller, "Military Wants Its Own Spies," *Los Angeles Times*, March 4, 2003.

5: SURROGATE SOLDIERS AND PRIVATE MERCENARIES

1. See A. J. Langguth, *Our Vietnam: The War, 1954–1975* (New York: Simon and Schuster, 2000), pp. 184–85. Peter Schweizer, a research fellow at the right-wing think tank, the Hoover Institution, located on the campus of Stanford University, advocates that the United States solve its military manpower needs by creating an American version of the French foreign legion. See his "All They Can Be, except American," *New York Times*, February 18, 2003.
2. See Tamar Gabelnick, "Security Assistance after September 11," *Foreign Policy in Focus* 7:4 (May 2002); and North American Congress on Latin America, "15,000 Latin Americans Trained by the U.S. Military Last Year," June 27, 2002, <http://www.nacla.org/bodies/body29.php>.
3 Lora Lumpe, "U.S. Foreign Military Training: Global Reach, Global Power, and Oversight Issues," *Foreign Policy in Focus*, Special Report, May 2002.
4. See, for example, reports of the U.S. Special Forces attack of January 24, 2002, on the Afghan village of Uruzgan. After killing at least nineteen villagers, the Americans, wearing masks, took twenty-seven men prisoner. They bound and tortured them for several days and then shot some of the bound prisoners in the back. It turned out that none of them were members of the Taliban or al-Qaeda. One officer said, "We are sorry. We committed a mistake bombing this place." The CIA distributed reparations money to the families of those killed (Molly Moore, "Villagers Released by American Troops Say They Were Beaten, Kept in 'Cage,'" *Washington Post*, February 11, 2002).
5. Quoted in Victoria Garcia, "U.S. Foreign Military Training: A Shift in Focus," Center for Defense Information, "Terrorism Project," April 8, 2002.
6. On the roles of the CIA and the Pentagon in the overthrow of democracy

in Brazil and the fostering of military takeovers in Uruguay, Chile, and Argentina, see A. J. Langguth, *Hidden Terrors* (New York: Pantheon, 1978).

7. Alfred W. McCoy, *The Politics of Heroin: CIA Complicity in the Global Drug Trade* (Chicago: Lawrence Hill Books, 1991), p. 306.
8. Linda Robinson, "America's Secret Armies: A Swarm of Private Contractors Bedevils the U.S. Military," *U.S. News & World Report,* November 4, 2002; James Gerstenzang, "Vinnell Corp., Targeted in Riyadh Before, Loses 9 More Workers," *Los Angeles Times,* May 14, 2003.
9. Dana Priest, "U.S. Instructed Latins on Executions, Torture," *Washington Post,* September 21, 1996. Also see Raymond Ker, "CIA and School of the Americas," *MediaMonitors,* November 26, 2001, <http://www.mediamonitors.net/raymondker3.html>.
10. The Athenaeum, "The Sepoy Mutiny—India, 1857," <http://www.lexicorps.com/sepoy.htm>.
11. George Crile, *Charlie Wilson's War: The Extraordinary Story of the Largest Covert Operation in History—the Arming of the Mujahideen* (New York: Atlantic Monthly Press, 2003).
12. See International Consortium of Investigative Journalists, "Making a Killing: The Business of War," October 28, 2002, a segment of a Center for Public Integrity eleven-part series, <http://www.public-i.org>; Deborah Avant, "Private Military Companies Part of U.S. Global Reach," *Progressive Response* 6:17 (June 7, 2002); Robinson, "America's Secret Armies"; Esther Schrader, "U.S. Companies Hired to Train Foreign Armies," *Los Angeles Times,* April 14, 2002; James Dao, "U.S. Company to Take Over Karzai Safety," *New York Times,* September 19, 2002; Leslie Wayne, "America's For-Profit Secret Army," *New York Times,* October 13, 2002; David Isenberg, "Security for Sale in Afghanistan," *Asia Times,* January 6, 2003; and Isenberg, "There's No Business like Security Business," *Asia Times,* April 30, 2003.
13. Quoted in Lumpe, "U.S. Foreign Military Training."
14. Robinson, "America's Secret Armies"; and John J. Lumpkin, "Spy Plane Too Costly for Operations," Associated Press, August 28, 2002.
15. Halliburton Company Web Site, "Halliburton Awarded Services Con-

tract to Support Troops in Balkans," February 18, 1999, <http://www.freerepublic.com/forum/a371d59862125.htm>.

16. Kathleen Hennessey, "A Contract to Spend," *Mother Jones,* May 23, 2002; "The Biggest Camp There Is: Houses Being Built for 5,000 Personnel at Camp Bondsteel," September 27, 1999, <http://www.freerepublic.com/forum/a38deddd77282.htm>; Global Security Organization, "Camp Bondsteel," <www.globalsecurity.org/military/facility/camp-bondsteel.htm>. Also see Ivana Avramovic, "Civilians Take Over Security at Bosnia's Task Force Eagle Base Camps," *Stars & Stripes,* August 17, 2002.
17. Robert Bryce, "The Candidate from Brown & Root," *Austin Chronicle,* August 28, 2000.
18. Lee Drutman and Charlie Gray, "Cheney, Halliburton and the Spoils of War," *Citizen Works,* April 4, 2003, <http://www.corpwatch.org/issues/PID.jsp?articleid=6288>.
19. See, inter alia, Robert Caro, *LBJ: Master of the Senate* (New York: Knopf, 2002); Knut Royce and Nathaniel Heller, "Cheney Led Halliburton to Feast at Federal Trough," Investigative Report, Center for Public Integrity, <http://www.public-i.org/story_01_080200_txt.htm>; Martin A. Lee, "Reality Bites," *San Francisco Bay Guardian,* November 13, 2000; Jeff Gerth and Don Van Natta Jr., "In Tough Times, a Company Finds Profits in Terror War," *New York Times,* July 13, 2002; Frank Rich, "The Road to Perdition," *New York Times,* July 20, 2002; and Molly Ivins, "Dirtied by Iraqi Oil," Creators Syndicate, September 5, 2002.
20. Paul Stuart, "Camp Bondsteel and America's Plans to Control Caspian Oil," *World Socialist Web Site,* April 29, 2002.
21. James K. Galbraith, "The Unbearable Costs of Empire," *American Prospect* 13:21 (November 18, 2002).
22. Tech. Sgt. Theresa McCullough, "U.S. Tankers Deploy to Bulgaria," *Air Force Link,* November 21, 2001; Ian Traynor, "Payback Time for America's Allies as GIs Set Up Camp in the New Europe," *Guardian,* March 4, 2003; Doug Sanders, "Ex-Enemy Helping U.S. Fight in Iraq," *Globe and Mail,* March 20, 2003; Global Security Organization, "Burgas

Airport," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/burgas-ap.htm>.

23. Global Security Organization, "Camp Doha," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/camp-doha.htm>.
24. "Top 200 Contractors 2000," *Government Executive Magazine,* August 1, 2000.
25. Global Security Organization, "Camp Doha."
26. Patrick E. Tyler, "Two U.S. Computer Workers Are Shot, One Fatally, Near Army Base in Kuwait," *New York Times,* January 22, 2003; Craig D. Rose and Penni Crabtree, "Tapestry Solutions Is a Software Supplier," *San Diego Union-Tribune,* January 22, 2003; Kenneth Bredemeier, "Thousands of Private Contractors Support U.S. Forces in Persian Gulf," *Washington Post,* March 3, 2003.

6: THE EMPIRE OF BASES

1. Center for Defense Information, "The Global Network of United States Military Bases," *Defense Monitor* 18:2 (1989).
2. U.S. Senate Subcommittee on Security Agreements and Commitments Abroad, Committee on Foreign Relations, December 21, 1970; quoted in *Monthly Review* 53:10 (March 2002).
3. Office of the Deputy Undersecretary of Defense (Installations and Environment), *Base Structure Report (A Summary of DoD's Real Property Inventory)* (Washington: Department of Defense, 2002); and U.S. Department of Defense, Washington Headquarters Services, Directorate for Information, Operations, and Reports, *Worldwide Manpower Distribution by Geographical Area,* September 30, 2001, <http://web1.whs.osd.mil/DIORCAT.HTM#M05>. The best unofficial sources on the American empire of bases are William R. Evinger, ed., *Directory of U.S. Military Bases Worldwide,* 3rd ed. (Phoenix: Oryx Press, 1998); and the database of the Global Security Organization, <www.globalsecurity.org>.
4. Charles Glass, "Diary," *London Review of Books,* February 21, 2002, p. 37.
5. William M. Arkin, "The Underground Military; Israel: Capital of

Classified Bases," *Washington Post,* May 7, 2001. Also see Agence France-Presse, "U.S. May Use Israeli Army Bases against Iraq," September 9, 2002.

6. Michael Moran, "G. I. Joe as Big Brother," MSNBC, April 6, 2001, <http://www.msnbc.com/news/546845.asp?Osp=n5b4b4>.
7. Statement for the Record of Lt. Gen. Michael V. Hayden, USAF, Director, National Security Agency, and Chief, Central Security Service, before the Joint Inquiry of the Senate Select Committee on Intelligence and the House Permanent Select Committee on Intelligence, October 17, 2002. On Intelsat, see Renae Merle, "U.S. Probes Military Use of Commercial Satellites," *Washington Post,* December 6, 2002.
8. The main sources are Patrick S. Poole, *Echelon: America's Secret Global Surveillance Network,* <http://fly.hiwaay.net/~pspoole/echelon.html>; Duncan Campbell, *Development of Surveillance Technology and Risk of Abuse of Economic Information,* Working Document for the Scientific and Technical Options Assessment (STOA) Program of the European Parliament (Luxemburg: European Parliament, October 1999); Niall McKay, "Lawmakers Raise Questions about International Spy Network," *New York Times,* May 27, 1999; Associated Press, "U.S.-Led Spy Net in Japan," *Washington Post,* June 27, 2001; Duncan Campbell, Richard Norton-Taylor, David Pallister, and Jamie Wilson, "The Lessons for the U.S.: Money Can't Buy Safety from Terrorism," *Guardian,* September 15, 2001; Tatsushi Doi, "In-depth Study of Echelon," *Sankei Shimbun* (Tokyo), May 16, 2001; Doi, "Intelligence Activities in Taiwan," *Sankei Shimbun,* May 30, 2001; Hiroaki Horiuchi, "Echelon Has Been Intercepting Japanese Diplomatic Telegrams since 1981," *Mainichi Shimbun* (Tokyo), June 27, 2001; and "Echelon," *Tokyo Shimbun,* August 26, 2001. (The last four articles are in Japanese.)
9. Joseph Gerson and Bruce Birchard, eds., *The Sun Never Sets: Confronting the Network of Foreign U.S. Military Bases* (Boston: South End Press, 1991), p. 16; Public Radio News Services, Melbourne, Australia, Transcript, "The CIA in Australia, Part 3," October-November 1986, <http://serendipity.magnet.ch/cia/cia_oz/cia_oz3.htm>; and Andrew Clark, "Kerr Briefed on CIA Threat to Whitlam," *Sunday Age,* October 15, 2000, <http://www.ozpeace.net/pinegap/kerrsbriefing.htm>.

10. "Spy Agency Taps into Undersea Cable," *Wall Street Journal Online*, May 22, 2001. The USS *Jimmy Carter* is scheduled to go into service tapping underseas optical fiber cables in 2004.
11. Campbell, *Development of Surveillance Technology*, pp. 48–50; Evinger, *Directory of U.S. Military Bases Worldwide;* and Vernon Loeb, "Espionage Demands Prod Navy on Sub Construction," *Washington Post*, July 5, 2002.
12. Mark Thomas, "If the French Had Asked for Military Bases in Britain, We'd Be Torching Citroens and Picketing Patisseries," *New Statesman*, April 9, 2001; and Diana Johnstone and Ben Cramer, "The Burdens and the Glory: U.S. Bases in Europe," in Gerson and Birchard, *The Sun Never Sets*, p. 210.
13. Gerson and Birchard, eds., *The Sun Never Sets*, p. 16. In January 2003, the British defense secretary made the decision, without a vote of Parliament, to allow the United States to upgrade and use its secret base at Fylingdales in northern Yorkshire as part of its proposed missile defense network (Associated Press, *New York Times*, January 16, 2003).
14. Evinger, *Directory of U.S. Military Bases Worldwide*, p. 291.
15. Richard Norton-Taylor, "Embarrassed U.S. Blocks Case against Peace Fighter," *Guardian*, June 29, 2002.
16. Poole, *Echelon*, p. 13; Interview with James Bamford, author of *Body of Secrets*, in *WorldNetDaily*, June 24, 2001, <http://www.worldnetdaily.com/news/article.asp?ARTICLE_ID=23342>; and CBS News, *60 Minutes*, "Ex-Snoop Confirms Echelon Network," New York, February 27, 2000 (transcript posted March 1, 2000).
17. See Yorkshire Campaign for Nuclear Disarmament, "Menwith Hill, Commercial Espionage," <http://cndyorks.gn.apc.org/mhs/index.htm>. Also see Jeffrey Richelson, "Desperately Seeking Signals," *Bulletin of the Atomic Scientists* 56:2 (March-April 2000), pp. 47–51; American Civil Liberties Union's special Web site <www.echelonwatch.org>; Stuart Miller, Richard Norton-Taylor, and Ian Black, "Worldwide Spying Network Is Revealed," *Guardian*, May 26, 2001; Rupert Goodwins, "Echelon: How It Works," *ZDNet UK*, <http://news.zdnet.co.uk/story/0,,t269–s2079849,00.html>; and ZDNet's "Echelon Bibliography," <http://www.zdnet.co.uk/news/specials/2000/06/echelon/>.

18. For the simplest explanation of one-time pads, see Francis Litterio, "Why Are One-Time Pads Perfectly Secure?" <http://world.std.com/~franl/crypto/one-time-pad.html>.
19. *60 Minutes,* "Ex-Snoop Confirms Echelon Network."
20. Derrick Z. Jackson, "A Nation Changed—and Unchanged," *Boston Globe,* September 11, 2002; Dara Colwell, "The SUV-Terrorism Connection," *AlterNet.org,* October 15, 2001; Terry Golway, "Time to Junk Gas-Guzzling SUV's," *New York Observer,* November 12, 2001, p. 5; Ian Roberts, "Car Wars," *Guardian,* January 18, 2003; Jeff Plungis, "SUV Tax Break May Reach $75,000," *Detroit News,* January 20, 2003; and Keith Bradsher, *High and Mighty: SUV's—The World's Most Dangerous Vehicles and How They Got That Way* (New York: Public Affairs, 2002).
21. Federation of American Scientists, "Smedley Butler on Interventionism," <http://www.fas.org/man/smedley.htm>; and Hans Schmidt, *Maverick Marine: Gen. Smedley D. Butler and the Contradictions of American Military History* (Lexington: University Press of Kentucky, 1987), p. 2 et passim.
22. Energy Information Administration, U.S. Department of Energy, *Caspian Sea Region: Reserves and Pipelines Tables,* June 2002. Also see Dale Allen Pfeiffer, "The Forging of 'Pipelineistan': Oil, Gas Pipelines High Priority for U.S. in Central Asian Military Campaigns," *From theWilderness.com,* July 11, 2002.
23. Michael T. Klare, "Oil Moves the War Machine," *Progressive,* June 2002; and Klare, "Oiling the Wheels of War," *Nation,* October 7, 2002, pp. 6–7. For other estimates of Caspian Sea oil and gas reserves, see Ahmed Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil, and Fundamentalism in Central Asia* (New Haven: Yale University Press, 2000), pp. 144–45; Stephen Kinzer, "A Perilous New Contest for the Next Oil Prize," *New York Times,* September 21, 1997; and "Russia Appears to Be Leading in Caspian Sea Resources Export Race," *Alexander's Gas & Oil Connections* 6:18 (September 25, 2001).
24. "How Oil Interests Play Out in U.S. Bombing of Afghanistan," *Drillbits & Tailings* 6:8 (October 31, 2001); Pratap Chatterjee, "Afghan Pipe Dream: Is the U.S. War on Terrorism Really a War for a Caspian

Natural Gas Pipeline? Maybe Yes, and Maybe No," *CorpWatch*, June 28, 2002.

25. The Editors, "U.S. Military Bases and Empire," *Monthly Review* 53:10 (March 2002), quoting the U.S. State Department from the *New York Times*, December 15, 2001.
26. Phar Kim Beng, "Oil Needs Drive China West," *Asia Times*, November 20, 2002; Sabrina Tavernise, "Putin Will Focus on Energy in Visit to China This Week," *New York Times*, December 2, 2002. Also see Kang Wu and Fereidun Fesharaki, "Managing Asia Pacific's Energy Dependence on the Middle East: Is There a Role for Central Asia?" *Analysis from the East-West Center*, no. 60 (June 2002).
27. J. Eric Duskin, "Permanent Installation: Thousands of U.S. Troops Are Headed to Central Asia, and They're Not Leaving Anytime Soon," *In These Times*, March 29, 2002; Robert G. Kaiser, "U.S. Plants Footprint in Shaky Central Asia," *Washington Post*, August 27, 2002.
28. Chatterjee, "Afghan Pipe Dream." Also see Jeff Gerth, "Bribery Inquiry Involves Kazakh Chief, and He's Unhappy," *New York Times*, December 11, 2002; and Joshua Chaffin, "The Kazakh Connection: How Money Buys Access to the Politicians and Power-brokers in Washington," *Financial Times*, June 26, 2003.
29. Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, 2002), p. 340; and Mike Allen, "CIA's Cash Toppled Taliban," *Washington Post*, November 16, 2002.
30. Colonel Stanislav Lunev, "Welcoming Our New Ally, Uzbek President Karimov," *NewsMax.com*, March 11, 2002; Robert Burns, "Rumsfeld Meets C. Asian Leaders," *Washington Post*, April 28, 2002; Ahmed Rashid, "Central Asia Trouble Ahead," *Far Eastern Economic Review*, May 9, 2002; Duskin, "Permanent Installation"; Kari Huus, "Critical Ally Calling, with Baggage," *MSNBC.com*, September 24, 2002; Yonatan Pomrenze, "Uzbekistan Basks in U.S. Spotlight," *MSNBC.com*, September 24, 2002.
31. See Kinzer, "Perilous New Contest."
32. Sabrina Tavernise, "Kazakhstan Reaches Oil Accord with Foreign Group," *New York Times*, January 28, 2003.

33. Carla Marinucci, "Chevron Redubs Ship Named for Bush Aide; Condoleezza Rice Drew Too Much Attention," *San Francisco Chronicle*, May 5, 2001.
34. Andrew Jack and David Stern, "Pipeline Plan for Borjomi Valley Is Approved," *Financial Times*, December 3, 2002. Also see Jay Hancock, "Is Bush Pro-Azeri or Just Pro-Oil?" *Baltimore Sun*, April 2, 2001; Armen Georgian (Agence France-Presse), "U.S. Eyes Caspian Oil in 'War on Terror,'" *ZNet*, May 1, 2002; Georgian, "Guzzling the Caspian," *Christian Science Monitor*, September 27, 2002.
35. See Kaiser, "U.S. Plants Footprint."
36. Georgian, "U.S. Eyes Caspian Oil." Also see Misha Dzhindzhikhashvili (Associated Press), "Plan for U.S. Troops in Georgia Irks Russia," *San Diego Union-Tribune*, February 28, 2002; and Patrick Martin, "U.S. Troops Deployed to Former Soviet Republic of Georgia," *World Socialist Web Site*, March 1, 2002.
37. Patrick Martin, "U.S. Planned War in Afghanistan Long before September 11," *World Socialist Web Site*, November 20, 2001. Also see James Risen, "New Breed of Roughnecks Battles over Caspian Oil Fields," *Los Angeles Times*, May 24, 1998; and Pierre Abramovici, "Background to Washington's War on Terror," *Le Monde Diplomatique*, January 2002.
38. Steven Levine, "UNOCAL Quits Afghanistan Pipeline Project," *New York Times*, December 5, 1998; Rashid, *Taliban*, p. 160; Jennifer Van Bergen, "Zalmay Khalilzad and the Bush Agenda," *Truthout*, January 13, 2001, <http://www.truthout.org/docs_01/01.14A.Zalmay.Oil.htm>; "Vital Statistics: Greasing the Machine—Bush, His Cabinet, and Their Oil Connections," *Drillbits & Tailings* 6:5 (June 30, 2001); Daniel Fisher, "Afghanistan: Oil Execs Revive Pipeline from Hell," *Forbes*, February 4, 2002; Larry Chin, "Players on a Rigged Grand Chessboard: Bridas, UNOCAL, and the Afghanistan Pipeline," *Online Journal*, March 6, 2002; Halima Kazem, "Afghanistan Eyes a Pipeline, but Prospects Look Dim," *Eurasianet*, June 6, 2002; and "Joe Conason's Journal," *Salon.com*, December 3, 2002, <http://www.salon.com/poitics/conason/2002/12/03/bush/print.html>.
39. Jacob Weisberg, "Bush's Favorite Afghan," *Slate*, October 5, 2001,

<http://www.slate.msn.com/?id=1008402>; and Wayne Madsen, "Afghanistan, the Taliban, and the Bush Oil Team," January 10, 2002, <http://www.democrats.com/view2.cfm?id=5496>.

40. Rashid, *Taliban,* p. 163.
41. Levine, "UNOCAL Quits." Also see Mary Pat Flaherty, David B. Ottaway, and James V. Grimaldi, "How Afghanistan Went Unlisted as Terrorist Sponsor," *Washington Post,* November 5, 2001.
42. "Pipelineistan: The Rules of the Game," *Alexander's Gas & Oil Connections* 7:4 (February 21, 2002).
43. Allen, "CIA's Cash."
44. Kaiser, "U.S. Plants Footprint."
45. Martin Walker, "Bases, Bases Everywhere," United Press International, December 23, 2001; Kamran Khan, "Pakistan Wants Its Airbases Back," *News,* Pakistan, January 11, 2002; and Anwar Iqbal, "U.S. Flew 57,800 Sorties from Pakistan," United Press International, May 19, 2003.
46. Duskin, "Permanent Installation."
47. Eric Schmitt and James Dao, "U.S. Is Building Up Its Military Bases in Afghan Region," *New York Times,* January 9, 2002.
48. Edmund L. Andrews, "A Bustling U.S. Air Base Materializes in the Mud," *New York Times,* April 27, 2002. Also see Global Security Organization, "Manas International Airport, Ganci Air Base, Bishkek, Kyrgyzstan," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/manas.htm>; Burns, "Rumsfeld Meets"; Patrick Martin, "U.S. Bases Pave the Way for Long-Term Intervention in Central Asia," *World Socialist Web Site,* January 11, 2002; Duskin, "Permanent Installation"; and Steven Lee Myers, "Russia to Deploy Air Squadron in Kyrgyzstan, Where U.S. Has Base," *New York Times,* December 4, 2002.
49. Ahmed Rashid, "New Wars to Fight," *Far Eastern Economic Review,* September 12, 2002. Also see Global Security Organization, "Khanabad, Uzbekistan," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/khanabad.htm>; "U.S. Indicates New Military Partnership with Uzbekistan," *Wall Street Journal,* October 15, 2001; Schmitt and Dao, "U.S. Is Building Up"; Martin, "U.S. Bases Pave the Way"; Duskin, "Permanent Installation"; Andrews, "Bustling U.S. Air Base"; Baglia Bukharbaeva (Associated Press), "U.S. Still Digging In at Secret Forward

Base," *San Diego Union-Tribune,* May 29, 2002; and Sean Gonsalves, "War on Terrorism Has Oily Undercurrent," *Seattle Post-Intelligencer,* September 3, 2002.

50. Chatterjee, "Afghan Pipe Dreams"; "USA Pledges Not to Abandon Central Asia after Afghan War," BBC, from Interfax-Kazakhstan News Agency, December 19, 2001; and George Monbiot, "America's Imperial War," *Guardian,* February 12, 2002.

7: THE SPOILS OF WAR

1. The number of domestic bases is taken from William R. Evinger, ed., *Directory of U.S. Military Bases Worldwide,* 3rd ed. (Phoenix: Oryx Press, 1998).
2. "The Monroe Doctrine Declared, 1823," <http://campus.northpark.edu/history/WebChron/USA/MonDoc.html>; and "Monroe Doctrine," <http://gi.grolier.com/presidents/ea/side/mondoc.html>.
3. Harry Magdoff, introduction to *Remaking Asia: Essays on the American Uses of Power,* ed. Mark Selden (New York: Pantheon, 1974), p. 4.
4. Ronald Steel, *Pax Americana* (New York: Viking, 1968), p. 10.
5. Garrett Moritz, "Explaining 1898: Conquest of Empire in the Gilded Age," <http://www.gtexts.com/college/papers/s4.html>; and Stuart Creighton Miller, *"Benevolent Assimilation": The American Conquest of the Philippines, 1899–1903* (New Haven: Yale University Press, 1982), p. 3. A thought-provoking book that throws doubt on Turner's frontier thesis is Andro Linklater, *Measuring America: How An Untamed Wilderness Shaped the United States and Fulfilled the Promise of Democracy* (New York: Walker & Co., 2002).
6. "U.S. Intervention in Latin America," <http://www.smplanet.com/imperialism/teddy.html>; and "The Roosevelt Corollary to the Monroe Doctrine," <http://www.uiowa.edu/~c030162/Common/Handouts/POTUS/TRoos.html>.
7. Zoltan Grossman, comp., "A Century of U.S. Military Interventions," <http://zmag.org/CrisesCurEvts/interventions.htm>.
8. David B. Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance: European Overseas Empires, 1415–1980* (New Haven: Yale University Press, 2000), p. 86.

9. John M. Collins, "Military Bases," *Military Geography for Professionals and the Public* (Washington: U.S. National Defense University, Institute for National Strategic Studies, March 1998), <http://www.ndu.edu/inss/books/milgeo/milgeoch12.html>; and Kenneth Hunt, *NATO without France: The Military Implications*, Adelphi Paper no. 32 (London: Institute for Strategic Studies, December 1966).
10. Keith B. Cunningham and Andreas Klemmer, *Restructuring the U.S. Military Bases in Germany: Scope, Impacts, and Opportunities. Report 4* (Bonn: Bonn International Center for Conversion, 1995), p. 6.
11. Ibid., p. 10.
12. Ibid., p. 14.
13. Michael Goldfarb, "Origins of Pax Americana," <http://www.insideout.org/documentaries/pax/notebook.asp>. Also see Mark Landler, "Germans Near Bases Don't Hate U.S., Just the Noise," *New York Times*, February 17, 2003.
14. Evinger, *Directory of U.S. Military Bases Worldwide*, p. 255.
15. See Ken Silverstein, "Police Academy in the Alps: The Tax-Supported Marshall Center Offers More Fun and Games Than War Games," *Nation*, October 7, 2002, pp. 17–22; Rick Emert, "Army Cranking Out New Facilities," *Stars & Stripes*, December 14, 2002; David Rennie, "Pentagon Plans NATO Blitz on Germany by Pulling Out," *Sydney Morning Herald*, February 12, 2003.
16. Cunningham and Klemmer, *Restructuring the U.S. Military Bases*, p. 23.
17. Kozy K. Amemiya, "The Bolivian Connection: U.S. Bases and Okinawan Emigration," in Chalmers Johnson, ed., *Okinawa: Cold War Island* (Cardiff, Calif.: Japan Policy Research Institute, 1999), pp. 53–69.
18. See, in particular, Ichiro Tomiyama, "The 'Japanese' of Micronesia," in Ronald Y. Nakasone, ed., *Okinawan Diaspora* (Honolulu: University of Hawaii Press, 2002), pp. 64–68 et passim; Koji Taira, "Okinawa's Choice: Independence or Subordination," in Johnson, ed., *Okinawa: Cold War Island*, pp. 171–85; and Steve Rabson, introduction to *Okinawa: Two Postwar Novellas By Oshiro Tatsuhiro and Higashi Mineo* (Berkeley: Institute of East Asian Studies, University of California, 1989), pp. 1–30.

19. See Kensei Yoshida, *Democracy Betrayed: Okinawa under U.S. Occupation* (Bellingham: Center for East Asian Studies, Western Washington University, 2001), p. 17.
20. Ibid., p. 54.
21. Morton Mintz, "U.S. Stationed A-Bomb Ship 200 Yards off Japan's Coast," *Washington Post,* May 22, 1981; Edwin O. Reischauer, "Japan: The Meaning of the Flap," *Washington Post,* June 5, 1981; and Hans M. Kristensen, *Japan under the U.S. Nuclear Umbrella* (Berkeley: Nautilus Institute, July 1999).
22. Chii Kyotei Kenkyukai (Status of Forces Agreement Research Association), *Nichi-Bei chii kyotei chikujo hihan* (Point-by-point criticism of the Japanese-American status of forces agreement) (Tokyo: Shin Nihon Shuppansha, 1997), pp. 253–56. In Japanese.
23. See, e.g., Takis Michas, "America the Despised," *National Interest,* Spring 2002, pp. 94–102; Anthee Carassava, "Anti-Americanism in Greece Is Reinvigorated by War," *New York Times,* April 7, 2003; and John Brady Kiesling, "Diplomatic Breakdown," *Boston Globe,* April 27, 2003.
24. Quoted by Jim Huck, "1947–1970s, Greece: Helping Fascists in Civil War & Coup," <http://www.ncf.carleton.ca/coat/our_magazine/links/issue43/articles/1947_1970s_greece.htm>.
25. Quoted by William Blum, *Killing Hope: U.S. Military and CIA Interventions since World War II* (Monroe, Maine: Common Courage Press, 1995), p. 216.
26. Seymour M. Hersh, *Kissinger: The Price of Power* (1983); quoted in Blum, *Killing Hope,* p. 220.
27. Helena Smith, "The CIA Claims to Have Changed," *Guardian,* August 28, 2001; "A U.S. History of Greece Is Kept Secret," *Kathimerini* (English ed.), Athens, July 30, 2001.
28. Thomas Patrick Carroll, "Last Tango in Nicosia," *Middle East Intelligence Bulletin* 3:12 (December 2001).
29. William J. Pomeroy, "The Philippines: A Case History of Neocolonialism," in Mark Selden, ed., *Remaking Asia: Essays on the American Uses of Power* (New York: Pantheon, 1974), p. 162.

30. Alva M. Bowen Jr., "The Historical Setting: 1947–1975," in John W. McDonald Jr. and Diane B. Bendahmane, eds., *U.S. Bases Overseas: Negotiations with Spain, Greece, and the Philippines* (Boulder, Colo.: Westview, 1990), p. 74.
31. See Bryan Johnson, *The Four Days of Courage: The Untold Story of the People Who Brought Marcos Down* (New York: Free Press, 1987).
32. Roland G. Simbulan, "How 'The Battle of the Bases' Was Won," <http://www.boondocksnet.com/centennial/sctexts/simbulan.html>.
33. Michael Satchell, "Toxic Legacy: What the Military Left Behind," *U.S. News & World Report,* January 24, 2000, pp. 30–31; and Benjamin Pimentel, "Deadly Legacy: Leftover Bombs, Chemicals Wreak Havoc at Former U.S. Bases in Philippines," *San Francisco Chronicle,* July 5, 2001.
34. Dan Murphy, "Long-Term U.S. Strategy Emerges out of Philippines," *Christian Science Monitor,* July 3, 2002; Michael Satchell, "Back to the Philippines: Eight Years after Base Closings, the U.S. Is Rebuilding a Military Relationship," *U.S. News & World Report,* January 24, 2000, pp. 30–31; Doug Bandow, "Instability in the Philippines: A Case Study for U.S. Disengagement," CATO Institute *Foreign Policy Briefing,* no. 64; March 21, 2001; Oliver Teves, "Philippine Base Ready for U.S.-Led Training," Associated Press, *San Diego Union-Tribune,* January 20, 2002; Luis H. Francia, "U.S. Troops in the Philippines," *Village Voice,* February 20–26, 2002; Jane Perlez, "U.S. Troops Likely to Remain in Philippines Longer Than Planned," *New York Times* Service, *San Diego Union-Tribune,* March 31, 2002; and Tyler Marshall and John Hendren, "U.S. to Leave Philippines Despite Hostage Situation," *Los Angeles Times,* May 27, 2002.
35. Kari Huus, "In Philippines, G.I. Joe Is Back," MSNBC, August 2, 2002, <http://www.msnbc.com/news/787670.asp>; BBC News, "U.S. Unwelcome in Southern Philippines," March 17, 2003; Karen DeYoung, "Powell Says U.S. to Resume Training Indonesia's Forces," *Washington Post,* August 3, 2002.
36. Eric Schmitt, "U.S. to Send Nearly 2,000 Troops to Fight Militants in Philippines," *New York Times,* February 20, 2003; and Jim Gomez

(Associated Press), "Philippines Says U.S. Troops Not Welcome in Combat Patrols," *San Diego Union-Tribune*, April 22, 2003.

37. William Greider, *Fortress America: The American Military and the Consequences of Peace* (New York: Public Affairs, 1998), p. 101.
38. Haroon Siddiqui, "Real American Agenda Now Becoming Clear," *Toronto Star*, May 4, 2003. Also see Peter Grier, "A Reluctant Empire Stretches More," *Christian Science Monitor*, January 17, 2002; Thom Shanker and Eric Schmitt, "Pentagon Expects Long-Term Access to Four Key Bases in Iraq," *New York Times*, April 20, 2003; Michael R. Gordon and Eric Schmitt, "U.S. Will Move Air Operations to Qatar Base," *New York Times*, April 28, 2003; Eric Schmitt, "U.S. to Withdraw All Combat Units from Saudi Arabia," *New York Times*, April 30, 2003; Esther Schrader, "U.S. Expedites Reshuffling of Europe Troops," *Los Angeles Times*, May 1, 2003; Seth Stern, "New Map for U.S. Outposts," *Christian Science Monitor*, May 1, 2003.

8: IRAQ WARS

1. See Anthony Cave Brown, *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings* (Boston: Houghton Mifflin, 1999).
2. On the origins of American oil diplomacy in the Middle East, see Douglas Little, "Opening the Door: Business, Diplomacy, and America's Stake in Middle East Oil," in *American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002), pp. 43–75.
3. See Robert Fisk, "New Crisis, Old Lessons: The Suez Crisis Has Haunted British Government for Almost 50 Years," *Independent*, January 15, 2003.
4. Global Security Organization, "King Abdul Aziz Air Base, Dhahran, Saudi Arabia," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/dhahran.htm>; and Patrick E. Tyler, "Saudis Plan to End U.S. Presence," *New York Times*, February 9, 2003.
5. The indispensable source is Ervand Abrahamian, "The 1953 Coup in Iran," *Science & Society* 65:2 (Summer 2001), pp. 182–215. Also see

Phillip Knightley, "Iraq Chose Saddam for Good Reason: The West Needs a History Lesson," *Independent*, August 4, 2002; and the important book by Stephen Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (New York: John Wiley & Sons, 2003).

6. C. T. Sandars, *America's Overseas Garrisons: The Leasehold Empire* (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 287, 293, 299; Robert Burns, "U.S. Building Up Forces at Obscure but Important Air Base in Qatari Desert," Associated Press, June 30, 2002.
7. Denis F. Doyon, "Middle East Bases," in Joseph Gerson and Bruce Birchard, eds., *The Sun Never Sets: Confronting the Network of Foreign U.S. Military Bases* (Boston: South End Press for the American Friends Service Committee, 1991), pp. 15, 275–307; Sandars, *America's Overseas Garrisons*, pp. 55–59; and BBC News, "Diego Garcia Islanders Battle to Return," October 31, 2002. For a few details on Diego Garcia in 2002, see Office of the Deputy Undersecretary of Defense (Installations and Environment), *Base Structure Report (A Summary of DoD's Real Property Inventory)* (Washington: Department of Defense, 2002), s.v. "British Indian Ocean Territory."
8. David Morgan, "Ex-U.S. Official Says CIA Aided Ba'athists," Reuters, April 20, 2003, posted on *CommonDreams.org*, May 19, 2003; CBS News, "Profile: Saddam Hussein," April 8, 2003; Richard Sale, "Saddam Key in Early CIA Plot," United Press International, April 10, 2003; "Bush Topples an Old U.S. Ally," *SocialistWorkerOnline*, April 18, 2003.
9. Michael Dobbs, "U.S. Had Key Role in Iraq Buildup; Trade in Chemical Arms Allowed Despite Their Use on Iranians, Kurds," *Washington Post*, December 30, 2002; and "Arming Iraq: A Chronology of U.S. Involvement," March 17, 2003, <http://www.rehberg.net/arming-iraq.html>.
10. Tony Paterson, "Leaked Report Says German and U.S. Firms Supplied Arms to Saddam," *Independent*, December 18, 2002; *Die Tageszeitung* (Berlin), December 20, 2002; and James Cusick and Felicity Arbuthnot, "America Tore Out 8,000 Pages of Iraq Dossier," *Sunday Herald* (Scotland), December 22, 2002. Also see Russ W. Baker, "Iraqgate," *Columbia Journalism Review*, March/April 1993; Christian Dewar, "Arming Iraq: How George H. W. Bush and Ronald Reagan Helped Iraq Develop Weapons of Mass Destruction," *Democratic Underground*, December

13, 2002; Stephen Green, "Rumsfeld's Account Book: Who Armed Saddam?" *CounterPunch*, February 24, 2003; Paul Rockwell, "Who Armed Iraq?" *San Francisco Chronicle*, March 2, 2003; and "Yes, U.S. Helped Iraq Get Chemical, Biological Weapons," *Belleville News-Democrat* (Southern Illinois and St. Louis metropolitan area), April 20, 2003, <http://www.belleville.com/mld/newsdemocrat/5674107.htm>.

11. Jeremy Scahill, "What about Those Chemical Weapons? The Saddam in Rummy's Closet," *CounterPunch*, August 2, 2002. For other discussions of the United States' supply of poison gas and germ warfare feeder stocks to Iraq during its 1980s war with Iran, see Eric Margolis, "Old Dreams of Empire Dance in Blair's Head," *Toronto Sun*, March 31, 2002; Patrick E. Tyler, "Iraqi Gas Use Didn't Stop U.S. Aid in '88," (*New York Times* News Service), *San Diego Union-Tribune*, August 18, 2002; Neil Mackay and Felicity Arbuthnot, "How Did Iraq Get Its Weapons? We Sold Them," *Sunday Herald* (Scotland), September 8, 2002; Robert Novak, "Following Iraq's Bioweapons Trail," *Chicago Sun-Times*, September 26, 2002; Matt Kelley, "U.S. Supplied Germs to Iraq in '80s," Associated Press, September 30, 2002; Elson E. Boles, "Helping Iraq Kill with Chemical Weapons," *CounterPunch*, October 10, 2002; Jost R. Hiltermann, "America Didn't Seem to Mind Poison Gas," *International Herald Tribune*, January 17, 2003; Stephen C. Pelletiere, "A War Crime or an Act of War?" *New York Times*, January 31, 2003; and Philip Shenon, "Iraq Links Germs for Weapons to U.S. and France," *New York Times*, March 16, 2003.
12. Ritt Goldstein, "Oil Wars Pentagon's Policy since 1999," *Sydney Morning Herald*, May 20, 2003.
13. CBS News, as reported in *New York Times*, September 5, 2002, p. A10; Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon and Schuster, 2002), pp. 49, 60–61; Chris Bury, "A Tortured Relationship: U.S.-Iraq Relations. Part 2: War," ABC News, September 18, 2002; Michael T. Klare, "Scheduling War," February 12, 2003, <http://www.nationinstitute.org/tomdispatch/index.mhtml?pid=391>; and Stephen Fidler, "Just When *Did* the President Decide to Go to War?" *Financial Times*, March 27, 2003.
14. Robert Kagan and William Kristol, eds., *Present Dangers: Crisis and*

Opportunity in American Foreign and Defense Policy (San Francisco: Encounter Books, 2000); and *Rebuilding America's Defenses*, <http://www.newamericancentury.org/>,s.v.RebuildingAmericanDefensespdf>. On PNAC and the backgrounds of the neoconservatives in the second Bush administration, see Elisabeth Bumiller and Eric Schmitt, "On the Job and at Home, Influential Hawks' 30-Year Friendship Evolves," *New York Times*, September 11, 2002; Tom Barry and Jim Lobe, "The Men Who Stole the Show," *Foreign Policy in Focus*, October 2002; Steven R. Weisman, "Abrams Back in Capital Fray at Center of Mideast Battle," *New York Times*, December 7, 2002; Glenn Kessler, "U.S. Decision on Iraq Has Puzzling Past," *Washington Post*, January 12, 2003; ABC News, "The Plan: Were Neo-Conservatives' 1998 Memos a Blueprint for Iraq War?" March 10, 2003; and William O. Beeman, "Military Might: The Man behind 'Total War' in the Mideast," *San Francisco Chronicle*, May 14, 2003.

15. PNAC, *Rebuilding America's Defenses*, p. 51; and Nicholas Lemann, "The Next World Order," *New Yorker*, April 1, 2002, p. 44. I am indebted to John Pilger for drawing my attention to PNAC's activities. See his article in the *New Statesman*, December 16, 2002.
16. Scott Ritter, "Is Iraq a True Threat to the U.S.?" *Boston Globe*, July 20, 2002. On April 5, 2003, British Home Secretary David Blunkett admitted that no weapons of mass destruction were likely to be found in Iraq because they did not exist. See al-Jazerra (English), April 6, 2003.
17. PNAC, *Rebuilding America's Defenses*, p. 14.
18. See Tom Regan, "When Contemplating War, Beware of Babies in Incubators," *Christian Science Monitor*, September 6, 2002; Associated Press, "Not All Iraq Claims Backed by Evidence," December 22, 2002; and Mitchell Cohen, "How Bush Sr. Sold the Bombing of Iraq," *CounterPunch*, December 28, 2002.
19. See Victoria Samson, "Unmanned Aerial Vehicles: Iraq's 'Secret' Weapon?" Center for Defense Information, Terrorism Project, October 10, 2002.
20. The most important source on this subject is Seymour Hersh, "A Case Not Closed," *New Yorker*, November 1, 1993.
21. Stephen Zunes, *Tinderbox: U.S. Foreign Policy and the Roots of Terror-*

ism (Monroe, Maine: Common Courage Press, 2003), p. 86; Robert Dreyfuss, "Persian Gulf—or Tonkin Gulf?" *American Prospect* 13:23 (December 2002); and Eric Schmitt, "Pentagon Shows Videos of Iraq Firing at Allied Jets," *New York Times*, October 1, 2002.

22. James Harding, Richard Wolffe, and James Blitz, "U.S. Will Rebuild Iraq as Democracy, Says Rice," *Financial Times*, September 22, 2002.
23. Anthony Sampson, "West's Greed for Oil Fuels Saddam Fever," *Observer*, August 11, 2002. On the younger Bush's dubious past as a member of the board of Harken Energy Corporation of Houston, see "Bush Was Told of Risks before Stock Sale: Harken Memo Went to SEC after Probe," *Boston Globe*, October 30, 2002; and Michael Lind, *Made in Texas* (New York: Basic Books, 2003), pp. 102–3. For a summary of American oil machinations in the Persian Gulf over the past fifty years, see Robert Dreyfuss, "The Thirty-Year Itch," *Mother Jones*, March 1, 2003.
24. Ed Vulliamy, "Troops 'Vandalize' Ancient City of Ur," *Observer*, May 18, 2003.
25. Julian Borger, "Anger at Peace Talks 'Meddling,'" *Guardian*, July 13, 2000; Brian Whitaker, "U.S. Thinktanks Give Lessons in Foreign Policy," *Guardian*, August 19, 2002; Jill Junnola, "Perspective: Who Funds Whom?" *Energy Compass*, October 4, 2002; Eric Margolis, "After Iraq, Bush Will Attack His Real Target," *Toronto Sun*, November 10, 2002; Margolis, "Bush's Mideast Plan: Conquer and Divide," *Toronto Sun*, December 8, 2002; Sandy Tolan, "Beyond Regime Change," *Los Angeles Times*, December 1, 2002; Jim Lobe, "Neoconservatives Consolidate Control over U.S. Mideast Policy," *Foreign Policy in Focus*, December 6, 2002; Bill Christison and Kathleen Christison, "Too Many Smoking Guns to Ignore: Israel, American Jews, and the War on Iraq," *CounterPunch*, January 25, 2003; and Michael Lind, "The Weird Men behind George W. Bush's War," *New Statesman*, April 7, 2003, <http://www.newamerica.net/index.cfm?sec=programs&pg=article&pubID=1189&T2=Article>.
26. Dan Plesch, "Weapons of Mass Distraction," *Observer*, September 29, 2002; and Brian J. Foley, "War Cries: Weapons of Mass Distraction," *CounterPunch*, November 8, 2002.

27. On presidential decision making during the Vietnam War, see Daniel Ellsberg, *Secrets: A Memoir of Vietnam and the Pentagon Papers* (New York: Viking, 2002). On Ellsberg's analysis, see Chalmers Johnson, "The Addiction to Secrecy," *London Review of Books*, February 6, 2003. On Karl Rove, see James C. Moore and Wayne Slater, *Bush's Brain: How Karl Rove Made Bush Presidential* (New York: Wiley, 2003).
28. Jay Bookman, "The President's Real Goal in Iraq," *Atlanta Journal-Constitution*, September 29, 2002.
29. Carol Morello, "Saudi Officials Shield U.S. Troop Presence from Public," *Washington Post*, March 22, 2003; and Robin Allen, "Gulf States Keep Lid on Extent of Defense Ties," *Financial Times*, February 18, 2003.
30. Global Security Organization, "Eskan Village," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/eskan-village. htm>. The Global Security Organization's collection of reports on CENTCOM bases is an invaluable source.
31. Catherine Taylor, "U.S. Air Base Ready for War after Millions in Upgrades," *Christian Science Monitor*, December 31, 2002. Also see Vernon Loeb and Dana Priest, "Saudis Balk at U.S. Use of Key Facility," *Washington Post*, September 22, 2001; Julian Borger, "U.S. Paves Way for War on Iraq; Attack Base to Be Moved into Qatar to Bypass Saudi Objections," *Guardian*, March 27, 2002; Kim Sengupta and Andrew Buncombe, "Saudi Bans Use of Its Air Bases to Attack Iraq," *Independent*, August 8, 2002; and Reuters, "Saudi Says Will Not Help Any U.S. Strike on Iraq," November 3, 2002.
32. "U.S. Military Women Cast Off Abayas," CBS News, January 22, 2002.
33. Eric Schmitt, "U.S. to Withdraw All Combat Units from Saudi Arabia," *New York Times*, April 30, 2003; and Maureen Dowd, "Hypocrisy and Apple Pie," *New York Times*, April 30, 2003.
34. Global Security Organization, "Ahmed al Jaber Air Base," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/ahmed-al-jaber.htm>.
35. Global Security Organization, "Ali al Salem Air Base," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/ali-al-salem.htm>.
36. Global Security Organization, "Manama, Bahrain," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/manama.htm>.

37. Ali Akbar Dareini, "Bahrain Joins Iran in Opposing U.S. Attack on Iraq," Associated Press, August 18, 2002.
38. Gary C. Gambill, "Qatar's al-Jazeera TV: The Power of Free Speech," *Middle East Intelligence Bulletin* 2:5 (June 1, 2000); Andrea Koppel and Elise Labott, "U.S. Pressures Qatar to Restrain TV Outlet," CNN.com, October 3, 2001; Tariq Ali, "Diary," *London Review of Books,* August 22, 2002; and Robin Shulman, "From Ramallah to Oakland: Al-Jazeera Is a Rising Star in the New Information Age," *San Francisco Chronicle,* August 18, 2002. During the second Iraq war, the United States kept up a drumbeat of criticism against al-Jazeera's reporting. See Elizabeth Ptacek, "Backlash against al-Jazeera," *In These Times,* April 4, 2003.
39. 1st Lt. Johnny Rea, 379th Air Expeditionary Wing Public Affairs Officer, <http://198.65.138.161/military/library/news/2002/06/mil-020611–usaf01.htm>.
40. Associated Press, "U.S. to Close One Air Base, Upgrade Another," *Washington Times,* May 12, 2003; Global Security Organization, "Al-Udeid Air Base, Qatar," <http://www.globalsecurity.org/military/facility/udeid.htm>.
41. Michael Wolff, "Live from Doha," *New York Magazine,* April 7, 2003; Verne Gay, "Brig. Gen. Vincent Brooks, the Face of the War Effort," *Chicago Tribune,* April 10, 2003.
42. BBC News, "U.S. to Expand Abu Dhabi Air Base," May 14, 2003.
43. See "Oman Open to Closer U.S. Military Ties," *WorldNetDaily.com,* January 14, 2002; Ian Bruce, "U.S. to Spend £90m on Air Base in Oman," *Herald,* April 19, 2002; and "Oman Allocates Land for New Base," *World Tribune.com,* April 25, 2002.

9: WHATEVER HAPPENED TO GLOBALIZATION?

1. Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Meridian Books, 1958), p. 125.
2. World Trade Organization, *Annual Report 1998: International Trade Statistics* (Geneva: WTO, 1998), p. 12. Quoted in Walden Bello, *The Future in the Balance* (Oakland, Calif.: Food First Books, 2001), p. 36.

3. Bruce R. Scott, "The Great Divide in the Global Village," *Foreign Affairs* 80:1 (January/February 2001), p. 160.
4. Manfred B. Steger, *Globalism: The New Market Ideology* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2002), pp. 12–13.
5. For a sunny argument that globalization will undercut the state and usher in a period of lasting peace, see Richard N. Rosecrance, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Power in the Coming Century* (New York: Basic Books, 2000).
6. Steger, *Globalism,* p. 54.
7. Bill Clinton, "Remarks by the President on Foreign Policy," invitation-only address in San Francisco, February 26, 1999; and Sonya Ross, "Clinton Talks of Better Living," Associated Press, October 15, 1997. Quoted in Steger, *Globalism,* p. 55.
8. See Bush's press conference after the April 22, 2001, Summit of the Americas in Quebec. Also see Maude Barlow, *The Free Trade Area of the Americas: The Threat to Social Programs, Environmental Sustainability and Social Justice* (San Francisco: International Forum on Globalization, 2001).
9. Oswaldo de Rivero, *The Myth of Development* (London: Zed Books, 2001), p. 138.
10. Ibid., p. 22.
11. Harvey Cox, "The Market as God: Living in the New Dispensation," *Atlantic Monthly,* March 1999, pp. 18–23.
12. Arendt, *Origins of Totalitarianism,* p. 209. On the racism and genocide of the British Empire, see Sven Lindquist, *Exterminate All the Brutes* (New York: New Press, 1996).
13. Joseph E. Stiglitz, "A Fair Deal for the World," *New York Review of Books,* May 23, 2002, p. 24. Also see Stiglitz, *Globalization and Its Discontents* (New York: W. W. Norton, 2002).
14. De Rivero, *Myth of Development,* pp. 3, 9, 24.
15. Quoted in Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London: Anthem Press, 2002). Chang is a professor of economics at Cambridge University.
16. On how Japan became the world's second most productive economy, see Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of*

Industrial Policy, 1925–1975 (Stanford: Stanford University Press, 1982); Linda Weiss, *The Myth of the Powerless State* (Ithaca: Cornell University Press, 1998); and Meredith Woo-Cumings, ed., *The Developmental State* (Ithaca: Cornell University Press, 1999).

17. De Rivero, *Myth of Development,* p. 109; Ted C. Fishman, "Making a Killing: The Myth of Capital's Good Intentions," *Harper's,* August 2002, p. 34.
18. Thomas Ferguson, "Blowing Smoke: Impeachment, the Clinton Presidency, and the Political Economy," in William J. Crotty, ed., *The State of Democracy in America* (Washington: Georgetown University Press, 2001), p. 233. On the workings of the IMF and the World Bank, see William Finnegan, "The Economics of Empire: Notes on the Washington Consensus," *Harper's,* May 2003, pp. 41–54.
19. Nicholas Guyatt, *Another American Century? The United States and the World after 2000* (London: Zed Books, 2000), p. 8.
20. Bello, *Future in the Balance,* p. 49.
21. John Madeley, *Hungry for Trade: How the Poor Pay for Free Trade* (London: Zed Books, 2000), p. 58; Guyatt, *Another American Century?,* pp. 12, 37.
22. Lawrence Summers, "The Memo," <http://www.whirledbank.org/ourwords/summers.html>. Also see Jonathan R. Pincus and Jeffrey A. Winters, eds., *Reinventing the World Bank* (Ithaca: Cornell University Press, 2002), pp. 13–14.
23. Jeffrey E. Garten, "The Root of the Problem," *Newsweek,* March 31, 1997. Quoted by Guyatt, *Another American Century?,* p. 185. Also see Garten, "Business and Foreign Policy," *Foreign Affairs* 76:5 (1997), pp. 67–79.
24. Bello, *Future in the Balance,* p. 52.
25. Ibid., p. 51.
26. Ibid., p. xiv.
27. Ibid., pp. 45, 69; Steve Schifferes, "Doha Trade Deal Unraveling," BBC News, November 10, 2002.
28. Stiglitz, "Fair Deal for the World," p. 28.
29. See "WTO Pact on Generic Drugs Blocked by U.S.," *Financial Times,* December 21–22, 2002; and Nicola Bullard, "Is the WTO Collapsing

under Its Own Ambitions?" *Focus on Trade*, no. 82 (December 2002). For the WTO agreement weakening patent protection on drugs, see World Trade Organization, Doha, Qatar, WTO Ministerial, 2001, "Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health," November 14, 2001.

30. Andrew Pollack, "Widely Used Crop Herbicide Is Losing Weed Resistance," *New York Times*, January 14, 2003.
31. Madeley, *Hungry for Trade*, pp. 100–03.
32. The most comprehensive treatment of these complex issues is Edith Terry, *How Asia Got Rich* (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 2002).
33. Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1999), pp. 112–13.
34. Fishman, "Making a Killing," p. 41, n. 10; David Hale, "Will Argentina Recover without the IMF?" Zurich Financial Services, December 20, 2002. Hale is chief economist for Zurich Financial Services.
35. De Rivero, *Myth of Development*, p. 17.
36. Robert Naiman (Center for Economic and Policy Research), "Secrecy at the IFIs [international financial institutions]," *Progressive Response* 5:38 (November 13, 2001); and Bello, *Future in the Balance*, pp. 28–29.
37. *Focus on Trade*, January 2002; and James Harding, "Globalization's Children Strike Back," *Financial Times*, September 11, 2001.
38. Robert B. Zoellick, "American Trade Leadership: What Is at Stake?" Institute for International Economics, Washington, DC, September 24, 2001.
39. Thomas Friedman, "Senseless in Seattle," *New York Times*, December 1, 1999; and Peter Wahl, "European Social Forum," *Focus on Trade*, no. 83 (December 2002).
40. See J. Bradford DeLong, "The Meltzer Report," <http://www.j-bradford-delong.net/TotW/meltzer.html>; Christian Weller, "Meltzer Report Misses the Mark: Commission's Recommendations for World Bank, IMF Need Further Consideration," Economic Policy Institute, Issue Brief 141, April 13, 2000 ; and Bello, *Future in the Balance*, pp. xiv, 60.
41. Shihoko Goto, "Argentina's Menem Says Woes Not His Fault," *Washington Times*, June 12, 2002.

42. See the important analysis of John Feffer, "Militarization in the Age of Globalization," *Foreign Policy in Focus,* November 6, 2001. Also see William Pfaff, "Bush Team's Military Focus Is Skewing U.S. Foreign Policy," *International Herald Tribune,* June 30, 2001.
43. David Lague, "Gripes over U.S. Grip on Arms Trade," *Far Eastern Economic Review,* September 26, 2002; Kim Kwang-tae, "U.S. to Ditch Korea's Weapons Integration if It Buys Non-U.S. Aircraft in F-X Plan," *Korea Times,* July 22, 2001; Hwang Jang-jin, "Boeing F-15K, with GE Engine, Wins Deal Worth $4.46 Billion," *Korea Now,* May 4, 2002, p. 24.
44. Larry Rohter, "Jet Purchase Splits Brazil: New Leader Wants Voice," *New York Times,* November 29, 2002.
45. Larry Rohter, "Brazil: U.S. Offers Missiles," *New York Times,* May 24, 2002; Raymond Colitt, "Lula to Use Defense Funds in Famine Fight," *Financial Times,* January 4–5, 2003.
46. Michelle Ciarrocca, "Post 9/11 Economic Windfalls for Arms Manufacturers," *Foreign Policy in Focus* 7:10 (September 2002).
47. Gwyn Kirk and Margo Okazawa-Rey, "Neoliberalism, Militarism, and Armed Conflict," *Social Justice* 27:4 (Winter 2000), p. 9; Charles M. Sennott, "Arms Deal Criticized as Corporate U.S. Welfare," *Boston Globe,* January 14, 2003.
48. Karen Talbot, "The Real Reasons for War in Yugoslavia: Backing Up Globalization with Military Might," *Social Justice* 27:4 (Winter 2000), p. 100.
49. William Greider, "The End of Empire," *Nation,* September 23, 2002.

10: THE SORROWS OF EMPIRE

1. Madeleine Bunting, "Beginning of the End: The U.S. Is Ignoring an Important Lesson from History—That an Empire Cannot Survive on Brute Force Alone," *Guardian,* February 3, 2003.
2. "Bush's United States Military Academy Graduation Speech," *Washington Post,* June 2, 2002; and "Full Text: Bush's National Security Strategy," *New York Times,* September 20, 2002.
3. Ewen MacAskill, "Up to 50 States Are on Blacklist, Says Cheney,"

Guardian, November 17, 2001; James Doran, "Terror War Must Target 60 Nations, Says Bush," *Times* (London), June 3, 2002.

4. Arthur Schlesinger Jr., "Good Foreign Policy a Casualty of War," *Los Angeles Times*, March 23, 2003.
5. Cf. William Pfaff, "Al Qaeda vs. the White House," *International Herald Tribune*, December 28, 2002; Pfaff, "Religiosity and Foreign Policy: When Power Disdains Realism," *International Herald Tribune*, February 3, 2003; Anatol Lieven, "The Push for War," *London Review of Books*, October 3, 2002; and Jack Beatty, "In the Name of God," *Atlantic Monthly*, March 5, 2003.
6. Stanley Hoffmann, "The High and the Mighty," *American Prospect* 13:24 (January 13, 2003).
7. Immanuel Wallerstein, "The Righteous War," Commentary no. 107, University of Binghamton, February 15, 2003.
8. Letter of John Brady Kiesling, *New York Times*, February 27, 2003.
9. Tom Barry, "The U.S. Power Complex: What's New?" *Foreign Policy in Focus*, Special Report, November 2002, n. 11.
10. See chapter 6 above; and Madhavee Inamdar, "Global Vigilance in a Global Village: U.S. Expands Its Military Bases," *Progressive Response* 6:41 (December 31, 2002).
11. William M. Arkin, "The Best Defense," *Los Angeles Times*, July 14, 2002; "War Designed to Test New Weapons: Interview with Vladimir Slipchenko," *Rossiyskaya Gazeta*, February 22, 2003, <http://globalresearch.ca/articles/SLI303A.html>.
12. John A. Gentry, "Doomed to Fail: America's Blind Faith in Military Technology," *Parameters*, Winter 2002–03, pp. 88–103. Also see Mike Davis, "Slouching toward Baghdad," *Tomdispatch.com*, February 26, 2003. For the computer crash of January 2000, see James Bamford, *Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency* (New York: Anchor Books, 2002), pp. 451–53.
13. Gentry, "Doomed to Fail," p. 99.
14. Jason Vest, "The Army's Empire Skeptics," *Nation*, March 3, 2003, pp. 27–30. Also see Thomas E. Ricks and Vernon Loeb, "Unrivaled Military Feels Strains of Unending War," *Washington Post*, February 16, 2003.

15. See Ira Chernus, "Shock & Awe: Is Baghdad the Next Hiroshima?" *CommonDreams.org,* January 27, 2003. On the proposed Anglo-American use of such weapons as lasers that can blind and stun and microwave beams that can heat the water in human skin to the boiling point, see Antony Barnett, "Army's Secret 'People Zapper' Plans," *Observer,* November 3, 2002. The United States is sponsoring research on chemical and biological weapons that violates the 1972 Biological Weapons Convention and other international treaties. One of the projects is to produce antibiotic-resistant anthrax (Julian Borger, "U.S. Weapons Secrets Exposed," *Guardian,* October 29, 2002; and Thomas Fuller, "Microwave Weapons: The Dangers of First Use," *International Herald Tribune,* March 17, 2003).
16. Julian Borger, "U.S. Plan for New Nuclear Arsenal," *Guardian,* February 19, 2003. Also see Ellen Goodman, "War Is Now the Cover Story for Making More Terror," *Newsday,* March 14, 2002; Tad Daley, "America's Nuclear Hypocrisy," *International Herald Tribune,* October 21, 2002; Jonathan Schell, "The Bomb Is Back," *Sojourners Magazine,* November-December 2002, pp. 20–25, 58–59; Ira Chernus, "Brandishing Nukes—A Self-Defeating Policy," *CommonDreams.org,* February 4, 2003; Dan Stober, "Administration Moves Ahead on Nuclear 'Bunker Busters,'" *San Jose Mercury News,* April 23, 2003; and Noah Shachtman, "Embattled Lab Unveils New Nukes," *Wired,* April 23, 2003.
17. Elaine Scarry, "A Nuclear Double Standard," *Boston Globe,* November 3, 2002.
18. See Marilyn W. Thompson, *The Killer Strain: Anthrax and a Government Exposed* (New York: HarperCollins, 2003); and Chuck Murphy, "Not Iraq, but Anniston, Ala.," *St. Petersburg Times,* March 16, 2003. According to Murphy, the U.S. Army is currently storing in the United States 873,020 pounds of sarin, 1,657,480 pounds of VX nerve agent, and 1,976,760 pounds of mustard gas.
19. "Complete Text of President Bush's State of the Union Address," *Los Angeles Times,* January 28, 2003. Also see Ian Urbina, "On the Road with Murder, Inc.," *Asia Times,* January 24, 2003; Ori Nir, "Bush Seeks Israeli Advice on 'Targeted Killings,'" *Forward,* February 7, 2003.

20. Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon and Schuster, 2002), pp. 145–46.
21. James Madison, as quoted by Senator Robert C. Byrd (D-West Virginia), October 3, 2002, speaking in opposition to a resolution granting the president open-ended authority to go to war whenever he chooses. See John C. Bonifaz, "War Powers: The White House Continues to Defy the Constitution," *TomPaine.com,* February 4, 2003.
22. Doug Thompson, "Role Reversal: Bush Wants a War, Pentagon Urges Caution," *Capitol Hill Blue,* January 22, 2002; quoted by Winslow T. Wheeler, "The Week of Shame: Congress Wilts as the President Demands an Unclogged Road to War" (Washington: Center for Defense Information, January 2003), p. 17.
23. Wheeler, "Week of Shame," p. 17. Also see Steve Lopez, "Hindsight Casts Harsh Light on Use-of-Force Resolution," *Los Angeles Times,* March 5, 2003.
24. I am indebted to William Norman Grigg's analysis in his "Suspending Habeas Corpus," *New American* 18:14 (July 15, 2002). Also see "Detaining Americans," *Washington Post,* June 13, 2002; and Nat Hentoff, "George W. Bush's Constitution," *Village Voice,* January 3, 2003.
25. Benjamin Weiser, "U.S. to Appeal Order Giving Lawyers Access to Detainee," *New York Times,* March 26, 2003.
26. Dick Meyer, "John Ashcroft: Minister of Fear," *CBSNews.com,* June 12, 2002. Also see Geov Parrish, "Hello? Is Anybody Getting This Down?" *WorkingForChange.com,* June 11, 2002; and Edward Alden and Caroline Daniel, "Battle Lines Blurred as U.S. Searches for Enemies in the War on Terrorism," *Financial Times,* January 2, 2003.
27. For details, see Paul Brodeur, *Secrets: A Writer in the Cold War* (Boston: Faber and Faber, 1997), pp. 159–65. On the CIA's illegal domestic spying, see Angus Mackenzie, *Secrets: The CIA's War at Home* (Berkeley: University of California Press, 1997). There is direct continuity between these thirty-year-old assaults on civil liberties and the Bush administration's 2003 proposal to give the Pentagon and the CIA subpoena powers, which would allow them to demand personal and financial records on people in the United States as part of alleged

counterterrorism operations. See Eric Lichtblau and James Risen, "Broad Domestic Role Asked for CIA and the Pentagon," *New York Times*, May 2, 2003.

28. James Bamford, "Washington Bends the Rules," *New York Times*, August 27, 2002.
29. Patrick S. Poole, "Inside America's Secret Court: The Foreign Intelligence Surveillance Court," <http://fly.hiwaay.net/~pspoole/fiscshort.html>.
30. Anita Ramasastry, "Why the Foreign Intelligence Surveillance Act Court Was Right to Rebuke the Justice Department," September 4, 2002, <http://writ.news.findlaw.com/ramasastry/20020904.html>. Ramasastry is a professor of law at the University of Washington School of Law in Seattle.
31. Richard B. Schmitt, "U.S. Expands Clandestine Surveillance Operations," *Los Angeles Times*, March 5, 2003.
32. Bob Egelko, "Spy Court to Review Prosecutors' Powers," *San Francisco Chronicle*, September 1, 2002; and Anita Ramasastry, "The Foreign Intelligence Surveillance Court of Review Creates a Potential End Run around Traditional Fourth Amendment Protections for Certain Criminal Law Enforcement Wiretaps," November 26, 2002, <http://writ.news.findlaw.com/ramasastry/20021126.html >.
33. "U.S. Considers New Anti-Terrorism Legislation," Reuters, February 7, 2003.
34. William M. Arkin, "The Military's New War of Words," *Los Angeles Times*, November 24, 2002.
35. Bob Kemper, "Team Makes Sure War Message Is Unified, Positive," *Chicago Tribune*, April 7, 2003.
36. "U.S. Lobbyist Helped Draft Eastern Europeans' Iraq Statement," Yahoo News, February 20, 2003.
37. Pervez Hoodbhoy, "America's Dreams of Empire," *Los Angeles Times*, January 26, 2003; Chris Floyd, "Bush Uses War to Bury Probe of 9/11," *CounterPunch*, March 22, 2003.
38. James Bamford, *Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-secret National Security Agency* (New York: Anchor Books, 2002), pp. 78–91. Also see Bamford, "Bush Wrong to Use Pretext as Excuse to Invade Iraq," *USA*

Today, August 29, 2002; Adam Hochschild, "War or Peace? The U.S. Is Looking for an Excuse to Fight," *San Francisco Chronicle,* January 19, 2003; and Jennifer A. Gritt, "Weapons of Mass Delusion," April 30, 2003, <http://www.antiwar.com/orig/gritt2.html>.

39. "Weighing the Evidence," *New York Times,* February 15, 2003.
40. The transcript is online at <http://www.fair.org/press-releases/kamel.pdf>. Also see "Star Witness on Iraq Said Weapons Were Destroyed," Fairness and Accuracy in Reporting, *Media Advisory,* February 27, 2003; John Barry, "The Defector's Secrets," *Newsweek,* March 3, 2003; Andrew Gumbel, "Anthrax, Chemicals, and Nerve Gas: Who Is Lying?" *Independent,* April 20, 2003; and "So Where Are They, Mr. Blair?" *Independent,* April 20, 2003.
41. The most useful statement from Ritter is his interview with the PBS television program *Frontline* in 1999, <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/unscom/interviews/ritter.html>.
42. Jonathan Rugman, "Downing Street Dossier Plagiarized," Channel 4 News, February 6, 2003, <http://www.channel4.com/news/2003/02/week_1/06_dossier.html>; and Alexander Cockburn, "The Great 'Intelligence Fraud,'" *CounterPunch,* February 15, 2003.
43. "U.N. Inspectors: U.S. Used Forged Reports," *Guardian,* March 8, 2003.
44. Joby Warrick, "Some Evidence on Iraq Called Fake," *Washington Post,* March 8, 2003; Stephen Fidler, "Niger Documents Fake, Says ElBaradei," *Financial Times,* March 8–9, 2003; Louis Charbonneau, "'Proof' That Iraq Sought Uranium Was Fake," Reuters, March 7, 2003; Bob Drogin and Greg Miller, "Intelligence Value in Iraq Questioned," *Los Angeles Times,* March 8, 2003; Mark Phillips, "Inspectors Call U.S. Tips 'Garbage,'" *CBSNews.com,* February 20, 2003; Congressman Henry A. Waxman to President George W. Bush, March 17, 2003, <http://www.house.gov/waxman/text/admin_iraq_march_17_let.htm>; Dana Priest and Karen De Young, "CIA Questioned Documents Linking Iraq, Uranium Ore," *Washington Post,* March 22, 2003; and Seymour M. Hersh, "Who Lied to Whom?" *New Yorker,* March 31, 2003, pp. 41–43.
45. Quoted by Ray Close, "A CIA Analyst on Forging Intelligence," *CounterPunch,* March 10, 2003.

46. Ray McGovern, "CIA Director Caves In," *CommonDreams.org*, February 13, 2003.

47. Seymour M. Hersh, "Selective Intelligence," *New Yorker*, May 12, 2003, pp. 44–51. Also see Paul Harris, Martin Bright, Taji Helmore, and Ed Helmore, "U.S. Rivals Turn On Each Other as Weapons Search Draws a Blank," *Observer*, May 11, 2003; Barton Gellman, "Frustrated, U.S. Arms Team to Leave Iraq; Task Force Unable to Find Any Weapons," *Washington Post*, May 11, 2003; and Harold Meyerson, "Enron-like Unreality," *Washington Post*, May 13, 2003.

48. Thom Shanker and Richard W. Stevenson, "Pentagon Wants $10 Billion a Year for Antiterror Fund," *New York Times*, November 27, 2002; Leslie Wayne, "Rumsfeld Warns He Will Ask Congress for More Billions," *New York Times*, February 6, 2003. Llewellyn H. Rockwell Jr., "War and the Economy," *Mises.org*, March 10, 2003.

49. David R. Sands, "Allies Unlikely to Help Pay for Second Iraq Invasion," *Washington Times*, March 10, 2003.

50. Edmund L. Andrews, "Federal Debt Near Ceiling; Second Time in 9 Months," *New York Times*, February 20, 2003.

51. David Hale, "Are the Financial Markets Ready for One War or Two?" Zurich Financial Services, March 12, 2003.

52. Vincent Cable, "The Economic Consequences of War," *Observer*, February 2, 2003.

53. Laton McCartney, *Friends in High Places. The Bechtel Story: The Most Secret Corporation and How It Engineered the World* (New York: Ballantine, 1989); "U.S. Invites Bids for Iraq Reconstruction Work," Reuters, March 10, 2003; Joshua Chaffin, "Halliburton's Links Sharpen Bids Dispute," *Financial Times*, March 27, 2003; Oliver Morgan and Ed Vulliamy, "Cronies Set to Make a Killing," *Observer*, April 6, 2003; Stephen Glain, "Halliburton Unit Could Make $7 Billion," *Boston Globe*, April 11, 2003; and David Ivanovich, "Pentagon Defends Halliburton Job," *Houston Chronicle*, April 10, 2003.

54. Robert Higgs, "Free Enterprise and War, a Dangerous Liaison," Independent Institute, January 22, 2003, <http://www.independent.org/tii/news/030122Higgs.html>.

55. Fred Kaplan, "Star Wars Spending Spree," *Slate*, November 7, 2002;

and Seymour Melman, "In the Grip of a Permanent War Economy," *Bear Left!*, March 9, 2003, <http://www.bear-left.com/original/2003/0309permanent.html>.

56. Reinhold Niebuhr, *The Irony of American History* (New York: Scribner, 1952); quoted by Joseph C. Hough Jr., "President's Newsletter," Union Theological Seminary in the City of New York, March 2003.
57. "U.S. Plans Death Camp," *Herald Sun* (Australia), May 26, 2003, <news.com.au>; "Guantánamo Courtrooms Being Prepared," *Los Angeles Times*, June 2, 2003.
58. Michael Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Owl Books, 2002); Ken Silverstein, "The Crude Politics of Trading Oil," *Los Angeles Times*, December 6, 2002.
59. Loring Wirbel, "U.S. 'Negation' Policy in Space Raises Concerns Abroad," *EETimes*, May 22, 2003.

المؤلف فى سطور

تــــشــــالمــــرز جــــونــــســــون

البروفيسور تشالمرز آشبى جونسون أستاذ غير متفرغ للعلاقات الدولية فى جامعة كاليفورنيا فى سان دييجو. و قد خدم باعتباره ضابطا بحريا فى اليابان و كوريا الجنوبية. وكان مستشارا لوكالة الاستخبارات المركزية الأميريكية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣. ورأس مركز الدراسات الصينية فى جامعة كاليفورنيا عدة سنوات، و هو أيضا رئيس معهد بحوث السياسة اليابانية، الذى شارك فى إنشائه (و مكانه الآن فى جامعة سان فرانسيسكو). و قد ألف عدة كتب أحدثها ثلاثية يتناول فيها الإمبراطورية الأميريكية. و لد المؤلف عام ١٩٣١ وحصل على شهادته الجامعية الأولى فى العلوم الاقتصادية عام ١٩٥٣، ثم على شهادتى الماجستير و الدكتوراه فى العلوم السياسية فى عامى ١٩٥٧ و١٩٦١ على التوالى من جامعة كاليفورنيا، بيركلى.

المترجم فى سطور:

بدأ حياته العملية صحفيا بمكتب " الجمهورية " فى الإسكندرية، و عمل بإذاعة القاهرة مذيعا ثم كبيرا للمذيعين فى إذاعة صوت العرب، ثم ملحقا إعلاميا بالسفارة المصرية فى لبنان. كما عمل مراسلا لإذاعتى صوت العرب و القاهرة فى لبنان و سوريا و الأردن واليمن و وسط أوروبا، و خبيرا إعلاميا و مستشارا فنيا و رئيسا للشؤون العربية و الدولية، ومسؤولا عن تدريب الإذاعيين و الصحفيين فى عدد من الصحف والإذاعات العربية. ترجم و ألّف وأخرج عددا كبيرا من الأعمال الدرامية و البرامج الثقافية لمعظم الإذاعات العربية ومنها إذاعة البرنامج الثانى الثقافى بالقاهرة، كما ترجم عددا كبيرا من الكتب السياسية و الأدبية فى الصحف العربية. و هو فى الوقت الحالى محاضر بكلية الإعلام بجامعة مصر الدولية.

التصحيح اللغوى: محمد المصرى
الإشـــراف الفنى: حســن كامـل



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب